طبقات الشافعية الكبرى

لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي

٧٢٧ - ٧٧١ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو   الدكتور محمود محمد الطناحي

الجزء الرابع

طبعة مصححة منقحة

مجتمعة الفهارس

الطبعة الأولى
في دار إحياء الكتب العربية
١٣٨٣ - ١٣٩٦ هـ = ١٩٦٤ - ١٩٧٦ م

الطبعة الثانية
في هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَبَقَةُ الرابعَةُ

فيمن تُوُفِّيَ بين الأربعمائة والخمسمائة

٢٤٨

أحمد بن إسحاق بن جعفر [بن أحمد][1] بن أبى أحمد[2] بن جعفر ابن محمد بن هارون ، أبو العباس ، أمير المؤمنين ، القادر بالله*

وجَدُّه جعفر هو المُقتدِر بن المُعتضِد [بن][3] المُوفَّق بن المتوَكِّل بن المُعتصِم بن الرَّشيد .

مولده [فى][4] سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

وأمُّه تَمَنَّى[5] مولاةُ عبد الواحد بن المُقتدِر .

بُويع بالخلافة عند القبْض على الطَّائع ، فى حادى عشر رمضان ، سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

وكان أبيض كَثَّ اللِّحية ، طويلَها ، يخضب شَيْبَه .

وقد تفقَّه على أبى بِشْر[6] أحمد بن محمد الهَرَوىّ[7] الشّافعىّ .

قال الخطيب[8] : كان من الدّيانة ، وإدامة التَّهجُّد ، وكثرة الصَّدقات على صفةٍ

---

(١) ساقط من : د ، ز والمثبت من المطبوعة ، ج .

(٢) فى د : « أبى محمد » راجع تاريخ بغداد .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٣١/١٢ ، تاريخ بغداد ٣٧/٤ ، تاريخ الخلفاء ٤١١ ، شذرات الذهب ٢٢١/٣ ، العبر ١٤٧/٣ ، ١٤٨ ، الكامل لابن الأثير ٢٨/٩ ، ١٤٣ ، المنتظم ٦٠/٨ ، النجوم الزاهرة ٢٧٥/٤ .

(٣) ساقط من : ج ، د ، ز ، وهو تكملة لازمة من المطبوعة .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : ج ، د ، ز . وفى الطبقات الوسطى : « مولده فى تاسع شهر ربيع الأول » .

(٥) ضبطت هكذا فى ج : « تمنى » . وفى تاريخ بغداد : « يمنى » .

(٦) فى ج ، د : « يسر » ، وهو خطأ . راجع الجزء الثالث ٥٤ .

(٧) فى د : « المهدى » ، والمثبت من سائر الأصول .

(٨) تصرف المصنف حين نقل عن الخطيب ، راجع تاريخ بغداد ٣٧/٤ ، ٣٨ .

اشْتَهرت عنه ، وصنف « كتابًا فى الأصول »[1] كان يُقْرأ كل جمعة فى حَلْقة أصحاب الحديث بجامع المَهْدِىّ .

واستمرَّ فى الخلافة إلى أن مات .

مدة خلافته إحدى[2] وأربعون سنة ، وثلاثة أشهر .

توفى ليلة الاثنين ، حادى عشر ذى الحجة ، سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة ، وصلَّى عليه ولدُه الخليفةُ القائم والخلقُ وراءَه ، وكبَّر أربعًا .

وعاش القادِرُ سبعا وثمانين سنة ، إلا شهرا وثمانيةَ أيام .

٢٤٩

أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن حَفْص بن مسلم ابن يزيد ، القاضى ، أبو بكر بن أبى علىّ ، ابن الشيخ المُحدِّث أبى عَمْرو الحِيرِىّ*

مولده سنة خمس وعشرين وثلاثمائة .

تفقَّه على الأستاذ أبى الوليد النَيْسابُورِىّ .

ودرَس الكلامَ ، والأصول على أصحاب الشيخ أبى الحسن الأشْعَرِىّ .

وسمع أبا علىّ محمد بن أحمد المَيْدَانِىّ ، وحاجِب[3] بن أحمد ، وأبا العبَّاس الأصَمّ ، وأبا سهل بن زياد ،[4] وأبا أحمد بن عَدِىّ[4] ، وغيرهم ، بنيْسابور ، ومكة ، وبغداد ، والكوفة ، وجُرْجَان .

روَى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وهو أكبر منه[5] ، والإمامان أبو بكر الخطيب ،

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ذكر فيه فضائل الصحابة على مذهب أهل السنة » .
(٢) فى ج ، د ، ز : « أحد » ، والمثبت فى المطبوعة .
* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/ ٢١٧ ، طبقات الإسنوى ١/ ٤٢٢ ، العبر ٣/ ١٤١ ، معجم البلدان ٢/ ٣٨٠ ، الوافى بالوفيات ٦/ ٣٠٦ ، وانظر سير أعلام النبلاء وحواشيها ١٧/ ٣٥٦ .
(٣) فى الطبقات الوسطى : « وسمع بنيسابور حاجب ... » .
(٤) فى الطبقات الوسطى : « وبجرجان ابن عدى » .
(٥) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وانتقى له فوائد » .

والبَيْهَقِىّ ، وأبو صالح المُؤذّن ، وأسْعَد بن مسعود العُتْبِىّ[1] ، وخلائق آخرهم موتا عبد الغفّار بن محمد الشّيرُوِىّ[2] .

وكان كبيرَ خُراسان رياسةً ،وسُؤْدَدًا ، وثَرْوَةً ، وعلمًا ، وعُلوَّ إسناد ، ومعرفةً بمذهب الشّافعىّ .

وَلِىَ قضاء نيْسابورَ .

قال عبد الغافر : وأصابه وَقْرٌ فى آخر عمره .

تُوُفِّىَ فى شهر رمضان ، سنة إحدى وعشرين وأربعمائة .

٢٥٠

أحمد بن الحسين بن أحمد بن جعفر ، أبو حامد ،[3] الفقيه ، الْهَمَذَانِىّ[3]

أحدُ أئمتنا .

روَى عن أبيه ، ومحمد بن عيسى ، وأبى نصْر أحمد بن الحسين الكَسّار ، [4] وجعفر بن محمد[4] الحُسَيْنىّ .

قال شِيرُويَه : سمعتُ منه ، وكان أحد مشايخ البلد ، ومُفتِيه .

مات سادِس عِشْرِى[5] صفر ، سنة إحدى وتسعين وأربعمائة .

---

(١) فى المطبوعة : «مسعود والعتبى» ، وهو خطأ صوابه من ج ، د ، ز ، وانظر الجزء الثالث ٣٥٤ .

(٢) فى د ، ز : «الشروى» ، وفى المطبوعة ، ج ، الطبقات الوسطى : «الشيروى» ، والمثبت من اللباب ٤١/٢ ، وهو فيه بكسر الشين وسكون الياء آخر الحروف وضم الراء وسكون الواو وفى آخرها ياء أخرى ، نسبة إلى شيرويه .

(٣) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : « من فقهاء همذان ، وهو ابن أبى عبد الله بن التونى . قال ابن الصلاح : كان أحد المفتين بهمذان ، ومن مشايخها » .

(٤) فى المطبوعة : « ومحمد بن جعفر » ، والمثبت من : ج ، د ، ز .

(٥) فى المطبوعة : «مات فى سابع عشرى صفر» ، والمثبت من : ج ، د ، ز . وفيهم : «عشرين» .

٢٥١

أحمد بن الحسين بن على بن عبد الله بن موسى ، الحافظ ، أبو بكر البَيْهَقِىّ ، النَّيسابورِىّ الخُسْرَوْجِرْدِىّ*

وخُسْرَوْجِرْد ، بضم الخاء المعجمة ، وسكون السين المهملة ، وفتح الراء ، وسكون لواو ، وكسر الجيم ، وسكون الراء ، وفى آخرها الدال المهملة : قرية من ناحية بَيْهق .

كان الإمام البَيْهَقِىّ أحدَ أئمة المسلمين ، وهُداة المؤمنين ، والدُّعاة إلى حَبْل الله المتين .

فقيه جليل ، حافظ كبير ، أُصُولِىٌّ[١] نِحْرير[٢] ، زاهدٌ وَرِع ، قانِت لله ، قائم بنصرة المذهب أصولا وفروعا ، جبَلا[٣] من جبال العلم .

ولد فى شعبان ، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .

وسمع الكثير من أبى الحسن محمد بن الحسين العَلَوِىّ ، وهو أكبر شيخ له ، ومن أبى طاهر الزِّيادِىّ ، وأبى عبد الله الحاكم ، والْبَيْهَقِىّ أجلُّ[٤] أصحاب الحاكم ، ومن أبى عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، وأبى بكر بن فُورَك ، وأبى علىّ الرُّوذْبَارِىّ ، وأبى زكريا المُزكِّى ، وخلق من أصحاب الأصَمّ .

وحجَّ ، فسمع ببغداد من هلال الحفّار ، وأبى الحسين[٥] بن بِشْران ، وجماعة .

وبمكة من أبى عبد الله بن نَظِيف[٦] ، وغيره بخراسان ، والعراق ، والحجاز ، والجبال .

---

* له ترجمة فى الأنساب لوحة ١٠١ ا، البداية والنهاية ٩٤/١٢، تبيين كذب المفترى ٢٦٥ ، تذكرة الحفاظ ٣٠٩/٣ ، شذرات الذهب ٣٠٤/٣ ،طبقات ابن هداية الله ٥٥ ، العبر ٣٤٢/٣ ، اللباب ١٦٥/١ ، معجم البلدان ٨٠٤/١ ، ٤٤١/٢ ، المنتظم ٢٤٢/٨ ، النجوم الزاهرة ٧٧/٥ ، وفيات الأعيان ٥٧/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٦٣/١٨ وحواشيه .

(١) فى ج ، د ، ز : «أصول» والمثبت فى المطبوعة ، وفى الطبقات الوسطى : «الأصولى» .

(٢) فى د : «تحرير» .

(٣) هكذا بالنصب فى كل الأصول .

(٤) فى الطبقات الوسطى «أكبر» .

(٥) فى المطبوعة : «الحسن» ، والمثبت فى : ج ، د، ز . وتذكرة الحفاظ ٣١٠/٣ ، والعبر ١٢٠/٣ ، وهو على بن محمد ابن بشران .

(٦) فى المطبوعة : «لطيف» ، والتصويب من : ج ، د ، ز ، وانظر العبر ٢٧٦/٣ .

وشيوخه أكثر من مائة شيخ ، ولم يقع [له][1] التِّرمِذِىّ[2] ولا النَّسائِىّ ، ولا ابن ماجه .

روَى عنه جماعة كثيرة ، منهم ولده إسماعيل ، وحفيده أبو الحسن عُبَيد الله[3] بن محمد ابن أبى بكر ، وأبو عبد الله الفُرَاوِىّ ، وزاهر بن طاهر ، وعبد الجبَّار بن محمد الخُوَارِىّ[4] ، وآخرون .

وأخذ الفقه عن ناصر العُمَرِىّ .

وقرأ علمَ الكلام على مذهب الأشْعَرِىّ .

ثم اشْتغل بالتَّصنيف بعد أن صار أوحَد زمانه ، وفارِسَ مَيْدانه ، وأحذقَ المُحَدِّثين ، وأحدَّهم ذِهنًا ، وأسرعَهم فهمًا ، وأجودَهم قريحةً ، وبلغت تصانيفُه ألف جزء ، ولم يتهيَّأ لأحدٍ مثلُها .

أما « السنن الكبير » فما صُنِّف فى علم الحديث مثلُه ، تهذيبًا ، وترتيبًا ، وجودةً .

وأما المعرفة « معرفة السنن والآثار » فلا يَستَغْنى عنه فقيهٌ شافعىٌّ ، وسمعتُ الشيخ الإمام رحمه الله يقول : مرادُه معرفة الشافعىّ بالسنن والآثار .

وأما «المبسوط» فى نصوص الشافعىّ ، فما صُنِّف فى نوعه مثلُه .

وأما كتاب « الأسماء والصفات » فلا أعرف له نظيرًا .

وأما كتاب « الاعتقاد » ، وكتاب « دلائل النبوة » ، وكتاب « شُعَب الإيمان » وكتاب « مناقب الشافعىّ » ، وكتاب « الدعوات الكبير » فأُقسِم مالواحدٍ منها نظيرٌ .

وأما كتاب « الخلافيات » فلم يُسبَق إلى نوعه ، ولم يُصنَّف مثلُه ، وهو طريقة مستقلة حَدِيثيّة ، لا يقدر عليها ، إلا مبرِّز فى الفقه والحديث ، قيِّم بالنصوص .

---

(١) تكملة لازمة ، وهى موجودة فى ج ، ومضروب عليها . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٥ .

(٢) فى المطبوعة : «للترمذى» ، والمثبت من ج ، د ، ز .

(٣) فى المطبوعة ، د ، ز : «عبد الله» والتصويب من : ج ، وميزان الاعتدال ٣/ ١٥ .

(٤) بضم الخاء وفتح الواو وبعد الألف راء ، هذه النسبة إلى خوار الرى وإلى الجد . اللباب ١/ ٣٩١ ، وانظر المشتبه ٢٥٧ .

وله أيضا كتاب « مناقب الإمام أحمد » ، وكتاب « أحكام القرآن للشافعيّ » ، وكتاب «الدعوات الصغير»[(١)] ، وكتاب «البعث والنشور»، وكتاب « الزهد الكبير»، وكتاب « الاعتقاد » ، وكتاب « الآداب » ، وكتاب « الأَسْرَى »[(٢)] وكتاب « السنن الصغير » ، وكتاب « الأربعين » ، وكتاب « فضائل الأوقات » ، وغير ذلك .

وكلها مُصنَّفات نِظافٌ[(٣)] ، مليحة الترتيب والتَّهْذيب[(٤)] ، كثيرة الفائدة ، يشهد مَن يراها من العارفين بأنها لم تتهيَّأ لأحدٍ من السابقين .

وفى كلام شيخِنا الذَّهبىّ أنه أول من جمع نصوصَ الشافعىّ ، وليس كذلك بل هو آخر من جمعها ؛ ولذلك استوعب أكثرَ مافى كتب السابقين ، ولا أعرف أحدًا بعده جمع النصوص ؛ لأنه سدَّ الباب على مَن بعده .

وكانت إقامتُه ببَيْهَق ، ثم استُدعى إلى نيْسابور ، ليُقرَأ عليه كتابه « المعرفة » فحضر ، وقُرِئَت عليه بحضرة علماء نيْسابور ، وثنائهم عليها .

قال عبد الغافر : « كان على سِيرة العلماء ، قانعا من الدنيا باليسير ، مُتجمِّلا فى زهده وورعه ، عاد إلى النَّاحية فى آخر عمره ، وكانت وفاته بها » .

وقال شيخنا الذَّهَبىُّ : « كان الْبَيْهَقِىّ واحدَ زمانه ، وفرْد أقرانه ، وحافظ أوانه » .

قال : « ودائرتُه فى الحديث ليست كبيرةً ، بل بُورِك له فى مَرْويَّاته ، وحَسُن تصرُّفُه فيها ، لِحذْقه وخِبْرته بالأبواب والرجال » .

وقال إمام الحرمين : « ما من شافعىٍّ إلا وللشافعىّ فى عنقه مِنَّةٌ ، إلا البَيْهَقِىّ ؛

---

(١) فى ج ، د ، ز : « للصغير » . والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : « الأسرار » والتصويب من : ج ، ز ، وقد رسمت فيها هكذا : « الاسراء » ، وتذكرة الحفاظ ٣/ ٣١٠ . وفى سير أعلام النبلاء : « الإسراء » .

(٣) فى د ، ز : « نطاف » ، والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٤) فى المطبوعة : « والتقريب » والمثبت من : ج ، د ، ز .

فإنه[١] له على الشافعىّ مِنَّةٌ ، لتصانيفه فى نُصْرته لِمذهبه[٢] وأقاويله » .

وقال شيخ القضاة أبو علىّ وَلَدُ البَيْهَقِىّ[٣] : « حدَّثنى والدى ، قال : حين ابتدأتُ بتصنيف هذا الكتاب ، يعنى « معرفة السنن والآثار » وفرغتُ من تهذيب أجزاء منه ، سمعت الفقيه أبا محمد أحمد بن علىٍّ يقول ، وهو من صالحى أصحابى ، وأكثرِهم تلاوةً ، وأصدقِهم لهجةً ، يقول : رأيت الشافعىّ فى المنام وفى يده أجزاء من هذا الكتاب ، وهو يقول : قد كتبتُ اليومِ من كتاب الفقيه أحمد سبعةَ أجزاء . أو قال : قرأتُها » .

قال : « وفى صباح ذلك اليوم رأى فقيهٌ آخر من إخوانى ، يُعرَف بعمر بن محمد ، فى منامه ، الشافعىَّ قاعدًا على سرير ، فى مسجد[٤] الجامع بخُسْرَوْجِرْد ، وهو يقول : استفدتُ اليومِ من كتاب الفقيه أحمد كذا وكذا » .

قال شيخ القضاة : « وحدَّثنا والدى ، قال : سمعتُ الفقيه أبا محمد الحسين بن أحمد السَّمَرْقَنْدِىّ الحافظ ، يقول : سمعتُ الفقيه أبا بكر[٥] محمد بن عبد العزيز الْمَرْوَزِىّ الجُنُوجِرْدِىّ[٦] يقول : رأيت فى المنام كأنَّ تابُوتًا علَا فى السماء يعلُوه نور ، فقلت : ما هذا؟ فقيل : تصانيف الْبَيْهَقِىّ » .

قيـل : وكان الْبَيْهَقِىّ يصوم الدَّهرَ من قبل أن يموت بثلاثين سنة .

توفِّى الْبَيْهَقِىّ رضى الله عنه بنيْسابور ، فى العاشر من جمادى الأُولى ، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

---

(١) فى المطبوعة والطبقات الوسطى : «فإن له» ، والمثبت من ج ، د ، ز .

(٢) فى المطبوعة والطبقات الوسطى : « فى نصرة مذهبه » ، والمثبت من ج ، د ، ز .

(٣) ذكره المصنف فى الطبقات الوسطى فقال : «أبو على إسماعيل بن البيهقى » .

(٤) فى المطبوعة ، د ، ز : « مجلس » ، والمثبت من : ج ، والطبقات الوسطى .

(٥) لم ترد هذه الكنية فى : ج ، د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وهى فى المطبوعة والتبيين ٢٦٧ .

(٦) فى المطبوعة : « الجنو حردى » وفى د : « الحشر وجردى » ، والمثبت من ج ، ز ، الطبقات الوسطى . وانظر تبيين كذب المفترى .

وحُمِل إلى خُسْرَوْجِرْد[1] ، وهى أكبر بلاد بَيْهَق ، فدُفِن هناك .

(ومن المسائل والفوائد عن البَيْهَقِىّ مسألة صوم رجب)

●ذكر البَيْهَقِىّ فى «فضائل الأوقات» فى الكلام على صوم رجب ، بعد ما ذكر حديث : إن النبىّ صلى الله عليه وسلم نهَى عن صوْمِ رجب كُلِّه ، وضعَّفه ، ثم قال : إن صحَّ فهو محمول على التَّنْزيه ؛ لأن الشافعىّ ، قال[2] فى القديم : « وأكره أن يتَّخِذ الرجل صوم شهرٍ يكمِّله[3] من بين الشهور كما يُكمِّل رمضان » قال : « وكذلك يومًا من بين الأيام » قال : « وإنما كرهتهُ ألّا يتأسَّى جاهل فيظُن أن ذلك واجب ، وإن فَعَلَ فحسَنٌ » .

[4] قال البَيْهَقِىّ : فبيَّن الشافعىُّ جهة الكراهية[5] ثم قال : « وإن فعل فَحسَنٌ »[4] .

وذلك لأن من العلم العام فيما بين المسلمين ألا يجب بأصل الشرع صومٌ غيرُ صوم رمضان ، فارتفع بذلك معنى الكراهية . انتهى كلام البَيْهَقِىّ .

قلت : وهذه الزيادة وهى قول الشافعىّ : « وإن فعل فحسَنٌ » لم أجدها فى نصوص

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى ، بعد أن ذكر مولده ، وصيامه الدهر :

● قال ابن الصلاح : « قرأت عنه بخط القاضى أبى منصور بن الصَّبَّاغ فى « كتابه فى الاختلاف » أنه قال : إن التكبيرة الأولى من صلاة الجنازة وقراءة الفاتحة من واجباتها ؛ وأما التكبيرات الثلاث والدعاء للميت ، هل هو واجب ؟ قال : يَحْتَمل وجهين .

قال ابن الصلاح : وهذا غريب جدًا ، ولم أجده عن البَيْهَقِىّ فى « المعرفة » وغيره من كتبه . قال : ولعل أبا منصور نقل ذلك عن شيخ القضاة أبى على ، فإنه سمع منه غرائبه ، لما ورد بغداد حاجًّا » .

(٢) فى د : «بدل» ، وفى ز : « يدل » ، والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٣) فى المطبوعة : «بكماله» والمثبت من : ج ، د ، ز .

(٤) ساقط من : د .

(٥) فى المطبوعة : «الكراهة» ، وكذلك فيما يأتى ، والمثبت من : ج ، ز ، وفيما يأتى من د أيضا .

الشافعىّ المُسمَّى بـ « جمع الجوامع » لأبى سهل بن العِفْرِيس ، وهو كتاب حافل ، ذكر فيه هذا النَّصَّ عن القديم ، وليس فيه هذه الزيادة ، ولو لم تكن ثابتةً عند البَيْهَقِىّ لَما ذكرها، وهو مِن أعْرفِ الناس بالنصوص، وأصل النصِّ على صوم رجب بكماله غريبٌ، والمنقول استحبابُ صيام الأشهُر الحُرُم ، وأن أفضلها المحرَّم .

وذكر النَّوَوِىّ فى « الروضة » من زيادَاته[1] : أن صاحبَ «البحر» قال : أفضلُها رجب . وليس كذلك ، إنما قال فى «البحر» : المُحرَّم .

وبالجملة ، هذا النَّص الذى حكاه البَيْهَقِىّ عن الشافعىّ فيه دلالة بيِّنةٌ على أن صومَ رجب بكمالِه حَسَنٌ ، وإذا لم يكن النهىُ عن تكميل صومِه صحيحًا بقىَ على أصل الاسْتحباب ، وفى ذلك تأييد لشيخ الإسلام عِزّ الدين بن عبد السلام ، حيث قال : مَن نَهى عن صوم رجب فهو جاهل بمأْخذ أحكام الشرع ، وأطال فى ذلك .

قلت : وسيأتى فى ترجمة الإمام أبى بكر بن السَّمْعَانِىّ ، والد الحافظ أبى سعد فى ذلك شىء[2] ، ولا ينبغى أن يُحتجَّ على البَيْهَقِىّ بما فى سنن ابن ماجه[3] ، من حديث ابن عباس[4] نهى عن صوم رجب[4] . فإنه قد قُضِىَ[5] بعدم صحته .

---

(١) فى المطبوعة : «زيادته» ، والمثبت من : ج، د، ز .

(٢) لم يف المصنف بوعده هذا حين ترجم أبا بكر محمد بن منصور بن السمعانى فى الطبقة الخامسة من الطبقات الكبرى ، ولكنه ذكر مسألة استحباب صوم رجب فى ترجمة أبى بكر فى الطبقات الوسطى ، وسنضيفها ضمن زيادات الطبقات الوسطى على الطبقات الكبرى فى ترجمته ، إن شاء الله .

(٣) سنن ابن ماجه (باب صيام أشهر الحرم ، من كتاب الصيام) ٥٥٤/١ .

(٤) ورد الحديث فى ابن ماجه هكذا : عن ابن عباس ، أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام رجب .

(٥) ورد عقيب هذا الحديث فى سنن ابن ماجه : « فى إسناده داود بن عطاء ، وهو ضعيف متفق على ضعفه » .

(لا يقرأ الحائض ولا الجُنُب شيئا من القرآن)

● قال البَيْهَقِىّ فى « كتاب المعرفة » : قال الشافعىّ : « وأُحِبُّ للجُنُب ألا يقرأ القرآن ؛ لحديثٍ لا يُثبته أهلُ الحديث » .

وقد سكت البَيْهَقِىّ على[1] هذا النَّص المقتصر على المحبَّة ، ولم يذكر غيرَه ، وهو مذهب داود[2] ، وقال به ابن المُنْذر من أصحابنا .

والمعروف عندنا الجزْمُ بالتَّحريم ، وهذا النَّص غريب .

والحديثُ الذى أشار إليه الشافعىّ رضى الله عنه رُبَّما يقع فى الذِّهن أنه حديث : « لَايَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » ولكن ليس هو إيَّاه ، بل إنما أشار الشافعىّ رضى الله عنه إلى حديث علىٍّ كرَّم الله وجهَه : « كان النبىُّ صلَّى الله عليه وسلم لا يحجُبه عن قراءة القرآن شئٌ ، إلا أن يكون جُنُبًا » . فإن الشافعىّ رضى الله عنه ذكر هذا الحديث ، وقال : «إن يكن أهل الحديث يُثْبِتونه» .

قال البَيْهَقِىُّ : وإنما توقَّف الشافعىّ فى ثُبُوته ؛ لأن مَدَاره على عبد الله بن سَلِمة الكُوفِىّ ، وكان قد كبِر ، وأُنكِر من حديثه وعقله بعضُ النَّكَرة[3] ، وإنما روَى هذا الحديث بعد أن كَبِر ، قاله شُعْبة .

وقد روَى الحديث أبو داود[4] ، والتِّرمِذِىّ[5] ، والنَّسائِىّ[6] ، وابن ماجه[7] ، وابن حِبّان ، والحاكم[8] .

---

(١) فى المطبوعة : « عن » ، والمثبت من ج ، د ، ز . وانظر : معرفة السنن والآثار ١/ ٢٥٥ - ٢٥٧ .
(٢) فى د، ز : «وارد» ، والمثبت فى المطبوعة ، ج .
(٣) النكرة ، بالتحريك : اسم من الإنكار ، كالنفقة من الإنفاق . القاموس (ن ك ر) .
(٤) سننه فى : (باب فى الجنب يقرأ القرآن ، من كتاب الطهارة) ١/ ٢٣ .
(٥)سننه بشرح ابن العربى فى (باب ما جاء فى الرجل يقرأ القرآن على كل حال مالم يكن جنبًا من كتاب الطهارة) ٢٤٣/١ .
(٦) سننه ، فى (باب حجب الجنب من قراءة القرآن ، من كتاب الطهارة) ٥٢/١ ، ولفظه لفظ أبى داود .
(٧) سننه ، فى (باب ما جاء فى قراءة القرآن ، على غير طهارة ، من كتاب الطهارة) ١٩٥/١ .
(٨) المستدرك ١٥٢/١ .

ولفظ أبى داود : « إن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم كان يخرُج من الخَلَاءِ فيُقرِينا القرآن ، ويأكُل معنا اللَّحمَ ، ولم يكن يحجُبه » أو قال : «يحجِزُه عن القرآن[1] شيء ، ليس الجنابَةَ » .

ولفظ التّرمِذِىّ : « كان رسُول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يُقرِئُنا القرآن ، مالم يكن جُنُبًا » .

واعلم أن مُعتَمَد الجمهور على هذا الحديث ، وفيه مقالٌ من جهة عبد الله بن سلِمة ، فإنه لم يْروِ إلّا من حديث عمْرو بن مُرَّة ، عنه ، عن علىٍّ ، وقد قيل فى حديثه[2] : تَعرِف وتُنْكِر . لما ذكرناه .

وعلى حديث : « لَا يَقْرَأُ الحَائِضُ وَلَا الجُنُبُ شَيْئًا مِنَ القُرْآنِ » .

رواه التِّرمِذِىّ[3] ، وابن ماجه[4] ، من حديث إسماعيل بن عَيَّاش[5] ، وهو ضعيف .

ورواه الدَّارَقُطْنِىّ من حديث موسى بن عُقْبَة ، وهو أيضًا ضعيف .

وفى الباب أحاديث أخر ضعيفة ، وقد ينتهى مجموعُها إلى غلَباتِ الظُّنون ، وهى كافية فى المسألة[6] ، فالمختار ماعليه الجمهورُ .

وقدمنا فى خطبة هذا الكتاب[7] حديثًا مرسلا ، عن عبد الله بن رَوَاحة ، وقضيَّته مع زوجته ، فيه دلالةٌ على التَّحريم .

---

(١) فى المطبوعة : « القراءة » ، والمثبت من : ج ، د ، ز ، وسنن أبى داود .

(٢) انظر ميزان الاعتدال ٢/٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٣) سننه (بشرح ابن العربى) فى (باب ما جاء فى الجنب والحائض أنهما لا يقرآن القرآن ، من كتاب الطهارة) ١/٢١٢ ، ٢١٣ .

(٤) سننه فى (باب ماجاء فى قراءة القرآن على غير طهارة،من كتاب الطهارة) ١/١٩٥ ، ١٩٦ ورواه بلفظين: الأول: « لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ الْجُنُبُ وَلَا الْحَائِضُ » ، والثانى : « لَا يَقْرَأُ الْجُنُبُ والْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ » .

(٥) فى ج ، د ، ز : « عباس » وهو خطأ . والتصويب من المطبوعة ، وسنن ابن ماجه والترمذى .

(٦) فى د ، ز : « المسلمة » ، والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٧) الجزء الأول ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(مسألة بيع المكاتَب إذا رَضِىَ)

● ذكر البَيْهَقِىّ فى « سننه »[1] : أن المكاتَب يجوز بيعُه إذا رضىَ ، ثم روَى حديث بَرِيرَة ، قال[2] : قال الشافعىّ : « وإذا رضى أهلُها بالبيْع ، ورضيتْ المكاتَبة بالبيع ، فإن ذلك تركٌ للكتابة » انتهى .

قلت : وهذا غريب .

٢٥٢

أحمد بن الحسين الفَنّاكِىّ*

بفتح الفاء وتشديد النون .

الإمام أبو الحسين الرَّازِىّ .

من كبار أصحابنا .

قال الشيخ أبو إسحاق : ولد بالرَّىِّ .

وتفقّه على أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ ، وأبى عبد الله الحَلِيمِىّ ، وأبى طاهر الزِّيادِىّ ، وسهْل الصُّعْلُوكِىّ .

ودرّس بِبرُوجِرْد .

ومات بها سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ، وكان ابن نَيِّف وتسعين سنة .

قلت : عُمِّر دهرًا ، ورحل إلى بُخارى إلى الْحَلِيمِىّ ، وإلى غيره بغيرها .

وقال ابن الصَّلاح : «رأيتُ له كتاب «المناقضات»[3] ومضمونه الحصر والاستثناء ، شبه موضوع تلخيص ابن القاصّ» .

---

(١) ذكر البيهقى فى سننه الكبرى حديث بريرة فى : (باب من اشترى مملوكا ليعتقه ، من كتاب البيوع) ٥/٣٣٨ .

(٢) فى المطبوعة : « ثم قال » والمثبت من : ج، د، ز .

* له ترجمة فى : طبقات الشيرازى ١٠٧ .

(٣) فى ج، د، ز : «المناقصات» والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

● قلتُ : وفيه يقول الفَنَّاكِيّ : « من اشترى شيئًا شراءً صحيحا لزِمَه الثمنُ ، إلا فى مسألة واحدة ، وهى : المُضْطَرّ يشترى الطعامَ بثمن معلوم ؛ فإنه لا يلزمُه الثَّمن ، وإنما تلزمه قيمتُه[1] » .

ذكره أبو على الطَّبَرِىّ ، واحتج بأن النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم نَهَى عن بَيْع المُضطر .

قلتُ : وهذا وجهٌ فى المسألة ، صحَّحه الرُّويانِىّ ، وفى وجهٍ آخر جعَله الرافعىّ الأقْيسَ ، وصحَّحه[2] القاضى أبو الطَّيِّب أنه يلزَمه المُسَمَّى ، وفى ثالث يُفرَّق بين زيادة تَشُقّ على المضطر ، وزيادة لا تَشُقّ .

[3]ومحل الخلاف[3] إذا لم يُمْكِن[4] المُضطَر الأخذُ قهرا ، فإن أمكنه والْتَزم بالثَّمن لزِمه المُسَمَّى بلا خلاف .

والحديث المُشار إليه فى سنده مقال ، ثم فى معناه وجْهان ، ذكرهما الخَطَّابِىّ[5] .

٢٥٣
أحمد بن سهْل. أبو بكر[6] النَّيْسَابُورِىّ السَّرَّاج

ولد سنة ثمان وأربعمائة .

وروَى عن محمد بن موسى الصَّيْرَفِىّ ، وأبى بكر الحيرىّ ، وغيرها .

روَى عنه أبو سعد[7] محمد بن أحمد الْخَلِيلِىّ النُّوْقَانِىّ[8] الحافظ ، وزاهر ، ووَجِيه ابنا الشَّحَّامِىّ ، وعبد الخالق بن زاهر المَذْكُور ، وجماعة .

---

(١) فى المطبوعة : «وإنما تلزمه القيمة» ، والمثبت من : ج، د، ز .
(٢) فى المطبوعة : «وصحح» ، وفى المثبت من : ج، د، ز .
(٣) ساقط من : د، ز وهو فى المطبوعة ، ج .
(٤) فى المطبوعة : «يكن» ، وهو خطأ صوابه من : ج ، د ، ز .
(٥) فى معالم السُّنن ٥/ ٤٧ .
(٦) فى المطبوعة : « أبى بكر » ، والمثبت من : ج ، د ، ز .
(٧) فى ج : « أبو أسعد » ، وهو خطأ وسيترجمه المصنف فى الطبقة الخامسة .
(٨) فى المطبوعة : « البرقانى » ، والمثبت من : ج ، واللباب ١/ ٣٨٤ عند الكلام على نسبة « الخليلى » وكذلك سيذكره المصنف فى الطبقة الخامسة ٦/ ٨٥ ، وانظر المشتبه ٦٦ ، ٦٥٠ .

وكان يُحسِن الكلامَ على فقه الحديث .

توفى ليلة سابع عِشْرِى[1] رمضان ، سنة إحدى وتسعين وأربعمائة .

٢٥٤

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مِهْران ، الإمام الجليل ، الحافظ ، أبو نُعَيْم الأصْبَهَانِىّ*

الصُّوفىّ ، الجامع بين الفقه والتَّصوُّف ، والنهاية فى الحِفْظ والضَّبْط .

[2]ولد فى رجب ، سنة ست وثلاثين وثلاثمائة بأصْبَهان .

وهو سِبْط الشيخ الزاهد محمد بن يوسف البَنَّا ، أحد مشايخ الصُّوفية .

وأحد الأعلام الذين جمع الله لهم بين العُلُوّ فى الرِّواية والنِّهاية فى الدراية .

رحل إليه الحُفَّاظ من الأقطار .

واسْتَجاز له أبوه طائفةً من شيوخ العصر ، تفرَّد فى الدنيا عنهم[2] .

أجاز له من الشام خَيْثَمة بن سليمان .

ومن بغداد جعفر الخُلْدِىّ .

---

(١) فى المطبوعة : «عشر» ، وفى د : «عشر من» ، والمثبت من : ج ، ز .

*له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/٤٥ ، تبيين كذب المفترى ٢٤٦ ، تذكرة الحفاظ ٣/٢٧٥ ، شذرات الذهب ٣/٢٤٥ ، طبقات القراء ١/٧١ ، طبقات ابن هداية الله ٤٧ . العبر ٣/١٧٠ ، لسان الميزان ١/٢٠١ ، معجم البلدان ١/٢٩٨ ، المنتظم ٨/١٠٠ ، ميزان الاعتدال ١/١١١ ، النجوم الزاهرة ٥/٣٠ ، وفيات الأعيان ١/٧٥ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٧/٤٥٣ وحواشيه .

(٢) اضطرب ورود هذه السطور فى المطبوعة ، فقد جاءت على هذا النحو :
وأحد الأعلام الذين جمع الله لهم ....
رحل إليه ....
وهو سبط الشيخ ...
ولد فى رجب ...
واستجاز له أبوه ...
والمثبت من : ج ، د ، ز .

ومن واسط عبد الله بن عمر بن شَوْذَب[1] .

ومن نَيسابور الأصَمّ .

وسمع سنة أربع وأربعين وثلاثمائة من عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس ، والقاضى أبى أحمد محمد بن أحمد العَسَّال[2] ، وأحمد بن مَعْبَد السِّمْسَار ، وأحمد بن محمد القَصَّار ، وأحمد بن بُنْدار الشَّعَّار[3] ، وعبد الله بن الحسن بن بُنْدار ، والطَّبَرانِىّ ، وأبى الشيخ[4] ، والجِعابِىّ .

ورحل سنة ست وخمسين وثلاثمائة ، فسمع ببغداد أبا على بن الصَّوَّاف ، وأبا بكر بن الْهَيْثَم الأنْبارِىّ ، وأبا بحر البَربَهارىّ[5] ، وعيسى بن محمد الطُّومَارِىّ ، وعبد الرحمن والد المُخَلِّص ، وابن خلَّاد النَّصيبىّ[6] وحبيبًا القزَّاز ، وطائفة كثيرة .

وسمع بمكة أبا بكر الآجُرِّىّ ، وأحمد بن إبراهيم الكِنْدِىّ .

وبالبصرة فاروق بن عبد الكريم الخَطَّابِىّ ، ومحمد بن على بن مُسلم العَامِرِىّ ، وجماعة .

وبالكوفة أبا بكر عبد الله بن يحيى الطَّلْحِىّ ، وجماعة .

وبنَيْسَابُور أبا أحمد الحاكم ، وحُسَيْنَك التَّمِيمِىّ ، وأصحاب السَّرَّاج ، فمَن بعدهم .

رَوَى عنه كُوشيار[7] بن ليالِيرُوز الجيلىّ[8] وتوفى قبله ببضع وثلاثين سنة ،

---

(١) فى المطبوعة ، د، ز : «شودب» ، والتصويب من : ج، وتذكرة الحفاظ .

(٢) فى د، ز : «الغسال» وهو خطأ ، والمثبت من : ج، وتذكرة الحفاظ ، واللباب ٢/١٣٥ ، ويقال هذا لمن يبيع العسل ويشتاره .

(٣) فى تذكرة الحفاظ : «العشار» .

(٤) فى تذكرة الحفاظ : «وأبى الشيخ بن حيان» .

(٥) فى المطبوعة : «البزبهارى» وهو خطأ ، والتصويب من : ج، واللباب ١/١٠٧ ، وهو محمد بن الحسن بن كوثر ، والبربهارى بفتح الباء الموحدة والراء المهملة وفتح الباء الثانية والراء أيضا بعد الهاء والألف : هذه النسبة إلى بربهار ، وهى الأدوية التى تجلب من الهند ، والنسبة غير منقوطة فى : د، ز .

(٦) فى تذكرة الحفاظ « النصيبينى » ، والمثبت من : ج ، ورسم الكلمة فى د ، ز لا يدل على شىء ، وانظر اللباب ٣/٢٢٧ .

(٧) من هنا إلى آخر ترجمة أحمد بن عبد الوهاب بن موسى الشيرازى ساقط من : ز . وفى المطبوعة « كوشيار وابن ...» وهو خطأ صوابه من : ج، د، ز .

(٨) فى كل الأصول : «كوشيار بن ليااليزور الجيلى» والمثبت من تذكرة الحفاظ ٣/٢٧٦ واللباب ١/٢٦٤ ومعجم البلدان ٢/١٧٩ .

وأبو سعد المَالِينى ، وتوفى قبله بثمانى عشرة سنة ، وأبو بكر بن [أبى] على الذَّكْوَانِىّ[١] ، وتوفى قبله بإحدى عشرة سنة ، والحافظ أبـو بكر الخطيب ، وهو من أخصّ تلامذته ، وقد رحل إليه ، وأكثر عنه ، ومع ذلك لم يذكره فى « تاريخ بغداد » ولا يخفى عليه أنه دخلها ، ولكن النِّسيان طبيعةُ الإنسان ، وكذلك أغفله الحافظ أبو سعد بن السَّمْعَانِىّ ، فلم يذكره فى « الذيل » .

ومن روَى عن أبى نُعَيم أيضا الحافظُ أبو صالح المُؤذِّن ، والقاضى أبو على الوَخْشِىّ[٢] ومُستَمْلِيه أبو بكر محمد بن إبراهيم العطَّار ، وسليمان بن إبراهيم الحافظ ، وهِبَة الله بن محمد الشِّيرازِىّ ، وأبو الفضل حَمْد[٣] ، وأبو على الحسن ابنا أحمد الحدَّاد ، وخلق كثير ، آخرهُم وفاةً أبو طاهر عبد الواحد بن محمد الدشتج[٤] الذَّهَبِىّ .

وقد روى أبو عبد الرحمن السُّلَمِىّ مع تَقدُّمِه ، عن[٥] واحد ، عن أبى نُعَيم ، فقال فى كتاب « طبقات الصوفية »[٦] : « حدثنا عبد الواحد بن أحمد الهاشِمِىّ ، حدثنا أبو نُعَيم أحمد بن عبد الله ، أخبرنا محمد بن على بن حُبَيْش[٧] المُقْرِىء ، ببغداد ، أخبرنا أحمد بن محمد بن سَهْل الأَدَمِىّ[٨] وذكر حديثًا .

---

(١) بفتح الذال المعجمة وسكون الكاف وفتح الواو وفى آخرها نون ، هذه النسبة إلى ذكوان وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه ، واشتهر بهذه النسبة أبو بكر محمد بن أحمد ... ، والمعروف بأبى بكر بن أبى على . اللباب ٤٤٣/١ . وما بين المعقوفتين زيادة منه .

(٢) بفتح الواو وسكون الخاء وبعدها شين معجمة . هذه النسبة إلى وخش ، وهى بلدة بنواحى بلخ ، ... ينسب إليها أبو على الحسن بن على بن محمد ... الوخشى الحافظ ، اللباب ٢٦٤/٣ .

(٣) فى د : «أحمد» ، والمثبت فى المطبوعة ، ج ، ز .

(٤) فى المطبوعة : «الدشتخ» ، وفى تذكرة الحفاظ ٢٧٦/٣ : «الدستى» ، والمثبت من : ج ، د ، والعبر ٤٣/٤ .

(٥) فى د : « غير » ، وهو خطأ صوابه من : ج ، ز . وفى سير أعلام النبلاء ٤٥٩ « عن رجل » .

(٦) صفحة ٢٦٦ .

(٧) فى المطبوعة : «حبش» ، وفى تذكرة الحفاظ ٢٧٦/٣ : «خنيس» ، والمثبت من : د ، ج ، وطبقات الصوفية .

(٨) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : «الأولى» ، والمثبت من : ج ، د ، والأدمى بفتح الألف والدال المهملة وفى آخرها الميم ، هذه النسبة إلى من يبيع الأدم . اللباب ٧٩/١ .

قال أبو محمد بن السَّمَرْقَنْدِىّ : سمعت أبا بكر الخطيب يقول[1] : لم أَرَ أحدًا أُطلق عليه اسم الحِفْظ غيرَ رجلين : أبو نُعَيم الأَصْبَهانىّ ، وأبو حازم العَبْدَوِىّ الأَعْرَج .

وقال أحمد بن محمد بن مَرْدُويه : كان أبو نُعَيم فى وقته مَرْحُولا إليه ، ولم يكن فى أُفُق من الآفاق أَسْنَدُ ولا أحفظ منه ، كان حُفَّاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده ، فكان كلَّ يوم نوبةُ واحد منهم ، يقرأ ما يُريده إلى قريب الظُّهر ، فإذا قام إلى داره رُبَّما كان يُقْرَأ عليه فى الطريق ، جُزْءٌ ، وكان لا يضجرُ ، لم يكن له غذاء سوى التَّصْنيف ، أو التَّسميع .

وقال حمزة بن العباس العَلَوِىّ : كان أصحاب الحديث ، يقولون : بَقِىَ أبو نُعَيم أربع عشرة سنة بلا نظيرٍ ، لا يُوجَد شرقا ولا غربا أعلى إسنادًا منه ، ولا أحفظ منه .

وكانوا يقولون لما صنف كتاب «الحلية» : حُمِل إلى نَيْسابور حالَ حياته ، فاشْتَرَوْه بأربعمائة دينار .

وقال ابن المَفضَّل[2] الحافظ : قد جمَع شيخُنا السِّلَفِى أخبارَ أبى نُعَيم ، وذكَر من حدَّثه[3] عنه ، وهم نحو ثمانين رجلا .

قال : لم يُصنَّف مثلُ كتابه «حلية الأولياء» سمعناه على أبى المُظفَّر القاسانىّ[4] عنه ، سوى فَوْتٍ يسير[5] .

وقال ابن النَّجَّار : هو تاج المُحَدِّثين ، وأحد أعلام الدِّين[6] .

قلتُ : ومن كراماته المذكورة : أن السلطان محمود بن سُبُكْتِكِين لما اسْتولى على أصْبَهان وَلَّى عليها واليًا مِن قِبَلِه ورحل عنها ، فوثب أهلُ أصْبَهان وقتلوا الوالى ، فرجع محمود إليها ،

---

(١) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى قول الخطيب على هذا النحو : « لم ألق فى شيوخى أحفظ منه ومن أبى حازم العبدوى الأعرج » . وسيعيد المصنف ذلك فى ترجمة « العبدوى » ٣٠١/٥ .

(٢) فى المطبوعة : «الفضل» ، والتصويب من : ج ، وهو على بن المفضل ، وسيذكره المصنف فى الرواة عن السلفى أبى طاهر أحمد بن محمد ، فى الطبقة الخامسة .

(٣) فى المطبوعة : «حدث» ، والمثبت من : ج ، د .

(٤) نسبة إلى قاسان : بلدة عند قُمّ ، على ثلاثين فرسخًا من أصبهان . سير أعلام النبلاء ٤٥٨/٧ .

(٥) فى المطبوعة : « فوت عنه يسير » ، والمثبت من : ج ، د .

(٦) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٤٩ .

وأمَّنهم حتى اطْمأنُّوا ، ثم قصدَهم يوم الجمعة ، فى الجامع ، فقتل منهم مَقْتَلَةً عظيمة ، وكانوا قبل ذلك قد مَنعوا أبا نُعَيم الحافظ من الجلوس فى الجامع ، فحصلت له كرامتان : السلامةُ مما جرَى عليهم ؛ إذ لو كان جالسا لقُتِل ، وانتقامُ الله تعالى له منهم سريعًا .

ومن مصنفاته « حلية الأولياء »[1] وهى من أحسن الكتب ، كان الشيخ الإمام الوالد رحمه الله كثيرَ الثَّناء عليها ، ويُحِب تسْميعها .

وله أيضا كتاب « معرفة الصحابة » ، وكتاب « دلائل النبوة » ، وكتاب « المُسْتَخْرَج على البخارىّ » ، وكتاب « المُسْتَخْرَج على مسلم » ، وكتاب « تاريخ أصْبَهان » ، وكتاب « صفة الجنة » ، وكتاب « فضائل الصحابة » وصنف شيئا كثيرا من المُصنَّفات الصِّغار .

توفى فى العشرين من المحرم[2] ، سنة ثلاثين وأربعمائة ، وله أربع وتسعون سنة ، رحمة الله عليه .

(ذكر البحث عن واقعة جزء محمد بن عاصِم)
التى اتخذها مَن نال من أبى نُعَيم رحمه الله ذريعةً إلى ذلك

قد حدَّث أبو نُعَيم بهذا الجزء ، ورواه عنه الأثبات ، والرجلُ ثِقة ، ثَبْت ، إمام ، صادق ، وإذا قال : « هذا سَماعى » جاز الاعتماد عليه .

وطَعَن بعض الجُهَّال الطَّاعنين فى أئمة الدين ، فقالوا : إن الرجلَ لم يُوجَد له سماع بهذا الجزء . وهذا الكلام سُبَّة على قائله ؛ فإنّ عدم وِجْدانهم لسَماعه لا يوجب عدَم وجوده ، وإخبار الثِّقة بسَماع نفسه كافٍ .

---

(١) أورد المصنف اسمه كاملا فى الطبقات الوسطى فقال : « حلية الأولياء وطبقة الأصفياء » .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « توفى فى يوم الاثنين الحادى والعشرين من المحرم » .

ثم ذكر شيخُنا الحافظ أبو عبد الله الذَّهَبِىّ[1] : أن شيخَنا الحافظ أبا الحجاج المِزِّىّ حدَّثه : أنه رأى بخط الحافظ ضياء الدين المَقْدِسِىّ : أنه وجَد بخط الحافظ أبى الحجاج يوسف بن خليل أنه قال : رأيت أصْلَ سماع الحافظ أبى نُعَيم لجُزء[2] محمد بن عاصم . فبطَلَ ما اعتقدوه رِيبةً .

ثم قال الطَّاعنون ثانيا : وهذا الخطيب أبو بكر البغدادِىّ ، وهو الحَبْر الذى تخضع له الأثْبات ، وله الخُصوصِية الزَّائدة بصحْبة أبى نُعَيم ، قال فيما كتبَ إلىَّ به[3] أحمد بن أبى طالب مِن دِمشْق ، قال : كتب إلىَّ الحافظ أبو عبد الله بن النَّجَّار ، من بغداد ، قال : أخبرنى أبو عُبَيد الله[4] الحافظ بأصْبَهان ، أخبرنا أبو القاسم بن إسماعيل الصَّيْرَفِىّ ، أخبرنا يحيى بن عبد الوهَّاب بن مَنْدَة ، قال : سمعتُ أبا الفضل المَقْدِسِىّ ، يقول : سمعتُ عبد الوهَّاب الأنمَاطِىّ يذكرُ أنه وجدَ بخطِّ الخطيب : سألتُ محمد بن إبراهيم العطَّار مُسْتَمْلِى أبى نُعَيم ، عن جُزْء محمد بن عاصم ، كيف قرأْتَه على أبى نُعَيم ، وكيف رأيتَ سمَاعه ؟ فقال :[6]أخرَج إلىَّ كتابًا ، وقال : هذا[5]سماعى[6] . فقرأْتُه عليه .

قلنا : ليس فى هذه الحكاية طَعنٌ على أبى نُعَيم ، بل حاصلها[7] أن الخطيب لم يجِدْ سماعَه بهذا الجزء ، فأراد استْفادةَ ذلك من مُسْتَمْلِيه ، فأخبره بأنه اعتمد فى القراءة على إخبار الشيخ ، وذلك كافٍ .

ثم قال الطَّاعنون ثالثا : وقد قال[8] الخطيب أيضا[9] : رأيت لأبى نُعَيم أشياءَ يتساهل فيها ، منها أنه يقول فى الإجازة : « أخبرنا » من غير أن يُبيِّن .

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/٢٧٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٠ ، ٤٦١ .

(٢) فى تذكرة الحفاظ : « بجزء » .

(٣) فى المطبوعة : « فيما كتب به إلى » ، والمثبت من : ج، د .

(٤) فى المطبوعة : « عبد الله » ، والمثبت من : ج، د .

(٥) فى ج : « هو » والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٦) فى تذكرة الحفاظ ٣/٢٧٨ : « أخرج إلى نسخته وقال : هو سماعى » .

(٧) فى د : « حاصلها إلى أن » ، والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٨) فى المطبوعة : « وقال » ، والمثبت من : ج، د .

(٩) انظر ميزان الاعتدال ١/ ١١١ ، وسير أعلام النبلاء ، وحواشيه .

قلت : هذا لم يثْبُت عن الخطيب ، وبتقدير ثبُوته فليس بقَدْح ، ثم إطلاق «أخبرنا» فى الإجازة مُختلَف فيه ، فإذا رآه هذا الحَبْر الجليل ، أعنى أبا نُعَيم ، فكيف يُعَدُّ منه تساهلًا ، ولئن عُدَّ فليس من التَّساهل المُسْتَقْبَح ، ولو حجَرْنا على العلماء ألّا يرْوُوا[1] إلا بصِيغَةٍ مُجمَعٍ عليها لضَيَّعنا كثيرًا من السنة .

وقد دفع الحافظ أبو عبد الله بن النَّجّار قضيَّةَ جُزء محمد بن عاصم ، بأن الحُفَّاظ الأثْبات روَوْه عن أبى نُعَيم ، وحكَيْنا لك نحن أن أصل سَماعِه وُجِد ، فطاحت هذه الخيالاتُ ، ونحن لا نحفظ أحدًا تكلَّم فى أبى نُعَيم بقادحٍ ، ولم يُذْكَر بغير هذه اللفظة التى عُزِيَت إلى الخطيب ، وقلنا : إنها لم تَثْبُت عنه ، والعمل على إمامته ، وجلالته ، وأنه لا عِبْرَة بهَذَيان الهاذِين ، وأكاذيب المُفْتَرِين .

على أنَّا لا نحفظ عن أحدٍ فيه كلامًا صريحًا فى جرحٍ ، ولو حُفِظ لكان سُبَّةً على قائله ، وقد بَرَّأ الله أبا نُعَيم من مَعَرَّته .

وقال الحافظ ابن النَّجّار . فى إسناد ما حُكِيَ عن الخطيب غيرُ[2] واحدٍ مِمَّن يَتَحامل على أبى نُعَيم ،لمُخالَفتِه لِمَذْهبه ، وعقيدته ، فلا يُقبَل .

قال شيخنا الذَّهَبِىّ : والتَّساهل الذى أُشِير إليه شىءٌ كان يفعلُه فى الإجازة نادرًا[3] .

قال : فإنه كثيرًا ما يقول : « كتب إلَىَّ جعفر الخُلْدِىّ ، كتب إلَىَّ أبو العباس الأصَمّ ، أخبرنا أبو المَيْمون بن راشد فى كتابه » .

قال :ولكن[4] رأيتُه يقول : « أخبرنا عبد الله بن جعفر ، فيما قُرِئ عليه » .

قال : والظاهر أن هذا إجازة .

قلتُ : إن كان شيخُنا الذَّهَبِىّ يقول ذلك فى مكان غلَب على ظنِّه أن أبا نُعَيم لم يَسْمَعْه

---

(١) بعده فى ج، د زيادة «عنه» والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى د : «وعن» ، والمثبت من : ج، والمطبوعة .

(٣) فى د : «تأديا» ، والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٤) فى المطبوعة : « ولكنى » ، والمثبت من : ج ، د .

بخصُوصه من عبد الله بن جعفر ، فالأمر مُسلَّم إليه ؛ فإنه ، أعنى شيخَنا ، الحَبْرُ الذى لا يُلْحَق شأْوُه فى الحفظ ، وإلا فأبو نُعَيم قد سمع من عبد الله بن جعفر ، فمن أين لنا أنه يُطلِق هذه العبارة حيثُ لا يكون سَماعٌ ثَمَّ ، وإن[1] أطلَق إذ ذاك فغايتُه تَدْليسٌ جائز ، قد اغتُفِر أشدُّ منه ، لأعظمَ من أبى نُعَيم .

ثم قال الطَّاعنون رابعا : قال يحيى بن مَنْدَة الحافظ : سمعتُ أبا الحسين القاضى ، يقول : سمعت عبد العزيز النَّخْشَبِىّ ، يقول : لم يسمَع أبو نُعَيْم مُسنَد الحارث بن أبى أسامة بتمامِه[2] ، فحدَّث به كُلِّه .

قلنا : قال الحافظ ابن النَّجَّار : وَهَم عبد العزيز فى هذا ، فأنا رأيتُ نسخةً من الكتاب عتيقة ، وعليها خط[3] أبى نُعَيم ، يقول : « سمع مِنِّى فلان إلى آخر سماعى من هذا المُسنَد من ابن خَلَّاد » فلعله روَى الباقى بالإجازة .

٢٥٥

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن ثابت ، الإمام ، أبو نصر ، الثَّابِتِىّ ، البُخارِىّ*

تفقَّه على الشيخ أبى حامد .

وروَى عن أبى طاهر الْمُخلِّص ، وغيره .

قال الشيخ أبو إسحاق : وأصله من فَسَا[4] ، [5]وله عن الشيخ أبى حامد تعليقة[5] ،

---

(١) فى د : «وإذا» والمثبت فى المطبوعة ، ج .

(٢) بعد هذا فى تذكرة الحفاظ ٣/٢٧٨ تمام قول عبد العزيز : « من ابن خلاد » ، وبه يتضح المعنى .

(٣) فى د : «حفظ» والمثبت فى المطبوعة ، ج .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤/٢٣٩ ، طبقات الإسنوى ١/٣٣٠ ، طبقات الشيرازى ١٠٩ ، اللباب ١/١٩١ ، لسان الميزان ١/٢٠١ ، ميزان الاعتدال ١/١١١ .

(٤) فى المطبوعة ، د : « نسا » ، والتصويب من : ج، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى .

(٥) فى طبقات الشيرازى : «تفقه على الشيخ أبى حامد الإسفراينى ، وله عنه تعليقة» .

وصنَّف ، ودرَّس ببغداد ، وتُوفى بها فى سنة سبع[1] وأربعين وأربعمائة[2] وصلَّى عليه المَاوَرْدِىّ ، ودُفِن بباب حَرب ، إلى جانب أبى حامد .

قال ابن الصَّلاح : رأيتُ من تصانيف[3] الثَّابِتِىّ كتابا فى الفرائض ، سهل العبارة ، موسوما بكتاب « المُهذَّب والمُقرَّب »[4] .

قلتُ : حدَّث بيَسِير عن زاهر السَّرْخسِىّ .

كتب عنه الخطيب رحمه الله .

٢٥٦

أحمد بن عبد الله بن على بن طاوُس المقْرِىء ، أبو البركات*

ولد سنة ثلاث عشرة وأربعمائة ببغداد .

[5]وقرأ القرآن على أبى الحسن على بن الحسن العطَّار[5] ، وعلَى محمد بن على بن فارس الخيَّاط .

وسمع عبد الله الأزْهَرِىّ ، وأبا طالب بن بُكَير ، وأبا طالب بن غَيْلان[6] والْعَتِيقِىّ ، وجماعة .

وقد دمشق بعد الخمسين وأربعمائة ، فسكنها ، وسمع بها من أبى القاسم الحِنَّائِىّ[7] ، وجماعة[8]

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «أربع» وهو يخالف مافى الطبقات الكبرى ، وطبقات الشيرازى .

(٢) بعد هذا فى طبقات الشيرازى : «بعد الكرخى بأيام» وانتهى مافى الطبقات عنه .

(٣) فى المطبوعة : «تصنيف» ، والمثبت من : ج، د .

(٤) فى ج، د : «والمعرب» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢/ ١٦٦ ، طبقات القراء ١/ ٧٤ .

(٥) فى طبقات القراء : « وقرأ على الحسن بن الحسن على العطار» .

(٦) فى المطبوعة : «عبدان» والتصويب من : ج، د، والطبقات الوسطى ، والعبر ١٩٣/٣ ، وقد وردت نسبته «البزاز» فى الطبقات الوسطى .

(٧) هو الحسين بن محمد بن إبراهيم الدمشقى المعدل. انظر العبر ٢٤٥/٣ ، وقد ورد فى د: «الحتانى» وورد مكانه فى الطبقات الوسطى « والقاضى أبا القاسم التنوخى» .

(٨) فى المطبوعة : «وجمع» ، والمثبت من : ج، د، والطبقات الوسطى .

وصنَّف فى القراءات ، وأقرأ الناس ، وكان إماما ماهرا .

روَى عنه الفقيه نصر[1] الْمَقْدِسِىّ ، وهو أكبر منه ، وابنه[2] هِبَة الله بن طاوُس ، والفقيه نصر الله الْمِصِّيصِىّ ، وحمزة بن أحمد بن كَرَوَّس .

توفى[3] فى جُمادى الآخرة ، سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

٢٥٧

أحمد بن عبد الوهَّاب بن موسى الشِّيرَازِىّ*

أبو منصور

الشافعىّ ، الواعظ .

تفقَّه على أبى إسحاق الشِّيرَازِىّ .

قال ابن النَّجَّار : وكان واعظا مليح الوعظ ، يُغسِّل الموتى .

سمع أبا الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عَبْدُوس بن كامل السَّرَّاج ، وأبا محمد الحسن بن على الجَوْهَرِىّ[4] ، وغيرهما .

روَى عنه أبو الفضل بن طاهر الحافظ ، وغيره .

مولده سنة ست وثلاثين وأربعمائة .

ومات فى شعبان ، سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة .

ولا اعْتبار[5] بوقيعة أبى الفضل بن ناصر فيه ، فإنه كثير الوقيعة فى الناس ، ورحم الله أبا سعد ، إنه لَيُنْكر منه ذلك[6] .

---

(١) فى المطبوعة : «أبو نصر» ، وهو خطأ ، صوابه من : ج ، د ، ولفظة «أبو» مثبتة فى ج ومضروب عليها ، وهو نصر بن إبراهيم المقدسى ، من رجال هذه الطبقة .

(٢) أى ابن المترجم ، انظر طبقات القراء .

(٣) فى الطبقات الوسطى زيادة : «بدمشق» .

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢/ ١٠٢ ، المنتظم ٩/ ١١٤ .

٤) فى المطبوعة : «الجعبرى» ، وهو خطأ صوابه من : ج ، د ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٣/٢٣١ ، وانظر الجزء لثالث من الطبقات ، صفحة ٤٦٣ .

(٥) فى المطبوعة ، د : «عبرة» ، والمثبت من : ج ، والطبقات الوسطى .

(٦) نهاية الساقط من : ز .

٢٥٨

أحمد بن على بن حامد(١) ، أبو حامد البَيْهَقِىّ*

من خُسْرَوْجِرْد ، بُلَيدةٌ ببَيْهق .

قال ابن الصَّلاح : ذكره أبو الحسن الخطيب ، يعنى عبد الغافر الفَارِسِىّ ، فقال : الشيخ ، الإمام ، الأوحد ، أبو حامد المُدرِّس ، المناظر ، شيخٌ مشهور ، ثِقة .

قال: ورأيتُه كان يحضر مجالسَ المناظرة، وحظُّه فى حفظ المذهب أوفرُ منه فى الخِلاف .

وذكر أنه سمع من أبى عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، وعبد القاهر بن طاهر ، والقاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، وغيرهم .

قال ابن السَّمْعانِىّ : توفى بعد سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ؛ فإن الحسين الفُورانِىّ سمِع منه فى هذه السنة(٢) .

---

* له ترجمة فى طبقات الإسنوى ١/ ٢٤٠ .

(١) فى الطبقات الوسطى : «أحمد» .

(٢) فى ج بعد هذا ختاما للمجلد الأول :

« آخر المجلد الأول من الطبقات الكبرى ، الحمد لله ، أنهاه كتابة من أوله إلى آخره داعيا لمالكه ، عظم الله شأنه الفقير أحمد بن المحوجب الشافعى » .

« الحمد لله ثم من الله على كاتبه أحمد بن المحوجب الشافعى بكتابته مرة ثانية ، والحمد لله وحده » .

الحمد لله ، بلغ السماع على كاتبه محمد الخيضرى الشافعى بروايتى للكتاب المذكور عن المسند أبى محمد عبد الرحيم بن محمد بن الفرات ، مشافهة ، عن المصنف إجازة وذلك بقراءة الفاضل جمال الدين يوسف بن محمد بن الشويكر لأخيه أحمد وشهاب الدين بن العماد الخليلى إلى آخر ترجمة الإمام أبى الحسن الأشعرى ، وهو قوله : على بن أحمد السنجانى ، ومن هنا إلى آخر المجلد لعز الدين محمد بن حسن بن حسن بن حسن الشبلى ، وصحح فى مجالس آخرها فى أوائل ربيع الأول سنة ٨٨٦ وأجزت لهم ، قاله ورقمه محمد الخيضرى ، سامحه الله ، والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » .

« فرغ منه أحمد بن على بن حجر تحريرا ، فى صفر ، سنة خمس وعشرين وثمانمائة » .

« بلغ مقابلة على خط المصنف فى مجالس متفرقة .... سلخ جمادى الآخرة ، سنة سبع وثلاثين وثمانمائة خلا بعض ترجمة أبى تراب النخشبى من قوله : فأرنى الله تعالى ، إلى قوله : قلت وليس بالغا فى البلاغة . والله أعلم » .

« الحمد لله ، فرغ منه تعليقا ، داعيا لمالكه بطول البقاء ورحمة ربه الغنى محمد بن أحمد بن محمد الحيرى ... غفر الله له ولوالديه ... » .

« فرغ منه تعليقا أحمد بن محمد الحلبى البسطامى ، نزيل القدس الشريف ، تاب الله عليه توبة نصوحا ، وغفر لمالكه ، آمين » .

وبعد هذا سقط فى هذه النسخة «ج» يشمل بقية هذه الطبقة ، والطبقة الخامسة .

٢٥٩

أحمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدىّ ، أبو بكر الخطيب*

الحافظ الكبير ، أحد أعلام الحُفَّاظ ، ومَهرة الحديث ، وصاحب التَّصانيف المُنتشِرة .

ولد يوم الخميس ، لست بقين من جُمادى الآخرة ، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة .

وكان لوالده الخطيب أبى الحسن علىٍّ إلمامٌ بالعلم ، وكان يخطب بقرية دَرْزِيجَان[1] ، إحدى قرى العراق ، فحضَّ ولدَه أبا بكر على السَّماع فى صِغَره ، فسمع وله إحدى عشرة سنة .

ورحل إلى البصرة وهو ابن عشرين سنة ، وإلى نَيْسابور ابن ثلاث وعشرين سنة ، ثم إلى أصْبَهان ، ثم رحل فى الكهولة إلى الشام .

سمع أبا عمر بن مَهْدِىّ الفارسِىّ ، وأبا الحسن بن رزْقُويه[2] ، وأبا سعد الْمَالِينىّ ، وأبا الفتح بن أبى الفَوَارِس ، وهلالا الحفَّار ، وأبا الحسين بن بِشْران ، وغيرهم ، ببغداد . وأبا عمر الْهَاشِمِىّ راوى السنن ، وجماعة بالبصرة .

وأبا بكر الحِيرِىّ ، وأبا حازم العَبْدَوِىّ ، وغيرهما بنَيْسابور .

وأبا نُعَيم الحافظ ، وغيره بأصْبَهان .

وأحمد بن الحسين الكَسَّار[3] ، وغيره بالدِّينَوَر ، وبالكوفة ، والرِّىِّ ، وهَمَـذَان ، والحجاز .

وقدم دِمَشْق سنة خمس وأربعين حاجًّا ، فسمع خلقًا كثيرا ، وتوجَّه إلى الحج ، ثم قدمها سنة إحدى وخمسين فسكنَها ، وأخذ يُصنِّف فى كتبه ، وحدَّث بها بتآليفه .

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٢٠٠ ب ، البداية والنهاية ١٠١/١٢ ، تبيين كذب المفترى ٢٦٨ ، تذكرة الحفاظ ٣١٢/٣ ، شذرات الذهب ٣١١/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٧ ، العبر ٢٥٣/٣ ، معجم الأدباء ١٣/٤ ، المنتظم ٢٦٥/٨ ، النجوم الزاهرة ٨٧/٥ ، وفيات الأعيان ٧٦/١ ، وانظر : الخطيب البغدادى ، مؤرخ بغداد ومحدثها ، ليوسف العش . ثم انظر : سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٠ وحواشيها .

(١) درزيجان : قرية كبيرة تحت بغداد ، على دجلة ، بالجانب الغربى منها ، معجم البلدان ٥٦٧/٢ .

(٢) فى المطبوعة : «زرقويه» وهو خطأ . انظر العبر ١٠٨/٣ ، وهو محمد بن أحمد بن محمد البزار .

(٣) فى د، ز : «الكبار» ، وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، وقد تقدم فى الجزء الثالث ، صفحة ٣٩ .

روى عنه من شيوخه أبو بكر الْبَرْقَانِىّ ، وأبو القاسم الأَزْهَرِىّ ، وغيرهما .

ومن أقْرانه عبد العزيز بن أحمد الكَتَّانِىّ[1] وغيره ، وابن مَاكُولا ، وعبد الله بن أحمد السَّمَرْقَنْدِىّ ، ومحمد بن مرزوق الزَّعْفَرَانِىّ ، وأبو بكر بن الخَاضِبَة[2] ، وخلائق يطول سَرْدهم[3] .

[ثُمّ][4] حدَّث الحافظ أبو القاسم بن عَسَاكر عن أربعة وعشرين شيخا ، حدثوه عن الخطيب ، منهم أبو منصور بن زُرَيق ، والقاضى أبو بكر الأنْصَارىّ ، وأبو القاسم [بن][5] السَّمَرْقَنْدِىّ ، وغيرهم .

وكان من كبار الفقهاء ، تفقَّه على أبى الحسن بن الْمَحَامِلِىّ ، والقاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، وعلَّق عنه[6] الخلاف ، وأبى نصر بن الصَّبَّاغ .

وكان يذهب فى الكلام إلى مذهب أبى الحسن الأشْعَرِىّ .

وقرأ « صحيح البُخارِىّ » بمكة فى خمسة أيام على كريمة الْمَرْوَزِيَّة .

وأراد الرِّحلة إلى ابن النحاس ،[7]إلى مصر[7] ، قال : فاستشرتُ الْبَرْقَانِىّ ، هل أرحل إلى ابن النَّحَّاس ، إلى مصر ، أو أخرج إلى نَيْسابور ، إلى أصحاب الأصَمّ ؟

فقال : إنك إن خرجتَ إلى مصر إنما تخرج إلى رجل واحدٍ ، إن فاتَك ضاعتْ رحلتُك ، وإن خرجتَ إلى نَيْسابور ففيها جماعةٌ ، إن فاتَك واحدٌ أدركتَ مَن بَقِىَ . فخرجتُ إلى نَيْسابور .

ثم أقام ببغداد، وألقى عصا السفر إلى حين وفاته، [8]فما طاف سورُها على نظيره يروى[8]

---

(١) فى د : «الكبانى» وفى ز : الكنانى ، والصواب فى المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ ٣/٣١٣ والعبر ٣/٢٦١ واللباب ٣/٢٨ .

(٢) فى المطبوعة : «الخاصية» وفى د : «الحافظ» وفى ز: «الحاضنة» ، والتصويب من : تذكرة الحفاظ ٣/٣١٣، والعبر ٣/٣٢٥ .

(٣) فى المطبوعة : «شرحهم» ، والمثبت من : د، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د، ز .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٦) فى الطبقات الوسطى بعده زيادة : «فى مسائل» .

(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة وفى تذكرة الحفاظ ٣/٣١٤ مكانه «بمصر» .

(٨) فى الطبقات الوسطى : « فما طاف على سورها نظيره روى » .

عن أفصح من نطق بالضَّاد ، ولا أحاطت جوانبُها بمثله ، وإن طفح ماءُ دِجلَتِها وروَّى كُلّ صَاد ، عرَّفتْه أخبار شأْنِها[1] . وأطْلعتْه على أسرار أبْنَائِها[2] ، وأوقفتْهُ على كلِّ موقِفٍ منها وبُنيان[3] ، وخاطبتْهُ شفاهًا ، لو أنها ذات لسان .

ومصنفاته تزيد على الستين مُصنَّفا[4] .

قال ابن ماكُولا : كان أبو بكر آخرَ الأعيان ، ممن شاهدناه[5] معرفةً ، وحفظًا ، وإتقانًا ، [6]وضبطًا لحديث[6] رسول الله ﷺ ، وتفنُّنًا فى عِلَلِه وأسانيده ، وعلمًا بصحيحه وغَريبه ، وفَرْدِه ومُنْكَره ، ومَطرُوحه .

قال : ولم يكن للبغداديِّين بعد أبى الحسن الدَّارَقُطْنِىّ مثلُه .

وقال المُؤتَمن السَّاجِىّ[7] : ما أخرجت بغداد بعد الدَّارَقُطْنِىّ أحفظَ من الخطيب .

---

(١) فى المطبوعة : « أخبارها » ، والمثبت من : د ، ز ، وفى الطبقات الوسطى : « أخبار بنائها » .

(٢) فى المطبوعة : « أنبائها » والكلمة بلا نقط فى : د ، ز والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « وتبيان » .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

« منها تاريخ بغداد ، وهو الذى ليس لأحد مثله » .

قال عبد المحسن بن محمد بن على السيحى [الشيحى انظر العبر ٣/٣٢٤] : كنت عديل الخطيب ، من دمشق إلى بغداد ، وكان له فى كل يوم وليلة ختمة .

وقال أبو الفرج الإسفراينى : كان الخطيب معنا فى طريق الحجاز ، وكان يختم كل يوم ختمة إلى قرب المغرب قراءة ترتيل ، ثم يجتمع عليه الناس وهو راكب ، يقولون : حدِّثْنا فيحدِّثُهم » .

(٥) فى المطبوعة : « شهدناه » والمثبت من : د ، ز ، وتذكرة الحفاظ ٣/٣١٤ .

(٦) فى د ، ز : « لحفظ حديث » والمثبت فى المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ .

(٧) فى ز : « الساهى » ، وفى د : « المرعى الساهدى » وهما خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، د ، تذكرة الحفاظ ٣/٣١٤ ، ومعجم الأدباء ٤/١٨ .

وقال أبو على الْبُرْدَانِىّ[1] : لعل[2]الخطيب لم يرَ مثلَ نفسِه .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ : الخطيبُ يُشبَّه[3] بالدَّارَقُطْنِىّ ونُظَرائِه فى معرفة الحديث ، وحفظه .

وقال أبو الفِتْيان الرَّوَّاسِىّ[4] : كان الخطيب إمام هذه الصَّنْعة ، ما رأيت مثلَه .

وقال عبد العزيز الكَتَّانِىّ : إنه أعنى الخطيب ، اسَّمَّع[5] الحديث وهو ابن [6]عشر سنين[6] .

قال : وعلَّق الفقهَ عن القاضى أبى الطَّيِّب ، وعن أبى نصر بن الصَّبَّاغ .

قلتُ : وهو من أقْران ابن الصَّبَّاغ .

قال : وكان يذهب إلى مذهب أبى الحسن الأشْعَرِىّ .

قلتُ : وهو مذهب المُحدِّثين قديما وحديثا ، إلا مَن ابْتَدَع فقال بالتَّشْبيه[7] ، [8]وعَزَاه إلى السنَّة[8] أو مَن لم يَدْر مذهبَ الأشْعَرِىّ ، فردَّه[9] بناءً على ظنٍّ فيه ظَنَّهُ ، والفريقان من أصاغر المُحدِّثين ، وأبعدِهم عن الفِطْنة .

---

(١) فى د : «الروياني» ، وفى ز : «البروالى» بدون نقط ، وهما خطأ والصواب فى المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ ٣١٤/٣ ، واللباب ١٠٩/١ ، وهو بضم الباء الموحدة والراء والدال المهملة وفى آخرها النون ، نسبة إلى بردان ، وهى قرية من قرى بغداد .

(٢) فى د، ز : «معد» بدون نقط ، والمثبت فى المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ .

(٣) فى د، ز : «يشبه الدارقطنى» ، والمثبت فى المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ ٣١٤/٣ .

(٤) فى المطبوعة : «أبو العيناء» ، والمثبت من : د، ز . وسيرد فى ترجمة محمد بن أحمد الربعى الموصلى . والرواسى ، بفتح الراء وتشديد الواو وفى آخرها سين مهملة ؛ نسبة إلى الرأس . اللباب ١/ ٤٧٨ .

(٥) اسمع وتسمع وسمع بمعنى ، انظر القاموس (س م ع) .

(٦) فى المطبوعة : «عشرين سنة» والمثبت من : د، ز .

(٧) فى د : « بالتشبه» ، والمثبت من : المطبوعة ، ز .

(٨) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٩) فى د : «وقدره» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

وقال شيخنا الذَّهبىّ ، هنا عَقِيب قول الكَتَّانِىّ : « إن الخطيب كان يذهب إلى مذهب الأشْعَرِىّ » ما نصُّه : قلتُ : مذهبُ الخطيب فى الصِّفات أنها تُمَرُّ[1] كما جاءت . صرح بذلك فى تصانيفه .

قلتُ : وهذامذهب الأشْعَرِىّ ، فقد أُتِىَ الذَّهَبِىّ من عدم معرفته بمذهب الشيخ أبى الحسن ، كما أُتِىَ أقوامٌ آخرون ، وللأشْعَرِىّ قولٌ آخر بالتأويل .

وقال أبو سعد بن السَّمْعَانِىّ : كان مهيبا ، وقورا ، [ثقة][2] مُتحرِّيا ، حُجة ، حسن الخطِّ ، كثير الضَّبْط ، فصيحا ، خُتِم به الحُفَّاظ .

قال : وله ستة وخمسون مُصنَّفا .

وقال ابن النَّجَّار : هى نيِّف وستون .

قلتُ : والجمع بين الكلامين أن ابن السَّمْعَانِىِّ أسقط ذِكْر مالم يُوجَد منها ؛ فإن بعضَها احْتَرق بعد موته ، قبل أن يخرج إلى الناس .

وفيها يقول السِّلَفِىّ[3] :

تصانيفُ ابن ثابتٍ الخطيبِ ... ألذُّ مِن الصِّبَا الغَضِّ الرَّطيبِ[4]

يراها إذ رَواها مَن حواها ... رياضًا للفتى اليَقِظِ اللَّبيبِ[5]

ويأخذُ حُسْنُ ما قد ضاعَ منها ... بقلب الحافظ الفَطِن الأريبِ[6]

فأيَّةُ راحةٍ ونعيمِ عيشٍ ... يُوازى عيْشَها بل أىُّ طِيبِ[7]

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٧ ، وفيه زيادة : « بلا تأويل » .

(٢) سقط من : د، ز وهو فى المطبوعة .

(٣) الأبيات فى تذكرة الحفاظ ٣/٣١٧ ، ومعجم الأدباء ٤/٣٣ .

(٤) فى معجم الأدباء : «الغصن الرطيب» .

(٥) ورد هذا البيت فى معجم الأدباء ٤/٣٤ هكذا :

تراها إذْ حواها مَن رواها ... رياضًا تَرْكُها رأسُ الذُّنوبِ

(٦) فى د : « ما قد صاع منها » ، وفى معجم الأدباء : « صاغ » ، والمثبت فى المطبوعة ، ز، وتذكرة الحفاظ ، وفى د : «يسفل الحافظ» ، وفى ز : «سعل» بدون نقط ، والمثبت فى المطبوعة والتذكرة ، ومعجم الأدباء .

(٧) فى تذكرة الحفاظ : «توازى كتبها» ، وفى معجم الأدباء : «يوازى كتبه» .

وكان للخطيب ثروة ظاهرة ، وصدقَات على طُلَّاب[1] العلم دَارَّة ، يَهبُ الذهب الكثير للطلبة .

قال المُؤتَمَن السَّاجِىّ : تحامَلت الحنابلةُ عليه .

قلتُ : وابْتُلِىَ منهم بوضع [2]أكاذيب عليه[2] ، لا ينْبغى شرحُها .

وقال غيرُ واحدٍ ، ممَّن رافق[3] الخطيبَ فى الحج[4] : إنه كان يختم كلَّ يومٍ ختْمةً إلى قريب[5] الغياب قراءةَ ترْتيل ، ثم يجتمع عليه الناسُ وهو راكب ، يقولون : حدِّثْنا ، فيُحدِّثُهم .

قال أبو سعد السَّمْعانِىّ : سمعتُ مسعود بن محمد بن أبى نصر الخطيب ، يقول : سمعتُ الفضل بن عمر النَّسَوِىّ يقول : كنتُ فى جامع صُور ، عند الخطيب ، فدخل عليه بعض العَلَوِيّة ، وفى كُمِّه دنانير ، وقال للخطيب : فلان يسلِّمُ عليك ، ويقول لك : اصْرِف هذا فى بعض مُهمَّاتِك .

فقال الخطيب : لا حاجة لى فيه . وقطَّب وجهه[6] .

فقال العَلَوِىّ : كأنك تسْتقلُّه[7] . ونفض كُمَّه على سَجَّادة الخطيب ، وطرح الدنانير عليها ، وقال : هذه ثلاثمائة دينار .

فقام الخطيب مُحَمَّرا وجهُه ، وأخذ السَّجَّادة ، وصبّ الدنانير على الأرض ، وخرج من المسجد .

---

(١) فى المطبوعة : «أرباب» وفى د : «طلب» ، والمثبت من : ز .

(٢) فى المطبوعة : «أحاديث» ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) فى د ، ز : «وافق» والمثبت فى المطبوعة .

(٤) سبق إسناد هذا القول فى الحواشى عن الطبقات الوسطى .

(٥) فى ز : «قرب» ، والمثبت من المطبوعة ، د .

(٦) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «فقال العلوى : فاصرفه إلى بعض أصحابك . قال : قل له يصرفه إلى من يريد» ومثل هذا فى معجم الأدباء ٣١/٤ .

(٧) فى الطبقات الوسطى «تسفله» ، وما فى الطبقات الكبرى يوافق ما فى معجم الأدباء .

قال الفضل : ما أنْسَى عِزَّ خروج الخطيب ، وذُلَّ ذلك الْعَلَوِىّ ، وهو قاعد على الأرض ، يلْتقِط الدنانير من شقُوق الحَصِير[1] ، ويجمعها .

ويُذْكَر أنه لمَّا حجَّ شرب من ماء زمزم ثلاث شَرْبات ، وسأل الله ثلاث حاجات : الأُولى أن يُحدِّث بـ «تاريخ بغداد» والثانية أن يُمْلِى بجامع المنصور ، والثالثة أن يُدفَن إذا مات عند بِشْر الْحَافِى ، فحصلت الثلاثة .

وحُكِىَ أن بعض اليهود أظهر كتابًا ، وادَّعَى أنه كتاب رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم بإسقاط الجِزْية عن أهل خَيْبَر ، وفيه شهاداتُ الصحابة رضى الله عنهم ، وذكروا[2] أن خطَّ علىٍّ فيه ، فعُرِض على الخطيب ، فتأمَّله ، وقال : هذا مُزوَّر ؛ لأن فيه شهادة مُعاوية ، وهو أسلم عامَ الفتح . وخيْبَر فُتِحت قبل ذلك ، ولم يكن مُسلِمًا فى ذلك الوقت ، ولا حضَر ما جَرَى ، وفيه شهادة سعد بن مُعاذ ، ومات فى بنى قُرَيظة بسَهْمٍ أصابه فى أَكْحَلِه ، يوم الخَنْدق ، وذلك قبل فتح خَيْبَر بسنتيْن[3] .

ولما مرض وقَف جميع كتبه ، وفرَّق جميعَ ماله فى وجوه البِرّ ، وعلى أهل العلم والحديث ، وكان ذا ثروة ومال كثير ، فاستأذَنَ أمير المؤمنين القائمَ بأمر الله فى تَفْرِيقها ، فأذِن له . وسبب اسْتِئْذانه أنه لم يكن له وارثٌ إلَّا بيتَ المال .

وحضر أبو بكر الخطيب مَرَّة دَرْسَ الشيخ أبى إسحاق الشِّيرَازِىّ ، فروَى الشيخُ حديثًا من رواية بَحْر بن كَنِيز[4] السَّقَّاء ، ثم قال للخطيب : ما تقول فيه ؟

فقال : إن أذنْتَ لى ذكرتُ حاله .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «الحصر» ، وهو يوافق مافى معجم الأدباء ٣٢/٤ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٧٨ .

(٢) فى المطبوعة : «وذكر» ، والمثبت من : د، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : « بسنين » وما فى الطبقات الكبرى تؤيده رواية معجم الأدباء ١٨/٤ ، فقد جاء فيها : «وخيبر كانت فى سنة سبع ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ، وكان قد مات يوم الخندق ، فى سنة خمس» .

(٤) فى الأصول « كثير » والتصحيح من سير أعلام النبلاء ٢٨٠ ، وتهذيب التهذيب ٤١٨/١ .

فاستَوى الشيخُ ، وقعد مثل التِّلميذ بين يدَى الأستاذ يسمعُ كلامَ الخطيب ، وشرعَ الخطيبُ فى شرح أحْوالِه ، وبَسَط الكلامَ كثيرا إلى أن فرَغ .

فقال الشيخ : هذا[1] دارَقُطْنِىُّ عهدنا .

قال السِّلَفِىّ : سألت أبا على أحمد بن محمد[2] بن أحمد البُرْدَانِىّ الحافظ ، ببغداد : هل رأيتَ مثلَ الخطيب ؟ فقال : ما أظنُّ أن الخطيبَ رأى مثلَ نفسِه .

قال المُؤْتَمَن بن أحمد السَّاجِىّ[3] : ما أخرجَتْ بغدادُ بعد الدَّارَقُطْنِىّ أحفظَ من الخطيب .

وقال أبو الفرج الإسْفَرَايِنِىّ ، وأسنده عنه الحافظُ ابن عساكر فى « التَّبيين »[4] قال أبو القاسم مَكِّىّ بن عبد السلام الْمَقْدِسِىّ : كنتُ نائمًا فى منزل الشيخ أبى الحسن الزَّعْفَرَانِىّ ، ببغداد ، فرأيت فى المنام عند السَّحَر كأنَّا اجتمعْنا عند الخطيب ، لقراءة «التاريخ» فى منزله على العادة ، (٥وكان الخطيب جالسًا٥) ، وعن يمينه الشيخ نَصْر المَقْدِسِىّ ، وعن يمين الفقيه نصر رجلٌ لا أعرفُه ، فقلت : مَن هذا[6] الذى لم تجْرِ عادتُه بالحضور معنا ؟

فقيل لى : هذا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلم ، جاء ليسمع « التاريخ » .

فقلتُ فى نفسى : هذه جَلالةٌ للشيخ أبى بكر ، إذ حضر النبىُّ صلَّى الله عليه وسلم مجلسه ، وقلت فى نفسى : هذا أيضا ردٌّ لمن يعيبُ «التاريخ» ويذكر أن فيه تحاملًا على أقوامٍ ، وشغلنى التفكُّر فى هذا عن النُّهوض إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلم وسُؤالِه عن

---

(١) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : «هو» والمثبت من : د ، ز .

(٢) فى الطبقات الوسطى زيادة : «بن محمد» وهو خطأ فإن جده أحمد . راجع اللباب ١/١٠٩ .

(٣) سبق قول الساجى هذا ، كما سبق قول البردانى .

(٤) تبيين كذب المفترى ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وقد تصرف المصنف فى عبارة رواية ابن عساكر .

(٥) فى الطبقات الوسطى : « وكأن الخطيب جالس » وهو يوافق مافى التبيين ، فقد جاء فيه : « وكأن الشيخ الإمام أبا بكر جالس » .

(٦) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة « الرجل » .

أشياءَ كنتُ قد قلتُ فى نفسى أسألُه عنها ، فانْتبهتُ فى الحال ، ولم أُكلِّمْه صلّى الله عليه وسلم .

توفِّى الخطيب فى السابع من ذى الحجة ، سنة ثلاث وستين وأربعمائة ببغداد ، ودفن بباب حَرْب إلى جانب بِشْر بن الحارث ، وأوْقَف[1] جميع كتبه على المسلمين ، وتصدَّق بمال جزيل ، وفعل معروفًا كثيرا فى مرض موته ، وتبعَ جِنازتَه الجمُّ الغفير ، وكان[2]له بها[2] جماعة ينادُون : هذا الذى كان يذُبُّ عن رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم ، هذا الذى كان ينْفى الكذبَ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلم ، هذا الذى كان يحفظ حديثَ رسولِ الله .

وكان الشيخ أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ ، ممَّن حمل جِنَازته .

ورآه بعض الصُّلَحاء[3] فى المنام ، وسأله عن حاله[4] . فقال : [5]أنا فى[5] رَوْحٍ ورَيْحان وجنَّة نعيم .

ورُؤِى له مناماتٌ كثيرة ، تدل على مثل هذا .

ومن شعره[6] :

الشَّمسُ تُشْبِهُهُ والبدرُ يحْكيهِ ... والدُّرُّ يضحكُ والمَرْجان مِن فِيهِ
ومَن سَرَى وظلامُ الليلِ مُعتكِرٌ ... فوجهُه عن ضياءِ البدرِ يُغْنِيهِ

فى أبيات أُخر .

---

(١) ذكر صاحب القاموس (و ق ف) أن أوقف لغة ردية .
(٢) فى الطبقات الوسطى : « لديها » .
(٣) فى المطبوعة : « أصحابه » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .
(٤) فى د ، ز : « ذلك » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٥) فى د ، ز : «أتانى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٦) البيتان فى معجم الأدباء ٣٨/٤ من قصيدة له فى مدح أبى منصور بن النفور .

(ومن الفوائد عن الخطيب)

● ذكر فى حديث عبد الله بن مسعود ، عن الصادق المصدوق صلَّى الله عليه وسلَّم : «إنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ» الحديث [أنّ][1] [2]مِن أول الحديث إلى قوله : « شَقِىٌّ أَوْ سَعِيدٌ » من كلام النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وما بعده إلى آخر الحديث[2] من كلام ابن مسعود ، ويُؤيِّده أن سَلَمة بن كُهَيل رواه بطُوله عن زيد بن وَهْب ، ففَصَل كلامَ النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم مِن كلام ابن مسعود .

قلتُ : ولكن جاء فى « صحيح مسلم » من حديث سَهْل بن سَعْد[3] ، أن النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَإِنَّهُ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ، وإِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وإِنَّمَا الْأَعْمَالُ بالْخَوَاتِمِ[4] » .

وفى « صحيح البُخارى » فى « كتاب الجهاد » فى « باب لا يقول فلان شهيد »[5] من حديث سَهْل بن سعد أيضا : أن النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ[6] أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ[7] أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ » انتهى .

ولم أرَ مَن تنبَّه له عند ذكر حديث ابن مسعود ، وإنما تنبَّهوا لِرواية مسلم .

---

(١) زيادة من : ز ، على مافى المطبوعة ، د . وهذا الحديث ذكر أوَّله فى تاريخ بغداد ٩/ ٦٠ ، وتلخيص المتشابه فى الرسم ١/ ٧٦ .

(٢) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه فى (باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ، من كتاب الإيمان ١/ ١٠٦ وفى باب كيفية خلق الآدمى فى بطن أمه ، وكتابة رزقه وأجله وعمله ، وشقاوته وسعادته ، من كتاب القدر ٤/ ٢٠٣٦) ، ولفظه : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ » انتهى .

(٤) فى د، ز : «بالخواتيم» والمثبت فى المطبوعة ومسلم .

(٥) صحيح البخارى ٤/ ٤٤ ، ٤٥ .

(٦) فى المطبوعة : «بعمل» ، والمثبت من : د، ز، والبخارى .

(٧) فى الأصول : «بعمل» والمثبت فى صحيح البخارى .

وأقول : جائزٌ أن يكون ابن مسعود سمع هذا من النبىِّ ﷺ ، كما سمِعه سهْل بن سعد ، ثم أدْرَجه فى هذا الحديث .

وهذه الزيادة ، وهى : « فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ » أو « فِيمَا يَرَى النَّاسُ » عظيمةُ الوقع ، جليلةُ الفائدة عند الأشْعَرِيّة ، كثيرةُ النَّفع لأهل السنة والجماعة ، فى « مسألة أنا مؤمنٌ إن شاء الله » فليفْهم الفاهِمُ ما يُنبَّه عليه .

٢٦٠

أحمد بن على بن الحسين بن زكرياء الطُّرَيْثِيثِىّ *

المُسنِد ، الصُّوفِىّ ، أبو بكر ، البَغْدَادِىّ ، ويقال له : ابن زَهْراء[١] .

تلميذ أبى سعيد[٢] بن أبى الخير الْمِيهَنِىّ[٣] ، شيخ الصوفية بخُراسان .

ولد فى شوال ، سنة اثنتى عشرة وأربعمائة .

سمع أباه ، وأبا القاسم اللَّالْكائِىّ الحافظ ، وأبا الحسن بن مَخْلَد ، وأبا علىّ بن شَاذَان ، وغيرَهم .

روَى عنه أبو القاسم بن السَّمَرْقَنْدِىّ[٤] ، وأبو الفضل بن ناصر ، وأبو الفتح بن البَطِّىّ[٥] ، وأبو طاهر السِّلَفِىّ ، وطائفة آخرهم موتا أبو الفضل خطيبُ المَوْصل .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : شيخ له قَدَم فى التصوف ، رأى المشايخَ وحدَّثهم ، وكان حسن التِّلاوة ، صحب أبا سعيد[٦] النَّيسَابُورِىّ .

---

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٤٠٥/٣ ، العبر ٣٤٦/٣ ، المنتظم ١٣٨/٩ ، ميزان الاعتدال ١٢٢/١ ، الوافى بالوفيات ٢٠٢/٧ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ١٦٠/١٩ وحواشيه .

(١) فى د، ز : «أزهر» ، والمثبت فى المطبوعة ، وفى العبر «زهيرا» .

(٢) فى د، ز : «أبو سعد» ، وهو خطأ صوابه من المطبوعة ، واللباب ٢٠٣/٣ .

(٣) فى المطبوعة : «المهجنى» ، وهو خطأ ، صوابه من : د، ز، واللباب .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وعبد الوهاب بن الأنماطى» .

(٥) واسمه محمد بن عبد الباق انظر اللباب ١٣٠/١ .

(٦) فى د، ز : «سعد» وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، وانظر ترجمته فى الجزء الثالث صفحة ٤٣ .

قال : وكانت سماعاته صحيحة ، إلا ما أدخله عليه أبو الحسن[1] بن محمد الكِرْمَانِى ، فحدَّث به اعتمادًا على قول أبى الحسن ، وحُسْن الظَّنِّ به ، ولم يكن يعرِف طرائقَ[2] المُحدِّثين ، وادَّعَى أنه سمع من أبى الحسن بن رِزْقُويه ، وما يصحُّ سماعه منه .

وقال أبو القاسم بن السَّمَرْقَنْدِىّ : دخلتُ على أحمد بن زَهْراء الطُّرَيْثِيثِىّ ، وهو يُقرَأُ عليه جُزْءٌ من حديث ابن رِزْقُويَه ، فقلتُ : متى وُلِدتَ ؟ فقال : سنة اثنتى عشرة وأربعمائة . فقلت : وابن رِزْقُويَه فى هذه السنة تُوفِّى ، وأخذتُ الجزءَ من يده ، وقد سمَّعوا فيه ، فضربتُ على التَّسميع ، فقام ، وخرج من المسجد .

قلتُ : ومِن ثَمَّ قال ابن ناصر : « كان كذَّابًا ، لا يُحتَجُّ بروايته » . وهذا من مبالغات ابن ناصر ، التى عُهِدت منه ، ولم يكن الرجل يكذِب[3] ، وليس فيه غيرُ ما قاله ابن السَّمْعَانِىّ ، لِمَا أُدخل عليه ، ولا يُوجِب ذلك قَدْحا فيه ، ولا ردًّا لما صحَّ من سَماعاته ؛ ولهذا كان السِّلَفِىّ ، يقول : « أخبرنا الطُّرَيْثِيثِىّ من أصل سَماعه » ، ولو كان كذَّابًا لم يَرْو عنه ، فغفر الله لابن ناصر ، كم يتعصَّب على الصُّوفية ، وعلى فقهاء الفَرِيقَيْن !

وقد صرَّح السِّلَفىّ فى « معجمه » بأن الطُّرَيْثِيثىّ من الثِّقات الأثْبات ، وأنه لم يقرأ عليه إلا من أصولِ سماعِه ، وأنها كالشمس وضوحًا ، وذكر أيضا ما ذكره ابن السَّمْعَانِىّ ، مما أُدخِل عليه .

توفى فى جُمادى الآخرة ، سنة سبع وتسعين وأربعمائة .

---

(١) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « أبو على الحسن » ، وهو خطأ يصححه سياق الحديث بعده ، وما فى د ، ز .

(٢) فى الطبقات الوسطى : « طريق » .

(٣) فى د ، ز : « يكون » ، والمثبت فى المطبوعة .

٢٦١

أحمد بن على بن عبد الله بن منصور*

أبو بكر الطَّبَرِىّ ، المعروف بالزُّجَاجِىّ ، بضم الزاى

قدم بغداد ، وسمع من أبى طاهر الْمُخَلِّص ، وأبى القاسم [بن][1] الصَّيْدَلَانِىّ ، وغيرهما .

واستوطن الجانب الشَّرقىّ إلى آخر عمره .

كتب عنه الخطيب ، وقال : كان ثقة ، ديِّنا ، يتفقَّه على مذهب الشافعىّ .

قال ابن الصَّلاح : وقوله «يتفقَّه»[2] يُطلِقها هو ، وكثيرٌ ممَّن تقدَّمه من أهل الحديث على من يُعنَى بالفقه ، وإن لم يكن فيه مُبتدِئًا ، وهى فى هذا كتَطبُّب[3] .

مات فى آخر سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

٢٦٢

أحمد بن على بن عمرو بن أحمد بن عَنْبَر**

بفتح العين المهملة بعدها نون ساكنة ثم باء موحدة ، الحافظ ، أبو الفضل السُّلَيْمَانِىّ ، البُخَارِىّ ، البِيكَنْدِىّ[4]

ولد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة .

وطوَّف البلادَ ، ورحل إلى الآفاق .

---

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤/ ٣٢٥ ، وطبقات الإسنوى ١/ ٦٠٨ .

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «لفظة» .

(٣) نقط الكلمة غير واضح فى د، ز، وهى فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « كتطيب » بياء قبل الباء . ولعل ما أثبتناهو الصواب .

** له ترجمة فى الأنساب لوحة ١٠٠ ا، ٣٠٥ ا ، شذرات الذهب ٣/ ١٧٢ ، طبقات الإسنوى ٢/ ٤٠ ، العبر ٣/ ٨٧ ، اللباب ١/ ١٦٣ ، معجم البلدان ١/ ٧٩٧ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٠٠ وحواشيه .

(٤) فى د، ز : « السكندرى » وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، ومصادر الترجمة .

وكان من الحِفظ ، والإتقان ، وعُلُوِّ الإسناد ، وكثرة التصانيف بمكانٍ مكينٍ ، وقدْرٍ رفيع .

سمع محمد بن حَمْدُويه بن سهل ، وعلى بن إسحاق المادَرَائِىّ[1] ، ومحمد بن يعقوب الأصَمّ ، ومحمود بن إسحاق الخُزَاعِىّ ، وعبد الله بن جعفر بن فارس الأَصْبَهَانِىّ ، وخلقًا .

روَى عنه جعفر بن محمد الْمُسْتَغْفِرِىّ ، وولدُه أبو ذَرّ محمد بن جعفر ، وجماعة من أهل تلك الدِّيار .

قال الحاكم : كان يحفظ الحديثَ ، ورحل فيه ، وكان من الحفَّاظ[2] الزُّهّاد .

وقال ابن السَّمْعَانِىّ : لم يكن له نَظيرٌ فى زمانه ، إسنادا ، وحفظا ، ودِرايةً بالحديث ، وضبْطًا ، وإتقانا[3] .

وقال : وقولهم فيه « السُّلَيْمَانِىّ » نسبة إلى جده لأمِّه[4] أحمد بن سليمان[5] .

وكان يصنِّف فى كل جمعة شيئا ، ويرحل من بِيكَنْد إلى بُخارَى ، ويُحدِّث بما صنَّف .

توفى فى ذى القعدة ، سنة أربع وأربعمائة[6] .

---

(١) فى المطبوعة : المادراى ، وفى د ، ز : الماردانى ، والمثبت من اللباب ٣/٧٨ . وهو نسبة إلى مادرايا ، من أعمال البصرة .

(٢) فى المطبوعة : « الفقهاء » والمثبت من : د ، ز .

(٣) فى الأنساب : « إيقانا » .

(٤) فى د، ز : « لأبيه » ، والتصحيح من المطبوعة والطبقات الوسطى والأنساب وفيه « إلى جده أبى أمه » .

(٥) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة « قال ابن الصلاح : ولهذا قيل ابن السليمانى فيما نراه ، وقال ونرى قول الحاكم فى نسبه : ابن عمرو بن سليمان وهما أوقعه فيه إرادة تحقيق نسبته » .

(٦) وفى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة « ببيكند » .

٢٦٣

أحمد بن على ، أبو سهل الأَبِيوَرْدِىّ*

أحد أئمة الدنيا علمًا ، وعملاً

ذكره الأديب أبو المُظفَّر محمد بن أحمد الأَبِيوَرْدِىّ فى مختصر لطيف سماه « نُهْزة[1] الحُفَّاظ »[2] ذكر فيه أنه عزم على أن يضع تاريخا لأَبِيوَرْد ، ونَسَا وكُوفَن[3] وجَيْران[4] ، وغيرها من أُمَّهات القُرى ، بتلك النَّواحى ، وأنه سُئِل فى عمل هذا المختصر ، ليُفرد فيه ذكر الأئمة الأعلام ، ممَّن كان فى العلم مفزوعًا إليه ، وفى الرواية موثوقًا [به][5] ، وقد طَنَّت بذكره البُلدان ، وغنَّت بمدحه الرُّكبان ، كفُضَيل بن عِياض ، ومنصور بن عمَّار ، وزُهَير بن حرب ، وذكَر فيه جَماعةً من الأئمَّة ، وأورد شيئًا من حديثهم .

وقال فى الشيخ أبى سهْل ، إذْ ذكَره : كان من أئمَّة الفقهاء ، سمعتُ جماعة من أصحابه ، يقولون : كان أبو زيد الدَّبُوسِىّ يقول : لولا أبو سهْل الأَبِيوَرْدِىّ[6] ، لما تركتُ للشافعيَّة بما وراء النَّهر مَكْشِف رأس .

وحدَّثنى أبو الحسن على بن عبد الرحمن الحَدِيثِىّ[7] ، وكان من أصحابه المُبرِّزين فى الفقه ، أنه سمعه يقول : كنت أتبزَّز فى عُنْفُوان شبابى[8] ، فبينا أنا فى سوق البزَّازين

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ١/ ٦١ ، طبقات العبادى ١١٠ ، وطبقات ابن هداية الله ٥٤ .

(١) فى المطبوعة : «نزهة» والمثبت من : د، ز .

(٢) فى د : «الحافظ» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٣) فى المطبوعة : «كوفى» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى وكوفن : بليدة صغيرة بخراسان على ستة فراسخ من أبيورد . معجم البلدان ٤/ ٣٢١ .

(٤) فى المطبوعة : «وحاران» ، وفى د : «وجايزان» وفى ز مثلهما مع ذهاب نقط الياء وإعجام الجيم ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وجيران بالفتح ثم السكون وراء وألف ونون : قرية ، بينها وبين مدينة أصبهان فرسخان . معجم البلدان ٢/ ١٧٣ .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) فى د، ز : «الماوردى» ، وفى الطبقات الوسطى : «الباوردى» ، والمثبت فى المطبوعة . ويقال فى النسبة إلى أبيورد : أبيوردى ، وباوردى . اللباب ١/ ٢١ .

(٧) بفتح الحاء وكسر الدال المهملتين وبعدها الياء المثناة من تحتها وبعدها الثاء المثلثة ، هذه النسبة إلى الحديثة ، وهى مدينة على الفرات . اللباب ١/ ٢٨٥ .

(٨) فى الطبقات الوسطى : « صباى » .

[بمَرْو][1] ، رأيتُ شيخين لا أعرفهما ، فقال أحدهما لصاحبه : لو اشتغل هذا بالفقه لكان إماما للمسلمين . فاشتغلتُ حتى بلغتُ فيه ماتَرَى .

ورَوى الحديث عن أبى بكر محمد بن عبد الله الأُودَنِىّ ، وأبى عبد الله الحسين بن الحسن الْحَلِيمِىّ ، وأبى الفضل السُّلَيْمَانِىّ الحافظ ، وغيرهم .

هذا كلام أبى المُظَفَّر الأَبِيوَرْدِىّ ، ثم ساق له حديثًا عن الأُودَنِىّ ، وحديثًا عن السُّلَيْمَانِىّ .

وذكر ابن الصَّلاح فى ترجمة الأُودَنِىّ : أن أبا سهل ، قال : سمعتُه يقول : سمعتُ شيوخَنا رحمهم الله تعالى ، يقولون : دليل طول عُمرِ الرجل اشتغالُه بأحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم .

وقال الحافظ أبو سعد[2] رحمه الله ، فى ترجمة محمد بن ثابت الخُجَنْدِىّ[3] : إنه تفقَّه على أبى سهل أحمد بن علىّ الأَبِيوَرْدِىّ ، ويوافقُه ما ذكره الذاكرون فى ترجمة صاحب « التَّتِمَّة » أنه تفقَّه ببُخارَى على أبى سهل أحمد بن علىّ الأَبِيوَرْدِىّ .

قاله ابن النَّجّار ، وغيره .

واعلم أن الأُودَنِىّ مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة ، ومحمد بن ثابت الخُجَنْدِىّ مات سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ، فكأن[4] الأَبِيوَرْدِىّ عُمِّر دهرا طويلا .

وهذه الترجمة التى لأبى سهل ، لا أراك بعد شِدَّة الفحص تجدُها فى غير كتابنا ، وانظر كيف جمعناها من أماكن متفرقة ، وأبرزناها من مصنَّف غريب ، وهو « نُهْزة[5] الحُفَّاظ » .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «ابن السمعانى» .

(٣) فى د : «المجيدى» ، وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، ز، وسيترجمه المصنف فى هذه الطبقة .

(٤) فى د، ز : «وكان» ، وفى المطبوعة : «فكان» والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : «نزهة» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(التَّلَوُّط[1] بالغلام المملوك)

● ذكر القاضى الحسين فى «التعليقة» أنه حُكِىَ عن الشيخ ابن سهل ، وهو الأَبِيوَرْدِىّ ، كما هو مُصرَّح به فى بعض نسخ «التعليقة» ، وصرَّح [به][2] ابن الرِّفعة فى «الكفاية» أن الحدّ لا يلزم مَن يلوط بغلام مملوكٍ له ، بخلاف مملوك الغير .

قال القاضى : وربما قاسَه على وطءِ أمتِه المجوسيّة ، أو أختِه من الرَّضاع ، وفيه قولان . انتهى .

وهذا الوجه مَحكِىٌّ فى «البحر» و «الذخائر» ، وغيرهما من كتب الأصحاب ، لكن غيرُ مضاف إلى قائل مُعَيَّن ، وعلَّله صاحب «البحر» بأن مِلْكه فيه يصير شُبهةً فى سقوط الحَدِّ .

والذى جزم به الرّافعىّ تبعًا لأكثر الأصحاب أنه لا فرقَ بين مملوكه وغيره ، نعم فى اللِّواط من أصله قولٌ أن مُوجِبَه التَّعزير .

قال الرافعىّ : إنه مُخرَّج من القول بنَظيره فى إتْيان البهيمة .

قال : ومنهم من لم يُثْبِتْه .

قلتُ : وقد أسقط النَّوَوِىّ فى «الروضة» حكاية [هذا][3] القول بالكُلِّيَّة .

٢٦٤

أحمد بن محمد بن أحمد بن زَنْجُويه ، أبو بكر ، الزَّنْجَانِىّ *

وزَنْجَان بفتح الزاى وسكون النون وفتح الجيم وآخرها نون : بلدة معروفة[4] .

أحد تلامذة القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ .

له روايةٌ .

---

(١) فى المطبوعة : «اللواط» ، والمثبت من : د، ز .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

* له ترجمة فى طبقات الإسنوى ١/٦١٠ ، وقد أعادَ ابن السبكى ترجمته فى الجزء السادس ٤٧ .

(٤) قال ياقوت : بلد كبير مشهور من نواحى الجبال ، بين أذربيجان وبينها ، وهى قريبة من أبهر . معجم البلدان ٢/٩٤٨ .

رَوَى عنه محمد بن طاهر ، وأبو طاهر السِّلَفِيّ .

قال السِّلَفِيّ : وكانت الرحلة إليه لفضْله ، وعُلُوِّ إسْناده ، سمعتُه يقول : إنى[1]أُفْتِى من سنة تسع وعشرين .

قال : وقيل لى عنه إنه لم يُفْتِ خطأً قطُّ .

قال : وأهل بلده يبالغون فى الثَّناء عليه ، الخواصّ والعوامّ ، ويذكرون وَرَعه ، وقِلَّة طمعه .

أخبرنا أبو العباس أحمد بن على بن الحسن الْجَزَرِىّ[2] ، قراءة عليه وأنا أسمع ، أنبأنا محمد بن عبد الهادى ، أجَازَنا[3] السِّلَفِىّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن زَنْجُويه ، الإمام بزَنْجان ، وسألتُه عن مولده ، فقال : سنة ثلاث وأربعمائة ، أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد بن شاذَان البزَّار ، ببغداد ، أخبرنا أبو الحسين عبد الصَّمد بن على بن مُكْرَم الطَّسْتِىّ[4] ، أخبرنا أبو سهل السَّرِىّ بن سهل بن خَرْبَان[5]الجُنْدَيسابُورِىّ ، حدثنا عبد الله بن رُشَيد[6] ، حدثنا أبو عُبَيدة مُجَّاعَة[7] بن الزُّبَير العَتَكِىّ ، عن قَتادة ، عن أنس ، قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِى الصَّلَاةِ فَلَا يَتْفُلَنَّ أَمَامَه وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، ولٰكِنْ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى ، فإنَّه يُنَاجِى رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

---

(١) فى د، والطبقات الوسطى : «لى» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٢) فى المطبوعة : «الحريرى» ، وهو خطأ ، صوابه من : د ، ز .

(٣) فى المطبوعة : «أخبرنا» ، والمثبت من : د، ز .

(٤) بفتح الطاء المهملة وسكون السين المهملة وفى آخرها تاء مثناة من فوقها ؛ نسبة إلى الطست وعمله. اللباب ٨٧/٢ .

(٥) انظر المشتبه ٢٢٩ .

(٦) انظر المشتبه ٣١٦ .

(٧) انظر تقريب التهذيب ٢٢٩/٢ .

٢٦٥

أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب*

أبو بكر ، الخُوَارَزْمِىّ ، الحافظ ، الكبير ، المعروف بالبَرْقَانِىّ ، بكسرِ الباء وفتحها

كان إماما ، حافظا ، ذا عبادةٍ وفضائلَ جمَّةٍ .

قال الشيخ[١] : تفقَّه فى حداثته ، وصنَّف فى الفقه ، ثم اشتغل بعلم الحديث ، فصار فيه إماما .

سمع من أبى على بن الصَّوّاف ، وأبى بكر بن مالك القَطِيعِىّ ، [٢]وأبى محمد بن مَاسِى ، وأبى بكر الإسْمَاعِيلِىّ ، وأبى عمْرو بن حَمْدان ، وأبى أحمد الحافظ[٢] ، وأبى منصور الأزْهَرِىّ ، وخلائق لا يُحْصَوْن ببلاد عديدة .

قال الخطيب : واستوطن بغداد ، وحدَّث[٣] فكتبْنا عنه ، وكان ثقة ، ورِعا ، مُتقِنا ، مُتثبِّتا ، فَهِما ، لم نَرَ[٤] فى شيوخنا أثْبت منه ، حافظا للقرآن ، عارفا بالفقه ، له حظٌّ من علم العربية ، كثير الحديث ، حسن الفهم له والبصيرة فيه ، وصنَّف «مُسنَدا» ضمنه[٥] ما اشتمل عليه «الصَّحيحان»[٥] .

قال أبو القاسم الأزْهَرِىّ : الْبَرْقَانِىّ إمام ، وإذا مات ذهب هذا الشأنُ ، يعنى الحديثَ . قاله فى حياته .

وقال : ما رأيت فى الشيوخ[٦] أتْقَنَ منه .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/٣٦ ، وتاريخ بغداد ٤/٣٧٣ ، تذكرة الحفاظ ٣/٢٥٩ ، شذرات الذهب ٣/٢٢٨ ، طبقات الشيرازى ١٠٦ ، العبر ٣/١٥٦ ، اللباب ١/١١٣ ، معجم البلدان ١/٥٧٠ ، المنتظم ٨/٧٩ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٨٠ . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٧/٤٦٤ وحواشيها .

(١) يعنى أبا إسحاق الشيرازى . وكلامه هذا فى الموضع المذكور من طبقاته .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٣) بعد هذا فى : د، ز «عنه» ، والمثبت فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد .

(٤) فى تاريخ بغداد ٤/٣٧٤ «لم ير» .

(٥) فى تاريخ بغداد : «ما اشتمل عليه صحيح البخارى ومسلم» .

(٦) فى د، ز : «الشرح» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وقال أبو محمد الخلال : الْبَرْقَانِى نسيجُ وَحْده .

وقال محمد بن يحيى الكَرْمَانِىّ الفقيه : ما رأيتُ فى أصحاب الحديث أكثرَ عبادةً من البَرْقانِىّ .

ولد فى آخر سنة ست وثلاثين وثلاثمائة .

ومات فى أول يوم من رجب ، سنة خمس وعشرين وأربعمائة ، ببغداد .

دخل إليه محمد بن على الصُّورِىّ قبل وفاته بأربعة أيام ، فقال [له][1] : هذا اليوم السادس والعشرون من جُمادى الآخرة ، وقد سألتُ الله أن يُؤخِّر وفاتى حتى يَهِلّ[2] رجبُ ، فقد رُوِى أن لله فيه عتقاء من النار ، عسى أن أكون منهم ، فاستُجيب له .

٢٦٦

أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل

أبو الحسن ، الضَّبِّىّ ، المعروف بابن الْمَحَامِلِىّ*

الإمام الجليل ، من رفعاء أصحاب الشيخ أبى حامد ، وبيتُه بيت الفضل والجلالة ، والفقه والرِّواية .

وله التَّصانيف المشهورة كـ «المجموع» و «المقنع» و «اللباب» ، وغيرها .

وله عن الشيخ أبى حامد «تعليقةٌ» منسوبة إليه ، وصنَّف فى[3] الخلاف .

وقال فيه الخطيب : برع فى الفقه ، ورُزِق من الذَّكاء وحُسن الفهم ماأَرْبَى فيه[4] على أقْرَانه .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى د، ز، «يستهل» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . وكلاهما صحيح .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٨/١٢ ، تاريخ بغداد ٣٧٢/٤ ، شذرات الذهب ٢٠٢/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٤٤ ، العبر ١١٩/٣ ، المنتظم ١٧/٨ ، النجوم الزاهرة ٢٦٢/٤ ، وفيات الأعيان ٥٧/١ . وانظر : سير أعلام النبلاء ٤٠٣/١٧ وحواشيه .

(٣) فى د، ز : «فيه» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى تاريخ بغداد : «به» .

وكان قد سمع من محمد بن المُظَفَّر ، وطبقَتِه .

ورحل به أبوه إلى الكوفة فسمع من أبى الحسن بن أبى السَّرِىّ ، وغيره .

وسألتُه غيرَ مَرَّة أن يحدثِّنى بشىءٍ من سَماعاته[1] ، فكان يَعِدنى بذلك ، ويُرْجِئ الأمر إلى أن مات ، ولم أسمع منه إلا خبرَ[2] محمد بن جرير ،[3]عن قصة الخُرَاسَانِىّ الذى ضاع هِمْيانُه بمكة ، ولا أعلم سمع منه أحدٌ غيرِى ، إلا ما حدَّثنى[3] ابنُه أبو الفضل أن علىّ ابن أحمد الكاتب قرأ عليه رواية البَغَوِىّ ، عن أحمد ابن حنبل رضى الله عنه ، الفوائدَ .

مولده سنة ثمان وستين وثلاثمائة .

وقال المُرْتَضَى أبو القاسم علىّ بن الحسين المُوسَوِىّ[4] : دخل علىَّ أبو الحسن بن الْمَحَامِلىّ مع أبى حامد الإسْفَرَايِنىّ ، ولم أكن أعرفه ، فقال لى أبو حامد : هذا أبو الحسن ابن الْمَحَامِلى ، وهو اليوم أحفظُ للفقه منِّى .

وحُكِى عن سُلَيم أن الْمَحَامِلىّ لما صنَّف كتبه «المقنع» و «المجرّد» ، وغيرهما من تعليق أستاذه أبى حامد ، ووقف عليها[5] ، قال : بَتَرَ[6] كُتُبى بَتَرَ[6] الله عُمْرَه ، فنفذَت فيه دعوةُ أبى حامد ، وما عاش إلا يسيرًا ، ومات يوم الأربعاء لتسع[7] بَقِين من شهر ربيع الآخر ، سنة خمس عشرة وأربعمائة .

● قال الْمَحَامِلىّ فى «المقنع» ما نصه : ويُسْتَحَبّ للمرأة إذا اغتسلت من حيض ، أو نِفاس ، أن تأخذ قطعة من مِسْكٍ ، أو غيره من الطِّيب ، فتَتَبَّع به أثَر الدَّم ، وهى المواضع التى أصابها الدّم مِن بدنها . انتهى .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «سماعه» .

(٢) فى المطبوعة : «جزء» ، والمثبت من د، ز، وتاريخ بغداد ، والكلمة فى د : «أخبر» .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد .

(٤) نقل المصنف قول المرتضى عن تاريخ بغداد ٣٧٣/٤ .

(٥) انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢١٠/٢ .

(٦) فى المطبوعة : «نثر» ، وفى ز : «تبر» ، والمثبت فى : د ، والطبقات الوسطى ، والكلمة مشكولة فى د، فى الموضعين .

(٧) فى د، ز : «لسبع» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وقد أغرب فى قوله : «إنها تَتَبَّع كلّ ما أصابه الدم من البدن» ، والحديث الْمَرْوِىّ فى ذلك : أن امرأةً سألتِ النبىّ صلَّى الله عليه وسلَّم عن الغُسْل من الحيض ، فقال : «خُذِى فِرْصَةً[1] مِنْ مِسْكٍ فَتَطَهَّرِى بِهَا» فقالت : كيف أتطهّر بها ؟ فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : «سُبْحَانَ اللهِ ! تَطَهَّرِى بِهَا» قالت عائشة : قلتُ : تَتَبَّعى بها أثرَ الدّم .

قال الأصحاب : أى أثرَ الحيض ، والمراد به هنا الفرجُ .

قال النَّوَوِىّ : وما ذكره الْمَحَامِلِىّ لا أعرفه لغيره بعد البحث عنه .

قلتُ : إلا أن لِلْمَحَامِلِىّ أن يقول : هو ظاهر اللَّفظ فى [2] قولها «الدَّم» وتقييده بالفرج لا بُدّ له عليه من دليل ، والمعنى يساعد الْمَحَامِلِىّ ؛ [3]لأن المقصود دفع الرائحة الكريهة ، وهى لا تختصّ .

هذا أقصى ما يُتحيَّل به فى مساعدة الْمَحَامِلىّ[3] ، والحق عند الإنْصاف مع الأصحاب .

ومما يُستفاد هنا ، ولا تعلُّق لِلْمَحَامِلىّ به ، أن المرأَةَ السائلةَ للنبىّ صلَّى الله عليه وسلَّم وقع فى «صحيح مسلم» أنها بنت شَكَل ، بفتح الشين المعجمة والكاف بعدهما[4] لام ، وإنما هى أسماء بنت يزيد بن السَّكَن ، بالسين المهملة المفتوحة بعدها كاف مفتوحة ثم نون ، فوقع اللَّفظ فى «مسلم» مُصحَّفا منسوبًا إلى الجد ، وهو على الصواب فى «الأسماء المُبْهَمة»[5] للخطيب أبى بكر ، وذكر بإسناده فى الحُجَّة[6] على ذلك [7] من رواية[7] يحيى ابن سعيد ، عن إبراهيم بن المُهاجِر ، عن صَفِيَّة بنت شَيْبَة ، عن عائشة رضى الله عنها : أن أسماء بنت يزيد سألت النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، فذكرتِ الحديثَ .

---

(١) الفرصة ، بالكسر : خرقة أو قطنة تتمسح بها المرأة من الحيض . القاموس (ف ر ص) .

(٢) فى المطبوعة : «من» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : «بعدها» ، والمثبت من : د، ز .

(٥) صفحة ٢٨ ، وفى حواشيه تحقيق جيّد .

(٦)فى د : « الجمعة » والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٧) فى المطبوعة : « إلى » والمثبت من : د ، ز .

● قال الْمَحامِلِىّ فى «المقنع» أيضا ما نصُّه: وإن[1] ماتت امرأةٌ وفى جوفها ولد[2] ، فإن كان يُرْجَى حياة الولد إذا أُخرج شُقَّ جوفُها ، وأُخرج ، وإن لم يُرْجَ ذلك لم يُخْرَج ، وتُرِك على جَوْفِها شىءٌ حتى يموت[3] ، ثم تُدفَن . انتهى .

وهذا ما جرى عليه صاحب « التنبيه» ، وغيره .

وقال النَّوَوىّ : وهو غلَط ، وإن كان قد حكاه جماعة .

وقال ابن الصَّلاح فى «الفتاوى» : أربع مسائل ، من أربعة كتب مشهورة مُعتَمَدة ، وددت لو مُحِيتْ أحكامُها المذكورة ، وذكر منها قول[4]«التنبيه» : تُرِك عليه شىءٌ حتى يموت .

وقال : وهذا فى نهاية الفساد ، بل الصَّواب تركُه حتى يموت ، من غير أن يُوضَع عليه شىءٌ .

وقد بَان لك أن صاحب «التنبيه» غير مُنْفَرد باختيار هذا ، بل قد سبقه الْمَحَامِلِىّ ، والوجه مُحقَّق فى المذهب ، وسبقه أيضاً القاضى حسين ، فإنه قال فى «باب عَدَد الكفن» : ولو كان فى بطنها وَلَدٌ[5] لايُشق بطنها عندنا ، بل يُحمَل على ولدها شىءٌ ثَقِيلٌ حتى يسكُنَ مافيه .

وقال أبو حنيفة : يُشقُّ بطنُها .

هذا كلامه ، لكنه قال قبل « باب الشهيد » : فرع إذا ماتت وفى بطنها جَنِين ، هل يُشَق بطنها ؟ فيه وجهان : أحدهما لا يُشَق ، والثانى يُشَق ، وعند أبى حنيفة يُشَق .

قال : والأولى أنها إن كانت فى[6] الطَّلْق والولد يتحرَّك فى بطنها أن يُشَق ،

---

(١) فى المطبوعة : «وإذا» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى د، ز : «ذلك» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «الولد» .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «صاحب» .

(٥) فى المطبوعة : «ولو» ، والتصويب من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٦) فى أصول الطبقات الكبرى «من» والمثبت من الطبقات الوسطى .

ولا خلاف أنه مادام الولد فى بطنها لا تُدفَن ، بل يُتَأنَّى[١] حتى تسكُن الحركةُ ، ثم تُدفَن . انتهى .

وفيه مخالفة لما تقدَّم .

وقد صرَّح النَّوَوِىّ بحكاية وجوهٍ ثلاثة : أصحُّها التّرك ، والثانى أن يُشَق جوفُها ، ويُخْرَج كما فى الحالة التى يُرجَى حياتُه ، والثالث هذا ، إلا أنه غَلط . والشيخ غير مُنْفرِد به .

وأما قول بعض المؤوِّلة لكلام الشيخ : مُرادُه تُرك[٢] عليه شىء من الزمان حتى يموت ، ومعناه الوجه الثانى وهو أن[٣] يُتْرَك ، فهذا ليس بشىء .

(المنقول عن المقنع)

● وهو ما ذكره الشيخ أبو إسحاق فى «المُهذَّب» أنه لا يجوز أن يجلس على قبره[٤] ، وهذه العبارة ظاهرة فى التحريم .

وعبارة الشافِعِىّ الكراهة ؛ فإنه قال : «أكره أن يطَأ القبرَ ويجلس عليه[٥]أو يتّكِئَ عليه[٥] إلا أن [لا][٦] يصل إلى قبر ميِّته إلا بوطْءِ قبرِ غيره ، فيَسَعُه ذلك» .

وكذلك أكثر الأصحاب ، ومنهم الرَّافِعِىّ والنَّوَوِىّ .

والقول بالتَّحريم هو ظاهر النَّهْىِ فى قوله عليه السَّلام : « لَاتَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ » وفى حديث آخر : « لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرِقَ[٧] ثَوْبَهُ وبَدَنَهُ[٨] حتى تَخْلُصَ إِلَيْهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرٍ » .

وقد أخذ الشافعىّ فى تفسير الجُلوسِ بظاهر الحديث ، فقال : «الجلوس أن يطأه» ومنهم من فسَّر الجلوس بالحَدَث ، ومنهم من فسَّره بالمُلازمة .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «يتوانى» .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «يترك» .

(٣) فى د، والطبقات الوسطى : «أنه» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٤) المهذب ١٣٩/١ .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د، ز، والطبقات الوسطى . وانظر الأم ٢٤٦/١ .

(٦) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والأم .

(٧) فى ز : «تحرق» والمثبت من : د، والمطبوعة .

(٨) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

● ذكر الْمَحامِلِىّ أنه لا يدخل عبدٌ مُسلِم فى مِلْك كافر ابتداءً ، إلا فى ست مسائل[١] .

● قال فى « اللباب » فى « باب إزالة النجاسة » : إذا أصاب الأرضَ بولٌ ، فإن كانت صُلْبة صُبَّ عليها [مِن][٢] الماء سبعة أمثال البولِ ، وإن كانت رِخْوة يقلعُها .

هذه عبارته ، وما ذكره من السبعة وجهٌ مَحْكِىّ فى « الرَّافِعِىّ » ، وغيره ، وأما قوله فيما إذا كانت الأرض رِخْوة : إنه يقلعُها ، وإنه لا يُجْزِئ الصَّبُّ عليها فغريبٌ جدا لم أرَه لغيره .

● وذكر فى « اللباب » : أنه يُستحَب الوضوءُ من الغِيبَة ، وعند الغضب ، وأنه يُستحَب الغُسل للحِجامة ولدخول الحمَّام ، والاسْتِحْداد ، وكل هذا غريب ، ولكن ذكره غيره .

● وذكر فى « اللباب » فى « باب مسح الخف » : المَسْحات سبعة ، وعدَّ منها مسحَ اليديْن والرِّجلين ، إذا كان أقْطَعهما[٣] ، فوق المِفْصل .

وعبارة « التنبيه » فى ذلك « الْمَسّ » ، وهى تُساعِد هذا ، إذْ[٤] قال : اسْتُحِبّ[٥] أن يُمِسَّ الموضعَ ماءً ، ولكن قالوا[٦] : المراد بالمسِّ الغسلُ ، وهذا الْمَحَامِلِىّ قد صرَّح بالمسْح .

● وذكر فى «باب الحيض» من «اللباب» أن الحيضَ يتعلَّق به عشرون معنًى ، اثنا عشر منها محظوراته ، وثمانية أحكامه . وعدَّ من المحظورات أن الحائض لا تحضُر الْمُحْتَضَر .

[قال][٧] : وكذلك النُّفَساء . وهذا من أغرب الغريب[٨] ولا أعرف مادليلُه .

---

(١) سترد هذه المسائل فى الصفحة التالية .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « قطعها » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى المطبوعة : « إذا » وفى د ، ز : « أو » والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : «يستحب» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى، وضبط الكلمة والجملة بعدها من الأخيرة .

(٦) فى الطبقات الوسطى : « قال شارح التنبيه » .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٨) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وكذلك هو فى الرونق المنسوب إلى الشيخ أبى حامد » .

● وقد عُرِف قولُ الْمَحَامِلِىّ أنه لا يدخل عبد مسلم فى ملك كافر ابتداءً ، إلا فى ست مسائل :

إحداها : الإرث .

والثانية : يُستَرْجع[1] بإفلاس المُشترِى .

والثالثة : يَرجِع فى هبته لولده .

والرابعة : يُرَدُّ عليه بالعيب على الصحيح .

والخامسة : المِلْك الضِّمْنِىّ ، إذا قال لمسلم : أعْتِق عبدَك [عَنّى][2] ، فأعتقه ، وصحَّحْناه وهو الصحيح .

والسادسة : إذا عجز مُكاتَبُهُ عن النُّجُوم[3] فله تعجيزُه .

قال النَّوَوِىّ : وفى عَدِّ هذه تساهلٌ ، فإن المكاتَب لا يزول مِلك سيِّده عنه حتى يقول : « عاد »[4] .

قال : وتَرَكَ سابعةً ، وهى ما إذا اشْتَرَى مَن يَعْتِق عليه باطنا ، كقريبه على الصحيح ، أو ظاهرا ، كما إذا أقرَّ بحُرِّية مسلمٍ[5] فى يد غيره ، على الراجح .

قال الشيخ صدر الدين بن المُرَحِّل : وتَرَكا ثامنةً ، وهى إذا قلنا : الإقالة فسخٌ ، فهل ينفذُ التَّقابل ؟ فيه خلاف ، الرد بالعيب ، وتوجيهُ الجوازِ مُشكِل ؛ فإن التَّمليك فيه اختيارىٌّ ، غيرُ مُستنِد إلى سبب .

قال : ولعل الْمَحَامِلِىّ لم يترك هذه المسألة إلا لكونه رأى الإقالة تجعلُ العقدَ كأنه لم يكُن ، ولذلك[6] لم تثبت به الشُّفعة ، فهو كالاسْتِدامة ، وَيرِد عليه الرَّدُّ بالعيْب ، وأن

---

(١) فى د ، ز : « ترجع » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) نجم المال : أداه نجوما . القاموس (ن ج م) .

(٤) فى د ، ز : « يعود » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : « بحرية عبد مسلم » ، والمثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) فى د ، ز : « وكذلك » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

الأصحاب رجَّحوا أنه لو وكَّله فى بيعِ عبدٍ ، فباعه ، ثم وجَد به المُشترِى عيبًا ، وردَّه على الوكيل ، أنه ليس له أن يبيعَه ثانيا ، ولم يجعلوا العقدَ كأنَّه لم يكن .

وذكروا أنه لو أوصى [له](١) أن يبيعَ عبدَه ، ويشترى جاريةً بثمنِه(٢) ، ويعتِقها ، فوجد المُشترِى بالعبد عيبًا فردَّه على الوصىِّ ، أن الوصىَّ يبيعُه ثانيا ويدفع ثمنه للمُشْترِى .

وفرَّقوا بينه وبين الوكيل بأن الإيصاء توليةٌ وتفويضٌ كُلِّىٌّ ، ولا كذلك الوكالة .

والفرق المذكور ، والحكم فى الوكيل يخالفان ما قرَّره الرَّافِعىّ ، وغيره ، من أنه يجوز الرَّدُّ بالعيب فى العبدِ المسلمِ على الكافر ، وما تقدَّم من أن الفسخَ يجعلُ العقد(٣ كأنه لم يكن٣) ، ويُقوِّى الإشكال فى الإقالة .

قال : وتَرَكا تاسعة أيضا ، وهى إذا(٤) كان بين(٥) كافر ومسلم عبدٌ مُشترَك ، فأعتق الكافرُ نصيبَه(٦) ، وهو مُوسِر ، سَرَى عليه ، وعَتَق ، سواءٌ قلنا يقع العتق بنفس الإعتاق ، أو بأداء القيمة ؛ لأنه مُتقوِّم عليه شرعًا ، لا باختياره كالإرْث .

قلتُ : وتركوا مسائل ، منها : إذا جاز له نكاحُ الأَمَة(٧ بشرْطها وكانت٧) لكافر ، (٨ هل يجوز ؟ الصحيح الجواز٨) ، وينعقدُ الولدُ مسلمًا تبعا لأبيه ، أو أُمِّه(٩) ، وينعقدُ على مِلك

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .
(٢) فى د ، ز : « بثمنها » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٣)ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .
(٤) فى المطبوعة : « وهى ما إذا » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .
(٥) فى د ، ز : « بيد » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٦) فى د ، ز : « نفسه » وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(٧) مكان هذا فى المطبوعة : « فكانت » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .
(٨) فى المطبوعة : « هل يجوز والصحيح الجواز» ، وفى د ، ز : « هل يجوز على الصحيح الجواز » والمثبت من الطبقات الوسطى .
(٩) فى ، د ، ز : « وأمه » ، والمثبت من : المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

الكافر ، ثم يُؤْمَر بإزالة مِلْكِه عنه بطريقه[1] .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

● « ومنها : إذا كاتب عبدَه الكافرَ وأسلم المكاتَبُ واشترى عبيدًا مسلمين ، ثم عجز عادت العبيدُ إلى السيِّد .

● ومنها : ذمِّىٌّ حرٌّ له ابن مسلم ، وللابن أمة مسلمة ، غير مستولَدَة للابن ، فوطئها أبوه ، فأحْبَلها ، فأتت بولده ، صارت مستولَدَةً للأب ، فى الأصح ، فيملكها ، وتجب عليه قيمتها ، ولا يُؤمَر بإزالة الملك عنها ؛ لأن غايتها كالمستولَدة الذمِّيَّة وتُسلِم ، فإن الأصحابَ قالوا : بَيْعُها متعذِّر ، والجَبْرُ على العِتق وحده بعيدٌ .

ولنا وجهٌ هناك أنها تَعْتِق .

وقد يقال : إنه لا يجرى هنا ؛ لأن المقتضى للمِلْك هنا هو الاسْتيلاد حالة الإسلام ، فيستحيل أن يكون فِعْلٌ موجِبًا للمِلْك والعتق فى آنٍ واحدٍ ، بخلاف حدوث الإسلام هناك .

● ومنها : عبد كتابىٌّ تزوج أمةً كتابيَّة ، والأمة مِلك كتابىٍّ ، ثم أسلم العبدُ ، استمرَّ النِّكاح ، ثم وطئها بعد الإسلام ، فأحْبَلها ، فالولد مسلمٌ مِلْكٌ لسيِّد الأمةِ الكافرِ .

● ومنها : كتابىٌّ له أمةٌ كتابية ، وطئها مسلمٌ بشبهةٍ ، فأتت بولد فهو مسلم ، مِلْكٌ لمالكِ الأمة .

● ومنها : لو باع الكافر عبدَه المسلمَ ، وكان مغصوبًا ممَّن يقدرُ على انْتِزاعه فعجَز ، أو غُصِب ، قبل قبضه ، فللمشترِى الخيارُ ، فيفسخ البيع ، ويعود إلى مِلْك الكافر .

● ومنها : لو أسلم عبدُه ، وجنى جنايةً توجب مالًا ، يتعلق برقبته ، وباعه بعد اختيار الفِداء أو قَبْله ، وهو موسرٌ ، فالصحيح أنه ملتزمٌ للفداء ؛ فإذا لَزِمَه الفِداء فتعذَّر تحصيلُ الفداء ، أو تأخر إفلاسُه ، أو عتْقه ، أو صبره على الحبْس ؛ قال الأصحاب : يفسخ البيعُ ، ويُباع فى الجناية .

ومنها مسائل أُخَر كثيرة ، ذكرتها فى كتاب «الأشباه والنظائر» .

=

***

٢٦٧

أحمد بن الفتح بن عبد الله ، أبو الحسن ، المَوْصِلِىّ*

من أهلها ، يعرف بابن فَرْغان ، بفتح الفاء وإسكان الراء وبالغين المعجمة .

تفقَّه على الشيخ أبى حامد .

[1]ذكره الشيخ[1] .

وقال ابن بَاطِيش : إنه مات بالمَوْصل[2] ، سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة .

= هذا وقد ورد فى المطبوعة بعد انتهاء ترجمة أحمد بن محمد المحاملى ترجمتان ، هكذا :

«أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن محمد بن المظفر ، أبو مطيع الهروى

كان شيخا عالما ، كثير المحفوظ .

ولد يوم الجمعة ، النصف من ذى الحجة ، سنة سبع وسبعين وخمسمائة .

هذا كلام ابن باطيش .

أحمد بن محمد بن أحمد بن أبى ياسر الدورى ، أبو العباس

من دور تكريت .

قدم بغداد ، واستوطنها ، وكان يسكن بالمدرسة النظامية .

وقرأ الفقه ، والخلاف ، والأصولين على المجيز البغدادى .

قال ابن النجار : وكان له معرفة حسنة بالنحو واللغة ، وكان يكتب خطا مليحا .

توفى فى شهر ربيع الأول ، سنة ثمان وتسعين وخمسمائة » .

وواضح أن هاتين الترجمتين من تراجم الطبقة الخامسة ، وقد ذكرهما المصنف هناك بطريق آخر ، وعلى نحو أشمل .

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢/٢٦٩ ، وطبقات الشيرازى ١٣٤ .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى . والشيخ هنا هو الشيرازى .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة «ليلة الأحد لخمس بقين من جمادى الآخرة» .

٢٦٨

أحمد بن محمد بن إبراهيم ، أبو إسحاق ، النَّيسَابُورِىّ ، الثَّعْلَبِىّ *

صاحب «التفسير» .

كان أوحدَ زمانه فى علم القرآن ، وله كتاب «العرائس ، فى قصص الأنبياء عليهم السلام» .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : يقال له الثَّعْلَبِىّ ، والثَّعَالِبِىّ ، وهو لقب لا نسَب[1] .

روى عن أبى طاهر محمد بن الفضل بن خُزَيمة ، وأبى محمد الْمَخْلَدِىّ ، وأبى بكر بن هَانِئ ، وأبى بكر بن مِهْران المُقْرِئ ، وجماعة .

وعنه أخذ أبو الحسن الْوَاحِدِىّ[2] .

وقد جاء عن الأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، أنه قال : رأيتُ ربَّ العِزَّة فى المنام وهو يُخاطِبنى ، وأخاطبُه ، فكان فى أثناء ذلك أن قال الربُّ جلَّ اسمُه . أقبَلَ الرجلُ الصالح . فالْتَفَتُّ ، فإذا أحمد الثَّعلَبِىّ مُقْبِل .

ومن شعر الثَّعْلَبِىّ :

وَإنِّى لأدعُو اللهَ والأمرُ ضيِّقٌ ... علىَّ فما ينْفكُّ أن يَتَفرَّجا
ورُبَّ فتًى سُدَّتْ عليه وجوهُه ... أصابَ له فى دَعْوةِ اللهِ مَخْرَجَا

توفى فى المُحَرَّم ، سنة سبع وعشرين وأربعمائة .

---

* له ترجمة فى : إنباه الرواة ١/١١٩ ، البداية والنهاية ١٢/٤٠ ، بغية الوعاة ١/٣٥٦ ، شذرات الذهب ٣/٢٣٠ ، طبقات القراء ١/١٠٠ ، طبقات المفسرين للسيوطى ٥ ، العبر ٣/١٦١ ، اللباب ١/١٩٤ ، معجم الأدباء ٥/٣٦ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٨٣ ، وفيات الأعيان ١/٦١ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/٤٣٥ ، وحواشيه .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وكان إماما كبيرا ، حافظا للغة ، بارعا فى العربية» .

(٢) فى طبقات القراء : «أبو الحسن على بن أحمد بن محمد الواحدى» .

(ومن المسائل عنه)

● ذهب الثَّعْلَبِىّ إلى أنَّ الدَّمَ الباقى على اللَّحم وعظامِه غيرُ نجس .

[قال][1] : لمشقة الاحترازِ عنه .

قال : ولأن النَّهْىَ إنما وردَ عن [الدَّم][1] المسفُوح ، وهو السّائل .

٢٦٩

أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن حفص بن الخليل ، أبو سعد الْمَالِينى*

المُحَدِّث ، الحافظ ، الزاهد ، الصالح ، طاوُوس الفقراء .

سمع ببلاد ماوراء النَّهر ، وبلاد خُراسان ، والرَّىّ ، وأَصْبَهان ، والبصـرة ، والكوفة ، وبغداد ، والشام ، ومصر .

ولِقِىَ عامَّةَ الشيوخ ، والحفّاظ الذين عاصرهم .

وحدّث عن محمد بن عبد الله السَّلِيطِىّ ، وأبى أحمد بن عَدِىّ ، [2]وأبى عمرو بن نُجَيد[2] ، وأبى الشيخ الأنْصارىّ ، وأبى بكر الإسْمَاعِيلِىّ ، وأبى بكر الْقَطِيعِىّ ، ويوسف الْمَيَانَجِىّ[3] ، وخلائق يطول ذكرُهم .

روَى عنه أبو حازم العَبْدَوِىّ ، والحافظ عبد الغنىّ ، وتمَّام الرَّازِىّ ، وأبو بكر الْبَيْهَقِىّ

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/١١، تاريخ بغداد ٤/٣٧١، تاريخ جرجان ٨٢، تذكرة الحفاظ ٣/٢٥٦، شذرات الذهب ٣/١٩٥ ، العبر ٣/١٠٧ ، اللباب ٣/٨٩ ، معجم البلدان : ٤/٣٩٧ ، المنتظم ٨/٣ ، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٥٦ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٠١ وحواشيه .

(٢) فى د، ز : «وأبى عمر وأبى نجيد» ، والصواب فى المطبوعة .

(٣) فى د : « وأبى يوسف المالحى » ، وفى ز : « ويوسف المالحى » ، وكل ذلك خطأ ، والصواب فى المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ ، وانظر الجزء الثالث من الطبقات صفحة ٤٨٨ .

وأبو بكر الخطيب ، وعبد الرحمن بن مَنْدَة ، وأبو عبد الله القُضَاعِىّ ، وأبو الحسن الخِلَعِىّ[1] ، والحسين بن طلْحة النِّعالِىّ[2] ، وآخرون .

قال الخطيب : «كان أحد الرَّحَّالين فى طلب الحديث ، والمكثرين منه»[3] .

قال : «وكان ثِقة ، مُتقِنا[4] ، صالحًا» .

قلت : استوطن مصر بالآخِرة ، وبها توفى ، يوم الثلاثاء ، سابع عشر شوال ، سنة اثنتى عشرة وأربعمائة[5] .

ووهَم حمزة السَّهْمِىّ ، فقال فى «تاريخ جرجان» إن وفاته سنة تسع وأربعمائة .

٢٧٠

أحمد بن محمد [بن أحمد] بن دَلُّويَه . أبو حامد الأُسْتُوائِىّ*

سمع بنَيْسابور أبا أحمد الحاكم ، وأبا العباس أحمد بن محمد بن إسحاق الأنْمَاطِىّ ، ومحمد ابن عبد الله الجَوْزَقِىّ ، ونحوهم .

وقدم بغداد ، فسمع من الدَّارَقُطْنِىّ ، وطبقتِه ، واستوطنها إلى حين وفاته .

ووليَ القضاء بعُكْبَرَا ، من قبل القاضى أبى بكر محمد بن الطَّيِّب .

قال الخطيب : «وكان ينتحل فى الفقه مذهبَ الشافعىّ ، وفى الأصول مذهب

---

(١) واسمه على بن الحسن المصرى . العبر ٣/٣٣٤ .

(٢) فى د، ز : «البقال» ، والمثبت فى المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ ٣/٢٥٧ . وقد ذكر الذهبى اسمه كاملا فقال فى وفيات سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة : والنعالى ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن طلحة البغدادى الحمامى» كما ذكر أنه روى عن أبى سعد المالينى . العبر ٣/٣٢٦ .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وكتب ببلاد خراسان ، وما وراء النهر ، وببلاد فارس ، وجرجان ، والرى ، وأصبهان ، والبصرة ، وبغداد ، والكوفة ، والشام ، ومصر» .

(٤) فى تاريخ بغداد ٤/٣٧٢ : «متقنا خيرا صالحا» .

(٥) وكذلك فى شذرات الذهب ، والعبر .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤/٣٧٧ ، تبيين كذب المفترى ٢٤٧ ، اللباب ١/٤٢٣ ، وفى د، ز : «الأسوانى» وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة . وضبط «دلويه» من الطبقات الوسطى . وضبطه فى اللباب بكسر الدال المهملة وتشديد اللام المضمومة . وما بين المعقوفتين ساقط من المطبوعة . وهو من : د، ز، والطبقات الوسطى ، واللباب . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٨٢ وحواشيه .

الأشْعَرِىّ ، وله حظٌّ فى معرفة الأدب ، والعربية ، وحدَّث [شيئا][1] يسيرًا ، وكتبتُ عنه ، وكان صدوقا» .

ثم قال : « سألته عن مولده ، فقال : لا أُحُقُّه ، لكننى أظنُّه سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة » .

ومات فى ثامن عِشْرِى[2] شهر ربيع الأول ، سنة أربع وثلاثين وأربعمائة .

٢٧١
أحمد بن محمد بن أحمد الإسْفَرايِنِىّ*

الشيخ أبو حامد[3] شيخ طريقة العراق ، حافظ المذهب وإمامه ، جبل من جبال العلم مَنيع ، وحَبْر من أحبار الأمَّة رفيع .

ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

وقدم بغداد شابًّا[4] فتفقَّه على الشَّيْخين : (5)ابن الْمَرْزُبان ، والدَّارَكِىّ(5) ، حتى صار أحدَ أئمَّة وقته .

وحدَّث[6] عن عبد الله بن عَدِىّ ، وأبى بكر الإسْمَاعِيلىّ ، وأبى الحسن الدَّارَقُطْنِىّ ، وإبراهيم بن محمد بن عَبْدَك الإسْفَرَايِنِىّ ، وغيرهم .

روَى عنه سُلَيم الرَّازِىّ .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٢) فى د، ز : «عشرين» والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى: البداية والنهاية ١٢/٢ ، وتاريخ بغداد ٣٦٨/٤ ، شذرات الذهب ١٧٨/٣ ، طبقات الشيرازى ١٠٣ . وسماه «أحمد بن طاهر» ، طبقات العبادى ١٠٧ ، طبقات ابن هداية الله ٤٢ ، العبر ٩٢/٣ ، معجم البلدان ٢٤٧/١ ، المنتظم ٢٧٧/٧ ، النجوم الزاهرة ٢٣٩/٤ ، وفيات الأعيان ٥٥/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٩٣/١٧ ، وحواشيه .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : «ابن أبى طاهر» .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «وهو حدث» .

(٥) فى الطبقات الوسطى : « أبى الحسن بن المرزبان ثم على أبى القاسم الداركى» .

(٦) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بيسير» .

قال الشيخ أبو إسحاق : «انتهتْ إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد ، وعُلّق عنه تعاليق فى «شرحِ المُزَنِىّ» وطبَّق الأرض بالأصحاب ، وجمع مجلسه ثلاثمائة مُتفقِّه ، واتَّفق الموافق والمخالفُ على تفضيله[1] وتقْديمه ، فى جودة الفقه ، وحسن النظر ، ونظافة العلم» . انتهى .

وقال الخطيبُ : «[2]سمعتُ من يذكرُ[2] أنه كان يحضر مجلسَه سبعُمائةِ متفقِّه[3] وكان الناس يقولون : «لو رآه الشَّافعىّ لفرح به» .

وكان عظيم الجاه عند الملوك ، مع الدِّين الوافر ، والورع والزهد ،[4] والاسْتيعاب للأوقات[4] بالتَّدْريس والمناظرة ، ومؤاخذة النَّفس على دقيق الكلام ، ومحاسبتها على هَفَوات اللسان ، وإن بدَرت فى أثناء الإحسان .

قال أبو حيَّان التَّوْحِيدىّ[5] : «سمعت الشيخ أبا حامد يقول لطاهر العَبَّادَانِىّ[6] : لا تُعلِّق كثيرا مِمَّا[7] تسمعُ منِّى فى مجالسِ الجدَل ؛ فإن الكلام يجْرى فيها على خَتْل الخَصْم ، ومغالطتِه ، ودفعِه ، ومغالبتِه ، فلسنا نتكلَّم لوجه الله خالصًا ، ولو أردْنا ذلك لكان[8] خَطونا إلى الصَّمت أسرع من تطاوُلِنا فى الكلام ، وإن كنا فى كثير من هذا نبوءُ بغضبِ الله تعالى ، فإنا مع ذلك نطمعُ فى [سَعة][9] رحمة الله .

قلت : وهو طمع قريب ، فإن ما يقع فى المغالطَات والمغالبات فى مجالس النَّظر ، يحصل به من تعليم إقامة الحُجَّة ، ونشر العلم ، وبَعْث الهِمَم على طلَبه مايعظُم فى نظر أهلِ الحقِّ ، ويقلُّ عنده قِلَّةُ الخُلوص ، وتعود بركةُ فائدتِه وانتشارها على عدم الخُلوص ، فقرُب من الإخلاص إن شاء الله .

---

(١) فى طبقات الشيرازي : «فضله» .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «وبلغنى» ، والمثبت فى الأصول ، وتاريخ بغداد .

(٣) فى المطبوعة ، د، ز، : «فقيه» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ٣٦٩/٤ .

(٤) فى المطبوعة : «واستيعاب الأوقات» ، والمثبت من : د، ز .

(٥) هذا النقل ليس موجودا فيما بين أيدينا من مؤلفات أبى حيان المطبوعة .

(٦) عبادان : بتشديد ثانيه وفتح أوله . معجم البلدان ٥٩٧/٣ .

(٧) فى المطبوعة : «لما» ، والمثبت من : د، ز .

(٨) فى د، ز : «كان» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٩) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

وهذه الحكاية عن الشيخ أبى حامد تدلُّ على أنَّ ما كان يُكتَب عنه بإذنه ، فقد أُخلِصَ ، [عنه](١) وقد كُتب عنه من العلم مالم(٢) يُكتَب نظيرُه عن أحدٍ بعدَه ، فلِلَّهِ هذا الإخلاص فى هذه الكثْرة ؛ فإنه طبَّق الدنيا بعلمه ، وما كُتب عنه .

قال الشيخ أبو إسحاق الشِّيرازِىّ : سألت القاضى أبا عبد الله الصَّيْمَرِىّ(٣) ، وكان إمام أصحاب أبى حنيفة فى زمانه(٤) : هل رأيتَ أنظرَ من الشيخ أبى حامد ؟ فقال : ما رأيت أنْظَرَ منه ، ومن أبى الحسن الخَرَزِىّ(٥) الدَّاوُودِىّ .

قال الشيخ : وكان أبو الحسين(٦) القُدُورِىّ إمامُ أصحاب أبى حنيفة فى عصرنا يُعظِّمه ، ويُفضِّله على كل أحد .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، بقراءتى عليه ، أخبرنا أبو حفص عمر بن عبد المنعم بن القَوَّاس(٧) ، أخبرنا أبو اليُمْن زيد بن الحسن الكِنْدِىّ ، إجازة ، قال : أخبرنا ابن عبد السَّلام ، أخبرنا الشيخ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن على الفَيْرُوزَابَادِىّ ، قال : حكى لى رئيسُ الرؤساء ، شرفُ(٨) الوزراء ، جمال(٩) الورَى ، أبو القاسم على بن الحُسين(١٠) ، عن أبى الحسين القُدُورِىّ أنه قال : «الشيخ أبو حامد عندى أفقهُ ، وأنظرُ(١١) من الشافعىّ » .

قال رئيسُ الرُّؤساء : «فاغتظتُ منه من(١٢) هذا القول» .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٢) فى د، ز : «لا» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى د، ز، : «المضمرى» ، والتصويب من : المطبوعة ، وطبقات الشيرازى ، والعبر ١٨٦/٣ ، واسمه الحسن بن على .

(٤) بعد هذا فى طبقات الشيرازى : «فقلت له : هل رأيت ...» .

(٥) اضطربت الأصول فى هذه النسبة . وأثبتناها على الصواب من طبقات الشيرازى ، والأنساب للسمعانى ٣٤٤/٢ ، ٣٤٥ ، وذكر أن هذه النسبة إلى الخرز وبيعه . ثم ترجم لأبى الحسن هذا ، وسماه : عبد العزيز بن أحمد . وانظر أيضا تبصير المنتبه ٣٢٥ .

(٦) فى طبقات الشيرازى : «أبو الحسين البغدادى المعروف بالقدورى ..» .

(٧) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «سماعا» .

(٨) فى طبقات الشيرازى : «وشرف» .

(٩) فى د، ز : «كمال» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى ، وفيه «وجمال» .

(١٠) فى د، ز : «الحسن» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى .

(١١) فى الطبقات الوسطى : «أو أنظر» ، والمثبت فى الأصول ، وطبقات الشيرازى .

(١٢) فى د، ز، والطبقات الوسطى : «فى» ، والمثبت فى المطبوعة ، وطبقات الشيرازى .

وبه ، إلى الشيخ أبى إسحاق ، قال : قلتُ[1] : هذا القول من أبى الحسين[2] حملَه عليه اعتقادُه فى الشيخ أبى حامد ، وتعصبُّه للحنفية على الشافعىّ ، وما مَثلُ الشافعى ومثَلُ مَن بعده إلا كما قال الشاعر :

نزلُوا بمكّـةَ فى قبائـلِ نوْفـلٍ ... ونـزلتَ بالبَيْـدَاءِ أبْعـدَ منـزِلِ

وعن سُلَيم الرَّازِىّ : « أن الشيخ أبا حامد كان فى أوّل أمره يحرُس فى [3]بعض الدروب[3] ويطالع العلم فى[4] زَيْتِ[5] الحرَس ، وأنه أفْتَى وهو ابن [سبع][6] عشرة سنة ، وأقام يفتى إلى [7]أن مات[7] ، ولما قَرُبت وفاتُه ، قال : لما تفقَّهْنا مُتْنا » .

وكان الشيخ أبو حامد رفيع الجاه فى الدنيا ، ووقع من الخليفة أمير المؤمنين ماأوجَب أن كتَب إليه الشيخ أبو حامد : اعلم أنك لسْتَ بقادرٍ على عزْلى عن ولايتى الَّتِى ولَّانيها اللهُ تعالى ، وأنا أقْدِر أن أكتُب رقعةً إلى خُراسان بكَلِمتيْن أو ثلاث أعْزِلُك عن خلافتِك .

وحُكِىَ أن قارئًا قرأ فى مجلسه : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾[8] فقال الشيخ أبو حامد : أما العُلُوّ فقد أردْنا ، وأما الفسادُ فما أردْنا .

وحُكِىَ أنه أرسل إلى مصر ، فاشترى « أمالِى الشافعىّ » بمائة دينار .

ومن شعر أبى الفرج الدَّارِمِىّ صاحب « الاسْتذكار » ، وقد عاده الشيخ أبو حامد فى مَرْضَةٍ مَرِضَهَا[9] :

---

(١) فى الطبقات الوسطى قبل هذا : « أنا » ، وفى المطبوعة ، د ، : « أما » ولا وجود للكلمة فى طبقات الشيرازى ، ولذلك حذفناها .

(٢) بعد هذا فى المطبوعة : « فأرى أن الذى » وهو ساقط من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى .

(٣) فى المطبوعة : « بعض الدور » ، وفى الطبقات الوسطى : « درب » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) فى المطبوعة : « على » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى الأصول : « رتب » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وقد ورد فيها : « كان يطالع فى زيت الحرس ويأكل من رتب الحرس » .

(٦) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

(٧) فى الطبقات الوسطى : « ثمانين » .

(٨) سورة القصص ٨٣ .

(٩) تاريخ بغداد ٤/ ٣٧٠ . وسيأتى فى صفحة ١٨٣ من هذا الجزء .

مَرِضْتُ فارتحتُ إلى عائـــدٍ فعادَنِـى العَالَـمُ فى وَاحـــدِ[1]
ذاك الإمام ابـن أبى طاهـرٍ أحمدُ ذُو الفضلِ أبو حامـدِ

ومن شعر الشيخ أبى حامد :

لا يَغْلُوَنَّ عليكَ الحمدُ فى ثمنٍ فليس حَمْدٌ وإن أثْمَنْتَ بالْغَالِى
الحمدُ يبْقَى على الأيَّامِ ما بَقِيَتْ والدَّهرُ يذهبُ بالأحْوالِ والمالِ

ومن محاسن الشيخ أبى حامد أنه اتّفق فى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة وقوعُ فتنة بين أهل السُّنَّة والشِّيعة ببغداد ، بسبب إخراج الشِّيعة مُصحفًا ، قالوا : إنه مصحف ابن مسعود ، وهو يخالف المصاحفَ كُلَّها ، فثار عليهم أهل السنة ، وثارُوا هُم أيضا ، ثم آل الأمر إلى جمع العلماء والقضاة فى مجلس ، فحضر الشيخ أبو حامد ، وأُحضر المصحف المشار إليه ، فأشار الشيخ أبو حامد والفقهاء بتحْرِيقه ، ففُعِل ذلك بمحْضرٍ منهم ، فغضِبت الشِّيعةُ ، وقصد جماعة من أحداثهم دار الشيخ أبى حامد ليُؤْذوه ، [2]فانتقل منها[2] ، ثم سكَّن الخليفةُ الفتنةَ ، وعاد الشيخ أبو حامد إلى داره .

توفى الشيخ أبو حامد فى شوال ، سنة ست وأربعمائة ، ودفن بداره ، ثم نقل سنة عشرة إلى المقبرة .

وعليه تأوَّل جماعة من العلماء حديث[3] : « يَبْعَثُ اللهُ لِهٰذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ دِينِهَا » .

---

(١) فى تاريخ بغداد «إلى عائدى» .
(٢) فى د : «فامتثل منها» . والكلمتان ساقطتان من : ز، والمثبت فى المطبوعة .
(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا : «أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، أن الله يبعث..»

(ومن الرواية عن الشيخ أبى حامد)

أخبرنا الحافظ أبو عبد الله ، بقراءتى عليه ، أخبرنا الحسن بن على الخَلَّال ، ويوسف ابن أبى نصر الشُّقَارِىّ[1] ، سماعا ، قالا : أخبرنا الرَّشيد أبو الفضل محمد بن عبد الكريم ابن الهادى ، أخبرنا عبد الله بن صابر السُّلَمِىّ ، أخبرنا الشريف أبو القاسم على بن إبراهيم الحُسَيْنِىّ ، أخبرنا الشيخ الفقيه الفاضل أبو الفتح سُلَيْم بن أيوب الرَّازِىّ ، قراءة عليه من أصل كتابه ، أخبرنا الشيخ أبو حامد أحمد بن أبى طاهِر الإسْفَرايِنِىّ ، حدثنا إبراهيم بن محمد بن عَبْدَك الشَّعْرَانِىّ ، أخبرنا الحسن بن سفيان الشَّيْبَانِىّ ، حدثنا محمد بن المُتوكِّل العَسْقَلَانِىّ ، حدثنا الْمُعْتَمِر ، وشُعَيب بن إسحاق ، قالا : حدثنا ابن عَوْن ، عن الشَّعْبِىّ ، عن النُّعمان بن بَشِير ، قال : سمعتُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول : « الْحَلَالُ بَيِّنٌ والْحَرَامُ بَيِّنٌ ، وَبَيْنَ ذٰلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنِ اتَّقَى الْحَرَامَ كانَ أَوْفَى لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِى الشُّبْهَةِ وَقَعَ فِى الْحَرَامِ ، كالرَّاتِعِ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحِمَى ، وإنَّ حِمَى اللهِ فِى الْأَرْضِ مَحَارِمُه ، وَمَنْ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَجْسُرَ » .

قال ابن المُتَوكِّل : وزاد فيه غيرُه : عن زكريا ، عن الشَّعْبِىّ ، عن النُّعمان بن بَشِير ، قال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَلَا إنَّ فِى الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، وإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وَهِىَ الْقَلْبُ ، [2]فَمَا أَنْكَرَ قَلْبُكَ فَدَعْهُ »[2] .

---

(١) لعله نسبة إلى شقار ، بالضم : جزيرة بين أوال وقطر . معجم البلدان ٣/٣٠٥ .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(تنبيه عجيب)

وقع فى كتاب «الملل والنحل» لأبى الفتح الشَّهْرَسْتَانِىّ ، فى أوائله[1] : أن فلاسفة الإسلام الذين فسَّروا كُتبَ الحكمة من اليُونانيَّة إلى العربية ، وأكثرهم على رأى أرسطاليس : حُنين بن إسحاق ، وأبو الفرج المُفَسِّر ، وأبو سليمان السِّجْزِىّ[2] ، ويحيى النَّحْوِىّ ، ويعقوب بن إسحاق الكِنْدِىّ ، وأبو سليمان محمد بن مَعْشَر[3] الْمَقْدِسِىّ ، وأبو بكر بن ثابت بن قُرّة الْحَرّانِى ، وأبو تمام يوسف بن محمد النَّيسَابُورِىّ ، وأبو زيد أحمد بن سهل البَلْخِىّ ، وأبو مُحارب[4] الحسن بن سهْل ، [وابن محارب][5] القُمِّىّ ، وأبو حامد أحمد بن محمد الإسْفِزارىّ ، وأبو زكريا يحيى بن [عدىّ ، و][6] الصَّيمَرِىّ ، وأبو نصر الفَارَابىّ ، وطلْحة النَّسَفِىّ ، وأبو الحسن العامِرِىّ[7] ، والرئيس أبو على بن سِينا . انتهى مُلَخَّصًا .

وأبو حامد الإسْفِزَارِىّ المُشَار إليه فيلسوف من بَلْدة إسْفِزَار ، بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وبالفاء والزاى المكسورتين[8] وفى آخرِها الراء : مدينة بين هَرَاة وسِجِسْتان . وإنما نَبَّهْتُ على هذا ؛ لأنه تصحَّف على بعض الناس ممَّن تكلم معى ، وقال لى : كان الشيخ أبو حامد من فلاسفة الإسلام ، فقلتُ له : إن الشيخ أبا حامد شيخ العراق لا يدْرِى الفلسفةَ ، ولا هو من هذا القبيل ، فأحضر إلىّ الكتابَ ، وقد تصحَّف عليه

---

(١) لم يقع هذا فى أوائل كتاب الملل والنحل ، وإنما وقع فى أول ثلثه الأخير ، صفحة ٣ وما بعدها .

(٢) فى المطبوعة : «الشحرى» ، والمثبت من : د، ز، والملل والنحل ٣/١٥ .

(٣) فى د، ز : «أبو بكر محمد بن معشر» ، والمثبت فى المطبوعة ، والملل والنحل ٣/١٨ ، وقد ذكر مصححه أن اسمه محمد ابن مشعر .

(٤) فى د، ز : «الحارث» ، والمثبت فى المطبوعة ، والملل والنحل ٣/٢٧ .

(٥) زيادة لازمة من الملل والنحل ٣/٢٨ ، وفى د : «الغنى» .

(٦) زيادة لازمة من الملل والنحل ٣/٣٤ ، ٣٥ ، وفى الأصول : «يحيى بن الضمرى» .

(٧) فى المطبوعة : «القاصرى» ، والمثبت من : د، ز، والملل والنحل ٣/٣٨ .

(٨) هكذا فى النسخ، ولا يستقيم كسر الزاى مع ما بعدها ، وانظر معجم البلدان ١/ ٢٤٨ ، واللباب ١/ ٤٤ .

الإسْفِزَارِىّ بالإسْفَرَايِنِى ، فعرَّفْتُه ذلك ، ثم أحبَبْتُ التَّنبيه على ذلك هنا ، لئلَّا يقع فيه غيرُه ، كما وقع هو .

(ومن المسائل ، والفوائد ، والغرائب عنه)

وقفتُ على أكثر «تعليقة» الشيخ أبى حامد بخط سُلَيْم الرَّازِىّ[1] ، وهى الموقوفة بخزانة المدرسة النَّاصرية ، بِدِمَشْق ، والتى عَلَّقها الْبَنْدَنِيجِىّ عنه[2] ، ونُسخ أُخَر منها[3] ، وقد يقع فيها بعض تفاوُت، وعلى «كتابه فى أصول الفقه» وعلى المختصر المُسَمَّى «بالرَّونق» المنسوب إليه ، وكان الشيخ الإمام رحمه الله يتوقَّف فى ثُبوته عنه ، وسمعته غيرَ مرَّة إذا عَزَا النَّقْل إليه يقولُ : «الرَّونق المنسوبُ إلى الشيخ أبى حامد» ، ولا يجزم القولَ بأنه له .

وهذه فوائد عن الشيخ أبى حامد ، من هذه الكتب ، أو من غيرها :

● قال فى «التعليقة» فى «كتاب الفرائض» فى تاريخ نزول المواريث ، وعن خط سُلَيم نقلتُه : « إن غَزوة خَيْبر كانت فى سنة خمس » . وفى كلامه ما يُشعِر أن ذلك من كلام الشَّافِعِىّ ، وهذا غريب .

● ونقل صاحب «البيان» عن الشيخ أبى حامد : أنه قال : «إذا باع كُرْسُف[4] بغداد وخُراسان وما لا يحْمِل إلا سَنَة ، وكان جَوْزُه قد انْعقد ، وقَوِى ، وتشقَّق ، حتى بدَا[5] منه القُطن ، لا يصحُّ البيعُ ، كالطعامِ فى سُنْبُله » .

قال الشيخ الإمام الوالد رحمه الله تعالى فى «شرح المُهذَّب» : «وهو محمول على غلَط النَّسخة » .

---

(١) فى د، ز : «الدارى» وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، والعبر ٢١٣/٣ ، وقد تقدم .

(٢) فى المطبوعة : «عليه» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) فى د، ز : «وسلخ أحرفها» والمثبت فى المطبوعة .

(٤) الكرسف : القطن . القاموس (ك ر س ف) .

(٥) فى د، ز : «ظهر» ، والمثبت فى المطبوعة ، وهما بمعنى .

● وفى « الرونق » « هل تجب الزكاة فى اللَّوز والبَلُّوط[1] ؟ فيه قولان » وهذا غريب .

● ذكر صاحب « الحاوى » فى « باب المُطلَّقة ثلاثا » أن الشيخ أبا حامد ذهبَ إلى أنه لا يجب الغُسل ، ولا يتعلَّق أحكامُ الوطْءِ لِمَن أدخل ذكَرَه فى الفرْج غير منتشرٍ [بيَدِه][2] ، لأنه لاشهوةَ إلا مع الانْتشار .

● ذكر الشيخ أبو حامد فى « باب الوكالة » من « تعليقته » . « أنه لو شهِد أبو المُوكَّل أو ابناه ، أو أبواه[3] وابنه ، على المُوكِّل بأنه وَكَّل لم تُقْبَل » . كذا نصَّ عليه فى أثناء الباب .

قال : « لأن شهادةَ الأب لا تُقبَل لابْنه ، وشهادة الابْن لا تُقبَل لأبيه » .

كذا رأيته مجزومًا به ، فى عامَّة ما وقفت عليه من النُّسخ بـ « التعليقة » ونقله عنه صاحب « البيان » ونقله ابن الصَّبَّاغ فى « الشامل » لكنه[4] لم يُصرِّح بأن الشيخ أبا حامد قائلُه ، بل عَزَاه إلى بعضهم ، وردّه ، وسأحكى لفظَهما .

وهذه المسألة وقعتْ بدِمَشْق ، سنة ست وتسعين وستمائة .

قال الشيخ بُرْهان الدين بن الفِرْكَاح فى « كتاب الشهادات » من « تعليقته »[5] : « ولم أجدها بخصوصِها مَنقولة » وخرّج فيها خلافًا من مسائل ، ثم ذكر بعد ذلك أنه وجدها فى « البيان » .

قلتُ : ولفظ ابن الصَّبَّاغ فيها : « فإن شهد للوكيل ، أو المُوكَّل أبواه ، أو ابناه ، قال أصحابنا : لاتثبُت وكالتُه ، لأنه يثْبُت بذلك التَّصرُّف على المُوكِّل ، فهى شهادة له ، وفيه نظر ؛ لأن هذه الوكالة تثبتُ بقول المُوكِّل ، ويستحقُّ الوكيلُ بذلك المطالبة بالحقِّ ، وما يثبتُ بقوله يثبتُ بشهادةِ القرابة عليه ، كالإقرار » انتهى .

---

(١) هو شجر كانوا يغتذون بثمره قديما . القاموس (ب ل ط) .

(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « أبوه » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٤) فى د ، ز : « لكن » والمثبت فى المطبوعة .

(٥) فى د ، ز : « تعليقه » ، والمثبت فى المطبوعة .

وعبارة العِمْرَانِىّ[1] فى «البيان» : «وإن شهد بالوكالة أبَوَا الموكِّل ، أو ابناه ، فذكر[2] الشيخ أبو حامد أنهما لا يقْبَلان ؛ لأنهما يُثْبِتان بذلك التَّصرُّف عن المُوكِّل ، فهى شهادةٌ له» .

قال ابن الصَّبَّاغ «وفيه نظر» انتهى .

وحَكَى بقيَّة كلام ابن الصَّبَّاغ بنصِّه .

قلتُ : وقال الشيخ برهان الدين : «ينْبغى أن يكون فى المسألة خلافٌ ، لأن الشهادة فى الابتداء ليست للْأب ، بل لأجنبيٍّ ، وهو الوكيل ، لكنَّها تتضمن إثبات فائدةٍ للأب ، فيكون مأخذُ الخلاف أن العِبْرة بالابْتداء ، أو بالتَّضمُّن» .

● وكان الشيخ برهان الدين رحمه الله إذْ ذاك ، ابن ست وثلاثين سنة ، فأخرج لهم قبل أن يجد مافى «البيان» قول الرَّافِعِىّ فى «كتاب الشهادات» قولَيْن حكاهما الرَّافِعِىّ عن حكاية [قول][3] القاضى أبى سعد[4] فى عبدٍ فى يد زيد ادَّعَى مُدَّعٍ أنه اشتراهُ من عمْرو ، بعد مااشتراهُ عمْرٌو مِن زيد ، صاحب اليد ، وقبَضَه ، وطالبه بالتَّسليم ، وأنكر زيدٌ جميعَ ذلك ، فشهد ابناه للمُدَّعِى بما يقولُه ، فإن الرَّافعى قال : «حكى القاضى أبو سعدٍ[4] فيه قولين : أحدهما رَدُّ شهادتِهما ، لتضمّنها إثبات المِلْك لأبيهما ، وأصحُّهما القبولُ ، لأن المقصود بالشهادة فى الحال المُدَّعِى ، وهو أجنبىٌّ عنهما » .

وذكر أيضا من كلام ابن الصَّلاح فى «فتاويه» ما ذكر أنه يقرُب من ذلك .

قلتُ : والشيخ أبو حامد لم يَذكُر فى «التعليقة»[5] من قِبَل نفسه ، إنما نقَلَها عن أبى العباسِ بن سُرَيج ، كذا يظهرُ لمن تأمَّل أوّلَ كلامه وآخره ، وأبو العباس له فروع فى الشَّهادة فى الوَكالة ، ختم بها « باب الوكالة » وخرَّجها على أصل الشافعىّ ، وقدماء

---

(١) بكسر العين وسكون الميم وفتح الراء وبعد الألف نون، هذه النسبة إلى عمران بن ربيعة بن عَبْس . كما فى طبقات فقهاء اليمن ١٧٤. وستأتى ترجمته فى ٧/ ٣٣٦ .

(٢) فى المطبوعة : «وذكر» والمثبت من : د، ز .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : «أبو سعيد» ، والمثبت فى : د، ز، وانظر فهرس الأعلام للجزء الثالث .

(٥) فى د، ز : «تعليقة» ، والمثبت فى المطبوعة .

العراقيِّين يذكرونها فى «باب الوكالة» فربما وقف عليها بعض المُصَنّفين ، فأحبّ تأخيرها إلى مَظِنَّتها من « كتاب الشهادات » فإنه بها أنسبُ ، ثم لما انْتهى إلى « كتاب الشهادات » نَسِيَها ، فمِن هنا جاء إهمالها[1] ، ولذلك نظائر كثيرة ، أتى الإهمال فيها من جِهَة التَّبويب .

(مسألة تُعُقِّبتْ على الشيخ أبى حامد)

اعلم أنه ما جاء بعد[2] أبى العباس بن سُرَيج مَن اشتهرتْ تصانيفُه ، وكثرت تلامذتُه ، واتَّسعت أقوالُه ، وبعُد عن القَرِين فى زمانه ، كالشيخ أبى حامد ، وبهذا القيدِ خرجتْ أئمَّةٌ هم أجلُّ منه ، وهم بعد ابن سُرَيج ، لكن لم يتهيَّأْ لهم هذا الوصف ، فطالما تعقَّب الشيخ أبو حامد كلامَ أبى العباس ، وما جاء بعد الشيخ أبى حامد فى العراقيِّين مثلُ القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، وقد تعقَّب كثيرًا من كلام أبى حامد .

● ومما تعقَّبه قال فى «تعليقته» فى «باب القضاء بالشاهد واليمين» بعد ما ذكر أن الجِناية المُوجِبة للقصاص لا تثبُتُ بالشاهد واليمين ما نصّه : « وكذلك إذا قُطِعت يدُه من السَّاعد ، لم يُسمَع فيه الشّاهد واليمين ، وغلط أبو حامد الإسْفَرَايِنىّ فى هذا ، فقال : يُسمَع فيه الشَّاهد واليمين ، وليس كذلك ؛ لأن هذه الجناية تتضمن القِصاصَ ، ولا يُسمَع فيه[3] الشاهد واليمين» .

ثم أطال فى الرَّدِّ عليه ، واستشهَدَ بنصِّ الشافعىّ رضى الله عنه « فإن كان الجراح هاشِمَة أو مَأْمُومة لم أقبل منه أقلَّ من شاهديْن» وساقَها على نحو المُناظرة بينه وبين الشيخ أبى حامد ، ولا يبعُد ذلك ؛ فإن القاضى أبا الطَّيِّب كان يحضر مجلس أبى حامد ، وأيضا فإنى لم أرها فى «تعليقة الشيخ أبى حامد» فدلَّ [على][4] أن ذلك كان مجلسَ نظرٍ بينهما ، وإنى أُلَخِّصُ المناظَرة ، فأقول :

---

(١) فى المطبوعة : «إهمالهما» ، والمثبت من : د، ز .

(٢) فى د، ز : «عن» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : «فيها» ، والمثبت من : د، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

قال القاضى أبو الطَّيِّب بعد ما استْشهدَ بالنصِّ فى الهاشِمَة والمأمُومة ، ما حاصله : « إذا كان لا يُقبَل فى الهاشِمَة أقلُّ من شاهديْن ، وإن كانت تُوجب المال ، لأن قبلها[1] المُوضِحة ، وفيها القصاص ، فكذلك قَطْعُ اليدِ من السَّاعد ، لأن قبْلها المَفصِل» .

قال الشيخ أبو حامد : «الفرقُ بين المسئلتيْن أن الهشْم يتضمن الإيضاح ، فيكون مُباشِرًا للإيضاح الذى ثبت فيه القِصاص ، وواضعًا[2] الحديدةَ فى موضعٍ ثبت فيه القصاصُ ، بخلاف القطْعِ من ساعدٍ ؛ فإنه وضْعُ الحديدةِ فى موضعٍ لا قصاصَ فيه» .

قال القاضى أبو الطَّيِّب : «فيجبُ على هذا أن تقول : إنه لا يجبُ القِصاص بتلك الجناية من المَفْصِل ، وقد أجمعْنا على وجُوبه بها منه ، [3]وصار فى معنى[3] الهشْم .

قال الشيخ أبو حامد : «لا أُسَلِّم أن القِصاص يجب بهذه الجناية من المَفْصِل» .

قال القاضى أبو الطَّيِّب : غلطٌ أيضا على[4] المذهب ، لأن الشافعىَّ نصَّ على أنَّه إذا قُطِع يد رَجل ، ويد المقطوع ذاتُ ثلاث أصابع ، ويد القاطع كاملةُ الأصابع ، لم تُقْطَع يدُه الكاملة بيده الناقصة ، فإن رَضِىَ بأن يُقتَصَّ منه فى ثلاث أصابع ، اقْتَصَّ منه فيها ، وأخَذ الحكومةَ فى الباقى ، وهذا يدلُّ على بُطلان ماقاله» . انتهى .

وهو مكان مُهِمٌّ ، قد دارت المنازعة فيه بين هذين الإمامين الجليلين ، ولم أجد للرَّافِعِىّ ، ولا لابن الرِّفْعَة عليه كلامًا ، وأغرب من ذلك أن ابن أبى الدَّمّ [قد][5] تكلَّم عليه فى « شرح الوسيط » ولم يتعرَّض له ابن الرِّفعة فى « المطلب » مع تتبُّعه كلام ابن أبى الدَّمّ .

[5]وقد قال ابن أبى الدَّمّ[5] : «إن ماذكره القاضى أبو الطَّيِّب طريقةٌ له ، وإن الشيخ أبا على ، قال فى « شرحه لمختصر المُزَنِىّ» : «ولو[6] ادَّعى على رجلٍ أنه قطَع يدَه مِن نصف

---

(١) فى : د، ز : «فعلهما» ، والمثبت من المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «ووضع» ، وفى د : «واوضعا» ، والمثبت من : ز .

(٣) فى المطبوعة : «فصار بمعنى» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى د، ز : «عد» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٦) فى المطبوعة : «لو» ، والمثبت من : د، ز .

الذّراع ، هل يثبت بشاهد ويمين ؟ فيه قولان : أحدهما المنعُ ؛ لأنه لو ثبتَ لثبتَ القِصاص فى [1] الكُوع ، والثانى : يثبتُ الحُكُومة فى الذِّراع ، ولا يثبت فى الكُوعِ قِصاص ولا دِيَة» .

قال : «فلو ادَّعى عليه جنايةً مُوجِبة لِلمال ، إلا أن فى ضِمْنها ما يُوجِب القَوَد ، كالهاشِمَة والمُوضِحَة ، فنصُّ الشافعىّ أنه لا يثبتُ إلا بشهادة شاهدَيْن » .

وحكى فيه صاحب «التقريب» قولا آخر : أنه يثبت بشاهد ويمين، ويثبت به أَرْشُ الهَاشِمَة ، وعلى هذا هل يَثْبتُ القِصاص فى المُوضِحَة تبعًا ؟ فيه وجهان ، فالذى قاله الشيخ أبو حامد قولٌ لصاحب المذهب[2] فلا وجْه لتغْليطه» . هذا ملخص كلام ابن أبى الدَّمّ .

وما حكاه صاحب «التقريب» من الوجهين فى إثبات القصاص فى المُوضحة[3] والحالة ما ذكر[3] ، معروف بالإشكال ، فإنه كيف تَتْبَع المُوضِحة الْهَاشِمة فى وجوب القصاص ، والمَتْبُوع لا قِصاص فيه ؟ نعم للخلاف فى وجوب أرْش المُوضِحة اتجاهٌ ، لأنا وجدنا مُتعَلَّقًا لثبوت المال ، والمالُ يسْتَتْبع المالَ ، أمَّا أنه يسْتَتْبع القصاص فلَا .

وجميع ما ذكره ابن أبى الدَّمّ عن صاحب «التقريب» ، وعن الشيخ أبى علىّ[4] ذكرَه الرَّافِعىّ وابن الرِّفعة ، كلاهما فى «باب دعوى الدم والقَسامة» ولم يتعرَّضا لكلام الشَّيْخَيْن أبى حامد[5] ، والقاضى أبى الطَّيِّب .

(تعارضٌ بين بيِّنَتَىْ الرِّق والحرية)

● ذكر أبو عاصم العبَّادِىّ : أن الشيخ أبا حامد ، قال فى مجهول النَّسَب أقام البَيِّنة ، أنه حرٌّ ، [6] وأقام المُدَّعِى البَيِّنة أنه رقيقٌ [6] : «إن بَيِّنة[7] الرِّقِّ أوْلى ، لأنه طارِئ[7]» .

---

(١) من هنا يبدأ سقط فى النسخة ز ، ينتهى عند قوله : «قال وقد تكلم المفسرون من زمان ابن عباس إلى اليوم..» أثناء ترجمة أبى عاصم العبادى .

(٢) فى المطبوعة : «المهذب» ، والمثبت من : د .

(٣) فى د : «والحال ماذكره» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : «على ماذكره» ، والمثبت من : د .

(٥) فى المطبوعة : «ابن أبى الدم» ، والمثبت من : د .

(٦) فى طبقات العبادى : «وأقام المدعى بينة أنه عبد» .

(٧) سقطت الكلمة فى الموضعين من طبقات العبادى .

قال : وقال غيرُه : إن بينة الحُرِّيَّة أَوْلى[١] .

قلت : وصرَّح القاضى أبو سعد فى «الإشراف» بنقل القول بتقْدِيم الحُرِّيَّة عن جميع الأصحاب ، غير الشيخ أبى حامد .

وصرَّح المَاوَرْدِىّ فى «الحاوى» فى «كتاب النكاح» عند الكلام فى خيار المُعْتَقَة ، بحكاية وجْهيْن : أحدهما التَّعارض ، والثانى أن بَيِّنة الرِّق أولى .

[٢]والذى جزم به الرَّافِعِىّ فى «الفروع المنثورة» آخر «باب الدعاوى» : أن بَيِّنَة الرِّقِّ أوْلى[٢] . كما قاله[٣] الشيخ أبو حامد .

وموضعُ الخلاف تعارضُ الرِّقِّ وحُرِّيّة الأصل ، أما الرِّق والعتق فلا يخْفى أن العِتْق أولى ، وبه جَزَم الْمَاوَرْدِىّ فى « كتاب النكاح » والرافِعىّ فى « باب الدعاوى » وغيرهما ، وهو واضح .

٢٧٢

أحمد بن محمد بن أحمد

القاضى أبو العباس ، الجُرْجَانِىّ*

صاحب «المعاياة» ، و «الشافى» و «التحرير» ، وغير ذلك .

كان إماما فى الفقه ، والأدب ، قاضيا بالبصرة ، ومدرِّسا بها .

وله تصانيف فى الأدب حسنة ، منها «كتاب الأدباء»[٤] .

وقد سمع الحديث من أبى طالب بن غَيْلان ، وأبى الحسن[٥] القَزْوِينِىّ ، وأبى عبد الله الصُّورِىّ ، والقاضيين أبى الطَّيِّب ، والْمَاوَرْدِىّ ، والخطيب أبى بكر ، وأبى بكر بن شَا ان ، وغيرهم .

---

(١) بعد هذا فى طبقات العبادى : «لأنه فى يد نفسه» .

(٢) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة .

(٣) فى د : «قال» ، والمثبت فى المطبوعة .

* له ترجمة فى طبقات الإسنوى ١/ ٣٤٠ ، طبقات ابن هداية الله ٦٣ ، المنتظم ٩/ ٥٠ .

(٤) كذا ورد اسمه فى الأصول ، وسيأتى تصحيحه .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة «على بن عمر» .

رَوَى عنه أبو على بن سُكَّرَة الحافظ ، وإسماعيل[1] بن السَّمَرْقَنْدِىّ ، وأبو طاهر أحمد ابن الحسنِ[2] الكُرْجِىّ[3] ، والحسين بن عبد الملك الأديب ، وغيرهم .

وتفقَّه على الشيخ أبى إسحاق الشِّيرازِىّ .

قال ابن السَّمْعَانِىّ فيه : قاضى البصرة ، رجلٌ من الرجال ، دخَّال فى الأمور[4] ، خرَّاج ، أحد أجِلَّاء[5] الزَّمان .

وقال ابن النَّجَّار : له النظم[6] المليح ، صنف كتاب «[كنايات][7] الأدباء وإشارات البلغاء» جمع فيه محاسن النظم والنثر[8] .

قلت[9] : لم يذكره واحد منهما بالفقه ، وقد كان فيه إماما ماهرا ، وفارسا مِقْداما ، وتصانيفه فيه تُنْبِئ عن ذلك .

توفى سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة .

---

(١) كناه المصنف فى الطبقات الوسطى بأبى القاسم ، وهو إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندى . انظر العبر ٩٩/٤ .

(٢) فى د : «الحسين» وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٣٢٤/٣ .

(٣) فى المطبوعة ، د، والطبقات الوسطى : «الكرخى وهو خطأ صوابه من العبر ٣٢٤/٣ ، والكرجى : بضم أولها وسكون الراء وفى آخرها جيم ،هذه النسبة إلى كرج ، وهى ناحية من ثغور أذربيجان من الروم . اللباب ٣٤/٣ ، وانظر استدراك ابن الأثير على ابن السمعانى .

(٤) فى د : «أمور» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «أجلاد» .

(٦) فى د : «النظر مليح» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٧) ساقط من المطبوعة ، د، وهو من الطبقات الوسطى ، وقد طبع الكتاب فى مصر سنة ١٩٠٨ باسم «المنتخب من كنايات الأدباء وإشارات البلغاء» .

(٨) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : «قدم بغداد بعد علو سنه ، فى ذى القعدة ، سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة ، وحدث بها » .

(٩) أورد المصنف قوله هذا فى الطبقات الوسطى على نحو آخر ، فقال : «هذا كلام أبى سعد وابن النجار ، والواقف على ترجمة الجرجانى فى كتابيهما يحسبه ما لم يمعن التأمل غير هذا الفقيه ؛ لأنهما لم يصفاه بعظيم فقه ، ولم يذكرا شيئا من مصنفاته الفقهية ، وغالب ما وصفاه به النثر والنظم ، وأوردا من شعره ما مدح به أبا إسحاق الشيرازى وغيره» .

(ومن المسائل الغريبة والفوائد العجيبة عنه)

● قال فى «كتاب المعاياة» : إن السَّابِىَ إذا وَطِئَ الجارية الْمَسْبِيَّة يكون متملكًا لها . وتبعه الرُّويانِىّ فى «الفروق» على ذلك ، وهو غريب .

● وقال فى «الشافى» : إنه يجوز للرجل الخَلوةُ بأمتِه المُسْتَبْرأة ، وإنه يُكْرَه لِمَن عليه صومُ رمضان أن يتطوَّع بصوْمٍ .

وحَكى وجْهًا أن ضمان نفقةِ اليوم للزَّوجة لا يصحُّ ، والمشهور الصِّحَّة[1] .

---

(١) ذكر المصنف مسائل أخرى غريبة للجرجانى فى الطبقات الوسطى ، فقال :

● «ومن غرائبه ماذكره فى «الشافى» ، من أن مَن علم بالسلعة عيبًا استُحِبّ له ألَّا يبيعها حتى يُبيِّن عيْبَها .

وقد سبقه المحاملى إلى القول بالاستحباب ، وشذَّا به عن الأصحاب ؛ إذ المجزوم به عندهم أنه واجبٌ حَتْمٌ .

● إذا عُلِفت السائمةُ فى بعض الحول ، ففى المقدار المؤثِّر وجوهٌ معروفة .

قال الرافعىّ والنووىّ : وكان الخلاف فى العلَف الذى لم يَنْوِ به قطعَ السَّوم ، فإن نوى به قطعَ السوم انقطع بلا خلاف . انتهى .

والجرجانىّ فى «الشافى» فرض الخلافَ مع نيَّة القطع .

● وجزَم فى «المُعاياة» بصحة نكاح الحرّة والأَمَة إذا عقد عليهما معًا ؛ إذا كان ممَّن يحل له نكاحُ الأمة .

قال ابن الصلاح وابن الرِّفعة : ولا نعرف لذلك ذكرا فى شيء من كتب المذهب سواها ؛ إنما المشهُور بطلانه فى الأَمة ، وفى الحرة طريقان : أحدهما البطلان قطعا ، والثانى على قولين .

قلت : وقد رأيت القاضى أبا الطيِّب سبق الجرجانىّ إلى الجزْم بهذا ؛ فقال فى كتابه «المجرَّد» ما نصه :

وإذا كان مُعسرًا خائفًا للعنَت ، فتزوَّج أمةً وحرَّة فى عقد صح نكاحُهما ؛ لأن المانع من نكاح الأمة معدوم . انتهى .
=

٢٧٣

أحمد بن محمد بن أحمد

الإمام الكبير ، أبو العباس الرُّويانِىّ*

جد صاحب « البحر » وهو صاحب « الجُرْجَانِيَّات » .

روَى عن القفَّال المَرْوَزِىّ .

أخبرنا أحمد بن على الْجَزَرِىّ ، عن محمد بن عبد الهادى ، عن أبى طاهر السِّلَفِىّ ، أخبرنا أبو المحاسن الرُّويانِىّ ، بالرَّىِّ ، سنة إحدى وخمسين وخمسمائة ، أخبرنا جدى

= فقد بان أن الجرجانىّ غير منفرد بما ذكره .

● وحكى الجرجانىّ فى اختبار الصبىّ إذا آنس الرشدَ بعد حكاية الوجهين فى أن الاختبار هل هو قبل البلوغ أو بعده ؟ وجهين فيمن هو المخاطَب بذلك ، مبْنِيَّيْن على هذا ؛ إن قلنا يُختبر قبل البلوغ فالمخاطَب به كل ولىٍّ يلى أمرَه من عصبةٍ أو حاكمٍ أو وصىٍّ ، وإن قلنا يُختبر بعد البلوغ فعلى وجهين : أحدهما يخاطَب به من كان يلى أمرَه فى صغره ؛ لأن استدامة حجْره ثابتة عليه إلى حين إيناس رشده ، والثانى يخاطَب به الحاكمُ لا غيرُ ، لانتقال حجر سائر الأولياء بنفس البلوغ .

● لو أخرج نصفى شاتين ؛ قال الرافعىّ : لا خلاف فيه ، وفيه وجهان فى « المعاياة » للجرجانىّ .

● وقال فى أثناء كلامه فى « الشافى » : بخلاف ما لو أوصى لذمىٍّ أو حربىٍّ حيث صح على أحد الوجهين .

وربما أوهمت هذه العبارة جَرَيان الوجهين فى الذِّمِّى ، وهو غريب .

وقد ادَّعى الغزالىّ والرافعىّ والنووىّ الاتفاق على أنه تجوز الوصية للذمى ، فتعيَّن أن يكون قولُ الجرجانىّ على أحد الوجهين ، عائدا إلى الحربىّ فقط » .

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ١/ ٥٦٤ ، طبقات ابن هداية الله ٥٤ .

أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الرُّويانِىّ بآمُل ، حدثنا عبد الله بن أحمد الفقيه ، حدثنا عبد الرحمن بن أبى حاتم ، حدثنا أبو سعيد الأشَجّ ، حدثنا وَكيع ، عن الأعْمش ، عن المِنْهال بن عمرو ، عن يَعْلَى بن مُرَّة ، عن أبيه ، قال : خرجتُ مع النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم فنزلْنا مَنزِلًا ، فقال : « إيتِ تَيْنِكَ الْأَشَاءَتَيْنِ » يعنى : نخلتين[1] « فَقُلْ لَهُمَا إنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُكُمَا أنْ تَجْتَمِعا » فأتيتُهما ، فقلت لهما ، فوثبتْ كل واحدة منهما إلى صاحبتها ، فخرج رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، حتى أتاهُما ، فاسْتَتَرَ بهما ، فقضى حاجَته فقال لى : «ائْتِهِمَا فَقُلْ لَهُمَا ارْجِعَا» فقلتُ لهما ، فرجعتْ كل واحدة منهما إلى مكانها[2] .

٢٧٤

أحمد بن محمد بن إسماعيل بن على

أبو الحسن ، الشُّجَاعِىّ[3] ، النَّيْسَابُورِىّ

أمين مجلس القضاء بنَيْسابور .

كان من فقهاء المذهب ، وكانت له ثروة ظاهرة ، وحِشْمة عالية .

مولده سنة عشر وأربعمائة .

وحدَّث عن أبى بكر الحِيرِىّ[4] .

روَى عنه عبد الغافر بن إسماعيل الفارِسِىّ ، ومحمد بن جَامِع ، خَيَّاط الصُّوف ، وعمر ابن أحمد الصَّفَّار ، وعبد الخالق بن زاهر ، وعبد الله بن[5] الفُرَاوِىّ ، وهبَة الرحمن القُشَيْرِىّ ، وغيرهم .

---

(١) انظر النهاية ١/ ٥١ .

(٢) هكذا لم يذكر له تاريخ مولد أو وفاة . وقال الإسنوى : « لم يذكروا له وفاة » ، وذكر ابن هداية الله أنه توفى سنة خمسين وأربعمائة .

(٣) بضم الشين المعجمة ، وفتح الجيم وفى آخرها العين المهملة ، هذه النسبة إلى شجاع ، وهو اسم لجد المنتسب إليه . اللباب ٢/ ١٢ .

(٤) فى د : «الحربى» ، وهو خطأ ، والصواب فى المطبوعة ، العبر ٣/ ١٤١ .

(٥) فى د : «بن زاهر الفراوى» ولعله «أبو عبد الله محمد بن الفضل الفراوى» وسيترجمه المصنف فى الطبقة الخامسة .

٢٧٥

أحمد بن محمد

ابن الحسن بن محمد بن إبراهيم ، أبو بكر الفُورَكِىّ*

سِبْط الإمام أبى بكر بن فُورَك ، من أهل نَيْسابور .

ورد بغداد ، واستَوْطنها ، وكان يعظ بالنِّظَامِيَّة .

دَرس الكلام على مذهب الأشْعَرِىّ على أبى الحسن القزَّاز .

وتزوَّج بابنة الأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ .

سمع أبا عثمان الصَّابُونِى ، وأبا الحسين عبد الغافر بن محمد الفَارِسِىّ ، وأبا الحسن[1] بن الْمَرْزُبَان ، وغيرهم .

روَى عنه عبد الوهَّاب بن الأنْمَاطِىّ ، وغيرُه .

مولده فى شهر رجب ، سنة ثمان وأربعمائة ، ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .

٢٧٦

أحمد بن محمد بن الحسين

أبو نصر [بن][2] البُخارِىّ**

حَمُو القاضى الصَّيْمَرِىّ .

تفقَّه ببغداد على الشيخ أبى حامد .

---

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١٢٧/١٢ ، المنتظم ١٧/٩ ، النجوم الزاهرة ١٢١/٥ ، واسمه فيه : «أحمد بن الحسن بن محمد بن إبراهيم...» والفوركى : بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء وفى آخرها كاف ، هذه النسبة إلى فورك ، وهو جد المنتسب إليه . اللباب ٢٢٦/٢ .

(١) فى د ، والطبقات الوسطى : «الحسين» والمثبت فى المطبوعة ، وانظر ترجمته فى الجزء الثالث صفحة ٣٤٦ .

(٢) ساقط من : د، والطبقات الوسطى ، وهو فى المطبوعة .

**له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤٣٥/٤ .

قال الخطيب : ثم وَلِىَ قضاءَ الكوفة ، فخرج إليها ، وأقام بها دهرًا طويلًا ، وقدم[1] بغداد ، [2]وحدَّث عن أبى القاسم المَرْجِىّ[3] ، المَوْصِلِىّ[4] .

كتبتُ عنه ، وكان ثِقَة .

وبلَغنا أنه مات بالكوفة فى يوم[2] الاثنين ، لست خَلَوْن من ذى الحجة ، سنة تسع وثلاثين وأربعمائة .

٢٧٧

أحمد بن محمد بن عُبيد الله

ــ مُصغَّرا ــ بن محمد بن جعفر بن أحمد بن موسى : أبو بكر ، البُسْتِىّ[5]

من كبار أئمَّة نيْسابور ، وأولى الرِّياسة والحِشْمة .

حدَّث[6] عن أبى الحسن الدَّارَقُطْنِىّ .

من كبار فقهاء أصحاب الشافعىّ ، والمدرِّسين المُناظرين[7] بنيْسابور .

وكانت له المروءة الظَّاهرة ، والثروة الوافرة .

بنى لأهـل العلم مدرسةً على باب داره ، ووقف عليها جملةً من ماله .

وتوفى سنة تسع وعشرين وأربعمائة .

---

(١) فى تاريخ بغداد ٤٣٦/٤ زيادة : «علينا» .

(٢) ساقط فى : د، وهو فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد .

(٣) فى المطبوعة : «الماحى» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد . والمرجى : بفتح الميم وسكون الراء وفى آخرها جيم ، هذه النسبة إلى قرية كبيرة ، شبه بليدة صغيرة بين بغدادوهمذان ، بالقرب من حلوان . اللباب ١٢٣/٣ .

(٤) بعد هذا فى تاريخ بغداد زيادة : «وعدة من البغداديين» .

(٥) فى عنوان د : «السنى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) فى الطبقات الوسطى : «قال [يعنى عبد الغافر الفارسى]: وحدث عن الدارقطنى، وطبقته» ويتضح من سياق الترجمة فى الطبقات الوسطى أن المصنف نقلها فى طبقاته الكبرى والوسطى عن عبد الغافر الفارسى .

(٧) فى د : «الناظرين» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

٢٧٨

أحمد بن محمد بن عبد الرحمٰن بن سعيد
أبو العباس الأَبِيوَرْدِىّ*

أحد أصحاب الشيخ أبى حامد .

سكن بغداد ، ووَلِىَ قضاء الجانب الشرقىّ [منها][(١)] .

وكانت له حلقة للفتوى ، فى جامع المنصور .

قال الخطيب : وذكر لى أنه سمع[(٢)] ببلاد خُراسان ، ولم يكن معه من مسمُوعاتِه غيرُ شىء يسير ، كتَبَه بالرَّىِّ ، وهَمَذان[(٣)] ، عن على بن القاسم بن شَاذَان القاضى ، وجعفر بن عبد الله الفَنَّاكِىّ[(٤)] ، وصالح بن أحمد بن محمد التَّمِيمِىّ .

قال : وكان حسن الاعتقاد ، جميل الطريقة ، ثابت القدم فى العلم ، فصيح اللسان ، يقول الشعر .

ولد سنة سبع وخمسين وثلاثمائة .

ومات فى جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وأربعمائة .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/ ٣٧ ، تاريخ بغداد ٥/ ٥١ ، طبقات الإسنوى ١/ ٨٦ ، اللباب ١/ ٢١ ، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٧٩ ، وكنيته فى المطبوعة ، « أبو سعيد » وفى د : « أبو سعد » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

(١) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى تاريخ بغداد بعد هذا زيادة : «الحديث» .

(٣) فى تاريخ بغداد : «وبهمذان» .

(٤) فى أصل تاريخ بغداد : «المفناكى» وفى نسخة منه ما يوافق رواية الطبقات .

٢٧٩

أحمد بن محمد بن عبد الواحد*

ابن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن المُنْكَدِر[١] ، القُرَشِيّ التَّيمِيّ ، المَرْوَرُّوذِيّ ، المعروف بالمُنْكَدِرِيّ[٢]

إمامٌ فاضل .

تفقّه على الشيخ أبى حامد فى قَدْمة قَدِمها إلى بغداد .

وسمع من أبى أحمد الفَرَضِيّ[٣] ، وأبى عمر بن مَهْدى[٤] .

وسمع بنيْسابور من الحاكم أبى عبد الله ، والشيخ أبى عبد الرحمٰن السُّلَمِيّ .

وحدَّث ببغداد .

كتب عنه الخطيب .

مولده فى شعبان سنة أربع وسبعين وثلاثمائة .

ومات بمَرْوَالرُّوذ سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة ، وبها وُلِد .

---

* له ترجمة فى تاريخ بغداد ٥/ ٥٩ . طبقات الإسنوى ٢/ ٤٠٥ .

(١) فى المطبوعة : «المكندر» وفى د : «الكندر» ، والمثبت من الطبقات الوسطى . وفيها تكنيته بأبى بكر . وتاريخ بغداد .

(٢) فى د : «الكندرى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى وتاريخ بغداد . والمنكدرى : بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف وكسر الدال المهملة وبعدها راء ، هذه النسبة إلى المنكدر ، وهو جد المنتسب إليه . اللباب ٣/١٨٥ .

(٣) فى المطبوعة : «القاضى» ، وهو خطأ صوابه من د، والطبقات الوسطى ، والكلمة فى د بغير إعجام ، والفرضى هو عبيد الله بن محمد ، وقد تقدم فى الجزء الثالث صفحة ١٤٦ ، وانظر تاريخ بغداد .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وغيرهما» .

٢٨٠

أحمد بن محمد [(١)بن محمد(١)] بن على بن محمد بن شُجاع السَّرْخَسِىّ *

أبو حامد الشُّجَاعِىّ [٢]

تفقَّه على الشيخ أبى على السِّنْجِىّ [٣] ، ودرَّس مُدَّة .

وكان إماما مُبرِّزا ، كبير القدر .

سمع الحديث من اللَّيْث بن محمد اللَّيْثِىّ ، وغيره .

روَى عنه ابن أخيه محمد بن محمود السَّرْهْمَرْد [٤] ، وعمر البسْطَامِىّ الحافظ ، وجماعة من شيوخ ابن السَّمْعَانِىّ ، وله «مجلس من أماليه» مَرْوِىّ .

توفى ببَلْخ ، سنة ثنتين وثمانين وأربعمائة .

وسبق أحمد بن محمد الشُّجاعِىّ غير هذا [٥] .

٢٨١

أحمد بن محمد [٦] بن على بن نُمَير **

الشيخ الجليل ، أبو سعيد [٧] الخُوَارَزْمِىّ الضَّرير

تفقَّه على الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ .

قال الخطيب : وكان حافظا ، مُتْقِنًا للفقه .

---

(١) ساقط من الطبقات الوسطى والترتيب فيها يؤيد روايتها .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٣٣٠ ا ، طبقات الإسنوى ٩٣/٢ ، اللباب ١٢/٢ ، النجوم الزاهرة ١٢٩/٥ .

(٢) فى د : «السجاعى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى د : « الحى » بغير نقط ، وفى الطبقات الوسطى : « السخى » ، والصواب فى المطبوعة ، وسيترجمه المصنف فى هذه الطبقة .

(٤) هذا الضبط من الطبقات الوسطى .

(٥) صفحة ٧٨ من هذا الجزء .

(٦) فى المطبوعة بعد هذا زيادة : «ابن محمد» ، والمثبت من : د، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، ونكت الهميان .

** له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٧١/٥ ، طبقات الإسنوى ١٥٠/٢ ، ونكت الهميان ١١٥ .

(٧) فى د : «سعد» وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

يُقال : لم يكن فى عصره[1] من الشيوخ بعد أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ أفْقَهُ منه .

وكان يُقدَّم على أبى القاسم الكَرْخِىّ ، وأبى نَصْر الثَّابِتِىّ .

وحدَّث عن أبى القاسم الصَّيْدَلَانِىّ .

كتبتُ عنه ، وكان صدوقًا .

مات يوم الاثنين ، العاشر من صفر ، سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .

● قال ابن الصَّلاح : «ذكر ابنُ عَقِيل فى «الفنون» قال : قال[2] الشيخ الإمام أبو الفضل الهَمَذَانِىّ ، شيخنا فى الفرائض : ذاكرتُ بهذه المسألة ، يعنى قول الرجل لامرأته : أنت طالق ، لا كُنْتِ لى بِمَرَّةٍ»[3] حيث كثر [الاستفتاء][4] فيها الشيخَ أبا سعيد الضَّرير ، فقال : هى على ثلاثة أقسام : الأول ، أن يَعْنِى « لاكنت لى بِمَرة ؛ لوقُوع الطلاق عليك» فيقع ما نواه من الطلاق ، وإن لم ينو عددًا وقعت واحدةٌ ، والثانى ، أن يعنى « لاكنت لى بمَرةٍ ، أى لا استمْتعتُ بك » فيكون مُعلَّقا بوطْئِها ، فإن وطئها وقعتْ طلقةٌ ، الثالث ، أن يريد «أنت طالق ، لااستدمْتُ نكاحَك» فإن مضى زمان يُمكنه فيه الإبانة فلم يُبِنْها وقعتْ طلقةٌ» .

٢٨٢

أحمد بن محمد[5] بن عبد الرحمن
أبو عُبَيد الْهَرَوِىّ*

صاحب «الغريبيْن» فى لغة القرآن ، ولغة الحديث .

---

(١) فى تاريخ بغداد : «وقته» .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «لى» .

(٣) ضبطت هذه الكلمة مشددة الراء فى هذا الموضع من الطبقات الوسطى ، ثم خففت فى بقية المواضع .

(٤) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى د ، ووفيات الأعيان بعد هذا زيادة : « ابن محمد » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة.

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٣٤٤/١١ ، بغية الوعاة ٣٧١/١ ، شذرات الذهب ١٦١/٣ ، العبر ٧٥/٣ ، معجم الأدباء ٢٦٠/٤ ، النجوم الزاهرة ٢٢٨/٤ ، وفيات الأعيان ٧٩/١ . وبعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «المؤدب» . وانظر سير أعلام النبلاء ١٤٦/١٧ وحواشيه .

أخذ اللغة عن الأزهَرِىّ ، وغيره .

ورَوَى الحديث عن أحمد بن محمد بن ياسين ، وأبى إسحاق أحمد بن محمد بن يُونس البزَّاز[1] الحافظ[2] .

روَى عنهأبو عثمان [إسماعيل[3]] بن عبد الرحمٰن الصَّابُونِىّ، وأبو عمر عبد الواحد ابن أحمد الْمَلِيحِىّ[4] .

توفى لست خلَوْن من رجب ، سنة إحدى وأربعمائة .

٢٨٣

أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد

أبو منصور بن الصَّبَّاغ البغْدادىّ*

ابن أخِى الشيخ أبى نصر ، وزوج ابْنته .

إمام عالم ، جليل القدر .

وتفقَّه على القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، وعلى عمه الشيخ أبى نصر[5] .

ورَوَى الحديث عن القاضى أبى الطَّيِّب[6] ، والحسن بن على الْجَوْهَرِىّ ، وأبى يَعْلى بن الفَرَّاء ، وأبى الحسين[7] بن النَّقور ، وأبى القاسم بن اليسرى[8] ، وأبى الغنائم بن المأمون ، وأبى على الحسن بن أحمد الحدَّاد ، وغيرهم .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «البزار» ، والمثبت فى المطبوعة : ، د. وفى د : «محمد بن أحمد بن يونس» والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «صاحب تاريخ هراة ، وغيره» .

(٣) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) المليحى : بفتح الميم وكسر اللام وسكون الياء تحتها نقطتان وبعدها حاء مهملة ، هذه النسبة عرف بها عبد الواحد هذا . اللباب ١٧٧/٣ وبعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « كتاب الغريبين » .

* له ترجمة فى البداية والنهاية ١٦٠/١٢ ، وهو فيها: « أبو منصور ابن الصباح »، طبقات الإسنوى ١٣٢/٢ ، المنتظم ١٢٥/٩ .

(٥) فى البداية والنهاية أنه تفقه على ابن عمه أبى نصر بن الصباح .

(٦) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : «وقرأ عليه القاضى أبو بكر بن العربى ، وعظمه» .

(٧) فى المطبوعة : «وأبى الحسن» ، والمثبت من : د، والعبر ٢٧٢/٣ وتاريخ بغداد ٣٨١/٤ .

(٨) فى د : «النسرى» ، والمثبت فى المطبوعة .

روَى عنه محمد بن طاهر الْمَقْدِسِىّ ، وأبو المُعمَّر[1] الأنْصارِىّ ، وأبو الحسن بن الخَلّ الفقيه ، وغيرهم .

قال ابن النَّجَّار : « كان فقيها فاضلا ، حافظا للمذهب ، مُتديِّنا ، يصوم الدهرَ ، ويُكْثِر الصلاة » .

قال : « وكان ينوب عن القاضى أبى محمد بن الدَّامَغَانِىّ فى القضاء برَبْع الكَرخ[2] ، ثم وَلِىَ الحِسْبَة بالجانب الغربى ، ببغداد » .

قال : « وله مصنفات ، ومجموعات حسنة » .

قال : « وكان خطه رَدِيئا » .

توفى يوم الاثنين ، رابع عشر المُحَرَّم ، سنة أربع وتسعين وأربعمائة .

ودفن من الغدِ ، فى مقبرة باب حَرْب ، ببغداد .

(ومن مسائل القاضى أبى منصور)

● ذكر أن إمامة الأقْلَف تُكرَه بعد البلوغ ، ولا تُكرَه قبله .

● وقال أبو منصور فى « الفتاوى » التى جمعها من كلام عمه الشيخ أبى نصر ، وفيها كثير من كلامه : « إذا قال لزوجته : أنت طالق ، لا بد أن تفعلى كذا » : أنه لم يجدها منصوصة » .

قال أبو منصور : « ورأيت شيخَنا ، يعنى أبا نصر بن الصَّبَّاغ ، يُفتِى أنه يكون على الفَوْر » .

قال : « وأفتَى غيرُه بأنه يكون على التَّراخى » .

● وقال أبو منصور أيضا فى هذه « الفتاوى »[3] فى مسألة العَمْياء ، هل لها حضانة ؟:

---

(١) فى د : « العمر » ، والتصويب من : المطبوعة ، والعبر ٤ /١٣٨ ، واسمه : المبارك بن أحمد الأزجى .

(٢) فى المطبوعة : « الكرج » ، وفى د : « الكرخى » ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وكان أبو محمد بن على بن محمد الدامغانى يلى قضاء بغداد ، والكرخ هنا كرخ بغداد .

(٣) فى د : « الفتوى » ، والمثبت فى المطبوعة .

« لم أجد هذه المسألة مسطورةً ، وسألت شيخَنا ، يعنى ابن الصَّبَّاغ ، فقال : إن كان الطفل صغيرًا فلها الحَضانةُ ، لأنه يُمكِنُها حفظُه ، وإن كان كبيرًا فلا حضانةَ لها ؛ لتَعذُّر الحِفْظ » .

قلتُ : والأمر كما وصَف ، من كون المسألة غيرَ مسطورة ، ولم يقع البحث عنها إلا فى زمان ابن الصَّبَّاغ ، فأفتَى بهذا ، وأفتى عبد الملك بن إبراهيم الْمَقْدِسِىّ بأنه لا حضانةَ لها مطلقًا ، وأراه الأرجح .

٢٨٤

أحمد بن محمد

الشيخ ، أبو حامد ، الغَزَّالِىّ *، القديم ، الكبير

هذا الرجل [قد][١] وقع الخَبْط فى أمره ، وجَهِل أكثر الخلق حالَه ، وأول بحْثى عن ترجمته لمَّا كنت أقرأ « طبقات الشيخ أبى إسحاق » على شيخنا الذَّهبِىّ ، مررتُ بقوله : « وبخراسان وفيما[٢] وراء النَّهر مِن أصحابنا خلقٌ كثير ، كالأُودَنِىّ ، وأبى عبد الله الحَلِيمِىّ ، وأبى يعقوب الأبِيوَرْدِىّ[٣] وأبى على السِّنْجِىّ[٤] ، وأبى بكر الفارِسِىّ[٥] ، وأبى بكر الطُّوسِىّ[٦] ، وأبى منصور البَغْدَادِىّ ، وأبى عبد الرحمن السُّلَمِىّ[٧] وناصر الْمَرْوَزِىّ ، وأبى سُلَيم[٨] الشَّاشِىّ ، والغَزَّالِىّ ، وأبى محمد الجُوَيْنِىّ[٩] ، وغيرهم ، ممن لم[١٠] يحضُرنى تاريخُ موتهم » .

---

* له ذكر فى طبقات الشيرازى ١١١ .وانظر طبقات الإسنوى ٢/ ٢٤٦ .

(١) ساقط من : د ، وهو فى المطبوعة .

(٢) فى طبقات الشيرازى : « وما » .

(٣) جاء بعد هذا فى طبقات الشيرازى : « وأبى طاهر الزيادى » .

(٤) جاء ذكر السنجى بعد الفارسى والقفال فى طبقات الشيرازى .

(٥) فى طبقات الشيرازى بعد هذا زيادة : « البلخى ، وأبى بكر القفال المروزى » .

(٦) فى د : « الطرينى » ، والمثبت فى المطبوعة وطبقات الشيرازى .

(٧) فى المطبوعة : « النبيلى » ، وفى طبقات الشيرازى والطبقات الوسطى : « النيلى » ، والمثبت من د ، ولعله الصواب .

(٨) فى طبقات الشيرازى : « وأبى سليمان » .

(٩) فى طبقات الشيرازى بعد هذا تكرر ذكر الزيادى ، ثم جاء بعده : « وأبى سهل أحمد بن على الأبيوردى ، وأبى الحسن على بن أحمد الحاكم بسمرقند » .

(١٠) فى د : « لا » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى .

هذا كلام الشيخ أبى إسحاق ، أخبرنا به أبو عبد الله الحافظ ، بقراءتى عليه ، من أصل سماعه ، وهو أصل صحيح ، قال : أخبرنا عمر بن عبد المنعم بن القَوَّاس ، أخبرنا زيد بن الحسن الكِنْدِىّ[1] ، إجازة ، أخبرنا ابن عبد السَّلام ، أخبرنا الشيخ أبو إسحاق ، فذكره .

وقد سألت شيخَنا الذَّهَبِىّ حالةَ القراءة عليه : مَن هذا الغَزَّالِىّ ؟ فقال : هذا زيادة من النَّاسخ ، فإنا لا نعرف غَزَّالِيًّا غيرَ حُجَّة الإسلام ، وأخيه ، ويبعُد كل البعد أن يكون ثَمَّ آخر ؛ لأن هذه نِسْبَة غريبة ، يقل الاشتراكُ فيها .

قال : ويبعُد أن يريد حجَّةَ الإسلام ، إذ هو مثل تلامذته .

وأيضا فإنه لم يذكُر من أقرانه أحدًا ، كإمام الحرمَيْن ، وابن الصَّبَّاغ ، وغيرهما ، فكيف يذكر مَن هو دُونَهم ؟

وأيضا ، فإنه ذكَره قبل الشيخ أبى محمد ، والشيخ أبو محمد شيخُ شيخ الغَزَّالِىّ ، فإنه شيخ ولده إمام الحرمَيْن ، شيخ الغَزَّالِىّ ، فكل هذا مما يُمَهِّد أنه لم يُرِد الغَزَّالِىّ . فقلتُ له إذ ذاك : وثَمَّ دليل آخر قاطع على أنه لم يُرِد أبا حامد ، حُجَّةَ الإسلام .

فقال : ماهو ؟ .

فقلتُ : قولُه « لم يحضُرْنى تاريخُ موتهم » فإن هذا دليل[2] منه على أنهم كانوا قد ماتوا ، ولكن ما عَرَف تاريخَ موتِهم ، وحجَّة الإسلام كان موجودا بعد موت الشيخ[3] .

قال : صحيح .

ثم ذكرتُ ذلك لوالدى الشيخ الإمام [4]تغمَّده الله برحمته[4] فذكر نحوًا مما ذكره الذَّهَبِىّ .

وتمادَى الأمر ، وأنا لا أقف على نسخة من «الطبقات» وأكشف عن هذه الكلمة إلّا وأجدُها ، فأزْداد تعجُّبًا وفِكْرة .

---

(١) فى د : «اللبدى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «جزم» .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «بسنين عديدة» .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «أيده الله» .

ثم (١) وقعتْ لى (١) نسخةٌ عليها خطُّ الشيخ أبى إسحاق ، وقد كُتِب عليها بأنها قُرِئَت عليه فألفيت(٢) هذه اللفظة فيها .

● ثم وقفتُ فى «تعليقة» الإمام محمد بن يحيى صاحب الغَزَّالِىّ(٣) فى «الزكاة» فى مسألة التَّلف بعد التَّمَكُّن : أنه أُلزِم(٤) شافعىٌّ ، فقيل له : أليس لو تَلِف النِّصاب قبل تَّمكُّن من الأداء سقطت(٥) الزكاة ، فكذلك بعد التَّمكُّن ، بخلاف ما لو أُتْلف ، فإنها لا تسقُط .

فقال : مسألة الإتْلاف ممنوعةٌ ، لا زكاة عليه ، ولا ضمانَ ، وأسند هذا المنع إلى الغَزَّالِىّ القديم ، والشيخ أبى علىّ ، تفريعا على أن الزكاة إنما تجب بالتَّمكُّنِ . انتهى .

(٦) ثم وقفتُ (٦) فى كتاب «الأنساب» لابن السَّمْعَانِىّ ، فى ترجمة الزَّاهد أبى على الفَارَمَذِىّ(٧) على أن أبا علىٍّ المذكور تفقَّه على أبى حامد الغَزَّالِىّ الكبير ، فلما وقفتُ على هٰذين الأمرَيْن سُرَّ قلبى ، وانشرح صدرى ، وأيقنتُ أن فى أصحابنا غزَّالِيًّا آخر ، فطفِقتُ أبحثُ عنه فى التواريخ ، فلا أجده مذكورا ، إلى أن وقفتُ على ما انتقاه ابن الصَّلاح من كتاب « المُذهَب فى ذكر شيوخ المَذْهَب » للمُطَّوِّعِىّ ، فرأيته ، أعنى الْمُطَّوِّعِىّ ، قد ذكر أبا طاهر الزِّيادِىّ ، وعظَّمه .

ثم قال : « وتخرَّج بدرْسه مَن لا يُحصَى كثرةً ، كأبى يعقوب الأَبيوَرْدِىّ ، صاحب التصانيف السائرة ، والكتب الفائقة(٨) السَّاحرة » وذكَره .

ثم قال : «وكأبى حامد أحمد بن محمد الغَزَّالِىّ ، الذى أذعن له فقهاء الفريقيْن ، وأقرَّ

---

(١) فى د : «وقفت إلى» ، ولعلها : «وفقت إلى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى د : «فقلت» ، وفى الطبقات الوسطى : «فرأيت» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «فى الخلاف» .

(٤) الضبط من الطبقات الوسطى .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «تسقط» .

(٦) فى د : «ووقفت عليه» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٧) بفتح الفاء والراء والميم بينهما الألف وفى آخرها الذال المعجمة ، هذه النسبة إلى فارمذ ، وهى قرية من قرى طوس . الأنساب لوحة ٤١٦ ا ، واسم الغزالى فيها : «أبو حامد محمد بن أحمد الغزالى ، وليس فيه لفظ «الكبير» .

(٨) فى الطبقات الوسطى : «الفاتنة» .

بفضله فضلاء المشرقيْن والمغربيْن ، إذا حاور العلماءَ كان المُقدَّم ، وإن ناظر الخُصوم كان الفحلَ المُقْرَم ، وله فى الخلافيّات ، والجدل ، ورءوس المسائل ، والمذهب تصانيف » . انتهى .

فازددْت فرحًا وسرورا ، وحمدت الله حمدا كثيرًا .

وقد وافق هذا الشيخ حُجَّة الإسلام فى النِّسبة الغريبة ، والكُنية ، واسم الأب[1] ، ثم بلغنى أنه عمُّه ، فقيل لى : أخو أبيه ، وقيل : عم أبيه أخو جده ، ثم حَكَى لى سيدُنا الشيخ الإمام ، العلامة ، وَلِىُّ الله ، جمال[2]الدين ، عمدة المُحقِّقين ، محمد بن محمد[3]بن محمد[3] الْجَمَالِىّ[4] ، حيّاه الله وبيّاه ، وأمتع ببُقْياه : «أن قبْرَ هذا الغَزَّالِىّ القديم معروف مشهور ، بمقبرة طُوس ، وأنهم يُسمُّونه الغَزَّالِىّ الماضى ، وأنه جرَّب من أمره أنه مَن كان به [5]هَمٌّ ودعا عند قبره استُجِيب له »[5] .

٢٨٥
أحمد بن محمد الشَّقَّانِىّ[6]

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة بالهامش عليها تحويل من الأصل وقد ضاعت بعض الكلمات من جوانبها : « ثم رأيت فيما علقه شمس الدين بن العماد ... مما نقله من خط ابن ... أنه توفى بطابران فى سنة خمس وثلاثين و[أربعمائة] وأنه عم الإمام حجة [الإسلام] أبى حامد الغزالى ، وأ[ن ابن] الصلاح نقل ذلك [من كتاب] وسائل الألمعى [فى فضائل] أصحاب الشافعى من [تصنيف] أبى الحسن بن أبى [القاسم] البيهقى المعروف بفندق ... رأيته منقولا عن مجموع يشتمل على جماعة من الشافعية ، جمعه الشيخ أبو النجيب السهروردى ، رحمه الله » .

(٢) فى د : «كال» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى د .

(٤) فى د : «الحمالى» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٥) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة .

(٦) فى د : «السمعانى» ، ولم يترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى ، والمثبت فى المطبوعة ، والشقانى : بفتح الشين وتشديد القاف المفتوحة ، وفى آخرها نون ، وبعضهم يقول : بكسر الشين ، وقال : إن بتلك الناحية جبلين فى كل واحد منهما شق يخرج منه الماء ، فقيل لها : شقان ، وإنما المشهور بالفتح اللباب ٢٤/٢ . وشقان من قرى نيسابور . انظر معجم البلدان ٣٠٦/٣ . ونرجح أنه « أبو العباس أحمد بن محمد الشَّقّانى » . ذكروه فى أثناء ترجمة ابنه « أبى الفضل العباس بن أحمد » وذكروا أنه من علماء وقته ، وأنه من أئمة الأصول » . الأنساب ٤٤٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٠/١٩ ، اللباب ٢٤/٢ . وانظر ما يأتى صفحة ٢٨٠ .

٢٨٦

أحمد بن محمد الطوسِيّ*

أبو حامد الرَّاذَكَانِيّ

ورَاذَكَان ، براء مهملة ثم ألف ساكنة ثم ذال معجمة مفتوحة ثم كاف ثم ألف ثم نون : من قرى[(١)] طُوس .

وهذا الرَّاذَكَانِيّ أحد أشياخ الغَزَّالِيّ فى الفقه .

تفقَّه عليه قبل رِحْلته إلى إمام الحرمَيْن .

٢٨٧

أحمد بن منصور بن أبى الفضل**

الفقيه أبو الفضل الضُّبَعِيّ ، السَّرْخَسِيّ ، [(٢)]من أهلها[(٢)] الْهُوذِيّ[(٣)] .

من أقارب خارجة بن مُصْعَب الضُّبَعِيّ ، بضاد معجمة مضمومة بعدها باء موحدة مفتوحة .

قدم بغداد شابًّا ، فتفقَّه على الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِنِيّ[(٤)] .

وسمع بها ، وبخُراسان من طائفة .

وكان بارعا ، مناظرا ، واعظا ، كبير القدر .

ذكره أبو الفتح العياضىّ فى « رسالته » ، فقال : «[(٥)]وأبو الفضل الْهُوذِيّ[(٦)] فى الفقه ما أثْبَتَه ، وفى مجلس النَّظر ما أنْظَرَه ، وعلى المِنبر ما أفصَحَه[(٥)] ! » .

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ١/٥٨٤ ، وانظر ما يأتى فى ٦/١٩٥ ، ٢٠٤ .

(١) فى د : « وراء » ، والمثبت فى المطبوعة .

** له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢/٣٧ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، وفى الطبقات الوسطى : « من أهل سرخس » .

(٣) فى المطبوعة : « الهورى » ، وفى د : « الهودى » ، وفى الطبقات الوسطى : « المعروف بالهودى » وانظر اللباب ٣/٢٩٦ .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « وسمع بالبصرة أبا عمر القاسم بن جعفر الهاشمى ، وغيره . ذكره أبو محمد عبد الله بن يوسف الجرجانى ، فى كتاب « الفقهاء » ، وقال : كانت ولادته تقديرا فى حدود سنة سبعين وثلاثمائة » .

(٥) فى الطبقات الوسطى مكان هذا : « فى الصدر ما أنوره ، وفى مجلس النظر ما أنظره ، وفى الفقه ما أثبته وأنصحه ، وفى الوعظ على المنبر ما أتقنه وأنصحه » .

(٦) فى المطبوعة ، د : « الهروى » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وهو يوافق ما تقدم .

وقال ابن السَّمْعَانِيّ : إنه حدَّث فى مدينة سَرْخَس بـ «سنن أبى داود» عن القاضى أبى عمر الْهَاشِمِىّ ، وكانت ولادته تقريبا فى سنة سبعين وثلاثمائة .

قال شيخنا الذَّهَبِىّ : أتوهَّمُه بَقِىَ إلى حدود الخمسين وأربعمائة .

٢٨٨

محمد ابن الإمام أبى بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو نصر ، الإسْمَاعِيلِىّ*

كان عالما ، رئيسا ، رأَس فى حياة أبيه ، وكان رئيس مدينة جُرْجان ، والمُشار إليه . ورحَل فى صباه ، فسمع أبا العباس الأصَمَّ ، ودَعْلَج بن أحمد ، وأبا بكر الشَّافِعِىّ ، وأبا يعقوب البَحِيرِىّ(١) ، وابن رُحَيم(٢) الكُوفىّ ، وخلقًا .

روَى عنه حمزة السَّهْمِىّ ، وقال فى «تاريخه» : «كان له جاهٌ عظيم ، وقَبول عند الخاص والعام ، فى كثير من البلدان ، وتُحَل بكتابه العُقَد» .

«(٣) وكان يعرف الحديث ، ويدريه(٣) ، وأوَّل ما جلس للإملاء فى حياة والده أبى بكر الإسْمَاعِيلِىّ ، وفى سنة ست وستين ، فى مسجد الصَّفَّارين ، إلى أن توفى والده ، ثم انتقل إلى المسجد الذى كان والده يُمْلِى فيه ، ويُمْلِى كل سبْتٍ إلى أن توفى » .

« وكانت وفاته فى يوم الأحد ، ودفن يوم الاثنين ، لثلاث بَقِين من شهر ربيع الآخر ، سنة خمس وأربعمائة ، وصلَّى عليه أبو مَعْمَر الإسْمَاعِيلِىّ » .

قلتُ : ذكره ابن عساكر ، فى كتاب «التبيين» ؛ لكونه [هو](٤) وأهل بيته من أجلَّاء الأشْعَرِيَّة .

---

* له ترجمة فى : تاريخ جرجان ٤٠٩ ، تبيين كذب المفترى ٢٣١ ، سير أعلام النبلاء ٨٩/١٧ ، طبقات الإسنوى ٥١/١ ، ٥٢ . اللباب ٤٦/١ .

(١) انظر المشتبه ٥٠ ، وفى تاريخ جرجان : «البحرى» .

(٢) فى د : «رخيم» ، والمثبت فى المطبوعة ، وانظر المشتبه ٣٠٩ وما بعدها .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، وتاريخ جرجان ٤١٠ ، وفيه «وكان يعرف الحديث ويدرى» .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د .

وقولُ شيخنا الذَّهَبِىّ فى ترجمة المذكور : « وزعم[1] ابن عساكر أنه كان أشْعَرِيًّا » لا يُتوَهَّم منه أن الأمر عنده بخلاف ذلك ؛ فإن أشْعَرِيَّة هذا الرجل وأهل بيته أوضحُ من أن تخفى ، ولكنَّ شيخَنا على عادته فى الإيهام[2] ، غَضًّا من الأشاعرة ، سامحه الله .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا خاصا ، أخبرنا محمد بن أبى العِزّ بطَرابُلْس ، عن محمود بن مَنْدَة ، أخبرنا أبو رَشِيد[3] أحمد بن محمد ، أخبرنا عبد الوهَّاب بن مَنْدَة ، سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة ، أخبرنا محمد بن أحمد بن إبراهيم الإسْمَاعِيلِىّ ، أخبرنا أحمد بن عمرو بن الخليل الآمُلِىّ[4] ، حدثنا أبو حاتم الرَّازِىّ ، حدثنا عمرو بن عَوْن ، أنبأنا ابن المبارك ، عن ابن عَجْلان ، عن عامر بن عبد الله ، عن عمرو بن سُلَيم[5] ، عن أبى قَتادة ، قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ » .

٢٨٩

محمد بن أحمد بن سعيد بن موسى بن أحمد بن كعب بن زُهَير العُقَيلِىّ الْكَاثِىّ[6] ، القاضى ، أبو عبد الله ، الكَعْبِىّ

من علماء خُوَارَزْم .

سمع بها من الشريف هِبَة الله بن الحسين العبَّاسِىّ .

---

(١) الذى فى سير أعلام النبلاء : « وذكر » .

(٢) فى د : « الإبهام » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) راجع المشتبه ٣١٧ .

(٤) بمد الألف المفتوحة وضم الميم ، هذه النسبة إلى موضعين : آمل طبرستان ، وآمل جيحون . اللباب ١٦/١ .

(٥) فى د : « سليمان » ، وهو خطأ صوابه فى المطبوعة . وهو عمرو بن سليم الزرقى ، انظر صحيح مسلم (باب استحباب تحية المسجد بركعتين ، من كتاب صلاة المسافرين وقصرها) ٤٩٥/١ .

(٦) فى د : « الكتانى » ، والمثبت فى المطبوعة ، وهو الموافق لسياق ما سيأتى .

وبِمَرْو من أبى عبد الله الشِّيرَنْخشِيرِىّ[1] .

وتفقَّه بخُوارَزم على أبيه .

وبِمَرْو على الشيخ أبى القاسم الفُورَانِىّ .

قال صاحب « الكافى » : « كان من مشاهير صدور خُوَارَزم ، وفضلائها ، وفقهائها ، وبيتُه بخُوارَزْم بيت علم ، وديانة ، ورياسة ، وثروة » .

« تولّى القضاء بكَاث ، والخطابة ورياسة الفريقين ، إلى أن تُوفِّىَ ، لا ينازَعُ فى شىء منها » .

قال : « وكان قاضيا عَدْلا ، ومناظرا فحلا » .

● وذكر أن أبا عثمان سعيد بن محمد الخُوَارَزْمِىّ ، المعروف برئيس كُرْكَانْـج[2] خُوارَزْم ، وكان من فحول مناظرى بُخارَى فى عهده ، كان يقول : « لو دخلتُ خُوارَزْم ، وناظرت القاضى الكَعْبِىّ لقطعْتُه ، فلما دخلها اجتمعا وتناظرا فى مسألة نُقْصان الولادة ، هل يَنْجَبر بالولد ؟ ظهر كلام القاضى عليه غايةَ الظهور ، وخجل رئيس كُرْكَانْج » .

قال القاضى الكَعْبِىّ : « سمعتُ الشِّيرَنْخَشِيرِىّ يُنشِد ، ويقول[3] :

اقْبَلْ معاذيرَ مَن يأتيك مُعتذِرًا ... إن بَرَّ عندك فيما قال أو فَجَرَا

فقد أطاعك مَن يأتيكَ مُعتذرًا ... وقد أجلَّك مَن يعصِيك مُستتِرَا

قال صاحب «الكافى» : «توفى القاضى الكَعْبِىّ ، فى مُستهَل صفر ، سنة إحدى وثمانين وأربعمائة ، بكَاث ، وحُمِل تابوته إلى خشراخان[4] ، ودفن بها فى مقبرة الكَعْبِية وجلس ابنه أبو سعيد[5] مكانه فى القضاء ، والخطابة ، ورياسة الفريقَيْن » .

---

(١) قال ياقوت ٣٥٢/٣ : شير نخجير ، الشطر الأول كالذى قبله [شيركه] ثم نون وخاء معجمة مفتوحة وجيم وياء مثناة من تحت وآخره راء مهملة ، وبعضهم يقول سيرنخشير ، يجعل بدل الجيم شينا معجمة : من قرى مرو ، وقد نسب إليها بعضهم . والكلمة غير منقوطة فى : د، والمثبت فى المطبوعة . وانظر اللباب ٤٠/٢ . وما يأتى فى ١٠٤/٥ .

(٢) كركانج : بالضم ثم السكون وكاف أخرى وبعد الألف نون ساكنة يلتقى بها ساكنان ثم جيم ، اسم لقصبة بلاد خوارزم ومدينتها العظمى ، وقد عربت فقيل الجرجانية . معجم البلدان ٣٦٠/٤ .

(٣) البيتان مع ثالث بغير نسبة فى العفو والاعتذار ٨٨ ، والعقد الفريد ١٤٢/٢ . ونسبهما الذهبى إلى هلال بن العلاء الرقّى المتوفى ٢٨١ هـ . سير أعلام النبلاء ٣١٠/١٣ .

(٤) لم نجد هذا الاسم فى كتاب البلدان الذى تحت أيدينا .

(٥) فى د : «سعيد» ، والمثبت فى المطبوعة .

٢٩٠

محمد بن أحمد بن شاكر القَطَّان ، أبو عبد الله ، المِصْرِىّ*

الذى جمع ما انْتَهى إليه من « فضائل الشافعىّ » ، رضى الله عنه .

روَى عن عبد الله بن جعفر بن الوَرْد ، والحسن بن رَشِيق ، وجماعة .

روَى عنه القاضى أبو عبد الله القُضَاعِىّ ، وأبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الحبَّال ، وجماعة .

توفى فى المُحرَّم سنة سبع وأربعمائة .

٢٩١

محمد بن أحمد بن شاده بن جعفر ، أبو عبد الله ، الأَصْبَهانِىّ ، القاضىّ الرُّوذَدَشْتِىّ**

القاضى بدُجَيْل[1] .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : « تفقّه على مذهب الشافعىّ ، وكان رَضِىّ السِّيرة فى القضاء ،

---

* له ترجمة فى : حسن المحاضرة ١/٣٧٢ ، شذرات الذهب ٣/١٨٥ ، طبقات القراء ٢/٦٤ ، العبر ٣/٩٧ ، وهو فيه : « البصرى » .

** له ترجمة فى : الأنساب ٢٦٣ ا ، البداية والنهاية ١٢/١٠٥ ، اللباب ١/٤٨٠ ، المنتظم ٨/٢٧٥ ، وفى د : «ابن شاد» ، وفى البداية : «ابن شارة» ، وفى اللباب والأنساب : «ابن سارة» والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وقد سقط لقب «القاضى» فى : د . والروذدشتى : بضم الراء وسكون الواو وفتح الذال المعجمة والدال المهملة وسكون الشين المعجمة وفى آخرها تاء مثناة من فوقها ، هذه النسبة إلى قرية من قرى أصبهان ، يقال لها : روذدشت .

هذا وقد ذكره أبو إسحاق الحبال — أحد الرواة عنه — فى الجزء الذى ذكر فيه وفيات قوم من المصريين . انظره فى مجلة معهد المخطوطات ٢/٢/٣١٤ .

(١) دجيل : اسم نهر فى موضعين ، أحدهما مخرجه من أعلى بغداد ، بين تكريت وبينها ، مقابل القادسية ، دون سامرا ، ودجيل الآخر نهر بالأهواز . معجم البلدان ٢/٥٥٥ .

سمع[1] أبا عمر عبد الواحد بن محمد بن مَهْدِى الفَارِسِىّ ، وأبا الحسن محمد بن محمد بن محمد بن مَخْلَد[2] البزَّاز » .

ثم قال : « روَى لنا عنه محمد بن عبد الباقى البزَّاز[3] ، ويحيى بن على الطَّرَّاح[4] » .

مات سنة أربع وستين وأربعمائة .

٢٩٢

محمد بن أحمد بن شُعَيب*

وبخط [شيخنا][5] الذَّهَبِىّ « أبى شُعَيب » بن عبد الله بن الفضل بن عُقْبة ، أبو منصور الرُّويانِىّ .

نزيل بغداد .

سمع ابن كَيْسان النَّحْوِىّ ، وسهل بن أحمد الدِّيَاجِىّ .

روى عنه الخطيب .

مات فى شهر ربيع الأول ، سنة ست وثلاثين وأربعمائة .

٢٩٣

محمد بن أحمد بن العباس الفَارِسِىّ ، القاضى ، أبو بكر البَيْضَاوِىّ**

كان إماما جليلا ، له الرُّتبة الرفيعة فى الفقه ، وله معرفة بالأدب ، صنَّف فى كل منهما ، وكان يُعرف بالشَّافِعِىّ .

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « أبا سعيد أحمد بن محمد بن حفص المالينى ، و » .

(٢) فى د : « بن محمد البزار » وفى المطبوعة : والطبقات الوسطى : « بن مخلد البزار » والمثبت من الأنساب .

(٣) فى الأصول : « البزار » ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والعبر ٩٦/٤ .

(٤) فى المطبوعة : « الطرماح » ، والتصويب من : د ، والطبقات الوسطى ، والعبر ١٠١/٤ .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٣٥/١٢ ، تاريخ بغداد ٣٠٧/١ ، وفيهما : « ابن شعيب » .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د .

** له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢٣٠/١ .

واعلم أن البَيْضَاوِىّ فى هذه الطبقة من أصحابنا ثلاثة : هذا القاضى ، وخَتَن القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد ، شيخ أبى إسحاق الشِّيرَازِىّ ، سَيَرِدَان ، ولم يذكر الشيخ أبو إسحاق فى كتابه غيرَ شيخه .

وأبو بكر هذا هو مصنف «التبصرة» فى الفقه ، مُختصَر هو عندى ، وله عليه كتابان : أحدهما ، «الأدلة ، فى تعليل مسائل التبصرة» ذكر ابن الصَّلاح أنه وقف عليه ، والثانى «التذكرة فى شرح التبصرة» وقفتُ أنا عليه ، وهو فى مُجلَّدين ، ذكر فى خطبته أنه لما حصل بفُرْج[1] ، سنة إحدى وعشرين وأربعمائة ، سُئِل فيه ، وقال فى آخره : «صنَّفتُ هذا الكتاب بفرج ، عند رُجُوعى من بارم[2] ولم يكن معى كتاب أعتمد فى شىء عليه ، أو أرجع فى وقت إليه ، وارتفع ذلك فى مدة أربعة أشهر ، مع تَوفُّرى كل يوم على التَّدْريس ، ومذاكرة الجماعة إلى نصف النهار ، وكفَى بالله ، ثم الشيوخ الشَّاهدين تأليفى[3] هذا الكتاب على ما قلتُه شهيدًا ، وانتهى الكتاب فى الرابع عشر من شوال ، سنة إحدى وعشرين وأربعمائة»[4] . هذا نصُّ كلامه ، وهو شرح حسَن ، فيه فوائد .

وله أيضا على ما ذكر ابن الصَّلاح : كتاب «الإرشاد ، فى شرح كفاية الصَّيْمَرِىّ» .

ولم يذكره الخطيبُ فى «تاريخ بغداد» إما لأنه[5] لم يدخلها ، أو أنه[6] لارِواية له ، أو لغير ذلك ، وإنما ذكر البَيْضَاوِىّ الآخَر ، محمد بن عبد الله .

---

(١) فى الأصول : « بقرح » بالقاف والحاء المهملة ، وهو سوق وادى القرى ، ولا معنى له هنا . ولعل الصواب ما أثبتناه . قال ياقوت : « فرج بضم فسكون : مدينة بآخر أعمال فارس » معجم البلدان ٨٦٩/٣ .

(٢) كذا بالأصول ، والموجود فى معجم البلدان «بارما» جبل بين تكريت والموصل ، و «تارم» بفتح الراء ، كورة واسعة فى الجبال بين قزوين وجيلان . معجم البلدان ٤٦٤/١ ، ٨١١ .

(٣) فى المطبوعة : «تأليف» ، والمثبت من : د .

(٤) لم يذكر ابن السبكى تاريخ مولد أو وفاة المترجم . وقد ذكر إسماعيل البغدادى أنه ولد سنة ٣٩٢ ، وتوفى سنة ٤٦٨ . إيضاح المكنون ٥٢/١ ، وهدية العارفين ٧٣/٢ .

(٥) فى د : «أنه» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٦) فى د : «لأنه» ، والمثبت فى المطبوعة .

(ذكر نخب وفوائد من مصنفات هذا الرجل)

● أما «تعليل مسائل التبصرة» فلم أقفْ عليه [إلى][1] الآن ، ووقف عليه ابن الصَّلاح ، وذكر أنه ذكر فيه أن الحائض لو قالت : « أنا أتبرَّع بقضاءِ ما فاتَ من الصلوات فى أيام الحيض » قلنا : لا يجوز ذلك ، بل تُصلِّين ما أحببْتِ من النوافل ، فأما قضاء ذلك فلا .

واحتَجَّ بأن امرأةً ذكرتْ مثلَ ذلك لعائشة ، رضى الله عنها ، فنهتْها ، وقالت : أَحَرُورِيَّةٌ[2] أنتِ .

● قال ابن الصَّلاح : وصحَّح فى كتاب «الإرشاد» القولَ بأن رَبَّ الدار أولى بالإمامة من السُّلطان ، وهو قول الشَّافعىّ .

قلت : وسيأتى فى الطبقة السادسة ، فى ترجمة القاضى ابن شدَّاد[3] تفصيله بين الجمعة والعيد وغيرهما ، وقولُه : إنما يكون الإمام أولى بالجمعة والعيد ، وكان الخَطَّابِىّ سبقَه إليه .

قلتُ : ولا موقع لهذا التَّفْصيل ، فإن الجمعة والعيد لا يكونان فى دارٍ ، حتى يقال السلطان أولى مِن ربِّ الدار ، وإنما الكلام فيما يقام[4] فى الدُّور ، فهو فى الحقيقة قولٌ بأن رب الدار أوْلى ، كما صحَّحه هذا البَيْضَاوِىّ رضى الله تعالى عنه .

(مسألة الصِّيغة فى الشهادة على الزنا)

قد عُلِم أن الشَّافعىَّ ، رضى الله عنه ذكر فى صيغتِها : أن الشاهدَ يقول : « دخول المِرْوَد فى المُكْحُلَة » إذ قال فى « مختصر المُزَنِىّ » فى «باب حد الزنا » : « ولا يجوز على الزِّنا ، واللِّواط ، وإتْيان البهائم إلا أربعةٌ يقولون : رأينا ذلك منه يدخُل فى ذلك منها ، دُخولَ المِرْوَد فى المُكْحُلة »[5] انتهى .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د .

(٢) حرورية : نسبة إلى نجدة الحرورى وأصحابه من الخوارج . انظر القاموس (ح ر ر) .

(٣) وفى المصنف بوعده هذا عند ترجمة القاضى بهاء الدين ابن شداد ، يوسف بن رافع ، فى الطبقة السادسة ٣٦٢/٨ ، ولكن ترتيب الأسماء فى الطبقة جاء مضطربا ، ولهذا خفى موضع الترجمة على بعض النقلة . وانظر الأعلام ، للزركلى ٣٠٦/٩ وقد استدرك الأستاذ الزركلى هذا فى الجزء العاشر ، صفحة ٢٥٤ .

(٤) فى د : «يقال» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٥) مختصر المزنى ، بحاشية الأم ١٦٧/٥ .

وكذا قال رضى الله عنه فى «الأم» : «والتصريح به أن يقولوا : رأينا ذلك منه يدخُل فى ذلك منها ، دخولَ المِرْوَد فى المُكْحُلة» إلى أن قال : «فإذا صرَّحوا بذلك[1] ، فقد وجب الحدُّ »[2] .

قال ابن الرِّفعة : «وقد صار إلى ذلك الفُورَانِىّ ، ولم يَحْكِ فى «إبانتِه» غيرَه» .

ويوافقه قول القاضى الحسين : «وقد قيل إن ذلك التَّشبيه واجبٌ ؛ كأنه لما غُلِّظ بالعدد ، غلِّظ بالتَّشبيه ؛ ليكون أبلغ» .

قال : «[لكن][3] الذى ذكره القاضى أبو الطَّيِّب أنه يكْفى أن يقول : «أوْلَج ذكرَه فى فرجها» وإن ذكر «كالمِرْوَد فى المُكْحُلة ، والإصبع فى الخاتم ، والرِّشاء فى البئر» كان آكَدَ ، وهذا ما أورده الرَّافِعِىّ لا غيرُ ، وعزاه إلى القاضى أبى سعد[4]» . انتهى كلام ابن الرِّفعة مُلخَّصا .

وأقولُ : أما اقتصار الفُورَانِىّ فى «إبانته» على ذكر هذا التَّشبيه ، فقد اقتصر عليه أيضًا المَاوَرْدِىّ فى «الحاوى» والبَغَوِىّ فى «التهذيب» والغَزَّالِىّ ، لكن مَن تأمَّل كلامَهم لم يجِدْه نصًّا فى تعيين هذه اللفظة ، أعنى لفظةَ التَّشبيه ، وقد تركَها أبو علىّ بن أبى هريرة ، فلم يذكرها فى «تعليقته» بل اقتصر على قوله : «ولا بد أن يقولوا : رأيناه يزنِى بها ، ورأينا ذلك منه فى ذلك منها» . انتهى .

وكذلك فعل الْمَحَامِلِىّ فى كتاب «المقنع» ، وغيرُ واحد ، لم يذكر أحدٌ منهم لفظَ المِرْوَد فى المُكْحُلة ، بالكُلِّية .

وصرَّح صاحب «الشَّامل» بأن أصحابنا ، قالوا : «إذا قال : رأيتُ ذكَره فى فرجِها» كفى ، والتَّشبيه تأكيدٌ . انتهى .

وتبعه صاحب «البحر» ، فقال : «قال أصحابُنا : ولو قال : «رأينا ذكَره غابَ فى

---

(١) فى د : «بهذا» والمثبت فى المطبوعة .

(٢) الأم ١٤٣/٦ ، ١٤٤ .

(٣) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : «أبو سعيد» ، والمثبت من : د، وهو صاحب الإشراف . انظر فهارس الجزء الثالث .

فرجِها» أجزأهم ، ولا يحتاجون إلى قولهم : «مثل المِرْوَد فى المُكْحُلة» لأنه صريح فى هذا المعنى ، فإن ذكروه كان تأكيدًا» . انتهى .

وأفاد قُبَيل ذلك أن قولَ الشافعىّ ؛ « ذلك منه فى ذلك منها » تحسين للعبارة ، والمراد[1] التصريح بما يُحقِّق المراد .

وهذه عبارته : «قال الشافعىّ : «ثم يتفهَّم الحاكم حتى يُثْبِتُوا أنهم رأوا ذلك منه [يدخل][2] فى ذلك منها ، دُخُولَ المِرْوَد فى المُكْحُلة» وهذا تحسين للعبارة من جهة السَّلف ، فأما رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فما قنَع[3] إلا بصريح العبارة» . انتهى .

فدلَّ أن المراد تحقيقُ الإيلاج خَشْيَةَ أن يَظُن المفاخذَة زنًا ، لا أنَّا مُتعبَّدون بلفظ المِرْوَد والمُكْحُلة ، على خلاف ما يتسارع إلى[4] الفهم من كلام الشَّافعِى .

ومَن جَرى على ظاهر نَصّه ، فلْيحملْ كلامَ مَن أطلق على ما فسَّره القاضى أبو الطَّيِّب ، والقاضى أبو سعد ، ونقله ابن الصَّبَّاغ ، والرُّويانِىّ عن الأصحاب ، مِن أن لفظ[5] المِرْوَد والمُكْحُلة[6] غيرُ شرطٍ ، وإنما المراد الإيضاح ، دون التَّقيُّد[7] به .

وأما قول ابن الرِّفعة : إن القاضى الحسين ، قال : «وقد قيل إن ذلك واجبٌ» فكأنه مُستخرِج فى المسألة خلافًا .

وقد كشفتُ فوجدتُ الخلاف مُصرَّحًا به فى كلام القاضى أبى بكر البَيْضَاوِىّ .

قال فى «باب الشهادة على الزنا» من كتابه «شرح التبصرة» ، ما نصه : «قال الشافعىّ رحمه الله : «كدخُول المِرْوَد فى المُكْحُلة» فمِن أصحابنا مَن قال ذلك على الوجوب ، وإذا لم يقولوا ذلك لم تتمَّ الشهادة ، والأصح أنه إذا قالوا : «نشهد أنه زنى بها ، ورأينا الذَّكَر منه قد دخل[8] فى الفرج منها» تمَّت الشهادة ، لأن الباقى تشبيه ، والتَّشبيه ليس من تمام

---

(١) فى د : «فاطراد» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٢) ساقط من المطبوعة وهو فى : د .
(٣) فى د : «يقع» ، والصواب فى المطبوعة .
(٤) فى المطبوعة : «إليه» ، والمثبت من : د .
(٥) فى د : «لفظة» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٦) فى د : «فى المكحلة» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٧) فى المطبوعة : «التقييد» ، والمثبت من : د .
(٨) فى د : «يدخل» ، والمثبت فى المطبوعة .

الشَّهادة ، [١] كما لو شهدوا أن ذلك ذبَح فلانا ، فلا يحتاج أن يقولوا : كما يذبح القَصَّاب الشَّاة» [١] انتهى .

فخرَج فى المسألة وجهان ، مُصرَّح بهما بنَقْل هذا الإمام الثَّبْت ، وأصحُّهما كما ذكَر ، وهو الذى عزَا إلى الأصحاب عدمَ الاحْتياج[٢] ، وحمْلَ ما وقع فى كلام الشافعىّ ، على الإيضاح لا التَّقيّد[٣] .

وما وقع فى كلام الشافعىّ ، وفى رواية أبى داود[٤] ، فى حديث مَاعِز ، فإن رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال له : « أَنِكْتَها »[٥] ؟ قال : نعم .

قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِى ذَلِكَ مِنْهَا » ؟ قال : نعم .
قال : « كَمَا يَغِيبُ المِيلُ فَى الْمُكْحُلَةِ والرِّشَاء فِى الْبِئْرِ» ؟ قال : نعم . الحديث .

ولفظ « الرِّشاء فى البئر » لم يقع فى كلام الشافعىّ ، فدلَّ أنه لم يُفْهَم منه تعيُّن هذه الألفاظ .

نعم ، أنا أقول : ينْبغى أن يتعيَّن لفظ النَّيْك ، بصريح النون والياء والكاف ، فإنى وجدته فى غالب الرِّوايات .

وفى لفظ « الصَّحِيحَيْن »[٦] قال : « أَنِكْتَهَا » ؟ لا يكْنى . قال : نعم ، الحديث .

ولا أجد فى الصَّراحة ما هو بالغٌ مبلغَ [لَفْظ][٧] النيك ، وقد كان رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أشدَّ الناس حياءً ، وأشدَّ حياءً من العذراء فى خِدْرها ، فلولا تعيُّن هذه اللفظة لما نطقَتْ بها شفَتاهُ .

هذا ما يترجَّح عندى ، وإن لم أَجِدْهُ فى كلام الأصحاب ، ولكنَّ كلامَهم لا يأباهُ ،

---

(١) ساقط من : د ، وهو فى المطبوعة .

(٢) فى د : « الاحتجاج » والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : « التقييد » ، والمثبت من : د .

(٤) سننه فى (باب الرجم ، من كتاب الحدود) ٢/١٥٠ .

(٥) فى د : « أنكحها » وهو خطأ ، صوابه من المطبوعة ، وسنن أبى داود .

(٦) لم يرد هذا فى صحيح مسلم ، إنما ورد فى صحيح البخارى فى (باب هل يقول الإمام للمقر : لعلك لمست أو غمزت ، من كتاب الحدود) ٨/ ٢٠٧ .

(٧) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة .

ولعلهم كَنَوا عنه بقولهم : « ذلك منه فى ذلك منها » ، ويُرشِد إلى هذا قولُ الرُّويَانِى : « إنهم حسَّنوا العبارة » وإن رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم لم يَقْنَع إلا بصريح العبارة ، فما لَنَا أن نقنع إلا بما قَنَع به رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم .

واعلمْ أن أكثر الأصحاب إنما أوْرَدوا تبعًا للشافعىّ هذه المسألة فى «حدِّ الزّنا» والغَزَّالِى أوردها[1] فى «الشهادات» فتبعه الرَّافِعىّ ، ومَن تابَعَه .

٢٩٤

محمد بن أحمد بن عبد الباقى بن الحسن بن محمد بن طَوْق

أبو الفضائل ، الرَّبَعِىّ ، المَوْصِلِىّ*

تفقَّه[2] على الْمَاوَرْدِىّ ، وأبى إسحاق الشِّيرَازِىّ .

وسمع الحديث مِن أبى إسحاق إبراهيم بن عمر الْبَرْمَكِىّ ، والقاضى أبى الطَّيِّب [الطَّبَرِىّ][3] ، وأبى القاسم التَّنُوخِىّ ، وأبى طالب بن غَيْلان ، والحسن بن على الْجَوْهَرِىّ ، وغيرهم .

روَى عنه هِبَة الله بن عبد الوارث الشِّيرازِىّ ، وأبو الفِتْيان الرَّوَّاسِىّ ، وإسماعيل بن محمد بن الفضل[4] الحافظ ، وكثير بن سَمَالِيق[5] ، وأبو[6] نصر الْحَدِيثى الشَّاهد ، وآخرون[7] .

---

(١) فى د : «أفردها» ، والمثبت فى المطبوعة .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/١٦١ ، طبقات الإسنوى ٢/٤١٧ ، المنتظم ٩/١٢٦ ، الوافى بالوفيات ٢/١٠٥ ، وفى المطبوعة : «الرتعى» وقد أشار ابن الجوزى فى المنتظم إلى هذه الرواية ، والكلمة فى د بغير نقط ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وفى سائر المصادر . وقد أورد الصفدى اسمه هكذا : «محمد بن أحمد بن عبد الباقى بن الحسن بن محمد بن عبيد الله بن طوق .. » .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «قال ابن الصلاح : أخذ عن الماوردى ، وقال ابن السمعانى : أحد فقهاء الشافعية ، تفقه على أبى إسحاق الشيرازى» .

(٣) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة ، د : «ابن الفضل والحافظ» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وانظر العبر ٤/١٤ .

(٥) فى الوافى بالوفيات ٢/١٠٦ : «أبو عبد الله كثير بن الحسين بن شماليق» ، وانظر تاج العروس ٦/٣٨٥ ، ٤٠٠

(٦) فى النسخ : ابن نصر وفى الوافى بالوفيات ٢/ ١٠٦ : « وأبو نصر أحمد بن محمد الحديثى » .

(٧) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : «ثم قال [أى ابن السمعانى] : سمعت أبا الحسن على بن مكى البزاز بالنهروان يقول : مات أبو الفضائل ابن طوق يوم الأربعاء ، مستهل صفر ..» .

وكتَب الكثيرَ بخطِّه .

مات فى مُستهَل صفر ، سنة أربع وتسعين وأربعمائة ، ودفن فى مقبرة الشُّونِيزىّ .

٢٩٥

محمد بن أحمد بن عيسى بن عبد الله ، القاضى ، أبو الفضل السَّعْدِىّ ، البَغْدَادِىّ*

راوِى «معجم الصحابة» للبَغَوِىّ ، عن ابن بَطَّة العُكْبَرِىّ .

تفقَّه على الشيخ أبى حامد .

وسمع أبا بكر بن شَاذَان ، وأبا طاهر الْمُخَلِّص ، وابن بَطَّة[1] ، وغيرهم ، بعِدَّة بلاد .

وسكن مصر ، وروَى[2] عنه جماعة .

توفى سنة إحدى وأربعين وأربعمائة .

٢٩٦

محمد بن أحمد بن القاسم بن إسماعيل ، أبو الحسين الضَّبِّىّ ، الْمَحَامِلِىّ**

سمع إسماعيل الصَّفَّار ، وعثمان السَّمَّاك[3] ، والنَّجَّاد[4] .

---

* له ترجمة فى حسن المحاضرة ٢٢٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٥/١٨ ، شذرات الذهب ٢٦٧/٣ ، العبر ١٩٧/٣ ، الوافى بالوفيات ٦٥/٢ .

(١) فى المطبوعة : «وابن طه» ، والتصويب من : د ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى د ، والطبقات الوسطى : « روى » ، والمثبت فى المطبوعة .

** له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٣٣٣/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٥/١٧ ، شذرات الذهب ١٨٥/٣ ، طبقات الإسنوى ٣٨٣/٢، العبر ٩٧/٣، والمنتظم ٢٨٥/٧، وكنيته فى المطبوعة: «أبو الحسن»، وهو خطأ، صوابه من : د ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

(٣) فى د : «السمان» وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . والعبر ٢٦٤/٢ .

(٤) فى المطبوعة ، د : «النجار» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وهو أبو بكر أحمد بن سَلْمان النجاد . العبر ٢٧٨/٢ .

قال الدَّارَقُطْنِىّ : حفظ القرآنَ ، والفرائضَ ، ودرَس مذهبَ الشافعىّ ،[1] وكتب الْحَديثَ[1] ، وهو عندى مِمَّن يزداد كلَّ يومٍ خيرًا .

قال الخطيب : مولده سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة .

ومات[2] فى رجب[2] سنة سبع وأربعمائة .

٢٩٧

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبّاد ، الْهَرَوِىّ ، الإمام الجليل ، القاضى ، أبو عاصم العَبَّادِىّ*

صاحب «الزيادات»، و[3]«زيادات الزيادات»[3]، و«المبسوط»، و« الهادى » ، و« أدب القضاء »[4] الذى شرحه أبو سعد الْهَرَوِىّ ، فى كتابه « الإشراف على غوامض الحكومات » ، وله أيضا « طبقات الفقهاء » ، و« كتاب الرَّدِّ على القاضى السَّمْعانِىّ » كذا رأيت فى فصل ابن باطِيش ، وغير ذلك .

كان إماما جليلا ، حافظا للمذهب ، بحرًا يتدفَّق بالعلم ، وكان معروفًا بغُموض العبارة ، وتعْويص[5] الكلام ، ضِنَّةً منه بالعلم ، وحبًّا لاسْتعمال الأذْهان الثَّاقبة فيه .

مولده سنة خمس وسبعين وثلاثمائة .

أخذ العلم عن أربعة : القاضى أبى منصور محمد بن محمد الأزْدِىّ ، بهَرَاة ، والقاضى أبى عُمر البَسْطَامِىّ ، والأستاذ أبى طاهر الزِّيَادِىّ ، وأبى إسحاق الإسْفَرَايِنِىّ ، بنَيْسابور .

---

(١) فى المطبوعة : « ومكث للتحديث » وفى د : « يكتب الحديث » ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/٣٠٦ ، طبقات ابن هداية الله ٥٦ ، العبر ٣/٣٤٣ ، اللباب ٢/١٠٩ ، الوافى بالوفيات ٢/ ٨٢ ، وفيات الأعيان ٣/ ٣٥١ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٠ وحواشيه .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « أدب القاضى » .

(٥) فى د : « وتعريض » والمثبت فى المطبوعة .

قال القاضى أبو سعد[1] الْهَرَوِىّ : « لقد كان ، يعنى أبا عاصم ، أرفعَ أبناء عصره فى غزارة نُكَت[2] الفقه ، والإحاطة بغرائبه عمادًا ، وأعلاهم فيه إسنادا» .

قال : « [3]وتَغْليق الكلام[3] كان مِن عادته ، التى لم يُصادَف على غيرها فى مُدَّة عمره » .

قال : « والمُحَصِّلون ، وإن أزْرَوا عليه تغْميضَ الكلام ، وتحرَّوا الإيضاح عليه ، لكنَّ جيلًا من العلماء الأوَّلين عمَدُوا [على][4] التَّغْميض ، وفضَّلوه على الإيضاح ، وكأنهم ضَنُّوا بالمعانى التى هى الأعْلاق النَّفيسة على [غير][5] أهلها » .

ثم قال : « مع أن السَّبب الذى دعاه إلى التَّغْليق ، وحمَلَه على التَّغْميض أنه كان من المُتلقِّنين على الإمام أبى إسحق الإسْفَرَايِنِىّ ، ومَن تصفَّح مصنفات أبى إسحاق ، لا سيما « تجربة[6] الأفهام » فى الفقه ، ألفاها على شِدَّة الغُموض والإغلاق »[7] .

« واعلمْ أن الأستاذ أبا إسحاق أعْدَى[8] الشيخ أبا عاصم بدائِه ، وذهب به فى مذهب الإيضاح عن سوائِه » . انتهى كلام أبى سعد[1] .

روى أبو عاصم عن أبى بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم بن سهل القَرَّاب ، وغيره[9] .

وروى عنه إسماعيل بن أبى صالح المُؤَذِّن .

مات فى شوَّال ، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، عن ثلاث وثمانين سنة .

(ومن الرواية عنه وهى عزيزة)

أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن قَيِّم الضِّيائِيَّة[10] قراءة عليه ، وأنا

---

(١) فى المطبوعة : « أبو سعيد » ، والمثبت من : د ، وقد تقدم .

(٢) فى د : « نكث » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى د : « ويتعلق اللفظ وتعريض الكلام » ، والمثبت من المطبوعة .

(٤) ساقط من : د ، وهو فى المطبوعة .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د .

(٦) فى د : « تجريد » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٧) فى د : « فى الإغلاق » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٨) فى د : « أعرى » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٩) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى » .

(١٠) فى المطبوعة : « الصبانية » وفى د : « الصابه » بدون همز ، والمثبت فى الدارس ١/١٤٠ . وهى المدرسة الضيائية المحمدية ، بسفح قاسيون ، شرقى الجامع المظفرى . الدارس ٢/٩١ .

أسمع ، بقَاسِيون ، أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد الْمَقْدِسِىّ سماعا ، أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن أبى الْمُطَهَّر القاسم بن الفضل الصَّيْدَلَانِىّ ، إجازة ، أخبرنا أبو سعد إسماعيل بن الحافظ أبى صالح أحمد بن عبد الملك النَّيسَابُورِىّ ، أخبرنا الشيخ الإمام أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد العَبَّادِىّ ، الْهَرَوِىّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن سهْل القَرَّاب ، أخبرنا أبو على أحمد بن محمد بن على بن رَزِين البَاشَانِىّ[1] ، حدثنا عبد الجَبَّار بن العلاء ، حدثنا سفيان ، حدثنا عُمارة بن القَعْقَاع ، عن أبى زُرعة ، عن أبى هريرة ، قال : قال رجل : يارسولَ الله ، مَن أحقُّ الناس منِّى بحُسن الصُّحبة ؟

قال : « أُمُّكَ » .

قال : ثم مَن ؟

قال : « أُمُّكَ » .

قال : ثم مَن ؟

قال : « أَبُوكَ » .

فكانوا يَرَوْن أن لِلأم الثُّلثيْن ، وللأب الثلث .

رواه البُخارِىّ فى « الأدب »[2] عن قُتَيبة ، عن جَرِير ، عن عُمارة بن القَعْقَاع ، عن أبى زُرْعة ، به .

وقال فى عَقِبه : وقال عبد الله بن شُبْرُمَة ، ويحيى بن أيوب ، حدَّثنا أبو زُرْعة مِثْله .

رواه مسلم ، عن قُتيبة وزُهَير ، كلاهما ، عن جرير ، عن عُمارة بن القَعْقَاع[3] ، به .

وعن أبى بكر بن أبى شَيْبة ، عن شَرِيك[3] .

وعن أبى كُرَيب ، عن محمد بن فُضَيل ، عن أبيه ، كلاهما ، عن عُمارة بن القَعْقاع[3] به .

وأخرجه ابن ماجَه[4] ، عن أبى بكر بن أبى شَيْبة .

---

(١) فى د : « التاسانى » ، وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، العبر ١٨٦/٢ .

(٢) باب من أحق الناس بحسن الصحبة . صحيح البخارى ٢/٨ .

(٣) صحيح مسلم فى (باب بر الوالدين وأنهما أحق به ، من كتاب البر والصلة والآداب) ١٩٧٤/٤ .

(٤) سنن ابن ماجه فى (باب النهى عن الإمساك فى الحياة والتبذير عند الموت ، من كتاب الوصايا) ٢/٣٠٩ .

وبه ، قال : وحدثنا سفيان عن زَائِدة ، عن عبد الملك بن عُمَير ، عن رِبْعِىّ ، عن حُذَيفة ، قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : «اقْتَدُوا باللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِى ، أَبى بَكْرٍ وَعُمَرَ» .

أخرجه التِّرمِذِىّ ، عن الحسن بن الصَّبَّاح البزَّار ، عن سفيان بن عُيَيْنة ، عن زائدة[1] ، به .

وعن أحمد بن مَنِيع ، وغير واحد ، كلهم عن سفيان بن عُيَينة ، عن عبد الملك بن عُمَير[1] ، نحوه .

وقال الحسن[2] : وكان سفيان يُدلِّس فى هذا ، فربَّما[3] ذكَرَ زَائِدَة ، وربما لم يذْكُره ، ورُوِى بإسناد أتمّ من هذا ، وهو هكذا : سفيان ، عن زائدة ، عن عبد الملك بن عُمَير ، عن هلال مولى رِبْعِىّ ، عن رِبْعِىّ .

ورواه ابن ماجَه ، عن على بن محمد ، عن وكيع[4] .

وعن ابن بَشَّار[5] ، عن مُؤمَّل ، كلاهما[4] ، عن سفيان الثَّوْرِىّ ، به .

وبه ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنى عبد ربِّه ، عن عَمْرَة ، عن عائشة : أن النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يقولُ : « بِسْمِ اللهِ ، تُرْبَةُ أَرْضِنَا بِرِيقَةِ بَعْضِنَا يُشْفَى سَقِيمُنَا بإِذْنِ رَبِّنا » .

أخرجه البُخارِىّ ، عن على بن عبد الله .

وعن صدقة بن الفضل الْمَرْوَزِىّ[6] .

ومسلم ، عن أبى بكر بن أبى شَيْبة ، وزُهَير بن حرب ، وابن أبى عمر[7] .

---

(١) سنن الترمذى بشرح ابن العربى ، فى : (باب فى مناقب أبى بكر وعمر ، من أبواب المناقب) ١٢٩/١٣ .

(٢) فى د : «حسن» ، والمثبت فى المطبوعة ، وهو الحسن بن الصباح المتقدم .

(٣) فى الأصول : «قديما» ، والتصويب من سنن الترمذى .

(٤) سنن ابن ماجة فى (باب فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من المقدمة) ٣٧/١ .

(٥) فى الأصول : «يسار» ، والمثبت فى سنن ابن ماجه .

(٦) صحيح البخارى فى (باب رقية النبى صلى الله عليه وسلم ، من كتاب الطب) ١٧٢/٧ .

(٧) صحيح مسلم فى (باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة ، من كتاب السلام) ٤ / ١٧٢٤ .

وأبو داود ، عن زُهَير بن حرب ، وعثمان بن أبى شَيْبة[1] .

والنَّسَائِىّ ، عن أبى قُدَامة السَّرْخَسِىّ .

وابن ماجه[2] عن أبى بكر بن أبى شَيْبة .

سَبْعتهُم عن سفيان بن عُيَيْنة ، عن عبد رَبّه بن سعيد ، به .

(ومن المسائل ، والغرائب ، والفوائد عن أبى عاصم)

● قال فى «الزيادات» : «تعَلُّمُ القدْرِ الزَّائد من القرآن على ما تصحُّ به الصلاة أفضلُ من صلاة التَّطوُّع ؛ لأن حفظه واجِبٌ على الأمَّة» .

● وقال : «المريضُ إذا كانت عليه زكاة ، ولا مال له ، يعزم على أن يُؤَدِّىَ إن قَدَر على ما فرَط ، ولا يستقْرِض ؛ لأنه ديْن ، وقال شاذَان بن إبراهيم : يَسْتَقْرِض ؛ لأن حقَّ الله تعالى أحقُّ» .

● وقال: «إذا أوْلَج قبل الصبح، فخشَى، فنزعَ، وطلع الصبحُ، فأمْنَى، لم يفسُدْ صومُه[3] ، وهو بمنزلة الاحْتلام» .

● وقال : «الوصىُّ إذا أدَّى المُوصَى به مِن مالِه ليرجعَ فى التَّركة[3] جاز إن كان وارثًا ، وإن لم يكن يَعِد ولا يرجع ، لأن الدَّيْن لا يثبتُ فى ذِمَّة الميِّت» .

● وفى «زيادات الزيادات» على أبى عاصم ، فيمَن وكَّل وكيليْن بقَبولِ نكاح امرأةٍ له ، وله أخوان ، فزوَّج كُلَّ أخٍ من وكيل ، ووقَع العقْدان معا ، قال : «بأن يُفرَض أنهما تكلَّما بالعقْد ، والمُؤَذِّن يقول : «الله أكبر» وفرغ كلٌّ منهما عند بلوغه حرفَ الرَّاء[4] : إن العقدَ باطلٌ ، لأن الزَّوجَ وإن كان واحدًا فالإيجاب والقبول مختلفان[5] ، لأن المُوجِب لأحد الوكيلين لو قبله منه الثّانى لم يصحّ ، فسقطا» .

---

(١) سنن أبى داود فى (باب كيف الرقى ، من كتاب الطب) ٢/١٠١ .

(٢) سنن ابن ماجه فى (باب ما عوذ به النبى صلى الله عليه وسلم وما عوذ به ، من كتاب الطب) ٢/١١٦٣ .

(٣) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : «النداء» والمثبت فى د .

(٥) فى د : «مختلف» ، والمثبت فى المطبوعة .

قلتُ : المسألة مسطورة فى الرَّافِعِىّ ، والصحيح فيها الصِّحّة ، غيرَ أنه وقع فى الرَّافِعِىّ أن أبا الحسن العبَّادِىّ حكَى عن القاضى ، وغيره البُطْلانَ ، فربما توهّم مَن لا خِبْرة له أن القاضى هو القاضى الحسين .

وأغرب من ذلك أن النَّوَوِىّ أسقط فى « الروضة » لفظ « أبى الحسن » واقتصر على ذكر « العَبَّادِىّ » والعبَّادِىّ إذا أُطلق لا يتبادر الذهن منه إلا إلى أبى عاصم نفسِه ، فربَّما توهم أيضا أن أبا عاصم نقَل ذلك عن القاضى الحسين ، وأبو عاصم أقدمُ من القاضى الحسين وِلادةً ووفاةً ، وإنما القاضى المشار إليه فيما أعتقد ، هو القاضى أبو عاصم نفسه ، وولده أبو الحسن إذا أُطلقَ القاضى ، فإنما يعنى أباه ، ولعل ذلك خَفِىَ على الرَّافِعِىّ ؛ وإلا فكان يحسُن أن يقول : وحكى أبو الحسن العبَّادِىّ ، عن أبيه القاضى أبى عاصم ، وغيره .

فإن قلتَ : فقد ذكر العبَّادِىّ القاضى الحسين ، فى كتاب « الطبقات » فغير بِدْعٍ أن يَنْقُل عنه .

قلتُ : ذِكْره له فى « الطبقات » ذكرُ الأصاغر للأكابر ، والقاضى الحسين نقل عن العبَّادِىّ فى غير موضع ، ويمكن أن يتَّفق العكسُ ، وهو نقْلُ العبَّادِىّ عن القاضى الحسين ، لكنَّا لم نرَ ذلك ، ولا يظهر فيما ذكرْناه ، ولا حاملَ على الحَمْل عليه بعد البيان الذى بيَّنَّاه .

● وعن القاضى أبى عاصم ، فى عالِمٍ وعامِّىّ أُسِرا ، وعند الإمام ما يَفْدِى أحدَهما : « أن العامِّىّ أولى ، لأنه ربما يُفتَن عن دينه ، والعالم إذا أُكرِه يتلفَّظ وقلبُه مُطمَئِنٌّ بالإيمان » .

● قال : « بخلاف ما لو دخل عالمٌ وعامِّىٌّ حمَّامًا ، وليس هناك إلا إزارٌ واحد ، فالعالِم أولى به ؛ لأن العالم بعلْمِه يمتنع عن النَّظرِ إلى عورة العَامِّىّ ، إن كشف عورَتَه .

قال أبو عاصم : أنشدنى أبو الفَتْح البُسْتِىّ الأديب لنفسه :

رميتُك مِن حكم القَضاءِ بنظْرةٍ ... وما لِىَ عن حُكم القضاءِ مَناصُ[1]

فلمَّا جرحتُ الخدَّ منكَ بنظْرةٍ ... جرحتَ فُؤادِى والجروحُ قِصاصُ

---

(١) فى المطبوعة : « رميتك من حكم القضاة » ، والمثبت من د ، وديوان البستى ٤٤ ، وفيه : « عن حكم » .

(البحث عن « ثم » هل هى عند القاضى أبى عاصم كالواو فى اقتضاء الجمع المطلَق)

● ذكَر الإمام الشيخ الوالد ، رحمه الله فى كتاب « الطوالع المشرقة » فيمن قال : « وقفتُ على أولادى ، ثم أولادِ أولادى » أن القاضى الحسين نقَل عن أبى عاصم ، أنه لا يقول بالترتيب ، بل يحملُه على الجمع .

● قال الشيخ الإمام : « وكذلك نقله ابن أبى الدَّمّ ، وقال : إن ثُم عنده كالواو » .

ثم توقَّف الشيخ الإمام فى ثبوت ذلك عن أبى عاصم مُطلقًا ، وذكر أنه لم يجدْه فى كلامه ، وأنه إن صحَّ فيُحمَل على أن ثُم[(1] عنده كالواو فى هذه المسألة ؛ لأن ثَمَّ[1)] إنشاء لا يُتصوَّر دخول ترتيب فيه[2] ، كقوله : بِعْتُ[3] هذا ثم هذا» لا يصح إرادة الترتيب حتى يقال : ينْتقِل الملك قريبا ، بل يكون كالواو .

قال : « وأما إنكار أن ثُمَّ للترتيب مطلقا ، فيُجَلّ أبو عاصم عنه ، فإن ذلك ممَّا لا خلاف فيه بين النُّحاة ، والأدباء ، والأصوليِّين ، والفقهاء ، بل هو من المعلوم باللغة[4] بالضرورة[5] .

قال : « وقد تكلم المُفسِّرون من زمان ابن عباس إلى اليوم ، فى قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾[6] فى الجمع بينها وبين قوله : ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَاهَا ﴾[7] وذكروا أقوالا فى تأويل « بَعْدَ » ولم يذكر أحد منهم أن ثُم ليس للترتيب ، فوجب حمْلُ كلام أبى عاصم على ما قلناه ؛ ولهذا يقول كثير من النحاة وغيرهم : إنها للترتيب فى الخبر ، فيُقيِّدُون الكلام تحرُّزًا عن الإنشاء» .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د .

(٢) فى د : « عنه » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى د : « بعد » ، وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة .

(٤) كذا بالأصول ولعل صوابه : من اللغة .

(٥) نهاية الساقط من ز ، الذى تقدمت الإشارة إليه فى صفحة ٧٣ .

(٦) سورة فصلت ١١ .

(٧) سورة النازعات ٣٠ .

نعم ، يدخل ثُمَّ أيضا فى مُتعلَّقات الإنشاء ، مما ليس بخبر ، كقولك : «اخْترتُ[1] هذا ثم هذا» وأطال[2] الشيخُ الإمام فى هذا الفصل .

قلتُ : وقد نُقِل عن بعض النحاة ، منهم الفرَّاء ، والأخْفش ، وقُطْرُب ، إنكارُ كونها للترتيب ، فلا بِدْع أن يوافِقَهم أبو عاصم ، غير أن المنقول عنه أن الواو للتَّرتيب ، ولا يمكن قائلَ هذا أن ينكر ترتيب ثُمَّ ؛ فإن[3] الجمع بين المقالتيْن لا يمكن الذِّهابُ إليه ، فمن ثَمَّ توقَّف الوالد فى تثْبيته عليه ، والوالد أيضا لا يُثْبِت خلاف هؤلاء ، وهم عنده محجُوجون إن ثبتَ النقلُ عنهم بزمان ابن عباس رضى الله عنهما فمَن بعده ، ومِن ثَمَّ صرَّح بنَفْى[4] الخلاف ، وزعمَه معلومًا فى[5] اللغة بالضَّرورة ، فلا تعجبْ منه إذا حمل كلامَ أبى عاصم على ما حَمل ، إنما تعجبُ من بعض أصحابه ممَّن يأخذُ القدر الذى يفهمُه من كلامه فيُفرِّقه فى كتبِه غيرَ مَعْزُوٍّ إليه ، كيف ينقل الخلاف فى ثُم ، ويجعل كونها للترتيب أمرًا مُختَلفا فيه خلافًا قريبًا ، ثم ينقل مقالة أبى عاصم ، ويقول : إنما قالها فى هذه الصُّورة خاصَّةً ! وذلك أنه أخذ مقالة أبى عاصم من كلام الوالد ، ورأى فيه أنه لعله إنما قالها فى هذه الصُّورة ، بناء على اعتقادِه ، وأن لا خلافَ فيها فتابَعه فى ذلك غافلًا عن نفسه ، وإثباتها الخلافَ ، وذلك صُنْع مَن لا يتأمَّل ما يصنع[6] .

وإنشاء[7] ذكره الوالد من الترتيب فى الإنشاء[8] [9]فبحثٌ نفيس هو المخترع[9] له ، وكان كثيرا ما يردده ويطيل التَّفنّن[10] فيه ، ولعلنا نُشبع[11] الكلام عليه فى مكان[12] آخر .

---

(١) فى المطبوعة : «أخبرت» والمثبت من : د، ز .
(٢) فى المطبوعة : «وأشار إليه الشيخ» ، والمثبت من : د، ز .
(٣) فى د، ز : «قال» ، والصواب فى المطبوعة .
(٤) فى المطبوعة : «بنقل» والتصويب من د، ز .
(٥) كذا بالأصول ولعل صوابه : من .
(٦) فى المطبوعة ، د : «صنع» ، والمثبت من : ز .
(٧) فى المطبوعة : «وأنشأ» ، وفى د : «وإن شاء» . والمثبت فى ز ، والعبارة مضطربة .
(٨) فى د : «الأشياء» ، والمثبت فى : المطبوعة ، ز .
(٩) فى المطبوعة : «فعجب بشىء» ، والمثبت من : د، ز .
(١٠) فى المطبوعة : «اليقين» ، وفى د : «التعين» ، والكلمة غير واضحة الإعجام فى : ز ، ولعل الصواب ما أثبتناه .
(١١) فى د : «نشفع» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .
(١٢) فى المطبوعة : «موضع» والمثبت من : د، ز، وهما بمعنى .

وأذكُره ليلةَ حضرنا خَتْمةً ، وكان من الحاضرين الشيخ علاء الدين القُونَوِىّ[1] ، شيخ الشيوخ ، وهو علاء الدين المتأخِّر الْحَنَفِىّ ، لا السابق شارح «الحاوى» فإنى لم أرَه ، فقرأ القارىء ﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ * ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴾[2] فقال له الشيخ الإمام : «ما معنى هذا الترتيب فى الإنشاء ؟» فلم يفهم الرجل ما يقول الشيخ الإمام بالكُلِّية ، فأخذ يُوضِّح له وهو لا يَدْرِى ، على فضيلةٍ [كانت][3] فيه رحمه الله .

● قال أبو عاصم فى «الزيادات» : «إذا ختم القرآن فى الصَّلاة فى الركعة الأولى ، فإنه يقرأ فى [الركعة][4] الثانية الفاتحةَ ، وشيئًا من أول سورة البقرة ، لأن النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : «خَيْرُ النَّاسِ الْحَالُّ الْمُرْتَحِلُ»[5] وفسَّره صلَّى الله عليه وسلَّم بهذا ، لما سُئِل عنه» انتهى .

ونقله النَّوَوِىّ فى كتاب «التِّبيان» عن بعض الأصحاب وسكت عنه .

● قال أبو عاصم فى «أدب القضاء» : «إذا حجَر القاضى على السَّفيه وأشْهدَ عليه لا يتصرَّف إلا فى الطَّلاق ، والإقرار بالقصاص ، وغيره من مُوجِبات الحدود ، وهل يؤاجِر نفسَه ؟ فيه قولان» .

قال أبو سعد الْهَرَوِىّ : «ذِكْرُه الإشهاد على سبيل الاحتياط ، لا أنه ركنٌ فى صِحَّةِ الحجر» .

● فسَّر أبو عاصم كلمة « التَّنَصُّر » بشىءٍ عارضه فيه القاضى أبو سعد ، وسكت عليه الرَّافِعِىّ بأنّ ظاهره غير مستقيم ، وسأذكره فى ترجمة أبى سعد ، آخر هذه الطبقة[6] ، وأُوجِّه كلام أبى عاصم .

---

(١) محمود بن أحمد القونوى ، وهو جمال الدين ، لا علاء الدين ، كما ذكره المصنف . انظر الجواهر المضية ٢/١٥٦ .
(٢) سورة التكاثر ٦ ، ٧ .
(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .
(٤) ساقط من المطبوعة ، د، وهو فى ز .
(٥) ورد الحديث مبتورا فى المطبوعة هكذا : «الحال المرتحل» ، وتمامه من : د، ز .
(٦) الجزء الخامس ٣٦٩ .

٢٩٨

محمد بن أحمد . أبو القاسم الشَّعْرِىّ الطُّوسِىّ

قال عبد الغافر : من شيوخ الشَّافعية المُتعصِّبين فى المذهب .

سمع من أبى منصور البغْدَادِىّ ، وغيره .

وخرج إلى نَسَا ، فسمعتُ أنه بلغه الخبرُ بوقعةٍ مُوحشةٍ للإمام[1] أبى القاسم بن إمام الحرميْن أبى المعالى ، على يدَىْ عميدِ خُراسان محمد [2]بن محمد[2] بن منصور ، ووضعَ [3]مِن حِشْمته[3] ، فحزِن لذلك ، وتقطَّعتْ مرارتُه ، ومات من ليلته ، فى رجب سنة أربع وثمانين وأربعمائة .

٢٩٩

محمد بن أحمد . أبو سعيد[4] النَّسَوِىّ

قال ابن باطيش : كان إمام وقته ، ببلد نَسَا ، مشهورا بالكرم والبَذْل .

٣٠٠

محمد بن أحمد الْمَرْوَزِىّ

أبو الفضل [التَّمِيمِىّ][5]

أحد أئمّة مَرْو ، ورؤسائِها .

---

(١) فى د، ز : «بين الإمام» . وفى الطبقات الوسطى : «وقعت للإمام» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) ساقط من : د، والطبقات الوسطى ، وهو فى المطبوعة ، ز .

(٣) فى د : «فى ختمته» . والمثبت من المطبوعة ، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «أبو سعد» ، والمثبت فى المطبوعة ، د، ز .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

٣٠١

محمد بن إبراهيم بن الحسين بن أحمد بن عبد الله

الشنشدانقى[١] ، الكَاثِىّ ، أبو الحسين[٢]

قال صاحب «الكافِى» : كان من كبار خُوارَزْم فَضْلًا ، ورُتْبَةً[٣] ، [وبيته][٤] بيت العلم والصلاح ، تفقه بمَرْو على الفُورَانِىّ .

وكان فَحْلًا فى المناظرة ، فصيح المحاورة ، لم يكن بِكاث فى عهده بعد الإمام إسماعيل الدرغانى[٥] أنظرُ منه .

وَلِىَ قضاء كَاث بعد سعيد بن محمد الكَعْبِىّ .

وتوفى فى المُحَرَّمِ سنة ثمان وتسعين وأربعمائة .

٣٠٢

محمد بن إدريس بن محمد بن إدريس بن سليمان بن الحسن بن ذيب

أبو بكر ، الحافظ*

من أهل جَرْجَرَايَا ، من نواحى النَّهْروان .

وهو تلميذ محمد بن أحمد المُفِيد .

ورحل[٦] ، وجَال فى البلاد .

سمع ببغداد من أحمد بن نصْر الذَّارِع[٧] ، وطبقته .

---

(١) لم نجد هذه النسبة .

(٢) فى المطبوعة : « أبو الحسن » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « وثروة » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) ساقط من : ز ، وهو فى المطبوعة ، د .

(٥) فى الأصل: «الدرعانى» ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، ودرغان ، بفتح أوله وسكون ثانيه وغين معجمة وآخره نون : مدينة على شاطئ جيحون ، وهى أول حدود خوارزم من ناحية أعلى جيحون . معجم البلدان ٢/٥٦٧ .

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٨٢ ، شذرات الذهب ٣/ ٢٠٣ ، الوافى بالوفيات ٢/ ١٨١ ، وقد جاء اسمه فى المطبوعة « محمد بن إدريس بن سليمان » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

(٦) فى الطبقات الوسطى : «رحل إلى الشام ، والعراق ، وخراسان ، وبلاد ماوراء النهر ، فى طلب الحديث» .

(٧) فى المطبوعة : «الدراع» ، وفى د، ز : «الدارع» . والمثبت من العبر ٢/٣٣٥ ، والمشتبه ٢٩٤ . والنسبة إلى ذرع الثياب والأرض ، أى معرفتها بالذراع ، انظر اللباب ١/٤٤١ ، ٤٤٣ .

وبجُرجان من أبى بكر الإسْمَاعِيلِىّ .

وبأصْبَهان من ابن المُقْرِئ .

وبِدِمَشْق من محمد بن أحمد الخَلَّال ، وعثمان بن عمر الشّافعىّ .

روَى عنه عبد الصَّمد بن إبراهيم [البخارىّ][1] الحافظ ، وهنَّاد النَّسَفِىّ ، وأحمد بن الفضل النَّاظر ، قال[2] : وأبو حامد أحمد بن محمد بن مَامَا الحافظ ، وآخرون .

سكن بُخَارَى آخرَ عمره[3] .

وكان معروفا بالمعرفة ، والحفظ ، والانْتِخاب على المشايخ .

مات فى شهر ربيع الآخر[4] ، سنة خمس عشرة وأربعمائة .

وقد ذكره الحافظ ابن عساكر فى «التاريخ» مجهولا ؛ لأنه لم يعرفه .

٣٠٣

محمد بن أحمد بن محمد الحافظ ، أبو الفضل الْجَارُودِىّ ، الْهَرَوِىّ*

سمع أبا [علىّ][5] حامد بن محمد الرَّفَّاء ، ومحمد بن عبد الله السَلِيطِىّ ، وأبا إسحاق القَرَّاب ، والد الحافظ أبى يعقوب ، وعبد الله بن الحسين البَصْرِىّ الْمَرْوَزِىّ ، وسليمان بن أحمد الطَّبَرَانِىّ ، ومحمد بن على بن حامد ، وإسماعيل بن نُجَيْد السُّلَمِىّ ، وأحمد [بن][6] محمد بن سَلْمُويَه النَّيسابُورِىّ ، وعمر بن محمد بن جعفر الأَهْوَازِىّ البَصْرِىّ ، وجماعة كثيرة بنَيْسابور ، والرَّىّ ، وهَمَذَان ، وأَصْبَهان ، والبَصْرَة ، وبغداد ، والحجاز .

روَى عنه أبو عطاء المَلِيحِىّ[7] ، وعبد الله بن محمد الأنْصارِىّ ، المُلَقَّب شيخ

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٢) لم يتقدم ما يشير إلى هذا القائل .

(٣) فى الطبقات الوسطى «سكن بخارى إلى حين وفاته» .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « الأول » . وكذلك فى سير أعلام النبلاء .

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٢٤٢/٣ ، شذرات الذهب ١٩٩/٣ ، العبر ١١٤/٣ ، اللباب ٢٠٣/١ ، الوافى بالوفيات ٦١/٢ .

(٥) ساقط من : د، ز ، وهو فى المطبوعة .

(٦) ساقط من المطبوعة ، د، وهو فى : ز، تذكرة الحفاظ .

(٧) فى ز : «المليجي» ، والمثبت فى المطبوعة ، وتذكرة الحفاظ .

الإسلام ، وكان إذا حدَّث عنه يقول : حدثنا إمام أهل المشرق أبو الفضل . وطوائف هَرَوِيُّون .

قال أبو النَّصْر الْفَامِيّ : «كان عديمَ النَّظير فى العلوم ، خصوصا فى علم الحفظ والتَّحديث[(١)] ، وفى التَّقلُّل من الدنيا ، والاكْتفاء بالقُوت ، وحيدًا فى الورع ، وقد رأى بعضُ الناس فى نومه رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فأوصاه بزيارة قبر الْجَارُودِىّ»[(٢)] .

وقال بعضهم : « هو أوَّلُ من سَنّ بِهَراة تخْرِيجَ الفوائد ، وشرح الرجال ، والتصحيح » .

وقال ابن طاهر المَقْدِسِىّ : «سمعت أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنْصارِىّ ، يقول : سمعت الْجَارُودِىّ[(٢)] ، يقول : رحلتُ إلى الطَّبَرَانِىّ ، فقرَّبنى ، وأدْنانى ، وكان يتعسَّر علىَّ فى الأخْذ ، فقلتُ له : أيها الشيخ ، تتعسّر علىّ ، وتبذُل للآخرين ! فقال : لأنك تعرفُ قدرَ هذا الشأن» .

توفى فى الثالث والعشرين من شوال سنة ثلاث عشرة وأربعمائة .

٣٠٤

محمد بن أحمد بن سعيد ، أبو عبد الله الحَلَّابِىّ[(٣)] ، الجَاسَانِىّ[(٤)]

قال صاحب «الكافى» : «تفقَّه ببغداد على القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ» .

قال : « وله كتاب اسمه « النهاية ، فى شرح المذهب » ، وكتاب فى المختلف ، اسمه «المُشخِّص» يدلَّان على كمال فضله فى الفقه» .

قال : «ووفاته قَرِيبٌ من سنة ستين وأربعمائة» .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « والحديث » .

(٢) فى د، ز : «الجارود» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام ألف وفى آخرها الباء الموحدة ، اللباب ١/٣٣٠ .

(٤) فى د : «الحابيانى» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

٣٠٥

محمد بن أحمد الصُّعْلوكِىّ ، كمال الدين ، أبو سهل

فيما علَّقْتُه من خط ابن الصَّلاح ، من «مجموعه» الذى انتخبَه[١] فوائدُ كتبها من كتاب «الجمع بين الطريقين» قال : «وهو كتاب علَّقه بعضُهم عن هذا الشيخ . منها :

● قال بعض أصحاب الرّأى : «قوله تعالى : ﴿ واللّاتِى يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾[٢] الآية ، وَرَدَ فى النِّساء على الانْفراد كالمُساحِقات ، فحدُّهن الحبسُ فى البيوت ، وقوله[٣] تعالى : ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ﴾[٤] ورِدَ فى الرجال على الانْفراد ، وهو اللِّواط ، فحدُّه الإيذاء باللسان ، وليس فى الآيتين ذِكْر الرجال مع النساء ، والشيخ الإمام أبو سهل الصُّعْلُوكِىّ يميل إلى هذه الطريقة ، وذكره فى الدَّرس ، وقال : الدليل عليه أنه أنَّث اللفظ فى الآية الأولى ، وذكّره فى الثانية» .

وأجاب الشيخ القَفَّال عن هذا ، وقال : « إنما أنَّث فى الأُولى ، لأنها وردت فى الثَّيِّب ، فتكون أكثر القصد [٥]هناك من المرأة ، والآية التالية وردتْ فى البِكر ، والبكر تستحيى فتكون أكثر القصد[٥] من الرجل ، فلهذا غُلِّب التذكيرُ » .

● كان الأستاذ أبو إسحاق[٦] يقول : «القيامُ بفروض الكِفايات خيرٌ فى الأجر والثّواب ، من فروض الأعيان ، [٧]لأن فى فروض الأعيان[٧] يُسقِطُ عن نفسه فقط ، وفى الكفاية يُسقِطُ عن نفسه وغيرِه» .

قلتُ : وهذا قاله أيضا إمامُ الحرميْن .

---

(١) فى أصول الطبقات الكبرى «انتخبته» وما أثبتناه من الطبقات الوسطى ، ولعله الصواب .
(٢) سورة النساء ١٥ .
(٣) فى الطبقات الوسطى : «وكقوله» .
(٤) سورة النساء ١٦ .
(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .
(٦) لعل الصواب : «أبو سهل» .
(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

٣٠٦

محمد بن أحمد الحَوْفِىّ[١] ، الإمام أبو عبد الله ، الحمدنجى[٢]

من تلامذة الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ .

تفقَّه عليه ، ببغداد ، وبيتُه بيت كبير .

قال صاحب «الكافى ، فى تاريخ خُوَارَزْم» : «لبيْته نحو[٣] مائتين وخمسين سنة معمورٌ بالعلماء» وأطال فى ترجمته فى «تاريخ خُوَارَزْم» وقال : «توفى بعد سنة أربع وأربعين وأربعمائة» .

٣٠٧

محمد بن إبراهيم ، أبو عبد الله الصَّانعِىّ[٤] ، أبو عبد الله

من أهل خُوَارَزْم .

رحل منها سنة تسعين وثلاثمائة إلى بغداد ، فتفقَّه بها على الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ ، والشيخ أبى محمد البَافِىّ .

ثم عاد إلى خُوَارَزْم فى سنة اثنتى عشرة وأربعمائة ، وتوطّن حشراخوان[٥] .

قال صاحب «الكافى» : «فكان هو المُفْتِى ، والخطيب ، والواعظ ، والمُدرِّس بها زمانًا» .

---

(١) انظر معجم البلدان ، لياقوت ٣٦٥/٢ .

(٢) فى د، ز : «الحريجى» بدون نقط ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى د، ز : «نحو من مائتين » . والمثبت فى المطبوعة .

(٤) لم نجد هذه النسبة .

(٥) فى د : «حراحوان» والكلمة فى ز بغير إعجام . والمثبت فى المطبوعة وليست هذه الكلمة فيما بين أيدينا من كتب البلدان . وقد تقدم فى آخر ترجمة محمد بن أحمد العقيلى الكاثى بلفظ خشراخان .

٣٠٨

محمد بن إسماعيل بن محمد بن إبراهيم بن كَثِير* ، الإسْتِرَابَاذِىّ ، أبو حاجب[١]

من أهل مَازَنْدَرَان .

قال ابن السَّمْعانِىّ : « كان طويل الباع فى الفقه والنَّظر ، وكان حسن السيرة ، تَقِيًّا ، ثِقَة ، صدوقا ، واسعَ الرِّواية ، كثير السَّماع .

رحل ، وكتب ، وعُمِّر حتى حدّث بالكثير» .

سمع حمزة بن يوسف السَّهْمِىّ ، وأبا الحسن بن رِزْقُويَه ، وخلقًا[٢] .

ذكره ابن السَّمْعَانِىّ ، وأغفله ابن النَّجَّار أيضا .

٣٠٩

محمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن أحمد بن عمرو ، القاضى** أبو علىّ ، [٣]ابن أبى عَمْرو[٣] ، العِرَاقِىّ ، الطُّوسِىّ

من أهلها .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : وَلِىَ القضاءَ مُدَّةً بالطَّابَران ، قَصبة طُوس .

ولُقِّب بالْعِرَاقِىّ لظَرافته ، وطول مقامه ببَغْداد .

---

* له ترجمة فى الأنساب لوحة ١٣٠ .

(١) فى د : «أبو صاحب» وفى الطبقات الوسطى : «الحاجب» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز، والأنساب .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : «سمع منه الإمام أبو المظفر السمعانى ، وغيره . توفى سنة ثمان وستين وأربعمائة ، بإستراباذ» .

** له ترجمة فى : البداية والنهاية ٩٦/١٢ ، وفيه : «الطرسوسى ، ولى قضاء طرسوس » وكل ذلك خطأ ، فإن الطابران إحدى بلدتى طوس ، انظر معجم البلدان ٥٦٠/٣ ، وله ترجمة أيضا فى المنتظم ٢٤٧/٨ .

(٣) فى د : «ابن أبى عمر» وفى ز : «ابن عمر» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

قال : وكان فقيها فاضلا ، مُبرِّزا ، حسَن السيرة ، مُفضَّلا ، مُكرَّما ، مشهورا بخُراسان ، والعراق .

تفقَّه ببغداد على أبى حامد الإسْفَرايِنِىّ .

وسمع الحديث من أبى طاهر الْمُخَلِّص ، وأبى القاسم يوسف بن كَجّ الدِّينَورِىّ ، (1)وأبى زكرياء(1) عبد الله بن أحمد البَلاذُرِىّ ، الحافظ ، وجماعة .

سمِع منه جماعةٌ من العلماء ، مثل أبى محمد عبد الله بن يوسف الجُرْجَانِىّ ، (2)وأبى الحسن محمد بن عبد الله بن يوسف الجُرْجَانِىّ(2) ، وأبى الحسن محمد بن عبد الله البَسْطَامِىّ ، وأبى الفضل محمد بن أسْعد(3) الفَاشَانِىّ(4) الْمَرْوَزِىّ ، وغيرهم .

قال : وقرأتُ فى كتاب «الفقهاء» لأبى محمد عبد الله بن يوسف القاضى الجُرْجَانِىّ ، الحافظ ، فقال : أبو علىّ العِراقِىّ الطَّابَرانِىّ ، سمعتُه يقول : أقمتُ ببغداد إحدى عشرةَ سنة ، كنت أختلف إلى أبى محمد البَافِىّ(5) ، ثم اختلفتُ عشر سنين إلى أبى حامد ، وعلَّقتُ عنه جميع «المختصر» فلما رجعتُ قصدت جُرجان ، فدخلتُ على الإمام أبى سعد الإسْمَاعِيلِىّ ، وحضرتُ مجلسَه ، وناظرتُ بين يديْه ، ثم دخلتُ نَيْسابور ، وحضرتُ مجلس الإمام أبى الطَّيِّب الصُّعْلُوكِىّ ، وناظرتُ فيه ، ثم رجعتُ إلى وطنى .

توفى سنة تسع وخمسين وأربعمائة .

وهو مِمَّن(6) أخَلَّ ابن النَّجّار بذكره ، مع ذِكْر ابن السَّمْعَانِىّ له .

---

(1) فى د، ز : «وأبى بن زكريا» ، والمثبت فى المطبوعة والطبقات الوسطى .

(2) ساقط من : د، ز، والطبقات الوسطى ، وهو من المطبوعة .

(3) فى المطبوعة «سعد» والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(4) فى المطبوعة : «الغاشانى» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى ، وقد ذهب إعجام الشين فى : د، ز .

(5) فى الطبقات الوسطى : «اليافى» ، وهو خطأ . انظر المشتبه ٤٣ .

(6) فى د، ز : «من» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

٣١٠

محمد بن بكر بن محمد ، أبو بكر الطُّوسِىّ ، النَّوْقَانِىّ *

من نَوْقَان ، [١] بفتح النون [١] ثم واو ساكنة ثم قاف يليها ألف ثم نون : إحدى مدائن طُوس .

ذكره الرَّافِعِىّ فى «الشرح» فى «كتاب الإجارة» و«كتاب الجراح» وغير موضع .

قال أبو صالح أحمد بن عبد الملك المُؤَذِّن : هو إمام أصحاب الشافعىّ بنَيْسابور ، وفقيههم ، ومُدرِّسُهم ، وله الدَّرْس ، والأصحاب ، ومجلس النَّظر ، وله مع ذلك الورعُ ، والزُّهد ، والانْقباض عن [٢] النَّاس ، وتَرَكَ [٣] طلبَ الجاه ، والدخولَ على السَّلاطين ، وما لا يليق بأهل العلم من الدخول فى الوصايا والأوقاف ، وما فى معناه .

وكان [٤] من أحسن الناس خُلُقا ، ومن أحسنهم سيرةً ، وظهرت بركتُه على أصحابه .

وتفقَّه عند الأستاذ أبى الحسن الْمَاسَرْجِسِىّ بنَيْسابور .

وببغداد عند الشيخ أبى محمد البَافِىّ .

وحكى عن محمد بن مأمون ، قال : كنتُ مع الشيخ أبى عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، ببغداد ، فقال لى : تعالَ حتى أُرِيك شابًّا ليس فى جُملة الصُّوفية ، ولا المُتفقِّهة أحسنُ طريقةً ولا أكثرُ أدبا منه ، فأخذ بيدى ، فذهب إلى حَلْقة البَافِىّ ، وأرانى الشيخ أبا بكر الطُّوسِىّ .

تفقَّه على الطُّوسِىّ جماعاتٌ ، منهم الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ .

وتوفى بنَوْقَان سنة عشرين وأربعمائة .

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ١٥٦/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٤٦ ، والوافى بالوفيات ٢٦٠/٢ .

(١) فى الطبقات الوسطى : «بضم النون» ، وهو يوافق ضبط ياقوت فى معجم البلدان ٨٢٤/٤ ، وما فى الطبقات الكبرى يوافق مافى اللباب ٢٤٤/٣ .

(٢) فى د، ز : «مع» والمثبت فى المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٣) هذا الضبط من الطبقات الوسطى .

(٤) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى «كان» والمثبت من : د، ز .

٣١١

محمد بن بَيَان بن محمد الآمِدىّ الْكَازَرُونِىّ*[١]

شيخ الرُّويَانِىّ ، وفخر الإسلام الشَّاشِىّ ، [٢]والفقيه نصر بن إبراهيم الْمَقْدِسِىّ[٢] .

سكن آمِد ، وتفقَّه به خلقٌ .

وحدَّث عن أحمد[٣]بن الحسين[٣]بن سهل بن خليفة الْبَلَدِىّ ، والقاضى أبى عمر الْهَاشِمِىّ ، وأبى الفتح بن أبى الفَوَارس ، وابن رِزْقُويَه ، وغيرهم .

روَى عنه الفقيه نصر بن إبراهيم بن فارس الأزْدِىّ ، وأبو غانم عبد الرَّزاق العدى[٤] ، وعبد الله بن الحسن بن النَّحَّاس .

مات سنة خمس وخمسين وأربعمائة .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، ومحمد بن محمد بن الحسن[٥] بن نُبَاتة الْمُحَدِّث ، بقراءتى عليهما ، أخبرنا الغَرَّافِىّ ، أخبرنا الْقَطِيعِىّ ، أخبرنا ابن الْخَلّ ، أخبرنا فخر الإسلام أبو بكر الشَّاشِىّ ، قراءة علينا من كتابه ، أخبرنا محمد بن بَيَان الكَازَرُونِىّ ، قراءة عليه ، فى جامع ميَّافَارِقِين ، أخبرنا أبو عمر عبد الواحد[٦]بن محمد[٦] بن مَهْدِىّ الْفَارِسِىّ ، قراءة عليه ، حدثنا أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل القاضى ، حدثنا أحمد بن إسماعيل الْمَدَنِىّ، حدثنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن حُمَيد بن عبد الرحمن بن عَوْف ، عن أبى هريرة : أن رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال: « مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِى سَبِيلِ اللهِ نُودِىَ فِى الْجَنَّةِ

---

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١٨/١٧١ ، طبقات الإسنوى ٢/٣٤٧ .

(١) كازرون ، بتقديم الزاى وآخره نون : مدينة بفارس بين البحر وشيراز. معجم البلدان ٤/٢٢٥ .

(٢) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : «ورحل إليه الفقيه نصر المقدسى فتفقه عليه» .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، واللباب ١/١٤١ .

(٤) فى سير أعلام النبلاء : « المعرى » .

(٥) فى المطبوعة : «الحسين» ، والتصويب من : د، ز، ومما يأتى فى الجزء التاسع ٢٧٣ .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو من د، ز .

يَا عَبْدَ اللهِ ، هٰذَا خَيْرٌ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ » .

فقال أبو بكر : بأبى أنت وأُمّى يا رسولَ الله ، ما على أحدٍ مِمَّن دُعِىَ من تلك الأبواب مِن ضَرُورَةٍ ، فهل يُدْعَى أحدٌ من تلك الأبواب كلِّها ؟

قال : « نَعَمْ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ » .

وأخرجه البُخارىّ عن أبى اليَمان ، عن شُعَيب[1] .

وعن إبراهيم بن المُنْذِر ، عن مَعْن بن عيسى ، عن مالك[2] .

ومسلم[3] عن أبى الطَّاهر ، وحَرْمَلة . كلاهما ، عن ابن وَهْب ، عن يونس .

وعن عَمْرو النَّاقِد ، والحسن الحُلْوَانِىّ ، وعَبْد بن حُمَيد ، ثلاثتهم عن يعقوب ابن إبراهيم ، عن أبيه ، عن صالح .

وعن عَبْد بن حُمَيد ، عن عبد الرزَّاق ، عن مَعْمَر ، خمستُهم عن الزُّهْرِىّ ، به .

٣١٢

محمد بن ثابت بن الحسن بن علىّ ، أبو بكر الخُجَنْدِىّ*

نزيلُ أصْبَهان .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : إمامٌ غزير[4] الفَضْل ، حسَن السِّيرة .

---

(١) صحيح البخارى فى (باب حدثنا الحميدى ... قال عليه السلام إن لم تجدينى فأتى أبا بكر ، من كتاب فضائل الصحابة) ٧/٥ ، باختلاف فى بعض ألفاظه .

(٢) صحيح البخارى فى (باب الريان للصائمين ، من كتاب الصوم) ٣٢/٣ ، باختلاف فى بعض ألفاظه وتقديم وتأخير .

(٣) أخرجه مسلم بطرقه الثلاثة فى صحيحه (باب من جمع الصدقة وأعمال البر ، من كتاب الزكاة) ٧١١/٢ ، ٧١٢ ، باختلاف فى بعض ألفاظه .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣٦٨/٣ ، طبقات الإسنوى ٤٧٨/١ ، العبر ٣٠٣/٣ ، الوافى بالوفيات ٢٨١/٢ . والخجندى : بضم الخاء المعجمة وفتح الجيم وسكون النون ، وفى آخرها دال مهملة ، هذه النسبة إلى خجند ، وهى مدينة كبيرة على طرف سيحون ، من بلاد المشرق . ويقال لها : خجندة ، بزيادة الهاء . اللباب ٢٤٨/١ ، وشذرات الذهب .

(٤) فى د ، ز : « عزيز » والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

تفقَّه ، فبرع فى الفقه ، حتى صار من جملة رؤساء الأئمَّة ، حِشْمةً ، ونِعمةً .

وتخرَّج به ، وبكلامه جماعةٌ من أهل العلم ، وانتشر علمُه فى الآفاق .

وولَّاه[1] نظامُ الملك مدرستَه التى بناها بأصْبَهان ، درَّس الفقهَ بها مُدَّة .

وكانت له يدٌ باسِطة فى النظر ، والأصول .

سمع الحديث من[2] أبيه أبى محمد ثابت بن الحسن ، وأبى الحسن[3] على بن أحمد الإسْتِرَابَادِىّ ، وعبد الصَّمد بن نصْر العَاصِمِىّ ، وأبى سهل أحمد بن على الأَبِيوَرْدِىّ ، وكان أستاذَه فى الفقه .

روَى لنا عنه أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الطَّلْحِىّ[4] ، وأبو منصور محمد[5] بن أحمد بن عبد المنعم بن فَاذْشَاه[6] ، وأحمد بن الفضل المُمَيِّز[7] ، وغيرهم .

هذا كلام ابن السَّمْعَانِىّ ، وذكَر له حديثًا ، وأناشيدَ مُسنَدة .

توفى سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة .

وعليه تفقَّه أبو العباس [بن][8] الرُّطَبِىّ[9] ، وأبو على الحسن بن سَلْمان الأصْفَهَانِىّ .

قلتُ : وأظنُّه صاحب كتاب «زواهر الدُّرَر ، فى نَقْض جواهر النَّظَر» وهذا الكتاب يرويه فخر الإسلام الشَّاشِىُّ عنه ، رواه عبَّاد بن سِرْحان[10] بن مسلم بن سيِّد الناس ، من فضلاء المغرب ، دخل بغداد ، وسمع بها من رِزق الله بن[10] التَّمِيمِىّ ، وغيره ، وقد روَى هذا الكتاب عن الشَّاشِىّ ، عنه .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «ولاه» .

(٢) فى د، ز «عن» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة «الحسين» والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) بفتح الطاء وسكون اللام وفى آخرها حاء مهملة ، هذه النسبة إلى طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه ، اللباب ٢/٨٨ .

(٥) فى د، ز : «أحمد» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) فى المطبوعة ، ز : «فادشاه» ، وفى د : «فارساه» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٧) فى المطبوعة : «المجيز» ، والكلمة غير واضحة فى : ز ، والمثبت من : د، والطبقات الوسطى . والمميز ، بضم الميم الأولى وفتح الثانية وكسر الياء المشددة تحتها نقطتان وفى آخرها زاى ، يقال هذا لمن يميز . اللباب ٣/١٧٨ . [ولم يذكر : يميِّز ماذا] .

(٨) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٩) فى د: «القرطبى» ، والمثبت من: ز، والمطبوعة، والطبقات الوسطى، وهو أحمد بن سلامة. انظر المشتبه ٣١٩.

(١٠) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز، والطبقات الوسطى ، وفيها : «من رزق الله التيمى» .

ذكر ذلك ابن الصَّلاح ، فى ترجمة الشَّاشِيّ .

وقد أخلّ ابن النَّجّار فى « الذَّيل » بذكر الخُجَنْدِىّ ، مع ذِكْر ابن السَّمْعَانِيّ له .

● ونقل القاضى مُجَلِّى فى «ذخائره» وجهين عن «روضة المَناظِر» للخُجَنْدِىّ ، وما أراه إلا هذا ، فيمن نذَر صلاةً مُؤقَّتة ، وأخرجها عن وقتها ، هل تُقبَل ؟ ولكن المذهب أنها لا تقبل ، وهذا الوجه المُسْتَغْرَب ، ذكره الشيخ أبو إسحاق فى «النكت» احتمالا لنفسه .

● وفى «فتاوى ابن الصَّبَّاغ» أن واقعةً وقعت بأصْبَهان ، وهى : حاكمٌ حكم بقياسٍ ، ثم ظهر له أنه منصوصٌ بنصٍّ يوافق ما حكم به ، فأفتى الخُجَنْدِىّ بأن الحكم نافذٌ .

وقال ابن الصَّبَّاغ : (1)نافذ من حين(1) الحُكم .

قلتُ : وقد ثبت فى كتاب «الأشباه والنظائر» أن ماقاله الخُجَنْدِىّ أصحّ .

٣١٣

محمد بن حامد ، أبو عبد الله بن حنار(2)

ذكر أبو على [بن](3)البَنَّاء فى «طبقات الفقهاء» كما نقله عنه ابن النَّجَّار : أن له القدرَ العالىَ فى الفقه ، والأصول ، والقرآن ، والأدب .

وأنه مات فى سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ، فى صفَر .

٣١٤

محمد بن حسَّان بن الحسن بن مَكِّىّ ، أبو المحاسِن ، الختَّام ، الواعظ

مات بالرَّىّ سنة تسع وثمانين وأربعمائة .

---

(1) مكان هذا فى د : «حسن» ، وفى ز : «حين» ، والمثبت فى المطبوعة .

(2) فى د، ز : «حناو» والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والكلمة فيها من غير نقط .

(3) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

٣١٥

محمد بن الحسن بن الحسين، أبو عبد الله، الْمَرْوَزِىّ، الْمِهْرَبَنْدَقْشايِىّ*

كان إماما ، ورِعا ، عارفا ، عابدا .

وسمع الكثيرَ من القفَّال ، ومسلم بن الحسن الكاتب .

ورحل إلى هَرَاة ، فسمع(١)أبا الفضل عمر بن إبراهيم بن أبى سعد(١) ، وأحمد بن محمد ابن الْخَلِيل ، وغيرهما .

توفى سنة أربع ، وقيل : سنة ثلاث وسبعين وأربعمائة .

٣١٦

محمد بن الحسن بن على ، أبو جعفر ، الطُّوسِىّ**

فقيه الشِّيعة ، ومُصنِّفهم .

كان ينْتمِى إلى مذهب الشافعىّ .

له « تفسير القرآن » وأمْلى أحاديث وحكايات تشتملُ على مُجلَّدين .

قدِم بغداد وتفقَّه على مذهب الشافعىّ .

وقرأ الأصولَ والكلامَ على أبى عبد الله محمد بن محمد بن النُّعمان ، المعروف بالمُفِيد(٢) ، فقيهِ الإماميّة .

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٥٤٥ ب ، معجم البلدان ٤/٦٩٨ . وفى الأصول ، والطبقات الوسطى «المهربندقشانى» والمهربندقشايى : بكسر الميم وسكون الهاء وفتح الراء والباء الموحدة وسكون النون وفتح الدال وسكون القاف وفتح الشين المعجمة وبعد الألف ياء تحتها نقطتان ، نسبة إلى قرية من قرى مرو ، يقال لها مهر بندقشاه ، الأنساب ، وفى معجم البلدان : مهربندقشاى ، .. قرية على ثلاث فراسخ من مرو .

(١) مكان هذا فى اللباب ٣/١٩٢ : «أبو الفضل محمد بن مضر المسعودى» ، وفى الأنساب «أبو الفضل المسعودى» .

** له ترجمة فى: البداية والنهاية ١٢/٩٧ ، الذريعة ٢/١٤ ، وانظر أيضا ٢/٢٦٩ ، ٤٨٦ ، ٣/٣٢٨ ، ٥/١٤٥ ، روضات الجنات ٥٨٠ ، لسان الميزان ٥/١٣٥ ، والمنتظم ٨/٢٥٢ ، النجوم الزاهرة ٥/٨٢ ، وانظر مقدمة السيد محمد صادق آل بحر العلوم لكتاب رجال الطوسى . وانظر : سير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٣٤ وحواشيه .

(٢) فى د : «بالعرر» ، وفى ز : «المعرر» بدون نقط ، والتصويب من المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ورجال الطوسى ٥١٤ .

وحدَّث عن هلال الحفَّار .

روَى عنه ابنُه أبو على الحسن .

وقد أُحرِقت كتبهُ عِدَّة نُوَب بمحضر من النَّاس .

توفى بالكوفة ، سنة ستين وأربعمائة .

٣١٧

محمد بن الحسن بن فُورَك*

الأستاذ أبو بكر ، الأنصارِىّ ، الأصْبَهانىّ

الإمام الجليل ، والحَبْر الذى لا يُجارَى فِقْهًا ، وأصولا ، وكلاما ، ووعظا ،ونحوا ، مع مهابةٍ ، وجلالة ، وورع بالغ .

رفض الدُّنْيا وراء ظَهره ، وعاملَ الله فى سرِّه وجهْره ، وصمَّم على دينه :

مُصمِّمٌ ليس تَلْوِيه عواذِلُـــهُ فى الدِّين ثبْتٌ قوِىٌّ بأْسُه عَسِرُ

وحَوّمَ[(١)] على المنيَّة فى نُصرة الحق ، لا يخاف الأسدَ فى عرينه :

ولا يليـنُ لغيْـرِ الحقِّ يتبعُـــه حتى يلينَ لضِرْسِ الماضغِ الحجَرُ[(٢)]

وشمَّر عن ساق الاجْتهاد :

بِهمَّةٍ فى الثُّريَّا إثْـرُ أخْمَصِهـا وعزْمةٍ ليس من عاداتِها السَّأَمُ[(٣)]

---

* له ترجمة فى : إنباه الرواة ٣/١١٠ تبيين كذب المفترى ٣٣٢ ، شذرات الذهب ٣/١٨١ ، العبر ٣/٩٥ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٤٠ . الوافى بالوفيات ٣/٣٤٤ ، وفيات الأعيان ٣/٤٠٢ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/٢١٤ وحواشيه .
و « فورك » بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء ، وذكر الزبيدى فى التاج (فرك) أنه بضم الفاء وفتحها .

(١) فى المطبوعة ، ز : «وجوم» ، وفى د : «وحرم» والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٢) هذا من قول الفرزدق ، فى ديوانه ٢٤٥ :

أمّـا العـدُوُّ فإنّـا لا نَليــنُ لهمْ حتى يَلينَ لِضِرْسِ الماضِغِ الحجَرُ

(٣) راجع ٣/٣٤٧ ، ١٠/٣٣٩ .

ودمَّر ديارَ الأعداء ذوِى الفساد :

وعمَّر الدينَ عزْمٌ منه مُعتَضِدٌ ... باللهِ تُشرِقُ من أنْوارِهِ الظُّلَمُ

وصبرَ والسيفُ يقطرُ دما :

والصبرُ أجملُ إلا أنَّه صَبِرٌ ... ورُبَّما جَنَتِ الأعقابُ من عَسَلِهْ[1]

وبدَرَ بجنَان لا يخادعُه حُبّ الحياةِ ، ولا تشوقُه[2]ألحاظُ الدُّمى[2] :

لكنَّه مُغْرَمٌ بالحقِّ يتبعُهُ ... للهِ فى اللهِ هذا مُنْتهى أمَلِهْ

أقام أولا بالعراق إلى أن درَس بها مذهبَ الأشْعرِىّ على أبى الحسن الْبَاهِلِىّ ، ثم لما ورَد الرَّىَّ وشَتْ به المبتدعةُ ، وسعَوْا عليه .

قال الحاكم أبو عبد الله : فتقدَّمْنا إلى الأمير ناصر الدولة ، أبى الحسن محمد بن إبراهيم ، والتمسْنا منه المُراسَلة[3]فى توجّهه إلى نَيسابور[3] ، فبنَى له الدَّار ، والمدرسة من خَانقاه أبى الحسن البُوشَنْجِى ، وأحيا [4]الله به فى بلدنا[4] أنواعًا من العلوم لمَّا استوطنها ، وظهرت بركتُه على جماعة من المُتفقِّهة ، وتخرَّجوا به .

سمع عبد الله بن جعفر الأصْفَهانِىّ ، وكثُر سماعه بالبصرة ، وبغداد ، وحدَّث بنيْسابور .

هذا كلام الحاكم ، وروَى عنه حديثًا واحدًا .

قال عبد الغافر بن إسماعيل : سمعتُ أبا صالح المُؤَذِّن ، يقول : كان الأستاذ أوحدُ وقْتِه ، أبو علىّ الدَّقَّاق[5] يعقِدُ المجلس ، ويدعو للحاضرين ، والغائِبين من أعيان[6]البلد ، وأئمَّتِهم ، فقيل له يوما : [قد][7] نسيتَ ابنَ فُورَك ، ولم تَدْعُ له . فقال : كيف أدعُو له ، وكنت أُقسِم على الله البارحةَ بإيمانه أن يشْفِىَ عِلَّتى ؛ وكان به وجعُ البطْن تلك الليلة .

---

(١) الصبر ، ككتف : عصارة شجر مر . القاموس (ص ب ر) .

(٢) فى د، ز : «إلحاق الدما» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : «فى توجيهه إلى نيسابور ، ففعل وورد نيسابور» .

(٤) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «أبو على الحسين بن على الدقاق » .

(٦) فى المطبوعة : «أهل» والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د، ز، والطبقات الوسطى .

ولما حضرت الوفاةُ واحدَ عصره ، وسيدَ وقتِه ، أبا عثمان المَغْربىّ ، أوْصَى بأن يُصلِّىَ عليه الإمام أبو بكر بن فُورَك ، وذلك سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة .

وذكر الإمام الشَّهيد ، أبو الحجاج يوسف بن دوناس ، الفِنْدَلَاوِىّ[1] ، المالِكِىّ المدفونُ خارج باب الصَّغير بدِمَشْق ، وقبره ظاهرٌ معروف باستجابة الدعاء عنده ، أنه رُوِىَ أن الإمام أبا بكر بن فُورَك ما نام فى بيتٍ فيه مُصحفٌ قطٌّ ، وإذا أراد النَّومَ انتقلَ عن المكان الذى فيه ؛ إعظامًا لكتاب الله عزَّ وجلَّ .

نقلت هذه الحكاية من خط شيخِنا الحافظ أبى العباس بن المُظفَّر .

قال عبد الغافر : بلغتْ تصانيفُه فى أصول الدين ، وأصول الفقه ، ومعانى القرآن قريبا من المائة .

وحكى عن ابن فُورَك أنه قال : [كان][2] سبب اشْتغالى بعلم الكلام أنى كنتُ بأصْبَهان أختلف إلى فقيه ، فسمعتُ أن الحَجَر يمينُ الله فى الأرض ، فسألت ذلك الفقيه عن معناه ، فلم يُجب بجواب شافٍ ، فأُرشِدتُ إلى فلان من المتكلِّمين ، فسألتُه ، فأجاب بجوابٍ شافٍ ، فقلتُ : لَا بُدَّ من معرفة هذا العلم ، فاشتغلتُ به .

وقد سمع ابن فُورَك من عبد الله بن جعفر الأصْبَهانِىّ المذكور فى كلام الحاكم جميعَ « مُسنَد الطَّيَالِسِىّ » .

وسمع أيضا من ابن خُرَّزَاذ الأهْوَازِىّ .

روَى عنه الحافظ أبو بكر البَيْهَقِىّ ، والأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، وأبو بكر أحمد ابن على بن خَلَف .

---

(١) فى الأصول : «العبدلاوى» ، وهو خطأ صوابه من تاج العروس ٦٧/٨ ، اللباب ٢٢٤/٢ فيما استدركه ابن الأثير على ابن السمعانى ، والفندلاوى ، بكسر الفاء وتسكين النون وفتح الدال المهملة وبعدها لام ألف ثم واو ، عرف بهذه النسبة هذا الرجل ، وانظر ترجمته فى : سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٠٩ .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

ودُعِىَ إلى مدينة غَزْنة ، وجرتْ له بها مناظرات ، ولما عاد منها سُمَّ فى الطريق ، فتوفى سنة ست وأربعمائة ، حميدا ، شهيدا .

ونقل إلى نَيْسابور ، ودفن بالحِيرَة ، وقبره ظاهر .

قال عبد الغافر : يُستَسْقى به ، ويُستجاب الدعاء عنده .

وقال الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، تلميذه : سمعت الإمام أبا بكر بن فُورَك ، يقول : حُمِلتُ مُقيَّدًا إلى شِيرَاز لِفتْنَةٍ فى الدِّين ، فوافيْت[1] باب البلد مُصبِحًا ، وكنت مهمومَ القلبِ ، فلما أسفرَ النَّهار وقع بصرى على مِحرابٍ فى مسجدٍ على باب البلد ، مكتوبٍ عليه : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾[2] وحصلَ لى تعريفٌ من باطنى أنى أُكْفَى عن قريبٍ ، فكان كذلك .

وكان شديدَ الرَّدِّ على أبى عبد الله بن كَرَّام ، وأذكرُ[3] أن سبب ما حصل له من المحْنة من شغَب[4] أصحاب ابن كَرَّام ، وشِيعَتِهم المُجَسِّمة .

[5]بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على سيدنا محمد خاتم النبيِّين وعلى آله وصحابته أجمعين[5]

(ذكر [شرح][5] حال المحنة المُشار إليها)

اعلم أنه يعِزُّ علينا شرح هذه الأمور ؛ لوجْهَيْن :

أحدهما : أن كتمانَها وستْرَها أولى من إظهارها وكشفها ؛ لما فى ذلك من فتح الأذهان ، لما هى غافلةٌ عنه ، مما لا ينبغى التَّفطُّن له .

والثانى : ما يدعو إليه كشفُها من تبيين مَعَرَّة أقوامٍ ، وكشْف عَوارِهم ، وقد كان الصمتُ أزْيَن ، ولكن لما رأينا[6] المُبتدِعة تشمخُ بآنافها ، وتزيد وتنقص على حسب أغراضها وأهوائها ، تعيَّن لذلك ضبط الحال وكشفُه ، مع مراعاة النَّصَفَة ، فنقول :

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «فوافينا» .

(٢) سورة الزمر ٣٦ .

(٣) فى د، ز : «وأراك» والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى د، ز : «شعيب» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٥) ساقط من المطبوعة وهو من : د، ز .

(٦) فى المطبوعة : «رأيت» ، والمثبت من : د، ز .

كان الأستاذ أبو بكر بن فُورَك كما عرَّفناك شديدًا فى الله ، قائما فى نُصرة الدِّين ، ومن ذلك أنه فوّق نحو المُشبِّهة الكَرَّامِيّة سِهامًا ، لا قِبَل لهم بها ، فتحزَّبوا عليه ، ونَمُّوا[1] غيرَ مرة ، وهو ينتصر عليهم ، وآخر الأمر أنهم أنْهَوْا إلى السلطان محمود بن سُبُكْتِكِين : أن هذا الذى يؤلِّب علينا عندك أعظمُ منَّا بِدْعةً ، وكُفْرًا ، وذلك أنه يعتقد أن نبيَّنا محمدًا صلَّى الله عليه وسلَّم ليس نبيًّا اليوم ، وأن رسالتَه انقطعتْ بموْتِه ، فاسأْله[2] عن ذلك .

فعظُم على السلطان هذا الأمر ، وقال : إن صحَّ هذا عنه[3] لأقتُلنَّه ، وأمر بطلَبِه .

والذى لاح لنا من كلام المُحرِّرين لما ينقلون ، الواعين لما يحفظون ، الذين يتَّقون الله فيما يحكُون ، أنه لما حضر بين يديْه ، وسأله عن ذلك كذَّب الناقلَ ، وقال ما هو مُعتقد الأشاعرة على الإطلاق ، أن نبيَّنا صلَّى الله عليه وسلَّم حىٌّ فى قبرِه ، رسولُ الله أبَدَ الآباد على الحقيقة لا المجاز ، وأنه كان نبيًّا وآدم بين الماء والطِّين ، ولم تبرح نُبوَّته باقية ، ولا تزال .

وعند ذلك وَضَح للسلطان الأمر ، وأمر بإعزازه ، وإكرامه ، ورجوعه إلى وطنه .

فلما أيِسَت الكرَّاميَّة ، وعلمتْ أن ماوَشَتْ به لم يتِمّ ، وأن حِيَلَهَا ومكايدَها قد وهَتْ ، عدلتْ إلى السَّعْى فى موتِه ، والراحة من تَعبِه ، فسلَّطوا عليه من سَمَّه ، فمضى حميدًا شهيدًا .

هذا خُلاصةُ المِحْنة .

● والمسألة المشار إليها ، وهى انقطاع الرِّسالة بعد الموت ، مكذوبة قديمًا على الإمام أبى الحسن الأشْعَرِىّ ، نفسِه ، وقد مضى الكلام عليها فى ترجمتِه[4] .

إذا عرفتَ هذا ، فاعلم أن أبا محمد بن حَزْم الظَّاهِرِىّ ، ذكر فى «النصائح» أن ابن سُبُكْتِكِين قتل ابن فُورَك ، بقوله[5] لهذه المسألة ، ثم زعم ابن حَزْم أنها قول جميع الأشْعَرِيّة .

---

(١) فى د، ز : «عموا» ، بدون نقط . والمثبت من المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «فسله» والمثبت من : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «منه» ، والمثبت من : د، ز .

(٤) راجع الجزء الثالث ، صفحة ٤٠٦ .

(٥) فى ز : «لقوله» ، والمثبت من المطبوعة ، د .

قلتُ : وابن حَزْم لا يدرى مذهبَ الأشْعَرِىّ ، ولا يفرِّق بينهم وبين الجَهْمِيَّة ؛ لجهلهم بما يعتقدون .

وقد حكى ابن الصَّلاح ماذكره ابن حَزْم ، ثم قال : ليس الأمر كما زعم ، بل هو تَشْنيع على الأشْعَرِيّة أثارتْه الكَرَّامِيَّة فيما حكاه القُشَيْرِىّ .

قلتُ : وقد أسلفنا كلام القُشَيْرِىّ فى ذلك ، فى ترجمة الأشْعَرِىّ[1] .

وذكر شيخُنا الذَّهَبِىّ كلام ابن حَزْم ، وحكى أن السلطان أمر بقتْل ابن فُورَك ، فشُفِع إليه ، وقيل : هو رجل له سِنٌّ ، فأمر بقتْله بالسُّمّ ، فسُقِىَ [السُّمَّ][2] .

ثم قال : وقد دعا ابنُ حَزْم للسلطان محمود ، أن وُفِّق لقتل ابن فُورَك .

وقال : وفى الجملة ابن فُورَك خيرٌ من ابن حَزْم ، وأجلُّ ، وأحسنُ نِحْلَةً .

وقال قبل ذلك ، أعنى شيخَنا الذَّهَبِىّ : كان ابن فُورَك رجلًا صالحًا .

ثم قال : كان مع دِينه صاحبَ فَلْتَة[3] ، وبِدْعة . انتهى .

قلتُ : أمَّا أن السلطان أمر بقتْله ، فشُفِع إليه ، إلى آخر الحكاية ، فأُكْذُوبة سَمِجَة ، ظاهرة الكذب من جهاتٍ مُتعدِّدة :

منها ، أن ابن فُورَك لا يعتقِد ما نُقِل عنه ، بل يكفِّر قائلَه ، فكيف يعترف على نفسه بما هو كفرٌ ؟ وإذا لم يعترف فكيف يأمر السلطانُ بقتْلِه ؟ وهذا أبو القاسم القُشَيْرِىّ أخصُّ الناس بابن فُورَك ، فهل نقَل هذه الواقعة ، بل ذكر أن مَن عَزَى إلى الأشْعَرِيَّة هذه المسألة ، فقد افترى عليهم ، وأنه لا يقول بها أحدٌ منهم .

ومنها ، أنه بتقدير اعترافه ، وأمرِه بقتله ، كيف ترك ذلك لِسِنِّه ، وهل قال مسلم : إن السِّنَّ مانعٌ من القتل بالكفر ، على وجْه الشُّهرة ، أو مطلقًا ، ثم ليت الحاكىَ ضمّ إلى السِّنِّ العلمَ ، وإن كان أيضا لا يمنعُ القتلَ ، ولكنه لبُغْضِه فيه لم يجعل له خَصْلة يَمُتّ[4] بها

---

(١) راجع الجزء الثالث صفحات ٣٩٩ ــ ٤٢٣ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٣) فى د، ز : «قلبه» بدون نقط على القاف ، وقد اطرد هذا فيما يأتى ، وفى بعضها وردت الكلمة فى د هكذا « قليه » ، والمثبت من المطبوعة ، ولعله الصواب .

(٤) فى المطبوعة : « ثمت » ، وفى د : « تمت » والياء بغير نقط فى ز ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

غير أنه شيخٌ مُسِنّ ، فيا سبحان الله أما كان رجلًا عالما ، أما كان اسمُه ملأ بلاد خُراسان والعراق ، أما كان تلامذتُه قد طَبّقَت طَبَق[1] الأرض ، فهذا من ابن حَزْم مُجَرَّدُ تحامل ، وحكاية لأُكْذُوبة سَمِجَة ، كان مقدارُه أجلَّ من أن يحكيَها .

وأما قول شيخِنا الذَّهَبِيّ : « إنه مع دينه صاحب فَلْتَة وبدعة » فكلام متهافتٌ ؛ فإنه يشهد بالصَّلاح والدِّين لِمَن يقْضى عليه بالبدعة ، ثم ليت شِعْرى ، ما الذى يعنى بالفَلْتَة[2] ، إن كانت قيامَه فى الحق ، كما نعتقد نحن فيه ، فتلك من الدِّين ، وإن كانت فى الباطل فهى تُنافِى الدِّين .

وأما حكمُه بأن ابنَ فُورَك خيرٌ من ابن حَزْم ، فهذا التَّفْضيل أمرُه إلى الله تعالى ، ونقول لشيخِنا : إن كنتَ تعتقدُ فيه ما حكيتَ ، مِن انْقطاع الرِّسالة ، فلا خيرَ فيه أَلْبَتَّةَ ، وإلا فَلِمَ لا نبَّهتَ على أن ذلك مكذُوبٌ عليه ؛ لئلَّا يُغتَرَّ به .

(ومن الرواية [عنه][3] من حديثه ، عن ابن خُرَّزَاذ)

أخبرنا الحافظ أبو العباس ابن المُظَفَّر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا الشَّيْخان أبو عبد الله محمد بن عبد السَّلام بن المُطَهَّر بن أبى عَصْرون ، وأبو الفضل أحمد بن هبَة الله بن عَسَاكر ، سماعا عليهما ، قالا : أخبرنا أبو رَوْح عبد العزيز بن محمد الهَرَوِىّ ، إجازة ، أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشَّحَّامِىّ ، أخبرنا الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هَوَازِن القُشَيْرِىّ ، أخبرنا الإمام أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك ، أخبرنا أبو بكر أحمد ابن محمد بن خُرَّزَاذ الأَهْوَازِىّ ، بها ، حدثنا أحمد بن سهل بن أيوب ، حدثنا خالد[4] ، يعنى ابن يزيد ، حدثنا سُفيان الثَّوْرِىّ ، وشَرِيك بن عبد الله ، وسفيان بن عُيَيْنَة ، عن

---

(١) فى المطبوعة : «طباق» ، والمثبت من : د، ز .

(٢) وردت هذه الكلمة فى د، ز : «الغلبة» هذه المرة ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د، ز .

(٤) فى د : «حاطر» ، وفى ز : «حلد» ، والصواب فى المطبوعة ، وتهذيب التهذيب ٣/ ١٣٠ وهو خالد بن يزيد السلمى ، أبو هاشم الأزرق .

سليمان ، عن خَيْثَمَة ، عن عبد الله ، عن النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، أنه قال : « لَا تُرْضِيَنَّ أَحَدًا بِسَخَطِ اللهِ ، وَلَا تَحْمِدَنَّ أَحَدًا عَلَى فَضْلِ اللهِ ، وَلَا تَذُمَّنَّ أَحَدًا عَلَى مَا لَمْ يُؤْتِكَ[1] اللهُ ، فَإِنَّ رِزْقَ اللهِ لَا يَسُوقُهُ حِرْصُ حَرِيصٍ ، وَلَا يَرُدُّهُ عَنْكَ كَرَاهَةُ كَارِهٍ ، وَإِنَّ اللهَ بِعَدْلِهِ وقِسْطِه جَعَلَ الرَّوْحَ والفرح فِى الرِّضَا والْيَقِينِ ، وَجَعَلَ الْهَمَّ والْحَزَنَ فِى الشَّكِّ وَالسُّخْطِ »[2] .

(ومن حديثه ، عن عبد الله بن جعفر ، وبه إلى ابن فُورَك)

أخبرنا عبد الله بن جعفر ، حدثنا يونس بن حَبِيب ، حدثنا أبو داود الطَّيَالِسِىّ ، حدثنا همَّام ، عن قَتَادة ، سمع أنسًا ، يقول : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ » .

(ومن كلام الأستاذ أبى بكر)

قال : كلُّ موضع تَرَى فيه اجتهادًا ، ولم يكن عليه نُورٌ ، فاعلم أنه بِدْعَة خَفِيَّة .

قلتُ : وهذا كلام[3] بالغٌ فى الحسن ، دَالٌّ على أن الأستاذ كثيرُ الذَّوْق ، وأصلُه قولُه صلَّى الله عليه وسلَّم : « الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ[4] النَّفْسُ » .

(ومن الفوائد ، والمسائل عنه)

● قيل : تناظَر هو وأبو عثمان المَغْرِبىّ[5] — الذى ذكرنا أنه أوصى عند موتِه ، أن ابن فُورَك يُصَلِّى عليه — فى أن الوَلِىَّ هل يجوزُ أن يعرف أنه وَلِىٌّ ؟

فكان الأستاذ أبو بكر لا يُجَوِّز ذلك ؛ لأنه يسلبُه الخوف ، ويوجب له الأَمْنَ .

---

(١) فى المطبوعة : «يؤته» والمثبت من : د، ز .

(٢) الرسالة القشيرية ٣٩٠ ، وحلية الأولياء ١٢١/٤ ، ١٣٠/٧ ، ومجمع الزوائد (باب الاقتصاد فى طلب الرزق . من كتاب البيوع) ٧١/٤ .

(٣) فى المطبوعة : «الكلام» ، والمثبت من : د، ز .

(٤) فى د، ز : «عليه» ، والمثبت فى المطبوعة ، وفى سنن الدارمى (باب دع مايريبك ، من كتاب البيوع) ٣٣٢ ، ومسند أحمد ١٨٢/٤ .

(٥) فى المطبوعة : «المقرى» والتصحيح من : د، ز، وقد تقدم فى أول الترجمة . وهو سعيد بن سلام . طبقات الصوفية ٤٧٩ .

قيل : وكان أبو عثمان يقول بجَوَازِه .

قلتُ : والذى نقله الأستاذ أبو القاسم فى «الرسالة» : أن الخلافَ فى هذه المسألة إنما هو بين الأستاذين أبى بكر بن فُورَك ، وأبى عليٍّ الدَّقَّاق ، وأن الدَّقَّاق قال بالجواز .

قال الأستاذ أبو القاسم : وهو الذى نُؤْثِره ، ونختارُه ، ونقول به .

قال الأستاذ أبو القاسم : ولا يجب[1] ذلك فى جميع الأولياء ، بل يجوز أن يعلَم بعضُهم ، [2]ويكون علمُه كرامةً زائدةً له[2] ، وألّا يعلم آخرون .

ثم ردَّ قول ابن فُورَك : «إن العلمَ بذلك يُسْقِط الخوفَ» بأن الذى يجدونه من الهَيْبَة والإجلال ، يزيد ويُرْبِى[3] على كثير من الخوف .

قلتُ : وما ذكره أبو القاسم هو الحق [الذى][4] لا مِرْيَةَ فيه ، والعلم بالولاية لا يُنافى الخوفَ ، بل ولا النُّبُوَّة ، ألا ترى أن الأنبياءَ عليهم الصَّلاة والسَّلام أشدُّ الناس خوفًا لربهم تعالى ، وهم يعلمون أنهم أنبياء ، فمقالة[5] ابن فُورَك ضعيفة شاذَّةٌ ، والولىُّ ما دام إحساسه حاضرًا ، وهو غير مُصْطَلِم يخاف المَكْر ، وذلك من أعظم الخوف .

وذكر الأستاذ أبو القاسم بعد ذلك : أنه يجوز أن يعلم أنه مأمونُ العاقبة .

قلتُ : ومع ذلك لا يزايلُه الخوفُ ، كما قلنا فى الأنبياء عليهم السَّلام ، فإنهم يعلمون أنهم مأمُونو العواقب ، وهم أشدُّ خوفًا ، والعَشَرَة المشهودُ لهم بالجنَّة كذلك ، وقد قال عمر رضى الله عنه : لو أن رِجْلِى الواحدة[6] داخلُ الجنَّة ، والأُخْرَى خارجُها ما أَمِنْتُ مَكْرَ الله .

---

(١) فى المطبوعة : «يجوز» ، والمثبت من : د، ز، وهو يوافق ما فى الرسالة القشيرية ١٥٩ ، ففيها «وليس ذلك بواجب» .

(٢) لا يوجد هذا فى الرسالة القشيرية .

(٣) فى المطبوعة : « ويرى » ، ولعل ما أثبتناه هو القراءة الصحيحة لما فى : د ، ز ، وفى الرسالة القشيرية : «ويربو» .

(٤) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٥) فى د، ز : «لمقالة» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٦) فى د، ز : «الواحد» والمثبت فى المطبوعة .

٣١٨

محمد بن القاضى الحسين بن محمد بن أحمد الْمَرْوَالرُّوذِىّ[١] ،

أبو بكر ، بن القاضى الحسين

أما والده فهو الإمام المشهور بالذِّكر[٢] .

وأما هو ، فقد حدَّث عن [٣]أبى مسعود أحمد[٣] بن محمد بن عبد الله البَجَلِىّ ، الرَّازِىّ الحافظ ، وغيره .

سمع منه أبو عبد الله الحُمَيْدِىّ ، وأبو بكر بن الخاضِبَة ، وغيرهما .

وُلد سنة[٤] عشرين وأربعمائة ، ولم أعلم لوفاته تاريخًا .

ذكره الشيخ فى «شرح المنهاج» فى «النكاح» فى «شروط الكفاية» .

٣١٩

محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم الرُّوذْرَاوَرِىّ*

الوزير أبو شُجَاع

ولد سنة سبع وثلاثين وأربعمائة .

وكان والده من أهل رُوذْرَاوَر ، وصحب الأمير [٥]كُرْشَاسَف بن علاء الدولة ، صاحب هَمَذان وأصْبَهان وبلاد الجبل ، وكان ينْقاد له . وصحِب الأميرَ[٥] هرارست ،

---

(١) فى د : «المرورذى» ، وفى ز «المروزى» ، وفى المطبوعة : «المروالرذى» ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، وسيترجم المصنف والده فى هذه الطبقة .

(٢) فى المطبوعة : «الذكر» ، وفى الطبقات الوسطى : «المذكور» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) فى د : «ابن مسعود أحمد» ، وفى ز : «ابن مسعود وأحمد» ، والصواب فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٢١٨/٣ .

(٤) فى طبقات الإسنوى ٤٠٨/١ « سنة ست وعشرين » . ذكره فى أثناء ترجمة أبيه .

* له ترجمة فى : خريدة القصر ، قسم العراق ٧٧/١ ، المنتظم ٩٠/٩ ، الوافى بالوفيات ٣/٣ ، وفيات الأعيان ٢١٩/٤ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٧/١٩ وحواشيه . والروذراورى ، بضم الراء وسكون الواو والذال المعجمة وفتح الراء والواو وبينهما ألف وفى آخرها راء أخرى ، نسبة إلى بلدة بنواحى همذان ، يقال لها روذراور . اللباب ٤٨٠/١ .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

أميرَ خُوزِسْتان ، والبصرة ، وواسط ، ثم استوحش منه ، وجهَّز أموالَه إلى بغداد ، وأخفى نفسَه وولَدَه ، وخرج إلى حلَب ، ثم توجّه إلى هَمَذان .

ثم إن القائمَ بأمر الله صرف وزيرَه ابنَ جَهِير عن الوِزارة ، وصوَّر[1] فى نفسه أن يستوْزِرَه ، فوردَ الخبرُ بوفاته ، فقال الخليفة : عوَّلْنا على هذا الدَّارج فى وِزارتنا ، فحالت الأقدار بيننا وبين الإيثار ، وقد عَرَفْنا تميُّزَ ولده ، إلا أن السِّنّ لم ينْتَه به إلى هذا المنصب ، فرقّاه ، ولا يزال أبو شجاع يترقَّى ، إلى أن انْتَهت الخلافةُ إلى الْمُقْتَدِى ، وتزايد[2] عظَمةً[3] وترقَّتْ[4] به الحالُ فوق ما كانت .

ثم إن نِظَام المُلْك كاتَب المُقْتَدِىَ فى إبعاد أبى شُجاع ؛ فإنه كان يكرهه ، فكتب الخليفة الجوابَ بخطِّه ، وعرَّف نِظَام المُلْك منزلةَ أبى شُجاع عنده ، وفضلَه ، ودينَه ، وأكَّد عليه فى الوِصاية به ، وتَرْك الالْتِفات إلى قول أعدائِه ، وأمرَ الوزير أبا شُجاع بالخروج إلى أصْبَهان ، إلى خِدْمة نِظامِ المُلْك ، وأصْحَبَه بعضَ خدَمِهِ ، فتلقَّاه نِظَامُ المُلْك بالبِشْر ، وأعاده إلى بغداد مُكرَّما ، فعاد ، وخرج إليه عسكر الخليفة مستلقِين .

ثم لما عَزل المُقْتَدِى بالله عميدَ الدَّولة أبا منصور ابن جَهير من وِزارته ، ولَّاها ظَهيرَ الدين أبا شُجاع ، وخلع عليه فى النِّصف من شعبان ، سنة ست وسبعين وأربعمائة .

وتوالت السَّعادة فى وزارته ، وما زال يتقدَّم[5] فى كل يوم تقدُّمًا لم يكن لغيره ، وصار الأمْرُ أمرَه ، والمقبولُ مَن ارْتَضاه ، والمدفوع مَن أباه ، وعَظُم الحق ، وانتشر العدلُ .

وكان لا يخرجُ من بيته حتى يقرأ شيئًا من القرآن ، ويصَلِّىَ .

وكان يُصَلِّى الظهرَ ، ويجلس للمظالم إلى وقت العصر ، وحُجَّابه تنادى : أين أصحابُ الحوائج ؟

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «وزور» ، والمثبت عن سائر الأصول .

(٢) فى المطبوعة : «فتزايد» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «وعظمه» ، وفى د، ز : «عظمته» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٤) فى المطبوعة : «ترقت» ، وفى د : «رفت» ، وفى الطبقات الوسطى : «رقت» ، والمثبت من : ز .

(٥) فى المطبوعة ، ز : «يتقدمه» ، والمثبت من : د، والطبقات الوسطى .

قال النَّقَلَة : فلم يطمعْ فى أيامه [طامعٌ][1] ، ولم يُحدِّث نفسَه بالظلم ظالمٌ .

وكان من سَعادته أنَّ قاضىَ القُضَاة الشَّامِىّ ، ذاك الرجلُ العالم الصالح ، هو القاضى فى أيامه ، فانتظَمَ أمرُ بغداد كما ينْبغى .

واستدْعَى يومًا بعضَ كبار الأمراء بالنَّواحِى ، فجاءه فى خمسمائة فارس من الأمراء والسَّلاّرِيّة[2] ، فلمَّا مَثُل بين يديْه ، فقال له : إن بعض أعوانِك أخذ عمامةَ رجل .

فقال : يا مولانا ، إنك تتعمّد الغَضَّ منِّى ، والنَّقْصَ من مَحَلِّى ، وهذا مما يُسأَل عنه مَن استْنَبْتُه[3] فى الشُّرْطه من أصحابى ، والمُستخدَمون على أبْوابى .

فقال له الوزير : وإذا سأَلَك الله تعالى فى الموقف الذى يسأَلك فيه عن اللَّفظة ، واللَّحْظَة ، ومِثْقال الذَّرَّة ، يكون هذا جوابك ؟ .

فخرج[4] ذلك الملك ، واستبْحَث عن العِمامة حتى عادت .

وأخباره فى ذلك ونظائرِه مشهورةٌ كثيرةٌ .

ثم لاحَ له توفيقٌ إلٰهى ، فحاسب نفسَه على زكاة مالِه ، وعلم أنه أخلَّ بأدائِهَا فيما تقدَّم ، واحتَاط بأن أخرجها عن والده سِنِين[5] كثيرة .

ورأَوْه عِدَّة أيام خاليًا[6] ، يكتب ويحسُب[7] ، فأشفق عليه بعضُ الأصدقاء ، وأرْجَف به الأعداء ، وقالوا : خُولِط ، ولحِقتْه السَّوْداء .

وأما ما كان يفعله من صنائع البِرّ ، والتَّنوُّع فى صِلة المعروف فعجيبٌ كثير .

وحُكِىَ أنه استَدْعَى بعضَ أخِصَّائِه فى يومٍ بارد ، وعَرَض عليه رُقعةً من بعض

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « والسلانية » ، وفى د : « والسلارنة » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «أستنيبه» ، وفى د : «استبه» ، والكلمة بدون إعجام فى ز .

(٤) فى المطبوعة : «فحرج» والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) فى د : «لسنين» بدون نقط ، وفى الطبقات الوسطى : «بسنين» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٦) فى د، ز : «جالسا» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٧) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : «فما» ، والمثبت من سائر الأصول .

الصالحين ، يذكر فيها أن فى الدَّار الفُلانيَّة امرأةً معها أربعة أطفال أيتام ، وهم عُراة ، جِياع .

فقال له : امْضِ الآن ، وابْتَع لهم جميعَ ما يصلح لهم .

ثم خلع أثوابه ، وقال : والله لا لَبِسْتُها ، ولا أكلتُ[1] حتى تعودَ وتخبرنى أنك كسَوْتَهم ، وأشْبعتَهم .

وبقِى يُرْعَدُ بالبَرْد[2] إلى حيث قَضَى الأمر ، وعاد إليه ، وأخبره .

وقال بعض من كان يتولَّى صدقاتِه : إنه حسَب ما انْصرف على يده من صِلاتِه ، فاشتمل على مائة ألف دينار ، وعشرين ألف دينار .

قال : وكنت واحدًا من عشرة يتولَّوْن صدقاتِه .

ثم إن السلطانَ مَلِكْشَاه سأل الخليفة فى عَزْله ، فعزَلَه فى ربيع الأول ، سنة أربع وثمانين وأربعمائة ، فأنشد أبو شجاع فى حال انْصرافه :[3]

تولَّاهَا وليس له عَدُوٌّ ... وفارقَها وليس له صديقُ

وخرج إلى الجامع يوم الجمعة ، وأَمَالَت[4] العامَّةُ عليه تُصافِحه ، وتدعو له .

وأقام فى داره مُكرَّمًا ، مُحْتَرَمًا ، وبنى على بابها مسجدا .

واستمرَّ إلى أن أذِن له الخليفةُ فى الحج ، فى موسم سنة أربع وثمانين ، فلما عاد مع الحَجِيج فى سنة خمس تلقَّاه من أصحاب السلطان مَن منعه من دخول العراق ، وسار به إلى رُوذْرَاوَر ، فأقام بها إلى سنة سبع وثمانين ، وتوجَّه منها إلى الحج ، ودخل بعد وفاة المُقْتَدِى ، والسلطانِ مَلِكْشَاه ، ونِظَام المُلْك ، فأقام بمدينة النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وأضْرَب عن العزِّ والجاه ، والأهل ، والوطن .

---

(١) فى د، ز : «أكلتها» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى د، ز : «بالرد» ، وفى المطبوعة : «بالبرق» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٣) البيت فى الخريدة ، والوافى بالوفيات ، ووفيات الأعيان ، بدون نسبة .

(٤) فى المطبوعة : «فأمالت» ، وفى الطبقات الوسطى : «وانثالت» ، والمثبت من : د، ز .

ومات أحدَ[1] خُدَّام رَوْضة المصطفى صلَّى الله عليه وسلَّم ، وكان يكنِس المسجد ، ويفرِش الحُصْر ، ويُشعِل المصابيح .

وكتب إلى ولده أبى منصور بأن يَقِف عنه مدرسةً على أصحاب الشافعىّ .

وكان رجلًا فاضلا ، أديبا ، له شعر كثيرٌ حسَن ، وقد كتب إليه أبو الحسن محمد بن على بن أبى الصَّقْر الوَاسِطِىّ يلتمِسُ شِعْرَه ، لينْظُر فيه بقصيدةٍ ، يقول فيها[2] :

يا ماجدًا لو رُمْتُ مَدْحَ سِوَاهُ لَمْ   أقدِرْ على بيتٍ ولا مِصْراعِ
امْنُنْ علىَّ بشِعْرِك الدُّرِّ الذى   شِعْرُ الرَّضِىِّ له من الأتْباعِ

فأجابه :

لو كنتُ أرْضَى ما جمعتُ شَتِيتَه   ما صُنْتُ مَعرِضَه عن الأسْماعِ
لكنّ شِعْرِى شِبْهُ شَوْهاءَ اتَّقَتْ   عَيَّابَها فتَستَّرَتْ بقِناعِ

توفى فى منتصف جُمادى الآخرة ، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، ودفن بالبَقِيع عند [قبر][3] إبراهيم بن سيدنا محمد صلَّى الله عليه وسلَّم .

٣٢٠

محمد بن الحسين بن محمد بن الْهَيْثَم بن القاسم بن مالك[4] ، القاضى ، أبو عمر البَسْطَامِىّ*

وبَسْطام بفتح الباء .

قاضى نَيْسابور .

---

(١) هذا الضبط من : الطبقات الوسطى ، على أن الكلمة حال .

(٢) اختلطت أبيات ابن أبى الصقر بأبيات المترجم فى المطبوعة ، د، ز، فنسبت النسخ إلى ابن أبى الصقر الأبيات التى تبدأ هكذا : « يا ماجدا .. لكن شعرى .. امنن على » ، ونسبت البيت الذى يبدأ بقوله : « لو كنت » فقط إلى المترجم ، والصواب المثبت من الطبقات الوسطى .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وقال الحاكم فى نسبته : محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن يحيى . قال الحافظ فى كتاب التبيين : والأول أصح » .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٢٤٧/٢ ، تبيين كذب المفترى ٢٣٦ ، شذرات الذهب ١٩٦/٣ ، العبر ٩٩/٣ ، وهو فى الأخيرين فى وفيات سنة ثمان وأربعمائة ، المنتظم ٢٨٥/٧ ، الوافى بالوفيات ٦/٣ . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٢٠/١٧ وحواشيه .

كان أحد الأئمَّة من أصحابنا ، والرُّفعاء من علمائهم .

قدم بغداد فى حياة الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ ، وكان الشيخ أبو حامد يُجِلُّه ، ويُعظِّمُه .

وكان القاضى أبو عمر نظيرَ أبى الطَّيِّب الصُّعْلُوكِىّ حِشْمةً ، وجاهًا ، [وعلما][1] ، فصاهره أبو الطَّيِّب ، وجاء من بينهما فضلاءُ أئمَّة .

سمع القاضى أبو عمر الحديثَ بالعراق ، والأهْواز ، وأصْبَهان ، وسِجِسْتان .

وأمْلَى وحدَّث عن أبى القاسم الطَّبَرَانِىّ ، وأحمد بن عبد الرحمٰن بن الْجَارُود الرَّقِّىّ[2] ، وأبى بكر الْقَطِيعِىّ ، وعلىٍّ بن حمَّاد الأَهْوَازِىّ ، وأحمد بن محمود بن خُرَّزَاذ[3] القاضى ، وأبى محمد بن مَاسِى ، وغيرهم .

روى عنه أبو عبد الله الحاكم مع تقدُّمِه ، وأبو بكر البَيْهَقِىّ ، وأبو الفضل محمد بن عبيد[4] الله الصَّرَّام[5] ، وسفيان ، ومحمد ابنا الحسين بن فَتْحُويه ، ويوسف الهَمَذَانِىّ ، وغيرهم .

ذكره الحاكم فى «التاريخ» ، فقال : الفقيه ، المتكلِّم ، البارع ، الواعظ .

ثم قال : [6]وورَد له[6] العهدُ بقضاء نَيْسابور ، وقُرِئ علينا العهدُ غَداة الخميس ، ثالث ذى القعدة ، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

وأُجلس فى مجلس القضاء ، فى مسجد رجا[7] ، فى تلك الساعة ، وأظهر أهلُ الحديث

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى : د، ز : «الولى» والمثبت فى المطبوعة ، وتبيين كذب المفترى ٢٣٨ . وفى اللباب ٢٧٨/٣ : أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل العجلى الدقاق المعروف بالولى .

(٣) فى المطبوعة : «حران» ، وفى د، ز «حرار» والمثبت من تبيين كذب المفترى ٢٣٨ .

(٤) فى المطبوعة : «عبد الله» ، والتصويب من : د، ز، والعبر ٢٩٥/٣ . وسير أعلام النبلاء .

(٥) بفتح الصاد والراء المشددة وفى آخرها ميم ، هذه النسبة إلى بيع الصرم ، وهو الذى تنعل به الخفاف واللوائك . اللباب ٥٣/٢ .

(٦) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : «ورد إليه» . والمثبت من سائر الأصول ، وتبيين كذب المفترى ٢٣٧ .

(٧) فى د، ز: «رحا»، والمثبت فى المطبوعة، وهو فيها ممدود، والطبقات الوسطى، وتبيين كذب المفترى ٢٣٧ وانظر بلدان ياقوت ٧٥٣/٢ .

من الفرح والاسْتِبْشار ، والنِّثار[1] ما يطول شرحه ، وكتبنا بالدُّعاء ، والشُّكر إلى السلطان أيَّده الله ، وإلى أوليائه .

وذكره أبو [على][2] الحسن بن نصْر بن كَاكَا المَرَنْدِىّ[3] ، فقال : كان منفردًا بلطائف السِّيادة ، مُعتَمدا لمواقف الوِفادة ، سَفَر بين السلطان المُعظَّم ومجلس الخلافة أيام القادر بالله ، فأفْتَن أهلَ بغداد بلسانِه وإحسانه ، وبزَّهُم[4] فى إيرادِه وإصْدَارِه ، بصحة إتْقانِه . ونكَّت فى ذلك المشهد النَّبوِىّ ، والمَحْفل الإمَامِىّ أشياءَ أُعجبَ بها كُفاتُه ، وسلّم الفضلَ له فيها حُماته ، وقالوا : مثلُه فلْيَكُن نائبًا عن ذلك السلطان [المُؤيَّد][5] بالتَّوفيق والنُّصرة[6] ، وافدًا على مثل هذه الحضرة ، حتى صدر[7] وحقائبُه مملوءةٌ من أصناف الإكْرامِ ، وسهامُه فائزة[8] بأقْصَى المَرام ، ثم كان شافِعىَّ العلم ، شُرَيْحِىّ الحُكم ، سَحْبَانِىّ البَيَان[9] ، سحَّار اللِّسان .

وذكر الخطيب أن أبا صالح المُؤذِّن ، وأبا بكر محمد بن يحْيى بن إبراهيم النَّيسَابُورِىّ أخبراه ، أن القاضىَ أبا عمر تُوُفِّىَ بنَيْسابور ، سنة سبع وأربعمائة .

وقال عبد الغافر الْفَارِسِىّ : إنه توفى سنة ثمان وأربعمائة ، وأعْقب[10] المُوفَّق والمُؤيَّد ، ولديْن إماميْن .

---

(١) الكلمة فى د، ز، بغير نقط ، وهى فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وتبيين كذب المفترى ٢٣٧ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وتبيين كذب المفترى ٢٣٧ .

(٣) فى المطبوعة : « المؤيدى » وفى د : « المريدى » ، وكذلك فى الطبقات الوسطى بدون نقط على الباء ، والكلمة فى ز غير واضحة ، والمثبت من تبيين كذب المفترى ٢٣٧ ، والمرندى ، بفتح الميم والراء وسكون النون وفى آخرها دال مهملة ، نسبة إلى مرند ، وهى مدينة من بلاد أذربيجان . اللباب ١٢٦/٣ .

(٤) فى د ، والطبقات الوسطى : «وبدهم» بدون نقط على الباء فى د ، والمثبت من المطبوعة ، ز، وتبيين كذب المفترى ٢٣٧ .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، وتبيين كذب المفترى ٢٣٧ .

(٦) فى المطبوعة : «والنصر» ، والمثبت من د، ز، والتبيين .

(٧) فى المطبوعة ، د، ز : «حضر» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والتبيين .

(٨) فى المطبوعة : «فاترة» ، وفى ز : «فائرة» ، والمثبت من : د، والتبيين .

(٩) فى المطبوعة : «البنان» ، والتصحيح من سائر الأصول ، والتبيين .

(١٠) فى د، ز : «فأعقب» والمثبت فى المطبوعة .

(ومن الرواية عنه)

أخبرنا أبو محمد بن القَيِّم ، سماعا عليه ، أن أبا الحسن بن البُخَارِىّ أخبره ، عن عبد الواحد بن أبى المُطهَّر الصَّيْدَلَانِىّ ، أخبرنا أبو سعيد بن أبى صالح الحافظ المُؤذِّن ، أخبرنا السيد أبو القاسم علىّ بن الحسين بن القاسم ، قدِم علينا من هَرَاة سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، أخبرنا القاضى أبو عمر محمد بن الحسين بن محمد البَسْطَامِىّ ، أخبرنا أحمد بن عبد الرحمٰن بن الْجَارُود الرَّقِّىّ ، بعسكر مُكْرَم ، حدثنا يزيد بن سِنان البَصْرِىّ بمصر ، حدثنا يحيىٰ بن سعيد القَطَّان ، حدثنا يحيىٰ بن العلاء ، عن طلحة العُقَيْلِىّ ، عن الحسن ابن على ، رضى الله عنه ، قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم : « نِعْمَ الْمِفْتَاحُ الْهَدِيَّةُ أَمَامَ الْحَاجَةِ » . لم يُرْوَ هذا الحديث من حديث الحسن رضى الله عنه ، فى شىء من الكتب السِّتَّة .

٣٢١

محمد بن الحسين بن موسى الأَزْدِىّ* أبو عبد الرحمن

السُّلَمِىُّ جَدًّا ؛ لأنه سِبْط أبى عمرو إسماعيل بن نُجَيد السُّلَمِىّ . النَّيسَابُورِىُّ بلدًا .

كان شيخ الصُّوفية ، وعالِمَهم بخُراسان .

له اليَدُ الطُّولَى فى التصوف ، والعلم الغزير ، والسَّيْر على سَنَن السلف .

سمع من أبى العباس الأَصَمّ ، وأحمد بن على بن حسنُويه المُقْرِئ ، وأحمد بن محمد بن عَبْدُوس ، ومحمد بن أحمد بن سعيد الرَّازِىّ ، صاحب ابن وَارَة ، وأبى ظُهَيْر[1] عبد الله بن فارس الْعُمَرِىّ الْبَلْخِىّ ، ومحمد بن الْمُؤَمَّل الْمَاسَرْجِسِىّ ، والحافظ أبى علىّ الحسين

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/١٢ ، تاريخ بغداد ٢٤٨/٢ ، تذكرة الحفاظ ٢٣٣/٣ ، شذرات الذهب ١٩٦/٣ ، العبر ١٠٩/٣ ، اللباب ٥٥٤/١ ، لسان الميزان ١٤٠/٥ ، المنتظم ٦/٨ ، ميزان الاعتدال ٥٢٣/٣ ، النجوم الزاهرة ٢٥٦/٤ ، الوافى بالوفيات ٣٨٠/٢ ، وكناه الصفدى أبا عبد الله ، وصوبه محقق الكتاب ، وانظر مقدمة نور الدين شريبة ، لكتابه طبقات الصوفية . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٤٧ وحواشيه .

(١) انظر المشتبه ٤٢٦ .

ابن محمد النَّيْسَابُورِىّ ، وسعيد بن القاسم البَرْدَعِىّ ، وأحمد بن محمد بن رُمَيْح النَّسَوِىّ ، وجَدِّه أبى عمرو[1] .

روَى عنه الحاكم أبو عبد الله[2] ، وأبو القاسم القُشَيْرِىّ ، وأبو بكر البَيْهَقِىّ ، وأبو سعيد ابن رَامش[3] ، وأبو بكر محمد بن يحيى المُزَكِّى ، وأبو صالح المُؤَذِّن ، وأبو بكر ابن خَلَف ، وعلى بن أحمد الْمَدِينِىّ الْمُؤَذِّن ، والقاسم بن الفضل الثَّقَفِىّ ، وخلقٌ سواهم .

وقع لنا الكثير من حديثه بعُلُوّ .

واختُلِف فى مولده ، فالمشهور أنه فى رمضان سنة ثلاثين وثلاثمائة ، وقيل : بل سنة خمس وعشرين وثلاثمائة .

ذكره الحافظ عبد الغافر فى «السِّياق» ، فقال : شيخ الطريقة فى وقته ، المُوفَّق فى جميع علوم الحقائق ، ومعرفة طريق التَّصوّف ، وصاحب التصانيف المشهورة العجيبة فى علم القوم ، وقد ورِث التصوف عن أبيه وجدّه ، وجمع من الكتب ما لم يُسبَق إلى ترتيبه ، حتى بلغ فهرست تصانيفه المائة وأكثر[4] .

وحدَّث أكثر من أربعين سنة إملاءً ، وقراءة .

وكتب الحديث بنَيْسابور ، ومَرْو ، والعراق ، والحجاز .

وانتَخَبَ[5] عليه الحفّاظُ الكبار .

توفى فى شعبان ، سنة اثْنَتى عشرة وأربعمائة .

(ومن القول فيه ، له ، وعليه)

قال الخطيب : قال لى محمد بن يوسف النَّيْسَابُورِىّ الْقَطّان : كان السُّلَمِىّ غيرَ ثقةٍ ، وكان يضَع للصُّوفية .

---

(١) فى د، ز : «أبو عمر» ، وهو خطأ ، صوابه فى المطبوعة ، واللباب ١/٥٥٤ .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «فى تاريخه» .

(٣) فى المطبوعة : « مرامش » ، والمثبت من : د، ز، وسير أعلام النبلاء . المجلد الحادى عشر ، القسم الأول لوحة ٥٦ .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « أو أكثر » ، والمثبت من سائر الأصول .

(٥) فى المطبوعة : « وأنجب » ، وفى د : « وأنتجت » ، والمثبت من : ز .

قال الخطيب : قَدْرُ أبى عبد الرحمن عند أهل بلده جليل[1] ، [2]وكان مع ذلك محمودًا ، صاحب حديث[2] .

قلتُ : قول الخطيب فيه هو الصَّحيح ، وأبو عبد الرحمٰن ثِقَةٌ ، ولا عِبْرَةَ بهذا الكلام فيه .

قال الخطيب : وأخبرنا أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، قال : كنت[3] بين يدى أبى على الدَّقَّاق ، فجرى حديثُ أبى عبد الرحمن السُّلَمِىّ ، وأنه يقوم فى[4] السَّماع موافقةً للفقراء ، فقال أبو على : مِثْلُه فى حاله لعل السُّكونَ أولى به[5] امْضِ إليه فستجده قاعدًا[6] فى بيت كتبه ، وعلى وجه الكتب[7]مُجلَّدة صغيرة[7] مُرَبَّعة ، فيها أشعار الحسين بن منصور [فهاتها][8] ، ولا تقل له شيئًا[9] .

قال : فدخلتُ عليه ، فإذا هو فى بيت كُتُبه ، والمُجلَّدة بحيث ذكر أبو على ، فلما قعدت أخذ فى الحديث ، وقال : كان بعض الناس يُنْكِر على واحدٍ من العلماء حركتَه فى السَّماع ، فرئُى ذلك الإنسان يوما خاليا فى بيتٍ ، وهو يدور كالمُتواجِد ، فسُئِل عن حاله ، فقال : كانت مسألة مُشكلة علىّ ، فَتَبَيَّن لى معناها ، فلم أتمالك من السرور حتى قمتُ أدور ، فقُلْ[10] له : مثل هذا يكون حالهم .

فلما رأيتُ ذلك منهما تحيَّرتُ كيف أفعل بينهما ؟ فقلت : لا وجهَ إلا الصِّدق[11] ، فقلت : إن أبا علىّ وصف هذه المُجلَّدة ، وقال : احملها إلىَّ من غير أن يعلم الشيخ ، وأنا أخافُك ؛ وليس يُمكنُنِى مخالفته ، فأيش تأمر ؟

---

(١) بعد هذا فى تاريخ بغداد ٢٤٨/٢ : «ومحله فى طائفته كبير» .

(٢) مكان هذا فى تاريخ بغداد : «وقد كان مع ذلك صاحب حديث» .

(٣) بعد هذا فى تاريخ بغداد زيادة «يوما» .

(٤) فى د، ز : «إلى» والمثبت فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد .

(٥) بعد هذا فى تاريخ بغداد زيادة «ثم قال لى» .

(٦) فى المطبوعة : «عاقدا» والتصويب من : د، ز، وتاريخ بغداد .

(٧) فى تاريخ بغداد : «مجلدة حمراء» .

(٨) مكان هذه الكلمة فى تاريخ بغداد : «فاحمل تلك المجلدة» .

(٩) بعد هذا فى تاريخ بغداد زيادة : «وجئنى بها» .

(١٠) فى الأصول : « فقال » ، وفى تاريخ بغداد : « فقيل » ، وأثبتنا ما فى سير أعلام النبلاء .

(١١) فى د، ز : «الصداق» ، والمثبت فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد ٢٤٩/٢ .

فأخرج أجزاء من كلام الحسين بن منصور ، وفيها تصنيف له سماه «الصَّيْهُور[1] فى نقض[2] الدهور» وقال : احملْ هذه إليه .

قلتُ : الذى أفهمه من هذه الحكاية أن أبا عبد الرحمٰن ، يقول جوابا لأبى على ، عن قوله : «إن مِثلَه فى حاله لعل السكونَ أوْلى به» : ما حاصله أن الحركة لم يُنشِئْها السَّماع ، وأنِّى لست بحيث يأخذُ منِّى السماع ، ولكن يعرضُ لى أمرٌ لا مدخَل للسَّماع فيه ، فيحصُل معه من السرور ما يتعقَّبُه بالحركة ، من غير تمالُكٍ ولا اختيار ، وليس للسَّماع هناك أثر ؛ لأن مثلَه يتفق للإنسان ، وهو خالٍ فى بيتٍ مُفرَدٍ ، ثم يُوجَد مُتواجِدًا لذلك ؛ فمثل هذا حالى ، وليس كما توهَّم فى أن السَّماع يأخذ منِّى ، فإن حالى كما ذكر أبو علىّ أرفعُ .

وأما إرسالُه كتاب «الصَّيْهُور فى نقض الدهور» فلعل فيه إشارةً خفيَّة[3] بين الشَّيْخيْن لم أفهمْها ، ولم يكن ، والله أعلم ، أبو عبد الرحمٰن ، وإن أباح السَّماع بحيث يتأثَّر به .

وقد أنكر بقلبِه على أستاذه أبى سهل، فيما حكاه الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، قال : سمعتُ الشيخ أبا عبد الرحمٰن يقول: خرجتُ إلى مَرْو ، يعنى من نَيْسابور فى حياة الأستاذ أبى سهل الصُّعْلُوكِىّ، وكان له قبل خروجى أيامَ[4] الجمعة بالغَدَوات مجلسُ دَوْر[5] القرآن، يختمُ به[6]، فوجدتُه عند رُجوعى قد رفع ذلك المجلسَ ، وعقد [7]لابن العُقابِىّ[7]

---

(١) فى د، ز : «الصهور» ، والمثبت فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد ، وسيرد مرة أخرى على هذا النحو ، والصيهور : شبه منبر من طين ، لمتاع البيت من صفر ونحوه ، القاموس (ص هـ ر) .

(٢) فى الأصول : «نقص» . والمثب من تاريخ بغداد .

(٣) فى المطبوعة : «حقيقة» ، وفى د، «خفيفة» والمثبت من : ز .

(٤) فى د : «أمام» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٥) فى المطبوعة « ورد » والمثبت من د ، ز ، والرسالة القشيرية ٦٣٤ ، وسير أعلام النبلاء .

(٦) فى المطبوعة : «فيه» والمثبت من : د، ز .

(٧) فى : د «لاعن الفعال» بدون نقط وفى ز : «لا نهى القعال» بدون نقط فى الكلمة الأولى ، والمثبت فى المطبوعة ، والعقابى ، بضم العين المهملة وفتح القاف وفى آخرها الباء الموحدة ، نسبة إلى العقابة ، وهو بطن من حضرموت . اللباب ١٤٣/٢ . وفى الرسالة القشيرية : « لأبى الغفانى » . وانظر سير أعلام النبلاء .

فى ذلك الوقت مجلسَ القول ، فداخلنى من ذلك شىءٌ ، وكنت أقول فى نفسى : قد استَبدل مجلسَ الختْمِ بمجلس القوْل ، فقال لى يوما : أيش يقول الناسُ فىّ ؟

قلت : يقولون : رفعَ مجلسَ القرآن ووضع مجلسَ القول .

فقال : مَن قال لأستاذِه «لِمَ» لا يفلح أبدًا .

وقال شيخنا أبو عبد الله الذَّهَبىّ : كان ، يعنى السُّلَمِىّ ، وافرَ الجلالة ، له أملاكٌ ورِثَها من أُمِّه ، وورثْتها [هى][1] من أبيها ، وتصانيفه يقال : إنها ألفُ جزء ، وله كتاب سماه «حقائق التفسير» ليتَه[2] لم يصنِّفه ؛ فإنه تحريف وقَرْمَطة ، فدونَك الكتاب فسترى العجبَ . انتهى .

قلت : لا ينبغى له أن يصف بالجلالة مَن يدَّعى فيه التَّحريف والقَرْمطة ، وكتاب «حقائق التفسير» المُشار إليه قد كَثُر الكلام فيه ، من قِبَل أنه اقتصَر فيه على ذِكْر تأويلاتٍ ، ومحالَّ للصوفية ، ينْبُو عنها ظاهر اللَّفظ .

٣٢٢

محمد بن الحسين بن أبى أيوب* ، الأستاذ ، حُجَّة[3] الدين ، أبو منصور ، المتكلِّم

تلميذ ابن فُورَك ، وخَتَنه .

وهو صاحب [كتاب][4] تلخيص الدّلائل .

توفى فى ذى الحجة سنة إحدى وعشرين وأربعمائة .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو من المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : « وليته » ، والمثبت فى : د ، ز .

* له ترجمة فى : الوافى بالوفيات ٣/١٠ .

(٣) فى المطبوعة : «مجد» ، والمثبت من : د، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د، ز .

٣٢٣

محمد بن داود بن محمد ، الدَّاوُدِىّ*، أبو بكر

شارح «مختصر المُزَنِىّ» .

وهو الصَّيْدَلَانِىّ ، تلميذ الإمام أبى بكر القَفَّال الْمَرْوَزِىّ . كذا تحقّقْناه بعد أن كُنّا شاكِّين فيه .

قال ابن الرِّفعة : أكثرَ النَّقلَ عنه فى «المطلب» وتوهمه غيرَ[1] الصَّيْدَلَانِىّ .

وقال فى كلامه على دِيَة الجَنين : ابنُ داود متقدِّم على القفَّال الْمَرْوَزِىّ . ونقلتُ أنا ذلك عنه فى «الطبقات الوسطى»[2] و «الصغرى» .

ثم رأيت فى «الأنساب»[3] لابن السَّمْعَانِىّ ، فى ترجمة الدَّاوُدِىّ ، ما نصُّه : «وأبو المُظفَّر سليمان بن داود بن محمد بن داود الصَّيْدَلَانِىّ المعروف بالدَّاوُدِىّ ، نسبةً إلى جدِّه

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢/ ١٢٩ ، طبقات ابن هداية الله ٥٢ .

(١) فى د : «غيره» ، وفى ز : «عن» والمثبت فى المطبوعة .

(٢) ذكر المصنف ذلك فى الباب الذى عقده آخر الطبقات الوسطى فى الكنى والنسب وغير ذلك . وذكر مسألة دية الجنين فقال :

● قال ابن الرِّفعة فى «المطلب» فى الكلام فى دية الجنين : «وقد حُكِى عن القفال أن المُعتَبر فى وجوب الغُرّة انفصالُ الولد بتمامِه ، ولا يكفى خروج بعضه .

قلت : وهذا مشهور عن القفّال ، وإن كان قد حكَى عنه الرافعىّ والنووىّ ، فى الباب الخامس ، فى موانع الميراث ، فى الكلام على السبب الثالث فى الحمل ، ما يخالف الذى حكى عنه فى باب دية الجنين .

قال ابن الرِّفعة : وقد حكاه ابن داود عن بعض الأصحاب ، وذلك يدلُّ على أن غير القفَّال قال به ؛ لأن ابن داود متقدمٌ على القفّال المروزىّ .

قلت : وقد أفاد ابن الرفعة أن ابن داود متقدم على القفال المروزىّ » .

(٣) لوحة ٢٢٠ ب .

الأعلى ، وهو نافِلةُ[١] الإمام أبى بكر الصَّيْدَلَانِىّ ، صاحب أبى بكر[٢] القَفَّال » انتهى .

ثم وقفت على مُجلَّدين من «شرحه للمُزَنِىّ» وفى أوله اسمه أبو بكر محمد بن داود الْمَرْوَزِىّ[٣] المعروف بالصَّيْدَلَانِىّ .

ثم وقع [لى][٤] فى شعبان ، سنة إحدى وسبعين وسبعمائة[٥] ، ربعُ الجنايات من «شرحه» وقد كتَبه كاتبُه فى سنة إحدى وسبعين وأربعمائة ، وقال إنه طريقة الشيخ أبى بكر القَفَّال الْمَرْوَزِىّ ، التى[٦] حرَّرها الشيخ أبو بكر بن داود الدَّاوُدِىّ الصَّيْدَلَانِىّ . فتحقَّقتُ بهذا أن الدَّاوُدِىّ هو الصَّيْدَلَانِىّ ، وهو الذى علَّق على المُزَنِىّ شرحًا مُسمَّى عند الخُرَاسَانِيِّين بـ «طريقة الصَّيْدَلَانِىّ» لأنه علَّقه على طريقة القَفَّال ، التى كان يسمعها [عنه][٧] ، مع زيادات يذكُرها مِن قِبَله ، وصرتُ على قطعٍ من ذلك [٨]ولله الحمد[٨] .

٣٢٤
محمد بن زُهَير بن أَخْطَل* ، أبو بكر ، النَّسَائِىّ

إمام نَسَا ، وخطيبُها[٩] .

---

(١) النافلة : ولد الولد . القاموس (ن ف ل) .

(٢) فى المطبوعة : «أبا بكر» ، والتصويب من : د، ز، والأنساب لوحة ٢٢٠ ب .

(٣) فى المطبوعة : «المروزدى» ، وهو خطأ ، صوابه من : د، ز .

(٤) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٥) توفى المصنف فى هذه السنة ، فى ذى الحجة منها ، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه فى المقدمة ، صفحات ٢٧ — ٣٠ ، من أن تاج الدين اهتم أولا بإبراز الطبقات الوسطى ؛ ليستفيد منها الناس ، وترك الكبرى بين يديه ، يهذبها ويضيف إليها ، حتى وافته منيته ، رحمه الله .

(٦) فى المطبوعة : «الذى» ، والتصحيح من : د، ز .

(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٨) مكان هذا فى المطبوعة : «والله أعلم» ، والمثبت من : د، ز .

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢/ ٤٨٧ ، العبر ٣/ ١٢٩ ، الوافى بالوفيات ٣/ ٧٨ .

(٩) اقتصر المصنف فى ترجمته فى الطبقات الكبرى على هذا ، وقد ترجمه فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

محمد بن زهير بن أخطل ، أبو بكر ، النَّسَائِىّ

إمام الشافعية بنَسَا ، وخطيبها . =

٣٢٥

محمد بن سَلامة بن جعفر بن على ، القاضى ، أبو عبد الله القُضَاعِىّ*

الفقيهُ . قاضى مصر .

مصنف كتاب «الشهاب» .

سمع أبا مسلم محمد بن أحمد الكاتب ، وأحمد بن ثرثال[١] ، وأبا الحسن بن جَهْضَم ، وأبا محمد بن النَّحَّاس ، وآخرين .

روَى عنه الْحُمَيْدِىّ ، وأبو سعد عبد الجليل السَّاوِىّ ، ومحمد [بن محمد][٢] بن بركات السَّعِيدىّ[٣] ، وسهل بن بِشْر الإسْفَرَايِنِىّ ، وأبو عبد الله الـرَّازِىّ فى «مشيختـه» ، والخطيب ، وابن مَاكُولا ، وآخرون .

قال الأمير ابن ماكولا : كان مُتفَنِّنًا فى عِدَّة علوم[٤] ، ولم أَرَ فى مصر[٥] من يجْرى مَجْراه[٦] .

= رحل الناسُ إليه للأخذ عنه .

سمع من الأصَمّ ، وأبى حامد بن حَسْنُويه ، وابن عَبْدوس الطَّرَائِفِىّ ، وأبى الوليد النيسابورىّ ، وأبى بكر الشافعىّ ، وغيرهم .

روى عنه أبو صالح المؤذِّن .

تُوُفِّىَ ليلة الفِطر ، سنة ثمانى عشرة وأربعمائة .

* له ترجمة فى : حسن المحاضرة ٢٢٧/١ ، العبر ٢٣٣/٣ ، اللباب ٢٦٩/٢ ، الوافى بالوفيات ١١٦/٣ ، وفيات الأعيان ٣٤٩/٣ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٩٢/١٨ وحواشيه ، والقضاعى ، بضم القاف وفتح الضاد المعجمة وفى آخرها عين مهملة ، نسبة إلى قضاعة ، شعب عظيم ، يشتمل على قبائل كثيرة . اللباب .

(١) اضطربت الأصول فيه ، وصححناه من سير أعلام النبلاء . وهو أحمد بن عبد العزيز . عرف بابن ثرثـال . العبر ٩٨/٣ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «السعدى» ، والمثبت من ، د، ز . والسعيدى ، بفتح السين وكسر العين المهملتين وسكون الياء آخر الحروف وفى آخرها دال مهملة ، هذه النسبة إلى سعيد . اللباب ٥٤٥/١ .

(٤) فى أصول الطبقات الكبرى : « فى علوم » . والمثبت من الطبقات الوسطى ، والإكمال ١٤٧/٧ .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «بمصر» .

(٦) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وله تاريخ مختصر ، من مبتدأ الخلق إلى زمانه ، وكتاب «أخبار الشافعى» .

وقال السِّلَفِىّ : كان من الثِّقات الأثْبات ، شافعىَّ المذْهب والاعْتقاد ، مَرْضِىّ الجُمْلة .

قلتُ : وقد ذهبَ إلى الرُّوم رسولًا ، ومن عجيب ما اتَّفَق له ، أنه لَقِىَ شيخًا بمدينة القُسْطَنْطِينِيَّة ، فسمع منه بها ، ثم حدَّث عنه[1] .

٣٢٦

محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الحسين بن موسى ، البِسْطَامِىّ ، الرَّزْجَاهِىّ*

ورَزْجاه بفتح الراء المهملة ، كذا ذكر أبو سعد بن السَّمْعَانِىّ . قال شيخنا الذَّهَبِىّ : وقيل بضمها ثم سكون الزاى ثم جيم وفى آخرها هاء : قرية من قُرَى بِسطَام[2] .

كان فقيها ، أديبا ، مُحَدِّثا .

تفقَّه على الأستاذ أبى سهل الصُّعْلُوكِىّ[3] ، وسمع أبا بكر أحمد بن إبراهيم الإسْمَاعِيلِىّ ، وأبا أحمد بن عَدِىّ الجُرْجَانِيَّيْن ، وأبا أحمد الحاكم الحفّاظ ، وأبا أحمد الغِطْرِيفِىّ ، وأبا علىّ بن المُغِيرة .

---

(١) لم يؤرخ المصنف لوفاته . وقد ذكرها الحَبَّال فى « وفياته » سنة ٤٥٤ هـ . مجلة معهد المخطوطات ٢/٢/٣٣٦ وكذلك جاء فى مصادر الترجمة .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٢٥١ ب ، تاريخ جرجان ٤١٩ ، سير أعلام النبلاء ١٧/٥٠٤ ، شذرات الذهب ٣/٢٣٠ ، العبر ٣/١٦٠ . وفى الطبقات الوسطى : «أبو عمرو البسطامى» .

(٢) ضبط ياقوت فى معجمه ١/٦٢٣ بسطام ، بالكسر ثم السكون ، وقد تقدم ضبط المصنف لها بالفتح فى ترجمة محمد ابن الحسين القاضى أبى عمر البسطامى . وذكر الذهبى فى المشتبه ٧٥ اسم البلدة بالفتح واسم الجد بالكسر ، وقد سبقه إلى هذا ابن السمعانى ، وقد لاحظ هذا الاضطراب ابن الأثير فقال فى اللباب ١/١٢٤ : «قلت : قد ذكر بسطام فى هذه الترجمة اسم رجل بالكسر ، وذكره أيضا فى الترجمة قبلها بالفتح ، فياليت شعرى أى فرق بين الاسمين ؛ حتى يجعل أحدهما مفتوحا والآخر مكسورا ، إنما الجميع مكسور ؛ لأنه اسم أعجمى عرب بكسر الباء » .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : «وكتب الكثير عن عبد الله بن عدى ، وأبى بكر الإسماعيلى ، وأبى أحمد الغطريفى ، وطبقتهم ، ولد سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة» .

رَوَى عنه الحافظ أبو بكر الْبَيْهَقِىّ ، وأبو عبد الله الثَّقَفِىّ ، وأبو سعيد بن أبى صادق ، وأبو الحسن على بن محمد بن أحمد الفُقَاعِىّ[1] ، وآخرون .

مولده سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة .

وكان يجلس لإسماع الحديث والأدب ، وله حلقة[2] .

وانتقل فى آخر عمره إلى بِسْطام ، ومات بها فى ربيع الأول ، سنة ست وعشرين وأربعمائة .

٣٢٧

محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد*

القاضى ، أبو عبد الله ، البَيْضَاوِىّ

وَلِىَ القضاءَ برَبْع الكَرْخ ، من بغداد .

وحدَّث بيَسِير عن أبى بكر [ابن مالك][3] الْقَطِيعِىّ ، والحسين بن محمد بن عُبَيد العَسْكَرِىّ .

قال الخطيب : كتبتُ عنه ، وكان ثِقَةً ، صدوقًا ، دَيِّنًا ، سَدِيدًا[4] .

وقال الشيخ أبو إسحاق : تفقَّه على الدَّارَكِىّ ، وحضرتُ مجلسَه ، وعلَّقتُ عنه[5] ، وكان وَرِعًا ، حافظًا للمذهب والخِلاف ، [6]مُوَفَّقًا فى الفَتاوى[6] . انتهى .

---

(١) فى ز، ر : «القفاعى» والمثبت فى المطبوعة ، والفقاعى : بضم الفاء وفتح القاف وفى آخرها العين المهملة ، هذه النسبة إلى بيع الفقاع وعمله . الأنساب لوحة ٤٣٠ ا .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بنيسابور» .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤٧٦/٥ ، طبقات الإسنوى ٢٢٩/١ ، طبقات الشيرازى ١٠٥ .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز والطبقات الوسطى ، وهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك القطيعى . اللباب ٢٧٣/٢ .

(٤) فى المطبوعة : «شديدا» ، والتصويب من : د، ز، وتاريخ بغداد .

(٥) فى طبقات الشيرازى : «منه» .

(٦) فى طبقات الشيرازى : «موفقا للفتاوى» .

مات فجأة ، فى ليلة الجمعة ، رابع عشر رجب ، سنة أربع وعشرين وأربعمائة .
ودفن بمقبرة باب حرْب .
قال ابن الصَّلاح : أظنُّه مِن بَيْضاء فارس .
● قال ابن الصَّلاح أيضًا : قرأتُ بخطِّ القاضى أبى منصور بن الصَّبَّاغ فى كتابه «كتاب الإشعار بمعرفة اختلاف علماء الأمصار» : وإذا رأى فى ثوبه نجاسةً ثم خَفِيت عليه ، فيما يغلب عليه ظنِّى أنى سمعتُ قاضىَ القضاة أبا عبد الله الدَّامَغَانِىّ ، أو وجدتُه فى «كتابه» [أنه][1] استُفْتِىَ فى هذه المسألة ، فى زمان أبى عبد الله البَيْضَاوِىّ ، وأن جماعة فقهاء الوقت أَفْتَوْا بأنه يجب عليه غسلُ جميعه ، إلا الْبَيْضَاوِىّ ، فإنه أفتى بأنه يجب غَسْلُ ما رآه من الثَّوْب ، فاستُحْسِنَ ذلك منه .
قال ابن الصَّلاح : وهذا فيه غُموض ، وكشْفُه أن النجاسة لم تحقَّق ، إلا فيما رأى ، فالاشْتباه لايتعدَّاه ، فلا يتعداه الغسلُ ، [إلى][2] ما لم يَرَه ، وهذا الخلاف خلافُ ما يقال : إذا أصاب الثوبَ نجاسةٌ ، وخَفِىَ موضعُها غَسَلَه كُلَّه .
قلتُ : هذا فى الحقيقة ليس خلافًا لما أَفْتَوْا به ، فإنه لو عُرِض عليهم لقَبِلوه ، وإنما الذِّهنُ السريعُ الإدراك يُبادِر[3] إليه ، فهو دليلٌ على حُسْن بَدِيهةِ البَيْضَاوِىّ ، واتِّقادِ[4] ذِهْنِه .
● ومثلُ هذا ماوقع فى عصرنا ، وَرَدَتْ علىَّ فُتْيا ، صورتُها : رجلٌ وَقَف على الفقراء والمساكين ، وابنُ ابنه فقير ، فهل يُدفَعُ إليه من مال الوقْف ، ويكون أحقَّ من الأجانب ؟ فكتبْتُ : الأفضلُ الدفعُ إليه . ووافقنى جماعة من المُفتِين ، ثم حضرتُ والدى[5] رحمه الله تعالى[5] ، وقد وردَتْ عليه الفُتْيا[6] مشحونةً بخطوط المُفْتِين ، فكتب تحتَهم

---

(١) ساقط من : ز، وهو فى المطبوعة ، د .
(٢) زيادة عن الطبقات الوسطى .
(٣) فى الطبقات الوسطى : «تبادر» .
(٤) فى المطبوعة : «وإيقاد» ، والياء غير معجمة فى د، ز، والمثبت من الطبقات الوسطى .
(٥) فى د، ز : «أطال الله بقاءه» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٦) فى المطبوعة : «فتيا» ، وفى الطبقات الوسطى : «هذه الفتيا» ، والمثبت من : د، ز .

فى الوقت الحاضر : الأجوبةُ المذكورة ، صحيحةٌ بشرطيْن ، أحدهما : أن لا يكونَ الوقفُ فى مرضِ الموت ، ويكونَ ابنُ ابنه وارثًا ، فمتى كان كذلك لا يُصرَف إليه شيء ، والثانى : أن يحصل الصرفُ إلى خمسةٍ سواه ، اثنيْن من الفقراء ، وثلاثة من المساكين ؛ ليَحصُل حقيقة الجمع ، التى دلَّ عليها لفظُ الفقراء ، ولفظ المساكين ، فإذا اجتمع هذان الشرطان كان الأفضلُ الصَّرْفَ إليه .

٣٢٨

محمد بن عبد الله بن الحسن (١)الإمام أبو الحسين(١) بن اللَّبَّان* الفَرَضِىّ(٢) ، الفقيه

إمام عصره فى الفرائض ، وقِسْمَة التَّرِكات .

وله فى ذلك التَّصانيف المشهورة .

سمع أبا العباس الأثْرَم(٣) ، والحسن بن محمد بن عثمان الفَسَوِىّ ، وأبا بكر بن دَاسَة ، وغيرهم .

وحدَّث ببغداد .

سمع منه القاضى أبو الطَّيِّب [محمد بن بكر](٤) الطَّبَرِىّ «سنن أبى داود» سماعَه من ابن دَاسة . عن أبى داود .

قال الشيخ أبو إسحاق : كان ابن اللَّبَّان إماما فى الفقه والفرائض ، صنف فيها كتبًا كثيرة ، ليس لأحد مثلُها ، وعنه أخذ النَّاس .

---

(١) ساقط من : المطبوعة ، وهو من : د، ز . ومكانه فى الطبقات الوسطى : «الشيخ الإمام أبو الحسين» .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٤٧٢/٥ ، طبقات الشيرازى ٩٩ ، طبقات العبادى ١٠٠ ، طبقات ابن هداية الله ٣٩ ، اللباب ٦٥/٣ ، وذكر أنه توفى سنة اثنتين وأربعمائة ، الوافى بالوفيات ٣١٩/٣ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢١٧/١٧ وحواشيها .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «البصرى» . وفى سير أعلام النبلاء : « البصرى الفرضى » .

(٣) بفتح الألف وسكون الثاء المثلثة وفتح الراء وفى آخرها الميم ، هذه اللفظة لمن كانت سنه متفتتة . اللباب ٢١/١ ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد بن حماد الأثرم البصرى .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

ممَّن أخذ عنه [أبو][1] أحمد بن أبى مُسْلم الفَرَضِىّ ، وأبو الحسين أحمد بن محمد [ابن][2] يحيى الكَازَرُونِىّ[3] ، الذى لم يكن فى زمانه أَفْرَضُ منه ، ولا أحسَب[4] . انتهى .

وقال الخطيب : انتهى إليه علم الفرائض .

ورُوِىَ أنه كان يقول : ليس فى الدنيا[5] فَرَضِىّ إلا من أصحابى ، أو أصحاب أصحابى ، أو لا يُحْسِن شيئًا .

٣٢٩

محمد بن عبد الله [بن محمد][6] بن حَمْدُويه بن نُعَيم بن الحكم[7] ، الضَّبِّىّ ، الطَّهْمَانِىّ ، النَّيْسابُورِىّ ، الحافظ ، أبو عبد الله الحاكم ، المعروف بابن البَيِّع*

صاحب التَّصانيف فى علوم الحديث ، منها «تاريخ نيسابور» وهو عندى أَعْوَد التواريخ على الفقهاء بفائدةٍ[8] ، ومَن نَظَره عرف تَفَنُّن الرجل فى العلوم جميعها ، وله

---

(١) زيادة لازمة من طبقات الشيرازى ١٠٠ ، وهو أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أبى مسلم بن محمد بن على بن مهران الفرضى . انظر اللباب ٢/٢٠٦ ، والعبر ٣/٩٤ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د، ز .

(٣) فى طبقات الشيرازى ١٠٠ : «وأبى الحسين أحمد بن يوسف الكازرونى» .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا : «وغيرهم ، مات ابن اللبان فى شهر ربيع الأول ، سنة اثنتين وأربعمائة» .

(٥) فى طبقات الشيرازى ١٠٠ : «الأرض» .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وسائر مصادر الترجمة .

(٧) فى المطبوعة : «الحاكم» وهو خطأ صوابه من : د، ز، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٩٩ ب ، البداية والنهاية ١١/٣٥٥ ، تاريخ بغداد ٥/٤٧٣ ، تبيين كذب المفترى ٢٢٧ ، تذكرة الحفاظ ٣/٢٢٧ ، شذرات الذهب ٣/١٧٦ ، طبقات القراء ٢/١٨٤ ، طبقات ابن هداية الله ٤١ ، العبر ٣/٩١ ، لسان الميزان ٥/٢٣٢ ، المنتظم ٧/٢٧٤ ، ميزان الاعتدال ٣/٦٠٨ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٣٨ ، وفيات الأعيان ٣/ ٤٠٨ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢ ، والطهمانى بفتح الطاء وسكون الهاء وفتح الميم وبعد الألف نون ، هذه النسبة إلى إبراهيم بن طهمان . اللباب ٢/ ٩٥ .

(٨) فى د : «تعايده» ، وفى ز : «بعانده» بدون نقط ، والمثبت فى المطبوعة .

« المُستَدْرَك على الصَّحيحيْن » ، و « علوم الحديث » ، وكتاب « مُزكِّى الأخبار » ، وكتاب « الإكليل » ، وكتاب « فضائل الشافعىّ » وغير ذلك[1] .

كان إماما جليلا ، وحافظا حفيلًا ، اتُّفِق على إمامته ، وجلالته ، وعِظَمِ[2] قَدْرِه .

وُلِد صبيحة الثالث من شهر ربيع الأول ، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة .

وطلب العلم من الصِّغر باعتناء والده وخالِه .

فأول سَماعِه سنة ثلاثين .

واستَمْلَى على أبى حاتم بن حِبَّان سنة أربع وثلاثين .

ورحل مِن نَيْسابور إلى العراق سنة إحدى وأربعين ، بعد موت إسماعيل الصَّفَّار بأشهر .

وحجَّ ، وجال فى بلاد خُرَاسان ، وما وراء النهر ، وأكثر.

وشيوخه الذين سمع منهم بنَيْسابور وحدَها نحو ألف شيخ ، وسمع بغيرها من نحو ألف شيخ أيضا[3] .

روَى عن محمد بن علىّ المُذَكِّر ، ومحمد بن يعقوب الأصَمّ ، ومحمد بن يعقوب بن الأَخْرَم ، ومحمد بن عبد الله بن أحمد الأَصْبَهَانِىّ الصَّفَّار ، نزيل نَيْسابور ، وأبى حامد بن حَسْنُويه المُقْرِئ ، وأبى بكر بن إسحاق الصِّبْغِىّ[4] الفقيه ، وأبى النصر محمد بن محمد بن

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « هو إمام أهل الحديث فى زمانه لا مدافعة ، مع التضلع بعلوم عديدة » .

(٢) فى المطبوعة : « وعظمة » ، والمثبت من : د، ز .

(٣) ذكر المصنف سماعه فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

« وسمع بخراسان أبا العباس بن يعقوب ، وأبا عبد الله الصفار ، وطبقتهما .

وبالجبال أبا جعفر بن عبيد الله الحافظ الهمذانى .

وبالعراق أبا عمرو بن السمّاك ، وابن عقبة ، وطبقتهما .

وبالحجاز أبا يحيى ، نافلة عبد الله بن يزيد المقرئ ، وأقرانه » .

(٤) فى الأصول : « الضبعى » ، والتصويب مما سبق فى ترجمته ٣/ ٩ .

يوسف الفقيه ، وأبى عمرو عثمان بن السَّمَّاك ، وأبى بكر النَّجّار ، وأبى علىّ النَّيسَابُورِىّ الحافظ ، وبه تخرَّج ، وأبى الوليد الفقيه ، وعبد الباقى بن قانع الحافظ ، وخلق .

وكتب عن غير واحد أصغرَ منه سنًّا ، وسندًا .

روَى عنه أبو الحسن الدَّارَقُطْنِىّ[1] ، وهو من شُيوخه ، وأبو الفتح بن أبى الفَوَارِس ، وأبو ذَرٍّ الهَرَوِىّ ، وأبو بكر البَيْهَقِىّ ، والأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، وأبو صالح المُؤَذِّن ، وجماعة ، آخرهم أبو بكر أحمد [بن على][2] بن خلف الشِّيرَازِىّ .

وانْتَخبَ[3] على خلق كثير .

وتفقَّه على أبى علىّ بن أبى هُرَيرة ، وأبى سهل الصُّعْلُوكِىّ ، وأبى الوليد النَّيسَابُورِىّ .

وصحب فى التَّصوف أبا عمر بن محمد بن جعفر الخُلْدِىّ ، وأبا عثمان الْمَغْرِبِىّ ، وجماعة .

ورُحِل إليه من البلاد ، لسَعَةِ علمِه ، وروايته ، واتفاق العلماء على أنه من أعلم الأئمَّة الذين حفظَ الله بهم هذا الدِّين .

وحُدِّث عنه فى حياته .

وكتب أبو عمر الطَّلَمَنْكِىّ[4] « علوم الحديث » للحاكم ، عن شيخ له سنة تسع وثمانين وثلاثمائة بسماعه من صاحب الحاكم ، عن الحاكم .

كتب إلىَّ أحمد بن أبى طالب ، عن جعفر الْهَمْدَانِىّ : أخبرنا أبو طاهر السِّلَفِىّ ، قال : سمعت إسماعيل بن عبد الجبَّار ، القاضى بقَزْوِين ، يقول : سمعت الخليل بن عبد الله الحافظ ، يقول ، فذكَر [الحاكمَ][5] أبا عبد الله وعظَّمه ، وقال : له رحلتان إلى العراق ،

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « ولازمه ابن المظفر والدارقطنى ، وتخرجا به ، وأملى ببغداد والرى مدة ، فسمع منه العدد الكبير » .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والعبر ٣/٣١٥ .

(٣) اضطربت الأصول فى رسم هذه الكلمة . وما أثبتناه هو من مصطلحاتهم . وسيأتى نظيره فى الصفحة التالية .

(٤) طلمنكة ، بفتح أوله وثانيه وبعد الميم نون ساكنة وكاف : مدينة بالأندلس ، من أعمال الإفرنج . معجم البلدان ٣/٥٤٣ . وهو أحمد بن محمد بن عبد الله ، أبو عمر الطلمنكى . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/٥٦٦ .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

والحجاز ، الرحلة الثانية سنة ثمان وثلاثين ، وناظر الدَّارَقُطْنِىّ فرَضِيَه ، وهو ثقة ، واسعُ العلم ، بلغتْ تصانيفُه قريبًا من خمسمائة جزء .

وقال أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العَبْدَوِىّ الحافظ : إن الحاكم أبا عبد الله قُلِّد قضاء نَسَا سنة تسع وخمسين ، فى أيام السَّامَانِيَّة[1] ، ووِزارة العُتْبِىّ ، فدخل الخليلُ بن أحمد السِّجْزِىّ القاضى ، على أبى جعفر العُتْبِىّ ، فقال : هنَّأ الله الشيخَ ، فقد جهَّز إلى نَسَا ثلاثمائة ألف حديث لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم . فتهلَّل وجهُه .

قال : وقلِّد بعد ذلك قضاءَ جُرْجَان ، فامتنع .

قال : وسمعت مشْيخَتَنا ، يقولون : كان الشيخ أبو بكر بن إسحاق وأبو الوليد النَّيسَابُورِىّ يرجِعان إلى أبى عبد الله الحاكم ، فى السؤال عن الجرْح والتعديل ، وعِلل الحديث ، وصحيحه وسقيمه .

قال : وأقمت عند الشيخ أبى عبد الله العُصْمِىّ ، قريبًا من ثلاث سنين ، ولم أرَ فى جُملة مشايخنا أتْقى منه ، ولا أكثر تنقيرًا[2] ، فكان إذا أشكل عليه شىءٌ أمرَنى أن أكتُب إلى الحاكم أبى عبد الله ، وإذا ورَد عليه جوابُه حكَم به ، وقطع بقوله ، وانتخب[3] على المشايخ خمسين سنة .

وحكى القاضى أبو بكر الحِيرِىّ[4] : أن شيخًا من الصالحين حكَى أنه رأى النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فى النَّوْم[5] قال : فقلتُ له ، يا رسول الله ، بَلَغنى أنَّك قُلتَ : « وُلِدْتُ فى زَمَنِ الْمَلِكِ الْعَادِلِ » وإنى سألتُ الحاكم أبا عبد الله عن هذا الحديث ، فقال : هذا كذب ، ولم يقله رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فقال : « صَدَقَ أبُو عَبْدِ اللهِ » .

قال أبو حازم : أولُ من اشْتَهر بحفظ الحديث وعِلَله بنَيْسَابور ، بعد الإمام مسلم

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « أيام حشمة السامانية » .

(٢) فى د، ز : « مقترا » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) الكلمة فى د، ز بدون نقط ، والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى د، ز : « الحيزى » ، والصواب فى المطبوعة ، وتقدمت ترجمته فى صفحة ٦ .

(٥) فى المطبوعة : « المنام » ، والمثبت من : د، ز .

ابن الحجاج ، إبراهيمُ بن أبى طالب ، وكان يقابله النَّسائِىّ ، وجعفر الفِرْيَابِىّ ، ثم أبو حامد بن الشَّرْقِىّ ، وكان يقابله أبو بكر بن زِياد النَّيْسَابُورِىّ ، وأبو العباس بن سعد ، ثم أبو علىّ الحافظ ، وكان يقابله أبو أحمد العسَّال ، وإبراهيم بن حَمْزة ، ثم الشَّيْخان أبو الحسين الحجَّاج ، وأبو أحمد الحاكم ، وكان يقابلهما فى عصرهما ابنُ عَدِىّ ، وابن المُظفَّر ، والدَّارَقُطْنِىّ . وتفرَّد الحاكم أبو عبد الله فى عصرنا ، من غير أن يقابله أحدٌ بالحجاز ، والشَّام ، والعراقيْن ، والجبال ، والرَّىّ ، وطَبَرِسْتَان ، وقُومَس ، وخُراسان بأسرها ، وما وراء النهر .

هذا بعض كلام أبى حازم ، ذكَره فى حياة الحاكم ، وقال فى آخره : جعلنا الله لهذه النعمة من الشَّاكرين .

وذكر أنه سمعه يقول : شربتُ ماء زمزم ، وسألت الله أن يرزُقَنى حُسْنَ التَّصْنِيف[1] .

وقال عبد الغافر الْفَارِسِىّ : إن الحاكم اختُصّ بصُحبة إمام وقته أبى بكر أحمد بن إسحاق الصِّبْغِىّ ، وإنه كان يراجعه فى الجَرْح والتَّعديل ، والعِلَل ، وأنه أوصى إليه فى أمور مدرسته ، دارِ السُّنَّة ، وفوَّض إليه تولِية أوقافِه فى ذلك .

وسمعتُ مشايخنا يذكرون أيَّامَه ، ويحكُون أن مُقدَّمى عصرِه ، مثل الإمام أبى سهل الصُّعْلُوكِىّ ، والإمام ابن فُورَك ، وسائرَ الأئمَّة يُقدِّمونه على أنفسهم ، ويُراعُون حقَّ فضله ، ويُوَفُّون[2] له الحرمةَ الأكيدة ، بسبب تفرُّدِه بحفظِه ومعرفتِه .

وكان إذا حضر مجلس سماعٍ ، مُحْتوٍ على مشايخ وصُدور ، يُؤنسهم بمحاضرته ، ويُطيِّب أوقاتَهم بحكاياته ، بحيث يظهر صفاءُ كلامه على الحاضرين ، فيأنسون بحضُوره .

قال محمد بن طاهر الحافظ : سألتُ سعدًا الزَّنْجَانِىّ[3] الحافظ ، بمكة ، قلت له : أربعة من الحفَّاظ تعاصروا أيّهم أحفظ ؟

فقال : مَنْ ؟

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا : « فوقع من تصانيفه المسموعة فى أيدى الناس مابلغ ألفا وخمسمائة جزء » .

(٢) فى المطبوعة : «ويعرفون» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : « الربانى » وفى د : « الريحانى » وفى ز مثلها بدون نقط ، والمثبت من ترجمته فى صفحة ٣٨٣ من هذا الجزء .

قلتُ : الدَّارَقُطْنِيّ ببغداد ، وعبد الغنىّ بمصر ، وأبو عبد الله بن مَنْدَة بأَصْبَهان ، وأبو عبد الله الحاكم بنَيْسابور .

فسكتَ فألْححتُ عليه ، فقال : أما الدَّارَقُطْنِيّ فأعلمهم بالعِلَل ، وأما عبد الغنىّ ، فأعلمُهم بالأنساب ، وأما ابن مَنْدَة فأكثرهم حديثًا ، مع معرفةٍ تامَّةٍ ، وأما الحاكم فأحسنُهم تصنيفًا .

وحُكِي أن أبا الفضل الْهَمَذَانِيّ الأديب ، لما ورد نَيْسابور ، وتعصَّبوا له ، ولُقِّب بديعَ الزَّمان أُعجب بنفسه ، إذ كان يحفظ المائة بيت ، إذا أُنشدت بين يديه مرَّة ، ويُنشِدها من آخرها إلى أولها مقلوبة[١] فأنكر على الناس قولَهم : فلان الحافظ فى الحديث ، ثم قال : وحفظُ الحديث مِمَّا يُذْكَر[٢] !

فسمِع به الحاكم [ابنُ البَيِّع][٣] فوجَّه إليه بجُزْء ، وأجَّله جمعة فى حِفْظه ، فردَّ إليه الجزءَ بعد الجمعة[٤] ، وقال : من يحفظ هذا ؟ محمد[٥] بن فلان وجعفر بن فلان [عن فلان][٦] أسامِىُّ مختلفة ، وألفاظ مُتباينة !

فقال له الحاكم : فاعرفْ نفسَك ، واعلم أن حِفْظ هذا أضيقُ مما أنتَ فيه .

قلتُ : وذكر الحاكم فى « تاريخه » فى ترجمة الحافظ أبى على النَّيْسَابُورِىّ ، قال : [٧]تذاكَرْنا يومًا[٧] « روَى سليمان التَّيْمِىّ ، عن أنس » فمررتُ أنا فى الترجمة ، وكان بحضرة [٨]أبى علىّ وجماعةٍ[٨] من المشايخ ، إلى أن ذكرتُ حديثَ « لَا يَزْنِي الزَّانِى[٩] وَهُوَ مُؤْمِنٌ » فحمل بعضُهم علىَّ ، فقال أبو علىّ [له][١٠] : لا تفعلْ فما رأيتَ أنتَ ولا نحن فى سِنِّهِ[١١] مثلَه ، وأنا أقول : إذا رأيتُه رأيتُ ألفَ رجلٍ من أصحاب الحديث .

---

(١) فى د ، ز : « معلومة » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى د : « ينكر » والمثبت فى : ز ، والمطبوعة .

(٣) ساقطة من : د ، وهى فى ز ومضروب عليها ، وهى ثابتة فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : « جمعة » ، والمثبت من : د ، ز .

(٥) فى د ، ز : « محمد بن البيع » والمثبت من المطبوعة .

(٦) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

(٧) فى الطبقات الوسطى : « وذكرنا يوما ما » .

(٨) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : « أبى على رحمه الله جماعة ، والمثبت من : د ، ز . وسير أعلام النبلاء ١٧٦/١٧ .

(٩) فى سير أعلام النبلاء « حين يزنى » وهو المحفوظ .

(١٠) زيادة من الطبقات الوسطى .

(١١) فى المطبوعة : « سنة » ، والمثبت من د ، ز ، والطبقات الوسطى .

وروى أبو موسى المَدِينِيّ أن الحاكم أبا عبد الله دخل الحمَّام ، واغتسل ، وخرج ، وقال : « آه » وقُبِض روحه ، وهو مُتَّزِر لم يلبَسْ قميصَه بعد ، وذلك فى ثالث صفر ، سنة خمس وأربعمائة ، يوم الأربعاء .

ودُفِن بعد العصر ، وصلَّى عليه القاضى أبو بكر الحِيرِىّ .

وقال الحسن بن أشْعث القُرَشِىّ : رأيتُ الحاكم فى المنام على فرس ، فى هيئة حسنةٍ ، وهو يقول : « النَّجاةَ » .

فقلتُ له : أيها الحاكم ، فيما ذَا ؟

قال : فى كَتَبَةِ الحديث .

قلتُ : كذا صح ، وثبتَتْ وفاتُه سنة خمس وأربعمائة ، ووهَم مَن قال : سنة ثلاث وأربعمائة ، رحمه الله .

(ذكر البحث عما رُمِى به الحاكم من التشيُّع ، وما زادت أعداؤه ، ونقصت أوِدَّاؤه[1] [2]رحمه الله تعالى[2] ، والنَّصَفة بين الفئتين)

أول ماينبغى لك أيها المُنْصِف إذا سمعتَ الطعنَ فى رجل أن تبحث عن خُلَطائه ، والذين عنهم أخذ ما ينتحِلُ[3] ، وعن مَرْباه وسبيله ، ثم تنظرَ كلامَ أهل بلده وعَشِيرته ، من مُعاصريه العارفين به ، بعد البَحْث عن الصديق منهم له ، والعدوِّ ، الخالى عن[4] المَيْل إلى إحدى الجهتيْن ، وذلك قليل فى المُتعاصِرين المجتَمِعين فى بلد .

وقد رُمِىَ هذا الإمام الجليل بالتشيُّع ، وقيل : إنه يذهب إلى تقديم علىٍّ ، مِن غير

---

(١) الأوِدّاء : جمع الوِدّ – بكسر الواو – والوَدِيد .
(٢) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .
(٣) فى د ، ز : « سجل » ، والمثبت فى المطبوعة .
(٤) فى المطبوعة : « من » ، والمثبت من : د ، ز .

أن يطعنَ فى واحدٍ من الصحابة رضى الله عنهم ، فنظرْنا فإذا الرجل مُحدِّث ، لا يُختَلَف فى ذلك ، وهذه العقيدة تبعُد على مُحدِّث ؛ فإن التشيُّع فيهم نادر ، وإن[1] وُجد فى أفراد قليلين .

ثم نظرْنا مشايخَه الذين أخذ عنهم العلم ، وكانت له بهم[2] خُصوصيَّة ، فوجدناهم من كبار أهل السنة ، ومن المُتَصَلِّبة[3] فى عقيدة أبى الحسن الأشْعَرِىّ ، كالشيخ أبى بكر بن إسحاق الصِّبْغِىّ ، والأستاذ أبى بكر بن فُورَك ، والأستاذ أبى سهل الصُّعْلُوكِىّ ، وأمثالهم ، وهؤلاء هم الذين كان يجالسهم فى البَحْث ، ويتكلم معهم فى أصول الدِّيانات ، وما يجرى مَجْراها .

ثم نظرْنا تراجمَ أهل السنة فى «تاريخه» فوجدناه يُعطِيهم حقَّهم من الإعظام والثَّناء ، مع ما ينْتَحِلون ، وإذا شئتَ فانظُرْ ترجمةَ أبى سهل الصُّعْلُوكِىّ ، وأبى بكر بن إسحاق ، وغيرهما من «كتابه» ، ولا يظهر عليه شىءٌ من الغمْز على عقائدهم ، وقد استقريْتُ فلم أجد مُؤَرِّخًا ينتحل عقيدةً ، ويخلو كتابه عن الغمْز ، ممَّن يحيدُ عنها ، سنةُ الله فى المؤرِّخين ، وعادتُه فى النَّقَلة ، ولا حول ولا قوة إلا بحبْله المتين .

ثم رأينا الحافظَ الثَّبْت أبا القاسم بن عساكر أثبته فى عِداد الأشْعَرِيِّين ، الذين يُبَدِّعُون أهلَ التشيُّع ، ويَبْرَءُون إلى الله منهم ، فحصل لنا الرَّيْب فيما رُمِىَ به هذا الرجل على الجملة .

ثم نظرنا تفاصيلَه ، فوجدنا الطاعنين يذكرون أن محمد بن طاهر المَقْدِسِىّ ، ذكر أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارِىّ ، عن الحاكم أبى عبد الله ، فقال : ثِقَة فى الحديث ، رافضِىٌّ خَبِيث ، وأن ابن طاهر هذا قال : إنه كان شديدَ التَّعَصُّب للشِّيعة فى الباطن ، وكان يُظهر التَّسنُّن فى التقديم والخلافة ، وكان مُنحرِفا[4] غاليًا[5] عن معاوية وأهل بيته ، يتظاهر به ، ولا يعتذر منه .

---

(١) فى المطبوعة : «وإنه» ، والمثبت من : د، ز .

(٢) فى د، ز : «فيهم» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : «المتصلة» ، والمثبت من : د، ز، والكلمة فيهما بدون نقط .

(٤) فى د : «متحدنا» ، وفى ز : «متحدثا» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة، د: «غالبا»، والكلمة فى ز غير منقوطة، ولعل ما أثبتناه الصواب. ثم وجدناه بحمد الله فى سير أعلام النبلاء ١٧٥ .

فسمعت أبا الفتح ابن سَمْكُويه بهَرَاة ، يقول : سمعتُ عبد الواحد المَلِيحِىّ ، يقول : سمعتُ أبا عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، يقول : دخلتُ على أبى عبد الله الحاكم ، وهو فى داره ، لا يُمكِنه الخروجُ إلى المسجد ، من أصحاب أبى عبد الله بن كَرَّام ، وذلك أنهم كسروا مِنْبَره ، ومنعوه من الخروج ، فقلت له : لو خرجتَ وأمليتَ فى فضائل هذا الرجل حديثًا لاسترحتَ من هذه الفِتْنة .

فقال : لا يجىءُ مِن قلبى . يعنى معاوية .

وأنه قال أيضًا : سمعتُ أبا محمد بن السَّمَرْقَنْدِىّ ، يقول : بلغنى أن « مُستَدرَك الحاكم » ذُكر (1) بين يدى (1) الدَّارَقُطْنِىّ ، فقال : نعم ، يستدرك عليهما حديثَ الطَّيْر .

فبلغ ذلك الحاكمَ ، فأخرج الحديثَ من الكتاب .

هذا ما يذكره الطَّاعنون ، وقد استخرت الله كثيرًا ، واستهديْتُه التَّوْفيق ، وقطعتُ القول بأن كلام أبى إسماعيل ، وابن طاهر لا يجوز قبولُه فى حقِّ هذا الإمام ، لما بينهم من مخالفةِ العقيدة ، وما يُرْمَيان به من التَّجْسيم أشهرُ ممَّا يُرْمَى به الحاكم من الرَّفْض ، ولا يَغُرَّنَّكَ قول أبى إسماعيل قبل الطعن فيه : « إنه ثِقَة فى الحديث » فمثل هذا الثناء يُقَدِّمه[2] مَن يريد الإِزْراء بالكِبَار[3] قبل الإِزْراء عليهم ، ليُوهِم البراءة من الغرض ، وليس الأمرُ كذلك .

والغالب على ظنِّى أن ما عُزِىَ إلى أبى عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ كذبٌ عليه ، ولم يبلغْنا أن الحاكم ينال من معاوية ، ولا يُظَن ذلك فيه ، وغاية ماقيل فيه الإفراط فى وَلاء علىٍّ كرَّم الله وجهَه ، ومقام الحاكم عندنا أجلُّ من ذلك .

وأما ابن كَرَّام فكان داعيةً إلى التَّجْسيم ، لا ينكر أحدٌ ذلك ، ثم إن هذه حكايةٌ لا يحكيها إلا هذا الذى يخالف الحاكم فى المُعتقَد ، فكيف يسع المرءَ بين يدى الله تعالى

---

(1) فى المطبوعة : «عند» ، والمثبت من : د، ز .

(2) فى المطبوعة : «تقدمة» ، والكلمة فى ز بدون نقط ، والمثبت من : د .

(3) فى المطبوعة : «الكتاب» ، والمثبت من : د، ز .

أن يقبلَ قولَه فيها ، أو يعتمد على نقله ؟ ثم أنَّى[1] له اطِّلاعٌ على باطن الحاكم ، حتى يقضىَ بأنه كان يتعصَّب للشِّيعة باطنًا ؟

وأما ما رواه الرُّواة عن الدَّارَقُطْنِىّ إن صحَّ فليس فيه ما يُرْمَى به الحاكم ، بل غايتُه أنه استقبَح منه ذكرَ حديث الطَّيْر فى «المُستدرَك» ، وليس هو بصحيح ، فهو يُكثِر من الأحاديث التى أخرجها فى «المُستَدرك» واستُدرِكت عليه .

ثم قول ابن طاهر : « إن الحاكم أخرج حديثَ الطَّير من المُستَدرك» فيه وَقفة ؛ فإن حديثَ الطَّير موجود فى «المُستَدرك» إلى الآن ، وليته أخرجه منه ، فإن إدخاله فيه من الأوهام التى تُسْتَقْبَح .

ثم لو دلَّت كلمةُ الدَّارَقُطْنِىّ على وضعٍ من الحاكم لم يُعتَدَّ بها ، لِما ذكر الخطيب فى «تاريخه» من أن الأزهَرِىّ[2] حدَّثه ، أن الحاكم ورد بغداد قديما ، فقال : «ذُكِر لى أن حافظكم ، يعنى الدَّارَقُطْنِىّ ، [3] خرَّج لِشَيْخ واحد خمسمائة جزءٍ[3] ، فأَرُونى بعضَها» فحُمل إليه منها . وذلك مما خرَّجه لأبى إسحاق الطَّبَرِىّ ، فنظر فى أول الجزء الأول ، حديثا لعطيَّة العَوْفِىّ[4] ، فقال : [5]«استفْتَح بشيخٍ ضعيف»[5] ثم رمَى الجزءَ مِن يده ، ولم ينظر فى الباقى .

فِهذه كلمة من الحاكم فى الدَّارَقُطْنِىّ ، تقابل كلمة الدَّارَقُطْنِىّ فيه ، وليس على واحد منهما فَضَاحَةٌ[6] ، غير أنه يُؤخَذ منهما أنه قد يكون بينهما ما قد يكون بين الأقران ،

---

(١) فى ز : «أين» ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٢) أبو القاسم الأزهرى ، راجع تاريخ بغداد ٤٧٤/٥ .

(٣) فى الأصول : «خرج يسيح وأخذ خمسمائة جزء» وهو تصحيف غريب ؛ والمثبت من تاريخ بغداد ٤٧٤/٥ ، وبعد هذا فيه : «وتكلم على كل حديث منها» .

(٤) فى الأصول : «الصوفى» ، وهو خطأ صوابه من تاريخ بغداد ، وهو عطية بن سعد بن جنادة العوفى . اللباب ١٥٨/٢ ، وميزان الاعتدال ٧٩/٣ .

(٥) فى تاريخ بغداد : « أول حديثه لعطية ، وعطية ضعيف » .

(٦) فى المطبوعة : «غضاضة» ، والمثبت من : د، ز، والفضاحة : هى الفضيحة .

وقد قدّمنا فى الطبقة الأولى ، فى ترجمة أحمد بن صالح[1] ، أن كلام النَّظير فى النظير عند ذلك غيرُ مقبول ، ولا يُوجِب طعنًا على القائل ولا المَقُول فيه ، وحقَّقنا فى ذلك جملةً صالحة ، وذلك كله بتقدير ثُبوت الحكاية ، وأن فيها تعريضًا من الدَّارَقُطْنِىّ بغمْزِ الحاكم بسُوء العقيدة ، [2]ولا يُسلَّم واحدٌ[2] من الأمرين ، وإنما فيها عندنا الغمْزُ من كتاب «المُستَدرَك» لما فيه مما يُسْتَدرك ، وهو غمزٌ صحيحٌ .

ثم قال ابن طاهر : وسمعت المُظفَّر بن حمْزة بجُرْجان ، يقول : سمعتُ أبا سعد المالِينِىّ ، يقول : طالعتُ «المُستَدرك» فلم أجد فيه حديثًا على شَرْط الشَّيْخيْن .

قلت : ليس فى هذا تعرُّض للتشيُّع بنفى ولا إثبات ، ثم هو غيرُ مُسلَّم .

قال شيخنا الذَّهَبِىّ : بل هو [غُلُوٌّ و][3] إسراف من المَالِينىّ ؛ ففى « المُسْتَدرك » جملةٌ وافرة على شرطِهما ، وجملة كبيرة على شرط أحدهما .

قال شيخنا الذَّهَبِىّ : لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب[4] .

قال : وفيه نحو الرُّبْع صحَّ سندُه ، وإن كان فيه عِلَّة .

قال : وما بقىَ ، وهو نحو الرُّبع ، فهو مَناكير ووَاهِيات لا تصحُّ ، وفى بعض ذلك موضوعات .

ثم ذكر ابن طاهر : أنه رأى بخطِّ الحاكم حديثَ الطَّير فى جزءٍ ضخم جمعَه .

وقال : وقد كتبتُه للتعجُّب .

قلنا : وغايةُ جمع هذا الحديث أن يدلَّ على أن الحاكم يحكمُ بصحَّته ، ولولا ذلك لما أودعه «المُستَدرَك» ولا يدل ذلك منه على تقديم علىٍّ رضى الله عنه على شيخ المهاجرين والأنصار ، أبى بكر الصِّدِّيق رضى الله عنه ، إذْ له مُعارِضٌ أقْوى ، لا يقدِرُ على دفعِه ، وكيف يُظَن بالحاكم مع سَعَة حفظه تقديمُ علىٍّ ، ومن قدَّمه على أبى بكر فقد طعن على

---

(١) انظر الجزء الثانى ، صفحة ٩ .

(٢) فى المطبوعة : «ولا نسلم واحدا» والمثبت من : د، ز .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د، ز . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥ .

(٤) الذى فى السِّير : « لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ » .

المهاجرين والأنصار ، فمعاذَ الله أن يُظَن ذلك بالحاكم ! ثم ينبغى أن يُتعجَّب من ابن طاهر فى كتابته هذا الجزء ، مع اعتقاده بُطلانَ الحديث ، ومع أن كتابتَه سببُ شَياع هذا الخبر الباطل ، واغْترارِ الجُهَّال به ، أكثرَ ممَّا يُتعجَّب من الحاكم ، ممَّن يُخرِّجه وهو يعتقد صِحَّته .

وحكى شيخنا الذَّهَبِىّ كلامَ ابن طاهر ، وذيّل عليه أن للحاكم «جزءًا فى فضائل فاطمة» وهذا لا يلزم منه رَفْض ولا تشيُّع ، ومَن ذا الذى يُنكِر فضائلَها رضى الله عنها ؟

فإن قلتَ : فهل يُنكَر أن يكون عند الحاكم شىءٌ من التشيُّع ؟

قلتُ : الآن حَصْحَص الحق ، والحقُّ أحقُّ أن يُتَّبع ، وسلوك طريق الإنصاف أجدر بذوى العقل من ركوب طريق الاعْتِساف .

فأقول : لو انْفرد ما حكيتُه عن أبى إسماعيل و [عن][1] ابن طاهر ، لقطعتُ بأن نِسبة التشيُّع إليه كذبٌ عليه ، ولكنى رأيت الخطيب أبا بكر رحمه الله تعالى ، قال ، فيما أخبرنى به محمد بن إسماعيل المُسنِد ، إذنًا خاصًّا ، والحافظ أبو الحجَّاج المِزِّىّ ، إجازة ، قالا : أخبرنا مُسلِم بن محمد بن عَلّان ، قال الأول : إجازة ، وقال الثانى : سماعا ، أخبرنا أبو اليُمْن الكِنْدِىّ ، أخبرنا أبو منصور القَزّاز ، أخبرنا أبو بكر الخطيب ، قال : أبو عبد الله بن البيِّع الحاكم ، كان ثِقَة ، أوّلُ سماعِه فى سنة ثلاثين وثلاثمائة ، وكان يميل إلى التشيُّع ، فحدَّثنى إبراهيم بن محمد الأُرْمَوِىّ[2] بنَيْسابور ، وكان صالحا عالما ، قال : جمَع أبو عبد الله الحاكم أحاديثَ ، وزعم أنها صِحاح على شَرْط البُخارِىّ ومُسلِم ، منها حديث الطَّيْر[3] : « وَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِىٌّ مَوْلَاهُ » فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك ، ولم يلتفتوا إلى قوله . انتهى .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «الأموى» ، والمثبت فى : د، ز، وتاريخ بغداد ٤٧٤/٥ .

(٣) فى د ، ز ، وتاريخ بغداد « الطائر » . وأثبتنا ما فى المطبوعة ، وهو المعروف ، وسيأتى تخريجه فى ١٦٩ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣٢/١٣ ، ١٦٨/١٧ .

قلت : والخطيبُ ثِقَةٌ ضابط ، فتَأَمَّلْتُ مع مافى النفس من الحاكم ، من تخريجه حديث الطَّيْر فى «المُستَدرَك» وإن كان خرَّج أشياءَ غيرَه موضوعة ، لا تَعلُّق لها بتشيُّع ولا غيرِه ، فأوقع الله فى نفسى أن الرجلَ كان عنده مَيْلٌ إلى عليٍّ رضى الله عنه ، يزيدُ على المَيْلِ الذى يُطلَب شرعًا ، ولا أقول : إنه ينْتهى به إلى أن يضَع من أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ، ولا إنه يُفضِّل عليًّا على الشَّيْخَيْن ، بل أستبعدُ أن يفضِّله على عثمان رضى الله عنهما ، فإنى رأيتُه فى كتابه «الأربعين» عقد بابا لتفْضيل أبى بكر وعمر وعثمان ، واختصَّهم من بين الصحابة ، وقدَّم فى «المُستَدرَك» ذكر عثمان على عليٍّ رضى الله عنهما ، ورَوى فيه من حديث[1] أحمد بن أخى ابن وَهْب : حدثنا عمِّى ، حدثنا يحيى بن أيوب ، حدثنا هشام ابن[2] عُرْوَة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت[3] : أول حجرٍ حمَلَه النبىُّ صلَّى الله عليه وسلَّم لبناء المسجد ، ثم حمَل أبو بكر[4] ، (٥ثم حمَل عمر حجرًا٥) ، ثم حمل عثمان حجرًا[6] ، فقلت : يا رسولَ الله ، ألا تَرَى إلى هؤلاء كيف يُسْعِدُونَك[7] ؟ فقال : « (٨يَا عَائِشَةُ٨) ، هؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِى » .

قال الحاكم : على شَرْطِهما ، وإنما اشتهر مِن رواية محمد بن الفَضْل بن عطيَّة ، فلذلك هُجِر .

قلتُ : وقد حكم شيخُنا الذَّهَبِىّ فى كتابه « تلخيص المُسْتَدرَك »[9] بأن هذا الحديث لا يصِح ؛ لأن عائشةَ لم يكن النبىُّ صلَّى الله عليه وسلَّم دخل بها إذْ ذاك .

---

(١) المستدرك فى (باب فضائل أمير المؤمنين ذى النورين عثمان بن عفان ، من كتاب معرفة الصحابة) ٩٦/٣ .

(٢) فى ز : «عن» ، والمثبت فى المطبوعة ، د، والمستدرك .

(٣) فى الأصول : «قال» ، والمثبت من المستدرك .

(٤) فى المستدرك بعد هذا زيادة : «حجرا آخر» .

(٥) ساقط من المستدرك ، وقد ذكره الذهبى فى تلخيص المستدرك ، على هامشه .

(٦) فى المستدرك بعد هذا زيادة : «آخر» .

(٧) فى المستدرك ٩٧/٣ . «يساعدونك» ، وكذلك فى تلخيصه .

(٨) فى د، ز : «هؤلاء ياعائشة» ، والمثبت فى المطبوعة ، والمستدرك .

(٩) على هامش المستدرك ٩٦/٣ ، ٩٧ .

قال : وأحمد مُنكَر الحديث ، [1] وإن كان مُسلِم خرَّج له فى «الصحيح» [1] ويحيى وإن كان ثِقَة فيه[2] ضَعْف .

قلتُ : فمَن يُخرِّج هذا الحديث ، الذى يكاد يكون نصًّا فى خلافةِ الثَّلاثة ، مع مافى إخراجه من الاعْتراض عليه ، يُظَنُّ به الرَّفْض !

وخرَّج أيضًا فى فضائل عثمان حديث[3] : « لِيَنْهَضْ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ إلَى كُفْئِهِ » فنهض النبىُّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى عثمان[4] ، وقال : « أَنْتَ وَلِيِّى فِى الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ » ، وصحَّحه ، مع أن فى سَنَده[5] مَقالاتٍ[6] .

وأخرج غيرَ ذلك من الأحاديث الدَّالة على أفْضَلية عثمان ، مع مافى بعضِها من الاسْتِدراك عليه ، وذكرَ فضائلَ طلْحة ، والزُّبير ، وعبد الله بن عمْرو بن العاص ، فقد غلب على الظَّنِّ أنه ليس فيه ، ولله الحمد ، شىءٌ مما يُستَنكر عليه ، إفراطٌ فى مَيْلٍ لا ينتهى إلى بِدعة .

وأنا أُجوِّز أن يكون الخطيب إنما يعنى بالمَيْل إلى ذلك ؛ ولذلك حكم بأن الحاكم ثِقَة ، ولو كان يعتقد فيه رفضًا لجرَّحه به ، لا سيَّما على مذهب مَن يَرى رَدَّ رواية المُبتدِع مطلقًا ، فكلام الخطيب عندنا [7] يقرُب من الصَّواب[7] .

وأما قولُ من قال : « إنه رافِضِىٌّ خَبِيث » ومن قال : « إنه شديد التعصُّب للشِّيعة » فلا يُعْبأ بهما كما عرَّفناك .

هذا ما ظهر لى ، والله أعلم .

وحكى شيخنا الذَّهَبىّ أن الحاكم سُئل عن حديث الطَّير ، فقال : لا يصحُّ ،

---

(١) فى تلخيص المستدرك ٩٧/٣ : «وهو ممن نقم على مسلم إخراجه فى الصحيح» .

(٢) فى تلخيص المستدرك : «فقد» .

(٣) المستدرك (من كتاب معرفة الصحابة) ٩٧/٣ .

(٤) بعد هذا فى المستدرك زيادة : «فاعتنقه» .

(٥) فى د : «مسنده» ، والمثبت من المطبوعة ، ز .

(٦) فى المطبوعة : «مقالا» ، والمثبت من : د، ز . وقد ذكر الذهبى هذه المقالات فى تلخيص المستدرك ٩٧/٣ .

(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

ولو صحَّ لما كان أحدٌ أفضلَ من عليٍّ بعد رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم .

ثم قال شيخُنا : وهذه الحكاية سَنَدُها صحيح ، فما بالُه أخرجَ حديث الطَّير فى «المُستَدرَك» .

(1)ثم قال : فلعلَّه (2)تغيَّر رأْيُه(2) .

قلتُ : وكلام شيخنا حقٌّ ، وإدخاله حديثَ الطَّيْر فى «المُستَدرَك»(1) مُستَدرَك ، وقد جوَّزت أن يكون زِيد فى كتابه ، وألّا يكون هو أخرجه ، وبحثتُ عن نسخ قديمة من «المُستَدرَك» فلم أجد ما ينْشرح الصدرُ لعدَمِه ، وتذكَّرتُ قولَ الدَّارَقُطْنِىّ : إنه يستدرك حديثَ الطَّيْر ، فغلب على ظنِّى أنه لم يُوضَع عليه ، ثم تأمَّلْت قولَ من قال : « إنه أخرجه من الكتاب » فجوَّزتُ أن يكون خرّجه ، ثم أخرجه من الكتاب ، وبقى فى بعض النُّسخ ، فإن ثبتَ هذا صحَّت الحكايات[3] ، ويكون خرَّجه[4] فى الكتاب قبل أن يظهر له بطلانُه ، ثم أخرجه منه لاعتقاده عدمَ صِحَّته ، كما فى هذه الحكاية التى صحَّح الذَّهَبِىّ سَنَدَها ، ولكنه بقىَ فى بعض النسخ ، إما لانْتشار (5)النُّسَخ بالكتاب(5) ، أو لإدخال بعض الطَّاعنين إياه فيه ، فكل هذا جائز ، والعلم عند الله تعالى .

وأما الحكم على حديث الطَّير بالوضع فغيرُ جيِّد ، ورأيتُ لصاحبنا الحافظ صلاح الدين خليل بن كَيْكَلدى العَلائِىّ عليه كلامًا ، قال فيه ، بعد ما ذكر تخريج التِّرمِذِىّ[6]

---

(1) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

(2) فى المطبوعة : «تغير رواية ، ولعل ما أثبتناه هو القراءة الصحيحة لما فى : ز . والذى فى سير أعلام النبلاء ١٦٩ : « فكأنه اختلف اجتهادُه » .

(3) فى المطبوعة : «الحكايتان» ، والمثبت من : د، ز .

(4) فى المطبوعة : «خروجه» ، والمثبت من : د، ز .

(5) فى المطبوعة : «الكتاب» ، والمثبت من : د، ز .

(6) سننه ، بشرح ابن العربى ، فى (باب مناقب على ، من كتاب المناقب) ١٣/ ٧٠ ، ولفظه : عن أنس بن مالك قال : كان عند النبى صلى الله عليه وسلم طير ، فقال : « اللَّهُمَّ آئْتِنِى بِأَحَبِّ خَلقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِى هٰذَا الطَّيْرَ » ، فجاء علىٌّ ، فأكل معه .

[له][1] وكذلك النَّسائِىّ[2] فى « خصائص علىٍّ رضى الله عنه » : إن الحقَّ فى الحديث أنه رُبَّما ينتهى إلى[3] درجة الحُسْن ، أو يكون ضعيفًا يَحْتَمل ضعفه .

قال : فأما كونُه ينتهى إلى[3] أنه موضوعٌ من جميع طُرُقه ، فلا .

قال : وقد خرَّجه الحاكم من رواية محمد بن أحمد بن عِياض ، قال : حدثنا أبى ، حدثنا يحيى بن حسَّان ، عن سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس رضى الله تعالى عنه .

قال : ورجالُ هذا السَّند كلُّهم ثِقاة معروفون ، سوى أحمد بن عِياض ، فلم أرَ مَن ذكَره بتَوْثيقٍ ولا جَرْح .

ويقرُب من حديث الطَّيْر ، حديثُ : « عَلِيٌّ خَيْرُ الْبَشَرِ ، مَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ » .

أخرجه الحاكم أيضا[4] ، فقال : حدثنا السَّيِّد أبو الحسن محمد بن يحيى الْعَلَوِىّ ، حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان الشَّيْبانِىّ ، حدثنا عبد الله بن محمد أبو عبد الله الْهَاشِمِىّ ، قال : قلت : للحُرِّ بن سعيد النَّخَعِىّ : أحدَّثك شَرِيك ؟ قال : حدثنى شَرِيك ، عن أبى إسحاق ، عن أبى وَائِل ، عن حُذَيفة ، قال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فذكره . وهو مما يُنكَر على الحاكم إخراجُه .

وقد رواه الخطيبُ أبو بكر من وجه آخر ، فقال : أخبرنا الحسن بن أبى طالب ، حدثنا محمد بن إسحاق الْقَطِيعِىّ ، حدثنى أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى ، صاحب « كتاب النَّسب » ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا عبد الرزَّاق ، حدثنا الثَّوْرِىّ ، عن محمد بن المُنْكَدِر ، عن جابر ، عن النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، به ، بلفظه ، إلا أن الخطيب تعقَّبه بقوله : هذا حديثٌ منكر ، ما رواه سوى الْعَلَوِىّ بهذا الإسناد ، وليس بثابت[5] .

ولم يُعجب شيخَنا الذَّهَبِىّ اقتصارُ الخطيب على هذه العبارة ، وقال : ينْبغى أن يأْتِىَ بأبلغ منها ، مما يدلُّ على أن هذا حديثٌ جَلِىُّ البُطْلان .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٢) لم يخرجه النسائى فى سننه ولا فى خصائص على رضى الله عنه ، المطبوع بمصر سنة ١٩٨١ م .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٤) لم نجده فى المستدرك المطبوع ، مع شدَّة الفحص .

(٥) تاريخ بغداد ٤٢١/٧ ، ولم يخرجه الخطيب فى ترجمة « الحاكم » ، كما هو الظاهر ، وإنما أخرجه فى ترجمة « الحسن بن محمد بن يحيى بن أبى طالب العلوى » .

وأخرج الحاكم أيضا حديثَ محمد بن دِينار ، من أهل السَّاحل ، فى شأن تزوُّج علىٍّ بفاطمة رضى الله عنها ، أخرجه بطوله ساكتًا عليه ، وهو موضوع ، ولعل واضعَه محمد بن دِينار فإنه الذى يُقال له : العِرْقِىّ[1] لا يُعْرَف .

٣٣٠

محمد بن عبد الله بن مسعود بن أحمد بن محمد بن مسعود المسْعُودِىّ*

الإمام أبو عبد الله ، الْمَرْوَزِىّ

أحد أئمَّة أصحاب القفَّال الْمَرْوَزِىّ .

كان إماما مُبَرِّزًا ، زاهدًا ، ورعًا ، حافظًا للمذْهب .

شرح « مُختصر المُزَنِىّ » .

وسمع القليلَ من أستاذه أبى بكر القَفَّال .

وتوفى سنة نَيِّف وعشرين وأربعمائة [بمَرْو][2] .

وقال ابن الصَّلاح : وحكاية مَن صحب القفَّال من الأئمَّة عن المَسْعُودِىّ تُشْعِر بجلالة قَدْرِه .

قلتُ : كان الْمَسْعُودِىّ إن لم يكن من أقران القفَّال ، كما دلَّ عليه كلام الفُورَانِىّ ، فى خطبة «الإبانة» فهو من أكبر تلامذته ، والذى يقع لى أنه من أقران الصَّيْدَلانِىّ ، وفوق درجة الفُورَانِىّ .

---

(١) فى الأصول : «العرفى» ، والمثبت من : تهذيب التهذيب ١٥٦/٩ ، ميزان الاعتدال ٥٤٢/٣ ، والعرق ، بكسر العين وسكون الراء وفى آخرها قاف ، هذه النسبة إلى عرقة : بليدة تقارب طرابلس الشام . اللباب ١٣٢/٢ .

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢/ ٣٨٥ ، طبقات ابن هداية الله ٤٦ ، باسم محمد بن عبد الملك بن المسعود ، الوافى بالوفيات ٣/ ٣٢١ ، وفيات الأعيان ٣/ ٣٥٠ .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . ووفيات الأعيان .

● وسُئل القفَّال ، وهو يتكلّم عن العوامّ ، عن رجل حلف بطلاق زوجته لا يأكُل البَيْض ، فلقيَه إنسان وفى كمه شيء ، فقال : « إن لم آكل مما فى كُمِّ فلان فامرأتى طالق » وكان الذى فى كُمِّه البَيْض ، فما الحيلة فى ألّا يقع طلاقُه ؟

ففكَّر القفَّال ، ولم يحضُره الجوابُ ، فلما نزل قال المَسْعُودِىّ : يجعل ذلك البَيْض فى القُبَيْطَاء[1] [يعنى][2] الحلاوة النَّاطِف[3] ، ثم يأكله ولا يقع طلاقُه .

● قلت : وممَّا حكاه الفُورَانِىّ عن المَسْعُودِىّ فى «العمد»[4] أن المُصلِّىَ صلاة العيد ، يقول بين كل تكبيرَتَيْن[5] من التكبيرات الزَّوائد : سبحانك اللَّهُمّ وبحَمْدِك ، تبارك اسمُك ، وتعالى جَدُّك ، وجلَّ ثناؤُك ، ولا إله غيرُك .

وقد نقله النَّوَوِىّ فى « زيادة الروضة » عن المَسْعُودِىّ .

لكن فى نَقْل الفُورَانِىّ إياه عن المَسْعُودِىّ ، كما فى نَقْل مسألة النَّاطِف مما يُشعر بجلالة المَسْعُودِىّ ، ورُبَّ قَرِين لقومٍ يكاد [يكون][6] ، لهم شيخًا ، فهو بينهم وبين الشيخ الأستاذ كالمُعِيد ، فكأن المَسْعُودِىّ كان مُعِيدًا بين يدى القفَّال ، فكذلك[7] كان صاحب «التقريب» بين يدى والده القفَّال الكبير ، ولذلك [كان][8] تلامذة أبيه[9] كالْحَلِيمِىّ يرجعون إليه .

---

(١) فى المطبوعة : «العبيطا» ، والكلمة فى د، ز، بغير نقط ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وهى فيها بغير نقط الباء والياء ، والقبيطاء ، كحميراء : الناطف . القاموس (ق ب ط) .

(٢) زيادة من الطبقات الوسطى .

(٣) فى اللسان (ن ط ف) : والناطف : القبيط (بتشديد الباء) لأنه يتنطف قبل استضرابه ، أى يقطر قبل خثورته .

(٤) فى المطبوعة : «العمدة» والتصحيح من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) فى د، ز : «تكبيرة» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٧) فى د، ز : «فلذلك» ، والمثبت من المطبوعة .

(٨) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

(٩) فى د، ز : «ابنه» ، والصواب فى المطبوعة .

(البحث عن حال المَسْعُودِىّ المُتكرِّر ذكرُه فى كتاب البيان)

قال الشيخ أبو عمرو بن الصَّلاح : كل مايوجد فى كتاب «البيان» للعِمْرَانِىّ[1] منسوبا إلى المَسْعُودِىّ ، فإنه غير صحيح النسبة إليه ، وإنما المراد به صاحب «الإبانة» أبو القاسم الفُورَانِىّ .

قال : وذلك أن «الإبانة» وقعت فى اليَمَن منسوبةً إلى المَسْعُودِىّ على جهة الغلَط ؛ لتباعُد الديار .

قلت : وقال أبو عبد الله الطَّبَرِىّ ، صاحب «العدة» فى أولها بعد أن ذكر ما ذكره ابن الصَّلاح : إن «الإبانة» تُنسَب فى بعض بلاد خُراسان إلى الصَّفَّار[2] ، وفى بعضها إلى الشَّاشِىّ ، وما ذكره ابن الصَّلاح من أن كل ما يوجد عن المَسْعُودِىّ فى «البيان» فهو عن «الإبانة» مُشكِل بمواضع :

● منها ، أن صاحب «البيان» نقل [فيه][3] أن المَسْعُودِىّ ، قال : « إذا اشترى مالا شُفعة فيه أصلًا لا بالأصالة[4] ، ولا بالتَّبعِيَّة كالسيف ، وما فيه شُفعة ، أنه لا تثبت الشفعة فى الشِّقْص ، لتفرُّق الصَّفْقة[5] فى الشِّقْص[5] على المُشترِى .

وقد كشفتُ «الإبانة» فلم أجد ذلك فيها ، ولعلنا نزيد الكلام على هذا الوجه بسْطة فى ترجمة ابن أبى الدَّم[6] ، إذا انتهينا إليها إن شاء الله تعالى .

● ومنها ، نقل فى «البيان» عن المَسْعُودِىّ : «أنه إذا ابْتاع بثمنٍ مُؤَجَّل ، فله أن يبيع ولا يُخبِرُ بالأجل» وهذا يوافقه قول سُلَيْم فى «المُجرَّد» : إنه يكرَه له أن يبيعه ولا يذكر الأجل .

---

(١) بكسر العين وسكون الميم وفتح الراء وبعد الألف نون ، نسبة إلى بيت كبير من أهل سرخس قديم الرياسة . اللباب ١٥١/٢ ، وسيترجمه المصنف فى الطبقة الخامسة باسم يحيى بن أبى الخير بن سالم .

(٢) فى د، ز، والطبقات الوسطى : «الصفارى» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من : د، ز، والطبقات الوسطى ، وهو فى المطبوعة .

(٤) فى د، ز : «بأصالة» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) ساقط من الطبقات الوسطى .

(٦) الجزء الثامن صفحة ١١٧ ، عن الطبقات الوسطى .

و[قد][1] صرَّح الرُّويَانِىّ فى «البحر» بحكايته وجهًا عن الخُراسانيِّين ، إلا أنى كشفت «الإبانة» للفُورَانِى فلم أَرَ ذلك فيها[2] .

● ومنها ، قال فى «البيان» : قال المَسْعُودِىّ : « فى الأب هل يزوِّج ابنَه الصغير » ؟ وجهان : الأصح لا ؛ لأنه لا حاجةَ له إليه . وهذا لم يوجد فى «الإبانة» .

وقد وقع فى « الروضة » : أن الفُورَانِىّ حكَى وجهًا ، وصحَّحه : أن الأب لا يملك تزْويج الابن الصَّغير العاقل .

قال : وهو غلط .

قال ابن الرِّفعة فى «المطلب» : ولم أر الوجهَ المذكور فى «الإبانة» هنا .

قلت : ما أظن النَّوَوِىّ أُتِىَ إلَّا مِن قِبَل ابن الصَّلاح ، فإنه لما استقرَّ فى نفسه ما ذكره ، من أن كل ما ينسَب فى «البيان» إلى المَسْعُودِىّ فهو إلى الفُورَانِىّ ، ووجد هذا منسوبًا إلى المَسْعُودِىّ نَسَبَه إلى الفُورَانِىّ ، وهو مكانٌ كيِّس ، قد ذكرناه مع نظائر له فى الكتاب الذى لقَّبْناه « خادم الرافعىّ » فى باب « وَهْم على وَهْم » .

(ومن الغلط عن[3] المسْعُودِىّ)

● نقل ابن يُونُس فى « شرح التَّنْبيه » عن المَسْعُودِىّ أنه لا يُسمَع شهادة الفَرْع إلا عند موت شُهود الأصل .

وهذا تصَحيف ، إنما هو الشَّعْبِىّ ، أمّا أصحابُنا فلم يقل منهم بذلك قائل ، لا المَسْعُودِىّ ، ولا غيرُه .

نبَّه عليه ابن الرِّفعة فى « المطلب » .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « ومنها مواضع عديدة تركت ذكرها خشية الإطالة ، ولعلنا نستوعبها فى الطبقات الكبرى ، على أن الإبانة مضطربة النسخ ، لا تكاد تجد منها نسختين متفقتين ، بل لا بد أن يقع بينهما اختلاف » .

(٣) فى ز : «على» ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

٣٣١

محمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن على
أبو عمر النَّسَوِىّ[١]

أقضى القُضاة .

ولد سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة . وكان يُعرف بالقاضى الرَّئيس .

وذكره كل واحد من عبد الله بن محمد الجُرْجَانِىّ فى « طبقات الشافعية » وأبى سعد السَّمْعَانِىّ فى « الذيل »[٢] ، ومحمود الخُوَارَزْمِىّ ، فى « تاريخ خُوارزْم » .

قال الجُرْجَانِىّ : هو قاضى القضاة بخُوَارَزْم ، وفُرَاوَة ، ونَسَا .

أخذ الفقه ببلده عن القاضى الحسن الدَّامَانِىّ[٣] النَّسَوِىّ .

ثم رحل إلى العراق ، ومصر ، وحصَّل العلم .

وولَّاه أميرُ المؤمنين ، القائمُ بأمر الله القضاءَ بالنَّواحى المذكورة ، ولقبه بأقْضى القضاة .

صنَّف كتبا فى الفقه ، والتفسير ، حسن السِّيرة فى القضاء ، مَرْضِىّ الطريقة .

وقال ابن السَّمْعَانِىّ : هو المعروف بالقاضى الرَّئيس ، كان من أكابر أهل عصره فضلًا ، وحِشْمةً وقبولًا عند الملوك .

بُعِث رسولًا إلى دار الخلافة ببغداد ، من جهة الأمير طُغْرُلْبَك .

وله آثار وُجدت بخُراسان وخُوارَزْم ، ووَلِىَ قضاءَها مُدَّة ، وبنى بها مدرسةً .

سافر الكثيرَ[٤] ، وسمع بنيسابور الإمام أبا إسحاق الإسْفَرَايِنِىّ الجُرْجَانِىّ ، وأبا مَعْمَر الإسْمَاعِيلِىّ .

---

(١) فى د، ز : «النشوى» ، والمثبت فى المطبوعة ، وانظر اللباب ٣/٢٢٥ ، والمشتبه ٦٤٠ .

(٢) فى المطبوعة : «الدليل» ، والتصويب من : د، ز .

(٣) بفتح الدال وسكون الألفين بينهما ميم مفتوحة وفى آخرها نون ، نسبة إلى دامان ، وهى قرية بالجزيرة . اللباب ١/٤٠٦ .

(٤) فى د : «الكتب» ، والكلمة مثلها فى ز بدون نقط ، والمثبت من المطبوعة .

وبمصر أبا عبد الله محمد بن الفضْل بن نَظِيف[١] الفَرَّاء .

وبِدِمَشْق أبا الحسن بن على بن موسى السِّمْسَار .

وبمكة أبا ذَرٍّ الْهَرَوِىّ .

وبنَسَا أبا بكر محمد بن زُهَيْر [٢]بن أخْطَل النَّسَائِىّ .

وأمْلَى المجلسَ[٣] ، وتكلَّم على الأحاديث .

وروى عنه أبو عبد الله الفُرَاوِىّ[٢] ، وعبد المنعم القُشَيْرِىّ ، وغيرهم .

وقال الخُوَارَزْمِىّ : فاق أهلَ عصره فضلًا ، وإفضالًا ، وتقدَّم على أبناء دهره رُتبةً ، وجلالة ، وحِشْمة ، ونِعْمة ، وقولا ، وإقبالا ، له الفضل الوافر فى فنون العلوم الدِّينية ، وأنواعها الشَّرعية ، وكان لغويا ، نحويا ، مفسرا ، مدرِّسا ، فقيها ، مفتِيا ، مناظرا ، شاعرا ، مُحدِّثا .

إلى أن قال : وله الدِّين المتين ، الوازِع عن ارتكاب ما يَشِين .

إلى أن قال : وكان سلاطين السَّلْجُوقِيَّة يعتمِدُونه فيما يَعِنّ لهم من المُهِمَّاتِ .

وذكر أن السلطان مَلِك شاه بن أَرْسِلان استحضره بإشارة نِظام المُلْك من خُوارَزْم إلى أصْبَهَان ، وجهَّزه إلى الخليفة ليَخْطب له ابْنته ، فلما مَثَل بين يدَى الخليفة ، وضعُوا له كرسيًّا جلس عليه ، والخليفة على السَّرير ، فلما بلَغ من إبلاغ الرِّسالة نزل عن السرير ، وقال : هذه الرسالة ، وبقِيَت النصيحة .

قال : قُل .

قال : لا تخلِط بيْتَك الطَّاهر النَّبوِىّ بالتُّرْكُمَانِيَّة .

فقال الخليفة : سمِعْنا رسالتَك ، وقبلْنا نصيحَتك .

فرجع عن حَضْرة الخليفة ، وقد بلغ الوزيرَ نِظَامَ المُلْك الخبرُ قبل وُصولِه إليه ، فلما دخل إلى أصْبَهَان ، قال له : دعَوْناك[٤] من خُوارَزْم لإصلاح أمر أفْسَدْتَه .

---

(١) فى الأصول : «نطيف» ، والتصويب من العبر ٣/١٧٥ .

(٢) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

(٣) فى ز : «المحاسن» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : «دعوتك» ، والمثبت من : د ، ز .

فقال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : «الدِّينُ النَّصِيحَةُ» وأنا لا أبيع الدِّين بالدُّنيا . ولم تنْتَقِص حِشْمتُه بذلك .

ومن شِعره قوله :

مَن رَامَ عنـد الإلٰـهِ منزلـةً فلْيُطـعِ اللهَ حـقَّ طاعتِـهِ
وحَـقُّ طاعاتِـه القيـامُ بهـا مُبالِغًـا فيـه وُسْعَ طاقتِـهِ

ومنه :

اتَّخـذْ طاعـةَ الإلـٰه سبيـلًا تجِدِ الفـوْزَ بالجِنـانِ وتنْجُـو
واتْـرُك الإِثْمَ والفـواحشَ طُرًّا يُؤْتِك اللهُ ما ترومُ وترجُـو

قال محمود الخُوَارَزْمِيّ : ولم يكن له كُلّ قضاء خُوَارَزْم ، إنما كان قاضيًا بالجانب الشَّرْقِيّ منها .

قال : وكان أبو القاسم محمود الزَّمَخْشَرِيّ ، يحكى : أنه كان لا يذكر أحدًا إلا بخيْر ، وأنه ذُكِر له فقيهٌ كثيرُ المسَاوِىءِ، فقال : « لا تقولوا ذلك ، فإنه يتَعمَّمُ حَسَنًا » يعنى لم يجد وصفًا جميلا إلا حُسْنَ عِمَّتِه ، فذكره به .

وتُوفِّىَ سنة ثمان وسبعين وأربعمائة .

ولم يذكره ابن النَّجَّار .

٣٣٢

محمد بن عبد الرزَّاق المَاخُوَانِىّ*

المذكور فى أوائل «الباب الثانى ، فى أركان الطلاق» من «شرح الرَّافِعِىّ» .

من قرية ماخُوان ، بضم الخاء المعجمة وبالنون : من قُرَى مَرْو .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٤٩٩، وطبقات الإسنوى ٣٨٩/٢، وطبقات ابن هداية الله ٥٨، والماخوانى، بفتح الميم وضم الخاء المعجمة وفى آخرها النون ، هذه النسبة إلى قرية بمرو يقال لها ما خوان ، على ثلاثة فراسخ منها .

وهو الإمام الكبير أبو الفضل الْمَرْوَزِىّ .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : « إمامٌ فاضل ، مُتَبَحِّر فى مذهب الشافعىّ » .

« تفقَّه على أبى طاهر الشَّنْجِىّ »[١] .

[٢]وروى الحديث[٢] عن أبى على السِّنْجِىّ .

« روَى [لنا][٣] عنه ابناه [٤]عَتِيق ، وعبد الرزَّاق[٤] ، وعبد الرحمٰن بن على العَمِّىّ العدْل ، وغيرهم » .

« توفِّىَ سنة سِتٍّ[٥] وتسعين وأربعمائة » .

٣٣٣

محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن محمد ، أبو عبد الرحمٰن ، النِّيلِىّ*

أحد أئمَّة خُراسان .

كان فقيها ، صالحا ، زاهدا ، وله « ديوان شعر » .

حدَّث عن أبى عمرو بن حَمْدان ، وأبى أحمد الحاكم ، وغيرهما .

روَى عنه إسماعيل بن عبد الغافر ، وأحمد بن عبد الملك المُؤَذِّن ، وغيرهما .

وأمْلَى الحديثَ مُدَّة ، وعُمِّر ثمانين سنة .

مات سنة ست وثلاثين وأربعمائة[٦] .

---

(١) فى المطبوعة : «السنجى» ، والكلمة فى د، ز بدون نقط ، والمثبت من الأنساب فى الترجمة ، والشنجى ، بكسر الشين المعجمة وسكون النون وفى آخره جيم ، هذه النسبة إلى شنج ، قال السمعانى : «هكذا رأيته بخطى مقيدا مضبوطا ، وهو جد أبى طاهر محمد بن على بن شجاع ... الشنجى» اللباب ٢ / ٣١ .

(٢) فى الأنساب : «وكان يروى الحديث» .

(٣) ليس فى الأنساب .

(٤) ليس فى الأنساب .

(٥) فى الأنساب : «نيف» .

*له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٥٧٤ ب ، شذرات الذهب ٣ / ٢٥٨ ، طبقات الإسنوى ٢ / ٤٩٠ ، طبقات العبادى ١٠١ ، العبر ٣ / ١٨٦ ، الوافى بالوفيات ٣ / ٢٦٢ ، يتيمة الدهر ٤ / ٤٢٨ . والنيلى ، بكسر النون وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين ، هذه النسبة إلى النيل ، وهى بلدة على الفرات بين بغداد والكوفة . الأنساب ، وانظر اللباب ٣ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٦) ذكر السمعانى فى الأنساب وفاته فى حدود سنة أربعين وأربعمائة .

(ومن الفوائد[1] عنه)

أخبرنا الحافظ أبو العباس بن المُظفَّر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا أحمد بن هِبَة الله بن عساكر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا أبو المُظفَّر بن السَّمْعَانىّ ، إجازة ، أخبرنا الجُنَيد بن محمد القَايِنىّ[2] ، أنبأنا أبو الفضل الطَّبَسِىّ ، أنبأنا أبو عبد الرحمٰن النِّيلِىّ ، فيما أنشده لنفسه :

ما حالُ مَن أسرَ الهوَى أَلْبَابَهُ ... ما حالُ مَن كسر التَّصابى بابَهُ[3]

نادَى الهَوى أسماعَهُ فأجابَهُ ... حتَّى إذا ما جازَ أغْلَق بابَهُ[4]

أهْوَى لتَمْزِيق الفُؤادِ فلم يجدْ ... فى صَدْرِهِ قلبًا فشَقَّ ثِيابَهُ

٣٣٤

محمد بن عبد الملك بن خَلَف ، أبو خَلَف ، الطَّبَرِىّ ، السَّلْمِىّ*

من أئمَّة أصحابنا .

تفقَّه على الشيخيْن : القفَّال ، وأبى منصور البَغْدَادِىّ .

● وهو القائل : بأنه تجب الكفَّارة بكل مايأثَمُ به الصَّائم ، من أكل ، أو[5] شُرب ، أو[5] جماع ، ونحوها .

وكان فقيها ، صوفيًّا ، وقفتُ له على كتاب «سلوة العارفين ، وأنس المُشتاقِين» فى التصوف ، وهو كتاب جليلٌ فى بابه . أُعجِبتُ به جدًّا ، صنَّفه للرئيس أبى على حسَّان

---

(١) فى د : «الرواية» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز .

(٢) فى المطبوعة : «العاتبى» ، والكلمة بدون نقط فى : د، ز، وفى الطبقات الوسطى : «العابى» بدون نقط ، والصواب من الأنساب لوحة ٤٤٠ ا وقد ترجمه المصنف فى الطبقة الخامسة ، وذكره باسم الجنيد بن محمد بن على . وهو بفتح القاف وبعد الألف ياء مكسورة تحتها نقطتان وبعدها نون ، نسبة إلى قاين ، بلدة قريبة من طبس ، بين نيسابور وأصبهان .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «كسر التصابى نابه» . وما فى الأصول جاء مثله عند الإسنوى .

(٤) فى الأصول : «حتى إذا ما حار» ، والمثبت من الطبقات الوسطى والإسنوى .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٣٠٣ ا ، طبقات الإسنوى ١٥٨/٢ ، وطبقات ابن هداية الله ٥٩ ، وذكر أن وفاته سنة سبع وسبعين . والسلمى ، بفتح السين المهملة وسكون اللام ، هذه النسبة إلى الجد . وقد ضبط فى الطبقات الوسطى بضم السين ، وكذلك قيَّده الإسنوى بالعبارة .

(٥) فى الطبقات الوسطى الواو بدل «أو» .

ابن سعيد الْمَنِيعِىّ[1] ، ورتَّبه على اثنين وسبعين بابا ، أولها فى معنى التصوف ، وآخرها على بَيان[2] طبقات الصوفية وتراجمهم ، وما أُراه إلا حاكى « رسالة » أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، ولعل خمول هذا الكتاب بهذا السَّبب ، وإلا فهو حسنٌ جدًّا ، ولم أقف منه قطُّ إلا على النُّسخة التى قدَّمها هو لِلْمَنِيعِىّ نفسِها ، وهى خَط مَلِيح مضبوط ، وقفها الملك الأشْرف موسى فى خِزانة كتبه ، بدار الحديث الأشْرَفِية ، [بِدِمَشْق][3] .

وقد خاض أبو خَلَف فى هذا الكتاب مع الصُّوفية فى أحوالهم ، وأبان عن معرفةٍ جَيِّدة بهذه الطريقة ، وتكيُّفٍ بها ، وذكر أنه فرغ من تصنيفه فى ربيع الآخر ، سنة تسع وخمسين وأربعمائة .

وذكر ابن بَاطِيش أن أبا خَلَف توفى فى حدود سنة سبعين وأربعمائة .

(ومن الفوائد عن أبى خَلَف)

...[4]

٣٣٥

محمد بن عبد الواحد بن عُبَيد الله[5] بن أحمد بن المُفضل بن شَهْرَيَار[6] الفقيه ، الحافظ ، أبو الحسن الأصْبَهَانِىّ ، الأَرْدَسْتَانِىّ*

وأَرْدَسْتان ، بفتح الألف وسكون الراء ، وفتح الدال وسكون السين المُهمَلتين[7] وفتح التاء المنقوطة من فوقها باثنتين وفى آخرها نون .

---

(١) بفتح الميم وكسر النون وسكون الياء تحتها نقطتان وفى آخرها عين مهملة . نسبة إلى منيع ، وهو جد المنتسب إليه . اللباب ١٨٦/٣ .

(٢) فى المطبوعة : « مبانى » ، والمثبت من : د ، ز .

(٣) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

(٤) بياض فى كل الأصول .

(٥) ذكر ابن السمعانى جد المترجم هذا ، باسم : « عبد الله بن أحمد بن الفضل بن شهريار » انظر الأنساب لوحة ٢٥ ب . وقد أشار المصنف إلى ذكر ابن السمعانى له أثناء الترجمة ، ولكنه نقل اسمه عن السمعانى : « عبيد الله » .

(٦) فى المطبوعة : « شهرنار » ، وفى د : « شهربار » ، والمثبت من : د ، والأنساب .

(٧) فى المطبوعة : « المهملة » والمثبت من : د ، ز .

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ٥٣٠/١٧ .

وقيل : بل بكسر الألف والدال ، وهى بلد على ثمانية عشر فَرْسخًا من أصْبَهان .

هو مصنف كتاب «الدلائل السَّمْعِية ، على المسائل الشرعية» فى ثلاث مجلدات ، جوَّد فيها ، ونصب الخلافَ مع أبى حنيفة ومالك ، وروَى فيه عن عُبَيد الله[1] بن يعقوب بن إسحاق بن جَمِيل ، من « مُسنَد أحمد بن مَنِيع» .

قال شيخنا الذَّهَبِىّ : وهو أكبرُ شيخ له .

وروَى أيضا عن الحسن بن أحمد بن علىّ البَغْدَادِىّ ، وأحمد بن إبراهيم العَبْقَسِىّ المَكِّىّ ، وأبى عبد الله بن مَنْدَة ، والحسن بن عثمان بن بكران[2] ، وأبى عمر بن مَهْدِىّ الفارِسِىّ ، وإبراهيم بن عبد الله بن خُرَّشِيد قُولَة ، وأبى الطَّاهر إبراهيم بن محمد الذَّهَبِىّ ، صاحب ابن الأعْرَابى ، ومحمد بن أحمد بن جِشْنِس[3] ، وأحمد بن محمد بن الصَّلْت المُجَبِّر[4] ، وأبى أحمد[5] الفَرَضِىّ ، وإسماعيل بن الحسن البَصْرِىّ ، وأبى بكر بن مَرْدُويه ، ومحمد بن أحمد بن الفضل ، صاحب ابن أبى حاتم ، وأبى نُعَيم الأَصْبَهَانِىّ الحافظ ، وأبى ذَرّ الطَّبَرِىّ ، وهما من أصغر شيوخِه ، وخلق .

روَى عنه أبو علىّ الْحَدَّاد ، وغيره .

وقد روى هذا الكتاب عنه الحافظ أبو مسعود ، وسليمان بن إبراهيم الأَصْبَهَانِىّ ، سماعًا ، وسُمِع الكتاب المذكور على أبى بكر محمد بن أحمد بن ما شَاذَة ، بإجازته من سليمان .

وذكر الأَرْدَسْتَانِىّ أنه فرَغ من تأليف هذا الكتاب ، سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، فتكون وفاتُه بعد ذلك .

---

(١) فى المطبوعة : « عبد الله » ، والتصويب من : د ، ز ، والعبر ٣/ ٣٣ ، وسير أعلام النبلاء .

(٢) فى المطبوعة : «بكر» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : « حشيس » ، والكلمة غير منقوطة فى د ، ز ، والمثبت من المشتبه ٢٦٥ ، وسير أعلام النبلاء .

(٤) فى المطبوعة : «المخبر» ، والكلمة غير منقوطة فى : د، ز، والمثبت من المشتبه ٥٧١ ، وفيه : «ويقال المجبر بالتخفيف» .

(٥) فى المطبوعة : «وأبى محمد» ، والتصويب من : د، ز، وهو عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أبى مسلم الفرضى . انظر اللباب ٢٠٦/٢ ، والمشتبه ٤٥٢ .

وقد ترْجم الحافظ أبو سعد بن السَّمْعَانِىّ فى كتاب «الأنساب» جَدَّه عبيد الله بن أحمد ، ولم يُتَرْجِمْه هو .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنًا خاصًّا ، أخبرنا أحمد بن محمد الحافظ ، بقراءتى عليه ، أخبرنا يوسف بن خليل الحافظ .

ح : وكتبَتْ إلىَّ زينبُ بنت الكمال ، عن ابن خليل : أخبرنا مسعود الجمَّال[1] ، أخبرنا أبو على الحَدَّاد ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبد الواحد بن عُبيد الله بن أحمد بن الفَضْل بن شهريَار الإمام ، أخبرنا ابن المُقْرِئ فى صفر سنة ثمانين وثلاثمائة ، حدَّثنا عَبْدان ، حدثنا زَاهر بن نُوح ، حدثنا أبو هَمَّام ، عن هُدْبَة ، عن عبد الملك بن عُمَير ، عن أبى سَلَمة ، عن أبى هُرَيرة رضِى الله عنه ، قال : « إذا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا ، وَ حَصَّنَتْ فَرْجَهَا ، وأَطَاعَتْ بَعْلَهَا[2] دَخَلَتْ مِنْ أَىِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ » .

(ومن الفوائد عنه)

. . .[3]

٣٣٦

محمد بن عبد الواحد بن محمد بن عمر بن الْمَيْمون

الشيخ ، الإمام ، الجليل ، أبو الفرج الدَّارِمِىّ*

صاحب «الاستذكار» وقد صنَّف هذا الكتاب فى صِباه ، وسنَحْكى كلامَه فيه .

وله أيضا «تصنيف» حافل فى أحكام المُتحَيِّرة .

وكان بدأ فى كتاب سماه «جامع الجوامع ، ومُودَع[4] البدائع» حافلٌ جدًّا ، ذكر فيه

---

(١) فى المطبوعة : «الحبال» ، وفى ز، د : «الحمال» ، والتصويب من المشتبه ١٧٢ .

(٢) فى المطبوعة : «زوجها» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) بياض بالأصول .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٣٦١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٢/١٨ ، طبقات الإسنوى ٥١٠/١ ، طبقات الشيرازى ١٠٧ ، طبقات ابن هداية الله ٥١ ، الوافى بالوفيات ٦٣/٤ .

(٤) فى د: ز: «ومروع» ، والمثبت فى المطبوعة ، وكشف الظنون ٥٣٩/١ .

الدَّلائل مبسوطةً ، وجمع فيه منقولات المذهب ، فأكثر ، وقفت على الجزء الأول والثانى منه بخطه ، وهما جزآن لطيفان .

ووقفت له أيضا على « كتاب فى الدَّوْر الحُكْمِىّ » .

كان إماما كبيرا ذكىَّ النَّظْرة[1] .

تفقه على أبى الحسن[2] بن الأَرْدُبِيلِىّ .

قال الخطيب : كان أحد الفُهماء[3] ، موصوفا بالذكاء والفِطْنة ، يُحسن الفقه والحساب ويتكلَّم فى دقائق المسائل ، ويقول الشعر .

وانتقل من بغداد إلى الرَّحْبَة ، فسكنَها مُدَّة ، ثم تحوَّل إلى دِمَشق فاستوطنها .

روَى عن أبى محمد بن مَاسِى ، وأبى بكر الوَرَّاق ، ومحمد بن المُظَفَّر ، وأبى بكر بن شَاذَان ، [والدَّارَقُطْنِىّ][4] وغيرهم .

روَى عنه أبو علىّ الأَهْوَازِىّ ، وعبد العزيز الكَتَّانِىّ[5] ، وأبو طاهر محمد بن الحسين الحِنّائى[6] ، والحافظ أبو بكر الخطيب ، وغيرهم .

وذكره الشيخ أبو إسحاق فى «الطبقات» ، وقال : [7]كان فقيها ، حاسبا ، شاعرا[7] ، [8]ما رأيت أفصحَ منه لَهْجَةً[8] .

[9]قال لى : مرضتُ فعادنى الشيخ أبو حامد الإسْفَرَايِنِىّ[9] ، فقلت[10] :

مَرِضتُ فارْتحتُ إلى عائِدٍ	فعادَنى العالَمُ فى واحدِ
ذاكَ الإمامُ ابن أبى طاهرٍ	أحمدُ ذو الفَضْلِ أبو حامدِ

---

(١) فى المطبوعة : «الفطنة» ، والمثبت من : د، ز .

(٢) فى الأصول : «أبى الحسين» . وانظر فهارس الجزء الثالث ، واللباب ٣٢/١ .

(٣) فى تاريخ بغداد : «الفقهاء» .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : «الكنانى» ، وفى د : «الكتابى» ، والكلمة فى ز بدون نقط ، وانظر صفحة ٣٠ .

(٦) فى الأصول « الحسن الحبال » ، وصححناه من سير أعلام النبلاء ، هنا وفى ترجمته ٤٣٦/١٩ . وانظر فهارسنا فى الأجزاء التالية .

(٧) عبارة الشيرازى : «كان فقيها متأدبا شاعرا حاسبا متصرفا» .

(٨) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز، وفى طبقات الشيرازى : «لم أر أفصح منه لهجة» .

(٩) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، وطبقات الشيرازى .

(١٠) ذكر الشيرازى البيتين ، والبيت الثانى مضطرب فى طبقاته . وقد تقدم البيتان فى صفحة ٦٥ ، وهما فى تاريخ بغداد ٣٧٠/٤ .

[قلت][1] : ومن شعره ما رأيته بخطِّه ، على كتابه «الدَّوْر الحُكْمِىّ» :

فى الشَّرْع دَوْرانِ غيرُ وَهْمِ دَوْرُ حسابٍ ودَوْرٌ حُكْمِى

وقد شرحتُ الحُكْمِىّ منه فاستَمِعُوه اسْتِماعَ فَهْمِ

فلِلْفتى الدَّارِمِىّ فيه صِحَّةُ مَعْنًى وحُسْنُ وَسْمِ

وُلِد الدَّارِمِىّ فى يوم السبت ، الخامس والعشرين من شوال ، سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة .

ومات بِدِمَشْق يوم الجمعة ، أول ذى القعدة ، سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .

(ومن الغرائب[2] عنه)

مما جمعت من كتاب «الاستذكار» ، وهذا الكتاب عندى منه أصلٌ صحيح ، عليه خطُّه ، وهو كما قال ابن الصَّلاح : نفيس ، كثير الفوائد ، [3] ذو نوادر وغرائب ، لا تصلُح مطالعتُه إلا لعارفٍ بالمذهب[3] .

قلت : غرائبُ فى السَّنَد عنه ، توقُّفًا ، لما رأيته بخطِّ مُصنِّفه آخرَه ، على النسخة التى عندى ، فنقلتُ من خط أبى الفرج الدَّارِمِىّ ما نصه : « جمعتُ هذا الكتاب فى صِباى من كتب أصحابنا رحمهم الله ، وكان أكثرُ ذلك على ما ذكروا ، وبدأتُ بذكْر دلائل ، ثم اختصرت بتركها ؛ لأجمع الخلاف بدلائله مُفردًا ، وزدت بعضَ ما وجدتُ من الزَّلَل ،

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٢) فى د : «الفوائد» ، والمثبت فى المطبوعة وز .

(٣) فى الطبقات الوسطى مكان هذا: «نحو ثلاثة مجلدات، وفيه من النوادر، والفرائد، والوجوه الغريبة مالا نعلم اجتمع مثله فى مثل حجمه ، وفيه من البلاغة والاختصار ، والأدلة الوجيزة ما لا يوجد لغيره مثله ، ولا ما يقاربه ؛ ولكن لا يصلح لمطالعته ، والنقل منه إلا العارف بالمذهب ؛ فإنه لشدة اختصاره ورمزه ربما التبس كلامه على من لا يحقق المذهب .

قلت : ما ذكره ابن الصلاح حق ، وقد وقفت على نسخة منه عليها خط الدارمى ، ورأيت بخطه أنه صنفه فى زمان الصبا من كتب أبى الحسين بن المرزبان ، وغيره من الأصحاب ، وأنه بعد ذلك رأى فيه أوهاما ، فأصلح منها بعضها ، ثم رأى الشىء كثيرا فتركه » .

فلما كثُرت رأيتُ كثرة الزَّلَل فيما [١] ذكروافذكرت [١] من ذلك ما سهَّله الله ، وأرجو أن يُعِين على جَمْع جميع ما أُوتِره[٢] .

وهذا الكتاب وإن كان فيه ما ذكرتُه ، فهو فى الغاية فى الاختصار ، يقف على ذلك مَن قرأه وقرأ غيرَه ، ومن أحب التَّحقيق نظر فيما جمَعناه بعدَه من الغوامض ، والدَّقائق ، [و][٣] المشكلات .

وكتَبَه محمد بن عبد الواحد بن محمد بن عمر بن المَيْمُون الدَّارِمِىّ البَغْدَادِىّ، بِدِمَشْق ، سنة ست وثلاثين وأربعمائة ، وصلَّى الله على محمدٍ النبىّ [الأُمِّىّ][٤] وآله وسلَّم تسليمًا» . انتهى .

(وهذه فوائد[٥] حضرتْنى من كتاب الاستذكار)

أذكرها على غير ترتيب ، بحسب استحضارها :

● إذا أسلم ذِمِّىٌّ كان زَنَى فهل يُحَدُّ ؟ على وجهين .

قلت : القولُ بسقُوط الحدِّ هو ما نقله ابن المُنْذِر عن النَّصِّ ، وهو من فوائد النَّوَوِىّ ، والقولُ بوجُوبه لم نكُن نعرفُه إلا عن أبى ثَوْر ، فما لِلتَّصريح بحكايته وَجْهٌ .

(فائـدة)

● إذا قال للدَّبَّاغ : ادبُغْه ، ولم يكن آجَره[٦] فمنهم من[٧] [قَلَب قولَ أبى إسحاق ، وقال : إذا ابتدأ المعمولُ له ، فلا تلزمه أجرةٌ ، وإذا قال له الصانعُ ابتداءً لزِمَه .

---

(١) مكان هذا فى المطبوعة : «ذكرت» ، والمثبت من : د، ز .

(٢) أوتر الشيء : أفذه ، أى أفرده .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٤) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «قليلة» .

(٦) فى المطبوعة : «آخره» ، وفى د : «أخره» ، والمثبت فى ز ، ويؤيده مافى الطبقات الوسطى ففيها : «ولم يذكر أجرة» .

(٧) تكملة لازمة من الطبقات الوسطى . وقد وردت تكملة المسألة الأولى فى ترجمة الدارمى ، أما ابتداء المسألة الثانية فقد ورد عند ذكر القيصرى فى باب القاف من النسب فى آخر الطبقات الوسطى .

● وقال الدَّارِمِىّ فى باب الحدَث من كتاب «الاستذكار»][1] : كلُّ ما يُوجِب الوضوءَ عَمْدُه وسهوُه سواء .

---

(١) أورد المصنف فى الطبقات الوسطى مسائل أخر من «الاستذكار» لم ترد فى الطبقات الكبرى وهى :

● « إن خاط بشعر الخنزير خُفًّا فعلى وجهيْن إذا كان رَطْبًا : أحدهما ، يجوز للضرورة . والثانى ، لا يجوز حتى تغسلَه للنجاسة ، يعنى تغسل الخفَّ ليُصَلَّى فيه ، سبعَ مرَّاتٍ إحداهن بالتراب .

● يجوز استعمالُ العاجِ وما أشبهه فى اليُبوسة ، ونكرهه ، فإن اتَّخذ منه لُعَبًا حَرُم بيعُها ؛ لأنه نجسٌ محرّم ، وإن كانت من ذكِيٍّ لم يجُز للتَّصْوير .

وقال ابن المَرْزُبان : يحتَمِل الجواز .

● قلتُ : هو قولُ مَن قال من أصحابنا إن تحريمَ التصوير إنما كان فى ابْتداء الإسلام ؛ لقُرْبهم من اتِّخاذ الأصنام . والصحيح التحريم .

● يُكرَه للرجل لُبْسُ فوق خاتمين فِضَّة .

● المتوضىء إن نَوَى إبطالَ عُضْوٍ قد مضى لم يبطُل ، وما فى الحال يبطُل ، وما يأتى على وجهين . قاله ابن المَرْزُبان .

وقال ابن القطَّان : فى جميعه وجهان .

قلتُ : والمشهورُ ما إذا نوى قطعَ الوضوء ؛ فإن كان بعد الفراغ منه لم يبطُل على الصحيح ، وكذا فى أثْنائِه على الأصحّ ، ويَسْتأنِفُ النيَّةَ لما بقى إن جوَّزْنا تفريقَها ، وإلا اسْتأْنَف الوضوءَ .

● يجب عليه أن يزيد أدْنى زيادةٍ بعد المِرفقَيْن ، وكذا فى الوجه والرِّجْلين ؛ لِتيقُّن غسْل المأْمور ، وهل وجَبَ فى نفسِه أو لغيرِه ؟ على وجْهَيْن .

● إن لم يخرُج الغائطُ عن العادةِ استنجى ، وهل تُعتبر عادتُه بنفسِه ، أو غيره ؟ على وجهين .

=

وحكى القَيْصَرِىّ[1] عن قوم أنه لا ينقضُ سهوهُ ؛ لأنَّا فرَّقْنا فى الصلاة[2] ؛ دليلُنا[3] الظَّواهِر والأخْبار[4] .

هذه عبارة «الاستذكار» واستفدْنا من ذلك أن القَيْصَرِىّ مُتقدِّمٌ عليه فى الوجود ، وسيأتى إن شاء الله تعالى ذكر القَيْصَرِىّ فى آخر الكتاب[5] .

وأما القومُ المُشار إليهم ، فالظاهر أنهم من غير علماء المذهب .

● والرَّافِعِىّ حكى فى مَسِّ الذَّكَر ناسيًا وجهيْن عن الحَنَّاطِىّ .

● إن نَوَى غسلَ الجمعة فقط ، لم يُجزِئه عن الجنابة ، وهل يُجزئهُ عن الجمعة ؟ على وجهيْن : أحدهما أنه لا يجزئه ؛ لأن عليه فرضًا ، فلا يُحسب له نَفْل .

● إذا تيمَّمَتْ الحائضُ ، ووطئها ، فإذا دخل وقتُ صلاةٍ أخرى ، فهل يطؤُها بالتَّيمُّم الأول ؟ على وجهيْن .

● إن تيمَّمَتْ فرأت الماءَ ، ففى وطئها وجهان .

= ● لا مهْرَ بوَطْءِ المَيْتة، ولفظ «الاستذكار» فى باب الحدَث : إن مَسَّ ميتةً وجب الوضوءُ ، فإن جامعَها اغتسل ، وفى الحدِّ قولان ، ولا مهرَ .

وممَّن نصَّ على أن المهرَ لا يجب بوطءِ الميتة، وإن وجب الحدُّ على قولٍ، القاضى أبو الطيّب فى «تعليقه» ، والماوَرْدىّ فى «الحاوى» ، كلاهما فى باب ما يوجب الغُسل ، والرافعىّ قال فى آخر باب الرِّدَّة : إنه لا مهرَ فيما إذا وطئَ الميتةَ بشُبهةٍ ، ولم يذكر ما إذا وطئها بلا شبهةٍ .

(١) فى المطبوعة فى هذا الموضع والذى يليه : «القنصرى» ، وفى الثالث : «العنصرى» ، والكلمة فى «ز» بلا نقط ، والمثبت من : د، والطبقات الوسطى مضبوطا .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «هذا لفظه ، وما حكاه عن قوم يحتمل أن يكون من المذهب ، والظاهر لا ؛ لأن صاحب الاستذكار قال بعد حكاية هذا» .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «لنا» .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «فنصب الخلاف فى المسألة ، وهذه قرينة على أن الخلاف غير مذهبى» .

(٥) لم يرد ذكره فى آخر الطبقات الكبرى وإنما ذكره فى آخر الطبقات الوسطى ، كما ذكرنا آنفا .

● إن أذَّن كافر أسلمَ بشهادته ، ولا يُجزِىءُ أذانُه ، لأنه أتى ببعْضِه قبل أوانه .

● قال بعضُ أصحابنا : إن العارِىَ يلزمه قبول هِبَة الثَّوْب[1] ، ولا يلزمه قبول الْعارِية ، عكس المشهور .

● إن قرأ فى ركوعه جاهلًا بالنَّهْى لم تَفسُدْ ، وإن كان عالما مُعتقِدا لإبطالها بَطلتْ ، وإن علم واعتقد أنها لا تبطُل ، فوجهان ، وكذلك فى السُّجود .

● وإذا سلَّم الإمام ، وبقىَ المأمومُ يُطِيل[2] التَّشهُّد ، كَرِهْناه ، ولم تَفسُد صلاتُه ما لم يُطل[3] .

٣٣٧

محمد بن عبد الواحد بن محمد بن أحمد[4]

أبو طاهر البَيِّع ، المعروف بابن الصَّبَّاغ*

وهو أبو صاحب «الشامل» .

سمع أبا حفص بن شَاهِين ، وعلىّ بن عبد العزيز بن مَرْدَك ، وأبا القاسم بن حَبَابَة[5] ، وغيرهم .

روَى عنه أُبَىٌّ النَّرْسِىّ[6] ، والحافظ أبو بكر الخطيب ، وقال : كان ثِقة فاضلا ، درَس الفقه[7] على أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ ، وكانت له حَلْقة للفَتْوَى[8] .

---

(١) فى د، ز، والطبقات الوسطى : «الثواب» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى د، ز : «يبطل» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «تبطل» ، وفى د : «يبطل» ، والمثبت من : ز، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بن جعفر» .

* له ترجمة فى تاريخ بغداد ٣٦٢/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٢/١٨ ، ٤٦٥ ، طبقات الإسنوى ١٣١/٢ ، اللباب ١٦٢/١ ، الوافى بالوفيات ٦٣/٤ .

(٥) فى المطبوعة : «حبان» ، والكلمة فى ز بدون نقط ، والتصويب عن : د، والمشتبه ٢٠٦ والعبر ٤٤/٣ . وتاريخ بغداد .

(٦) اضطربت الأصول فى هذا الاسم ، وأثبتناه على الصواب من سير أعلام النبلاء . وهو أبو الغنائم محمد بن على بن ميمون . ولُقِّب « أُبَيًّا » تشبيهًا بأُبىّ بن كعب . العبر ٢٢/٤ .

(٧) فى الطبقات الوسطى : «فقه الشافعى» .

(٨) بعد هذا فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد : «فى جامع المدينة» .

قال : وسألتُه عن مولده ، فقال : فى شهر رمضان ، سنة ست وستين وثلاثمائة .

ومات فى يوم السبت ، الثالث والعشرين من ذى القعدة ، سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .

أخبرنا محمد بن إسْماعيل بن إبراهيم الْمُسْنِد ، بقراءَتى عليه ، أخبرنا المُسْلم بن عَلَّان ، كتابة ، أخبرنا زيد بن الحسن[1] ، أخبرنا أبو منصور ، أخبرنا أبو بكر الخطيب ، أخبرنى أبو طاهر محمد بن عبد الواحد ، حدثنا أبو الحسن علىّ بن عبد العزيز بن مَرْدك[2] البَزَّار الْبَرْدَعِىّ ، حدثنا عبد الرحمٰن بن أبى حاتم ، حدثنا سعد بن عبد الله بن عبد الحكم المِصْرِىّ ، حدثنا يحيى بن حسَّان التِّنِّيسِىّ[3] ، حدثنى يحيىٰ بن حمزة ، حدثنى يحيىٰ بن الحارث الذِّمَارِىّ[4] عن أبى أسماء الرَّحَبِىّ[5] ، عن ثَوْبان : أن رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : « صِيَامُ رَمَضَانَ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ ، فَذٰلِكَ صِيَامُ سَنَةٍ » يعنى شهرَ رمضان ، وستَّةُ أيام بعده .

● قال الخطيب : لا نحفظُ حديثًا رُوِى عن يحيى[6] عن يحيى عن يحيى[6] غير هذا .

---

(١) فى المطبوعة : «الحسين» ، وهو خطأ صوابه من : د، ز، وهو زيد بن الحسن الكندى ، وقد تقدم ، انظر مثلا الجزء الأول ، صفحة ٧٦ .

(٢) فى تاريخ بغداد : «مدرك» ، وقد أشار الناشر إلى مافى الطبقات ، وفى تاريخ بغداد خطأ . انظر العبر ٣٥/٣ .

(٣) فى المطبوعة ، وتاريخ بغداد : «البستى» ، والكلمة فى د، ز بدون نقط ، والمثبت من العبر ٣٥٦/١ ، واللباب ١٨٤/١ ، وهو فيه «ابن أبى حسان» والتنيسى ، بكسر التاء المثناة من فوقها وكسر النون المشددة والياء المثناة من تحت والسين المهملة ، نسبة إلى مدينة بديار مصر . وانظر تهذيب التهذيب ١٩٧/١١ .

(٤) بكسر الذال المعجمة وفتح الميم وبعد الألف راء ، هذه النسبة إلى قرية باليمن : قرب صنعاء . اللباب ٤٤٤/١ .

(٥) بفتح الراء والحاء وفى آخرها باء موحدة ، هذه النسبة إلى رحبة بطن من حمير ، وأبو أسماء هو عمرو بن مرثد . اللباب ٤٦١/١ ، ٤٦٢ .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو : فى د ، ز ، وتاريخ بغداد .

محمد بن على بن حامد
[الإمام][1] أبو بكر الشَّاشِىّ*

تفقَّه على أبى بكر السِّنْجِىّ ببلاده .

ثم ارتحل إلى حضرة السلطان بغَزْنَة ، فحصل له [2]إقبال زائد[2] ، وكان من أنْظر أهلِ زمانه ، وأقام بغَزْنَة ، ووُلِد له بها أولاد ، وظهرت تصانيفُه .

ثم استدعاه نِظامُ المُلْك فى آخر أمْره إلى هَرَاة ، فشَقَّ ذلك على أهل غَزْنَة لِمَا رَأَوْا مِن علمه ، ولٰكن لم يجدُوا بُدًّا من امْتِثال أمر الوزير ، فجهَّزوه مُكرَّمًا بأولاده وأهله ، إلى مدينة هَرَاة ، فدرَّس بها ، بالمدرسة النِّظَامِيّة بها .

ثم قصد نَيْسابور زائرًا .

قال عبد الغافر الفَارِسِى : فأكرمَ أهل نَيْسابور مَقْدِمه ، غير أنه لم يقع منهم المَوْقِع الذى كانوا يعتقدونَه فيه ؛ فإن اسمَه كان فوقَ عِلْمه .

ثم عاد إلى هَرَاة .

وحدَّث عن منصور الكاغَذِىّ[3] ، عن الهَيْثَم بن كُلَيب .

مولده بالشَّاش ، سنة سبع وتسعين وثلاثمائة .

وتوفى فى شوال ، سنة خمس [4]وثمانين وأربعمائة ، ووقع فى كلام عبد الغافر أنه تُوُفِّىَ فى سنة خمس وتسعين ، وليس كذلك[4] .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ٥٢٥/١٨ ، شذرات الذهب ٣٧٥/٣ ، طبقات الإسنوى ٩٤/٢ ، العبر ٣٠٨/٣ ، الوافى بالوفيات ١٤٠/٤ . وقال فى الطبقات الوسطى : « وله طريقة مشهورة » يعنى فى الجدل ، كما صرّح الإسنوى .

(٢) فى المطبوعة : «الإقبال الزائد» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) بفتح أوله والغين المعجمة وفى آخرها ذال معجمة ، هذه النسبة إلى عمل الكاغذ الذى يكتب عليه وبيعه ، ومنصور هو أبو الفضل منصور بن نصر بن عبد الرحيم الكاغذى السمرقندى . اللباب ٢٢/٣ .

(٤) مكان هذا فى المطبوعة : «وتسعين ، والله أعلم» ، والمثبت من : د، ز، ويعضده مافى الطبقات الوسطى ، ففيها : « توفى بهراة فى سادس شوال سنة خمس وثمانين وأربعمائة ، وهو ابن أربع وتسعين سنة » .

٣٣٩

محمد بن على بن الحسن بن على بن عمر ، أبو الحسن ، بن أبى الصَّقْر*

الْوَاسِطِىّ ، الأديب ، من أهلها .

تفقَّه ببغداد على أبى إسحاق الشِّيرازِىّ ، وعلَّق عنه «تعليقات»[1] .

وسمع منه ، ومن أبى بكر الخطيب ، وأبى سعد المُتَوَلِّى[2] .

روَى عنه أبو غالب الذُّهْلِىّ ، ومحمد بن ناصر الحافظ ، وأبو منصور بن الجَوَالِيقِىّ[3] ، وغيرهم .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : فقيه ، أديب ، شاعر ، ظريف ، مولده فى ذى القعدة سنة تسع وأربعمائة .

ومن شعره[4] :

مَن قال لى جَاهٌ ولى حِشْمَةٌ ... ولى قَبولٌ عند مَوْلانَا

ولم يَعُدْ ذاك بنفعٍ على ... صديقِه لَا كان مَن كانَا[5]

ومن شعره أيضا[6] :

مَن عارضَ اللهَ فى مشيئتِه ... فما مِن الدِّين عندَه خَبَرُ[7]

---

* له ترجمة فى : معجم الأدباء ٢٥٧/١٨ ، المنتظم ١٤٥/٩ ، النجوم الزاهرة ١٩١/٥ ، الوافى بالوفيات ١٤٢/٤ ، وفيات الأعيان ٧٥/٤ . واسم جده فى المطبوعة ، د ، ومعجم الأدباء «الحسين» والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وسائر مصادر الترجمة . وفى الطبقات الوسطى : «أبو الحسن بن أبى طالب بن أبى الصقر» وفى د ، ز : «أبو الحسن بن الصقر» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وسائر مصادر الترجمة. وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣٨/١٩ وحواشيها .

(١) فى الطبقات الوسطى : «ثلاث تعليقات» .

(٢) فى المطبوعة : «المتوالى» ، والتصويب من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، ومعجم الأدباء . وأبو سعد المتولى ، هو عبد الرحمن بن مأمون النيسابورى . العبر ٢٩٠/٣ .

(٣) فى معجم الأدباء : «وأبو منصور موهوب الجواليقى» .

(٤) البيتان فى معجم الأدباء ٢٥٨/١٨ ، والمنتظم ١٤٥/٩ .

(٥) فى المطبوعة : «لا كان لا كانا» ، وفى ز ، د : «لا كان ما كانا» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، ومعجم الأدباء ، والمنتظم .

(٦) البيتان فى معجم الأدباء ٢٥٧/١٨ .

(٧) ورد عجز هذا البيت فى معجم الأدباء هكذا : «فما لديه من بطشه خبر» .

لا يقـدِرُ النَّـاسُ باجتهادِهِـمُ إلَّا على ما جـرَى به القَـدَرُ[1]

ومن شعره[2] :

كلُّ مَرْءٍ إذا تفكَّرْتَ فيـهِ وتأمَّلْتَـه رأيتَ ظَرِيفَا[3]

كنتُ أمشِى على اثْنتيْن قـويًّا صرتُ أمشِى على ثلاثٍ ضعيفَا

توفى يوم الخميس ، رابع عشر جمادى الأولى ، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة ، بواسِط[4] .

٣٤٠

محمد بن على بن عبد الواحد بن جعفر ، أبو غالب بن الصَّبَّاغ

تفقَّه على ابن عمِّه ، الإمام أبى نصر بن الصَّبَّاغ .

وسمع الحديثَ من أبى الحسين[5] أحمد بن محمد بن قَفَرْجَل[6] ، وأبى إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البَرْمَكِىّ .

وحدَّث باليَسير .

مات فى شعبان ، سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

---

(١) فى معجم الأدباء : « لا يقدر الخلق باجتهادهم » .

(٢) البيتان فى معجم الأدباء ٢٥٨/١٨ ، والوافى بالوفيات ١٤٣/٤ ، ووفيات الأعيان ٧٦/٤ .

(٣) فى المطبوعة ، ز : «كل امرئ» ، وفى د ، والوافى : «امرئ» ، وفى الوفيات «أمر» والمثبت هو ما يقتضيه الوزن ، وهو فى أصل معجم الأدباء ، والمرء : الإنسان والرجل . وفى الطبقات الوسطى . «رأيت طريفا» والمثبت فى سائر الأصول ، والمصادر .

(٤) انظر سؤالات الحافظ السِّلفى ٣٦ .

(٥) فى د ، ز : «الحسن» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) فى المطبوعة : «فقرحل» ، وفى د : «قومل» والكلمة بدون إعجام فى : ز ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والضبط منها ومن القاموس (ق ف ل) . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٥٦/٢٠ ، والعبر ١٧٠/٤ .

٣٤١

محمد بن على بن عمر

أبو بكر بن الرَّاعِى[(١)] .

٣٤٢

محمد بن الفرج بن منصور بن إبراهيم [بن على][(٢)] بن الحسن ، السُّلَمِىّ ، الشيخ أبو الغَنَائم الفَارِقِىّ[(٣)]

أحد الأئمَّة الرُّفعاء ، من تلامذة الشيخ أبى إسحاق الشِّيرازِىّ .

قدم بغداد مع أبيه ، سنة نَيِّف وأربعين وأربعمائة ، فتفقَّه على الشيخ ، وبرَع فى المذهب .

---

(١) هكذا وردت الترجمة فى أصول الطبقات الكبرى ، وقد وردت فى الطبقات الوسطى هكذا :

محمد بن على بن عمر ، أبو بكر الرَّاعى

من أهل الحربية [محلة كبيرة مشهورة ببغداد عند باب حرب ، قرب مقبرة بشر الحافى وأحمد بن حنبل ، وغيرهما . معجم البلدان ٢/٢٣٤] .

كان من الزُّهَّاد الصالحين .

تفقَّه على القاضى أبى الطَّيِّب .

وسمع من أبى القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الحُرْفِىّ ، وغيره .

وروى عنه أبو علىّ بن البَنّاء ، وثابت بن بندار البَقّال [راجع شذرات الذهب ٣/٤٠٨ ، طبقات القراء ١/١٨٨] .

توفِّىَ فى شعبان سنة خمسين وأربعمائة .

(٢) زيادة من المطبوعة على ما فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «الفاروقى» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى ، وبعد هذا فيها : «من أهل ديار بكر» ، والفارق ، بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء وفى آخرها قاف ، هذه النسبة إلى ميا فارقين . اللباب ٢/١٩١ . وللفارق هذا ذكر فى طبقات الإسنوى ٢/٢٥٧ .

وسمِع الحديث من عبد العزيز الأزَجىّ ، وأبى إسحاق[1] الْبَرْمَكىّ ، والحسن بن على الجَوْهَرِىّ ، والقاضى أبى الحسين[2] بن المُهْتَدِى ، وغيرهم .

وعاد إلى دِيار بَكْر ، ثم قَدِم بعد حِين ، ودرَّس ، ثم عاد فسكَن جزيرةَ ابن عُمَر[3] ، وحدَّث .

روى عنه أبو الفتح بن البَطِّىّ[4] .

وكان فقيها ، زاهدا ، موصوفا بالعلم والدِّين .

توفى يوم الخميس مستهَلّ شعبان ، سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة .

ووقع فى ترجمة تلميذِه [ابن المدرك][5] من «تاريخ شيخنا الذَّهَبِىّ» أن أبا الغنائم مات سنة ثلاث وثمانين ، وهو وَهْم .

٣٤٣

محمد بن القاسم بن حبيب بن عَبدوس
أبو بكر ، يُعرَف بالصَّفَّار*

أحدُ[6] الفقهاء الصَّفَّارين بنَيْسابور .

تفقَّه على الشيخ أبى محمد الجُوَيْنِىّ .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : وكان مُكثِرا من الحديث .

وَرد بغداد حاجًّا ، وعاد إلى بلده ، وأَمْلَى ، وحدَّث ، وكتبوا عنه .

---

(١) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى اسمه فقال : «إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكى» .

(٢) فى د، ز : «الحسن» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وانظر العبر ١١٥/٤ .

(٣) جزيرة ابن عمر : بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام ، ولها رستاق مخصب . معجم البلدان ٧٩/٢ .

(٤) قال الذهبى فى المشتبه ٨٥: «البطِّىّ قرية بَطّ على طريق دَقُوقا: فأبو الفتح محمد بن عبد الباق نسيبُ إنسانٍ من القرية فعُرِف به » .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، وفى ز : «ابن البدوك» بدون نقط .

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ٤٣٧/١٨ ، شذرات الذهب ٣٣١/٣ ، طبقات الإسنوى ١٣٩/٢ ، العبر ٢٦٨/٣ ، المنتظم ٢٩٩/٨ .

(٦) فى طبقات الإسنوى : « جَدّ » وكأنها أشبه .

سمع أبا عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ ، وأبا محمد عبد الله بن يوسف بن مَامُويه الأَصْبَهَانِىّ ، وأبا عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، وأبا طاهر الزِّيَادِىّ ، وأبا بكر الحِيرِىّ ، وغيرهم .

روَى عنه زاهر ، ووَجِيه ابنا طاهر الشَّحَّامِىّ ، وأبو عبد الله محمد بن الفضْل الفُرَاوِىّ ، وغيرهم .

وذكره أبو محمد عبد الله بن يوسف الجُرْجَانِىّ الحافظ فى كتاب «الفقهاء» ، وذكر أنه تفقّه على الشيخ أبى محمد ، وأنه كان خليفتَه حين[1] خرج إلى الحجّ .

قال : وسمعتُ الإمام أبا عاصم العبَّادِىَّ ، يقول للقاضى أبى العلاء : ما رأيتُ بنَيْسابور أحسنَ فُتْيا ، وأصْوبَ منه .

توفى مُنْتصَف شهر ربيع الآخر ، سنة ثمان وستين وأربعمائة[2] .

٣٤٤

محمد بن محمد بن جعفر ، الإمام ، أبو سعيد ، النَّاصِحِىّ[3] ، النَّيسَابُورى

أحدُ أعلام الأئمَّة علمًا ، وورعًا .

تفقَّه على الشيخ أبى محمد الجُوَيْنِى .

وسمع الحديثَ من أبى طاهر الزِّيَادِىّ ، وعبد الله بن يوسف بن مَامُويَه .

وكان زاهدا ، ورعا .

توفى كَهْلا ، سنة خمس وخمسين وأربعمائة .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «حتى» .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «بنيسابور» .

(٣) فى د، ز : «القاضى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى . والناصحى ، بفتح النون وبعد الألف صاد وحاء مهملتان ، هذه النسبة إلى الجد . الأنساب لوحة ٥٥١ ا .

٣٤٥

محمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد ، القاضى ، أبو الحسن ، الْبَيْضَاوِىّ*

خَتَن القاضى أبى الطَّيِّب .

قال الخطيب : كتبتُ عنه ، وكان صَدُوقا .

توفى فى شعبان ، سنة ثمان وستين[1] وأربعمائة ، عن ست وسبعين سنة .

٣٤٦

محمد بن محمد بن عبد الله[2] الْهَرَوِىّ ، القاضى ، أبو منصور[3] ، الأزْدِىّ ، الْمُهَلَّبِىّ**

وهو من ولد الْمُهَلَّب بن أبى صُفْرة ؛ فإنه محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد بن مُقاتِل بن صبيح بن ربيع بن يزيد بن عبد الملك بن يزيد بن المُهَلَّب بن أبى صُفْرة .

كان أحد أئمة الأصحاب ، الجامعين بين الفقه والحديث ، ومن أجلِّ تلامذة الشيخ أبى زَيْد[4] الْمَرْوَزِىّ .

---

* له ترجمة فى الأنساب لوحة ١٩٩ ا ، وقد ترجم له وذكر شيوخه ورواته بتفصيل أكثر مما ذكر المصنف ، تاريخ بغداد ٢٣٩/٣ . طبقات الإسنوى ٢٣٦/١ ، والوافى بالوفيات ١٢١/١ . وفى الطبقات الوسطى بعد كلمة : «البيضاوى» زيادة : «البغدادى قاضى الكرخ ، تلميذ القاضى أبى الطيب وختنه» .

(١) فى د ، ز « وثمانين » وأثبتنا الصواب من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة . وقد ترجمه ابن الأثير فى الكامل ٤١/١٠ ، فى وفيات هذه السنة .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «بن محمد» .

(٣) فى د، ز : «نصر» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والعبر ، وطبقات العبادى .

** له ترجمة فى : شذرات الذهب ١٩٢/٣ ، طبقات العبادى ٩٣ وذكره باسم محمد بن أحمد ، العبر ١٠٣/٣ ، الوافى بالوفيات ١١٥/١ ، وفى الأصول : فى آخر الاسم زيادة : « المروى » ولعلها « الهروى » تكرار .

(٤) فى د، ز : «يزيد» ، وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وقد تقدم فى الجزء الثالث صفحة ٧١ .

وكانت الرِّحلةُ إلى هَرَاة فقهًا ، وحديثا ، مِن أجْلِه .

سمع محمد بن على بن دُحَيم الشَّيْبانِىّ ، ودَعْلَج بن أحمد ، والحسن بن عِمْران الحَنْظَلِىّ[1] ، وأحمد بن عثمان الأَدَمِىّ .

روَى عنه ابن حمدين[2] ، وعبد الرحمٰن بن أبى عاصم الْجَوْهَرِىّ ، وأبو سعد يحيى بن أبى نَصْر الْعَدْل ، وأبو إسماعيل الأنْصَارِىّ ، وخلق .

وأمْلَى الحديثَ[3] ، وطال عُمْرُه مع اتِّساع الرِّواية .

وهو الذى أرسل إليه السلطان محمودُ[4] بَغْلَةَ الإسماعِيلِيَّة ليركبَها ، كما سيأتى فى ترجمة محمود .

وقد ذكر أبو عاصم القاضىَ أبا منصور ، وقال : كان للمذهب سدَّادًا ، وعلى أهل البدع حُسامًا ، وخرج من مجلسه [عِدَّةُ][5] فقهاء ، وكان قاضيًا بهرَاة ، [وحجّ][6] قريبا من ثلاثين حَجَّة ، والناس له تَبَع .

توفى القاضى أبو منصور فى المُحرَّم ، سنة عشر وأربعمائة ، فَجْأَةً .

---

(١) فى د : « الحطلى » ، وفى ز : « الحطلبى » ، وفى المطبوعة : « الخطلى » ، ولم نجد شيئًا من هذه الأنساب فأثبتنا ما فى سير أعلام النبلاء .

(٢) فى د : « هذه » ، وفى ز : « عده » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) هو : أحمد بن أحمد بن حمدين . انظر : سير أعلام النبلاء ١٧/٢٧٤ .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « بن سبكتكين » .

(٥) ساقط من طبقات العبادى .

(٦) ساقط من أصول الطبقات ، وهو تكملة لازمة من طبقات العبادى ١٩٤ .

٣٤٧

محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الْيَمَنِىّ ، أبو حامد*

صاحب كتاب «المرشد»[1] فى الفقه ، فى سِفْرَيْن ، وقفتُ على الأول منهما ، وقد ذكر فى تاريخه أنه فرغ منه ، سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة .

٣٤٨

محمد بن محمد بن مَحْمِش**

بفتح الميم بعدها حاء مهملة ساكنة ثم ميم مكسورة ثم شين معجمة ، بن على ابن داود[2] ، الفقيه ، الشيخ أبو طاهر ، الزِّيَادِىّ

إمام المُحدِّثين ، والفقهاء بنَيْسابور فى زمانه .

وكان شيخًا أديبًا ، عارفا بالعربية .

سلَّمتْ إليه الفقهاءُ الفُتْيَا بمدينة نَيْسابور ، والمشيخةَ ، وله يَدٌ طُولَى فى معرفة الشروط ، وصنف فيه «كتابًا» ، وكان مع ذلك فقيرا ، وَبقِىَ يُمْلِى ثلاث سنين .

ولد سنة سبع عشرة وثلاثمائة .

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٥٦٢/٢ ، وانظر كشف الظنون ١٦٥٤ .

(١) جاء حديث المصنف عن هذا الكتاب فى الطبقات الوسطى هكذا :

« له كتاب فى المذهب سماه المرشد ، وهو فى سِفْرَيْن ، وقد قال فيه :

- إنه يجب إغماض عين الميت ، وإطْباقُ فِيهِ ، وتَلْيينُ مفاصله .
- وإنه يحرُم البولُ فى قارعة الطريق ، وتحت الأشجار المثمِرة .

وكل هذا عجيب ، محمول على صدور الهفوة .

والنسخة التى وقفتُ عليها من هذا الكتاب مُكتَتَبة فى سنة ثمان وستِّين وأربعمائة ، على ما ذكر كاتبها » .

** له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٢٨٣، شذرات الذهب ١٩٢/٣ ، طبقات الإسنوى ٦٠٩/١ ، طبقات العبادى ١٠١ ، العبر ١٠٣/٣ ، الوافى بالوفيات ٢٧١/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٢٧٦/١٧ وحواشيه .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة «بن أيوب» .

وسمع الحديثَ[1] سنة خمس وعشرين وثلاثمائة ، وبعدها .

وتفقّه سنة ثمان وعشرين .

سمِع من أبى حامد بن بلال ، ومحمد بن الحسين القَطَّان ، وعبد الله بن يعقوب الكِرْمَانِىّ ، والعباس بن قوهيار[2] ، ومحمد بن الحسن المُحَمَّدَابَاذِىّ ، وأبى عثمان عمرو ابن عبد الله الْبَصْرِى ، وأبى علىّ المَيْدَانِى ، وحاجِب بن أحمد الطُّوسِىّ ، وعلىّ بن حَمْشَاد ، وأبى العباس محمد بن يعقوب الأصَمّ ، وأبى عبد الله محمد بن عبد الله الصَّفَّار .

وأدرك أبا حامد الشَّرْقِىّ ، ولم يسمع منه .

روَى عنه أبو عبد الله الحاكم ، وذكره فى «تاريخه» وقد مات قبله ، والحافظ أبو بكر الْبَيْهَقِى ، وأبو صالح الْمُؤَذّن ، والأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، وعبد الجبَّار بن بُرْزَة ، ومحمد بن محمد السَّامَانِىّ[3] ، وعلىّ بن أحمد الْوَاحِدِىّ ، وأبو سعد بن رامش ، وأبو بكر بن يحيى المُزَكِّى ، والقاسم بن الفَضْل الثَّقَفِىّ ـــ وحديثُه يعلو فى الثَّقَفِيات ـــ وخلقٌ يطول ذكرهُم .

وأخذ الفقهَ عن أبى الوليد ، وأبى سهل ، وعنه أخذ أبو عاصم العَبَّادِىّ ، وغيره .

وكان والدُه من العُبَّاد الصالحين ، وإنما عرف بالزِّيَادِىّ فيما يظهر من كلام أبى سَعْد ؛ لأن زِيادًا اسمٌ لبعض أجداده ، ويؤيِّده تصريح أبى عاصم العَبَّادِىّ بأنه منسوبٌ إلى بَشِير بن زِياد .

وقال شيخُنا الذَّهَبِىّ ، تبعًا لعبد الغافر الفارِسِىّ : إنما قيل له الزِّيَادِىّ ؛ لأنه سكن ميدان زِيَاد بن عبد الرحمٰن[4] ، بنَيْسابور .

---

(١) فى الأصول : « وسمع منه سنة ... » والتصحيح من الطبقات الوسطى ، ومصادر الترجمة .

(٢) اضطربت الأصول فيه . وصححناه من سير أعلام النبلاء ، هنا وفى ترجمته ١٥/٣٣١ .

(٣) بفتح السين المهملة وسكون الألف وفتح الميم وسكون الألف الثانية وفى آخرها نون ، هذه نسبة جماعة الملوك السامانية ، وينسب كذلك أيضا مواليهم وأصحابهم . اللباب ١/٥٢٣ .

(٤) ميدان زياد : محلة بنيسابور . راجع معجم البلدان ٤/٧١٣ .

قلتُ : ويشبه أن يكون ما ذكره أبو عاصم تصْريحا ، وأبو سعد تلْويحًا أصحّ مما ذكره عبد الغافر .

ذكره أبو عاصم فى الطبقة الخامسة ، وكان مِن حقِّه أن يُذكَر فى الرابعة ، ولكنه قال : إنما أخَّرْتُهُ إلى الخامسة ، لامْتداد عُمْرِه .

أثْنى عليه أبو عاصم ، وقال : الفقه مَطِيَّته[1] يقود بزمامه ، طريقُه له مُعبَّدة[2] ، وخَفِيُّه ظاهر ، وغامضُه سهْل ، وعسيرِه يسير ، ورأيته يناظر ويضع الهِناءَ[3] مَواضِعَ النُّقْبِ[4] .

قال : وأخذ العلم عن أبى الوليد ، فلما توفى انتقل[5] إلى أبى سهل . انتهى .

وذكره عبد الغافر ، فقال : إمامُ أصحاب الحديث بخُراسان ، وفقيهُهم [ومُفْتيهم][6] بالاتّفاق بلا مُدافَعة .

توفى الأستاذ أبو طاهر فى شعبان ، سنة عشر وأربعمائة .

● وحكَى ابن الصَّلاح فى كتاب «أدب الفُتْيا» : أنه وجد بخطِّ [بعض][7] أصحاب القاضى الحسين ، أنه سمع أبا عاصم العَبَّادِىّ يذكرُ ، أنه كان عند الأستاذ أبى طاهر الزِّيَادِىّ حين احتُضِر ، فسُئِل عن ضَمان الدَّرَك[8] ، وكان فى النَّزْع ، فقال : إن قَبض الثَّمنَ فيَصِحُّ ، وإلا فلا يصِحّ .

قال : لأنه بعد قبْضِ الثَّمنِ يكون ضمانُ ماوَجَب .

قلت : وهذا هو الصحيح فى المذهب ، ولم يرد بحكايته أنه غريب ، بل حُضور[9] ذِهْن هذا الأستاذ[9] عند النَّزْع لمسائل الفقه ، ولذلك قال ابن الصَّلاح : إن هذه الحكاية من أعجب مايُحْكَى .

---

(١) فى المطبوعة : «مطية» ، وفى د، ز : «بطشه» بدون نقط فى الحرف الأول ، والمثبت من طبقات العبادى ١٠٢ .

(٢) فى المطبوعة : «معية» ، وما فى د، ز مثلها بدون نقط ، والمثبت من طبقات العبادى .

(٣) الهناء : القطران .

(٤) النقب : الجرب .

(٥) فى طبقات العبادى ١٠٣ : «اختلف» .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٨) الدرك ، بفتحتين ، وسكون الراء لغة : اسم من أدركت الشيء ، ومنه ضمان الدرك . المصباح المنير ٢٢٩ .

(٩) مكان هذا فى : ز، د : «ذهنه» ، والمثبت فى المطبوعة .

(فوائد ومسائل عن أبى طاهر)

● قال أبو عاصم : سألتُه عن رجلٍ أقام بيِّنةً على شخصٍ ميِّت ، أنها امرأتُه ، وهذه الأولاد منها ، [1]وأقامت امرأةٌ بيِّنة[1] أنه زوجُها وأولادُهُ منها ، وكُشِف عنه فإذا هو خُنْثَى ؟

فقال : أفتى أبو حنيفة بأن المال بينهما نِصْفَيْن ، وبه أخذ الشافعىّ بعده .

قال أبو طاهر : وعندى أن بَيِّنَةَ الرجل أولى ، لأن الولادة أمرٌ يقِينٌ ، والإلحاقُ بالأب مُجتَهَد فيه .

● قال القاضى الحسين فى «التعليقة» فى مسألة الكفـارة فى الصَّوم على المرأة إذا جُومِعت : وكان الأستاذ أبو طاهر ، يقول : لا يُتصوَّر الخلافُ فى هذه المسألة ، لأن فِطْرَها سبقَ الجِماع ، لأنها أفطرت بوُصول الواصلِ إلى جوفِها ، فصار كما لو ابتلعتْ حَصاةً ؛ فإنَّ تَغييبَ[2] بعض الحشَفَة يُبطِل صومَها ، ولا يحصُل الجِماعُ إلا بتغْييب جميع الحَشَفَة ، ولو أدخل الأصبع فى الفرج بطَل[3] صومُها ، إلا أنهم يُصوِّرونه بما لو جُومِعت مُكرَهةً ، فطاوعتْ فى أثْنائِه ، أو ناسيةً ، فذكرت فى خِلالِه ، فأصرَّتْ[4] على ذلك ، ففِطْرُها يومئذٍ حصلَ بالجماع لا محالَة . انتهى .

---

(١) فى طبقات العبادى ١٠٢ : «وجاءت امرأة وأقامت بينة» .

(٢) فى د ، ز : « تغييت » ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى د، ز : «يبطل» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٤) فى د، ز : «فأمرت» ، والمثبت فى المطبوعة .

محمد بن المُظفَّر بن بَكْران بن عبد الصَّمد بن سليمان الْحَمَوِىّ ، القاضى ، أبو بكر الشَّامِىّ*

الزاهد ، الورع ، أحد الأئمَّة .

ولد بحَماة ، سنة أربعمائة .

ورحل إلى بغداد فسكنَها ، وتفقَّه على القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ(١) .

وسمع الحديث من عثمان بن دُوسْت(٢) ، وأبى القاسم بن بِشْران(٣) ، وأبى طالب بن غَيْلان ، وأبى الحسن الْعَتِيقِى ، وآخرين .

روَى عنه أبو القاسم بن السَّمَرْقَنْدِىّ(٤) ، وإسماعيل بن محمد الحافظ ، وهِبَة الله بن طَاوُس المُقْرِىء ، وغيرهم .

[و](٥) وقفتُ على نسخة قديمةٍ من كتاب «الضعفاء» لأبى جعفر العُقَيْلِىّ(٦) ، وفيها سماعه للكتاب كلِّه ، على أبى الحسن العَتِيقىّ ، وقد حدَّث به سنة سبع وتسعين وأربعمائة ، ببغداد .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : هو أحد المُتْقِنين لمذهب الشَّافِعِىّ ، وله اطِّلاع على أسرار الفقه ،

---

*له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١١٧٧ ، وهو فيه : « محمد بن المظفر بن بكر » ، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٨٥ ، شذرات الذهب ٣/ ٣٩١ ، طبقات الإسنوى ٢/ ٩٥ ، العبر ٣/ ٣٢٢ ، اللباب ١٢/ ٣٢١ وهو فيه : « محمد بن المظفر بن بكران » المنتظم ٩/ ٩٤ ، وهو فى الطبقات الوسطى : « بن عبد الصمد بن سلمان » ، ووردت لفظة « القاضى » قبل « الحموى » وبعده فى : د ، ز ، المثبت فى المطبوعة ، الطبقات الوسطى .

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وقيل : كان يحفظ تعليقته حتى كأنها بين يديه» .

(٢) ورد فى الطبقات الوسطى بكنيته ونسبته : « وأبى عمرو العلاف » .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وأبى محمد الخلال» .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وغيره ، أسندنا حديثه فى الطبقات الكبرى» ، ولم يسند المصنف عنه شيئا فيما بين أيدينا من أصول الطبقات الكبرى .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

(٦) واسمه : «محمد بن عمرو بن موسى» . انظر العقد الثمين ٢/ ٢٤٤ ، العبر ٢/ ١٩٤ .

وكان ورعا . زاهدا ، مُتقِنا[1] ، جرَتْ أحكامُه على السَّداد .

● وَلِىَ قضاءَ القُضاة ببغداد بعد موت أبى عبد الله الدَّامَغَانِىّ ، سنة ثمان وسبعين ، إلى أن تغيَّر عليه [2]المُقْتَدِى بالله[2] لأمر ؛ فَمنع[3] الشُّهودَ من حضور مجلسه [مُدَّةً][4] ؛ فكان يقول : ما أنْعزِلُ حتى يتحقَّق علىَّ الفِسْق .

قلت : لعله كان يرى ذلك ، والمذهب أنه ينْعزِل ، وإن لم يُفَسَّق .

ثم إن الخليفةَ خلع عليه ، واستقام أمرُه[5] .

وقال أبو على بن سُكَّرَة : ورعٌ ، زاهد ، وأما العلم فكان يقال : لو رُفِع مذهبُ الشَّافِعِىّ أمكنَه أن يُمْلِيَه مِن صَدره .

وقال محمد بن عبد الملك الْهَمَذَانِىّ : كان حافظًا «لتعليقة» القاضى أبى الطيب ، كأنها بين عيْنَيْه .

قلتُ : وكان من قُضاة العَدْل ، واتَّفقتْ منه محاسنُ أيامَ قضائِه .

وكان الذى أشار على الخليفة بولايتِه عند موت الدَّامَغَانِىّ الوزيرُ أبو شجاع ، فامتنع الشَّامِىّ من القَبُول ، فما زالوا به حتى تقلَّده ، وشرَط أن لا يأخُذ رزقًا ، ولا يقبل شفاعةً ، ولا يُغيِّر مَلبُوسَه ، فأُجيب إلى ذلك .

قال عبد الوهّاب الأنْمَاطِىّ : لم يكن الشَّامِىّ يتبسَّم فى مجلسه قَطُّ .

قال : ولما مُنِعت الشُّهودُ من حضور مجلسه ، وقعد فى بيْته ، نَقَلَ[6] إليه القاضى أبو يوسف القَزْوِينِىّ المُعْتَزِلىّ[7] : ما عزَلك الخليفة ، إنما عزَلك النبىُّ ﷺ .

---

(١) فى سير أعلام النبلاء : « متّقيا » .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «المقتدى بأمر الله» .

(٣) فى د، ز : «يمنع» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والضبط منها .

(٤) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وبقى على القضاء إلى أن توفى . قلت : إن كان المقتدى صرح بعزله فالصحيح من المذهب أنه ينعزل ، وإن لم يكن ذلك لسبب يوجبه ، فلعله اختار الوجه الذاهب إلى أن القاضى لا ينعزل بالعزل من غير موجب» .

(٦) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : «نفذ» والمثبت فى : د، ز .

(٧) فى د، ز : «المعقول» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

قال : وكيف ذلك ؟

قال : لأنه قال : « لَا يَقْضِي الْقَاضِي بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ » وأنت[1] طولَ عمرك غضبانُ .

وقال محمد بن عبد الملك الْهَمَذَانِيّ : كان لا يقبل من سلطانٍ عطِيَّةً ، ولا من صديقٍ هديَّةً ، وكان يُعاب بالحِدَّة ، وسوء الخُلُق .

وقال ابن النَّجَّار : ما استْنابَ أحدًا فى القضاء ، وكان يُسوِّى بين الوضيع والشريف فى الحكم ، ويقيم جاهَ الشرع ، فكان هذا سبب انْقلاب الأكابر عنه ، فألصقُوا به ما كان منه بريئًا ، من أحاديث مُلفَّقة ، ومعايب مُزوَّرة .

وقال الفقيه أحمد بن عبد الله بن الآبَنُوسِيّ[2] : جاء أمير المؤمنين إلى [3]قاضى القضاة[3] الشَّامِىّ ، فادَّعَى شيئًا ، وقال : بيِّنتى فلان ، والمُشطَّب الفَرْغَانِىّ الفقيه .

فقال : لا أقبل شهادةَ المُشطّب ، لأنه يلبس الحريرَ[4] .

---

(١) فى المطبوعة : «فأنت» ، والمثبت فى د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : «الأنبوسى» ، والكلمة فى د، ز بلا نقط ، والمثبت من العبر ٤/ ١١٤ ، والآبنوسى ، بمد الألف وفتح الباء الموحدة أو سكونها وضم النون وفى آخرها السين المهملة بعد الواو ، نسبة إلى آبنوس ، وهو نوع من الخشب البحرى . اللباب ١/ ١٣ .

(٣) فى المطبوعة : «القاضى» ، والمثبت من : د، ز .

(٤) روى المصنف فى الطبقات الوسطى هذه القصة هكذا :

« وحُكِى أنه جاءه أميرٌ من الأتراك ؟ وادَّعى على واحدٍ شيئًا ، فأنكر المُدَّعَى عليه ، فقال الشامىّ للأمير : أَلَك بيِّنَةٌ ؟ قال : بلى . قال : من هما ؟ قال : فلان ، والمُشطّب . فقال الشامىّ : لا أقبل شهادةَ المشطَّب ؛ لأنه يلبس الحرير . فقال الأميرُ : السلطانُ مَلِكشاه ، ووزيرُه نظامُ المُلْك يلْبسان الحريرَ . فقال الشامى : ولو شهدا عندى ما قبلتُ شهادَتَهما » .

وروى المصنف فى الطبقات الوسطى قبل هذه القصة حادثة أخرى فقال :

«ووقعت حادثةٌ للسلطان ملكشاه، فحُمِل قاضى القضاة الشّامىّ إلى دار السلطان؛ ليقضىَ فى تلك الحادثة . فجاء المشطّب بن محمد بن أسامة الفَرْغانِىّ، أحد فحول المناظرين من الحنفية، وكان ذا جاهٍ عريض، وملازمة للسلطان، فشهد بين يديْه، فقال الشامىّ على=

فقال : السلطانُ مَلِكْشَاه ، ووزيرُه نظامُ المُلْك يلبسانه .

فقال : لو شهدا عندى ما قبلتُ شهادتَهما أيضا .

قال ابن الآبَنُوسِيّ : كان له كِيسان ، أحدهما يجعل فيه عِمامتَه وقميصَه ، والعمامة كَتَّان ، والقميص قُطن خَشِن ، فإذا خرج لبسَهما ، والكيس الآخر فيه فَتِيت ، فإذا أراد الأكل جعل منه فى قَصْعة ، وقليل من الماء ، وأكل منه .

وكان له كراء[1] بيتٍ فى الشهر بدينار ونصف ، كان منه قوتُه ، فلما وَلِىَ القضاءَ جاء إنسان ، فدفع فيه[2] أربعةَ دنانير ، فأبَى ، وقال : لا أُغيِّر ساكنى ، وقد ارْتبتُ بك ، لِمَ لا كانت هذه الزِّيادة قبل القضاء ؟

وكان يشُدُّ فى وسَطه مِئْزرًا ، ويخلع فى بيته ثيابَه ، ثم يجلس .

وكان يقول : ما دخلتُ فى القضاء حتى وجب علىَّ .

[3]توفى فى عاشر شعبان ، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة[3] .

ودفن عند أبى العباس بن سُرَيج[4] .

= رؤوس الخلائق : لا أقبل شهادَتَه . فقالوا : لِمَ ؟ قال : لأنه فاسِقٌ . وكان على المُشطّب ثوبُ حرير ، فخجل المُشطّب من ذلك » .

(١) راجع سير أعلام النبلاء .

(٢) فى د، ز : «إليه» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «توفى يوم الثلاثاء ، العاشر من شعبان ، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ببغداد» .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا :

● « أطلق قاضى القضاة الشَّامِىّ الجزْمَ بعدم صحّة بيْع المُصَادَر ، والأصحّ صِحَّتُه ؛ لأنه إنما يُكرَه على المالِ من أى جهة كانتْ ، وبه جزم الغَزَّالِىُّ فى «الفتَاوى» إلا أنه قال : إن اعترف المشترِى أنه لم يكن له طريقٌ إلى الخلاصِ لم يصحّ البيعُ .

وقد خصّص ابنُ الصَّبَّاغ الخلافَ بحال كونه لا مالَ له غيرَه ؛ فإن كان والمطلوبُ منه لا يستغرِق مالَه صَحَّ .

وعلَّل القاضى الشامىُّ إطْلاقَه الجزمَ بعدم الصحة ؛ بأنه قد يخاف لو وَزن من غير بيع أن يُطالَب بمالٍ آخر .

=

محمد بن منصور بن عمر بن على الكَرْخِىّ ، بالخاء المعجمة ، الفقيه ، أبو بكر البَغْدَادِىّ*

وهو وَلَدُ الإمام أبى القاسم منصور بن عمر الكَرْخِىّ ، أحد أصحاب الشيخ أبى حامد .

ووالد أبى البَدْر إبراهيم بن محمد الكَرْخِىّ ، أحَدِ رُواةِ الحديث .

قال أبو سعد بن السَّمْعَانِىّ : [1]كان يسكن قَطِيعة الرَّبيع من الكَرْخ[1] ، وكان[2] صالحا ، مُتدَيِّنًا ، يَرجِع إلى فضلٍ ، وعلم .

سمع أبا علىّ[3] بن شَاذَان ، وأباالحسن محمد بن محمد [4]بن محمد[4] بن إبراهيم البَزّاز[5] ، وغيرهما .

روَى لنا عنه إسماعيل بن أحمد[6] بن عمر ، وعبد الوهَّاب بن المُبارك بن أحمد الحافظان .

[7]قال : وذكر ابن‌ناصِر الحافظ ، أنه مات ليلة الجمعة ، وحُمِل من الغد إلى جامع المدينة ، فصُلِّىَ عليه فيه ، ثانىَ جمادى الأولى ، سنة [اثنتين][8] وثمانين وأربعمائة[7] ، ودفن فى[9] مقبرة باب حَرْب .

=قال : ولهذا قال أصحابُنا : لو باع مُوكلًا به أو مُقيَّدًا كان القولُ قولَه مع يمينه أنه كان مُكْرَهًا ؛ لظاهرِ حاله » .

* له ترجمة فى الأنساب لوحة ٤٧٩ ا ، طبقات الإسنوى ٢/ ٣٤٢ .

(١) فى الأنساب . «سكن كرخ بغداد» .

(٢) فى الأنساب بعد هذا زيادة : «فقيها» .

(٣) فى الأنساب بعد هذا زيادة «الحسن بن أحمد بن إبراهيم» .

(٤) ساقط من الأنساب .

(٥) فى الطبقات الوسطى ، والأنساب «البزار» ، والكلمة فى ز بدون نقط ، والمثبت فى المطبوعة ، د، والعبر ٣/ ١٣٣ .

(٦) فى الطبقات الوسطى : «محمد» ، والمثبت فى أصول الطبقات الكبرى ، والأنساب .

(٧) الذى فى الأنساب : «وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٤٨٢» .

(٨) مكان هذه الكلمة بياض فى : د، ز، وهى فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٩) فى أصول الطبقات الكبرى : «إلى» ، والمثبت من الأنساب ، والطبقات الوسطى .

٣٥١

محمد بن هِبَة الله بن ثابت ، أبو نصر ، الْبَنْدَنِيجِيّ*

نزيلُ مكَّة ، ويعرف بفقيه الحرم .

كان من كبار أصحاب الشيخ أبي إسحاق الشِّيرَازِيّ .

وقد سمع الحديث .

وحدَّث عنه إسماعيل بن محمد الحافظ ، وغيره .

وكان يقرأ فى كل أسبوع ستَّةَ آلاف مَرَّةً : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴾[1] ويَعْتَمِر فى رمضان ثلاثين عُمْرَةً ، وهو ضَرِير ، يُؤخَذ بيده .

توفى سنة خمس وتسعين[2] وأربعمائة ، وقد نَيَّف على الثَّمانين .

● قال أبو نصر الْبَنْدَنِيجِيّ فى «المُعتَمد» : ليس للشافعيّ نَصٌّ فى غيرِ الْغَنَم فى الْعَقِيقة ، وعندى لا يُجزِىء غيرُها .

٣٥٢

محمد بن هِبَة الله بن الحسن بن منصور اللَّالْكَائِيّ**

أبو بكر ، بن الحافظ أبى القاسم الطَّبَرِيّ[3] ، الْبَغْدَادِيّ

قال ابن الصَّلاح : كثيرُ السَّماع ، واسع الرِّواية[4] ، صَدُوق ، مأمون .

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢٠٤/١ ، طبقات ابن هداية الله ٦٥ ، العقد الثمين ٣٨١/٢ ، اللباب ١٤٧/١ ، نكت الهميان ٢٧٧ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٩٦/١٩ وحواشيه .

(١) أى سورة الإخلاص .

(٢) فى الأصول : « وسبعين » وأثبتناه على الصواب من مصادر الترجمة . وانظر حواشى طبقات فقهاء اليمن ١١٩ .

** له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ٤٤٧/١٨ ، طبقات الإسنوى ٣٦٦/٢ . اللباب ٣٠٠/٣ ، والمنتظم ٣٢٤/٨ ، الوافى بالوفيات ١٥١/٥ ، واللالكائى بعد اللام ألف لام وكاف مفتوحة وألف ساكنة وياء مثناة من تحتها ، هذه النسبة إلى بيع اللوالك التى تلبس فى الأرجل .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «الطبرانى» .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «الرحلة» ، وليس فيه مايدل على أن هذا من قول ابن الصلاح .

سمع هِلالًا الحفَّار، وأبا الحسين بن بِشْران، وأبا الحسين بن الفضل القَطَّان، وغيرهم.

سمع منه أبو القاسم الرُّمَيْلِىّ[1] ، الحافظ ، وغيره من الحُفَّاظ .

قلتُ : وإسماعيل بن السَّمَرْقَنْدِىّ ، وعبد الوهَّاب الأنْمَاطِىّ ، وطائفة .

قال ابن الصَّلاح : وسُئِل عن مَولده ، فقال : فى ذى الحِجَّة ، سنة تسع وأربعمائة ، ببغداد ، بدَرْب الْمَرْوَزِىّ .

قال شيخُنا الذَّهَبِىّ : فيكون سماعُه من الحفَّار حُضورًا .

قلتُ : لأن الحفَّار مات سنة أربع عشرة وأربعمائة .

قال شيخُنا الذَّهَبِىّ : وقد بَادَر مَن ذكر هذا الرجل فى علماء الشّافعية ، فإنه ليس هناك .

قلتُ : قد أورده ابن الصَّلاح فى الشّافعية .

مات ببغداد ، فى جمادى الأولى ، سنة اثنتين وسبعين وأربعمائة .

٣٥٣

محمد بن هِبَة الله بن محمد بن الحسين ، الإمام الكبير ، أبو سهْل*

وَلد جمال الإسلام أبى محمد بن القاضى أبى عمر البَسْطَامِىّ ، ثم النَّيسابُورِىّ ، وهو الذى يقال له أبو سهل بن المُوفَّق ، والموفَّق لقب والده جمال الإسلام .

ولد سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة .

قال فيه عبد الغافر : سُلالة الإمامة ، وقُرَّة عين أصحاب الحديث ، انتهتْ إليه زعامة الشّافعيَّة بعد أبيه ، فأجراها أحسنَ مُجْرَى ، ووقعتْ فى أيامِه محنٌ ووقائعُ للأصحاب .

وكان يُقِيم رَسْم[2] التَّدْريس .

---

(١) بضم الراء وفتح الميم وفى آخرها لام ، هذه النسبة إلى الرميلة ، وهى من الأرض المقدسة ، وهو مكى بن عبد السلام المقدسى . اللباب ٤٧٧/٣ .

* له ترجمة فى سير أعلام النبلاء ١٤٢/١٨ ، طبقات الإسنوى ٢٢٦/١ ، وذكر المصنف شيئا من حال المترجم فى ٣٩٠/٣ .

(٢) من هنا إلى قوله : « وأبى حسان » ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

وسمع من مشايخ وقته بخُراسان ، والعراق ، مثل النَّصْرَوِىّ[1] ، وأبى حسان المُزَكِّىّ[2] ، وأبى حفْص بن مسرور ، وكان بيتُهم[3] مَجْمع العلماءِ ، ومُلتقَى الأئمَّة .

توفى أبوه سنة أربعين ، فاحْتَفَّ به الأصحاب ، وراعَوْا فيه حقَّ والده ، وقدَّموه للرِّياسة ، وقام الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِىّ فى تهْيئة أسبابه ، واستدْعَى الكُلَّ إلى متابعتِه ، وطلب من السلطان ذلك ، فأُجيبَ ، وأرسل إليه الخِلَع ، ولُقِّب بلقب أبيه جمال الإسلام ، وصار ذا رأيٍ ، وشجاعةٍ ، ودَهاءٍ ، وظهر له القَبول عند الخاصِّ والعامّ ، حتى حسدَه الأكابر ، وخاصموه ، فكان يَخْصِمُهم ، ويتسلَّط عليهم ، فبدَا له خصومٌ ، واستظهروا بالسُّلطان عليه ، وعلى أصحابه ، وصارت الأشْعَريَّة مقصودين بالإهانة ، والمَنْع عن الوعظ والتَّدريس ، وعُزِلُوا من[4] خِطابة الجامِع[5] ، ونَبَغ[6] من الحنفيّة طائفةٌ أُشربوا فى قلوبهم الاعْتزالَ[7] والتَّشيُّع ، فخيَّلوا إلى وَلِىِّ الأمر الإزراء بمذهب الشَّافعىّ عموما ، وبالأشْعَريّة خصوصا .

وهذه هى الفتنة[8] التى طار شررُها ، وطال ضررُها ، وعظُم خطْبُها ، وقام فى سبِّ أهلِ السُّنة خطيبُها ، فإن هذا الأمر أدَّى إلى التَّصريح بلعن أهلِ السُّنةِ فى الجُمَع ، وتوْظِيف سبِّهم على المنابر ، وصار لأبى الحسن الأشْعَرِىّ بها أُسْوَةٌ بعلىّ بن أبى طالب رضى الله عنه ، واستعْلَى[9] أُولئك فى المجامِع ، فقام أبو سهل فى نَصْر السنة قيامًا مُؤَزَّرا ،

---

(١) فى المطبوعة : «النصرى» وفى ز : «النصروى» بدون نقط ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، والمشتبه ٨٢ ، وهو عبد الرحمن بن حمدان وفى اللباب ٢٢٦/٣ : «النصرويى» بفتح النون وسكون الصاد وضم الراء وفى آخرها ياء تحتها نقطتان ، نسبة إلى نصرويه ، وهو جد المنتسب إليه .

(٢) فى د، ز : «الركى» والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والعبر ١٧٧/٣ ، وهو محمد بن أحمد بن جعفر .

(٣) فى الأصول : «بينهم» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «عن» .

(٥) فى المطبوعة : «المجامع» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٦) فى المطبوعة : «وتبع» ، وفى د، ز : «ومنع» ، وفى الطبقات الوسطى «ونبع» ولعل ما أثبتناه هو الصواب . والنبوغ : الظهور .

(٧) فى د، ز : «الاعتدال» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٨) راجع ٣٩١/٣ .

(٩) فى د : «واشتغل» ، وفى ز : «واشتعل» ، والمثبت فى المطبوعة .

وتردَّد إلى العَسْكر[1] فى[2] ذلك ، ولم يُفِد ، وجاء الأمر مِن قِبَل السلطان طُغْرُلْبَك بالقبض على الرئيس[3] الفُرَاتِىّ ، والأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، وإمام الحرمَيْن ، وأبى سهل بن المُوَفَّق ، ونفيِهم ، ومنعِهم عن المحافِل ، وكان أبو سهل غائبًا فى[4] بعض النَّواحى ، فلما قُرِئَ الكتابُ بنفيِهم أُغْرِىَ بهم الغَاغة والأَوْباش ، وأخذوا بالأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، والفُرَاتِىّ يجرُّونهما ، ويستخِفُّون بهما ، وحُبِسا بالْقَهَنْدَز[5] .

وأمّا إمام الحرمَيْن ؛ فإنه كان أحسَّ بالأمر ، فاختفى ، وخرج على طريق كِرْمان إلى الحجاز .

وبقِيَا فى السجن مُعْتَرِقَيْن[6] أكثر من شهر ، فتهيّأ أبو سهل مِن ناحية بَاخَرْز ، وجمع من أعوانه رجالًا عارفين بالحرب ، وأتى باب البلد ، وطلب إخراج الفُرَاتِىّ والقُشَيْرِىّ ، فما أُجيب ، بل هُدِّد بالقبض عليه ، فما الْتَفَت ، وعزم على دخول البلد ليلًا ، والاشتغال بإخراجهما مُجاهَرة ، وكان مُتولِّى البلد قد تهيَّأ للحرب ، فزحف أبو سهل ليلًا إلى قرية [له][7] على باب البلد ، ودخل البلد مُغَافَصَة إلى داره ، وصاح مَن معه بالنَّعَرات[8] العالية ، ورفعوا عَقَائِرَهُم[9] .

---

(١) فى المطبوعة : «المعسكر» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «دفع» .

(٣) فى د، ز : «الرئيسين» والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «إلى» .

(٥) قهندز ، بفتح أوله وثانيه وسكون النون وفتح الدال وزاء ، وهو فى الأصل اسم الحصن أو القلعة فى وسط المدينة ، وهو فى مواضع كثيرة ، بسمرقند وبخارى وبلخ ومرو ونيسابور . معجم البلدان ٤/٢١٠ .

(٦) فى الأصول « مفترقين » وراجع ٣/٣٩٢ .

(٧) زيادة من الطبقات الوسطى وهو فى أصل الطبقات الكبرى ، الجزء الثالث صفحة ٣٩٢ .

(٨) فى المطبوعة : «بالنفيرات» ، وفى د، ز : «بالبعيرات» بدون نقط . وقد تقدم فى الجزء الثالث صفحة ٣٩٢ .

(٩) بعد هذا فى د، ز : «... بياض » ، وقد تقدمت بقية القصة فى الجزء الثالث ، صفحتى ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، وجاء تمام القصة فى الطبقات الوسطى فى ترجمة أبى سهل بن الموفق ، وننقل هنا مالم يرد فى الجزء الثالث من الطبقات الكبرى :

« وأما أبو سهل فإنه عظم قدرُه عند السلطان ألب أرسلان ، بحيث لاح عليه أنه يستوزره ، فقُصِد سرًّا ، واحْتِيل فى إهْلاكِه ، ومضى إلى رحمة الله تعالى ، سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة .

=

٣٥٤

محمد بن يحيى بن سُراقة

أبو الحسن ، الْعَامِرِىّ الْبَصْرِىّ*

الفقيه ، الفَرَضِىّ المُحدِّث .

صاحب التصانيف فى الفقه ، والفرائض ، والشهادات[١] ، وأسماء الضعفاء والمتروكين .

أقام بآمِد مُدَّة ، ودخل فى الحديث .

وذُكِر له أبو الفتح المَوْصِلِىّ ، بالمَوْصِل فانْحدَر إليه ، وسمع منه تصانيفه ، وأخذ عن أبى الفتح « كتابَه فى الضعفاء» ثم نسخَه ، وراجع فيه الدَّارَقُطْنِىّ .

وروى عن ابن دَاسَة ، والهُجَيْمِىّ[٢] ، وابن عبَّاد .

ودخل فارِس وأصْبَهَان والدِّينَوَر ، والأَهْوازَ[٣] .

وكان حيًّا سنة أربعمائة ، وأراه توفى فى حدود سنة عشر وأربعمائة .

= وكان أبو سهل زائدَ الثروةِ ، عظيم الحِشْمةِ .

ودخل إليه يومَ تلك الفتنة زوجُ أخته ، الشريف أبو محمد الحسنُ بن زيد شفيعًا فى تسْكين النَّايرة ، فنثر على أقْدامِه ألفَ دينار ، واعتذر بأنه فاجأه بالدُّخول » .

* له ترجمة فى: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٨١، طبقات الإسنوى ٢/ ٢٧، طبقات ابن هداية الله ٤٣، الوافى بالوفيات ٥/ ١٩٥.

(١) فى الطبقات الوسطى : «وله مصنف مليح فى الشهادات» .

(٢) فى المطبوعة : «الهجيعى» ، والتصويب من : د، ز، والطبقات الوسطى . والهجيمى : بضم الهاء وفتح الجيم وسكون الياء تحتها نقطتان وفى آخرها ميم ، نسبة إلى محلة بالبصرة ، نزلها بنو الهجيم . اللباب ٣/ ٢٨٥ ، وهو إبراهيم بن على البصرى الهجيمى ، أبو إسحاق . العبر ٢/ ٣٩١ .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « وأخذ عن الحافظ أبى الحسن الدارقطنى معرفة الرجال » ، وقدم تقدم أنه راجع الدارقطنى فى كتاب أبى الفتح الموصلى عن الضعفاء .

(ومن الغرائب والفوائد عنه)

قال فى كتاب له سماه « الأعداد » وقف عليه ابن الصَّلَاح ، وكتب منه فوائد ، وغرائب[1] .

● منها، قولُه : « الخطب المُعتادة عشر » وسماها ، ثم قال : « وكلها سُنَّة إلا الجُمُعة ، وخُطبة عَرَفة ، فهما فَرْضان ، يُفْعلان قَبْل[2] الصلاة ، وبعد الزَّوال » .

قال ابن الصَّلاح : وذَكر هذا فى موضع آخر .

● قلتُ : ووقفتُ من تصانيفه على كتاب « أدب الشاهد ، وما يثبت من الحق على الجاحد » وقد ذكر فى خُطبته أنه صنَّف قبله كتابا فى « أدب القضاة »[3] ذكر فيه ، أن الوقفَ ، والعِتْق ، والولاء لا يجوز الشهادةُ عليها بالاسْتِفاضة ، وأن أبا سعيد الإصْطَخْرِىّ جوَّز ذلك ، إلا أن تكون الشهادةُ فى حقُوقِه وَسِيلة [و][4] الولاية عليه فلا يجوز إلا بالمُعاينة ، وأن أبا علىّ بن أبى هُرَيرة ، قال : تُقبَل بالاسْتِفاضة أنها مولاةُ فلان ، لا أن فلانًا أعتقها ، وأنه وقْفُ فلان ، لا أن فلانًا أوقفه .

قال : كما يُقبَل أنها زوجةُ فلان ، لا أن فلانا زوجُها ؛ لأنها شهادةٌ على عقْدٍ ، فلا تُقْبَل إلا بالمُعايَنة .

قلتُ : الذى صحَّحه النَّوَوِىّ وعليه العملُ ، قولُ الإصْطَخْرِىّ ، وتوقَّف الوالد رحمه الله عن أن يُرجِّح فى المسألة شيئًا ، ذكر ذلك فى كتاب « الحَلَبِيَّات »[5] .

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا : « وقفت عليها بخطه فى المجموع الذى انتخبته ، ومن الغرائب فيه قوله .... » .

(٢) فى المطبوعة : « قبيل » ، والمثبت من : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : « القضاء » ، والمثبت من : د ، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د ، ز .

(٥) فى الأصول « الحكيمات » ، وسيأتى فيما بعد فى المطبوعة هكذا ، وفى د ، ز : « الحلسات » بدون نقط فى الباء والياء ، ولعل الصواب ما أثبتناه فإن المصنف لم يذكر كتاب الحكيمات ضمن كتب والده حين ترجمه فى الطبقة السابعة ، وإنما ذكر له : « المسائل الحلبية » وهى التى سئل عنها من حلب .

قال : وينبغى للقاضى أن يتحرَّز منه ، إلا إذا دعت الحاجةُ من إحياء وقف مُخْتَفٍ ، أو انتزاعِه مِن يد ظالِمٍ ، ونحوه ، ويُضَمُّ إليه طريقٌ آخر ، من يَدٍ ، ونحوها .

قلتُ : واعلم أن فيما حكيتُه ، من كلام ابن سُراقة عنه ، فوائد :

إحداها أنه تضمَّن أن شرائطَ الوقف لا تثبتُ بالاسْتِفاضة جَزْمًا ، وهو ما أفتى به النَّوَوِىّ ، وفى كثير من الأذهان أنه غير منقول ، وها هو منقول فى كلام هذا الرجل المُتقدِّم .

والثانية: [ما][1] حكاه عن ابن أبى هُرَيرة، من التَّفْصيل، والمَحْكِىّ عنه فى الرَّافِعِىّ، وغيره ، إنما هو قولُ الإصْطَخْرِىّ ، وهذا وجه ثالث مُفصَّل حسَن ، واستشهادُه عليه بالزوجة أيضا حسن ، فالمعروف أن الخِلاف فى الزَّوجة كالخِلاف فى الثلاثة ، وفى الرَّافِعِىّ عن القفَّال ما يُؤيِّد هذا التَّفْصيل ، غير أن فيه نظرًا ، فلا فرقَ بين أن يقول : « أشهد أن فلانا وقفه » أو « أنه وَقْف فلان » ولا يُتخَيَّل أنه فيما إذا قال : «إنه وقفَه» شهِد على العقد نفسِه ، فإن الشاهد بأنه وَقْف فلان مثلُه ، وكما شهد بأنه وقفُه بالتَّسامع ، شهد أنه وقفه لا فَرْق .

والثالثة : أن التَّصريح باسم الواقف لا بدَّ منه ، وهو ما فى «فتَاوى القفَّال» «والبَغَوِىّ» أيضا ، وذكره الوالد فى «الحَلَبِيَّات» وقال : إنه قول القائلين بثُبوت الوقْف بالاسْتِفاضة ، والأمر كذلك ، غير أن عندى نظرًا فى هذا الشرط ، وإن قلنا بِثُبوته[2] بالاسْتِفاضة فلِمَ لا يثبُت كون هذه الأرض وقفًا ، وإن لم يُعرَف واقفُها .

ومن «فَتاوى ابن الصَّلاح» أن الظَّاهر ثُبوت الشَّرْط[3] ضِمْنا ، تبعًا للشهادة بأصل الوقْف لا استقلالًا .

قال الشيخ بُرْهان الدِّين بن الفِرْكاح فى «تعليقه» : وهو أولى مما قاله النَّوَوِىّ .

وفى « الحاوى » لِلْمَاوَرْدِىّ و « البحر » للرُّويَانِىّ عبارةٌ مُشكِلة ، فنذكر ما فى لفظ « الحاوى » .

---

(١) ساقط من : ز، وهو فى : د، والمطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «ثبوته» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «الشروط» ، والمثبت من : د، ز .

قال : «وأما الوقفُ فى تظاهُر الخبر به ، إذا سُمِع على مُرُور الأوقات[1] فلا يثبتُ وقفُه بسماعِ الخبرِ الظَّاهر ؛ لأنه عن لفظٍ يُفْتَقَر إلى سماعِه من عاقِده ، فلم يَجُز أن يُعمَل على تَظَاهُر الخبرِ به ، فأما ثُبوته وقفًا مطلقًا ، والشهادة أن هذا وقفُ آل فلان ، أُوقِف[2] على الفقراء والمساكين ، فقد اختلف أصحابُنا فى ثبوتِه . انتهى» .

قال الشيخ بُرْهان الدِّين : والظاهر أنه قصد أنه لا يشهد بالاسْتفاضة أن فلانا قال : «وقفتُ هذا» بخلاف «هذا وَقْف» .

٣٥٥

محمد بن يوسف بن الفَضْل الشَّالَنْجِىّ*

بفتح الشين المعجمة واللام بينهما ألف والنون الساكنة وفى آخرها الجيم ، وهذه النسبة[3] إلى بَيْع ما يُعمَل من الشَّعَر ، كالمِخْلَاة ، والمِقْوَد ، ونحوهما .

أبو بكر ، الجُرْجَانِىّ القاضِى

كان من مشاهير أئمَّة جُرْجَان ، علَيْه بها مَدارُ التَّدريس والفُتْيا والإملاء والوَعْظ .

سمع الكثير من ابن عَدِىّ ، وأحمد بن الحسن بن مَاجَه القَزْوِينِىّ ، ونُعَيم بن عبد الملك الجُرْجَانِىّ ، ومحمد بن حَمْدان ، وغيرهم .

روَى عنه إسماعيل بنُ مَسْعَدة الإسْمَاعِيلِىّ ، وغيره .

توفى بجُرْجَان ، فى ثامن ذى الحجة ، سنة ثمانى عشرة وأربعمائة ، عن إحدى وتسعين سنة .

٣٥٦

محمد بن أبى سهل الطُّوسِىّ

مات سنة إحدى وتسعين وأربعمائة .

---

(١) فى د، ز : «الأوقاف» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «أو وقف» ، والمثبت من : د، ز .

* له ترجمة فى : تاريخ جرجان ٤١٣ ، طبقات الإسنوى ١/ ٣٥٥ .

(٣) فى المطبوعة : «نسبة» ، والمثبت من : د، ز .

٣٥٧

إبراهيم بن على بن يوسف الفِيرُوزَابَاذِىّ
بكسر الفاء ، أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ *

صاحب «التنبيه» ، و«المُهذَّب» فى الفقه ، و«النُّكَت» فى الخلاف ، و«اللُّمَع» ، و«شرحه» و«التَّبصِرة» فى أصول الفقه ، و«المُلخَّص» ، و«المعونة» فى الجدَل ، و«طبقات الفقهاء» ، و«نُصْح أهل العلم» ، وغير ذلك .

هو الشيخ الإمام ، شيخ الإسلام ، صاحب التصانيف التى سارت كمَسِير الشمس ، ودارت الدنيا ، فما جحد فضلَها إلا الذى يتخبَّطُه الشيطان من المَسّ ، بعذوبة لفظٍ أحْلَى من الشُّهد بلا نَحْلِه ، وحلاوةِ تصانيف ، فكأنَّما عناها البُحْتُرِىّ بقوله[1] :

وإذا دجَتْ أقلامُه ثم انتحتْ ... بَرقتْ مصابيحُ الدُّجَى فى كُتْبِهِ[2]

باللفظِ يقرُبُ فهمُه فى بُعْدِهِ ... منَّا ويبعدُ نَيْلُه فى قُربِهِ[3]

حِكَمٌ سحائبُها خِلالَ بَنَانِه ... هَطَّالَةٌ وقَلِيبُها فى قَلْبِهِ[4]

فالرَّوْضُ مختلِفٌ بحُمْرةِ نَوْرِهِ ... وبياضِ زَهْرَتِه وخُضرةِ عُشْبِهِ[5]

وكأنَّها والسَّمْعُ مَعْقُودٌ بها ... شخْصُ الحبيبِ بَدَا لعَيْنِ مُحِبِّهِ

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٤٣٥ ب ، البداية والنهاية ١٢/١٢٤ ، تبيين كذب المفترى ٢٧٦ ، شذرات الذهب ٣/٣٤٩ ، طبقات الإسنوى ٢/٨٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٩ ، العبر ٣/٢٨٣ ، اللباب ٢/٢٣٢ ، المنتظم ٩/٧ ، النجوم الزاهرة ٥/١١٧ ، وفيات الأعيان ١/٩ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٨/٤٥٢ وحواشيه .

(١) من قصيدة له فى مدح الحسن بن وهب ، ديوانه ١/١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) سقط من د، ز : «ثم انتحت» ، وهى فى المطبوعة ، والديوان .

(٣) فى الأصول : « فتيا ويبعد نيله ... » وصححناه من الديوان ، ومما أنشده المصنف فى ١/٢١٢ ، ٨/٢٨٢ ، ٩/٣٢٢ .

(٤) فى الديوان : «حكم فسائحها» ورواية الطبقات توافق رواية أخبار البحترى . انظر هامش الديوان . وفى الديوان : «خلال بنانه * متدفق» ، وفى د، ز : «وقلبتها فى قلبه» ، والمثبت فى المطبوعة ، والديوان .

(٥) فى الديوان : «كالروض مؤتلفا بحمرة خده» .

وقد كان يضرَب به المثل فى الفصاحة والمناظرة ، وأقرب شاهدٍ على ذلك قول سَلَّار العُقَيْلِىّ ، أوحدِ[1] شعراء عصره[2] :

كَفَانِى إذا عَنَّ الحوادثُ صارمٌ   يُنِيلُنِىَ المَأْمُولَ بالإِثْـر والأَثَـرْ[3]

يقُدُّ ويَفْـرِى فى اللِّقَـاء كأنَّـه   لسانُ أبى إسحاق فى مجْلسِ النَّظَرْ

وكانت الطلبة ترحل من [4]المشرق والمغرب[4] إليه ، والفتَاوى تُحمَل من البر والبحر إلى بين يديه ، والفقه تتلاطَم أمواجُ بحارِه ولا يستقرّ إلا لديْه ، ويتعاظم لابسُ شِعاره إلا عليه ، حتى ذكروا أنه كان يجرى مَجْرى ابن سُرَيج ، فى تأْصيل الفقه وتفْريعه ، ويُحاكِيه فى انتشار الطلبة فى الرُّبع العامر جميعِه .

قال حَيْدر بن محمود بن حيدر الشِّيرَازِىّ : سمعتُ الشيخ أبا إسحاق ، يقول : خرجتُ إلى خُرَاسان ، فما دخلتُ[5] بلْدةً ولا قرية ، إلا وكان قاضيها ، أو مُفتيها ، أو خطيبُها تلميذى ، أو مِن أصحابى .

وأما الجدل فكان مَلِكَه الآخذَ بزمامِه ، وإمامَه إذا أتى كل واحد بإمامِه ، وبدرَ سمائِه الذى لا يغْتاله النُّقصان عند تَمامِه ، وأما الورَع المتِين ، وسلوكُ سبيل المتَّقِين ، والمشى على سَنَن السَّادة السالفين ، فذلك أشهر من أن يَذكره الذَّاكر ، وأكثر من أن يُحاط له [6]بأول وآخِر[6] ، لن يُنكَر تقلُّبُ وجهِه فى السَّاجدين ، ولا قيامُه فى جوف الدُّجَى ، وكيف والنُّجوم من جملة الشاهدين :

يَهْوَى الدَّيَاجِى إذا المغرورُ أغْفلَها   كأنَّ شُهُبَ الدَّياجِى أعيُنٌ نُجْلُ[7]

وكان يقال : إنه مُستجاب الدعوة .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «أحد» .

(٢) البيتان فى الأنساب ، وفى المنتظم ، وقد نسبهما ابن الجوزى إلى أبى زكريا بن على السلارى العقيلى .

(٣) فى المنتظم : «كفانى إذا عز الحوادث .. ينيلنى المأكول» .

(٤) فى المطبوعة : «الغرب والشرق» ، وفى الطبقات الوسطى : «الشرق والغرب» ، والمثبت من : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : «بلغت» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٦) فى المطبوعة : «بأول أو آخر» ، والمثبت من : د، ز والطبقات الوسطى .

(٧) فى المطبوعة : «إذ المغرور» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

وقال أبو بكر بن الخَاضِبَة[1] : سمعت بعضَ أصحاب أبى إسحاق ببغداد ، يقول : كان الشيخ يُصلِّى ركعتين عند فراغ كل فصل من «المهذَّب» .

وقال ابن السَّمْعَانِىّ : إنه سمع بعضَهم ، يقول : دخل أبو إسحاق يوما مسجدًا ، ليتغدَّى ، فنَسِىَ دينارًا ، ثم ذكر ، فرجع ، فوجده ، ففكَّر ، ثم قال : لعله وقع مِن غيرى . فتركه .

هذا هو الزُّهد هكذا هكذا وإلا فلَا لَا ، [2] وهذا هو الورع ، وليكن المرء هكذا ، وإلا فلا يُؤَمِّل من الجنة آمالَا[2] ، وهذا هو خُلاصة الناس ، وهذا هو الحَلْى وما يُظَن أنه نظيرُه فذاك هو الوَسْوَاس ، فإن كان صالح تُرْتَجى بركاتُه فهذا ، وإن كان سيِّدٌ يُؤَمَّل فى الشَّدائد فحسبُك هو ملاذًا ، وإن كان تقِىٌّ فهذا [العمل][3] الأَتْقَى ، وإن كانت مُوالاةٌ فلِمِثْل هذه الشِّيَم التى لا يتجنَّبها إلا الأَشْقَى .

ولد الشيخ بفِيرُوزَابَاد ، وهى بُلَيْدَة بفارس ، سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، ونشأ بها .

ثم دخل شِيرَاز ، وقرأ الفقهَ على أبى عبد الله البَيْضَاوِىّ ، وعلَى ابن رَامِين[4] ، صاحِبَى أبى القاسم الدَّارَكِىّ ، تلميذ أبى إسحاق المَرْوَزِىّ ، صاحب ابن سُرَيْج .

ثم دخل البصرة ، وقرأ الفقهَ بها على الخَرَزِىّ[5] .

ثم دخل بغداد ، فى سنة خمس عشرة وأربعمائة ، وقرأ على القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، ولازمه ، واشتُهِر به ، وصار أعظمَ أصحابه ، ومُعيدَ دَرْسِه .

وقرأ الأصول على أبى حاتم القَزْوِينِى .

---

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : «الحاضنة» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والعبر ٣٢٥/٣ ، وهو محمد بن أحمد بن عبد الباقى البغدادى .

(٢) مكان هذا فى د بياض .

(٣) بياض فى : د .

(٤) انظر القاموس (ر م ن) ففيه : «وعبد الوهاب بن محمد بن عمر بن محمد بن رومين ، بالضم : شيخ الشيخ أبى إسحاق» . وفى وفيات الأعيان ١٢/١ : «عبد الوهاب بن رامين» .

(٥) فى المطبوعة : «الجزرى» ، وفى د، ز : «الحرزى» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، وهو فيه بسكون الراء ، والخرزى بفتح الخاء والراء وبعدها زاى ، نسبة إلى الخرز وبيعها . اللباب ٣٥٤/١ وفى وفيات الأعيان ١٢/١ : «الجوزى» . وانظر صفحة ٦٣ .

وقرأ الفقه أيضًا على الزُّجَاجِىّ ، وطائفة آخرين .

وما بَرِح يَدْأب ويَجْهَد ، حتى صار أَنْظَرَ أهل زمانه ، وفارسَ مَيْدانه ، والمُقَدَّم على أقْرانه ، وامتدَّت إليه الأعيُن ، وانتشر صِيتُه فى البُلدان ، ورُحِلَ إليه فى كل مكان .

ولقد كان اشتغالُه أوَّل طلبه أمرًا عُجابًا ، وعملًا دائمًا ، يقول مَن شاهده : عجبًا لهذا القلب والكبد كيف[1] ما ذَابَا .

يُقال : إنه اشتهى ثَرِيدًا بماء البَاقِلّاء ، قال : فما صَحَّ لى أَكْلُه لاشْتغالى بالدَّرْس ، وأخْذى النَّوْبة .

وقال [لى][2] : كنت أُعِيد كلَّ قِياس ألفَ مرَّة ، فإذا فرغتُ منه أخذتُ قياسًا آخر ، وهكذا ، وكنت أُعيد كلَّ درسٍ ألفَ مرَّة ، فإذا كان فى المسألة بيتٌ يُستَشهد به ، حفظتُ القصيدةَ .

وسمع الشيخُ الحديثَ ببغداد من أبى بكر البَرْقَانِىّ ، وأبى علىّ بن شَاذَان ، وأبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، وغيرهم .

روى عنه الخطيب ، وأبو عبد الله بن محمد بن أبى نصر الحُمَيْدِىّ ، وأبو بكر بن الخَاضِبَة ، وأبو الحسن بن عبد السَّلام ، وأبو القاسم بن السَّمَرْقَنْدِىّ ، وأبو البَدْر [بن][3] الكَرْخِىّ ، وغيرهم .

وكان الشيخُ أوَّلًا يُدرِّس فى مسجد[4] بباب الْمَرَاتِب[5] ، إلى أن بنَى له الوزيرُ نِظامُ المُلْك المدرسةَ على شاطىء دِجْلة ، فانتقل إليها ، ودرَّس بها بعد تمنُّعٍ شديد ، فى يوم السبت ، مُستَهلّ ذى الحجة ، سنة تسع وخمسين وأربعمائة .

---

(١) فى د، ز : «فكيف» ، والمثبت من المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) ساقط من الطبقات الوسطى ، وهو فى أصول الطبقات الكبرى ، ولم يسبق ما يعود عليه الضمير .

(٣) زيادة فى المطبوعة ، على ما فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى «مسجده» .

(٥) باب المراتب : أحد أبواب دار الخلافة ببغداد ، انظر معجم البلدان ٤٤٤/١ ، أثناء حديث ياقوت عن باب الخاصة ، وانظر أيضا ٤٥١/١ .

قال القاضى أبو العباس الجُرْجَانِىّ ، صاحب «المُعاياة» ، وغيرها : كان أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ لا يملك شيئًا من الدنيا ، فبلغ به الفقرُ حتى كان لا يجدُ قُوتًا ولا مَلبَسًا .

قال : ولقد كُنَّا نأْتيه ، وهو ساكن فى الْقَطِيعة ، فيقوم لنا نِصْف قَوْمَةٍ ، ليس يعتدل قائمًا من العُرْى ، كى لا يظهر منه شىءٌ .

وقيل : كان إذا بَقِىَ مُدَّةً لا يأكُل شيئًا ، جاء إلى صديق له باقِلَّانىّ ، فكان يَثْرُد له رغيفًا ، ويُثَرِّيه[1] بماء الْبَاقِلَّاء ، فربّما أتاه ، وكان قد فرغ من بَيْع الباقِلاء ، فيقف أبو إسحاق ، ويقول : ﴿ تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾[2] . ويرجع .

وقال أبو بكر محمد بن على البُرُوجِرْدِىّ : أخرج أبو إسحاق يوما قُرصَيْن من بيته ، فقال لبعض أصحابه : وكَّلتُك فى أن تشترىَ لى الدِّبْس[3] والراشى[4] بهذه القُرصة ، على وجه هذه القُرْصة الأخرى .

فمضى الرجل ، وشكَّ بأى القُرْصَيْن اشترى ، فما أكل الشيخُ ذلك ، وقال : لا أدرى اشْتَرَى بالذى وكَّلْتُه ، أم بالأُخْرى .

وقال القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى الأَنْصَارِىّ : حملتُ يوما فُتْيا إلى الشيخ أبى إسحاق ، فرأيتُه وهو يمشى ، فسلَّمتُ عليه ، فمضى إلى دكان خَبَّاز ، وأخذ قلمَه ودواتَه منه ، وكتب الجوابَ فى الحال ، ومسح القلَم فى ثوبه ، وأعطانى الفَتْوى .

وقد دخل الشيخُ خُراسان ، وعبر نَيْسابور ، وكان السبب فى ذلك أن الخليفةَ أميرَ المؤمنين المقتدى بالله تشوَّش من العَمِيد أبى الفتْح بن أبى اللَّيْث ، فدعا الشيخ أبا إسحاق ، وشافَهَه بالشَّكْوى منه ، وأنَّ أهل البلدِ حصل لهم الأذى به ، وأمره بالخروج إلى العسكر[5] ، وشَرْح الحال بين يدَى السلطان وبين يدى الوزير نِظام المُلْك ، فتوجَّه الشيخ ، ومعه جَمال الدَّولة عَفِيف ، وهو خادم من خُدَّام الخليفة .

---

(١) فى القاموس : (ث ر ى) : وثرى التربة تثرية : بلها ، والأقط : صب عليه ماء ثم لته . وفى الطبقات الوسطى : «ويشربه» .

(٢) سورة النازعات ١٢ .

(٣) الدبس : عسل التمر ، وعسل النحل .

(٤) هذه الكلمة بغير إعجام فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «المعسكر» .

قال أبو الحسن الْهَمَذَانِيّ : وكان عند وصوله إلى بلاد العجَم يخرُج أهلُها بنسائِهم وأولادهم ، فيمسحون أرْكانَه[1] ، ويأخذون تُرابَ نعليه ، يستَشْفُون[2] به ، وكان يخرُج من كل بلد أصحابُ الصّنائع[3] بصَنَائِعهم[4] ، وينثُرونها[5] ، مابين حَلْوى ، وفاكهة ، وثياب ، وفِرَا[6] ، وغير ذلك ، وهو ينهاهم حتى انْتَهَوا إلى الأساكفة فجعلوا ينثُرون المتاعاتِ ، وهى تقع على رؤوس الناس ، والشيخ يتعجّب .

ولما انْتَهَوا جعل الشيخُ يداعب أصحابَه ، ويقول : رأيتُم النِّثار ما أحسَنه ، وأَيش وصل إليكم يا أولادِى منه ؟

قلتُ : وكان ممَّن صحبَه[7]فى هذه السَّفْرة من أصحابه فخرُ الإسلام الشَّاشِيّ ، والحسين بن علىّ الطَّبَرِىّ صاحب[7] «العُدَّة»[8] وابن بَيَان ، والْمَيَانَجِىّ ، [9]وأبو معاذ ، والبندلينى[9] ، وأبو ثعلب الواسِطِىّ ، وعبد الملك الشَّابُرْخُوَاسْتِىّ[10] ، وأبو الحسن الآمِدِىّ ، وأبو القاسم الزَّنْجَانِيّ ، وأبو على الْفَارِقِىّ ، وأبو العباس بن الرُّطَبِىّ ، وغيرهم .

قلتُ : وخرج إليه صُوفِيَّات البلد ، وما فيهن إلا مَن معها سُبْحة[11] ، وألقيْنَ

---

(١) فى المطبوعة : «أردانه» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة ، د : «ويستشفون» ، والمثبت فى : ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «البضائع» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) فى المطبوعة : «بضائعهم» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) فى ز ، والطبقات الوسطى : «ينثرونها» ، والمثبت فى : المطبوعة ، د .

(٦) فى المطبوعة ، د : «وفراو» ، والمثبت فى : ز، والطبقات الوسطى .

(٧) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

(٨) فى المطبوعة : «العمدة» ، والتصحيح من : ز ، وسيترجمه المصنف فى هذه الطبقة .

(٩) كذا فى المطبوعة ، وفى الطبقات الوسطى : «وأبو معاذ التدليسى» وفى د، ز : «وأبو معاذ والبدليسى» ، ولعل الصواب : «وأبو معاذ والبندنيجى» ، فقد ذكر ابن الأثير فى اللباب ١٤٧/١ أبا نصر محمد بن هبة الله البندنيجى ، ثم قال : «تفقه على الشيخ أبى إسحاق الشيرازى ، وكان أبو إسحاق مع جلالة قدره يتبرك به» .

(١٠) فى الأصول : «الشابرخواشتى» ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وشابرخواست : بلدة ولاية بين خوزستان وأصبهان . معجم البلدان ٢٢٥/٣ .

(١١) فى د، ز : «شحة» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

الجميع إلى المِحَفَّة ، وكان قصْدُهنّ أن يلمَسَها ؛ فتحصل[1] لهن البركةُ ، فجعل يُمرّها على يديه ، وجسده ، ويتبرَّك بهِنّ ، ويقصد فى حقِّهن ما قصدْن فى حَقّه ، وكان هذا الحال بِساوة[2] من بلاد العجم .

ولما بلغ بِسْطام قيل للشيخ : قد أتَى فلان الصُّوفِيّ ، فنهض الشيخُ من مكانه ، وعَدَا[3] إليه ، وإذا به شيخ كبيرٌ هِمّ ، وهو راكب بَهِيمة ، وخلفَه خلقٌ من الصُّوفية ، بمُرقَّعات جميلة ، فقيل له : قد أتاك الشيخُ أبو إسحاق ، فرَمَى نفسَه عن البهيمة ، وقبَّل يده ، وقبَّل الشيخُ أبو إسحاق رِجْلَه ، وقال له الصُّوفِيّ : قتلْتَنِي يا سَيّدى ، فما يمكننى أمشى معك ، ولكن تتقدَّم إلى مجلسك[4] ، ولما وصل جلس الشيخ أبو إسحاق بين يديْه ، وأظهر كلُّ واحد منهما مِن تعظيم صاحبه ما جاوز الحدّ ، ثم أخرج الصُّوفىّ خِرْقتين[5] ، فى إحداهما[6] حِنْطة ، وقال : هذه حِنْطة[7] نَتَوارثُها عن أبى يزيد البَسْطامِىّ ، وفى الأخرى مِلْح ، فأعجَب الشيخَ أبا إسحاق ذلك ، وودَّعه ، وانصرف .

قال ابن الْهَمَذَانِىّ : وحَدَّثنى[8] الشيخ أبو الفضائل [أن][9] ابن بَيَان مُدرِّس البصرة ، قال : هذا الشيخ الصُّوفِىّ ، الذى قصد الشيخ أبا إسحاق يُعرف بالسهلكى ، وحكَى فى ذلك المجلس أن هذه البَلْدة ، يعنى بلدة بِسْطام لا تخلو من وَلِىٍّ لله ، فكانوا يرَوْن[10] أن الولاية انتهتْ إليه .

---

(١) فى المطبوعة ، د : «ليحصل» ، والمثبت من : ز ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الكبرى : «شأوه» والمثبت من الطبقات الوسطى . وساوه : مدينة بين الرى وهمذان معجم البلدان ٢٤/٣ .

(٣) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : «وعدا» ، والمثبت من : د، ز .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «مخيمك» .

(٥) فى المطبوعة ، د : «خرجين» ، والمثبت فى ز ، والطبقات الوسطى .

(٦) فى المطبوعة : «أحدهما» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٧) فى المطبوعة : «الحنطة» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٨) فى المطبوعة : «وجدى» ، وفى د : «وحدى» ، والمثبت من : ز ، والطبقات الوسطى .

(٩) ساقط من الطبقات الوسطى .

(١٠) ضبطت هذه الكلمة فى الطبقات الوسطى هكذا : « يُرَون » .

ثم إن الشيخ دخل نَيْسابور ، وتلقَّاه أهلُها على العادة المألوفة ممَّن وراءَهم من بلاد خُراسان ، وحمل شيخُ البلد إمامُ الحرمين أبو المعالى الجُوَيْنِىّ غَاشِيَتَه[1] ، ومشى بين يديه كالْخُدَيم[2] ، وقال : أَفْتخِر بهذا .

وتناظر هو وإياه فى مسائل ، انتهى إلينا بعضُها .

وكان الشيخ أبو إسحاق غَضَنْفَرًا فى المناظرة لا يُصطَلى له بنارٍ .

وقد قيل : إنه كان يحفظ مسائلَ الخلاف كما يحفظ أحدُكم الفاتحة .

وقيل : إن سبب تصنيفه «المهذَّب» أنه بلغَه أن ابن الصَّبَّاغ ، قال : «إذا اصطلح الشّافعىُّ وأبو حنيفة ذهبَ علم أبى إسحاق الشِّيرَازِىّ» يعنى أن علمَه هو مسائل الخلاف بينهما ، فإذا اتفقا ارتفع ، فصنَّف الشيخ حينئذ «المهذب» .

حكى ذلك ابن سَمُرة فى «طبقات اليمنيِّين[3]» وذكر أن الشيخ صنَّف «المهذب» مِرارا ، فلما لم يوافق مقصودَه رَمَى به فى دِجْلة ، وأجمع رأيَه على هذه النسخة المُجمَع عليها .

ثم عاد الشيخ إلى بغداد ، وصُحْبتهُ كتب السلطان الأعظم مَلِكْشَاه بن السلطان ألب أرسلان السَّلْجُوقِىّ ، والوزير نِظام المُلْك[4] .

قلتُ : وأظنُّ الشيخَ فى هذه السَّفْرة خطب للخليفة بنت السلطان ، وكان السَّفيرَ فى ذلك ، وما أُراه ، إلا فى هذه السَّفرة ، فتزوج بها الخليفة ، وأولدها جعفرًا ، وكان قصده بهذا التقرُّبَ إلى خاطر مَلِكْشَاه ، فلم يزِدْهُ ذلك إلَّا بُعْدًا ، وتغيَّر عليه خاطر السلطان مَلِكْشَاه بعد زمن قريب ، وكان قد جعل ولدَه المُستظهِر بالله وَلِىَّ العهد ، فألزمه أن يعزلَه ، ويجعل ابن بِنْتِه جعفرًا ولىَّ العهد ، وأن يُسلِّم بغدادَ إلى السلطان ، ويخرجَ إلى البصرة، فشَقّ ذلك على الخليفة ، وبالغ فى استنْزال السُّلطان مَلِكْشَاه عن هذا الرَّأى، فأبى،

---

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : «غاشية» ، والمثبت من الطبقات الوسطى . ومن معانى الغاشية السرج ، والسيف ، وحديدة فوق مؤخرة الرحل . القاموس (غ ش ى) .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «كالخدم» .

(٣) طبقات فقهاء اليمن ١٢٧ .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « بما قصده الخليفة ، وأحضر العميد إلى باب الفردوس ، وقرئت كتب السلطان والوزير » .

فاستمْهَله عشرة أيام ؛ ليتجهَّز ، فقيل : إنه جعل يصوم ويطْوِى ، وإذا أفطر جلس على الرَّماد ، ويدعو على مَلِكْشاه ، فلم يُفْلِح مَلِكْشَاه ، بل مات بعد أيام يسيرة ، ولم يتمّ له شىء مما أراده .

وكان هذا الخليفةُ المُقتدِى بأمر الله كبيرَ الإجلال للشيخ أبى إسحاق ، وكان الشيخ أبو إسحاق سببًا فى جعْله خليفةً .

قال ابن سَمُرة[١] : قال القاضى طاهر بن يحيىٰ — قلتُ : هو ابن صاحب «البيان» — : وكان مع الزُّهد المتين ، والورع الشديد ، طَلْقَ الوجه ، دائمَ البِشْر ، حسَن المُجالسة ، مليحَ المحاورة ، يحكى الحكايات الحسَنة ، والأشعار المليحة ، ويحفظ منها كثيرا ، وربما أنشد على البَدِيهة لنفسه ، مثل قوله مَرَّة لخادِمه فى المدرسة النِّظَامِيَّة ، أبى طاهر[٢] بن شَيْبان بن محمد الدِّمَشْقِىّ :

وشيخُنا الشيخُ أبو طاهرِ ... جمالُنا فى السِّرِّ والظَّاهرِ

ومنه قوله وهو ماشٍ فى الوَحْل يوما ، وقد أكثر الإنشاد من الأشعار ، فقال :

إنشادُنا الأشعارَ فى الوحْلِ ... هذا لَعَمْرِى غايةُ الجهْلِ

قال تلميذه علىّ بن حسكُويَهْ[٣] ، وكان معه : ياسيدى ، بل هذا لَعَمْرِى غايةُ الفضل .

وقال علىّ بن حسكُويَهْ : اجتمع[٤] الشيخ أبو إسحاق ، والرئيس أبو الخطّاب علىّ بن عبد الرحمٰن ، فأتِيا بثلْجيّة فيها ماء بارد ، فأنشأ[٥] الشيخ أبو إسحاق ، قوله :

مُمنَّعٌ وهو فى الثَّلاجِ ... فكَيْف لو كان فى الزُّجاجِ[٦]

فأجابه الرئيس أبو الخطَّاب :

ماءٌ صفَا رِقَّةً وطِيبًا ... ليس بمِلْحٍ ولا أُجاجِ

---

(١) لم نجد هذا الكلام فى كتابه طبقات فقهاء اليمن المطبوع .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «إبراهيم» .

(٣) فى المطبوعة : «مسكويه» ، والمثبت من : د، ز، والطبقات الوسطى ، وسيترجمه المصنف فى الطبقة الخامسة .

(٤) فى المطبوعة : «ختم» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : «فأنشد» ، والمثبت فى د، ز، والطبقات الوسطى .

(٦) فى أصول الطبقات الكبرى : «فى الثلاجى» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

وحكى أبو نَصر أحمد بن محمد بن عبد القاهر[(1)] خطيبُ المَوْصل، قال: لما جئتُ إلى بغداد، قاصدًا الشيخَ أبا إسحاق، رحّب بى، وقال: مِن أىِّ البلاد أنْتَ؟

فقلتُ: من المَوْصِل.

فقال: مرحبًا بَلَدِيِّى.

فقلت: ياسيدنا أنا من المَوْصِل، وأنت من فِيرُوزابَاذ.

فقال: يا وَلَدِى، أما جمعتْنا سفينةُ نوح؟

وله أدب أعْذَب من الزُّلال مازجتْه المُدام، وأزْهَر[(2)] من الرَّوْض بَاكَرَهُ [ماءُ][(3)] الغَمام، وأبْهى من المَنْثُور، هذا مع أنه لا يتلَوَّن، وأزْهى من صفحات الخدُود، وإن كان آسُ العِذار على جوانب ورْده تكوَّن، لو سمِعَه دِيكُ الجنِّ لصاح كأنه مصروع، ولو تأمل مقاطِيعَه ابنُ قلَاقِس[(4)]، لأصبح وهو ذُو قَلْب مقطُوع.

فمنه[(5)]:

سألتُ النَّاسَ عن خِلٍّ وفِيٍّ ... فقالُوا ما إلى هـذا سبيلُ[(6)]

تمسَّكْ إن ظفِرتَ بُودِّ حُرٍّ ... فإن الحرَّ فى الدنيا قليلُ[(7)]

ومنه[(8)]:

إذا تخلَّفْتَ عن صديقٍ ... ولم يُعاتبْكَ فى التَّخلُّفْ

فلا تعُدْ بعدَها إليـهِ ... فإنَّمـا وُدُّه تكلُّـفْ[(9)]

---

(1) فى المطبوعة: «الخطيب الموصلى»، والمثبت من: د، ز، والطبقات الوسطى.

(2) فى د، ز: «وأزهى»، والمثبت فى المطبوعة، والطبقات الوسطى.

(3) ساقط من المطبوعة، وهو فى: د، ز، والطبقات الوسطى.

(4) فى أصول الطبقات الكبرى: «قلانس»، والتصويب من الطبقات الوسطى، وهو نصر بن عبد الله بن عبد القوى اللخمى.

(5) البيتان فى: تبيين كذب المفترى ٢٧٨، شذرات الذهب ٣٥١/٣، طبقات ابن هداية الله ٥٩ المنتظم ٨/٩، النجوم الزاهرة ١١٨/٥، وفيات الأعيان ١٠/١.

(٦) فى المطبوعة: «ما إلى سبيل»، والتصويب من: د، ز، والطبقات الوسطى، والمصادر السابقة.

(7) فى وفيات الأعيان: «بذيل حر».

(8) نسب الثعالبى هذين البيتين إلى منصور الفقيه فى: التمثيل والمحاضرة ١٠٥، خاص الخاص ١٠٧، كما نسبهما إليه ياقوت فى معجم الأدباء ١٨٩/١٩.

(9) فى الطبقات الوسطى: «بعد ذا إليه»، والمثبت فى أصول الطبقات الكبرى، والمصادر السابقة.

ومنه فى غَرِيق[1] :

غريـقٌ كأن الموتَ رَقَّ لفقـدِهِ ... فلَان له فى صُورةِ الماءِ جانبُهْ[2]

أَبَى اللهُ أن أنساهُ دهرِى لأنَّهُ ... توفَّاه فى الماءِ الذى أنا شاربُـهْ[3]

ومنه أيضا :

لبستُ ثوبَ الرَّجا والنَّاسُ قد رقدُوا ... وقمتُ أشكُو إلى مولاىَ ما أجدُ[4]

وقلتُ يا عُدَّتِى فى كلِّ نائبةٍ ... ومَن عليه لِكَشْفِ الضُّرِّ أعتمِدُ

أشكُو إليك أمورًا أنت تعلمُها ... مَالِى على حَمْلِها صبرٌ ولا جَلَدُ[5]

وقد مدَدتُ يِدى بالضُّرِّ مُبتهِلًا ... إليك يا خيرَ مَن مُدَّتْ إليه يَدُ[6]

فلا تَرُدَّنَّهـــا يا ربِّ خائبــــةً ... فبحرُ جُودِك يَرْوِى كلَّ مَن يَرِدُ

قال الحافظ أبو بكر الخطيب ، فى كتابه فى «القول فى النجوم» : أنشدنا أبو إسحاق إبراهيم بن على الفِيرُوزَابَادِىّ لنفسه :

حكيمٌ رأى أن النجومَ حَقيقةٌ ... ويذهبُ فى أحكامِها كلَّ مَذْهَبِ

يُخبِّرُ عن أفلاكِهـا وبُروجِهـا ... وما عنده علمٌ بما فى المُغَيَّبِ

وحُكِىَ أن الشيخ ، قال : كنت نائما ، فرأيتُ النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فى المنام ، ومعه صاحباه : أبو بكر ، وعمر ، رضى الله عنهما ، فقلت : يا رسولَ الله ، بلغنى عنك أحاديثُ كثيرة ، عن ناقِلِى الأخبار ، فأُريد أن أسمع منك خبرًا أتشرَّف به فى الدنيا ، وأجعله ذَخيرةً فى الآخرة .

---

(١) البيتان فى : المنتظم ٧/٩ ، ضمن قصة أوردها ابن الجوزى ، النجوم الزاهرة ١١٨/٥ .

(٢) فى المنتظم والنجوم : «رق لأخذه» .

(٣) فى المنتظم والنجوم : «دهرى فإنه» .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «ثوب الدجى» .

(٥) هذا البيت ساقط من الطبقات الوسطى .

(٦) فى المطبوعة : «بالذل مبتهلا» ، وفى الطبقات الوسطى وهامش ز : «والضر مشتمل» ، والمثبت من : د، ز .

فقال لى : ياشيخُ ، وسمَّانى شيخًا ، وخاطَبنى به ، وكان الشيخ يفرح بهذا ، ويقول : سمَّانِى رسُولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم شيخًا .

قال الشيخ : ثم قال لى صلَّى الله عليه وسلَّم : مَن أراد السَّلامة فلْيَطلُبْها فى سلامةِ غيرِه .

قلتُ : ومثل هذه الحكايةِ ، حكايةُ شيخِه القاضى أبى الطَّيِّب ، فى رُؤياه النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم فى المنام ، وتسميتِه إيَّاه فقيهًا ، وكان القاضى أيضا يفتخر بذلك .

وكان الشيخ أبو إسحاق ، يقول : مَن قرأ علىَّ مسألةً فهو وَلَدِى .

ويقول : العوامُّ يُنسَبون بالأولاد ، والأغنياء بالأموال ، والعلماء بالعلم .

وكان يقول : العلمُ الذى لا ينتفع به صاحبُه ، أن يكون الرجلُ عالمًا ولا يكون عاملًا .

وينشِد لنفسه :

علمتَ ما حلَّل المولى وحرَّمَه   فاعمَلْ بعلمِك إن العلمَ بالعملِ

وكان يقول : الجاهلُ بالعالِم يَقْتَدِى ، فإذا كان العالِمُ لا يعملُ بعِلْمِه ، فالجاهل مايرجُو مِن نفسه ! فاللهَ اللهَ يا أولادِى ، نعوذ بالله من علمٍ يصير[1] حُجَّةً علينا .

وكان يمشى بعض أصحابه معه فى طريقٍ ، فعرض لهما كلبٌ ، فقال الفقيه لذلك الكلب : اخْسَأْ ، وزجره ، فنهاه الشيخ ، وقال : لِمَ طَرَدْتَه عن الطريق ، أما علمتَ أن الطَّرِيق بيْنى وبينَه مُشتَرك ؟

ومَنامُ الشيخ أبى محمد عبد الله بن محمد بن نصر بن كاكا المُؤَيِّدىّ مشهور ، وهو ما ذكره ، فقال : رأيت فى العشْر الأوْسط من المحرم ، سنة ثمان وستين وأربعمائة ، ليلةَ الجمعة ، الشيخَ أبا إسحاق طَوَّل اللهُ عُمرَه ، فى منامى ، يطيرُ مع أصحابه فى السماء الثالثة، أو الرابعة، فتحيَّرتُ فى نفسى، وقلت: هذا هو الشيخ الإمام مع أصحابه يطير، وأنا معهم، اسْتِعْظَامًا[2] لتلك الحال والرؤية[3]، فكنتُ فى [4]هذه الفكرة[4]، إذ تلقَّى الشيخ

---

(١) فى المطبوعة : «يكون» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : «استفظاعا» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : «فى» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «هذه الحالة والفكرة» .

الإمامَ ملَكٌ ، وسلَّم عليه عن الله تبارك وتعالى ، وقال له : إن الله تبارك وتعالى يقرأ عليك السلامَ ، ويقول : ماذا تُدرِّس لأصحابك ؟

فقال الشيخ : أُدرِّس ما نُقِل عن صاحب الشرع .

فقال له المَلَك : فاقْرَأْ عليَّ شيئًا من ذلك ؛ لأسمعَه .

فقرأ عليه الشيخ مسألةً ، لا أذكرها .

فاستمع له المَلَك ، وانصرف .

وأخذ الشيخُ يطير ، وأصحابه معه ، فرجع المَلَك بعد ساعةٍ ، وقال للشيخ : إن الله تعالى يقول : الحقُّ ما أنت عليه وأصحابُك ، فادخل الجنَّةَ معهم .

وكان الإمام أبو بكر محمد بن على بن حامِد الشَّاشِيّ ، يقول : الشيخ الشِّيرَازِيّ حُجَّةُ اللهِ على أئمَّةِ العصرِ .

وقال الإمام أبو الحسن الْمَاوَرْدِيّ ، صاحب «الحاوى» وقد اجتمع بالشيخ ، وسمع كلامَه فى مسألة : ما رأيتُ كأبى إسحاق ، لو رآه الشّافعىّ لتجمَّل به .

وقال المُوفَّق الحَنفىّ إمام أصحاب الرأى : أبو إسحاق إمام[1] المؤمنين فى الفقهاء .

وكان عميدُ الدولة بن جَهِير الوزير ، يقول : هو وحيد عصره ، وفريد دهره ، مُستَجاب الدَّعوة .

وقال القاضى محمد بن محمد المَاهَانىّ[2] : إمامان ما اتّفق لهما الحجُّ ، الشيخ أبو إسحاق الشِّيرازِيّ ، وقاضى القضاة أبو عبد الله الدَّامَغَانِيّ .

فقال : الشيخ أبو إسحاق ما كان له استطاعةُ الزَّادِ والرَّاحلة ، ولكن لو أراد الحجَّ لحملوه على الأحْداق[3] إلى مكة ، والدَّامَغَانِيّ لو أراد أن يحجَّ على السُّنْدُسِ والإستَبرَق لأمْكنه ذلك .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «أمير» ، وهذه اللفظة هى المعهودة فى مثل هذا المقام .

(٢) بفتح الميم وسكون الألفين بينهما هاء مفتوحة وفى آخرها نون ، نسبة إلى ماهان ، وهو جد المنتسب إليه . اللباب ٣/٩١ .

(٣) فى سير أعلام النبلاء ٤٥٥ : « على الأعناق » .

وكان الشيخ إذا أخطأ بين يديه المُباحِثُ فى كلمة ، قال : أىُّ سكْتةٍ فاتَتْك !
وربما تكلَّم فى مسألة ، (١فسأله السائلُ١) سؤالًا غيرَ مُتوجِّه ، فيقول :

سارت مُشرِّقةً وسِرْتُ مُغرِّبًا   شتَّانَ بين مُشرِّقٍ ومُغـرِّبِ

قال أبو البَرَكات عبد الوهَّاب بن المبارك الأنْماطِىّ : كان الشيخ يتوضأ فى الشَّطّ ، فنزل المَشْرَعة[٢] يومًا ، وكان يشُكّ فِى غسل وجهه ، ويُكرِّر حتى غسل نُوَبًا عِدَّة ، فوصل إليه بعض العوامّ ، وقال [له][٣] : ياشيخُ ، أما تستحى ، تغسل وجهَك كذا وكذا نَوْبة ، وقد قال النبىُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ فَقَد أَسْرَفَ » ؟

فقال له الشيخ : لو صحَّ لِىَ الثلاثُ مازدتُ عليها .

فمضى ، وخلَّاه ، فقال له واحد : أيش قلتَ لذلك الشيخ الذى كان يتوضَّأُ ؟

فقال الرجل : ذاك شيخ مُوَسْوَس ، قلت له : كذا على كذا .

فقال له : يارجل ، أما تعرفُه ؟

فقال : لا .

قال : ذاك إمام الدنيا ، وشيخ المسلمين ، ومُفْتِى أصحاب الشَّافعىّ .

فرجع ذلك الرجل خَجِلًا إلى الشيخ ، وقال : ياسيِّدى ، تعذُرُنِى ، فإنى قد أخطأتُ وما عَرفتُك .

فقال الشيخ : الذى قلتَ صحيحٌ ، فإنه لايجوز الزِّيادة على الثَّلاث ، والذى أجبتُك به أيضًا صحيحٌ ، لو صحَّ لِىَ الثلاثُ مازدتُ عليها[٤] .

كتب إلَىَّ أحمد بن أبى طالب ، عن محمد بن محمود الحافظ أنّ[٥] عبد الوهَّاب بن علىّ ، أنبأه عن أبى صالح عبد الصَّمد بن على الفقيه ، أن أبا بكر محمد بن أحمد بن

---

(١) فى المطبوعة : «فسئل» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .
(٢) المشرعة : شريعة الماء ، أى مورد الناس للاستقاء . المصباح المنير (ش ر ع) .
(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .
(٤) انظر تعليقًا جيدًا على هذا الخبر فى حواشى سير أعلام النبلاء ٤٥٦ .
(٥) فى المطبوعة ، د : «ابن» ، والمثبت فى : ز .

الخَاضِبَة ، قال : سمعتُ الشيخَ أبا إسحاق ، يقول : لو عُرِض هذا الكتاب الذى صنّفتُه وهو «المهذَّب» على النبىِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، لقال : هذا شريعتى التى أُمِرتُ بها [أُمَّتى][1] .

أخبرنا أبو العباس بن الشِّحْنَة إذنا ، أنَّ الحافظ أبا عبد الله البَغْدَادِىّ ، قال : سمعتُ محمد بن جعفر بن محمد بن على النَّسَائِىّ[2] ، بأصْبَهان ، يقول : سمعتُ محمد بن عبد الرَّشيد بن محمد ، يقول : سمعتُ الحسن بن العباس الرُّسْتُمِىّ[3] يقول : سمعتُ الحسن الطَّبَرِىّ الإمام ، يقول : سمعتُ[4] صوتًا من الكعبة ، أو من جوف الكعبة : من أراد أن يتنبَّه فى الدِّين ، فعليه «بالتنبيه» .

توفى فى الليلة التى صبيحتها يوم الأربعاء[5] ، الحادى والعشرين من جُمادى الآخرة ، سنة ست وسبعين وأربعمائة .

وغسّله أبو الوفاء بن عَقِيل الحَنبَلِىّ .

ودُفِنَ من الغد ، بمقبرة باب حَرْب[6] .

(ومن الروايات ، والفوائد عنه)

أخبرنا أبو العباس الأشْعَرِىّ الحافظ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، أخبرنا يوسف بن محمد بن عبد الله بن المِهْتَار ، سماعا ، أخبرنا الشيخ أبو الحسن على بن المبارك بن مَاسُويه ، أخبرنا أبو الخير مسعود بن على بن صدَقة بن مُطَرِّز[7] الخبَّاز ، قراءة عليه ، أخبرنا أبو الكَرَم[8]

---

(١) ساقط من الطبقات الوسطى .

(٢) فى د : «النساوى» ، وفى ز : «السارى» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة ، د : «الرسمى» ، والتصويب من : ز، واللباب ١/ ٤٦٦ .

(٤) فى ز : «سمع» ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «الأحد» .

(٦) فى د، ز : «مرز» ، وفى الطبقات الوسطى : «برر» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٧) فى د : «مطرون» ، وفى ز : «فطرون» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٨) فى المطبوعة ، د : «أبو بكر» ، والتصويب من : ز، واللباب ١/ ٣٢٨ .

خَمِيس بن علىّ بن أحمد الحَوْزِىّ[1] ([2]إملاءً بواسِط[2]) أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن علىّ ابن يوسف ، شيخ الشافعيِّين ببغداد ، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البَرْقَانِىّ ، حدثنا أبو العباس محمد بن أحمد بن حَمْدان النَّيسَابُورِىّ الحافظ ، حدثنا محمد بن إبراهيم البُوشَنْجِىّ ، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بُكَير ، حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن الإسْكَنْدَرَانِىّ[3] عن موسى بن عُقبة ، عن عبد الله بن دِينار ، عن ابن عمر ، قال : كان مَن دُعاء رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « اللَّهُمَّ إنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ ، وتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ ، وَمِنْ فَجْأَةِ نِقْمَتِكَ ، وَمِنْ جَمِيعِ سَخَطِكَ وَغَضَبِكَ » .

صحيح، انفرد مُسلم بإخراجه فى «صحيحه»[4] عن أبى زُرْعَة الرَّازِىّ الحافظ، عن يحيى ابن عبد الله بن بُكَير ، كما أخرجناه ، وليس لمسلم عن أبى زُرْعَة فى «صحيحه» سوى هذا الحديث .

والبُوشَنْجِىّ ، وهو الإمام أبو عبد الله ، تقدم فى الطبقة الثانية[5] .

أخبرنا أحمد بن المُظفَّر الحافظ ، بقراءتى عليه ، أخبرنا القاضى أبو الفضل سليمان بن أحمد المَقْدِسِىّ ، بقراءتى ، أخبرنا الحافظ الضِّياء محمد بن عبد الواحد ، أخبرنا أبو القاسم الفَضْل بن القاسم ، أنبأنا[6] الإمام أبو سعد إسماعيل بن الحافظ أبى صالح أحمد بن

---

(١) فى المطبوعة : «الجوزى» ، والكلمة فى : د، ز بدون نقط ، والمثبت من اللباب ٣٢٨/١ ، والحوزى بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وفى آخرها زاى ، هذه النسبة إلى الحويزة بنواحى البصرة ، وبينها وبين سوق الأهواز . هكذا ذكر ابن السمعانى ، وقد تعقبه ابن الأثير فقال : هذا الذى ذكره فى نسبة خميس ليس بصحيح فإنه ينسب إلى الحوز ، وهى قرية بالقرب من واسط .

(٢) فى المطبوعة : «ليلا بواسطة» ، وفى د : «إملاء بواسطة» ، والمثبت من : ز .

(٣) بكسر الألف وسكون السين المهملة وفتح الكاف وسكون النون وفتح الدال المهملة والراء وفى آخرها نون ، نسبة إلى إسكندرية ، على طرف بحر المغرب من آخر حد ديار مصر . اللباب ٤٦/١ .

(٤) صحيحه فى (باب أكثر أهل الجنة الفقراء ، من كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار) ٢٠٩٧/٤ ، ولفظه : « اللَّهُمَّ إنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ ، وَفُجَاءَةِ نِقْمَتِكَ ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ » .

(٥) الجزء الثانى ، صفحات ١٨٩ ــ ٢٠٧ .

(٦) فى المطبوعة : «حدثنا» ، والمثبت من : د، ز .

عبد الملك النَّيسَابُورِىّ ، نزيل كِرْمان ، أخبرنا الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علىّ الشِّيرَازِىّ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالِب الحافظ ، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن حَمْدان ، حدثنا محمد بن أيوب ، حدثنا أبو الوليد ، حدثنا هَمَّام ، قال : سمعت إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة ، يقول : سمعتُ عبد الرحمن بن أبى عَمْرَة ، يقول : سمعتُ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، يقول : « إِنَّ عَبْدًا أَذْنَبَ ذَنْبًا ، فَقالَ : أَىْ رَبِّ ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا فَاغْفِرْ لِى ، فَقَالَ اللهُ تَعَالَى : عَلِمَ عَبْدِى أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِى ، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا آخَرَ ، ثُمَّ قَالَ : أَىْ رَبِّ ، أَذْنَبْتُ ذَنْبًا ، فَاغْفِرْ لِى ، فَقَالَ رَبُّهُ : عَلِمَ عَبْدِى أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ ، وَيَأْخُذُ بِهِ ، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِى » .

حديث صحيح ، أخرجه البُخارىّ[(١)] ، ومُسْلِم[(٢)] .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، إذنا ، عن أحمد بن هِبَة الله بن عساكر[(٣)] ، أَنّ أبا المُظفَّر ابن السَّمْعَانِىّ أنبأه ، قال : أخبرنا أبى الحافظُ أبو سعد ، أخبرنا أبو الحسن محمد بن مرزوق بن عبد الرزَّاق الزَّعْفَرَانِىّ ، إجازة ، وأنشدنا عنه أبو الحسن على بن أحمد بن الحسين الإصْطَخْرِىّ الفقيه ، قال : أنشدنا الإمام أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ ببغداد ، ولم يُسمِّ قائلا :

صبرتُ على بعض الأذى خوفَ كُلِّه ... وألزمتُ نفسِى صبرَها فاستقرَّتِ
وجَرَّعتُها المكروهَ حتى تدرَّبتْ ... ولو حُمِّلتْه جُملةً لاشمأزَّتِ
فيارُبَّ عزٍّ جرَّ للنفسِ ذِلَّةً ... ويارُبَّ نفسٍ بالتذلُّلِ عزَّتِ
وما العزُّ إلا خيفةُ اللهِ وحدَه ... ومَن خاف منه خافَهُ ما أقلَّتِ
فياصِدْقَ نفسِى إنَّ فى الصدقِ حاجتى ... فأرْضَى بدُنيایَ وإن هىَ قلَّتِ
وأهجرُ أبوابَ الملوكِ فإنَّنى ... أرى الحِرْصَ جَلَّابا لكلِّ مذلَّةِ

---

(١) صحيحه فى (باب قول الله تعالى : يريدون أن يبدلوا كلام الله ، من كتاب التوحيد) ١٧٨/٩ ، باختلاف فى بعض ألفاظه وسياقه .

(٢) صحيحه فى (باب قبول التوبة من الذنوب ، وإن تكررت الذنوب والتوبة ، من كتاب التوبة ٢١١٢/٤ ، باختلاف فى بعض ألفاظه وسياقه .

(٣) فى المطبوعة بعد هذا زيادة : «أخبرنا» ، والمثبت فى : د، ز .

إذا ما مَددْتُ الكفَّ ألتمسُ الغِنى ... إلى غيرِ مَن قال اسْألونِى فشَلَّتِ
إذا طرقتْنى الحادثــاتُ بنكبــةٍ ... تذكَّرتُ ما عُوقِبتُ منه فَقلَّتِ
ومــا نكبــةٌ إلّا وللهِ مِنَّــةٌ ... إذا قابلْتها أدبرتْ واضْمَحلَّتِ
تبــاركَ رزَّاقُ البريّــةِ كُلِّهــا ... على ما أراد لا على ما استحقَّتِ
فكم عاقلٍ لا يستبيتُ وجاهــلٍ ... ترقَّتْ بــه أحوالُــه وتَعــلَّتِ[1]
وكم مِن جليلٍ لا يُرامُ حِجابُــهُ ... بدارِ غُرورٍ أدبــرتْ وتــولّتِ
تشوبُ القَذَى بالصَّفْوِ والصَّفْوَ بالقـذى ... ولو أحسنتْ فى كلِّ حالٍ لَمُلَّتِ[2]

قلتُ : قوله : «تبارك رزَّاق البرية» البيتين ، أصدقُ من قول أبى العلاء الْمَعَرِّى[3] :

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيَتْ مذاهبُه ... وجاهلٍ جاهلٍ تَلْقاهُ مرزوقَــا
هذا الذى ترك الأوهامَ حائــرةً ... وصيَّرَ العالِمَ النِّحْريرَ زِنْدِيقَـا

فقبّحه الله ، ما أجْرَأه على الله عزَّ وجلّ ! وقد أحسن الذى قال نقْضًا عليه :

كم عاقلٍ عاقلٍ أعيَتْ مذاهبُه ... وجاهلٍ جاهلٍ شَبْعانَ ريَّانَــا
هذا الذى زاد أهل الكُفْرِ لَاسَلِمُوا ... كُفـرًا وزاد أُولِى الإيمان إيمانَــا[4]

أخبرنا أبو العباس النَّابُلْسِىّ الحافظ ، إذنا خاصا ، عن أحمد بن هِبَة الله ، عن عبد الرحيم ، وعبد الكريم بن محمد بن منصور ، أن أباه أخبره ، قال : أنشدنا أبو المُظفَّر شَبيب بن الحسين القاضى ، إملاء بِبَرُوجِرْد ، أنشدنا الإمام الكبير أبو إسحاق الفِيرُوزَابَادِىّ ، أنشدنى المُطرِّز[5] البَغْدادِىّ لنفسِه[6] :

---

(١) فى الأصول «لا يستنيب» ، والمثبت مارجحته لجنة آثار أبى العلاء . انظر تعريف القدماء بأبى العلاء ٤٠٩ ، وفلان لا يستبيت ليلة ، أى ليس له بيت ليلة من القوت ، وبيت ليلة ، بكسر الباء : قوت ليلة . اللسان (ب ى ت) ١٧/٢ .

(٢) فى المطبوعة ، د : «بشرب» ، وفى ز : «يشوب» ولعل الصواب ماأثبتناه .

(٣) نسب العباسى هذين البيتين إلى ابن الراوندى . معاهد التنصيص ٥٣/١ .

(٤) فى الأصول : «أهل الإيمان» ، والمثبت مارجحته لجنة أبى العلاء . انظر تعريف القدماء بأبى العلاء ٤١٠ .

(٥) بضم الميم وفتح الطاء وكسر الراء المشددة وفى آخرها زاى ، يقال هذا لمن يطرز الثياب . وهو أبو القاسم عبد الواحد ابن محمد بن يحيى المطرز . اللباب ١٤٩/٣ .

(٦) الأبيات فى اللباب ، لابن الأثير .

ولمّـا وقفْنـا بالضِّراب عشيَّـةً حيَـارَى لتَوْديـعٍ وردِّ سـلامِ[1]
وقفْنـا على رَغْمِ الحَسُود وكلُّنـا نفُضُّ عن الأثْـوابِ كُلَّ خِتَـامِ[2]
وسَوَّغنـى عنـد الـوَداعِ عِناقَـهُ فلمـا رأَى وجْـدِى به وغَرامِـى[3]
تلثَّـمَ مُرتابًـا بفَضْلِ رِدائِـه فقـلتُ هِلالٌ بعـد بَدْرِ تَمـامِ
وقبَّلْتُـه فوقَ اللِّثـامِ فقـال لى هىَ الخمـرُ إلا أنها بِفِـدَامِ[4]

أخبرنا أبو عبد الله ، وأبو العباس الحافظان ، فى[5] كتابهما ، عن أبى الفضل العَسَاكِرِىّ ، أن عبد الرَّحيم بن أبى سعد أنبأه ، أن والده الحافظ ، قال [له][6] : سمعتُ سيدنا القاضى ، يقول عَقِب هذا : ثم قال لى الشيخُ أبو إسحاق : يا بُنَىّ ، قد رويتُ عن هذا الرجل فى النَّسيب[7] شيئًا ، فأوْدَعْنِى ما يمحُو ذلك ، وأنشَدنى لنفسِه[8] :

يا عبدُ كم لك مِن ذنبٍ ومعصيةٍ إن كنتَ ناسيَها فاللهُ أحصاها
يا عبدُ لا بُدَّ مِن ذنْبٍ تقومُ له ووقْفةٍ منك تُدْمِى الكفَّ ذِكْراها[9]
إذا عرضْتُ على نفسِى تذكُّرَها وساءَ ظنِّىَ قلتُ آستغفـرُ اللهَ[10]

أخبرنا أحمد بن المُظفَّر الحافظ ، رحمه الله ، إذنًا خاصًّا ، عن أحمد بن هِبَة الله ، عن أبى المُظفَّر السَّمْعَانِىّ : أن والده الحافظ أبا سعد أخبره ، قال : أنشدنا شَبيب بن

---

(١) فى اللباب : «ولما وقفنا بالصراة» .
(٢) فى اللباب : «يفض عن الأشواق» .
(٣) فى المطبوعة : «وسوغ لى» ، وفى اللباب : «وشوقنى» ، والمثبت فى : د، ز .
(٤) فى اللباب : «فقبلته فوق اللثام» . وفى المطبوعة : «إلا أنها بقرام» ، والمثبت من : د، ز، واللباب ، والفدام : شىء تشده العجم والمجوس على أفواهها عند السقى ، والمصفاة . القاموس (ف د م) .
(٥) فى المطبوعة : «من» ، والمثبت فى : د، ز .
(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .
(٧) فى المطبوعة : «التشبب» ، وفى د : «التسبب» ، والمثبت فى : ز .
(٨) الأبيات فى تاريخ بغداد ١٦/١١ .
(٩) فى تاريخ بغداد :
ياعبـد لا بد من يوم تقـوم له ووقفـة لك يدمى القلب ذكراها
وفى المطبوعة : «تدمى الجفن» ، والمثبت فى : د، ز .
(١٠) فى تاريخ بغداد : «إذا عرضت على قلبى» .

الحسين ، قاضٍ[1] بِبَرُوجِرْد ، قال : أنشدنى أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ ، وأظنه قال : هى للمُطرِّز[2] :

وحديثُها السِّحرُ الحلالُ لَو أنَّهُ ... لم يجْنِ قَتْلَ المسلمِ المُتحرِّزِ[3]

إن طالَ لم يُملَلْ وإن هىَ أَوْجَزَتْ ... وَدَّ المُحَدِّثُ أنها لم تُوجِزِ

شَرَفُ النفوسِ ونُزْهةٌ ما مثلُها ... للمُطمئِنّ وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِزِ[4]

● ذكر الشيخ أبو إسحاق فى «النكت» احتمالا لنفسه ، فيما إذا نذر صلاةً مُؤقَّتة ، وأخرجها عن وقتها ، أنه يُقبَل[5] ، وهو وجه مُصرَّح بحكايته فى بعض نسخ «الذخائر» ، عن «روضة المَناظِر» .

وكان الشيخ أبو إسحاق مُجمَعًا عليه من أهل عصره ، علما ، ودينا ، رفيعَ الجاه ، بسبب ذلك ، مُحبَّبا إلى غالب الخلق ، لا يقدر أحد أن يرميَه بسوء ؛ لحُسن سِيرته ، وشهرتها عند الخلق .

وزعمت الحنابلةُ فى واقعة ابن القُشَيْرِىّ[6] ، أن الشيخ أبا إسحاق أراد أن يُبطِل مذهبَهم ، لمَّا وقعت الفتنة بين الحنابلة والأشْعَرِيّة ، وقام الشيخ أبو إسحاق فى نَصْر أبى نَصْر بن القُشَيْرِىّ ، لنَصْره[7] لِمذهب الأشْعَرِىّ ، وكاتبَ نِظامَ المُلْك فى ذلك .

وكان مِن ذلك ، أن الشيخ أبا إسحاق اشتدَّ غضبُه على الحنابلة ، وعزم على الرِّحلة من بغداد ؛ لما نال الأشْعَرِىّ من سبِّ الحنابلة إياه ، وما نال أبا نَصْر بن القُشَيْرِىّ مِن أذاهم ، فأرسل الخليفةُ إلى الشيخ أبى إسحاق يُسَكِّنُه ، ويُخفِّفُ ما عنده .

---

(١) فى المطبوعة ، د : «قاضى» ، والمثبت من : ز .

(٢) هذه الأبيات ليست للمطرز ، وإنما هى لابن الرومى فى ديوانه ٤٠٩ ، زهر الآداب ١/٩ ، المختار من شعر بشار ٤١ .

(٣) ورد هذا البيت مضطربا فى الأصول على أنه من سياق الكلام ، وليس بيتا قائما بنفسه ، وفى الأصول : «لو يجن قتل المسلم المتحرز» .

(٤) فى الديوان ، وزهر الآداب ، والمختار من شعر بشار : «شرك العقول» ، وفى الأصول : «وغفلة المستوفز» وفى الديوان : «وعلقة المستوفز» ، والمثبت من زهر الآداب ، والمختار من شعر بشار . واستوفز فى قعدته : « انتصب فيها غير مطمئن» . القاموس (و ف ز) ، يريد أن حديثها يقيد العجل ؛ فيطمئن ولا يبرح .

(٥) فى المطبوعة ، د : «يقتل» ، وفى ز : «يقبل» ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٦) انظر الجزء الثالث ، صفحة ٣٧٦ ، وترجمة عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوزان القشيرى ، أبى نصر ، فى الطبقة الخامسة .

(٧) فى ز : «نصره» بدون نقط على النون ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

ثم كتب الشيخ أبو إسحاق رسالةً إلى نِظام المُلْك ، يشكو الحنابلةَ ، ويذكر ما فعلوه من الفتن ، وأن ذلك من عاداتِهم ، ويسأله المعونةَ ، فعاد جواب نظام المُلْك إلى فخر الدولة ، [وله][1] ، بإنكار ما وقع ، والتَّشْديد على خُصوم ابن القُشَيْرِىّ ، وذلك فى سنة تسع وستين وأربعمائة ، فسكن الحال قليلا .

ثم أخذ الشريف أبو جعفر بن أبى موسى ، وهو شيخ الحنابلة إذ ذاك ، وجماعتُه ، يتكلَّمون فى الشيخ أبى إسحاق ، ويبَلِّغُونه الأذى بألسنتهم ، فأمر الخليفة بجَمْعِهِم ، والصلح بينهم بعد ما ثارت بينهم[2] فى ذلك[2] فتْنة هائلة ، قتل فيها نحوٌ من عشرين قتيلا .

فلما وقع الصُّلحُ ، وسكَن الأمر ، أخذ الحنابلة يُشِيعون أن الشيخ أبا إسحاق تبرَّأ من مذهب الأشْعَرِىّ ، فغضِب الشيخُ لذلك غضبًا لم يصِل أحدٌ إلى تَسْكينه ، وكاتَب نِظامَ المُلْك ، فقالت الحنابلةُ : إنه كتب يسألُه فى إبْطال مذهبِهم ، ولم يكن الأمر على هذه الصورة ، وإنما كتب يشكُو أهلَ الفِتَن ، فعاد جواب نِظام المُلْك ، فى سنة سبعين وأربعمائة إلى الشيخ ، باستِجْلاب خاطره وتعظيمه ، والأمرِ بالانْتقام من الذين أثاروا الفتنة ، وبأن يُسجَن الشريف أبو جعفر ، وكان الخليفة قد حبَسه بدار الخلافة ، عند ما شكاه الشيخُ أبو إسحاق .

قالوا : ومن كتاب نِظَام المُلْك إلى الشيخ : «وأنه لا يمكن تَغْيير[3] المذاهب ، ولا نقْلُ أهلها عنها ، والغالب على تلك الناحية مذهبُ أحمد ، ومحلُّه معروف عند الأئمَّة ، وقدرُه معلوم فى السُّنَّة » فى كلام طويل ، سكَن به جأْشُ الشيخ .

وأنا لا أعتقد أن الشيخ[4] أراد إبطال مذهب الإمام أحمد ، وليس الشيخ ممَّن يُنكِر مقدار هذا الإمام الجليل، المُجمَع على علوِّ محلِّه من[5] العلم والدِّين، ولا مقدارَ الأئمَّة مِن أصحابه، أهلِ السنة والورع، وإنما أنكر على قومٍ عَزَوا أنفسهم إليه، وهو منهم برىء،

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٣) فى د، ز : «تغير» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٤) بعد هذا فى المطبوعة : «أبا حامد» ، ولا محل له هنا ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : «فى» ، والمثبت فى : د، ز .

وأطالوا ألسنتَهم فى سبِّ الشيخ أبى الحسن الأشْعَرِىّ . وهو كبير أهل السُّنَّة بعدَه ، وعقيدتُه وعقيدةُ الإمام أحمد رحمه الله واحدةٌ ، لا شك فى ذلك ، ولا ارتياب ، وبه صرَّح الأشْعَرِىّ فى تصانيفه ، وكرَّر[1] غيرَ [ما][2] مرَّةٍ[3] ، «أن عقيدتِى هى عقيدةُ الإمام المُبجَّل ، أحمد بن حنبل» هذه عبارة الشيخ أبى الحسن فى غير مَوضِع من كلامه .

قال الفقيه أبو يَعْلى محمد بن محمد بن صالح العبَّاسِىّ المعروف بابن الهَبَّارِيَّة[4] فى كتابه «فَلَك المعالى[5]» وهو كتاب عمله للوزير أبى نصر سعيد بن المُؤَمَّل ، رتَّبه على اثنى عشر بابا ، على ترتيب البُرُوج ، ومن خط ابن الصَّلاح ، نقلتُ : لما تُوفِّىَ قاضى القضاة أبو عبد الله الحسين بن جعفر بن مَاكُولا ، ببغداد ، أكْرَه القائمُ بأمر الله الشيخَ [الإمام][6] أبا إسحاق الفِيرُوزَابَادِىّ على أن يتقلَّد له النَّظر فى الأحكام والمظالم ، شرقًا وغربًا ، فامتنع ، فوكَّل به ، فكتب إليه : «ألم يكفِك أن هَلَكْتَ حتى تُهْلِكنى معك» .

فبكى القائمُ بأمر الله ، وقال : هكذا فلْيكن العلماء ، إنما أردْنَا أن يُقال : إنه كان فى عصرنا من وُكِّل به ، وأُكرِه على القضاء فامْتَنَع ، وقد أعفيْنَاه .

قال الخطيبُ أبو بكر : ...[7] .

---

(١) فى المطبوعة : «وذكرها» ، وفى د : «وكره» ، والمثبت فى : ز .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٣) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : «من» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) ضبط ابن الأثير الكلمة هكذا : بفتح الهاء والباء المشددة وفى آخرها الراء ، نسبة إلى هبار ، جد . ثم ذكر محمد بن محمد بن صالح بن الهبارية هذا . اللباب ٢٨٤/٣ .

(٥) فى الأصول : «تملك المعانى» ، والمثبت من كشف الظنون ١٢٩١/٢ .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٧) بياض بالأصول .

(مناظرة بين الشيخ أبى إسحاق الشِّيرَازِىّ
والشيخ أبى عبد الله الدَّامَغَانِىّ)

وكانا قد اجتمعا فى عَزاءٍ ، ببغداد .

● سُئِل الشيخ أبو إسحاق الشّيَرازِىّ الشّافِعِىّ ، عن الذِّمِّىّ [1]إذا أسلم[1] ، هل تسقط عنه الجِزْية لما مضى ؟ فَمنع من ذلك ، وهو مذهب الشافِعىّ ، فسُئِل الدليلَ ، فاستدلَّ على ذلك بأنه[2] أحدُ الخَراجَيْن ، فإذا[3] وجب فى حال الكفر ، لم يسقُط بالإسلام ، أصلُه خَراج الأرض .

فقال الشيخ أبو عبد الله محمد بن على بن محمد الدَّامَغَانِىّ : لا يمتنِع أن يكون نَوْعان من الخَراج ، ثم يُشتَرط فى أحدهما مالا يُشترَط فى الآخر ، كما أن زكاة الفِطْر ، وزكاة المال نوعان من الزكاة ، ثم يُشتَرط فى أحدهما النِّصاب ولا يُشتَرط فى الآخر .

والسؤال الثانى : لا يمنع أن يكون حقَّان متعلِّقان بالكفر . [ثم][4] أحدهما يسقُط ، بالإسلام ، والآخر لا يسقُط ، ألا ترى أن الاسْتِرقاق والقتلَ حقَّان متعلِّقان بالكُفر ، ثم أحدهما يسقُط بالإسلام ، وهو القتل ، والآخر لا يسقُط بالإسلام ، وهو الاسْتِرقاق .

والسؤال الثالث : المعنى فى الأصل ، أن الخَراج يجب بسببِ التَّمكُّن من الانْتِفاع بالأرض ، ويجوز أن يجب بمثل هذا السَّبب حقٌّ عليه فى حال الإسلام ، وهو العُشر ، فلهذا جاز أن يبْقى ما وجب عليه منه حال الكُفْرِ ، وليس ذلك ها هنا ؛ لأنه ليس يجب بِمثْل نِسْبَتِه[5] حقٌّ فى حال الإسلام ؛ فلهذا سقَط ما وجب فى حالِ الكُفر .

فقال الشيخ أبو إسحاق : على الفصْل الأول ، وهو اعتبار نصابٍ فى زكاة المال . دون زكاة الفطر ، ثلاثة أشياء :

---

(١) ساقط من : ز، وهو فى المطبوعة ،د .

(٢) فى المطبوعة : «بأن» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «إذا» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : «سببه» ، والمثبت فى : د ، ز .

أحدهما : أن ما ذكرتَ حُجَّةٌ لنا ؛ لأن زكاةَ الفِطر وزكاةَ المال لمَّا كان سببُ إيجابهما الإسلام ، والكفرُ ينافيهما ، كان تأثِير الكُفْرِ فى إسقاطِهما مُؤثِّرًا واحدًا ، حتى إنه إذا وجبتْ عليه زكاةُ الفِطر ، وارتدَّ عندهم ، سقطَ عنه ذلك ، كما إذا وجبتْ عليه زكاةُ المال ، ثم ارتدَّ ، سقطتْ عنه الزكاةُ ، فكان تأثيرُ الباقى فى إسقاطِهما على وجهٍ واحدٍ ، فكذلك هٰهنا ، لمَّا كان سببُ الخَراجيْن هو الكفر ، والإسلامُ ينافيهما ، فيجب أن يكون تأثيرُ الإسلام فى إسقاطِهما واحدًا ، وقد ثبت أن أحدَهما لا يسقُط بالإسلام ، فكذلك الآخر .

جوابٌ ثانٍ ، أن الزكاتيْن افترقتَا ؛ لأن زكاةَ الفِطْر فارقتْ سائرَ الزَّكوات ، فى تعلُّقِها بالذِّمَّة ، ففَارِقُها فى اعتبار النِّصاب ، وليس كذلك الخَراجان ؛ فإنهما سواء فى اعتبار الكُفر فى وجوبهما ، ومُنافاةِ الإسلام لهما ، فلو سقط أحدُهما بالإسلام سقط الآخر .

جوابٌ ثالثٌ ، وهو أن زكاةَ الفِطر لا تزْداد بزيادةِ المال ، فلهذا لم يُعتَبر فيها[1] النِّصاب ، وليس كذلك سائر الزَّكَواتِ ، فإنها تختلف باخْتلافِ المال ، وتزْداد بزيادتِه ؛ فلهذا اعْتُبِر فيها[1] النِّصاب ، وأما حال الخَراجَيْن ، فإنهما على ما ذكرتَ سواءٌ ، فوجب أن يتساويَا فى الإسلام .

وأما الفصلُ الثَّانى : وهو القتلُ والاسْتِرقاق ، فالجواب عنه مِن وجهين :

أحدهما ، أن القتْلَ والاسْتِرقاق جنسان مختلفان ، ومع اختلاف الأجْناس يجوز أن تختلف[2] الأحكامُ ، فأما فى مسألتِنا فالخَراجان من جِنْسٍ واحد ، يجبان بسبب الكفر ، فلا يجوز أن يختلف[2] حكمُهما .

والثانى ، الاسترقاقُ إذا حصل فى حال الكُفر ، كان ما بعدَ الإسلام اسْتدامةً للرِّق ، وبقاءً عليه ، وليس كذلك القتلُ ، فإنه ابتداءُ عُقوبةٍ ، فجاز أن يختلِفا ، وأما فى مسألتنا [3]فحال الخَراجَيْن واحدٌ ، من[3] اسْتِيفاء ما تقدَّم وجوبُه ، فإذا لم يسقُط أحدُهما لم يسقط الآخر .

---

(١) فى د، ز : «فيه» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٣) فى د، ز : «فى حال واحدة من الخراجين» ، والمثبت فى المطبوعة .

وأما الفصل الثالث ، وهو المعاوضة[(1)] ، فالجواب عنه من وجْهَين :

أحدهما ، إن قال : لا أسلِّم [(2)]أنّ بمثل سبب[(2)] الخراج يجب على المسلم حقٌّ ، فإن الخَراج إنما وجب بسبب التَّمكُّن من الانتفاع مع الكفر ، والعُشر إنما لزم للأرض بحقِّ الله ، وهو الإسلام .

والثانى ، أنه إن كان هناك حقٌّ يجبُ بمثل سببِ الخَراج ، [(3)]فيحسُن أن يجرِىَ[(3)] عليه الذى فى حال الإسلام ؛ فلهذا جاز أن يبقى ما تقدَّم وجوبُه فى حال الكفر ، فكذلك فى مسألتنا ، يجب بمثلِ سبب الجِزْية حقٌّ ، حتى يجرىَ عليه فى حال الإسلام ، وهو زكاة الفطر ، فإن [الزكاة و][(4)] زكاة الفِطر تجب عن الرَّقبة ، فيجب أن الجِزْية تجب عن الرَّقبة ، وأن يبْقى ماوجب من ذلك فى حال الكفر ، فلا فرقَ بينهما .

فقال أبو عبد الله الدَّامَغَانِىّ ، على فصل الزكاة ، على الجواب الأول ، وهو قال فيه إن ذلك حُجَّة ، فإنهما يستويان فى اعتبار الإسلام فى حال واحد من الزكاتين ، فقال : لا يمتنع أن يكون الكفر يُعتَبر فى كل واحدٍ من الخَراجَيْن ، ثم يختلف حكمهُما بعد ذلك فى الاسْتيفاء ، كما أن زكاةَ الفِطر ، وزكاةَ المال يستويان فى أن المال مُعتَبر فى حال واحدة فيهما ، ثم يختلِفان فى كيْفيَّة الاعتبار ، فالمعتبَر فى زكاة الفطر أن معه ما يُؤدَّى ، فاضلا عن كِفايته عندكم ، والمعتبر فى سائر الزَّكوات أن يكون مالكا لِنصابٍ ، فكذلك هاهنا يجوز أن يستوى الخَراجان فى اعتبار الكفر فى كل واحد منهما[(5)] ، ثم يختلف حكمهما عند الاستيفاء ، فيُعتبر البقاء على الكفر فى أحدهما دون الآخَر .

وجوابٌ ثان ، أن الزَّكاتَيْن إنما أثَّر الكفر فيهما على وجه واحد ؛ لأنهما يجبان على

---

(١) فى المطبوعة : «المعارضة» ، والمثبت من : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «هل بسبب» وفى د، ز : «أن يدل لسبب» ، ولعل الصواب ماأثبتناه ، وانظر مافى الجواب الثانى بعده .

(٣) فى ز : «فنحن نجرى» ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ز، وفى د : « الزكاة فـ » .

(٥) فى الأصول : «منها لم» ولعل الصواب ماأثبتناه .

سبيل العبادة ، فلا يجوز استيفاؤُهما بعد الكفر ، لأن الكافر لا تثبتُ فى حقِّه العبادات ، وليس كذلك فى مسألتنا ؛ فإن الجِزْية تجب على سبيلِ الصَّغار ؛ [(١]لأن الله تعالى قال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾[(٢)] وبعد الإسلام لم يوجد الصَّغار[١)] ، فلا يصح استيفاؤُهما ، وكذلك [(٣]الخراجُ فى الأرض[٣)] لا[(٤)] يجب على سبيل الصَّغار ، ولهذا يجوز أن يُوجَد باسْمِه من المسلمين ، وهو الذى ضَربه عمرُ رضى الله عنه على الأرض السَّوادِ .

وتكلَّم على الجواب الثانى[(٥)] عن هذا الفصل ، وهو أن زكاةَ الفِطر تتعلَّق بالذِّمّة ، فقال : لا يمتَنِع أن يكون أحدهما فى الذِّمَّة ، والآخَر فى المال ، ثم يستويان فى النِّصاب ، كما أن أَرْش الجناية يتعلَّق بعيْن الجانى ، وزكاة الفِطر تتعلَّق بالذِّمَّة ، ثم لا يُعتَبر النِّصاب فى واحدٍ منهما ، وأيضا فقد اختلف قولُ الشَّافعىّ فى أن الزكاةَ تتعلَّق بالعيْن أو الذِّمَّة ، فدل على أنه ليس العلَّة فيه ما ذكرتَ .

وتكلَّم على الجواب الثالث فى هذا الفصل ، وهو أن زكاة الفطر لا تزداد بزيادة المال ، فقال : لمَّا جاز أن لا تزداد بزيادة المال ، ثم لا يُعتبَر فيه النِّصاب ، ثم هذا يبطلُ بما زاد على نِصاب الدَّنانير والدراهم عندك ؛ فإنه يزداد بزيادة المال ، ثم لايُعتَبر فيها النِّصاب .

وتكلَّم على الفصل الثانى ، وهو الاسترقاق والقتل ، حيث قال : إنهما جنْسان يختلفان ، وها هنا جنسٌ واحد ، فقال : إنهما[(٦)] وإن كانا جنسين إلا أنَّهما يجبان بسبب الكفر ، وكان يجب أن يكون تأثيرُ الإسلام فيهما واحدا ، كما قلنا فى الخَراجيْن ، والثانى أن الخَراجين وإن كانا جنسًا واحدًا ، فإنه يجب أن يُستَوفيا فى حال الإسلام ، كالخراج

---

(١) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .
(٢) سورة التوبة ٢٩ .
(٣) فى المطبوعة : «خرجوا من» ، والمثبت فى : د، ز .
(٤) فى المطبوعة : «ما» ، والمثبت فى : د، ز .
(٥) فى د، ز : «الشافى» ، وهو خطأ صوابه فى المطبوعة ، وانظر الجواب الثانى فيما تقدم .
(٦) فى الأصول : «إنها» .

الذى وضعه عمرُ رضى الله عنه مع الخراج ، فهما خَراجان ، ثم يجوز ابتداءُ أحدهما بعد الإسلام ، فلا يجوز ابتداءُ الآخَر ، فكذلك هاهنا .

وأجاب عن الجواب الثانى فى هذا الفصل ، وهو أن الاسترْقاق استدامةٌ ، والقتلَ ابتداءُ فِعل ، فقال : القتل والجِزية سواء ؛ لأن القتلَ قد تقدَّم وُجوبُه ، ولكن بقىَ بعد الإسلام الاستِيفاءُ ، كما وجبت الجزية ، وتقدم وجوبُها ، وبقىَ الاستِيفاءُ ، وإن كان القتل لا يجوز بعد الإسلام ؛ لأنه ابتداءٌ مع ماتقدَّم وجوبُه فى حال الكفر ، فهما سواء .

وتكلم على المعاوضة[1] على الجواب الأول ، أن العُشر لايجب بالسَّبب الذى يجب به الخَراج ، فقال[2] : الخراج يجب بإمكان الانْتفاع بالأرض ، ولذلك لايجب فيما لا منفعةَ فيه من الأرض ، كالمُسْتَغْدَر[3] ، وما يبطل منه[4] الانتفاع به ، كما يجب العُشْر بإمكان الانتفاع ، فهما يجبان بسببٍ واحد ؛ فإذا جاز ابتداءُ أحدهما بعد الإسلام جاز البقاءُ على الآخر بعد الإسلام .

وتكلم على الفصل الثانى ، وهو زكاة الفطر ، فقال : الجزية لا تجبُ بالمعنى الذى تجب به زكاة الفِطر ؛ لأن زكاةَ الفطر تجب على سبيل العبادة ، والجزية تجب على وجه الصَّغار ، فسببهُما مُختلِف .

فتكلَّم الشيخ أبو إسحاق على الجواب الأول ، بأن ذلك حُجَّةٌ لى ، فقال : أما قولُك إنه يجوز أن يشترك الحقَّان فى اعتبار الإسلام ، ثم يختلفان فى الكَيْفِيَّة والتفصيل ، كما استوى زكاة الفطر وزكاة المال ، فى اعتبار المال ، واختلفا فى كيفيَّة الاعتبار ، فهذا صحيح فى اعتبار المال ، فأما فى اعتبار الدِّين فلا يجوز أن يختلف جاز[5] الابتداء والاستيفاء ، ألا تَرى أن زكاة الفِطر خالفتْ سائر الزَّكَوات فى التفصيل فى اعتبار المال ، ثم الكُفر لما كان

---

(١) فى الأصول : «المعارضة» وانظر ماسبق .

(٢) فى المطبوعة : «فقالوا» ، والمثبت ف : د، ز .

(٣) فى د، ز : «كالمستعذر» ، والمثبت فى المطبوعة ، واستغدر المكان : صارت فيه غدران . القاموس (غ د ر) .

(٤) فى د، ز : «من» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٥) كذا فى الأصول .

مُباينًا لهما ، والإسلام مُعتَبر فيهما ، لم يختلف اعتبار ذلك فيهما لا فى الابتداء ، ولا فى الاستِيفاء ، بل إذا زال الإسلام ، الذى هو شرط فى وجوبهما ، أثَّر الكفرُ فى إسْقاط كلِّ واحد منهما ، ومنَع من استِيفائهما ، فكذلك ها هنا ، لمَّا كان الإسلام مُنافيًا للخَراجَيْن ، والكفرُ شرطٌ فى وجوبهما ، وجب أن يكون حالُهما واحدًا ، فى اعتبار الكفر فى الابتداء والاستِيفاء ، كما قلنا فى زكاة الفِطر وزكاة المال .

وأما الكلام الثانى ، الذى ذكرتَ على هذا ، بأن[1] زكاة الفِطر وزكاة المال يجبان على سبيل العبادة ، فنافاهما الكفرُ ، وأن الجِزْية على سبيل الصَّغار ، فغيرُ صحيح ، لأنه كما تجب الجزية على سبيل الصَّغار ، فخراجُ الأرض كذلك ، فإذا نافَى الإسلامُ أحدَهما ، ومنَع من الاستِيفاء ، لأنه ليس بحال صَغار ، وجب أن ينافىَ الآخر أيضًا ، ووجوبه على سبيل الصَّغار .

والثانى : أنا لا نعلم أن الجِزْية تجبُ على سبيل الصَّغار ، بل هى مُعاوَضة ، ولهذا المعنى تعتبر فيها المُدَّة ، كما تُعتَبر فى المعاوَضات ، ولو كان ذلك صَغارًا ، لم تُعتَبر فيها[2] المدَّة كما تُعْتَبَر فى الاستِرْقاق والقتل ، ويدُلُّ عليه أنها تجب فى مقابلة مُعوَّض لهم ، وهو الحَقْن والمُساكَنة فى دار الإسلام ، وما سَلِم لهم مُعوَّضُه دلَّ على أنه يجب على سبيل العِوَض .

وأما قوله تعالى : ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ فقد قيل فى التفسير ، إن المراد به أنهم مُلتزِمون لأحكام الإسلام .

والثالث : أن الصَّغار إنما يُعتَبر فى الوجوب[3] فأما فى الاستِيفاء فلا [يُعتَبر][4] ألا ترى أنه لو ضَمِن عنه مسلم[5] جاز أن يَسْتوفى عنه ، وإن لم يجب على المسلم فى ذلك صَغار ، فدل على بُطْلان ما قالوه ، وأيضًا فإن الصَّغار قد يُعتَبر فى إيجاب الشىءِ ، ولا يُعتَبر فى

---

(١) فى د، ز : «بل» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «فيه» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «الوجود» ، وفى د : «الجواب» ، والمثبت من : ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، د، وهو فى : ز .

(٥) فى المطبوعة : «المسلمون» ، والمثبت فى : د، ز .

استيفائه ، كما أن الحُدُودَ تجب على سبيل التَّنكيل بالمعاصى ، ولهذا قال الله تبارك وتعالى : ﴿جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ واللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1] فذكر النكال عَقِب ذكر الحد ، كما ذَكر الصَّغارَ عقيب ذكر النَّكال ، فقد رُوى عنه صلَّى الله عليه وسلَّم ، أنه قال : « التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ » فكذلك هاهنا .

وأما الكلام عن الجواب الثانى من هذا الفصل ، وهو أَن زكاة الفِطر تتعلَّق بالعين ، فصحيح ، وما ذكرتَ من التَّفصِيل فلا يلزم ، لأنى لم أقل [إنّ][2] كُلَّ حق يتعلَّق بالعَيْن يُعتَبر فيه النِّصاب ، وإنما قلت : إن الزكاة إذا تعلقتْ بالعين اقْتَضت النصابَ ، وزكاةُ الفطر تخالف سائر الزَّكَوات فى تَعلُّقها بالعين ، فخالفتْها فى اعتبار النِّصاب ، فلا يلزم عليه سائرُ الحقوق .

وأما قولُك : إن النِّصاب مُعتَبر فى سائر الزَّكوات من غير اختلافٍ ، وفى تعلُّق الزكاة بالعين قولان ، فغير صحيح ؛ لأن القول [به][3] فاسد ، وبهذا يُستَدل على فَساده ، لأنه لو كان تَعلَّقَ بالذِّمَّة لما اعْتُبِر فيه النِّصاب .

وأما الجواب الثالث ، عن هذا الفصل ، أن زكاة الفِطر لا تزْداد بزيادة المال ، وسائرَ الزَّكَوات تزْداد بزيادة المال ، فهو صحيح ، وما ذكرتَ مِن أنه لو كان ذلك صحيحًا لما اعْتُبِر فيه وجود صاع فاضلًا عن الكِفاية ، فباطل ؛ لأنه يُعتَبر فيها النِّصاب ، ولا يزْدَاد بزيادة المال .

وأما قولُك : إنه يبطل هذا بما زاد على نصابِ الأثْمان ، والعُشر ؛ فلا يَلْزم ؛ لأنى جعلتُ ذلك عِلَّةً فى اعتبار النّصاب الثانى ، إلّا لدفْع الضَّرر فيما يدخل الضرر فيه ، وهو تبْعِيض الحيوان ، والمشاركة فيه ، وهذا لا يُوجَد فى الحُبُوب ، ولا فى العين[4] ، فسقَط اعتبارُه .

وأما الكلام فى الفصل الثانى وهو الاسْتِرقاق ، فما ذكرتَه من الجواب ، أن

---

(١) سورة المائدة ٣٨ .
(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .
(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .
(٤) فى المطبوعة : «العيش» ، والمثبت فى : د، ز .

الاستِرقاق والقتلَ جنسان مختلفان ، وهاهنا جنس واحد ، فصحيح ، وقولك : إنهما وإن كانا جنسين إلا أنهما يجبان بسبب الكُفر ، ولولا الكفر لم يجبَا ، فكان يجب أن يُؤَثِّر الإِسلام فى إسْقاطِهما ، فغيرُ صحيح ، لأنه وإن كان وجوبُهما بسببٍ واحد ، إلا أنهما حقَّان مختلِفان ، وإذا اخْتلفت الحقوقُ يجوز أن تختلِف أحكامُها ، ألا ترى أن الجمعةَ والخطبةَ تجبان لمعنًى واحد ، إلا أنهما لما اختلَفَا فى الجِنْسِية اختلفا فى الأحكام ، فكذا هنا ، الاسْتِرقاقُ والقتلُ وإن وجبا بسبب الكفر ، إلا أنهما جنسان مختلِفان ، فيجوز أن يختلف حكمُهما .

وأما قولك : إن هذا يبْطُل بخَراج السَّوادِ وجِزيَةِ الرِّقاب ، فإنهما خَراجان لم يبتدىء أحدهما بعد الإسلام ، ولا يبتدىء الآخر فخطأ ؛ لأنى لم أقل إنهما جنسٌ واحد سواء ، بل قلتُ : إنهما جنسٌ واحد ، وسببهُما الكفر ، وإنما هو البيْع والإجارة ، على اختلاف المذهب ، وهاهنا كل مِن الخَراجَين وَجَبَ لحقِّ الكفر ، فلم يختلفا .

وأما الجواب الثانى عن هذا الفصل ، وهو أن الاستِرْقاق استدامةٌ ، والقتلَ ابتداءُ عقوبة ، فصحيح ، وقولك : إن القتلَ استِيفاء ما تقدَّم ، فغيرُ صحيح ؛ لأنى قلتُ : إن القتلَ ابتداءُ عقوبة ، والاستِرقاق استدامة ؛ لأنه قد تقدّم فعلُ الاستِرقاق فى حال الكفر ، وليس كذلك هاهنا ؛ لأنه كالخَراجَيْن ، استيفاءُ ما تقدَّم ، وإن جاز أحدهما جاز الآخر ، وليس فى القتل مثلُ هذا ، ألا ترى أنه ليس فى جنسه ما يُساوِيه فى الاستِيفاء بحقِّ الكفر ، ثم بعد الإسلام ، وها هنا من جنسِه ما يُستوفَى بعد الإسلام ، وهو خَراج الأرض ؛ فلو لم يجُز استيفاءُ الجِزية بعد الإسلام ، لوجب أن يُقال : لا يجوز استيفاءُ الخَراج .

وأما الفصل الثالث ، وهو المعاوَضة[1] ، فما[2] ذكرتَ من المنع صحيحٌ ؛ لأن الخَراج يجب بسبب الكفر ، ويُعتَبر فيه التَّمكِين من الانْتفاع بالأرض ، والعُشْر يجب بحقِّ الإِسلام ، ويُعتَبر فيه الخراج ، فأحدهما لا يجب بالسَّبب الذى يجب به الآخر ، [و][3] يدلُّ على أنه لا يصح اجتماعُهما فى حال الكفر ، ولا فى حال الإسلام ؛ لأنه فى حال الكفر

---

(١) فى الأصول : «المعارضة» ، وما أثبتناه تقدم فى الفصل الثالث .

(٢) فى د، ز : «لما» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

يجب الخَراج ، ولا يجب العُشْر ، وفى حال الإسلام يجب[1] ، ولا يجب الخَراج ، فدلَّ على أنها متنافيان ، ولا يجوز أن يُستَدَلّ من وجوب أحدهما بعد الإسلام على بقاء الآخَر بعد الإسلام .

والثانى : ماذكرتَ من زكاة الفِطر ، فهو صحيح فى الفرع ، لأنه كما يجب بسبب منفعةِ الأرض حقٌّ مبتدأ على المسلم ، فبسبب الرَّقبة يجب حقٌّ مبتدأ على المسلم ، وهو زكاة الفِطر ، وقولك : إن زكاةَ الفِطر على سبيل العبادة ، والجِزية والخَراج[2] على سبيل الكُفر والصَّغار ، فلا [3]يجوز أن[3] يُستدل بأحدهما بعدَ الإسلام على بقاء الآخَر ، كذلك يجوز[4] أن يُستَدل بوجوب زكاة الفِطر حالَ الإسلام على بقاء الجِزية . والله أعلم .

(مناظرة أيضا ببغداد ، بين أبى إسحاق وأبى عبد الله الدَّامَغَانِىّ رضى الله عنهما)

قال أبو الوليد البَاجِىّ[5] المالكىّ رحمه الله ، وقد شاهد هذه المناظرة ، وحضرها : العادة ببغداد أن من أصيب بوفاة أحدٍ ممَّن يَكرُم عليه ، قعد أياما فى مسجد رَبَضِه[6] ، يجالسه فيها جيرانُه وإخوانُه ، فإذا مضَت أيام ، عَزُّوه ، وعزموا عليه فى التَّسَلِّى والعودة إلى عادته ، مِن تصرُّفه ، فتلك الأيام التى يقعد فيها فى مسجده للعزاء مع إخوانه وجيرانه ، لا تُقطع فى الأغلب إلا بقراءة القرآن ، أو بمناظرة الفقهاء فى المسائل ، فتُوفِّيت زوجةُ القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ ، وهو شيخ الفقهاء ذلك الوقت ببغداد وكبيرُهم ، فاحتفل الناس بمجالسته ، ولم يكد يبقى أحدٌ مُنْتَمٍ[7] إلى عِلْم إلا حضر ذلك المجلس ، وكان ممَّـــن حضَر ذلك المجلسَ القـــاضى

---

(١) لعله يريد : «يجب العشر» .

(٢) بعد هذا فى د ، ز : «فيجب» والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٤) كذا فى الأصول ولعل الصواب : «لايجوز» .

(٥) بالباء المفتوحة المنقوطة بواحدة وبالجيم بعد الألف ، نسبة إلى باجة ، مدينة بالأندلس ، وهو أبو الوليد سليمان ابن خلف الباجى . اللباب ١/٨٢ .

(٦) الربض : سور المدينة ، أو ماحولها من خارج ، يقول ياقوت : وقل ماتخلو مدينة من ربض . انظر القاموس (ر ب ض) ، معجم البلدان ٢/٧٥٠ .

(٧) فى د : «منتمى» ، وفى ز : «ينتمى» ، والمثبت فى المطبوعة .

أبو عبد الله الصَّيْمَرِيّ ، وكان زعيمَ الحنفيَّة وشيخَهم ، وهو الذى كان يُوازى أبا الطَّيِّب فى العلم ، والشَّيْخوخة ، والتَّقدم ، فرغب جماعة من الطلبة إلى القاضيَيْن أن يتكلَّما فى مسألة من الفقه ، يسمعها الجماعةُ منهما ، وتنقُلها عنهما ، وقلنا[1] لهما : إن أكثر مَن فى المجلس غريبٌ قصَد إلى التَّبرُّك بهما والأخذِ عنهما ، ولم يتَّفق لِمَن ورد منذ أعوام جَمَّة ، أن يسمع تناظُرهما[2] ، إذ كانا قد تركا ذلك منذ أعوام ، وفوَّضا الأمر فى ذلك إلى تلاميذهما ، ونحن نرغب أن يتصدَّقا[3] على الجمْع[4] بكلامِهما فى مسألة يُتجمَّل بنقْلها ، وحِفظِها ، وروايتها . فأما القاضى أبو الطَّيِّب ، فأظهر الإسعاف بالإجابة ، وأما القاضى أبو عبد الله فامتنَع من ذلك ، وقال : من كان له تلميذ مثل أبى عبد الله ، يريد الدَّامَغَانِىّ ، لا يخرج إلى الكلام ، وها هو حاضر ، مَن أراد أن يكلِّمه فلْيفعل ، فقال القاضى أبو الطَّيِّب عند ذلك : وهذا أبو إسحاق مِن تلامذتى ، ينوب عنِّى ، فلما تقرَّر الأمرُ ([5]على ذلك[5]) انتَدبَ شابٌّ من أهل كَـازَرُون ، يُدعَى أبا الوزير ، يسأل أبا إسحاق الشِّيرَازِىّ : الإعْسَارُ بالنفقة هل يُوجِب الخيار للزَّوجة ؟

فأجابه الشيخُ أنه يُوجِب الخِيار ، وهو مذهب مالك ؛ خلافًا لأبى حنيفة ، فى قوله : إنه لا يوجِبه لها .

فطالبه السائل بالدَّليل على صحَّة ما ذهب إليه .

فقال الشيخ أبو إسحاق : الدَّليل على صِحَّة ما ذهبتُ إليه ، أن النِّكاح نوعُ مِلْكٍ ، يُستَحَقُّ به الإنفاق ، فوجب أن يكون الإعْسَارُ بالإنْفاق يؤثِّر فى إزالته ، كمِلْك اليمين .

فاعترضه السائلُ باعْتراضات ، ووقع الانْفصال عنها .

ثم تناول الكلامَ على وجه النِّيابة عنه ، وهو الذى يسمِّيه أهلُ النَّظر المذنِّب ، الشيخُ أبو عبد الله الدَّامَغَانِىّ ، فقال : هذا غيرُ صحيح ؛ لأنه لا يمنَع أن يسْتوِيا فى أن كل واحد

---

(١) هذا قول أبى الوليد الباجى .

(٢) فى المطبوعة : «مناظرتهما» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «يتصدق» ، والتصويب من : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «الجميع» والمثبت فى د، ز .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

منهما يُستَحق به النَّفقة ، ثم يختلفان فى الإزالة ، ألا تَرَى أن البيعَ والنِّكاح يسْتوِيان فى أن كل واحد منهما يُستَحَقّ به المِلْك ، ثم فَوات التَّسليم بالهلاك فى أحدهما يوجب بُطلان العَقد ، وهو البَيْع ؛ لأنه إذا هلك المِبيع قبل التَّسْليم بطل البيعُ ، وفى النِّكاح لا يبطُل العقدُ ، وتنفذُ أحكام الزَّوْجيَّة بعد الموت ، فكذلك فى الفرع ، يجب أن يتساوَيا فى أن كل واحد منهما يُستَحق به النَّفقةُ ، ثم العجزُ عن الإنْفاق[1] فى أحد الموضعيْن ، يُوجِب الإزالة ، وفى الفرع لا يُمكِن نقلُ المِلْك عنه إلى الغير ، فوجب ألا تجبَ الإزالة بالإعْسار ، كما يقال فى أمِّ الولد .

فأجاب الشيخ أبو إسحاق عن الفصل الأول ، بفصلَيْن .

أحدهما ، أنه قال : إن هذا المعنى ليس بإلزامٍ صحيح ؛ لأنى لم أقُلْ إنه إذا تساوَى المِلْكان فى معنًى ، وجَب أن يتساوَيا فى جميع الأحكام ، لأن الإمْلاك والعُقود تختلف أحكامها ، وموجِباتُها ، وإنما جمعتُ بينهما بهذا المعنى ، الذى هو استِحْقاق النَّفقة ، ثم العجزُ عن هذه النفقة التى لمِلْك اليَمِين يُوجِب إزالة المِلْك ، فوجب أن يكون الآخَر مثلَه .

والثانى ، أن النِّكاح إنما خالف البيعَ فيما ذكَره ؛ لأن المقصودَ به الوُصْلة والمُصاهرة إلى الموت ، فإذا مات أحدُهما فقد تمَّت الوُصْلة ، وانتهى العقدُ إلى مُنتهاه ، فمِن المُحال أن يكون مع تمام العقد نحكُم بإبطال العقد ، كما نقول فى الإجارة إذا عُقِدت إلى أمدٍ ، ثم انقضت المُدَّة ، لم يجُز أن يقال : إن الأحكام قد بطلتْ بانقضاء المُدَّة ، وتمامها ، فكذلك النِّكاح ، وليس كذلك البيعُ ؛ فإن المقصود به التَّصرُّف فى المعانى التى تُثْبِتُ[2] المِلك ، من الاقتناء[3] والتصرف والاسْتخدام ، فإذا هلك المَبيع قبل التَّسليم فإن المعنى المقصود قد فات ، فلهذا تبطُل ، وأما فى مسألتنا فالمِلْكان على هذا واحد فى الاستِحْقاق للنَّفقة ، فإذا وجبت الإزالة فى أحد الموضعين بالعجْز عن الإنفاق ، وجبَ أن يكون فى الموضع الآخَر مثله ،

(١) فى المطبوعة : «الانفاق» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «بسبب» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «الافتناء» ، والكلمة فى د، ز بدون نقط ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، ويؤيده ما سيأتى فى رد الدامغانى .

وأما المعاوَضة[1] التى ذكرتها[2] فلا تصحُّ ؛ لأنَّه إن جاز أن يُقال فى العبد إنه يَزول[3] مِلْكه عنه ؛ لأنه تُمكِن إزالة الملك فيه بالنَّقل إلى غيره ، ففى الزَّوجة أيضا ، يُمكِن إزالة المِلْك إلى غيره بالطَّلاق ، فوجب أن يُزال ، وعلى هذا تبطُل به إذا عجز الزَّوج عن الوَطْء ؛ فإنه يثبُت لها الخِيارُ فى مفارقة الزَّوج ، وإن كان لا يصحُّ المِلْك فيها ، ألا تَرَى أنا نُفرِّق بينهما بالعُنَّة ، فكذلك ها هنا ، فأما الكلام فى أُمِّ الولَد ، فإنا لا نُسلِّمه[4] ، فإن مِن أصحابنا مَن قال : إنه يجب إعتاقُها متَى عجز عن الإنْفاق ، فعلى هذا لا نُسلِّمه ، وإن سلَّمتُ فالمعنى فيها ، أنه لا يُمكِنها أن تتوصَّل إلى تحصيل النَّفقة بمثل ذلك السبب إذا أُزيل مِلْكُه عنها ، وهى ها هنا يُمكِنها التَّوصُّل إلى تحصيل النَّفقة بمثل ذلك السَّبب ، إذا أزيل مِلْكه عنها ، وذلك بأن تَتزَوَّج آخرَ ، وهو بمنزلة ما ذكرتَ من العبد القِنّ .

فقال له الشيخ أبو عبد الله الدّامَغَانِيّ ، على الفصلِ الأول : إذا كان قد استوَيا فى مسألتِنا فى اسْتِحقاق النَّفقة بالمِلك فى كلٍّ واحد منهما ، وأوجَب ذلك التَّسْوِيَةَ بينهما فى إزالة المِلْك فيهما ، لَزِمَك أنه قد استَوى البيعُ والنِّكاح ، فى أن كل واحد منهما يُستَحق به المِلْك ، فوجب أن يستَويا فى إبطاله بفوات التَّسْليم .

وأما قولك : إن المقصودَ بالنِّكاح هو الوُصْلة ، وقد حصلَت ، فليس بصحيح ، لأن المقصودَ فى[5] النِّكاح هو الوَطْء ؛ لأن الزَّوْج إنما يتزوَّج للاسْتِمتاع ، لا بقصد الوُصْلة مِن غير اسْتِمتاع ، [و][6] على أنه إن كان المقصود فى[5] النِّكاح هو الوُصْلة ففى[7] البيع أيضًا هو المِلْك ، دون الاقتِناء والاسْتِخدام ؛ بدليل أنه إذا اشتَرى أباهُ يُحكَم بصِحَّة البيع ، وإن لم يحصل الاسْتِخدام ، ولكن لمَّا حصل المِلك حكَمْنا بجوازِه ، [و][8] على أن فى مسألتنا أيضا النِّكاح مُخالِفٌ لمِلْك اليمين فى باب النفقة ، ألا تَرَى أن كل نفقةٍ واجبةٍ

(١) فى الأصول : «المعارضة» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .
(٢) فى د، ز : «ذكرها» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٣) فى المطبوعة «يزال» ، والمثبت فى : د، ز .
(٤) فى د، ز : «نسلم» ، والمثبت فى المطبوعة ويؤيده ماسيأتى فى الرد .
(٥) فى المطبوعة : «من» ، والمثبت فى : د، ز .
(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .
(٧) فى المطبوعة : «نفى» ، التصحيح من : د، ز .
(٨) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

فى مِلْك اليَمِين يُستَحق بها الإزالة ، وقد تجب فى النِّكاح نفقاتٌ واجبة ، يُحبَس عليها ، ولا يُستَحق عليها الإزالة ، وهى النَّفقة الماضِية ، ونفقةُ الخادم ، فدلَّ ذلك على الفرق بينهما .

وأما الفصل الثانى ، وهى المعاوَضة[1] ، فهى صحيحة ، وقوله : إن ها هنا أيضا يُمكِن إزالة المِلك بالطَّلاق ، فغير صحيح ؛ لأن الطَّلاق إزالة مِلْك بغير عِوَض ، وهذا لا يُوجِبه[2] العجزُ عن النفقة ، كما لا يجب إعتاق عبدِه للعجز عن النَّفقة .

وأما ما أَلْزَمت من الوَطْء إذا عجَز عنه الزَّوج ، فليس بصحيح ؛ فإن فى الوَطْء لا يُمكِنها[3] تحصيلُه ، وأما النَّفقةُ فيُمكِنها[3] تحصيلُها بالاسْتِقراض والاسْتِخدام ، وغير ذلك وتُنفِق على نفسِها .

وأما ما قلتَ فى أُمِّ الولد : إنى لا أُسلِّمه . فإنه لا خلافَ أنه لايجوز إعتاقُها .

وقولك : إنه لا يُتوصَّل إلى مثله بمثل هذا السَّبب ، وها هنا يُمكِنه التَّوصُّل ، غير صحيح ؛ لأنه لا يُمكِنها أن تتوصَّل حتى تنْقَضِيَ عِدَّتُها ، وتتزوَّج زوجًا آخر ، وربما كان الزوج الثانى مثلَ الزَّوْج الأول فى الفقر ، فترْكُها عند الأوَّل أَوْلى .

قال الشيخ أبو إسحاق ، على الفصل الأول : إنما جمعتُ بين المِلْكين وجعلتُه مؤثِّرا فى باب الإزالة ، وهو اسْتِحقاق النَّفقة فى كل واحد منهما ، فإذا حصَل العجزُ ، ووجبَت الإزالة فى أحد المَوْضِعَيْن وجب فى الموضع الآخر مثلُه ، وليس هذا بمنزلة المُساواة فى البيْع والنكاح ، فى أن كل واحد منهما يُوجِب المِلْك ؛ لأنهما وإن تساوَيا فى المِلْك ، إلا أنهما مُختلِفان فى التَّسْليم ، ألا تَرَى أن التَّسليم مُستَحقٌّ بعد البيع ، وغير مُستَحق بعد النِّكاح ، والذى يدلُّ عليه أنه إذا باع عبدا آبِقا لم يصحَّ العقدُ ، فدلَّ على أنهما مُختلِفان فى وجوب التَّسْليم ، فجاز أن يختلفا فى جواز التَّسْليم ، وفى مسألتنا اسْتَويا فى وجوب النَّفقة ، فوجب أن يتساوَيا فى الإزالة عند العجز [عنها][4] .

---

(١) فى الأصول : «المعارضة» ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، ويؤيده قوله بعده : «لأن الطلاق إزالة ملك بغير عوض» .

(٢) فى د، ز : «يوجب» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو من : ز، وفى د : «عنهما» .

وأما ما ذكرتُ من الفَرْق بين البيع والنِّكاح فى المقصود ، وقلتُ : إن المقصودَ من النِّكاح هو الوُصْلة والمُصاهرة ، فإذا فرَّق الموتُ بينهما ، فقد حصل المقصودُ ، وتمَّت الوُصْلة ، فلهذا قلنا : إنه لا يَبطُل ، وفى البَيْع المقصودُ هو التَّصرُّف والاقْتِناء ، فإذا هلك التَّسليم ، فإن المقصود قد فات .

وقولُك : إن الرجل يقصِد بالنِّكاح الاسْتِمتاع ، فهو صحيح ، إلا أنه لا يمتنِع أن يكون له مقاصدُ أُخَر ، وليس كذلك البَيْع ، فإن عامَّة مقاصِده قد فاتَتْ ، بفوات التَّسليم ، فافْتَرقا .

وأما ما ذكرتَ من أن البَيْع ، المقصودُ منه أيضا هو المِلْك ، وقد حصَل بدليل أنه يجوز له أن يَشْتَرِىَ أباه ، فيعتِق عليه ، فهذا نادِر وشَاذّ فى باب البيع ، والمقصودُ من البِيَاعات والأَشْرِية ماذكرتَ ، فلا يجوز إبطال ما وُضِع عليه الباب بأشَذّ[1] وأَنْدَر ، على أن هناك قد حصل المقصُود ، لأن المقصودَ فى شِراء الوالد[2] أن يَعْتِق عليه ؛ ولهذا قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « لَا يَجْزِى وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيَعْتِقَهُ » وليس كذلك [ها][3] هنا[4] إذا مات قبل التسليم[4] فإنه لا يحصل المقصودُ ، فافْتَرقا .

وأما قولُك [فى][5] مِلك النِّكاح أيضا : إنه[6] مُخالِف للمِلْك فى باب النَّفقة ، بدليل أن كل نفقةٍ واجبةٍ فى مِلْك اليمين يُزال بالعجْزِ عنها المِلْك ، ولا يُزَال المِلْك فى النِّكاح بكل نفقةٍ واجبةٍ ، وهى النَّفقة الماضية ، ونفقة الخادم ، فغير[7] صحيح ؛ لأنه لِلبرّ فى نفقة الخادم ، والنَّفقةِ الماضية الواجبة ، غير أنه لا ضَرر فى الامْتِناع من ذلك ، فلم يثبُت لها الخِيار ، وعليها ضَرَر فى الامْتناع من نفقة الحال ، فصارت هذه النَّفقة مثل نفقة العبد[8] سواء .

---

(١) فى د : «أشد» ، وفى ز : «أشذ» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى د، ز : «الولد» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٦) فى د، ز : «فإنه» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٧) فى د، ز : «غير» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٨) فى د، ز : «العيب» ، والمثبت فى المطبوعة .

وأما المعارضة بما ذكرتَ ، أنه لا يُمكِن إزالة المِلْك ها هنا بالطَّلاق ، وقولك : إن الطَّلاق إزالة مِلْك بغَيْر العِتق ، وهو أن يُباع . فلا حاجة بنا إلى إزالة المِلْك فيه بالعِتْق ، وليس كذلك فى الزَّوجة ؛ فإنه لا يمكن إزالة المِلْك فيها[1] بالبَيْع ، ونَقْل المِلْك ، فأُزِيل بالطَّلاق ، ولهذا قلت فى أُمِّ الولد : إنه لمَّا لم يُمكِن إزالة المِلْك فيها بالبيْع أزلنا ذلك بالعِتق على مذهب بعض أصحابنا ، وهو اخْتِيار الشيخ أبى يعقوب ، وأما ما الْتَزَمْتَ[2] من الوَطْء إذا عجزَ ، فهو صحيح ، وهو فَصْل فى المسألة .

[قال][3] : فإن الذى يلحقُ المرأةَ فى تَرْك النَّفقة أعظمُ من الضَّرر فى تَرْك الجماع ؛ فإن الجماعَ قد تصبرُ المرأة لفَقْده ، والنَّفقةُ لا بُدَّ منها ، وبها يقوم البدنُ والنَّفْس ، ثم قلنا : إنه يثبُت الخِيار ، وإن كان لا يُمكِن نَقْلُ المِلْك فيها بعِوَض ، فكذلك ها هنا .

وأما قولكم فى الجِماع : لا تتوصَّل إليه إلا بإزالة المِلْك ، وها هنا تتوصَّل إليه بأن تسْتَقرِض ، فغير صحيح ؛ فإنه يلحقهُ الضَّرر بالاسْتِقراض ، ويُطلَب ويُحبَس عليه ، وإن ألزَمْنَاها ذلك يجب أن نُلزمها أن تَكْرِىَ لِنفسِها[4] وفى ذلك مشقَّةٌ عظيمة ، ولا يجب إلزامُها .

وأما ما ذكرتَ فى أُمِّ الولَد ، أنِّى لا أُسلِّمه ، فهو صحيح ، وقولك : إنِّى أقيس عليه إذا كان لها كَسْب ، فلا يلزمُ ؛ لأنها إذا كان لها كَسْب فليس هناك إعْسار بالنَّفقة ؛ فإنَّ كسبَها يكون لمولاها ، ويُمكِنه أن يُنفِق عليها ، وفى مسألتِنا عَجز[5] عن الإنْفاق على ما ذكرتَ .

وأما الفَرْق الذى ذكرتَ ، فهو صحيح ، وقولك : إنه لا تتوصَّل[6] إلى تحصيل النَّفقة إلَّا بانْقضاء عِدَّة ، فتُزَوَّج آخَر ، فغير صحيح ؛ لأنه لو كان لهذا المعنى لوجبَ أن يُفرَّق

---

(١) فى المطبوعة : «فيهما» ، والتصويب من : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «ألزمت به» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : «نفسها» ، والمثبت فى د، ز .

(٥) فى د، ز : «عاجز» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٦) فى د، ز : «يوصل» ، والمثبت فى المطبوعة ، وقد تقدم فى آخر قول الدامغانى .

فيها قبل الدُّخول وبعده ، ولأنه إذا كان قَبْل الدخول تَوصَّل إلى تحصيل النَّفقة فى الحال ، فسقط ما قلتَه ، وعلى هذا ، إن كان لا يُوجِب إزالة المِلْك لهذا المعنى ، فيجبُ أن يكون فى الوَطْء [لا][1] يثبُت لها الخِيار ، فإنها لا تتوصَّل إيضا إلى تحصيل الجِماع حتى تَنْقَضِىَ عِدَّتُها ، وتتزوَّج زوجًا آخر ، وربما كان الثانى مِثلَ الأول فى العَجْز عن الجِماع ، ولما ثبتَ أنه يزولُ[2] المِلْك لِلعجز[3] عن الجِماع بطَلَ ما قلتُم ، والله المُوفِّق للصَّواب .

(مناظرة بين إمام الحرمَيْن أبى المعالى الْجُوَيْنِىّ ، وبين الشيخ أبى إسحاق ، بنَيْسابور)

● فى اختيار[4] البِكْر البالغ ، بأن قال[5] : باقيةٌ على بَكارة الأصل ، فجاز للأب تزويجُها بغير إذْنها .

أصلُه ، إذا كانت صغيرةً ، فقال السائل : جعلتَ صُورةَ هذه المسألة عِلَّةً فى الأصل ، وذلك لا يجوز .

فقال : لا يصِحّ لثلاثة أوجه :

أحدها ، أنِّى ما جعلتُ صورةَ المسألة عِلَّةً فى الأصل ، وأن صورةَ المسألة تزويجُ البِكر البالغة مِن غير إذنٍ . وعِلَّتى أنها باقيةٌ على بَكارة ، وليس هذا صورةَ المسألة ؛ لأن هذه العِلَّة غيرُ مقصورة على البِكر البالغة ، بل هى عامَّةٌ فى كلِّ بكْرٍ ، ولهذا قِسْتُ على الصَّغيرة .

الثانى ، قولُك : « لا يجوز أن تجعَل صورةَ المسألة عِلَّةً » دعْوَى لا دليلَ عليها ، وما المانع من ذلك ؟

الثالث ، أن العِلَل شَرْعية ، كما أن الأحكام شَرْعية ، ولا يُنكَر فى الشَّرع أن يُعلِّق

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٢) فى ز : «يزال» ، والمثبت فى المطبوعة، د .

(٣) فى المطبوعة : «بالعجز» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «إجبار» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : «كانت» والمثبت فى : د، ز .

الشارعُ الحكمَ على الصُّورة مرَّة ، كما يعلِّق على سائِر الصِّفات ، فلا معنى لِلمنْع من ذلك ، فإن كان عندَك أنه لا دليلَ على صِحّتها فطالبْنى بالدَّليل على صِحَّتِها من جهة الشَّرع .

فقال السائلُ : ما الدَّليل على صِحَّتِها من الشَّرع ؟

فقال : الدَّليل على صِحَّة هذه العِلَّة : الخبرُ ، والنَّظر .

أما الخبَر ، فما رُوِى أنَّه صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : « الأيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » والمراد به الثَّيِّب ؛ لأنه قابلَها بالبِكْر ، فقال : « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ » فدلَّ على أن غير الثَّيِّب ، وهى البِكر ليست أحقَّ بنفسها ، وأقوى طريقٍ تثبتُ به العِلَّة ما نطق به صاحبُ الشَّرع .

وأما النَّظر ، فلا خِلاف أن البِكر يجوز أن تزوِّجها مِن غير نُطقٍ ؛ لبكارتِها ، ولو كانت ثيِّبًا لم يجز تزويجها مِن غير نطقٍ ، أو ما يقوم مَقام النُّطق عنده ، وهو الكتابة ، ولو لم يكُن تزويجها إلى الوَلِىّ لما جاز تزويجُها مِن غير نُطقٍ .

اعترَض عليه الشيخ الإمام أبو المَعالِى ، فقال : المُعوَّل فى الدَّليل على ما ذكرتَ من الخبَر ، والنَّظر ، فأما الخبر فإنه يَحْتَمل التأويلَ ، فإنه يجوز أن يكون المرادُ به [أنّ][1] الثَّيِّب أحقُّ بنفسِها ؛ لأنه لا يملِك تزويجها إلا بالنُّطْق ، والبِكر بخلافِها ، وإذا احتَمل التأويلَ أوَّلْناه على ما ذكرتَ ، بطريق يُوجِب العلمَ ، وهو أنه قد اجتمع لِلبِكر البالغة الأسبابُ التى يسقُط معها ولايةُ الوَلىّ ، وتستقلُّ بنفسِها فى التَّصرُّف فى حقِّ نفسِها ؛ لأن المرأةَ إنما تفتقِر[2] إلى الوَلِىّ ؛ لعدم استقْلالِها بنفسِها لِصِغَر[3] أو جنون ، فإذا اجتمع فيها الأسبابُ التى تستغْنى بها عن ولايةِ الولىّ ، لم يجُز ثبوتُ الولاية[4] عليها فى التَّزويج بغير إذْنها ؛ ولأن فى الخبر ما يدلُّ على صِحة هذا التأويل ، من وجهين : أحدهما ، أنه ذكر الوَلِىَّ ، وأطلق ، ولم يُفصِّل بين الأب ، والجدّ ، وغيرهما من الأولياء ، ولو كان المُراد ولايةَ الإجْبار لم يُطلِق

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو من : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «تضطر» ، وفى د : «تقتصر» ، والمثبت من : ز .

(٣) فى المطبوعة : «كصغر» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «ولايته» ، والمثبت فى : د، ز .

الولايَة ، لأن غيرَ الأب والجدّ لا يملِك الإجبار بالإجْماع ، فثَبت أنه أراد به اعتبارَ النُّطق فى حقِّ الثَّيِّب ، وسقوطَه فى حقِّ البِكْر ؛ ولأنه قال : « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا » فدلّ أنه أراد فى الثَّيِّب اعتبارَ النُّطق .

أجاب الشيخ الإمام أبو إسحاق ، فقال : لا يجوز حَمْلُه على ما ذكرتَ من اعْتبار النُّطق ؛ لأنه قال صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَحَقُّ بِنفْسِهَا » وقد اقتضَى أنها أحقُّ بنفسِها فى العَقْد والتَّصرُّف ، دون النُّطق .

وقولُك ، إنه أطلق الوَلِىّ ، فإنه عُموم ، ما حَمَله على الأب والجدّ ، بدليل التَّعْليل الذى ذكره فى الثَّيِّب ، فإنه قال : « وَالثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » وذِكْر الصِّفة فى الحُكم تعليلٌ ، والتَّعليل بمنزلة النَّصّ ، فيُخَص به العمُوم ، كما يُخَص بالقِياس .

وقولُك ، إنه ذكَر الصِّمات فى حقِّ البِكْر ، فدَل على أنه أراد به النُّطق فى حقِّ الثَّيِّب ، لا يصحُّ ، بل هو الحُجَّة عليك ؛ لأنه لمَّا ذكر البكْر ذكَر صفةَ إذْنِها ، وأنه الصِّمات ، ولو كان المُراد به فى الثَّيِّب النُّطقَ لمَا احْتاج إلى إعادة الصِّمات ، فى قوله : « والْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ » وأما قوله : إن ها هنا دليلًا يُوجِب القطعَ ، غيرُ صحيح ، وإنما هو قِياسٌ على سائر الوِلايات ، والقياس يُترَك بالنَّصّ .

فقال الشيخ أبو المعالى : لا يَخْلُو ؛ إما أن تَدَّعِىَ أنه نَصّ ، ودَعواه لا تصحّ ؛ لأن النَّص ما لا يَحتمِل التَّأْويلَ ؛ فإذا بطَل أنه نصٌّ جاز التأويل بالدليل الذى ذكرتَ .

وأما قولك ، إنى أحمل الوَلِىّ على الأب والجدّ ، بدليل التَّعليل الذى ذكره[1] فى الخبر[1] ، فليس بصحيح ؛ لأن ذِكْر الصِّفَة فى الحكم ، إنما يكون تعليلا إذا كان مُناسبًا للحُكم الذى عُلِّق عليه ، كالسَّرِقة فى إيجاب القطع ، والثُّيوبة غيرُ مُناسِبة للحكم الذى عُلِّق عليها ، وهى أنها أحقُّ بنفسِها ، فلا يجوز أن تكون عِلَّةً ؛ ولأن ماذكرتَ ليس بقِياس ، وإنما هو طريقٌ آخر ، فجاز أن يُترَك له التَّعليل .

---

(١) فى المطبوعة : «الجوزى» ، والتصويب من : د، ز .

أجاب الشيخ الإمام أبو إسحاق ، فقال : أما التَّأويل فلا يصحُّ دَعواه ، لأن التَّأويل صَرفُ الكلام عن ظاهرِه إلى وجه يَحْتمِله ، كقول الرجل : رأيتُ حمارًا ، وأراد به الرجلَ البَليد ؛ فإن هذا مُستَعمل ، فصار صَرفُ الكلام إليه ، فأما مالَا يُستَعمل اللفظُ فيه فلا يصحُّ تأويل اللفظِ عليه ، كما لو قال : رأيتُ بغلًا ، ثم قال : أردتُ به رجلًا بليدًا ، لم يُقبَل ؛ لأن البغلَ لا يُستَعمل فى الرجال بحالٍ ، فكذلك ها هنا قوله « الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا » .

وقولك : « ليس بتعْليلٍ ؛ لأنه لايناسب الحكم » فلا[1] يصحُّ ؛ لأن ذِكْر الصِّفة فى الحُكم تعليلٌ فى كلام العرب ، ألا تَرى أنه إذا قال : اقْطعوا السَّارقَ . كان معناه لِسَرقته ، وإذا قال : جالِس العلماء . معناه لِعِلْمهم .

وقولك ، إنه إنما يجوز فيما يصلُح أن يكون تعليلًا للحُكم الذى عُلِّق عليه ، كالسَّرقة فى إيجاب القطع . إلا أنَّ التَّعليل للحكم الذى عُلِّق عليه طريقُه الشَّرع ، ولا يُنكر فى الشرع أن تُجعَل الثُّيوبة عِلَّةً لإسقاط الوِلاية ، كما لا يُنكَر أن تُجعَل السَّرقة عِلَّةً لإيجاب القطع ، والزنا لِلحدِّ .

وقولُك : «هذا الذى ذكرتَ ليس بقياسٍ» خطأ ، بل جعلْتُ اسْتِقلالها بهذه الصفات معينا على الولاية ، ولا يصح بهذه الدَّعْوَى إلا بالإسناد إلى الوِلايات الثَّابتة فى الشرع ، والولايات الثابتة فى الشرع إنما زالتْ بهذه الصِّفات فى الأصل ، فحملت وِلاية النِّكاح عليها ، وذلك يحصُل بالقياس ، ولو لم يكن هذا الأصل لما صحَّ لك دَعْوَى الاسْتِقلال بهذه الصفات ، فإنه لا يُسلَّم أن الولاية تثبتُ فى حقِّ المجنون والصغير بمُقْتضى العقل ، وإنما يثبُت ذلك بالشرع ، والشرع ماورَد إلا فى الأموال ، فكان حمْلُ النِّكاح عليه قياسيًّا ، والقياس لا يُعارِض النَّصّ ، وقد ثبت أن الخبر نَصٌّ لا يَحتَمِل التأويلَ ، فلا يجوز تركه بالقياس ، ولأن هذا طريق تُعارِضه مسألةٌ ، وذلك أنه إذا كانت الأصول موضُوعة[2] على ثُبوت الولاية للحاجة ، وسقوطها بالاسْتِقلال بهذه الصِّفات ، فالأصول موضوعة على أن

---

(١) فى د، ز : «ولا يصح» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «الموضوعة» ، والمثبت فى د، ز .

النُّطقَ لا يُعتَبر ، إلا فى موضع لا يثبُت فيه الولاية ، وقد ثَبت أن النُّطق قد سقط فى حقِّ البِكْر ، فوجب أن تثبُتَ الولايةُ عليها .

فقال الشيخ الإمام أبو المعالى ، رحمه الله : النُّطقُ سقَط أيضًا .

فقال الشيخ الإمام أبو إسحاق : هذا تأكيدٌ ؛ لأن سقُوطَه بالنَّصِّ دليل على ما ذكرتُ .

وهذا آخر ما جَرَى بينهما .

والله أعلم .

٣٥٨

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مِهران

الأستاذ أبو إسحاق ، الإسْفَرَايِنىّ *

أحد أئمَّة الدِّين ، كلامًا ، وأصولا ، وفروعًا .

جمع أشْتاتَ العلوم . واتَّفقت الأئمَّة على تبْجيله ، وتعظيمه ، وجَمْعه شرائطَ الإمامة .

قال الحاكم : انصرف من العراق بعد المُقام بها ، وقد أقرَّ له أهل العلم بالعراق وخُراسان بالتقدم والفضل ، فاخْتار الوطنَ ، إلى أن خرج[1] بعد الجَهْد إلى نَيْسابور ، وبُنِى له المدرسة ، التى لم يُبْنَ قبلها بنيسابور مثلها ، ودرَّس فيها ، وحدَّث .

سمع بخُراسان الشيخَ أبا بكر الإسْمَاعِيلىّ .

وبالعراق أبا بكر محمد بن عبد الله الشَّافِعِىّ ، ودَعْلَج بن أحمد ، وأقرانَهما .

روى عنه أبو بكر البَيْهَقِىّ ، وأبو القاسم القُشَيْرِىّ ، وأبو السنابل[2] هِبَة الله بن أبى الصَّهْباء ، ومحمد بن الحسن البَالَوِىّ[3] ، وجماعة .

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٣٣ ، البداية والنهاية ٢٤/١٢ ، تبيين كذب المفترى ٢٤٣ ، طبقات الإسنوى ٥٩/١ ، طبقات الشيرازى ١٠٦ ، طبقات العبادى ١٠٤ ، اللباب ٤٣/١ ، وفيات الأعيان ٨/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٥٣/١٧ وحواشيه .

(١) فى الطبقات الوسطى : «جر» .

(٢) فى الأصول : « أبو السائب » وصححناه من سير أعلام النبلاء ، هنا ، وفى ٥٨٩/١٨ .

(٣) ذكر ابن الأثير هذه النسبة هكذا : بفتح الباء الموحدة واللام بعد الألف وفى آخرها ياء معجمة باثنتين من تحت ، هذه النسبة إلى بالويه ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ٩٢/١ .

قيل : وكان يُلقَّب ركنَ الدين .

وله التَّصانيف الفائقة منها : كتاب «الجامع[1] فى أصول الدِّين ، والرَّد على الملحدين» ، و«مسائل الدور» ، و«تعليقة»[2] فى أصول الفقه[3] ، وغير ذلك .

قال عبد الغافر : كان أبو إسحاق طِراز ناحية المَشْرق ، فضلًا عن نَيْسابور ونواحِيها ، ثم كان من المُجتهدين فى العبادة ، المُبالِغين[4] فى الورع[5] انتخب [عليه][6] أبو عبد الله الحاكم عشْرَة أجزاء . وذكره فى «تاريخه» لجلالته .

قال : وكان ثِقَة ثَبْتًا فى الحديث .

وقال الحافظ ابن عَساكر : حكَى لى مَن أثِق به ، أن الصَّاحب بن عبَّاد كان إذا انْتهى إلى ذكر ابن البَاقِلَّانِىّ ، وابن فُورَك ، والإسْفَرَايِنىّ ، وكانوا مُتعاصرين مِن أصحاب أبى الحسن الأشْعَرِىّ ، قال لأصحابه : ابنُ البَاقلَّانِىّ بحرٌ مُغرِق ، وابن فُورَك[7] صِلٌّ مُطْرِق . والإسْفَرَايِنىّ نارٌ تَحرق[8] .

وقال الشيخ أبو إسحاق الشِّيرازِىّ : درَس عليه شيخُنا القاضى أبو الطَّيِّب[9] وعنه أخذ الكلامَ والأصولَ عامَّةُ شيوخ نَيْسابور .

وقال أبو صالح المُؤذِّن : سمعت أبا حازِم العَبْدَوىّ ، يقول : كان الأستاذ يقول لى ، بعد ما رجع من أسْفَرَاين : أشْتَهى أن يكون مَوْتى بنيْسابور ، حتى يُصلِّىَ علىَّ جميعُ أهل

---

(١) ذكره المصنف فى الطبقات الوسطى باسم : «جامع الحلى» . وانظر حواشى سير أعلام النبلاء .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «مصنف» .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وقفت عليه» .

(٤) فى المطبوعة : «البالغين» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وعليه درس القاضى أبو الطيب أصول الفقه» .

(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٧) فى المطبوعة بعد هذا زيادة : «قلب» ، والمثبت فى : د، ز، وتبيين كذب المفترى ٢٤٤ .

(٨) فى الأصول : «محرق» ، والمثبت من تبيين كذب المفترى .

(٩) فى طبقات الشيرازى بعد هذا زيادة : «أصول الفقه بأسفراين» .

نَيسابور ، فتُوفِّيَ بعد هذا الكلام بنحو من خمسة أشهر ، يوم عاشوراء ، سنة ثمان عشرة وأربعمائة[1] .

أخبرنا محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الخبَّاز ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، قال : أنبأنا الشَّيْخان ، أبو بكر محمد . ورُقَيَّة ، ابنا إسماعيل الأنْمَاطِيّ ، حضورا ، وغيرُهما ، قالوا : حدثنا أبو بكر بن أبي [سعد][2] الصَّفَّار ، كتابةً ، أنبأنا أبو منصور عبد الخالق بن زَاهِر الشَّحَّامِيّ ، سماعا ، أنبأنا الشيخ أبو إبراهيم محمد بن الحسن بن محمد ابن أحمد بن محمد البَالَوِيّ ، أنبأنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسْفَرَايِنِيّ ، أنبأنا أبو محمد دَعْلَج ابن أحمد السِّجْزِيّ ، ببغداد ، حدثنا عليّ بن عبد العزيز المَكِّيّ ، حدثنا أبو عُبَيد القاسم بن سَلَّام ، حدثنا عبد الرحمٰن بن مَهْدِيّ ، عن سفيان ، عن سعد بن إبراهيم ، عن ابن كعب بن مالك ، عن أبيه ، عن النبيّ ﷺ ، قال : « مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ[3] مِنَ الزَّرْعِ يُمِيلُهَا الرِّيَاحُ مَرَّةً هٰكَذَا ، وَمَرَّةً هٰكَذَا ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الْأَرْزَةِ الْمُجذِيَةِ[4] عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا » .

أخبرنا الحافظ أبو العبَّاس بن المُظفَّر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا أحمد بن هِبَة الله الدِّمَشْقِيّ ، عن أبى بكر القاسم بن أبى سعد عبد الله بن عمر الصَّفَّار ، وأبى المُظفَّر عبد الرَّحيم بن أبى سعد عبد الكريم بن السَّمْعَانِيّ ، قالا : أنبأتْنا عائشةُ ابنة أبى نصر أحمد بن منصور بن الصَّفَّار ، قراءةً عليها ونحن نسمع ، قالت : أنبأنا الشريفُ أبو السَّنابل هِبَة الله ابن أبى الصَّهْباء محمد بن حَيْدر القُرَشِيّ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، حدثنا الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المِهْرَجَانِيّ[5] الإسْفَرَايِنيّ ، إملاءً فى مسجد عَقِيل[6] ،

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا : « قلت : كانت وفاته بنيسابور ، وحمل منها إلى أسفراين فدفن بها » .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

(٣) الخامة : الطاقة الغضة اللينة من الزرع .

(٤) فى المطبوعة : « المحدبة » ، وفى د : « المحدية » ، والكلمة فى : ز بغير إعجام ، والتصويب من صحيح مسلم (باب مثل المؤمن كالزرع ، ومثل الكافر كشجر الأرز) من كتاب صفات المنافقين وأحكامهم ، ٤/ ٢١٦٣ .

(٥) بكسر الميم وسكون الهاء وفتح الجيم وبعد الألف نون ، نسبة إلى مدينة أسفراين ، ويقال لها المهرجان . اللباب ٣/ ١٩٣ .

(٦) مسجد عقيل بنيسابور . انظر معجم البلدان ١/ ٩٠٠ .

بعد صلاة العصر ، يوم الخميس ، فى المُحرَّم ، سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، وهو أول إملاءٍ عُقِد له ، أخبرنا الإمام أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسْمَاعِيلِىّ ، حدثنا محمد بن عثمان ابن أبى شَيْبَة ، حدثنا أحمد بن طارق ، حدثنا مسلم بن خالد ، حدثنا زياد بن سعد ، عن محمد بن المُنْكَدِر ، عن صَفْوان بن سُلَيم ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « بُعِثْتُ عَلَى أَثَرِ ثَمَانِيَةِ آلَافِ نَبِيٍّ ، مِنْهُمْ أَرْبَعَةُ آلَافٍ مِنْ بَنِى إِسْرَائِيلَ » .

(ذكر نُخَب ، وفوائد عنه)

● تكلَّم الأستاذ الإسْفَرَايِنىّ فى كتاب «الحَلْى ، فى أصول الدين» على قول الشَّافِعِىّ ، رضى الله عنه : «الإيمان لايَشْرَكُه الشِّرْك ، والشِّرْك يَشْرَكُه الشِّرْك» بما حاصله ، أن الإيمان لو قارَنه اعتقادُ قِدَم العالَم ، أو نحوِه من الكُفران ، ارْتفعَ بجُملته ، والكفر كالتَّثْليث مثلًا ، لو قارنهُ اعتقادُ خُروج الشَّيطان على الرحمٰن ، ومُغالَبتِهِ ، كما يقول المَجُوس ، لم يرتفِعْ (شِرْكُه بالنَّصرانية) ، بل ازْداد شِرْكًا بالمَجُوسيَّة . وأطال فى ذلك .

قلتُ : فيُؤخَذ منه ، أن الإيمان لا يَزيدُ ولا ينْقُص ، وأن الكُفْرَ يزيد وينقُص ، فتأمَّل ذلك .

● ومن المسائل الحدِيثِيَّة ، التى سألها الحافظ أبو سعد عبد الرحمٰن بن الحسن ابن عَلِيَّك[2] النَّيسَابُورِىّ ، من الأستاذ أبى إسحاق : إذا رَوَى عن الشيخ الأحاديثَ الطِّوال ، وقال فيه : «وذكَر الحديثَ بطُوله» ثم أحبَّ هذا أن يَرْوِىَ الحديثَ بطُوله ، ولا يختصرَ ، هل له ذلك ؟

أجاب الأستاذ أنَّ ذلك لا يجُوز .

قلتُ : وهذا الذى أراه ، وقد قَدَّمْتُه فى الطَّبقة الثانية ، فى ترجمة داود الظَّاهِرِىّ[3] ، وذكرت مافيه عن أبى بكر الإسْمَاعِيلىّ ، وأبى علىّ الزُّجَاجِىّ .

---

(١) فى المطبوعة : «شرك النصرانية» والمثبت فى : د، ز .
(٢) فى الأصول : «علك» ، والتصويب من المشتبه ٤٦٩ .
(٣) الجزء الثانى ، صفحة ٢٨٨ .

● وفيها ، أنه لا يُرجِّح الذُّكورة عن الأنُوثة فى الرِّواية ، بل هما سواء .

● وأنه إذا سقَط من الإسناد رجلٌ يُعْلَم أنه غلَطٌ من الكاتب ، لم يجُز[1] أن يُثْبِت[1] اسْمَ ذلك الرجل ، وقال الأستاذ : ومَن فعلَه سقَط فى جميع أحاديثِهِ .

● وأنه إذا قَلب الإسنادَ ، والمتنُ على حاله ، فجعل بدل شُعبَة سعيدًا ، وما أشبَهه ، يريد أن يجعلَ الحديث مَرغوبًا فيه ، غريبًا ، يصيرُ دجَّالًا ، كذَّابًا ، تسقطُ [به][2] جميع أحاديثه ، وإن رَواها على وجْهِها .

● نقل الرَّافِعِىّ ، عن الأستاذ أبى إسحاق ، أن الأمَّ تَعْتِق إذا أعتق[3] حَمْلَها مالكُها ، كما يَعتِق هو بعِتْقها ، وهذا مُشْكِل ؛ فإنه لا تُتخيَّل فيه السِّراية ؛ فإن السراية فى الأشْقاص لا فى الأشخاص، والحَمْلُ إنما يَتْبَع الأُمَّ إذا أعتقَها مالكُها ؛ لأن الحَمْلَ تابعٌ للأمِّ ، لا للسِّراية ؛ لما ذكَرْناه ، وكيف تَتْبَعُ الأُمُّ الحَمْلَ ، والتابعُ كيفَ ينْقلِب متْبُوعًا ![4] .

---

(١) فى المطبوعة : «ذكر» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وفيها بعد هذا زيادة «فيه» .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٣) فى د، ز : «عتق» ، والصواب فى المطبوعة . وانظر المصباح المنير (ع ت ق) .

(٤) ذكر له المصنف فى الطبقات الوسطى مسائل أخرى ، فقال :

● «ومن غرائبه : أنه كان يُنكِر كراماتِ الأولياء .

قال ابن الصلاح : وهى زَلَّة كبيرة .

● وأنه أنكر المجازَ فى اللغة .

قال إمام الحرمَيْن فى «مختصر التقريب والإرشاد» : والظَّنُّ أنه لا يصح عنه . [فى الهامش ن : والحق . يعنى مكان والظن] .

● واختار أن الأنبياءَ عليهم السلام لا يصدُر عنهم ذنبٌ ،لا صغير ولا كبير، لا عمدًا ولا سهوًا .

وهذا هو الذى نختاره نحن .

● واختار أيضًا أنه يمتنع عليهم النِّسيانُ ، ذكر ذلك فى «كتابه فى أصول الفقه» =

(مناظرة بين الأستاذ أبى إسحاق الإسْفَرَايِنِىّ ،

والقاضى عبد الجبَّار المُعْتَزِلِىّ)

● قال عبد الجبَّار فى ابتْداء جلوسِهِ للمُناظرة : سبحانَ مَن تنَزَّه عن الفحشاء .

فقال الأستاذ مجيبا : سبحانَ مَن لا يقعُ فى مُلكِهِ إلاَّ ما يشاء .

= ● وقال فى هذا الكتاب أيضا : الأخبار التى فى الصحيحين مقطوعٌ بصحَّة أصولِها ومُتُونها ، ولا يحصل الخلافُ فيها بحالٍ ، وإن حصل فذلك اختلافٌ فى طرقها ورُواتها ، فمَن خالفَ حكمُه خبرًا منها ، وليس له تأويلٌ سائغ للخبر نقضْنا حكمَه ؛ لأن هذه الأخبار تلقَّتْها الأمَّةُ بالقبول .

هذا لفظه .

● وحكى فى هذا الكتاب أيضا وجهًا ، أن مَن هو على طهارة المسْح إذا نزَع الخفَّ لا يستأنِفُ ولا يغسل رجليْه ، بل يصلِّى .

● وله كتاب « أدب الجدل » حكَى فيه وجهيْن فى أن الرجل لو رأى النبىَّ ﷺ فى المنام ، وأمرَه بأمْرٍ ، هل يجب عليه امتثالُه إذا استيْقظ ؟

والمجزومُ به عند الأصحاب أنه لا يجِبُ ؛ ليس لأنه لم يَرَ النبىَّ ﷺ ، مَعاذَ الله ! مَن رآه فقد رآه حقًّا ؛ وإنما ذلك لعَدم ضَبْط الرَّاوى حالةَ الرُّؤْية ، والضَّبط شرطٌ فى العمل بالرواية .

● وقال فى أجوبة مسائلَ ، سأله عنها الحافظ أبو سعد بن عَلِيَّك : لا تجوز الكتابةُ وقت السمَّاع .

● : لا يحلُّ السَّماعُ ممنَّ نُسِب إلى فسق واخْتِلاطٍ بالسُّلْطان ، ولا الاحتجاجُ به ؛ إلا لغرضِ التَّعْريف به .

● : إذا سمع كتابًا ، وكتَبه ولم يعُارِضْه ، فله الرِّوايةُ منه ، وإن لم يعُارِضْه .

● : لا يجوز روايةُ الحديث بالمعنى . =

فقال عبد الجبَّار : أفَيَشاءُ ربُّنا أن يُعْصَى ؟

فقال الأستاذ : أيُعْصَى ربُّنا قهْرًا ؟

فقال عبد الجبَّار : أفرأيت إن منَعَنى الهُدى ، وقضَى علىَّ بالرَّدَى ، أحْسَنَ إلَّى ، أم أسا ؟

فقال الأستاذ : إن كان منعَك ما هُوَ لك فقد أسا ، وإن منعَك ما هو له فيَخْتَصُّ برحْمتِه مَن يشا .

فانقطعَ عبد الجبَّار .

٣٥٩

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن يوسف ، أبو إسحاق الطُّوسىّ*

الفقيه ، النَّظَّار ، أحد كُبَراء الأصحاب ، ومناظِريهم ، ومن له الثروة الزائدة ، والجاهُ الوافر .

تفقَّه على الأستاذ أبى الوليد الفقيه .

وروَى عنه ، وعن أبى العبَّاس الأصَمِّ ، وغيرهما .

= ثم ذكر مسألة سقوط رجل من الإسناد ، المذكور فى الطبقات الكبرى ، ثم قال :

« هذا آخر ما كتبه من الأجوبة ، وهى كثيرة ، وفى آخر كلِ جواب : كتَبَه إبراهيمُ بـن محمد بن إبراهيم . نقلتُها مِن خطٍّ مَن نقَلَها عن خطِّه » .

● قال أبو عاصم : إن الأستاذ قال فى حَرْبىٍّ أتلف مالًا على مسلمٍ ، ثم صار ذمِّيًّا : إن عليه الضَّمانَ ، تفريعًا على أن الكفارَ مُخاطَبون بالفروع .

والمُزَنِىّ أفتى فى «المنثور» أنه لو لم يصر ذمِّيًّا لَغَنِمُوا مالَه، فيُقدَّم دَينُ المسلم عليه، وإن أتلف وأسلم فليس عليه شيءٌ.

هذا نقلُ العَبَّادىّ ، وهو يخالف نقْلَ الرَّافعِىّ فى هذه المسألة عن الأستاذ ؛ فإن الرَّافعىّ أطلق النقلَ عن الأستاذ ، وعن المُزَنِىّ فى « المنثور » ، بأنه يجب على الحرْبىّ ضمان النَّفْس والمال » .

* ترجم له الإسنوى فى طبقاته ١٥٥/٢ ، وانظر حاشيته .

رَوَى عنه الْبَيْهَقِىّ ، وغيره .

وقع لنا حديثُه فى « الأَرْبَعين الصُّغْرَى » للْبَيْهَقِىّ[1] .

٣٦٠

إبراهيم بن محمد بن موسى بن هارون بن الفضل بن هارون
أبو إسحاق المُطَهَّرِىّ ، السَّرَوِىّ*

بالسين المهملة والراء المفتوحتين[2] ، نسبة إلى سارية ، بلدة من بلاد مَازَنْدَرَان ، وربَّما نُسِب إليها السَّارِىّ .

والمُطَهَّرِىّ ، نسبة إلى مُطَهَّر ، قرية من قرى سَارِية ، وهى بفتح الهاء اسمٌ لمفعول طَهَّر .

له تصانيف كثيرة فى المذهب ، والخلاف ، والأصول ، والفرائض .

تفقَّه ببلدِه على أبى محمد بن [أبى][3] يحيٰى .

وببَغْداد على أبى حامد الإِسْفَرَايِنِىّ .

وقرأ الفرائضَ على ابن اللَّبَّان .

وَولِىَ قضاءَ سَارِية ، والتدريسَ ، والفتوى .

وسمع المُخَلِّص[4] وأبا العبَّاس النَّسَوِىّ ، وأبا نصر بن الإمام أبى بكر الإسمَاعِيلِىّ .

وأمْلَى الحديثَ .

وتُوفِّـىَ عن مائة ، فى صفر ، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة .

---

(١) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى بعد هذا تاريخ وفاته فقال : « مات فى شهر رجب ، سنة إحدى عشرة وأربعمائة » .

* له ترجمة فى الأنساب لوحة ٥٣٤ ب ، سير أعلام النبلاء ١٤٧/١٨ ، طبقات الإسنوى ٤٣/٢ ، الوافى بالوفيات ١٢٢/٦ .

(٢) فى المطبوعة : « المفتوحة » ، والتصويب من : د ، ز ، والطبقات الوسطى ، وقد جاء سكون الراء فى هذه النسبة . انظر اللباب ٥٤١/١ .

(٣) ساقط من الأنساب ، وهو فى الأصول ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى أصول الطبقات الكبرى : « مخلص » ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، والأنساب ، وفيه : « وسمع ببغداد الحديث من أبى طاهر المخلص » .

٣٦١

إبراهيم بن المُظفَّر الشَّهْرَسْتَانِىّ ، أبو إسحاق

الفقيه ، درَس الفقه على أبى القاسم البُوشَنْجِىّ [١] .

قال عبد الغافر : وكان آخرُ العهد به سنةَ إحدى وثمانين وأربعمائة .

٣٦٢

إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمٰن ، الحافظ ، أبو يعقوب القَرَّاب ، السَّرْخَسِىّ ، ثم الْهَرَوِىّ*

الإمام الجليل ، مُحدِّث هَرَاة ، صاحب المُصنَّفات الكثيرة .

وُلِد سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة .

وطلب الحديثَ ، فأكثر .

قال أبو النَّصْر الْفَامِىّ [٢] : حتى إن عددَ شُيُوخه زاد على ألِفٍ ومائتَىْ نفْس .

وله «تاريخ السِّنِين [٣]» الذى صنَّفه فى وفيات [٤] أهل العلم ، مِن زمان رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى سنة وفاته ، سنة تسع وعشرين .

ومن تصانيفه أيضا كتاب «نسيم المُهَج» ، وكتاب «الأنس والسلوة» [٥] . وكتاب «شمائل العُبَّاد» .

قال : وكان زاهدا ، مُقِلًّا من الدنيا .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «الفوشنجى» ، ويقال لبوشنج : فوشنج ، وينسب إليها . انظر اللباب ١/١٥٢ ، ٢/٢٢٧ .

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١٧/٥٧٠ ، شذرات الذهب ٣/٢٤٤ ، طبقات الإسنوى ٢/٣١١ ، العبر ٣/١٦٨ ، الوافى بالوفيات ٨/٣٩٤ ، وفى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وهو أخو إسماعيل أبى محمد المقرىٔ الفقيه» وستأتى ترجمة إسماعيل .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا : «هو أحد الأئمة ، وأوحد الحفاظ ، له تصانيف كثيرة حتى...» .

(٣) فى الأصول : « السُّنن » ، وأثبتنا ما فى الوافى. وفى سير أعلام النبلاء « الوفيات على السِّنين » .

(٤) فى الأصول : « وقار » تحريف . وانظر التعليق السابق .

(٥) فى المطبوعة : «الأمن والسلوان» ، وفى د : «الأمن والسلوة» والمثبت فى : ز .

قلت : ومن مشايخِهِ العبَّاس بن الفضل النَّضْرَوِىّ[1] ، وأبو الفضل محمد بن عبد الله اليَسَارِىّ[2] ، وعبد الله بن أحمد بن حَمُّويَه السَّرْخَسِىّ ، وزاهر بن أحمد الفقيه ، وأحمد بن عبد الله النُّعَيْمِىّ[3] ، والخليل بن أحمد القاضى .

وكتب عمَّن هو أصغرُ منه .

وحدَّث عن الحافظ أبى على الوَخْشِىّ[4] ، وهو من أصحابه .

روى عنه أبو إسماعيل الأنْصَارِىّ ، وأبو الفضل أحمد بن أبى عاصم الصَّيْدَلَانِىّ ، والحسين[5] بن محمد بن مَتّ ، وغيرهم .

توفِّى سنة تسع وعشرين وأربعمائة .

٣٦٣

إسماعيل بن أحمد بن عبد الله ، أبو عبد الرحمٰن الضَّرير ، الحِيرِىّ ، النَّيْسَابُورِىّ*

صاحب «الكفاية» فى التفسير ، وغيرها .

وُلِد سنة إحدى وستين وثلاثمائة .

وقرأ الخطيبُ عليه «صحيح البُخارِىّ» كاملا ، فى ثلاثة مجالس .

---

(١) فى المطبوعة : «البصروى» ، وفى د : «النصروى» ، والمثبت فى ز ، والنون فيها غير معجمة ، والمشتبه ٨٢ .

(٢) بفتح الياء والسين وبعد الألف راء ، هذه النسبة إلى يسار ، قوم من العرب فى برية السماوة ، يقال لهم آل يسار ، وإلى من إسمه يسار ، اللباب ٣/٣٠٩ وقد ورد هكذا «اليسارى» فى الأصول ، ولعله «السارى» وسيأتى فى ترجمة إسماعيل بن إبراهيم القراب .

(٣) بضم النون وفتح العين وسكون الياء آخر الحروف وبعدها ميم ، هذه النسبة إلى نعيم ، وهو جده . اللباب ٣/٢٣١ .

(٤) بفتح الواو وسكون الخاء وبعدها شين معجمة ، نسبة إلى وخش ، وهى بلدة بنواحى بلخ ، وأبو على الوخشى هو الحسن بن محمد بن على القاضى . اللباب ٣/٢٦٤ ، والمشتبه ٦٥٩ .

(٥) فى المطبوعة : «الحسن» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٦/ ٣١٣ ، شذرات الذهب ٣/ ٢٤٥ ، طبقات المفسرين للسيوطى ٧ ، العبر ٣/ ١٧١ ، نكت الهميان ١١٩ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٣٩ وحواشيه .

حدَّث عن زاهر[1] السَّرْخَسِىّ ، وغيره .
مات بعد سنة ثلاثين وأربعمائة[2] .

٣٦٤

إسماعيل بن أحمد النوكانى[3] الطُّرَيْثِيثِى[4]

من تلامذة الشيخ أبى محمد [الجُوَيْنِىّ][5] .
وقفتُ بخطِّه على « شرح عيون المسائل » للفَارِسِىّ ، علّقه عن الشيخ أبى محمد ، بنيْسابور ، فى مجلَّدة واحدة ...[6] .

٣٦٥

إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمٰن القَرَّاب ، أبو محمد*

الفقيه ، المُقْرِئ السَّرْخَسِىّ ، ثم الهَرَوِىّ ، أخو الحافظ إسحاق[7] .
هذا مُصنِّف كتاب « مناقب الشَّافِعِىّ » ، الذى رتَّبه على مائة وستة عشر بابا ، أولها فى نَسَب النَّبىّ ﷺ ، الذى يرجع إليه نَسَب الشَّافِعِىّ ، وآخرها أربعون بابا ، جمع فيها أربعين حديثًا ، من أحاديث الأحكام ، مِن رواية الشَّافِعِىّ ، بسندِه إليه ، إلى النَّبىّ ﷺ ، وهو كتاب حافل ، رأيت منه نُسخة فى مُجلَّدين ، فى خِزانة كتب دار الحديث الأشْرَفِيّة ، بدمشق .

---

(١) فى تاريخ بغداد : « أزهر » ، ورواية نكت الهميان تؤيد ما فى الطبقات .
(٢) فى تاريخ بغداد بعد هذا زيادة : « بيسير » .
(٣) هكذا جاء فى المطبوعة ، ز ، وفى د : « البوكانى » ، وليس لهذه النسبة وجود فى كتب الأنساب ، وليس فى معاجم البلدان التى بين أيدينا بلدة اسمها « نوكان » أو « بوكان » .
(٤) فى الأصول : « الطرثيثى » ، ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٥) مكان هذه الكلمة بياض فى المطبوعة ، وفى د : « الحريسى » ، وما فى : ز ، يشبهها . ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٦) فى د : « أصله بياض » وفى ز : « بياض » .
* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٣٠٩/٢ ، طبقات القراء ١٦٠/١ . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٧٩/١٧ وحواشيه .
(٧) قبل هذا فى الطبقات الوسطى : « أخذ عن الداركى ، وصنف فى علوم » .

وله مُصنَّفات فى علوم أُخَر : كتاب «درجات التَّائِبين» ، وكتاب «الشَّافى فى القراءات»[1] وكتاب «الكافى» ، وكتاب «الجمع بين الصَّحِيحَيْن» .

وكان إماما فى عِدَّة علوم ، زاهدا ، ورعا .

تفقَّه على الدَّارَكِىّ .

وسمع الحديث من أبى بكر الإسْمَاعِيلِىّ ، بجُرْجَان .

ومنصور بن العبَّاس ، بهَرَاة .

وأحمد بن محمد بن مِقْسَم ، ببغداد .

ومن محمد بن عبد الله السَّارِىّ ، وأبى عمرو[2] بن حَمْدان ، وعلى بن عيسى العاصِمِىّ ، وأبى أحمد الغِطْرِيفِىّ ، ومَخْلَد بن جعفر البَاقَرْحِىّ[3] ، وبشْر بن أحمد الإسْفَرَايِنِىّ ، ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن زيد الصَّفَّار ، وعلىّ بن الحسن بن على الجَرَّاحِىّ[4] ، ومحمد بن عبد الله أبى[5] عبد الله بن الحاكم[6] ، وغيرهم .

ورَوَى عنه الأنْصَارِىّ صاحب كتاب «ذمّ الكلام» ، وأبو عَطاء عبد الأعْلى بن عبد الواحد بن أحمد الْمَلِيحِىّ ، وغيرهما .

وكان إماما مُبرِّزًا فى عِدَّة علوم ، زاهدا ، ورعا .

ذكره أبو نصر الفامِىّ ، ويوسف بن أحمد الشِّيرَازِىّ ، الحافظان .

وقالا : كان فى عِدَّة علوم إماما ، منها الحديث ، والقراءات ، ومعانى القرآن ، والفقه ، والأدب ، وله تصانيف كُلُّها حسنة .

---

(١) فى المطبوعة : «القراءة» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «عمر» ، والمثبت فى : د، ز، وقد تقدم فى الجزء الثالث ، صفحة ٢٦٤ ، وصفحة ٣٠٠ .

(٣) فى المطبوعة : «الساقرجى» . وفى د، ز : «الساقرخى» وقد تقدم فى الجزء الثالث ، صفحة ١٢١ .

(٤) بفتح الجيم وتشديد الراء وفى آخرها الحاء المهملة ، هذه النسبة إلى الجراح ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ١/٢١٧ ، انظر المشتبه ١٥٧ .

(٥) فى المطبوعة ، د : «بن» ، والمثبت فى : ز .

(٦) كذا جاء فى أصول الطبقات ، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدوية الحاكم ، وسيذكر المصنف فيما يلى عن ابن الصلاح صلة الحاكم بالمترجم .

قالا : وكان فى الزُّهد ، والتَّقلُّل من الدنيا آيةً .

قالا[1] : ولم يجد سُوقُ[2] فضله بهَرَاة نَفاقا[3] ؛ لأن الاسم كان لغيره .

قال ابن الصَّلاح : وقد رأيتُ بنيْسَابور كتابه «الكافى» فى «القراءات» وهو كتاب[4] يشتمل على علمٍ كثير ، فى مُجلَّدات عِدَّة .

وفى كتابه «المناقب»[5] ، يقول : لقِيتُ جماعةً من أصحاب أبى العباس ، يعنى ابن سُرَيج ، فمنهم مَن سمِع الحديثَ منه ، ومنهم مَن تفقَّه عليه ، ومنهم مَن حكَى لى عنه حكاياتٍ .

قال ابن الصَّلاح : ووجدتُ عن الحاكم أبى عبد الله ، أنه ذكَره ، فقال : كان من صالحى أهلِ العلم ، والمُقدَّمين فى معرفة القراءات .

طلب العلم بخُراسان ، والعراق .

وكان من أجلِّ بيْتٍ لأهل الحديث بهَرَاة . انتهى .

قلت : وقد تأخَّرتْ وفاتُه عن الحاكم ، فإنه مات فى شعبان ، سنة أربع عشرة وأربعمائة ، ومات الحاكم سنة خمس وأربعمائة .

وقد حدَّث هو أيضا فى كتابه «المناقب» عن الحاكم ، وأكثر فيه النَّقْل عنه .

وقد نقلتُ من كتاب «المناقب» هذا فوائد استَعذبْتُها ، فمنها :

قال[6]: سمعت أبا القاسم عبد العزيز بن عبد الله الدَّارَكِيّ، يقول ببغداد ، فى دَرْسِه:

---

(١) فى المطبوعة : «قال» ، والتصويب من : د، ز .

(٢) فى أصول الطبقات الكبرى : «شرف» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « ولم ترزق عزة علمه بها إنفاقا » .

(٤) بعدا هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «ممتع» .

(٥) لايزال القول لابن الصلاح ، كما فى الطبقات الوسطى .

(٦) فى الطبقات الوسطى هذا النقل عن ابن الصلاح عن العبادى ، ففيها : قال [أى ابن الصلاح] : «وذكر العبادى فى موضعين من كتابه [٣٦ ، ١٠٠] أنه من تلامذة الدَّارَكِيّ ، قال : وفيما قرأته من كتاب المناقب : سمعت الإمام أبا القاسم عبد العزيز ...» .

حُكِيَ له أنه صلَّى على أحمد بن حنبل ستمائة ألف رجل ، وستون ألف امرأة[١] ،

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة .

● «وحدَّث الحاكمُ عنه بسند له ، عن محمد بن الحسن ، أن امرأةً قالت لزوجها : يا سُفْلَةُ ، فقال لها : إن كنتُ فأنتِ طالق ثلاثا . فاختصما إلى أبى حنيفة ، فقال للزوج : أحائِكٌ أنتَ ؟

قال : لا .

قال : أسمَّاكٌ ؟

قال : لا .

قال : أحجَّامٌ ؟

قال : لا .

قال : قُم ، فلسْتَ سُفْلَةَ .

قال ابن الصلاح : لعلَّه علم عُرُوَّه عن باقى أسباب السَّفالة فلم يسألْه ؛ وإلا فليستْ مُنْحصِرَةً فى هذه الثلاثة .

قلتُ : قال أبو عبد الله الزُّبَيْرِىّ ، من أصحابنا ، فى كتابه «المسكِت» : جماع الصفات الحميدة أن يكون الرجلُ عالىَ النَّسَب ، كريمَ الحسَب ، جميلَ الأخلاق ، مُنزَّهًا عن الرِّيَب ، واسعَ العلم ، كبيرَ الحِلْم ، وافرَ العقل ، فخمَ الألفاظ ، جيِّدَ الرأى ، حسنَ الاقتصاد ، إن نطق أبان عن نفسِه ، وإن سكت كان سكوتُه على غير عِىٍّ منه عن جَوابه ، غيرَ مُضَيِّعٍ لما وَلِى ، ولا مُتكلِّفٍ لما قد كُفِى ، قد اقتصد فى مَعاشِه ، وصان نفسَه ولسانَه عن العيب والسَّفَه ، لا يظلم مَن خالطه ، ولا يبخَسُ مَن عامله ، ولا يخونُ أمانتَه ، ولا يُخْلِق مُروءته ، ولا يُعطِى الدَّنِيَّة فى دِينه ، إن اكتسَب اكْتسب من حيث يحسُن ، وإن ترك كان تركُه منه من حيث لا يلحقُه منه ما يقبُح .

فمَن كان هكذا فهو غير سُفْلَة ، وإذا اجتمعت أضدادُ هـذه الصفات فى شخص =

وذكر ذلك فى الباب الرابع والثلاثين ، من الجزء الثانى من «المناقب» . والجزء الثانى مُشتمِل على ثلاثة وسبعين بابا ، فإنه جزَّأ كتابه جزئين ، أولها أربعة وأربعون بابا ، أولها فى النَّسَب الزَّكِىّ ، وآخرها فى ألفاظٍ رُوِيَت عن الشَّافِعِىّ فى فضل العلم والعلماء ، وذلك سنة[1] ثلاث وستين ، أولها فى تبحُّر الشافعىّ فى اللغة والعربية ، وآخرها حديثٌ مِن رِوايته فى الوَعْظ والتَّذْكير ، هو آخر الأربعين ، التى هى آخر الكتاب .

٣٦٦

إسماعيل بن زاهِر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علىّ

أبو القاسم ، النُّوقَانِىّ ، ثم النَّيْسَابُورِىّ*

تلميذُ أبى بكر الطُّوسِىّ .

= ــ ولن تجتمع ــ فهو السُّفْلَة بعينه ، ومن كان فيه من هذه وهذه فالاعتبارُ بالأكثر والأغلب ؛ كما قال الشافعىّ فى الشهادات ، عند ذكر العَدْل : ليس أحدٌ من الناس يُخلِص الطاعاتِ حتى لا يَخلِطها بمعصية ، ولا يُخلِص المعصيةَ حتى لا يَخلِطها بالطاعة ، ولا يدعُ المروءة حتى لا يأتى بشىء منها ؛ فمن كان أكثرُ أحواله الطاعةَ والمروءةَ فهو العَدْلُ ، ومَن كان أكثرُ أحواله ضدَّ ذلك فهو غير العَدْل .

قال : وكذا الكلامُ فى الكريم واللئيم .

وأطال الزُّبَيْرِىّ فى ذلك .

ولو قال قائل : الرجوعُ فى مثل هذه الأشياء عند جَريانها على لسان العامَّة إلى العُرْف ، لَشهِدتْ له نظائرُ كثيرةٌ من الفقه » .

(١) هكذا فى الأصول ، ويلاحظ اضطراب عبارة المصنف فى ذكر عدد الأبواب ، فقد ذكر فى صدر الترجمة أن القراب رتب كتابه المناقب على مائة وستة عشر بابا ، ثم ذكر من قريب أن الجزء الأول من الكتاب أربعة وأربعون بابا ، وأن الثانى ثلاثة وسبعون ، ومجموعهما مائة وسبعة عشر بابا ، ثم لا محل لذكر السنوات هنا وهو يعدد الأبواب .

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٤٦ شذرات الذهب ٣/ ٣٦٣ وفيه فى ضبط النوقانى : « بالفتح والسكون كما قال السيوطى ، وبالضم كما قال الإسنوى » ، العبر ٣/ ٢٩٤ ، المنتظم ٩/ ٣١ .

قال فيه عبد الغافر : الفقيه ، الإمام ، فاضل جليلٌ ، نبيه ، ثقة ، أمِين ، من أركان فقهاء أصحاب الشَّافِعِىّ .

درَس الفقهَ على أبى بكر الطُّوسِىّ قديمًا .

قال : وسافر إلى العراق ، وحجَّ مع الشيخ أبى محمد الجُوَيْنِىّ ، وزَيْن الإسلام ، يعنى القُشَيْرِىّ أبا القاسم ، والبَيْهَقِىّ .

وقال ابنُ السَّمْعَانِىّ : كان شيخًا فقيهًا ، حسنَ السِّيرة ، صالحًا ، ديِّنًا ، كثيرَ السَّماع والرِّواية ، ثِقةً صدوقًا .

سمع أبا الطيِّب سهل بن محمد الصُّعْلُوكِىّ ، والقاضى أبا عمر البَسْطَامِىّ ، والشيخ أبا عبد الرحمٰن السُّلَمِىّ ، وأبا بكر الحِيرِىّ ، وخلائقَ .

وذكر عبد الغافر ، أن مولدَه سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، وذكر غيرُه أنه وُلِد سنة خمس وتسعين .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : والأول أشْبَه .

قال : وسمعت أبا الحسن علىّ[(١)] بن جعفر الكاتب ، يقول : يُقَال إنه تُوُفِّىَ سنة تسع وسبعين وأربعمائة .

٣٦٧

إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن إسماعيل[(٢)] بن إبراهيم ابن عامر بن عابد[(٣)] ، شيخ الإسلام ، أبو عثمان الصَّابُونِىّ*

الفقيه ، المُحدِّث ، المُفسِّر ، الخطيب ، الواعظ ، المشهور الاسم ، المُلقب بشيخ الإسلام ، لقَّبه أهلُ السُّنَّة فى بلاد خُراسان ، فلا يَعْنُون عند إطلاقهم هذه اللفظة غيره .

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بن محمد» .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل» ، وهو تكرار .

(٣) اضطربت الأصول فى رسمه . وأثبتناه بالباء الموحدة والدال المهملة من سير أعلام النبلاء ، وانظر حواشيه .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٣٤٦ ب ، البداية والنهاية ٧٦/١٢ ، تتمة اليتيمة ١١٥/٢ ، سير أعلاء النبلاء ٤٠/١٨ ، شذرات الذهب ٢٨٢/٣ ، طبقات المفسرين للسيوطى ٧ ، العبر ٢١٩/٣ ، النجوم الزاهرة ٦٢/٥ ، الوافى بالوفيات ١٤٣/٩ .

وأما المُجسِّمة بمدينة هَرَاة ، فلما ثارتْ نفوسُهم من هذا اللقب ، عمَدوا إلى أبى إسماعيل عبد الله بن محمد الأنْصارِىّ ، [1] صاحب كتاب «ذمّ الكلام» فلقَّبوه بشيخ الإسلام ، وكان الأنْصَارِىّ [1] المُشار إليه رجلا كثير العبادة ، مُحدِّثا ، إلا أنه يتظَاهر بالتَّجْسيم والتَّشْبيه ، ويَنال من أهل السُّنة ، وقد بالغ فى كتابه «ذمّ الكلام» حتى ذكر أن ذبائحَ الأشْعَرِيّة لا تحِلّ ، وكنت أرى الشيخَ الإمام يضربُ على مواضعَ من كتاب «ذمّ الكلام» ، ويَنْهَى عن النَّظر فيه .

وللأنْصَارِىّ أيضا كتاب «الأربعين» سمَّتْها أهلُ البِدعة «الأربعون فى السُّنَّة» ، يقول فيها : باب إثبات القَدَم لله ، باب إثبات كذا وكذا .

وبالجملة كان لايستحقّ هذا الَّلقب ، وإنما لُقِّب به تعصُّبًا ، وتشبيهًا له بأبى عثمان ، وليس هو هناك .

وكان أهل هَرَاة فى عصره فِئتيْن ، فئة تعتقِدُه ، وتبالغ فيه ؛ لما عنده من التَّقشُّف والتَّعبُّد ، وفئة تُكفِّره ؛ لما يُظهره من التَّشْبيه .

ومن مُصنَّفاته التى فوَّقت نحوَه سِهَامَ أهل الإسلام ، كتاب «ذم الكلام» ، وكتاب «الفاروق فى الصفات» ، وكتاب «الأربعين» وهذه الكتب الثلاثة أبان فيها عن اعتقادِ التّشبيه ، وأفصحَ .

وله قصيدةٌ فى الاعْتقاد تُنبئُ عن العظائم فى هذا المعنى ، وله أيضا كتاب «منازل السائرين» فى التَّصوف .

وكان الشيخ تقى الدين أبو العباس ابن تَيْمِيَة ، مع مَيْله إليه يضعُ مِن هذا الكتاب ، أعنى «منازل السائرين» .

قال شيخُنا الذَّهَبِىّ : وكان يَرْمِى أبا إسماعيل بالعظائم ، بسبب هذا الكتاب ، ويقول : إنه مُشتمِل على الاتِّحاد .

---

(١) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة . وانظر ترجمة « أبى إسماعيل » هذا فى سير أعلام النبلاء ٥٠٣/١٨ .

قلتُ : والأشاعرة يرمُونه بالتَّشْبيه ، ويقولون : إنه كان يلعَن شيخَ السُّنَّة ، أبا الحسن الأشْعَرِىّ ، وأنا لا أعتقدُ فيه أنه يعتقِد الاتِّحاد ، وإنما أعتقِد أنه يعتقِد التَّشْبيه ، وأنه ينال مِن الأشاعِرة ، وأن ذلك بجهله[1] بعلم الكلام ، وبعقيدةِ الأَشْعرِيّة ، فقد رأيت أقوامًا أُتُوا من ذلك .

وكان شديدَ التَّعصُّب للفِرَق الحنْبليَّة ، بحيث كان يُنشِد على المِنْبر ، على ما حَكَى عنه تلميذُه محمد بن طاهر :

أنا حَنْبَلِىٌّ ما حيِيتُ وإن أَمُتْ فوصيَّتى للنَّاسِ أن يتحنْبَلُوا[2]

وترَك الرِّوايةَ عن شيخه القاضى أبى بكر الحِيرِىّ ، لكوْنه أشْعَرِيًّا ، وكل هذا تعصُّب زائد ، برَّأنا الله من الأهواء .

وذِكْر أبى إسماعيل خارجٌ عن غرض هذا الكتاب ، فإنما أردنا أن نُنَبِّه على الفرْق بينه وبين شيخ الإسلام على الحقيقة ، أبى عثمان ، الذى نُتَرْجمُه[3] الآن ، فلنَعُد إلى ترجمته ، فنقول :

ذكره عبد الغافر فى السِّياق ، فقال : هو الأستاذ الإمام ، شيخ الإسلام أبو عثمان ، الخطيب ، المفسر ، المحدِّث ، الواعظ ، أوحدُ وقتِه فى طريقتِه ، وعَظ المسلمين فى مجالس التَّذكير سبعين[4] سنة ، وخطب ، وصلَّى فى الجامع ، يعنى بنَيْسابور نحوًا من عشرين سنة .

ثم قال : ورُزِق العِزَّ ، والجاه ، فى الدِّين والدُّنيا ، وكان جَمالًا للبلد ، زَيْنا للمحافل والمجالس ، مقبولًا عند المُوافِق والمُخالِف ، مُجمَعًا على أنه عَدِيم النَّظير ، وسيف[5] السُّنَّة ، ودافع[6] البدعة .

---

(١) فى المطبوعة : «لجهله» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٠٦/١٨ .

(٣) مكان هذه الكلمة فى المطبوعة : «نحن بترجمته» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى الطبقات الوسطى « ستين » وما هنا مثله فى سير أعلام النبلاء ٤١/١٨ .

(٥) فى د : «وسبق» ، وفى ز : «وسق» ، وفى المطبوعة : « وثق » وأثبتنا ما فى سير أعلام النبلاء . وانظر ما يأتى فى ٢٧٦ .

(٦) فى سير أعلام النبلاء : « ودامغ » .

وهو النَّسِيب ، المـعَمُّ المُخْوِل ، المُدْلِى من جهة الأُمومة إلى الحنَفِيَّة ، والفَضْلِيّة ، والشَّيْبانيِّة[١] ، والقُرشِيَّة ، والتَّميمِيَّة ، والمُزنيَّة ، والضَّبِّيَّة ، مِن الشُّعَب النَّازلة إلى الشيخ أبى سعد يحيىٰ بن منصور بن حَسْنُويه السُّلَمِىّ ، الزاهد الأكبر ، على ما هو مشهور من أنْسابهم ، عند جماعة من العارفين بالأنساب؛ لأنه أبو عثمان إسماعيل بن زَيْن البيت ابْنَة الشيخ أبى سعد الزَّاهد بن أحمد بن مريم بنت أبى سعد الأكبر الزَّاهد .

وأما مِن جهة الأب ، فهو الأصل الذى لا يحتاج نسبُه إلى زيادة ، فقال : وكان أبوه أبو نَصْر من كبار الواعظين بنَيْسابور ، ففُتِك به لأجل التَّعصُّب والمَذْهب ، [٢] وقلِّد الأمة صبيًّا[٢] ، بعد حَوْل سبع سنين ، فاستَدْعى أن يُذْكَر صبيًّا ، [٣]دُعِىَ للخَتْم[٣] على رأس قبر أبيه كلَّ يومٍ ، وأُقعِد بمجلس الوعْظ مقام أبيه ، وحضر أئمَّةُ الوقت مجالسَه .

وأخذ الإمام أبو الطَّيِّب سهل بن محمد بن سليمان الصُّعْلُوكِىّ فى تربِيَته ، وتهْيئةِ أسبابِه ، وترتيبِ حِشْمَتِه ونُوَبه ، وكان يحضر مجالسَه ، ويُثْنى عليه ، مع تكبُّره فى نفسه ، وكذلك سائِر الأئمَّة ، كالأستاذ الإمام أبى إسحاق الإسْفَرايِنِىّ ، والأستاذ أبى بكر بن فُورَك ، وسائرُ الأئمَّة كانوا يحضرون مجلسَ تذْكيره ، ويتعجَّبون مِن كمال ذكائِه ، وعقله ، وحُسْن إيراده الكلام ، عَرَبيَّه وفارِسيَّه ، وحفظِه الأحاديثَ ، حتى كَبِر ، وبلَغ مَبْلغَ الرِّجال ، وقام مقامَ أسْلافِه فى جميع ما كان إليهم من النُّوَب .

ولم يزل يرتفعُ شأنُه ، حتى صار إلى ماصار إليه ، من الحِشْمة التَّامَّـة ، والجاه العريضِ ، وهو فى جميع أوقاتِه مُشتغِل بكثْرة العبادات ، ووظائف الطَّاعات ، بالغٌ فى العفافِ ، والسَّداد ، وصِيانة النفس ، معروف بحُسْنِ الصلاة ، وطول القُنُوت ، واستِشْعار الهَيْبَة ، حتى كان يُضرَب به المثلُ فى ذلك .

وكان محترِمًا للحديث ، ولثَبْت الكُتُب .

---

(١) فى المطبوعة ، د : «السيسانية» ، والكلمة فى د بغير نقط ، والمثبت فى ز ، بدون نقط .

(٢) فى د ، ز : «وقيل الإمام صبى» ، والمثبت فى المطبوعة ، والعبارة والسياق بعدها مضطربان . وانظر سير أعلام النبلاء .

(٣) فى ز : «دعا للختم» والمثبت فى المطبوعة و ،د .

قرأتُ مِن خطِّ الفقيه أبى سعيد السُّكَّرِىّ ، أنه حكَى عن بعض من يُوثَق بقوله من الصالحين ، أن شيخَ الإسلام ، قال : مارَوَيْتُ خبرًا ، ولا أثرًا فى المجلس ، إلَّا وعندى إسنادُه ، وما دخلتُ بيتَ الكتُب قطُّ ، إلا على طهارةٍ ، وما روَيْتُ الحديثَ ، ولا عقدْتُ المجلسَ ، ولا قعدتُ للتَّدريس قطُّ ، إلا على الطهارةِ .

وقال : مُنْذُ صحَّ عندى أن النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان يقرأ بسورة[1] الجمعة والمنافقين ، فى ركعتى صلاة العشاء ، ليلة الجمعة ، ما تركتُ قراءَتَهما فيهما .

قال : وقد كنتُ فى بعض الأسفار الْمَخُوفة ، وكان أصحابى يَفْرَقُون مِن الُّلصوص وقُطَّاع الطريق ، ويُنْكِرون علَىّ فى التَّطْويل بقراءة السورتَيْن ، وغير ذلك ، فلم أمْتنِع عن[2] ذلك ، ولم أُنْقُص شيئًا مما كنتُ أواظبُ عليه فى الحضَر ، فتولّانا الله بحِفْظِه ، ولم تلْحقْنا آفةٌ .

وقرأتُ من خط السُّكرِىّ أيضًا ، قال : قرأتُ فى كتابٍ كتبَه الإمام[3] سهل الصُّعْلُوكِىّ ، إلى زاهر بن أحمد ، الإمام بسَرْخَس ، حين قصد الأستاذُ الإمام إسماعيل أن يرحلَ إليه ؛ لسماع الحديثِ فى صِباه ، بعد ما قُتِل أبوه شهيدًا ، وفى الكتاب بعد الخِطاب : « وإذا عُدَّت الأحداثُ التى كانت فى هذه السِّنين الخالية قِطارًا[4] ، أرْسالًا ، ومُتَّصِلةً اتِّصالًا ، ومتواليةً حالًا فحالًا ، كان أعظمَها نكايةً فى الدِّين ، وجنايةً عليه ، ما جَرى من الفَتْك بأبى نصر الصَّابُونِىّ ، رحمه الله ، نهارًا ؛ والمكرِ الذى مُكِر به كُبَّارًا ؛ كما إذا عُدَّت غرائبُ الوقتِ ، وعجائبُهُ فى الحُسْن ، كان بولده الولدِ الفقيه أبى عثمان إسماعيل ، أدام الله بقاه وسلامتَه ، الابتداءُ ، وبذكره الافتتاحُ ؛ فإنه بلغَ و لم يبلُغْ بالسِّنّ ما تقصرُ عنه الأُمْنِيَّة والاقْتِراحُ ، من التَّدبُّر ، والتَّعلُّم ، والوجاهة ، والتَّقدُّم على التَّحفُّظ ،

---

(١) فى المطبوعة : «سورة» ، والمثبت فى د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «من» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : «أبو» ، وهو خطأ ، فإن الذى قام على أمر الصابونى هو أبو الطيب سهل كما تقدم ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : «أو» ، والمثبت فى : د، ز، والأرسال : جمع الرسل [بفتحتين] ، وهو القطيع من كل شىء .

والتَّورُّع ، والتَّيقُّظ ، وقد كان فى نفسه لذكائِه ، وكَيْسِه ، وفِطْنتِه ، وهدايتِه وعقلِه الرِّحلةُ إلى الشيخ » فذكر فصلًا فيه ، ثم قال : «ولا نشك[1] أنه يصادفُ منه فى[2] الإكرام ، والتَّقديم ، والتَّعظيم ما يليقُ بصفاتِه ، وإنْجابه ، ودرجاتِه ، وأنا شريكٌ فى الامْتِنان لِذلك[3] كلِّه ، وراغبٌ فى تعجيل إصْدارِه إلى موضعِه ، ومكانِه فى عِمَارة العلم ، بقعودِه[4] للتَّذكير والتَّبصير ، وما يحصلُ به مِن النَّفع الكثير ؛ فإن الرجوعَ لغَيبته[5] شديد ، والاقْتضاءَ بالعموم لعوْدِه أكيد ، والسلام » .

وذَكَر عن الشيخ أحمد الْبَيْهَقِىّ ، أنه قال : عَهْدِى بالحاكم الإمام أبى عبد الله ، مع تقدُّمِه فى السِّنّ ، والحِفظ ، والإتقان ، أنه يقومُ للأستاذ عند دخوله إليه ، ويخاطبه ، بالأستاذ الأوْحد ، وينشُر علمَه وفضلَه ، ويعيدُ كلامَه فى وعظِهِ ، مُتعجِّبا من حُسْنِه ، مُعْتدًا[6] بكَوْنه من أصحابِه .

قال السُّكَّرِىّ : ورأيت كتابَ الأستاذ الإمام أبى إسحاق الإسْفَرَايِنىّ ، الذى كتبه بخطِّه ، وخاطبه بالأستاذ الجليل ، سيف السُّنَّة ، وفى كتابٍ آخر : غَيْظُ أهل الزَّيْغ .

وحكَى الأستاذ أبو القاسم الصَّيْرَفِىّ المُتكلِّم ، أن الإمام أبا بكر بن فُورَك كان رجَع عن مجلسِه يومًا ، فقال : تعجَّبْتُ اليومَ مِن كلام هذا الشَّابّ ، تكلم بكلامٍ مُهذَّب عَذْب ، بالعربيَّة والفارسيَّة .

وحكى عن الشيخ الإمام سهل أيضًا أنه كان يقول له بالفارسية : (أبى سرايخ براتيش است بيش است) .

قرأتُ بخط السُّكَّرِىّ ، أن الأستاذ أبا عثمان كان يتكلَّم بين يَدى الإمام سهل

---

(١) فى المطبوعة : «شك» وفى د : «يشك» ، والمثبت فى : ز .

(٢) فى المطبوعة : «من» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «بذلك» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «بتعوده» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : «نفسه» ، وفى د : «لفتيينه» ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، وهو ما فى : ز بدون نقط .

(٦) فى المطبوعة : «متعمدا» ، والمثبت فى : د، ز .

الصُّعْلُوكِىّ ، وكان ينْحرِف بوجهِه عن جانبِه ، فصاح به الإمام سهل : استَقْبِلْنى ، واتْرُك الانْحِراف عَنّى .

فقال : إنِّى أستَحْيى أن أتكلَّم فى حُرِّ وجهِك .

فقال الإمام سهل : انظُروا إلى عقْلِه .

ولقد أكثر الأئمَّة الثَّناءَ عليه ، ولذلك مدحه الشُّعراء فى صِباه ، إلى وقت شبابِه ومَشِيبه ، بما يطول ذِكرُه ، فمن ذلك ما قال فيه بعض مَن ذُكر [من][1] أئمَّةِ الأصحاب :

بَيْنَا المُهذَّبُ إسماعيلُ أرجحُهمْ ... علمًا وحِلْمًا ولم يبلُغْ مدَى الحُلُـمِ[2]

وكتب أبو المُظفَّر الجُمَحِىّ[3] إليه ، بعد أن سمع خُطبَته ، بهذه الأبيات :

أَستدفِعُ اللهَ عنهُ آفَةَ العيْـنِ ... وكمْ قرأتُ عليهِ آيةَ الْعَيْـنِ

العلـمُ يفخـرُ والآدابُ فاخِـرةٌ ... مُنيرَةٌ يَهْتَدِى فيها ذَوُو الشَّيْنِ

لو عاد سَحبانُ حيًّا قال مِن عجبٍ ... عَينُ الإلٰـه على عيْنِ الفَريقَيْنِ

قد كان دَيْنِى على إتْمامِ رُؤْيته ... لمَّا رأيتُ مُحيَّاهُ قُضِى دَيْنِى

قُل لِلَّذى زانَـه علـمٌ ومعرفـةٌ ... كمْ للعلومِ بإسماعيلَ مِن زَيْنِ

وقال فيه البارِعُ الزَّوْزَنىّ[4] :

ماذَا اخْتلافُ النَّاسِ فى مُتَفَنِّنٍ ... لم يُبصِرُوا للقَدْحِ فيـه سبيلَا

واللهِ ما رَقِـىَ المنابـرَ خاطبٌ ... أو واعـظٌ كالْحَبْـرِ إسماعيـلَا[5]

ولقد عاش عَيْشًا حميدا ، بعد ما قُتِل أبوه شهيدًا ، إلى آخر عمره ، فكان مِن قضاءِ الله تعالى ، أنه كان يَعْقِد المجلس ، فيما حكاه الأثْبات والثِّقات ، يومَ الجمعة ، فى جانب

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «سنا المهذب» ، ولعل ما أثبتناه الصواب ، وهو مافى : د، ز بدون نقط .

(٣) هو عبد الجبار بن الحسين . انظر دمية القصر ٢٢٤ .

(٤) فى الأصول : « الروياني » وصححناه من ترجمته فى الأنساب ٢٨١ ا ، ومعجم الأدباء ٩٠/٦ ، واسمه : أسعد بن على بن أحمد .

(٥) فى المطبوعة : «والله ما رق المنابر خاطبا * أو واعظا» ، والتصويب من : د، ز .

الحسين ، على العادة المألوفة مُنذ نيِّف وستِّين سنة ، [و][1] يعظُ الناس ، فبالغ فيه ، و[2] دُفِع إليه كتابٌ ورد من بُخارَى ، مشتملٌ على ذِكْر وباءٍ عظيم ، وقع بها ، واستُدْعِىَ فيه أغنياءُ المسلمين بالدعاء على رءُوس الأمْلاء ، فى كَشْف ذلك البَلاء عنهم ، ووُصِف فيه أن واحدًا تقدَّم إلى خَبَّاز ، يشترى الخبزَ ، فدفع الدَّراهم إلى صاحب الحانوت ، فكان يزنُها ، والخبَّاز يخبز والمُشتَرِى واقف ، فمات الثَّلاثة فى الحال ، فاشتَدَّ الأمر على عامَّةِ الناس .

فلما قرأ الكتاب هالَهُ ذلك ، واستَقْرأ مِن القارىٔ قولَه تعالى[3] : ﴿ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللهُ بِهِمُ الأَرْضَ ﴾ونظائرها ، وبالغ فى التَّخويف والتَّحذير ، وأثَّر فيه ذلك ، وتغيَّر فى الحال ، وغلبه وجعُ البطن مِن ساعته ،وأُنزِل من المنبر ، فكان يصيحُ مِن الوجع ، وحُمِل إلى الحمَّام ، إلى قريب من غروب الشمس ، فكان يتقلَّب ظَهرًا لبَطْنٍ ، ويصيح ، ويَئِنّ ، فلم يسكُن ما بِهِ ، فحُمِل إلى بيته ، وبَقِىَ فيه ستَّةَ أيام ، لم ينفعْه علاجٌ .

فلما كان يوم الخميس ، سابع مرضِه ، ظهرت آثار سَكْرةِ الموتِ عليه ، وودَّع أولادَه ، وأوصاهم بالخيْر ، ونهاهم عن لَطْم الخُدود ، وشَقِّ الجيوب ، والنِّياحة ، ورفْع الصَّوتِ بالبكاء .

ثم دعا بالمُقْرِىٔ أبى عبد الله خاصَّتِه[4] ، حتى قرأ سورة يسٓ ، وتغيَّر حالُه ، وطاب وقتُه ، وكان يُعالِج سكَراتِ الموت ، إلى أن قرأ إسنادًا ، فيه ما رُوىَ ، أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلٰـهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » ثم تُوفِّىَ من ساعته ، عصرَ يوم الخميس ، وحُمِلت جِنازتُه من الغد ، عصر يوم الجمعة ، إلى ميدان الحسين ، الرابع من المُحرَّم ، سنة تسع وأربعين وأربعمائة ، واجتمع من الخلائقِ ما اللهُ أعلم بعددِهم ، وصلَّى عليه ابنُه أبو بكر ، ثم أخوه[5] أبو يَعْلَى ، ثم نُقِل إلى مشهد أبيه ، فى سِكَّة حرب ، ودُفِن بين يَدىْ أبيه .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .
(٢) فى د، ز : «أو» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٣) سورة النحل ٤٥ .
(٤) فى المطبوعة ، د : «خاصة» ، والمثبت فى : ز .
(٥) بعد هذا فى : د، ز، زيادة : «و» ، وهو خطأ ، انظر العبر ٢٣٥/٣ ، والمثبت فى المطبوعة .

وكان مولده سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة ، وكان وفاتُه طاعنًا فى سنة سبع وسبعين من سنَتِه[1] .

وسمعتُ الإمام خَالِى أبا سعيد يذكرُ مجلسَه فى موسمٍ من ذلك العام ، على ملأٍ عظيم من الخلق ، وأنه يصيحُ بصوتٍ عالٍ مرارًا ويقول لنفسه : يا إسماعيل[2] هفتا دوهفت[2] هفتا دو[3] هفت ، بالفارسيَّة ، فلم يأْتِ عليه إلا أيامٌ قلائل ، ثم تُوفِّىَ ؛ لأنه كان يذكر المشايخ الذين ماتوا فى هذه السن من أعمارهم .

ثم قرأتُ فى المناماتِ التى رُؤيتْ له فى حياته ، وبعد مماته ، أجزاءً لو حكيتُها لطال النَّفَس فيها ، فأقتصرُ على شىءٍ من ذلك :

ومن جُملتِه ، ما حكاه الفقيه أبو المحاسن بن الشيخ أبى الحسن القطان ؛ فى عزاء شيخ الإسلام ، أنه رأَى فى النوم كأنه فى خَان الحسَن ، وشيخ الإسلام على المنبر ، مُستَقبل القبلة يُذكِّر النَّاس ، إذ نَعَس نَعْسةً ، ثم انْتبه ، وقال : نَعَسْت نَعْسَة ، فلقِيتُ رَبِّى ، ورحِمَنى ، ورحِم أهْلى ، ورحِم مَن شَيَّعَنِى .

وحكى الثِّقاتُ ، عن المُقْرِئ أبى عبد الله ، المخصوص به ، أنه رأى قُبَيل مرض شيخ الإسلام ، كأن مِنبرَه خالٍ عنه ، وقد أحْدَق الناسُ بالمُقرِئ ينتظرون قراءَته ، فجاء على لسانه :[4] ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ الآية .

قال : فانْتَبَهْتُ ، ولم أرَ أحدًا ، فما مضَتْ إلا أيامٌ قلائل ، حتى بدَأ مرضُه ، وتُوُفِّى منه .

وحكَى بعضُ الصالحين ، أنه رأَى أبا بكر بن أبى نَصْر المُفسِّر الحنَفِىّ ، جالسًا على كُرْسِىّ ، وبيده جُزْء يقرؤُه ، فسأله عمَّا فيه ، فقال : إذا احتاج الملائكةُ إلى الحجِّ ، وزيارةِ بيتِ الله العتيق ، جاءوا إلى زيارة قبر إسماعيل الصَّابُونِىّ .

---

(١) هكذا فى الأصول . ولعل الصواب : «من سنه ، أو من سنيه» فإنه يقصد تحديد سنى عمره .

(٢) فى المطبوعة : «هفتا وهفت» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «ذو» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) سورة الأعراف ١٨٥ .

وقرأت من خطِّ الفقيه أبى سعد السُّكَّرِىّ ، أنه حكَى عن السيِّد أبى إبراهيم بن أبى الحسن بن ظَفَر[1] الحُسَيْنِىّ ، أنه قال : رأيتُ فى النوم السَّيِّد النَّقيب زيد بن أبى الحسن[2]بن الحسين[2] بن محمد بن الحسين ، وبين يديْه طبقٌ عليه من الجواهر ما شاء الله ، فسألته ، فقال : أُتْحِفْتُ بهذا مِمَّا نُثِر على رُوح إسماعيل الصَّابُونِىّ .

وحكَى المُقرِئ محمد بن عبد الحميد الأبِيوَرْدِىّ ، الرجل الصَّالح ، عن الإمام فخرِ الإسلام أبى المعالى الجُوَيْنِىّ ، أنه رأَى فى المنام ، كأنه قِيل له : عُدَّ عقائدَ أهلِ الحقّ . قال : فكنتُ أذكُرها إذ سمعتُ نداءً كان مَفْهُومِى منه ، أنِّى أسمعُه مِن الحقِّ تبارك وتعالى ، يقول : ألم نَقُل إن ابنَ الصَّابُونِىّ رجلٌ مُسلم .

وقرأتُ أيضا ، منْ خطِّ السُّكَّرِىّ حكايةَ رُؤيا رآها الشيخ أبو العباس الشَّقَّانِىّ[3] ، واسْتَدْعى منه شيخُ الإسلام أن يكتبَها ، فكتب : يقول أحمد بن محمد الحَسْنَوىّ : لولا امتناعُ خُروجى عن طاعة الأستاذ الإمام شيخِ الإسلام ؛ لوجُوبها علىَّ ، لم أكن لأحكِىَ شيئًا من هذه الرُّؤْيا ، هَيْبةً لها ، لما فيها ممَّا لا أسْتَجِيزُ ذكْرَها ، فرَقًا منها ، ثم ذكر زيارَته لتُرْبة الإمام محمد بن إسحاق بن خُزَيمة يومًا ، وأنه طاب وقتُه عندها ، فرجع إلى بيته ، ونام وقتَ الهاجِرة ، فرأى الحقَّ تبارك وتعالى فى منامِه ذكَرَ الإمامَ بما قال ، ولم يَحْكِ ذلك ، ثم عقَّب ذلك بحديثِ الأستاذ الإمام ، وذكَر أشياءَ نسِيتُ بعضَها ، والذى أذكرُ منها ، أنه قال : وأما ابنُ ذلك المظلوم ، فإن[4] له عندنا قِرًى ، ونُعْمَى ، وزُلْفَى . إلى آخر ما كان منه .

---

(١) فى د، ز : «طفر» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٣) فى المطبوعة : «الشفانى» ، وفى د، ز : «الشعانى» ، والتصويب من اللباب ٢/ ٢٤ ، والمشتبه ٣٩٨ ، وهو أبو العباس أحمد بن محمد الشقانى ، وقد روى عن الصابونى ابنه أبو الفضل العباس بن أحمد ، والشقانى : بفتح الشين وتشديد القاف المفتوحة وفى آخرها نون ، وبعضهم يقول بكسر الشين وقال : إن بتلك الناحية جبلين فى كل واحد منهما شق يخرج منه الماء فقيل لهما شقان ، وإنما المشهور بالفتح . اللباب . **وانظر ما سبق صفحة ٩٠ .**

(٤) فى المطبوعة : «فإنه» ، والمثبت فى : د، ز .

ثم قال أبو العباس : كتبتُه ، وحقِّ الحقِّ ، لحُرمتِه ، وطاعةً لأمرِه .

وقرأتُ من خطٍّ قديم معروف ، أنه حُكِي عن يهوديٍّ أنه قال : اغتممتُ لوفاة أبي نصر الصَّابُونِيّ ، وقتْلِه ، فاستغفرتُ له ، ونِمْتُ ، فرأيتُه في المنام ، وعليه ثيابٌ خُضر ، ما رأيتُ مثلَها قطُّ ، وهو جالسٌ على كرسِيٍّ ، بين يديه جماعةٌ كثيرة من الملائكة ، وعليهم ثيابٌ خُضْر ، فقلتُ : يا أستاذ ، أليس قد قتلوكَ ؟

قال : فعلُوا بي ما رأيتَ .

فقلت : ما فعلَ بكَ ربُّك .

قال : يا أبا حوايمرد[1] ، كلمة[2] بالفارسيَّة ، لِمِثْلي يُقال هذا ؟ غفَر لي ، وغفَر لِمَن صلَّى عليَّ ، كبيرِهم وصغيرِهم ، ومَن يكونِ على طريقي .

قلتُ : أمَّا أنا فلم أُصلِّ عليك .

قال : لأنك لم تكن على طريقي .

فقلت : أَيش أفعلُ لأكون على طريقِك ؟

فقال : قل أشهد أن لا إلٰه إلا الله ، وأشهد أن محمدًا رسولُ الله .

فقلتُ : ذلك ؛ ثم قلتُ : أنا مَوْلاك..

قال : لا ، أنتَ مَوْلَى اللهِ .

قال : فانْتبهْتُ ، فجاءَ مِن عنده إلى قبْره ، وذكر ما رأى في المنام ، وقال : أنا مولاهُ ، وأسلَم عند قبره ، ولم يأخُذْ شيئًا من أحدٍ ، وقال : إنِّي غَنِيٌّ ، أسلمتُ لوجهِ الله ، لا لوجه المال .

وحكى أبو سهل بن هارون ، قال : قال أبو بكر الصَّيْدَلَانِيّ ، وكان مِن الصالحين : كنت حاضرًا قبرَه ؛ حين جاء اليَهودِيّ ، فأسلم .

---

(١) في المطبوعة : «حوائم» ، وفي د : «حويمر» ، والمثبت في : ز ، بدون نقط تحت الياء .

(٢) في د : «وكلمه» ، والمثبت في المطبوعة ، ز .

وقرأتُ مِن مضمون كتابٍ ، كتبه الإمام زَيْن الإسلام ، من طُوس ، فى تعزية شيخ الإسلام أبى عثمان ، فصولًا ، كتبتُ منها هذه الكلمات اختصارًا : « ياليلةَ فَتْرةِ الشَّريعة ، لَيْتَكِ تَرَىِ[1] الإصباح، ويامِحْنَة أهل السنة، أُنَخْتِ بِكَلْكَلِكِ، لعلَّه لا بَرَاح، ويا مِعراج السَّماء ليت شِعرى كيف حالك ؟ وقد خلَوْت من صواعِد دعواتِ مجلس شيخ الإسلام ، ويا ضَلَّةَ[2] الإسلام ، لولا أنك محكومٌ لك[3] بالدَّوام لقُلنا فَنِيتِ عن كل النِّظام ؛ ويا أصحابَ المحابِر ، حُطُّوا رحالَكم ، فقد استتَر بخِلال التُّراب مَن كان عليه إِلْمَامُكُم ، ويا أرْبابَ المنابر ، أعظمَ الله أجُورَكم . فلقد مضَى سيِّدُكم وإمامُكم .

وقالُوا الإمــامُ قضَى نحبَــهُ   وصَيْحةُ مَن قد نعاهُ عَلَتْ

فقلتُ فمـا واحـدٌ قد مضَى   ولكنَّــه أُمَّــةٌ قــد خَلَتْ

وفيه فى فصل آخر « أليس لم يجْسُرْ مُفترٍ أن يكذبَ علَى رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم فى وقتِه ؟ أليست السُّنَّةُ كانت بمكانة منْصُورة ، والبِدعة لِفَرْط حِشْمَتِه مَقْهُورة ؟ أليسَ كان داعيًا إلى الله ، هاديًا عبادَ الله ، شابًّا لا صَبْوةَ له ، ثم كهلًا لا كَبْوة له ، ثم شَيْخًا لا هَفْوة له ؟ ، أليس دموعُ ألوفٍ من المسلمين كلَّ مجلس بذِكْره كانت تتبرَّج ، وقلوبُهم بتأْثِير وعْظِه كانت تتوهَّج ؟ تُرَى أن الملَائكة لم يُؤْمَروا باسْتقبالِه ، والأنبياء والصِّدِّيقين ، لم يَسْتبْشِروا بقُدومه عليهم وإقْبالِه » .

قلتُ : ولما انْقلب إلى رحمة الله ، كثُرت فيه المَراثى والأشْعار ، وكانت حاله كما قيل :

لقد حسُنَتْ فيكَ المراثِى وذكرُهَا   كما حسُنتْ من قبلُ فيكَ المدَائِحُ

ومن أحسن ما قيل فيه ، ما كتبتُه بهَرَاة ، فى مِرْثِيَتِهِ للإمام جمال الإسلام أبى الحسن عبد الرحمٰن بن محمد الدَّاوُودِىّ[4] البُوشَنْجِىّ ، حيث يقول :

أودى الإمـامُ الحَبْـرُ إسماعيـلُ   لهْفِى عليه فليس منهُ بَديـلُ

---

(١) هكذا فى الأصول . والوجه : « تَرَيْنَ » .

(٢) فى المطبوعة : « مكة » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٣) فى المطبوعة : « عليك » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٤) فى المطبوعة : «الدراوردى»، وهو خطأ، صوابه من: د، ز واللباب ٤٠٧/١، وسير أعلام النبلاء ٤٤/١٨ .

بكَتِ السَّما والأرضُ يومَ وفاتِهِ — وبكَى عليه الوَحْىُ والتَّنْزِيلُ
والشَّمسُ والقمرُ المُنيرُ تناوَحَا — حَزَنًا عليه وللنُّجومِ عَوِيلُ
والأرضُ خاشِعةٌ تُبَكِّى شَجْوَها — وَيْلِي تُوَلْوِلُ أين إسماعيلُ[1]
أين الإمامُ الفَرْدُ فى آدابِهِ — ما إن له فى العالَمينَ عَدِيلُ
لا تخدَعَنْكَ مُنَى الحياةِ فإنَّها — تُلْهِى وتُنْسِى والمُنَى تَضْلِيلُ
وتأهَّبَنْ لِلْموتِ قبلَ نُزولِهِ — فَالموتُ حَتْمٌ والبقاءُ قَلِيلُ

هذا كلام عبد الغافر ، وقد اشتمل من ترجمة شيخ الإسلام على مافيه مَقْنَع وبَلاغ .

[2]ذكره أبو سعد السَّمْعانىّ أيضًا ، وأطنَب فى وصْفه ، وقال : زرتُ قبرَه مالا أُحْصيه كَثْرةً ، ورأيتُ أثَرَ الإجابة لكل دعاءٍ دعوتُه ثَمَّ .

وذكره الإمام الرَّافِعِىّ ، فى كتاب «الأمالى»[2] .

وقال : نشَر العلمَ إملاءً ، وتصنيفًا ، وتذكيرًا ، واستفاد منه الناسُ على اختلاف طبقاتِهم .

قلت : وبالجُملة كان مُجْمَعًا على دينه ، وسيادته ، وعلمه ، لا يختلِف عليه أحدٌ من الفِرَق .

وقد حدَّث عنه الْبَيْهَقِىّ ، وهو من أقْرانه ، وقال فيه : إنه إمام المسلمين حقًّا ، وشيخ الإسلام صِدْقًا ، وأهل عصره كلُّهم مُذعِنون لعُلُوِّ شأنِه فى الدِّين ، والسِّيادة ، وحُسن الاعتقاد ، وكثرة العلم ، ولزوم طريقةِ السَّلف .

وقال أبو عبد الله المَالِكِىّ : أبو عثمان الصَّابُونِىّ مِمَّن شهدتْ له أعيانُ الرجال [بالكمال][3] فى [4]الحفظ ، والتفسير ، وغيرهما ، حدَّث عن [زاهر][5] بن أحمد

---

(١) فى المطبوعة : «وبكى يولول ابنه إسماعيل» ، وهو خطأ صوابه من : د، ز .
(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وقول ابن السمعانى فى الأنساب لوحة ٣٤٧ ا .
(٣) مكان هذه الكلمة بياض فى : د، ز، وهى فى المطبوعة .
(٤) فى د، ز : «وفى» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٥) مكان هذه الكلمة بياض فى : ز ، وساقطة من : د، وهى فى المطبوعة .

السَّرَخسِيّ ، وأبى سعيد عبد الله بن محمد الرَّازِيّ ، والحسن بن أحمد المَخْلَدِيّ ، وأبى بكر ابن مِهْران المُقْرِئ، وأبى طاهر بن خُزَيمة[1] ، وأبى الحسين الْخَفَّاف ؛ وعبد الرحمٰن بن أبى شُرَيح[2] ، والحاكم أبى عبد الله الحافظ ، وأبى بكر محمد بن عبد الله الْجَوْزَقِيّ ، وغيرهم .

قال ابن السَّمْعَانِيّ[3] : وسمع منه[4] عالَمٌ لا يُحصَوْن .

قلتُ : منهم عبد العزيز الكَتَّانِيّ ، [5]وعلى بن الحسَنِ بن صَصْرَى[5] ، وأبو[6] القاسم المِصِّيصِيّ ، ونصر الله الخُشْنَامِيّ[7] ، وأبو بكر الْبَيْهَقِيّ [وخلق][8] آخرهم أبو عبد الله الفُرَاوِيّ .

وتقدَّم فى كلام عبد الغافر[9] ، أنه تُوُفِّىَ لأربع ليال مَضَيْن من المُحَرَّم ، سنة تسع وأربعين وأربعمائة .

ولو لم يكُن فى ترجمة هذا الرجل ، إلا ما حكيْناه[10] من قول الْبَيْهَقِيّ فيه : إنه إمام المسلمين حقًّا ، وشيخُ الإسلام صِدقًا ، لكفَى فى الدّلالة على عُلُوِّ شأنه ، فما ظَنُّكَ بما تقدَّم من كلام أئمَّة عصرِهِ !

وبه قال زَيْن الإسلام وكتَبه من طُوس . وزَيْن الإسلام المُشار إليه ليس هو فيما أظن بالغَزَّالِيّ ، فإن الغَزَّالِيّ لم يكن وُلِد هذا الزمان ، ويبعُد أن يكون كتَب كتابًا للتَّعْزِية فيه ،

---

(١) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى اسمه كاملا فقال : «سمع أبا طاهر محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق بن خزيمة» .

(٢) فى المطبوعة : «سريج» ، والمثبت من : د، ز .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى والأنساب زيادة : «كان إماما مفسرا ، محدثا ، فقيها ، واعظا ، خطيبا ، أوحد وقته فى طريقته ، وعظ المسلمين فى مجالس التذكير ستين سنة ، وخطب على منبر نيسابور نحوا من عشرين سنة» .

(٤) فى الطبقات الوسطى والأنساب بعد هذا زيادة «الحديث» .

(٥) فى المطبوعة : «وعلى بن الحسين بن مصرى» ، وفى د، ز : «وعلى بن الحسين بن صغرى» والتصويب من العبر ٢٦٥/٣ .

(٦) «فى المطبوعة وابن» وهو خطأ صوابه من د، ز والعبر ٣١٧/٣ وهو على بن محمد بن على المصيصى .

(٧) فى المطبوعة : «الحشامى» ، وفى د، ز : «الخسامى» ، وكل ذلك خطأ ، والتصويب من العبر ٣٥٢/٣ ، واللباب ٣٧٥/١ ، وهو نصر الله بن أحمد بن عثمان الخشنامى ، والخشنامى بضم الخاء وسكون الشين وفتح النون وفى آخرها ميم ، نسبة إلى جده . اللباب .

(٨) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٩) صفحة ٢٧٨ .

(١٠) فى المطبوعة : «كتبناه» ، والمثبت فى : د، ز .

مع وفاته قبل ميلادِه ، ولعله أبو القاسم القُشَيْرِىّ ، كان بنَيْسابور ؛ فإنه كان وقت وفاة أبى عثمان كان[1] بطُوس ، وليس ببَعِيد . والله أعلم .

(ومن الفوائد عنه)

قال عبد الغافر الفَارِسِىّ : مِن فضائله نظمُ الشِّعر ، على مايليق بالعلماء ، ومن غير مبالغة فى تعمُّقٍ يُلحِقُه بالمَنْهِىّ ، وقد أنشد له الثَّعَالِبىّ فى «تتمة اليتيمة»[2] :

إذَا لم أُصِبْ أموالَكُم ونَوالَكُمْ ... ولم أَنَلِ المعروفَ منكُمْ ولا البِرَّا

وكُنْتم عبيدًا للَّذى أنا عبـدُهُ ... فمِن أجلِ ماذَا أُتْعِبُ البَدَن الْحُرَّا

(وهذه وصيته ، وقد[3] وجدت بها[3] بِدِمَشْق عند دخوله إليها حاجًّا)

هذا ما أوْصى به إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن إسماعيل أبو عثمان الصَّابُونِىّ ، الواعظ ، غيرُ المُتَّعِظ ، المُوقِظ ، غيرُ المُتَيقِّظ ، الآمِر ، غيرُ المُؤْتمِر ، الزَّاجر ، غيرُ المُنْزَجر ، المُتعلِّم ، المُعترِف ، [4]المُنذِر ، المُخوِّف ، المُخَلِّط ، المُفْرِط ، المُسْرِف ، المُقْتَرِف للسَّيِّئات ، المُغتَرِف[4] ، الوَاثِق مع ذلك برَحمةِ ربِّه ، الرَّاجى لمغْفرتِه ، المُحِبّ لرسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وشِيعَتِه ، الدَّاعى الناسَ إلى التَّمَسُّك بسُنَّتِه وشريعتِه صلَّى الله عليه وسلَّم .

أَوْصَى وهو يشهدُ أن لا إلٰه إلا الله وحدَه لا شريكَ له ، إلـٰهًا واحدًا [أحدًا][5] ، فَرْدًا صَمَدًا ، لم يتَّخِذ صاحبةً ولا ولدًا ، ولم يُشرِك فى حكمِه أحدًا ، الأوَّل ، الآخِر ، الظَّاهر ، الباطِن ، الحىّ ، القيُّوم ، الباقى بعد فناءِ خَلْقه ، المُطَّلِع على عباده ، العالم بخفِيَّات الغُيوب ، الخبير بضمائر القلوب ، المُبدِئ ، المُعيد ، الغفور ، الودُود ، ذو العرش ، المَجيد ، الفعَّال لما يريد[6] ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ ، هو مولانا ، فنعم

---

(١) هكذا فى الأصول والأولى حذفها .

(٢) لم يرد هذا فى تتمة اليتيمة عند ترجمة الصابونى ٢/١١٥ .

(٣) فى المطبوعة : «وجدها» ، والمثبت فى : د، ز . ولسنا نجد لكل ذلك معنى .

(٤) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٦) سورة الشورى ١١ .

المَوْلَى ، ونعم النَّصير ، يشهدُ بذلك كلِّه مع الشَّاهدين ، مُقِرًّا بلسانه ، عن صحة اعتقادٍ ، وصدقِ يقينٍ ، ويتحمَّلُها عن المُنْكِرين الجاحدين ، ويُعِدُّها ليوم الدِّين : ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾[1] ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾[2] .

ويشهدُ أن محمَّدًا عبدهُ ورسولُه ، أرسله بالهُدى ودينِ الحقِّ ليظهره على الدِّين كلِّه ولو كرِه المشركون .

ويشهدُ أن الجنَّة حقٌّ ، وجُملة ما أعدَّ الله تبارك وتعالى فيها لأوليائِه حقٌّ . ويسأل مولاه الكريمَ ، جلَّ جلالُه أن يجعلَها مأْواه ، ومثْواه ، فضلًا منه وكرمًا .

ويشهدُ أن النارَ ، وما أعدَّ الله فيها لأعدائه حقٌّ ، ويسأل الله مَوْلاه أن يجيره منها ، ويُزَحْزِحه عنها ، ويجعله من الفائزين ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾[3] .

ويشهدُ أن صلاتَه ، ونُسُكَه ، ومَحياهُ ومماتَه لله ربِّ العالمين ، لا شريكَ له ، وبذلك[4] أمِر وهو من المسلمين . والحمدُ لله رب العالمين[4] .

وأنه رَضِيَ بالله ربًّا ، وبالإسلام دينًا ، وبمحمَّدٍ نبيًّا ، وبالقرآن إمَامًا ، على ذلك يحيى[5] ، وعليه يموت إن شاء الله ، عزَّ وجلَّ .

ويشهدُ أن الملائكةَ حقٌّ ، وأن النبيِّين حقٌّ ، وأن الساعة لا ريْبَ فيها ، وأن الله يَبْعَثُ مَنْ فِي القبُورِ .

ويشهدُ أن الله سبحانه وتعالى قدَّر الخيْرَ ، وأمرَ به ، ورَضِيَه ، وأحبَّه ، وأراد كَوْنَه من فاعله ، ووعد حُسْنَ الثَّوابِ، على فِعْلِه، وقدَّر الشَّرَّ ، وزجَر عنه ، ولم يَرْضَه، ولم يُحِبَّه،

---

(١) سورة الشعراء ٨٨ ، ٨٩ .

(٢) سورة الدخان ٤١ ، ٤٢ .

(٣) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٤) فى المطبوعة : «أمرت وأنا» ، والمثبت فى : ز .

(٥) فى ز : «نحيى ... نموت» ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

وأراد كونَه من مرتكبه غيرَ راضٍ بهِ ، ولا مُحِبٍّ له ، تَعالَى ربُّنا عمَّا يقول الظالمون عُلُوًّا كبيرًا ، وتقدَّس أن يأمُرَ بالمعصية ، أو يُحبها ، ويَرْضاها ، وجلَّ أن يَقْدِر العبدُ على فعلِ شيءٍ لم يُقْدِرْه عليه ، أو يحدثَ من العبد ما لا يريده ، ولا يشاؤُه .

ويشهدُ أنَّ القرآن كتابَ الله ، وكلامَه ، ووحْيَه ، وتنزيلَه ، غيرُ مخلوقٍ ، وهو الذى فى المصاحِف مكتوبٌ ، وبالألسِنة مقروءٌ ، وفى الصُّدور محفوظٌ ، وبالآذانِ مسمُوعٌ . قال الله تعالى : ﴿ وإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ﴾[1] ، وقال: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِى صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾[2]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ ﴾[3] ، وقال : ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴾[4] .

ويشهدُ أن الإيمان تصديقٌ بالقلب ، بما أمرَ الله أن يُصدَّق به ، وإقرارٌ باللِّسان بما أمَرَ الله أن يُقَرّ به ، وعملٌ بالجوارح بما أمَرَ اللهُ أن يُعمَل به ، وانْزِجار عمَّا زجر عنه ، مِن كَسْب قلب ، وقولِ لسانٍ ، وعمل جوارحَ ، وأركان .

ويشهدُ أن الله سبحانه وتعالى مستوٍ على عرشِه ، استوَى عليه كما بيَّنه فى كتابه ، فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمٰوَاتِ والْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾[5] ، وقوله : ﴿ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمٰنُ فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾[6] فى آياتٍ أُخَر ، والرسولُ صلَّى الله عليه وسلَّم تسليمًا ، ذكَرَه فيما نُقِل عنه ، من غير أن يُكيِّف استواءَه عليه ، أو يجعل لِفعْلِه ، وفهْمِه ، أو وَهْمِه سبيلًا إلى إثبات كَيْفِيَّته ، إذ الكيفِيَّة عن صفاتِ ربنا مَنْفِيَّة .

قال إمام المسلمين فى عصره أبو عبد الله مالك بن أنس رضى الله عنه ، فى جواب مَن سأله عن كَيْفِيَّة الاسْتِواء : « الاسْتِواءُ معلومٌ ، والكَيْفُ مجهولٌ ، والإيمان به واجب . والسُّؤالُ عنه بِدْعة ، وأظنُّك زِنْدِيقًا ، أَخْرِجُوه من المسجد » .

---

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) سورة العنكبوت ٤٩ .

(٣) سورة فاطر ٢٩ .

(٤) سورة يس ٦٩ .

(٥) سورة الأعراف ٥٤ .

(٦) سورة الفرقان ٥٩ ، ونصها : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ الآية .

ويشهدُ أن الله تعالى موصوفٌ بصفات العُلَى ، التى وصف بها نفسَه فى كتابه ، وعلى لسان نبيِّه صلَّى الله عليه وسلَّم تسليمًا كثيرًا ، لا ينْفى شيئًا منها ولا يعتقد شبَهًا[1] له بصفات خلقِه ، بل يقول : إن صفاتِه لا تُشبِه صفاتِ المربُوبين ، كما لا تُشبِه ذاتُه ذواتِ[2] المُحدَثِين ، تعالى الله عما يقول المُعطِّلة ، والمُشبِّهَة عُلُوًّا كبيرًا .

ويسلُك فى الآيات التى وردتْ فى ذكر صِفاتِ البارئ ، جلَّ جلالُه ، والأخبارِ التى صحَّتْ عن رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، فى بابها ، كآيات مجىءِ الرَّبِّ يومَ القيامة ، وإتيان الله فى ظُلَلٍ من الغمامِ ، وخلقِ آدم بيَدِه . واستوائِه على عَرْشِه ، وكأخْبار نُزُوله كلَّ ليلةٍ إلى سماء الدنيا ، والضَّحِك ، والنَّجْوَى ، ووضع الكَنَفِ على مَن يُناجيه يومَ القيامة ، وغيرِها ، مَسْلَكَ السَّلف الصالح ، وأئمَّة الدِّين ، من قَبولها ، وروايتِها على وجهِها ، بعد صِحَّة سَندِها ، وإيرادِها على ظاهرِها ، والتَّصديقِ بها ، والتَّسليم لها ، واتِّقَاء اعتقادِ التَّكييف ، والتَّشبيه فيها ، واجْتِناب ما يُؤدِّى إلى القول بردِّها ، وتَرْكِ قَبولها ، أو تحْريفها بتأويلٍ يُستَنْكَر ، ولم ينزِّل الله به سلطانًا[3] ، ولم يجْرِ به للصحابة ، والتَّابعين ، والسلفِ الصالحين لسانٌ .

ويَنْهَى فى الجملة عن الخَوْضِ فى الكلام ، والتَّعمُّق فيه [و][4] فى الاشْتغال بما كَرِه السلفُ رحمهم الله الاشْتغالَ به ، ونَهَوْا ، وزَجَرُوا عنه ، فإن الجِدال فيه والتَّعمُّق فى دقائقه ، والتَّخبُّط فى ظُلُماته ، كلُّ ذلك يُفسدُ القلبَ ، ويُسقِط منه هَيْبة الرَّبِّ ، جلَّ جلالُه ، ويُوقِع الشُّبَه الكبيرة فيه ، ويسلُب البركةَ فى الحالِ ، ويَهْدِى إلى الباطل والمحال ، والخصومة فى الدِّين والجدال ، وكَثْرة القِيل والقَال ، فى الرَّبِّ ذى الجلال ، الكبير المُتَعال ، سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظَّالمون عُلُوًّا كبيرًا ، والحمد لله على ما هدَانا من دِينه وسُنَّة نبيِّه ، صلواتُ الله وسلامُه عليه ، حمدًا كثيرًا .

---

(١) فى المطبوعة : «شبيها» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «ذات» والمثبت فى : د، ز .

(٣) مكان هذه الكلمة فى المطبوعة : «من سلطان» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) ساقط من : د، ز . وهو فى المطبوعة .

ويشهدُ أن القيامةَ حقٌّ ، وكلَّ ما ورد به الكتابُ والأخبارُ الصِّحاح من أشراطِها ، وأهوالِها ، وما وُعِدنا به ، وأُوعدنا به فيها فهو حقٌّ ، نُؤمن به ونُصدِّق اللّٰهَ سبحانه ، ورسولَه صلَّى الله عليه وسلَّم فيما أخْبَر به عنه ، كالحَوْض ، والمِيزان ، والصِّراط ، وقراءة الكُتُب ، والحِساب ، والسُّؤال ، والعَرْض ، والوقوف ، والصَّدَر عن المَحْشَر إلى جنةٍ أو [إلى][1] نار ، مع الشَّفاعة الموعُودة لأهل التَّوْحيد ، وغير ذلك ، ممَّا هو مُبيَّن فى الكتاب ، ومدوَّن فى الكُتب الجامعة لِصِحاح الأخْبار .

ويشهدُ بذلك كلِّه فى الشَّاهدين ، ويستعِين بالله تبارك وتعالى فى الثَّبات على هذه الشهادات إلى الممات ، حتى يُتَوفَّى عليها ، فى جُمْلة المسلمين ، المؤمنين ، المُوقِنين ، المُوحِّدين .

ويشهدُ أن الله تبارك وتعالى يَمُنُّ على أوليائِه بوجوهٍ ناضِرةٍ ، إلى ربِّها ناظرة ، وَيَرَوْنه عَيانًا فى دار البقاء ، لا يُضارُّون فى رُؤيته ، ولا [2]يُمَارُون ، ولا[2] يُضامُون ، ويسأل الله تبارك وتعالى أن يجعلَ وجهَه من تلك الوجُوه ، ويَقِيَه كلَّ بلاءٍ ، وسوءٍ ومكروه ، ويُبلِّغَه كلَّ ما يُؤمِّله من فضلِه ، ويرجوهُ بِمَنِّه .

ويشهد أنَّ خيرَ الناس بعدَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم أبو بكر الصِّدِّيق ، ثم عمرُ الفاروق ، ثم عثمانُ بن عفَّان ، ثم عليُّ بن أبى طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، ويترحَّمُ على جميع الصَّحابة ، ويتولَّاهم ، ويستغفرُ لهم ، وكذلك ذُرِّيَّته ، وأزواجِه أمَّهاتِ المؤمنين ، ويسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعلَه معهم ، ويرجُو أن يفعلَه به ؛ فإنه قد صحَّ عنده مِن طُرقٍ شتَّى أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : « الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ » .

ويُوصِى إلى مَن يَخلُفه من ولدٍ ، وأخٍ ، وأهلٍ ، وقريبٍ ، وصديقٍ ، وجميع مَن يقبَل وصيَّته من المسلمين عامَّةً أن يشهدُوا بجميع ماشهِد به ، وأن يتَّقُوا الله حقَّ تُقاتِه ، وألَّا يمُوتوا إلَّا وهُم مُسلمون ﴿ إِنَّ اللّٰهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾[3] .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٣) سورة النحل ١٢٨ .

ويُوصِيهم بصَلاح ذاتِ البَيْن ، وصِلةِ الأرحام ، والإحسان إلى الجيران ، والأقارب ، والإخوان ، ومعرِفة حقِّ الأكابر ، والرَّحمة على الأصاغِر .

وينهاهُم عن التَّدابُر ، والتَّباغُض ، والتَّقاطُع والتَّحاسُد .

ويأمُرهم أن يكونوا إخوانًا على الخيرات ، أعوانًا ، وأن يعتصِمُوا بحَبْل الله جميعا ولا يتفرَّقوا ، ويتَّبِعوا الكتابَ والسُّنَّة ، وما كان عليه علماءُ الأمَّة . وأئمَّة المِلَّة ، كمالك بن أنس ، والشَّافِعِيّ ، وسُفَيان الثَّوْرِيّ ، وسُفيان بن عُيَيْنة ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، ويحيٰى بن يحيٰى ، وغيرهم مِن أئمَّة المسلمين ، وعلماءِ الدِّين ، رضى الله عنهم أجمعين ، وجمَع بيْنَنا وبينَهم فى ظلِّ طُوبىٰ ومُستَراح العابِدين .

أوْصَى بهذا كلِّه إسماعيلُ بن عبد الرحمٰن الصَّابُونِيّ ، إلى أولادِه ، وأهلِه ، وأصحابِه . ومُختَلِفَة مجالسِه .

وأوْصَى أنه إذا نزلتْ به المنِيَّة ، التى لا شكَّ أنها نازلةٌ ، والله يسأَلُ خيرَ ذلك اليوم الذى تنْزِل المَنِيَّة به فِيه ، وخيرَ تِلك الليلة التى تنْزِل بِه فيه ، وخيرَ تلك السَّاعة وخير ما قَبْلَها ، وخيرَ ما بعدَها ، أن يُلبَس لِباسًا طيِّبًا ، حسنًا ، طاهرًا ، نقيًّا ، ويُوضَعَ على رأسه العمامةُ التى كان يشدُّها فى حال حياتِه ، وضعًا على الهيْئَة التى (١كان يضعُها على رأسِه أيَّامَ حياتِه ، ويُوضَع الرِّداء على عاتقيْه(٢) ويُضْجَع مُستَلقيًا١) على قَفاه ، مُوجَّهًا إلى القِبْلة ، وتجلِسَ أولادُه عند رأْسِه ، ويضعُوا المصاحِف على حجُورِهم ، ويقرءُوا القرآن جهْرًا ، وحرَّج عليهم ألَّا يُمَكِّنوا امرأةً لا قرابة بينَه وبيْنَها ، ولا نَسب ، ولا سبَب مِن طريق الزَّوْجية تقرُب من مَضْجَعِه تلك السَّاعة ، أو تدخُلُ بيتًا يكون فيه ، وكذلك يُحرِّج عليهم أن يأذَنُوا لأحدٍ من الرِّجال فى الدخول عليه فى تلك السَّاعة ، بل يأْمُرُون الأخَ ، والأحباب ، وغيرَهم أن يجلسوا فى المدرسة ، ولا يدخلُوا الدَّارَ ، ولْيُساعدوا الأصحاب فى قراءة القرآن ، وإمداده بالدعاء ، فلعلَّ الله سبحانَه وتعالى [أن](٣) يُهَوِّن عليه سَكَرات الموت ، ويُسهِّل

---

(١) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

(٢) فى المطبوعة : «عاتقه» ، والمثبت فى : ز .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

له اقْتِحام عَقَبَةِ الموت على الإسلام والسُّنَّة ، فى سلامةٍ وعافيةٍ .

وأوْصَى إذا قضَى نَحبَه ، وأجاب ربَّه ، وفارقتْ روحُه جسدَه ، أن يُشدَّ ذَقَنُه ، وتُغْمَض عيناه . وتُمَدَّ أعضاؤُه ، ويسجَّى بثوبٍ ، ولا يُكشَفَ عن وجهِهِ لِيُنْظَرَ إليه ، إلا أن يأتيَه غاسلُه ، فيحمِله إلى مُغْتَسَلَه ، جعل الله ذلك الحمْلَ مُباركًا عليه ، ونظر بعَيْن الرَّحمةِ إليه ، وغفر له ما قدَّمه مِن الأعمال السَّيِّئة بين يَدَيْه .

وأوْصَى ألّا يُنَاحَ عليه ، وأن يَمنَع أولياؤه ، وأقرباؤُه وأحبَّاؤُه ، وجميعُ النَّاس من الرجال والنساء أنفُسَهم عن الشَّقِّ ، والْحَلْقِ ، والتَّخْريق للثياب ، والتَّمْزيق ، وألا يبْكُوا عليه إلّا بُكاءَ حُزْنِ قلبٍ ، ودموعَ عينٍ ، لا يقْدِرُون على ردِّهما ، ودفعهما ، وأما دعاءٌ بوَيْلٍ ، وَرنِّ شيطانٍ وخَمْش وجوه ، وحلْقِ شَعرٍ ، ونَتْفِه ، وتخريق ثوبٍ وتَمْزِيقِه ، وفَتْقِه ، فلا ، وهو بَرِيءٌ ممَّن فعل شيئًا من ذلك ، كما بَرِئَ النَّبىّ صلَّى الله عليه وسلَّم منهم .

وأوْصَى أن يُعَجَّل تجْهيزه ، وغَسْلُه ، وتكفينُه ، وحَمْلُه إلى حُفْرَتِه ، ولا يُحبَس ؛ ولا يُبْطَأَ به ، وإن مات ضَحْوة النَّهار ، أو وقت الزَّوال ، أو بُكْرَةً ؛ فإنه لا يُؤَخَّر تجهيزُه إلى الغد ، ولا يُترَك ميِّتًا بين أهله بالليل[1] أصلا ، بل يُعجَّل أمرُه ، فيُنْقَل إلى حُفرَته نَقْلًا ، بعد أن يُغسَّل وِتْرًا ، ويُجعَل فى آخر غَسْلةٍ من غَسَلاتِه كافورٌ ، ويُكَفَّن فى ثلاثة أثوابٍ بيضٍ [2]سَحُولِيَّة[3] إن وُجدت ، فإن لم تُوجَد سَحوليَّة كُفِّن فى ثلاثة أثوابٍ بيضٍ[2] ، ليس فيها قميصٌ ، ولا عِمامة ، ويُجمَّر[4] كفنُه وِتْرًا ، لا شَفْعًا قبل أن يُلَفّ عليه ، ويُسرَع بالسَّير بجنازته ، كما أمر به رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ويُحمَل للصَّلاة عليه إلى مَيْدان الحسين ، ويُصلِّى عليه ولدُه أبو نصر ، إن كان حاضرًا ، فإن عجَز عن القيام بالصَّلاة عليه ، فأمْر الصَّلاة عليه إلى أخيه أبى يَعْلى ، ثم يُرَدّ إلى المدرسة ، فيُدْفَن فيها بين يَدَى والِدِه الشَّهيد ، رضى الله تعالى عنه ، ويُلحَد له لَحْدٌ[5] ، ويُنْصَب عليه اللَّبِن نَصْبًا ،

---

(١) فى المطبوعة : «فى الليل» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

(٣) نسبة إلى السحول ، وهو القصار ، أو إلى سحول ، وهى قرية باليمن . النهاية ٣٤٧/٢ .

(٤) فى د، ز : «ويخمر» ، والمثبت فى المطبوعة ، وجمر ثوبه تجميرا : بخره . المصباح المنير .

(٥) فى الأصول : «لحدا» .

ولا يُشَقّ له شَق[1] ، ولا يُتَّخذ له تابوتٌ أصلًا ، ولا يُوضَع فى التابوت للحَمْل إلى المصلَّى ، ولْيُوضع على الجِنازة ملفوفًا فى الكفن ، مُسجًّى بثوبٍ أَبْيض ، ليس فيه إبْريسَم[2] بحالٍ ، ولا يُطيَّن قبرُه ، ولا يُجصَّص ، ويُرَشُّ عليه الماء ، ويُوضَع عليه الْحَصَا ، ويُمكَث عند قبرِه مقدارَ ما يُنحَر جَزُور ، ويُقْسَم لحمُه حتى يَعْلَم ما يُراجِع به رُسُلَ ربِّه ، جلَّ وعلا ، ويُسأل اللهُ تعالى على رأس قَبْرِه له التَّثْبيت الموعود لجُمْلة المؤمنين ، فى قوله تعالى[3] : ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾ ويُسْتَغفر له ، ولوالديه ، ولجميع المؤمنين والمؤمنات ، والمسلمين والمسلمات ، ولا يُنْسَى ، بل يُذْكَر بالدُّعاء ؛ فإن المؤمن إذا قُبر كان كالغريق المغْتُوت[4] ، ينْتَظِر دعوةً صالحةً تلحقُه ، ولا يُمكَّن أحدٌ[5] من الجوارِى ، والنِّسوان[6] [أن][7] يكْشِفْنَ رُءُوسهنّ ، وأن يَنْدُبْنَه فى ذلك الوقت ، بل يشْتَغِل الكلُّ بالدُّعاء والاسْتِغفار ، لعلَّ الله سبحانه وتعالى يُهَوِّن عليه الأمرَ فى ذلك الوقت ، ويُيَسِّر خُروجَ مُنْكَر ونَكِير من قبره ، على الرِّضا منه ، وينصرفان عنه ، وقد قالا له : نَمْ نَوْمة العَرُوس ، فلا رَوْعة عليك . ويفْتَحان فى قبره بابًا من الجنة ، فضلًا من الله ومِنَّة ، فيفوز فَوْزًا عظيمًا ، ويحُوز ثوابًا كريمًا ، ويَلْقَى رَوْحًا ورَيْحانًا ، وربًّا كريمًا رحيمًا .[8]آخر الوصيَّة[8] .

---

(١) فى الأصول : «شقا» .

(٢) الإبريسم : الحرير .

(٣) سورة إبراهيم ٢٧ .

(٤) فى المطبوعة : : «المبغوت» ، وفى د، ز : «المنفوت» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، وغته فى الماء يغته غتا : غطه ، والمغتوت : المغموم . اللسان (غ ت ت) ٦٣/٢ .

(٥) فى المطبوعة ، د : «أحدا» ، والمثبت فى : ز .

(٦) فى المطبوعة : «والنساء» ، والمثبت فى : د، ز .

(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٨) مكان هذا فى المطبوعة : « ا هـ » ، والمثبت فى : د ، ز .

٣٦٨

إسماعيل بن عبد القاهر بن عبد الرحمٰن بن محمد بن الحسين الإسْمَاعِيلِىّ ، أبو سعد ، الأُطْرُوش[١]

من أهل جُرْجَان .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : كان وافرَ العلم والزُّهد .

درَس القرآن ، والفقه .

وكان مجتهدًا فى الطَّاعة ، ثِقَة ، صَدوقًا ، أصيلًا ، مأمونًا .

سمع أبا الحارث محمد بن عبد الرحيم الأُسْوَانِىّ ، وعبد الغافر بن محمد الْفَارِسِىّ ، وغيرهما .

[قال][٢] : وتُوُفِّى بعد[٣] سنة إحدى وسبعين وأربعمائة .

٣٦٩

إسماعيل بن على بن المُثَنَّى ، أبو سَعْد الإسْتَرَابَاذِىّ* الواعظ ، الصُّوفِىّ ، الْعَنْبَرِىّ

قدم نَيْسابور قديمًا ، وبَنَى بها مدرسةً لأصحاب الشَّافِعِىّ ، تُنْسَب إليه .

وروَى عن أبيه ، وعن علىّ بن الحسن بن حَيُّويَه[٤] .

روَى عنه أحمد بن أبى جعفر القاضى ، وأبو بكر الخطيب البَغْدَادِىّ الحافظ ، وأحمد المُوسِيَابَاذِىّ[٥] ، وغيرهم .

---

(١) بضم الألف وسكون الطاء المهملة وضم الراء وفى آخرها الشين المعجمة ، هذا يقال لمن بأذنه أدنى صمم . اللباب ٥٨/١ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «بها» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : تاريخ بغداد ٣١٥/٦ ، شذرات الذهب ٢٧٣/٣ . وهو فى تاريخ بغداد : « إسماعيل بن على بن الحسين ابن بندار بن المثنى » .

(٤) فى المطبوعة : «حيوة» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى الأصول : «الموساباذى» ، والتصويب من اللباب ١٨٩/٣ ، وهو أبو العباس أحمد الموسياباذى ، والموسياباذى ، بضم الميم وسكون الواو وكسر السين المهملة وفتح الياء تحتها نقطتان وسكون الألفين بينهما باء موحدة وبعدها ذال معجمة ، نسبة إلى موسياباذ ، وهى إحدى قرى همذان .

مات فى حدود سنة أربعين وأربعمائة[1] .

٣٧٠

إسماعيل بن الفَضْل ، أبو محمد الفضَيْلِىّ ، والد الإمام أبى عاصم الصَّغِير الْهَرَوِىّ*

ذكره أبو النَّصْر عبد الرحمٰن الهَرَوِىّ فى «تاريخه» ، فقال : هو الفحل المُقْرِم ، والإمام المُقَدَّم فى فنون الفَضْل ، وأنواع العلم .

تُوُفِّىَ سنة ثمان وثمانين وأربعمائة .

والفُضَيلِىّ[2] ، بضم الفاء وفتح الضاد المعجمة وسكون الياء آخر الحروف فى آخرها اللام ، نسبةً إلى الفُضَيل اسم جَدِّه[3] .

والله تعالى أعلم .

٣٧١

إسماعيل بن مَسْعَدة بن إسماعيل بن الإمام أبى بكر أحمد بن إبراهيم ابن إسماعيل الإسْمَاعِيلِىّ** ، الإمام أبو[4] القاسم

من أهل جُرْجان ، من بيت العلم ، والفضل ، والرِّياسة[5] .

---

(١) ذكر الخطيب البغدادى فى تاريخ بغداد ٣١٦/٦ وفاته على هذا النحو : «ومات ببيت المقدس على ما بلغنى ، فى المحرم من سنة ثمان وأربعين وأربعمائة» .

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢٧١/٢ ، اللباب ٢١٧/٢ ، ضمن ترجمة ولده محمد ، وذكر السمعانى فى الأنساب لوحة ٤٢٩ ب ولده محمدا . وهو فى المطبوعة واللباب : «إسماعيل بن الفضيل» ، والمثبت فى د، ز، والطبقات الوسطى ، والضبط من الأخيرة ضبط قلم ، لكن انظر ما يأتى فى ٣٠٩/٥ .

(٢) فى الأصول : «والفضيل» .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «جد» .

** له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٣٦ ب ، سير أعلام النبلاء ٥٦٤/١٨ ، شذرات الذهب ٣٥٤/٣ ، العبر ٢٨٦/٣ ، المنتظم ١٠/٩ ، الوافى بالوفيات ٢٢٣/٩ .

(٤) فى الأصول : «أبى» .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «والنبل» .

كان صَدْرًا ، رئيسًا ، وعالمًا كبيرًا ، يَعِظ ، ويُمْلِي على فَهْمٍ [ودِرايةٍ][1] وديانة ، جَيِّد الفقه ، مليح الوَعْظ ، والنَّظم ، والنثْر .

ولد سنة سبع وأربعمائة ، وقيل : سنة ستٍ بجُرْجَان .

قال ابن السَّمْعَانِيّ : والأول أشْبَهُ .

سمع أباه ، وعمَّه المُفَضّل ، وحمزة السَّهْمِيّ ، والقاضى أبا بكر محمد بن يوسف الشَّالَنْجِيّ[2] وأحمد بن إسماعيل الرِّبَاطِيّ ، وجماعة ، والقاضى أبا عمر البَسْطَامِيّ ، وخلقًا .

وروَى عنه زاهر ، ووَجيه[3] ابنا الشَّحَّامِيّ ، وإسماعيل بن السّمَرْقَنْدِيّ ، وأبو منصور ابن حَمْدون، وأبو البَدْر الكَرْخِيّ ، وآخرون .

قال أبو محمد عبد الله بن يوسف الجُرْجَانِيّ فيه : « أوحدُ عصره ، وفريدُ وقته فى الفقه ، والأدب ، والورع ، والزُّهد ، سَمْح جوادٌ ، مُراعٍ لحقوق الفضلاء ، والغُرباء والواردين .

أخذ الفقهَ عن عمِّه أبى العلاء ، وأبى نصر الشَّعِيرِيّ[4] .

وله شعر ، وتَرَسُّل ، وحُسْن خطٍّ .

وإليه اليومَ الدَّرسُ ، والفتوى ، والإملاء » . انتهى .

وقال ابن السَّمْعَانِيّ : «سافر البلادَ ، ودخلها ، وروَى الحديث بها ، مثل نَيْسابور ، والرَّيّ ، وأصْبَهان ، ودخل بغداد حاجًّا ، وحدَّث بـ «الكامل» لابن عَدِيّ ، و «تاريخ جُرْجان » ، وغيرهما» . انتهى .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة ، د : «البالنجى» ، والكلمة كذلك فى : ز بغير نقط على الباء والجيم ، والصواب ما أثبتناه ، انظر تاريخ جرجان ٤١٣ . وهذه النسبة إلى بيع الأشياء من الشعر ، كالمخلاة والمقود والحبل . اللباب ٦/٢ .

(٣) فى المطبوعة : «ودحية» ، والتصويب من د، ز .

(٤) فى المطبوعة: «السجزى»، وفى د، ز: «الشعرى»، والمثبت فى الطبقات الوسطى. وهو بفتح الشين وكسر العين المهملة وبعدها الياء المثناة من تحتها وفى آخرها راء ، نسبة إلى بيع الشعير ، وإلى باب الشعير ، وهى محلة معروفة بالكرخ . اللباب ٢٢/٢ .

ولما دخل أبو القاسم هذا بغداد ، دخل عليه [الشيخ][1] أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ مُسَلِّمًا ، فقام إليه واستقبله ، وقال : لا أدرى بأيِّهما أنا أشدُّ فرحًا ، بدخولى مدينةَ السَّلام ، أو رُؤْيةِ الشيخ الإمام . فاستَحْسَن أهلُ بغداد قولَه .

تُوُفِّىَ بجُرْجَان ، سنة سبع وسبعين وأربعمائة .

٣٧٢

بَاىّ بن جعفر بن بَاىّ ، أبو منصور الْجِيلِىّ*

وبَاىّ ، بفتح الباء الموحدة وآخرها آخر الحروف مُشدَّدة .

ووهَم من زعمه بباءين[2] ، أو بباء مفتوحة بدلَ آخر الحروف[3] .

تفقَّه على الشيخ أبى حامد ، وكان من مُدرِّسى أصحاب الشيخ أبى حامد .

وحكى أنه لما آن[4] أن يجلس فى الحَلْقَة ، قيل للخليفة : كيف تُعْطى الحَلْقة مَن اسمُه هذا ؟ فغيَّره ، وصيَّره عبدَ الله[5] .

قال الخطيب : سمع الحديثَ من أبى الحسن بن الجُنْدِىّ ، [6]بضم الجيم[6] ، وأبى القاسم الصَّيْدَلانِىّ ، وغيرهما[7] .

قال : وكتبْنا عنه ، وكان ثِقَةً .

مات فى أول مُحرَّم ، سنة اثنتين وخمسين وأربعمائة .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى الأنساب لوحة ١١٤٨ ، البداية والنهاية ١٢/ ٨٥ ، تاريخ بغداد ٧/ ١٣٦ ، طبقات الإسنوى ١/ ٣٥٧ ، اللباب ١/ ٢٦٤ ، معجم البلدان ٢/ ١٧٩ ، المنتظم ٨/ ٢١٦ والجيلى : نسبة إلى بلاد متفرقة وراء طبرستان .

(٢) وكذلك جاء فى اللباب ، ومعجم البلدان .

(٣) ذكره كذلك ابن السمعانى فى الأنساب .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «أراد» .

(٥) انظر معجم البلدان .

(٦) هذا التقييد من المصنف ، ولم يرد فى تاريخ بغداد .

(٧) فى تاريخ بغداد : «وغيرهم» ؛ لأن الخطيب ذكر أكثر من اثنين ، وقد تصرف المصنف فى عبارته .

٣٧٣

بَدِيل بن علىّ بن بَدِيل*

بفتح الباء الموحدة وكسر الدال ، ثم آخر الحروف ساكنة[(1] ثم لام .

البَرْزَنْدِىّ ، وبَرْزَنْد بفتح الباء الموحدة وبعدها راء ساكنة ثم زاى ثم نون[1)] ثم دال[(2)] .

كنيته أبو محمد ، ويقال : أبو القاسم ، وأبو عبد الله .

تفقَّه ببغداد .

وسمع القاضى أبا الطَّيِّب ، والحسن بن على الجَوْهَرِىّ ، وأبا الحسين بن المُهْتَدِى ، وأبا الغنائم بن المأمون ، وغيرهم .

روَى عنه إسماعيل بن السَّمَرْقَنْدِىّ ، وأبو العِزّ[(3)] بن كادِش ، وجماعة .

مات سنة خمس وسبعين وأربعمائة .

والله تعالى أعلم .

٣٧٤

جعفر بن بَاىّ**، أبو مسلم[(4)] الْجِيلِىّ

أحدُ أصحاب الشيخ أبى حامد .

وهو والد الشيخ أبى منصور المُتقدِّم .

سمِع الحديثَ من أبى بكر المُقْرِىء ، وابن بَطَّة العُكْبَرِىّ .

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢٣٨/١ ، معجم البلدان ٥٦٣/١ .

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٢) قال ابن الأثير : «بليدة من آذربيجان» . وقد ترجم ابنه أبا منصور صالح بن بديل . انظر اللباب ١١١/١ .

(٣) فى د : «العزيز» ، والمثبت فى المطبوعة ، ز، والعبر ٦٨/٤ .

** له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٤٨ ا ، تاريخ بغداد ٢٣٥/٧ ، طبقات الإسنوى ٣٥٦/١ ، معجم البلدان ٦٠٧/١ .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «أبو منصور» ، وهو خطأ ، فإنها كنية ابنه المتقدم .

روَى عنه الخطيب ، وقال : مات سنة [سبع][1] عشرة وأربعمائة ، بقرية بَزِيذى ، بباء موحدة ثم زاى مكسورة[2] ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم ذال معجمة .

٣٧٥

جعفر بن القاسم بن جعفر[3] بن عبد الواحد [4]بن العباس بن عبد الواحد[4] ابن جعفر بن سليمان بن على بن عبد الله بن العباس ، القاضى ، أبو[5] محمد ، بن القاضى أبى عمر ، بن القاضى أبى القاسم*

قال الشيخ : وُلِد سنة إحدى وستين وثلاثمائة .

ومات سنة خمس عشرة وأربعمائة ، بعد مَوْت أبِيه بسَنة .

وتفقَّه على أبى القاسم الصَّيْمَرِىّ .

وكان ظريفًا ، عفيفًا ، أديبًا ، فقيهًا ، جامعًا للمحاسن .

وله[6] «ديوان شعر»[6] ، قيل : إنه غَسَله[7] قبل مَوْته .

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «مكسورتين» ، والمثبت فى أصول الطبقات الكبرى ومعجم البلدان . قال ياقوت : «من قرى بغداد» . والذى فى تاريخ بغداد : «وكانت وفاته ببريدة» ولم يرد فيه الضبط الذى أورده المصنف .

(٣) فى المطبوعة بعد هذا زيادة «بن العباس» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى . وبعده فى ز : «بن العباس بن عبد الواحد» تكرار .

(٥) فى المطبوعة : «أبى» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : طبقات الشيرازى ١١١ ، وعنه الإسنوى فى طبقاته ٢/ ٢٠٩ .

(٦) فى طبقات الشيرازى : «ديوان فى الشعر» .

(٧) فى المطبوعة : «غسل» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وطبقات الشيرازى .

٣٧٦

جعفر بن محمد بن عثمان[١] ، الفقيه ، أبو الخَيْر ، المَرْوَزِى*

قدِم مَعَرَّة النُّعمان ، فى سنة ثمانى عشرة وأربعمائة ، واستَوْطنها ، ودرَّس بها ، وحمَل عنه أهلُها الفقهَ .

وصنَّف فى المذهب كتابا ، سماه «الذَّخيرة» لم أقِف عليه . إنما المشهور « ذخيرة البَنْدَنِيجىّ» .

تُوُفِّىَ أبو الخَيْر سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

٣٧٧

حسّان بن سعيد بن حسّان بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد ابن مَنِيع بن خالد بن عبد الرحمٰن بن خالد بن الوليد المَخْزُومِىّ ، الرَّئِيس أبو علىّ الْمَنِيعِىّ ، الْحَاجِّىّ**

[٢]أما المَنِيعِىّ[٢] فنسبةً[٣] إلى جَده مَنِيع بن خالد ، وأما الحَاجِّىّ فلغة العجَم فى النِّسبة إلى مَن حجّ ، يقولون[٤] للحاجّ إلى بيت الله الحرام : حَاجِّىّ[٥] .

وأبو علىّ هذا ، هو واقف الجامع الْمَنِيعِىّ[٦] بنَيْسابور ، الذى كان إمامُ الحرمَيْن خطيبَه ، وقبلَه أبو عثمان الصَّابُونِىّ ، شيخ الإسلام .

وكان الرئيس أبو علىّ ، من أهل مَرْوَ الرُّوذ ، وكان فى أول أمره تاجرًا ، إلى أن نَما مالُه ، وتزايدَت النِّعمُ عليه ، وعلَت منزلتُه ، وصار مُشارًا إليه عند السلاطين .

---

* له ترجمة فى طبقات الإسنوى ٢/٤٠٦ .

(١) فى الطبقات الوسطى : «عفان» .

** له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٥٤٤ ا ، البداية والنهاية ١٢/١٣ ، شذرات الذهب ٣/٣١٣ ، العبر ٣/٢٥٣ ، معجم البلدان ٤/٦٧٣ ، المنتظم ٨/٢٧٠ . وهو فى الطبقات الكبرى : «حسان بن سعد» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والمصادر السابقة . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨/٢٦٥ وحواشيه .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «فنسبته» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «تقول» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : «الحاجى» ، والمثبت فى : د، ز .

(٦) انظر معجم البلدان ٤/٦٧٣ .

وفَّقه الله تعالى ، فحجَّ إلى بيت الله الحرام ، ثم عادَ ، وأنفق أموالًا جزيلةً فى بناء المساجد ، والرُّبُط ، وتنوَّع فى المعروف ، وبنى جامعًا بمَرْوَ الرُّوذ ، تقام فيه الجمعة ، والجماعة .

قال عبد الغافر : عمَّ الآفاقَ بخيْرِه وبِرِّه .

وكان يدخل نَيْسابور فى أوائل أمرِه ، ويُعامِل أهْلَها ، فلما رأَى اضْطِراب الأمور ، وتزايُدَ التَّعصُّب من[1] الفريقين ، قبل أن يجلس السُّلطان ألب أرسلان على سرير مُلْكِه ، ويُزيِّن وجهَ الآفاق بطَلْعة نِظام مُلْكه ، انقطع حتى انْقطعَت مادَّة[2] الأهْواء ، وطُوِىَ بِساطُ العصبيَّة ، بذَبِّ نظام المُلك عن حريم[3] المِلَّة الحنِيفيَّة ، ومساعدة[4] السلطان الذى هو[4] سلطان الوقت ، المُذعن إلى الخير ، المُنقاد إلى المعروف ، ألب أرسلان ، وعند ذلك سأَل الرئيس أبو علىّ السلطانَ والوزيرَ فى بناء الجامع الْمَنِيعِىّ ، بنَيْسابور ، فأُجِيب إلى مسْألتِه ، فعمَد إلى خالِص مالِه ، وأنفق فى بنائِه الأموالَ الجزيلَة ، وكان لا يفْتُر آوِنةً من ليل ، ولا ساعةً مِن نهار ، مخافةَ تغيُّرِ الأمور ، واضْطراب الآراء ، إلى أن تَمَّ ، وأُقيمت الجمعةُ فيه ، وصار جامعَ البلد المشهور ، وهو الذى كان إمام الحرميْن خطيبَه .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : بلغنى أن عجوزًا جاءتْه ، وهو يبْنى جامعَ نَيْسابور ، ومعها ثوبٌ يُساوِى نصفَ دينار ، وقالت : سمعتُ أنَّك تبنى الجامع فأردتُ أن يكون لى فى النَّفقة المُباركة[5] أثرٌ ، فدعا خازِنَه ، واستحضَر ألفَ دينار ، واشترى بها مِنْها الثَّوب ، وسلَّم المبلغ إليها ، ثم قبَض منها الخازنُ[6] ثم قال له : أنفِق هذه الألف منها فى بناء المسجد ، وقال : احفظ هذا الثَّوبَ لكَفَنِى ؛ ألْقَى اللهَ فيه .

---

(١) فى المطبوعة : «بين» والمثبت فى : د، ز .

(٢) فى د : «ماية» ، وفى ز : «مائية» ، والمثبت فى المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «خديم» ، والتصويب من : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) زيادة من المطبوعة على ما فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) فى د، ز : «المشاركة» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٦) فى المطبوعة « ثم قبض منها الخازن الثوب ... » ولم يرد « الثوب » فى ز ، د .

وكان أبو علىّ على قَدَمٍ عظيمٍ من الاجتهاد فى العبادة ، والتَّواضع ، والبِرّ ، وكَثْرة الصَّدَقات ، والصلاة ، يقومُ الليل ويصوم النهار ، ويلبس خَشِنَ الثِّياب ، مع كثرة الأموال الجزيلة ، والجاه العريض فى الدنيا ، ونَفاذِ الكلمة .

ولما وقع القَحْطُ بتلك البلاد ، فى شهور سنة إحدى أو[1] اثنتين وستين وأربعمائة ، أنفق أموالًا عظيمة ، وكان ينصِبُ القِدْرَ[2] ، ويُفرِّق أكثرَ من ألِف (3مَنٍّ خُبْزًا3) ، (4كلّ يوم للفقراء4) ، أو[5] ينصِب القدورَ ، (6ويُفرِّق طعامًا6) كثيرًا ، كلّ ذلك ، غير ما يتصدَّق به سرًّا .

وكان يأمُرُ بالمعروف ، وينْهَى عن المنكر ، والملوك تَسْعَى إليه ، وتحترمه ، حتى قيل إن السلطانَ ألب أرسلان ، قال : فى مملكتى مَن لا يخافُنِى ، وإنما يخافُ مِن الله . مُشيرًا إليه .

وكان كُلَّما أقبل الشتاء ، يتَّخِذ الجِبابَ ، والقُمُص ، والسَّراوِيلات ، ويكسُو قريبًا مِن ألِف فقيرٍ .

وبالجُملة كان كثير المحاسن .

وقد سمِع من أبى طاهر الزِّيَادِىّ ، وأبى القاسم بن حَبِيب[7] ، وأبى الحسن السَّقَّا[8] ، وجماعة .

روَى عنه مُحيى السُّنَّة البَغَوِىّ ، وأبو المُظَفَّر عبد المنعم القُشَيْرِىّ ، ووَجِيه الشَّحَّامِىّ ، وغيرُهم .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «و» مكان «أو» .

(٢) فى المطبوعة : «القدور» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) مكان هذا فى الطبقات الكبرى : «خبز» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٤) ساقط من : د، ز، والطبقات الوسطى ، وهو فى المطبوعة .

(٥) فى المطبوعة ، د : «و» والمثبت فى : ز .

(٦) فى د مكانه : «بأصله بياض» ، وفى ز «بياض» ، وهو ساقط من الطبقات الوسطى ، ومثبت فى المطبوعة .

(٧) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «المفسر» .

(٨) ذكره السمعانى فى الأنساب هكذا : «أبى الحسن على بن محمد بن على بن السقا» .

قال عبد الغافر الفَارِسِىّ : لو تتبَّعْنا ما ظهر من آثارِه وحسناتِه لعجزْنا .

تُوُفِّىَ فى يومِ الجمعة ، سابع عِشْرِى[1] ذى القعدة ، سنة ثلاث وستين وأربعمائة .

(ومن الفوائد عنه رحمه الله تعالى)

وهو الذى لقَّنه القاضى الحسين مسألةً ليُغالِط بها فقهاء مَرْو ، إذا قدِم عليهم .

● وصورتُها : رجلٌ غصَب حِنْطة فى زمن الغلاء ، وفى زمن الرِّخَص[2] طالبَه المالك ، فهل يُطالَب بالمِثل ، أو القيمة ؟

فمن قال : إنه يُطَالَب بالمِثل ، فقد غلِط .

ومن قال : يُطالَب بالقِيمة ، غَلِط ؛ لأن فى المسألة تفصيلًا :

إذا[3] تلِفت الحنطة فى يدِه ، كما هى قبل الطَّحْن ، كما إذا احترقتْ ، وجبَ المِثْل ، وإن طَحَن ، وعجَن ، وخبَز ، وأكل ، فعليه القيمةُ ؛ لأن الطَّحْن ، والعجْن ، والخبْز من ذوات القِيَم .

وقد نقل ذلك أبو سَعْد الهَرَوِىّ فى «الإشراف» والرَّافعىّ فى «الشرح» .

٣٧٨

الحسن بن أحمد بن محمد بن اللَّيْث ، الحافظ* ، أبو علىّ الكَشِّىّ[4] ، ثم الشِّيرازِىّ

سمع ببغداد ، من إسماعيل الصَّفَّار ، وعبد الله بن دَرَسْتَوَيْه .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «عشرين» .

(٢) فى المطبوعة : «الرخصة» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «إن» .

* له ترجمة فى : تذكرة الحفاظ ٢٢٦/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٩/١٧ ، شذرات الذهب ١٧٥/٣ ، طبقات القراء ٢٠٧/١ ، اللباب ٤٣/٣ ، ٧٤ . وفى أصول الطبقات الكبرى «الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد» ، ولا يستقيم هذا مع الترتيب الأبجدى للأعلام المترجمين . والمثبت فى الطبقات الوسطى ، والمصادر السابقة .

(٤) فى المطبوعة : «المليسى» ، وفى ز كذلك بدون نقط تحت الياء ، وفى د : «الملبى» ، والتصويب من : تذكرة الحفاظ ، والشذرات ، واللباب والنسبة فيه إلى : كشى ، جد المترجم .

وبنَيْسابور ، من الأصَمّ ، وابن الأخْرَم الشَّيْبَانِىّ[1] .

وبفارس ، من الحسن بن عبد الرحمن الرَّامَهُرْمُزِىّ .

سمع منه أبو عبد الله الحاكم ، وقال : هو مُقدَّم فى معرفة القراءات ، حافظٌ للحديث ، رحَّالٌ .

قدم علينا أيَّامَ الأصَمّ ، ثم قَدِم علينا سنة ثلاث وخمسين .

وسمع منه أيضا[2]أبو الشَّيْخ[2] الحافظ ، وغير واحدٍ .

ورحَل إلى هَرَاة ، ومعه ابْناه اللَّيْث ، وأبو بكر .

فسمعوا بها الحديثَ من أبى الفضل بن خَمِيرَوَيْه[3] .

تُوُفِّىَ فى شعبان ، سنة خمس[4] وأربعمائة .

٣٧٩

الحسن بن أحمد بن الحسن[5]بن أحمد[5]

---

(١) فى المطبوعة : «السيبانى» ، وفى د، ز : «السفانى» والمثبت من شذرات الذهب ٣٦٨/٢ . وهو أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن الأخرم . انظر تذكرة الحفاظ .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «إسحاق» ، وأبو الشيخ هو عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهانى . انظر العبر ٣٥١/٢ .

(٣) فى الطبقات الكبرى : «حمدويه» ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، والعبر ٣٦٣/٢ ، وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن خميرويه الهروى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : « خمسين » ، وهو خطأ ، فقد ذكره ابن العماد فى وفيات سنة خمس وأربعمائة .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة . وما بعد ذلك بياض فى أصول الطبقات الكبرى ، وقد ترجمه المصنف فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الطَّرَائِفِىّ ، أبو محمد

تفقَّه على أبى إسحاق الشِّيرَازِىّ .

وسمع الحديثَ من أبى الحسين بن المُهْتَدِى ، وأبى الغنائم بن المأمون ، وابن النَّقُور ، وهذه الطبقة .

تُوُفِّىَ فى طاعون سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة .

٣٨٠

الحسن بن الحسين بن حَمكان

أبو علىّ ، الْهَمَذَانِىّ*

صاحب أبى حامد الْمَرْوَرُّوذِىّ .

قال الشيخُ : سكن بغداد ودرَّس بها .

قلتُ : روَى عن أبى بكر النَّقَّاش ، وغيره ، من خلائق يطول تَعدادُهم .

وروَى عنه جماعة ، منهم أبو القاسم الأزْهَرِىّ ، وكان يُضعِّفه فى الحديث .

وله كتاب فى «مناقب الشَّافِعِىّ» رضى الله عنه .

تُوُفِّىِ فى سنة خمس وأربعمائة .

٣٨١

الحسن بن الحسين بن محمد بن الحسين بن رَامِين**

القاضى ، أبو[1] محمد الإسْتَرَابَاذِىّ

نزيل بغداد .

حدَّث عن ابن عَدِىّ ، ويوسف بن القاسم المَيَانَجِىّ ، وخلَف بن محمد الخَيَّام[2] ، وأبى بكر الْقَطِيعِىّ ، وإسماعيل بن محمد ، وبِشر بن أحمد الإسْفَرَايِنِىّ ، وغيرهم .

روَى عنه الخطيب أبو بكر الحافظ ، وعبد الواحد بن عُلْوان بن عَقِيل ، وطاهر بن أحمد الفَارِسِىّ ، نزيل دِمَشق .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٣٥٤/١١ ، تاريخ بغداد ٢٩٩/٧ ، شذرات الذهب ١٧٤/٣ طبقات ا شيرازى ٩٩ ، العبر ٨٩/٣ ، المنتظم ٢٧٢/٧ .

** له ترجمة فى : البداية والنهاية ١١/١٢ ، تاريخ بغداد ٢٩٩/٧ ، طبقات الإسنوى ١ ٥٨٠ ، المنتظم ٣/٨ .

(١) فى د، ز : «ابن» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : «الختام» ، والكلمة فى : د، ز بدون نقط ، والتصويب من الطبقات الوسطى وتاريخ بغداد ٣٠٠/٧ ، واللباب ٣٩٨/١ ، وهو بفتح الخاء وتشديد الياء آخر الحروف وبعد الألف ميم ، نسبة إلى الخيمة وخياطتها .

قال الخطيب : كتبتُ عنه ، وكان صَدُوقًا ، فاضلًا ، صالحًا .

سافرَ الكثيرَ ، ولَقِىَ شُيوخَ الصُّوفية .

وكان يفهم الكلامَ على مذهب الأشْعَرِىّ ، والفقهَ على مذهب الإمام الشافعىّ .

[1]مات سنة ثِنْتَى عشرة وأربعمائة[1] .

٣٨٢

الحسن بن عبد الله*

وقيل : عُبَيد الله ، مُصغَّرًا .

هو القاضى أبو علىّ الْبَنْدَنِيجِىّ[2] ، صاحب « الذخيرة » ، وأحد العظماء مِن أصحاب الشيخ أبى حامد ، وله عنه « تَعْليقة » مشهورة .

كان فقيهًا عظيمًا ، غوَّاصًا على المُشكِلات ، صالحًا ، وَرِعًا .

قال الشيخ أبو إسحاق : كان حافظًا للمذهب .

وقال الخطيب : كانتْ له حَلْقة فى جامع المنصور للفتوى[3] وكان صالحًا ، دَيِّنًا ، وَرِعًا ، سمعت أبا عبد الكريم بن على القَصْرِىّ ، يقول : لم أَرَ فيمَن صحِب أبا حامد أدْيَنَ من أبى علىّ الْبَنْدَنِيجِىّ .

---

(١) فى تاريخ بغداد ٧/ ٣٠٠ : « ومات ببغداد فى سنة اثنتى عشرة وأربعمائة » .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/ ٣٧ ، وتاريخ بغداد ٧/ ٣٤٣ ، طبقات الإسنوى ١/ ١٩٣ ، طبقات الشيرازى ١٠٨ ، طبقات ابن هداية الله ٤٦ ، اللباب ١/ ١٤٧ ، المنتظم ٨/ ٨١ ، وقد ذكره المصنف فى الطبقات الوسطى باسم « الحسن بن عبد الله » ولم يورد القول الثانى فى اسم أبيه ، وقد ورد اسم أبيه « عبد الله » فى البداية والنهاية وطبقات الشيرازى ، وطبقات ابن هداية الله واللباب ، وورد اسم أبيه « عبيد الله » فى تاريخ بغداد ، والمنتظم ، وطبقات الإسنوى .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : « الفقيه » .

(٣) فى الطبقات الكبرى : « للفتيا » ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

قال الخطيب : وخرَج بأخَرَة إلى البَنْدَنيجيْن[1] ، فمات بها ، فى جُمادَى الأولى[2] سنة خمس وعشرين وأربعمائة .

والله أعلم .

(ومن الفوائد ، والغرائب عنه)

● حكى فى « الذَّخِيرة » وجهيْن ، فيمن دخَل المسجد فى الأوقات المكروهة ؛ لا لِغَرضٍ ، هل يجوز له صلاة التَّحِيّة ؟

والرّافِعِىّ ، والأكثر خصَّصوا الوجْهَيْن ، بما إذا دخل لِغَرضِ التَّحيّة فقط ، وقالوا : الأقْيس الكراهة ، فالصور إذًا ثلاثة :

مَن دخل لغَرضٍ مَّا ، مِن درسٍ ، أو اعْتكافٍ أو غيرهما ، فيُصلِّيهما ، إمَّا بلا خلافٍ أو على الصَّحيح عند مَن يُثبت الخلافَ فى هذه الصورة .

ومَن دخل لا لِحاجةٍ ، [3] بل ليُصلِّى التَّحيَّة ، وفيها الوجهان فى الرَّافِعىّ ، وغيره .

ومَن دخل لا لِحاجةٍ[3] أصلًا ، وهى صورة البَنْدَنِيجِىّ ، إلا أن يُنزَّل كلامُه على ما صوَّر[4] الرَّافِعِىّ .

والأظهر عندى العكسُ ، وهو أن يُنزَّل كلامُ الرَّافِعِىّ على كلام البَنْدَنِيجِىّ .

ويقال الوجهان فِيمَن دخل لا لِغَرَضٍ ، غير التَّحيَّة ، سواء دخل لغرض التحية [5]أم لا لِغَرَضٍ أصلًا .

ويظهرُ عندى ترْجيحُ الكراهة ، فيمَن دخل لأجل التَّحِيَّةِ[5] وهو ما صوَّرَ الرَّافِعِىّ ورجَّحَ .

وترجيحُ عدمِ كراهة الصَّلاة ، فيمَن دخل لا لِغَرَضٍ أصلًا ، فلْيُبْحث عن ذلك .

---

(١) فى الطبقات الكبرى : «بندنيج» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، والبندنيجين بلدة مشهورة فى طرف النهروان ، من ناحية الجبل ، من أعمال بغداد . معجم البلدان ١/٧٤٥ .

(٢) بعد هذا فى تاريخ بغداد زيادة : «من» .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٤) فى المطبوعة : «صوره» ، والمثبت فى د، ز .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

● نقل البَنْدَنِيجىّ ، عن الشَّافِعِىّ ، والأصحاب أن المسافرَ إذا جَمع بين الظُّهر والعصر تقديمًا ، حَرُم عليه أن يتنفَّل بعد ذلك فى وقت الظُّهر .

قال : لأنها نافلة بعد العصر .

ولم أرَه فى «الذَّخيرة» ، وكأنه حكاه فى «التَّعليقة» .

وقد أفْتى الشيخُ العِماد بن يُونُس بخلاف ذلك ، وكأنه لم يَرَ كلام البَنْدَنِيجِىّ ، مع أن المسألة مُحتَملة .

٣٨٣

الحسن بن عبد الرحمٰن بن الحسين بن عمر بن حفص بن زيد النِّيهِىّ *

نِسبةً إلى نِيه ، بكسر النون وسكون آخر الحروف وفى آخرها الهاء . بلدةٌ صغيرة بين سِجستَان وأسْفَرَاين[١] .

هو الفقيه الجليل ، أبو محمد ، تلميذ القاضى الحسين ، وشيخ إبراهيم المَرْوَرُّوذِىّ .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : إمام فاضل ، وَرِع [٢]عارف بالمذهب[٢] انتَشر عنه الأصحاب .

سمع الحديثَ من أستاذه ، يعنى القاضى الحسين[٣] ومن أبى عبد الله محمد بن محمد ابن العَلاء البَغَوِىّ ، وغيرهما .

وكانت وفاتُه فى حدود سنة ثمانين وأربعمائة .

● قال الرَّافِعِىّ ، فى أوائل «حدِّ القذف» من «كتاب مُوجِبات الضَّمان» : ولو قال له : يا مُؤَاجَر ، فليس بصريحٍ فى القذف بأنه يُؤْتَى .

وعن الشيخ إبراهيم الْمَرْوَرُّوذِىّ ، أنه حكَى عن أستاذه النِّيهِىّ ، أنه قال : هو[٤] صَرِيح لاعْتِياد النَّاسِ القذْفَ به . انتهى .

---

*له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٥٧٤ ب ، طبقات الإسنوى ٢/٤٧٥ ، طبقات ابن هداية الله ٦٢ ، معجم البلدان ٤/٨٧١ .

(١) هكذا ذكر ابن السبكى ، وهو خطأ ، إنما هى بين سجستان وأسفزار . انظر معجم البلدان بالرقم السابق ، واللباب ٣/٢٥٣ .

(٢) فى الأنساب : «عارف بمذهب الشافعى» .

(٣) فى الأنساب بعد هذا زيادة : «بن محمد» .

(٤) فى د، ز : «فيه» . والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وقد تصحَّف النِّيهِىّ فى نسخ الرَّافِعِىّ بالتَّيمىّ ، بالتاء المثناة من فوق بعدها آخر الحروف ثم الميم ، وإنما هو النِّيهِىّ هذا ، فاضبِط ذلك .

والفرع مسطُور فى «تعليقة» الشيخ إبراهيم ، وفيه مقالة ثالثة ، عن عبد الله ، أخى الحسن النِّيهِىّ ؛ فإن إبراهيم فى « تعليقته » ذكر فى « باب حد القذف » أن الأصحابَ قالوا : إنه كنايةٌ . إذ ليس فيه إلا معنى الإجارة ، والإنسان قد يُؤاجِر نفسَه لبعض الأعمال .

ثم قال : وقال شيْخِى الإمام الحسن النِّيهِىّ : هو صريح فى القذْف ؛ لاعْتياد الناس القذْفَ به .

وقال أخوه الشيخ الإمام عبد الله : يَحْتَمِل أن يُجعل هذا كنايةً مِن المُمَيِّز ، صريحًا من العَامِّىّ ، كقوله : حلالُ الله علىَّ حرام . انتهى .

وذكره[1] القاضى الحسين فى «التعليقة» ، وقال : إنه صريح ؛ لجَرَيان العُرْفِ بالقَذْف به .

ومنه فيما أحسَب أخذ الحسن النِّيهِىّ ، وحكاه صاحب «العَمْد»[2] فى «باب حدِّ القذْف» عن القَفَّال .

فقد بَان أنِ القفَّال قائل هذه المقالة ، ومنه أخذها تلميذُه القاضى الحسين ؛ ومنه أخذها تلميذُه النِّيهِىّ .

ولعل هذا فى بلادِهم ، أما بلادُنا فلا عُرْف لهذه اللفظة فيها ، فالأشْبه أن لا تُجعَل صريحًا ، ولا كنايةً .

والله تعالى أعلم .

---

(١) فى المطبوعة : «وذكر» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «العمدة» ، والمثبت فى : د، ز .

الحسن بن علىّ بن إسحاق بن العبَّاس الطُّوسِىّ*

الوزير الكبير ، العالم العادل ، أبو علىّ ، المُلقَّب نِظام المُلْك .

وزيرٌ غالَى الملوكَ فى سُمعتِها ، وغالَبَ الضَّراغمَ ، وكانت له النُّصرة مع شِدَّة مَنَعَتِها ، وضاهَى الخلفاءَ فى عطائها ، وباهَى الفَراقِد ، فكان[1] فوق سمائها .

ملَكَ طائفةَ الفقهاء بإحسانه ، وسلَك فى سبيل البرِّ معهم سبيلًا[2] لم يُعْهَد قبل زمانِه ، هو أشهر من بَنَى لهم المدارس ، وشيَّد أركانَهم ، ولولاه خِيفَ أن يكون كالطّلال[3] الدَّارِس .

كان جوادًا يخجلُ لديه كلُّ ذى جَبِينٍ وضَّاح ، ويتنافسُ على أريج ثنائِه مِسْكُ الليل وكافورُ الصَّباح ، طمَسَ ذِكْرَ مَن كنَّا نسمعُ فى المكارم من الملوك خبَره ، وغرَس فى القلوب شجراتِ إحسانه المُثْمِرَة .

دولتُه كلها فضلٌ ، وأيامه جميعها عدْل ، ووقته وابلٌ بالسَّماح مُغدِق ، ومجلسه بجماعة العلماء صباحٌ[4] مُشْرِق .

كل يومٍ من أيامِه مقدارُه ألف سنة ، (٥ وكل مَعْدَلة من أحكامِه أنامَت الأنامَ ؛ فأمِن كلٌّ واستطابَ وسَنَه٥) .

لو هُدِّد الدهرُ بعدْلِه لما تعدَّى بصروفه ، ولو عُرِض نَداه فى كل نادٍ من الخلفاء (٦لَعُرِف مِنَ٦) بينهم بمعروفه .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٤٠/١٢ ، الروضتين ٦٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٩٤/١٩ ، شذرات الذهب ٣٧٣/٣ ، العبر ٣٠٧/٣ ، الكامل لابن الأثير ٧٠/١٠ ، المنتظم ٦٤/٩ ، النجوم الزاهرة ١٣٦/٥ ، وفيات الأعيان ٣٩٥/١ ، الوافى بالوفيات ١٢٣/١٢ .

(١) فى المطبوعة : «كأنه» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «طرقا» .

(٣) لم نجد الطلال بمعنى الطلل ، والذى فى القاموس (طـ ل ل) : والطلل ، محركة ، الشاخص من آثار الدار ، وشخص كل شيء كالطلالة ، كسحابة فيهما .

(٤) فى المطبوعة : «مصباح» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : «وعدله أنام الأنام ، كما أمن به كل ، واستطاب وسنه » .

(٦) فى المطبوعة : «لعرض» والتصويب من : د، ز، والطبقات الوسطى .

إن جلس بين العلماء جلس وعليه سِيمَا الوَقار ، وله من التأدُّب معهم ما شهِدتْ به فى التواريخ الأخْبار .

يتضاءلُ بيْن العلماء ، ويتنازلُ وإن كان مَنْزِلُهُ أعلا من نجْم السَّماء .

خُلُقٌ أرقُّ من النَّسيم ، ومُحيًّا تَعْرِف فيه نَضْرَةَ النَّعيم .

تُنْبى طَلاقَةُ بِشْرِهِ عن جُودِهِ فيكادُ يُلْقَى النُّجْحُ قبلَ لِقَائِهِ[1]

وضياءُ وجْهٍ لو تأمَّلهُ امرُؤٌ صَادِى الجَوانِحِ لارْتَوى مِن مَائِهِ[2]

وإن[3] قعد للمَظالم[3] أقام بالكتاب والسُّنَّة ، وأخاف فى الله ببَطْشِه كلَّ [ذى][4] يدٍ عاديةٍ ، تغدُو بعدها النفوسُ مُطمَئِنَّة ، حتى أقرَّت له بالعدْلِ عُظماءُ السَّلاطين ، واستقرَّت فى أيَّامِه بالْأَمن الناس ، لا يخْشَوْن نازلةَ المُتَعالِين .

وإن أفاض جودَه أخجلَ الغَمام ، وأجْزَل كلَّ عطاءٍ جزْلٍ لم تَرَهُ النفسُ إلا فى آمالِ اليقَظةِ ، أو أحْلام الْمَنام .

ليس التَّعجُّبُ مِن مواهِبِ مالِهِ بَلْ مِن سلامَتِها إلى أوقاتِها[5]

وإن ركب الهَيْجاءَ لم يكن له حاجِبٌ إلا مواضِى الصِّفاح ، ولا طليعةٌ إلا شُهُبَ الأسِنَّة على رءُوس الرِّماح .

ولا كُتُبَ إلا المشْرَفِيَّةُ عندَهُ ولا رُسُلٌ إلا الْخَمِيسُ العَرمْرَمُ[6]

ولم يخْلُ مِن نَصْرٍ له مَن له يَدٌ ولم يخْلُ مِن شُكْرٍ له مَن له فَمُ

ولم يَخْلُ مِن أسمائه عُودُ مِنْبرٍ ولم يَخْلُ دِينارٌ ولم يَخْلُ دِرْهَمُ

يرفع لواءَ الإسلام ، ويسمعُ نَوْحَ الحَمام ، على أُمَمٍ أُنْزَلَ بِهِم الحِمَام ، ويَقُومُ فيَقْعِد[7]

---

(١) البيتان للبحترى ، من قصيدة يمدح بها أبا نوح عيسى بن إبراهيم . ديوانه ١/٢٤ . وفيه : «فتكاد تلقى النجح» .

(٢) فى الأصول : «صادى الحوائج» ، والمثبت من الديوان .

(٣) فى المطبوعة : «قعد فى المظالم» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) زيادة فى المطبوعة على ما فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) البيت للمتنبى ، فى ديوانه ١٧٢ .

(٦) الأبيات للمتنبى ، من سيفية ، ديوانه ٢٩١ .

(٧) فى الطبقات الكبرى : «ويقعد» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

كلَّ كَمِى ، ويُرْعِفُ[1] أنفَ كلِّ مَشْرَفِىّ وسَمْهَرِىّ .

على عاتقِ المَلْكِ الأعَزِّ نِجادُهُ وفى يدِ جَبَّارِ السَّمٰوٰاتِ قائِمُهْ[2]

يُقاتِل لتكون كلمةُ اللهِ هى العُلْيَا ، ويناضِل ، فلا يدَعُ فى حىٍّ الأعداءِ حَيًّا ، ويبارزُ حيثُ تتأخَّر الجِياد السَّنابِك ، ويجاوِز ، فلا تسمعُ إلا مَن يقول[3] : وما النَّاسُ إلا هالِكٌ وابنُ هالك .

فى جَحْفَلٍ سَتَر العيونَ غُبارُهُ فكأنَّما يُبْصِرْنَ بالآذانِ[4]
قد سوَّدَت رُوسَ الجبالِ شعورُهمْ فكأنَّ فيه مُسِفَّةَ الغِرْبانِ[5]
إن السُّيوفَ مع الذين قلوبُهم كقلوبِهِنّ إذا الْتَقى الجَمْعَانِ
يُلْقَى الحُسَامُ على جَراءةِ حدِّه مثل الجَبَانِ بِكَفِّ كل جبَانِ[6]

أسِنَّةٌ مسنُونة ، وسُنَّة مَسْنُونة ، وأيّام بعدْله مأمونة ، وزمنٌ بالنَّعماء مشحُون ، وفوقَ الزَّمن السَّالف إذا اعتُبِرَت السِّنون ، وأجل[7] وكيف وفى ذلك فرد أمين ومأمون ، وكل أحدٍ فى زمن هذا أمينٌ ومأمون :

فلا عَقْرَبٌ إلا بخَدٍّ مَليحةٍ ولا جَوْرَ إلا فى وِلَايَة ساقِ

ومُلْكٌ هو[8] نِظامُه ، وسِلْكٌ هو واسِطتُه ، إذا عُدَّت أيامُه ، وإفْكٌ هو مَاحيه ، إذا دَجَى ظلامُه .

---

(١) فى المطبوعة : «ويرغم» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) البيت للمتنبى ، من سيفية . ديوانه ٢٤٨ ، وفيه : «الملك الأغر» ، ورواية الطبقات توافق رواية إحدى نسخ الديوان .

(٣) هذا من قول أبى نواس ، ديوانه ١٩٢ :

وما الناسُ إلَّا هالكٌ وابنُ هالكٍ وذو نَسَبٍ فى الهالكين عريقُ

(٤) الأبيات للمتنبى ، من سيفية ، ديوانه ٤١٣ ، ٤١٦ .

(٥) فى الديوان ٤١٦ : «شجر الجبال» ، وفى الأصول : «مشقة الغربان» ، والمثبت من الديوان . وأسف الطائر : دنا من الأرض فى طيرانه . القاموس (س ف ف) .

(٦) فى الديوان ٤١٦ : «تلقى الحسام» ، وفى المطبوعة : «مثل الجنان يكف كل جنان» ، والمثبت فى د، ز، والديوان .

(٧) فى د، ز : «واحل» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، ولسنا ندرى ماذا يعنى المصنف .

(٨) فى د، ز : «كان» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

بطلٌ شُجاع ، ورجلٌ يخافه على صَافِناتِها[1] الأبطالُ ، وفوقِ سريرها الملوكُ ، وفى أجَماتِها السِّباع .

مُقدَّم العساكر ومِقْدامُها ، وأسدُ الممالِك وضِرْغَامُها ، وأسدُّ[2] الأبطالِ رأيًا وهُمامُها .

لا تضَعَ الحربُ عندَه أوْزارَها ، حتى يضَع العُصاةُ[3] أوْزارَها[4]، وتَرجع إلى الله تعالى رَجْعَةَ نُفوسٍ لا تُبالى ولَّى عنها شيطانُها أوزارَها .

وُلِد نِظام المُلْك سنة ثمان وأربعمائة ، وكان من أولاد الدَّهَاقين ، الذين يعملون فى البساتين ، بنواحى طُوس ، فحفَّظه أبوه القرآن ، وشغَله فى التفقُّه على مذهب الشافعىّ .

ثم خرج مِن عند أبيه إلى غَزْنَة ، وخدم فى الدِّيوان السُّلطانِىّ ، ورقَتْ به الأحوال سفَرا وحضَرا .

وخدَم فى الدَّواوين بخُراسان، وغَزْنة ، واخْتُصَّ بأبى علىّ بن شَاذَان ، وزير السلطان ألب رسلان ، فلما حانَتْ وفاةُ ابن شَاذَان أوْصَى ألبَ أرسلان بِهِ ، وذكر له كفَاءَته ، وأمانتَه ، فنصَّبَه مكانَه فى الوِزارة[5] .

ولم يزل السَّعْدُ يخدمه ، والأمور تجْرِى على وَفْق مُرادِه ، واتَّفق فى أيامه مِن محاسن الأفعال ، ونشْر العدل ، وضَبْط الأحوال ، ما سارت به الرُّكبان ، وتناقلَتْه الألسنة ، وصار بابُه محطَّ الرِّحال ، ومُنْتَهى الآمال .

وأخذ فى بناء المساجد ، والمدارس ، والرِّباطات ، وفِعْل أصنافِ المعروف بتنوُّ ع أقسامِه ، واختلاف أنواعِه ، واشتدَّت مع ذلك وطْأتُه ، وعظُمَت مكانتُه ، وتزايدتْ هَيْبَتُه .

إلى أن انْقَضَتْ دولةُ ألب أرسلان ، فملك بعده السُّلطان الكبير ، مَلِكْشَاه ، بتدبير نِظام المُلْك ، وكِفايَتِه ، فازْدادتْ حرمتُه ، وتصاعدت مَرتبتُه .

---

(١) فى المطبوعة : «ساقتها» ، وفى د، ز : «صاقاتها» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٢) فى الطبقات الكبرى : «وأشد» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «للعصاة» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) فى ز : «أفرادها» ، والمثبت فى : المطبوعة ، د ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بعد وفاته» .

وقدِم بغداد مِرارًا مع السلطان ، وقُوبِل من الخليفة بِنهَاية الإجلال والتَّعْظيم ، وبنى ببغداد مدرسةً ورِباطًا .

وتوجَّه مع السلطان مَلِكْشَاه إلى الغَزاة ، ببلاد الرُّوم ، وفتح عِدَّة بلاد من ديار بَكْر وربيعة ، والجزيرة ، وحَلَب ، ومَنْبِج ، ثم عاد إلى خُراسان ، وما وراء النَّهر .

وجرَتْ أمورُه على السَّداد ، نافذَة أموره فى أقطار الأرض ، إليه يرجعُ الناسُ بأمورِهم ، وهو الحاكِم لا كلمةَ لغيرِه ، ومجالسُه معمورةٌ بالعلماء . مأهولةٌ بالأئمَّة والزُّهَّاد ، لم يتَّفِق لغيرِه ما اتَّفق له من ازْدِحام العلماء عليه ، وتَرْدادِهم إلى بابه ، وثنائِهم على عَدْلِه ، وتصْنِيفهم الكُتُبَ باسْمِه ، يحضر سِماطَه مثلُ أبى القاسم القُشَيْرِىّ ، وأبى إسحاق الشِّيرازِىّ ، وإمام الحرمَيْن ، وغيرهم .

وذكر النَّقَلة أنه لم يكن فى زمانه أكفأُ منه فى صناعةِ الحساب ، وصناعة الإنشاء ، ووَصفُوه بسَداد الألفاظ فيهما ، عربيَّةٍ وفارسيَّةٍ .

وكان مِن أخلاقه أنه ما جلس قـطُّ إلا على وضُوء ؛ ولا توضَّأ إلَّا وتنفَّل ، ويقرأ القرآن ، ولا يتْلُوه مُستنِدًا إعظامًا له ، ويستصْحِب المصحف معه أينما توجَّه ، وإذا أذَّن المُؤَذِّن أمسك عن كلِّ شُغلٍ هو فيه ، وأجابه ، ويصوم يومَ الاثْنين والخميس .

ولا يمنعُ أحدًا مِن الدخول عليه ، لا وقتَ الطَّعام ، ولا غيره ، إذا جلس .

وهجمَت امرأةٌ عليه مرَّة وقتَ الطَّعام ، ومعها قضِيَّة[1] ، فزَبَرَها[2] بعضُ الحُجَّاب ، فحانَت منه الْتِفاتةٌ إليه ، فلقيَه بالكلام الصَّعْبِ ، وقال : إنما أُرِيدُك وأمثالَك لإيصال مثلِ هذه ، وأما المُحتشِمون فهم يُوصِلون نفوسَهم .

وبنى مدرسةً ببغداد ، ومدرسة ببَلْخ ، ومدرسة بنَيْسابور ، ومدرسة بهَراة ، ومدرسة بأصْبَهان ، ومدرسة بالبصرة ، ومدرسة بمَرْو ، ومدرسة بآمُل طَبَرِسْتَان ، ومدرسة بالمَوْصل .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «قصة» .

(٢) فى المطبوعة : «فزجرها» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى . وزبره : منعه وانتهره .

ويقال : إن له فى كل مدينة بالعراق ، وخُراسان مدرسةً ، وله بِيمَارِسْتَان بنَيسابور ، ورباطٌ ببغداد .

قلتُ : وشيخُنا الذَّهَبِىّ زعم أنه أوَّلُ مَن بنى المدارس ، وليس كذلك ، فقد كانت المدرسة البَيْهَقِيَّة بنَيْسابور قبل أن يُولد نِظام المُلك ، والمدرسة السَّعْدية[1] بنَيْسابور أيضًا ، بناها الأمير نصر بن سُبُكْتِكِين ، أخو السُّلطان محمود ، لمَّا كان واليًا بنَيْسابور ، ومدرسة ثالثة بنَيْسابور ، بناها أبو سعد[2] إسماعيل بن علىّ بن المُثَنَّى الإِسْتِرَابَاذِىّ ، الواعظ ، الصوفى ، شيخُ الخطيب ، ومدرسة رابعة بنَيْسابور أيضًا . بُنِيتْ للأستاذ أبى إسحاق الإِسْفَرَايِنِىّ ، وقد قال الحاكم ، فى ترجمة الأستاذ : « لم يُبْنَ بنَيْسابور قبْلَها ، يعنى مدرسة الأستاذ ، مثلُها » . وهذا صريح فى أنه بُنِىَ قبلها غيرُها ، وقد أدَرْتُ فكرى ، وغلب على ظَنِّى أن نِظام المُلْك أوَّلُ مَن قدَّر[3] المعاليم للطلبة ؛ فإنه لم يتَّضح لى ، هل كانت المدارس قبلَه بمعاليم للطلبة أو لا؟والأظهر أنه لم يكن لهم مَعْلوم .

ونقلتُ من خط إمام الحرمَيْن ، فى خطبة«الغياثى»[4]، ما قاله يصف نِظامَ الملك : «سيِّدُ الوَرَى ، ومؤيِّد الدِّين والدنيا ، مَلاذ الأمَم ، مُسْتَخدِمٌ للسَّيف والقلم ، ومَن ظَلَّ ظِلُّ المُلْك بيُمْن مَساعِيه ممدودًا ، ولواءُ النَّصر معقودًا ، فكم باشَر أوْزارَ الحرب ، وأدار رَحَى الطَّعْن والضَّرْب ! فلا يدُه ارتدَّت ، ولا طلعتُه البهيَّة ارْبَدَّتْ ، ولا عَزْمُه انْثَنى ، ولا حَدُّه نَبا[5] قد سَدَّتْ مسالكَ المهالِك صوارِمُه ، وحصَّنَت الممالكَ صرائمُه ، وحَلَّتْ شكائمَ العِدَى[6] عزائمُه ، وتحصَّنَتْ المملكةُ بنَصْلِه ، وتحسَّنَتْ الدنيا بأفْضالِه وفضلِه ، وعمَّ ببِرِّه[7] آفاقَ البلاد ، ونفَى الْغَىَّ عنها بالرَّشاد ، وجَلَّى ظلامَ الظُّلم عدلُه ، وكسر فِقار[8] الفقْر بَذْلُه ، وكانت خِطَّةُ الإسلام شاغِرة ، وأفْواهُ الخُطوب إليها[9] فاغِرة ،

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «السعيدية» .

(٢) فى المطبوعة : «سعيد» ، والمثبت فى د، ز، والطبقات الوسطى وتقدمت ترجمته فى هذه الطبقة .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «قرر» .

(٤) فى الأصول : « العباب » خطأ . وهذا الكلام فى الغياثى ١٣ ، ١٤ ، وفيه بعض اختلاف .

(٥) فى المطبوعة : « فنى » . والتصحيح من : د ، ز ، والغياثى .

(٦) فى المطبوعة : « العرى » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٧) فى المطبوعة : « بره » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٨) فى المطبوعة : « قفار » ، والنقط غير واضح فى : د ، ز . وأثبتنا ما فى الغياثى .

(٩) فى : د ، ز : « إليه » . والمثبت من المطبوعة والغياثى .

فجمع اللهُ برأْيه الثَّاقبِ شَملَها ، ووَصَل بيُمْنِ نَقِيبَتِهِ[1] حبلَها ، وأصبحت الرَّعايا فى رِعايته وَادِعة ، وأعيُنُ الحوادِث عنها هاجِعَة ، والدِّين يُزْهَى[2] بتهلُّلِ أساريرِه ، وإشْراق جبينِه والسَّيْفُ يفخرُ فى يمينه ، يرجُوه الآيِسُ البائِس فى أدْراج أنِينِه ، ويركع له تاجُ كلِّ شامِخ بِعِرنِينِه ، ويهابُه الليثُ المُزَمْجِر[3] فى عرينه . انتهى .

وهذا من هذا الإمام الجليل ، وإن لم يخْلُ عن بعض المبالغة ، شاهدُ عَدْلٍ ، لِعُلُوِّ مِقدار نظامِ المُلْك عند هذا الحَبْر ، الذى يحتَجُّ بكلماتِه المتقدِّمون والمتأخِّرُون ، وعنه انتشرتْ شريعةُ الله ؛ أصولًا وفروعًا .

وحكى الأمير أبو نصر بن مَاكُولا ، قال : حضرتُ مجلس نِظام المُلك وقد رَمَى بعضُ أرباب الحوائج رُقْعةً إليه ، فوقعَتْ على دواتِه ، وكان مِدادُها كثيرًا ، فنال المدادُ عمامَتَه ، وثيابه ، فاسودَّت ، فلم يُقطِّب ، ولم يتغير ، ومدَّ يدَه إلى الرُّقعة فأخذها ، ووقَّع عليها ، فتعجَّبتُ مِن حِلمه ، فحكَيْتُ لأستاذِ دارِه ، فقال : الذى جَرَى فى بارحَتِنا أعجبُ ، كان فى نَوْبتِنا أربعون فَرَّاشًا ، فهبَّت ريحٌ شديدةٌ ، ألقَت التُّرابَ على بِسَاطِه الخاصّ ، فالتمستُ أحدَهم ليَكنِسه ، فلم أجدْه ، فاسودَّت الدنيا فى عينى [وقلت][4] : أقلُّ ما يجْرِى صرْفى وعقوبتُهم ، فأظهرتُ الغضبَ ، فقال نِظام المُلك : لعل أسبابًا لهم اتَّفقتْ منَعَتْهُم من الوقوف بين أيدينا ، وما يخلو الإنسان مِن عُذر مانِعٍ ، وشُغلٍ قاطِعٍ يصدُّه عن تأْدِية الفرض[5] ، وما هم إلا بَشَر مثلُنا ، يأْلَمون كما نَأْلَم ، ويحتاجون إلى ما نحتاج إليه ، وقد فضَّلَنا اللهُ عليهم ، فلا نجعل شُكرَ نِعْمتِه مُؤاخَذَتَهم على ذنبٍ يسيرٍ .

قال : فعجِبْتُ من حِلمه .

ويحكَى عنه من هذا الباب لطائفُ كثيرة .

---

(١) فى الأصول : « هيبته » . وأثبتنا مافى الغيائى .
(٢) فى المطبوعة : « يزهو » ، والمثبت من : د ، ز .
(٣) فى د ، ز : « المرتجز » . وفى المطبوعة : « المرتجن » . وأثبتنا مافى الغيائى .
(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة والطبقات الوسطى .
(٥) فى ز : « الغرض » ، والمثبت فى المطبوعة ، د ، والطبقات الوسطى .

● قلتُ : وفى هذه الحكاية أيضًا ، دلالةٌ على كثْرةِ ما كان فيه من الحِشْمَة ، لدلالتها على أن نَوْبة الفرَّاشين عنده أربعون نَفْسًا ، فإن كان يعمل النُّوب ثلاثا ، كعادة السَّلاطين فى بلادنا ، فيدُلُّ على أن له مائة وعشرين فرَّاشًا ، وإن كان يعملُها نَوْبَتين ، كعادة نُوَّاب السلطنة ، والأمراء الكبـار ، فيدلُّ على أن له ثمانين فرَّاشًا ، وهذا أمر عظيم ، فنائب الشَّام ، وهو أعظم نُوَّاب سلطان الإسلام فى هذا الزمان ، ليس له[1] غيرُ ستَّة عشر فرَّاشًا ، كل نَوْبَة ثمانية ، هذا حاله ، وحال مَن قبله مِن زمان تَنْكِز[2] إلى الآن ، لا يزيدون على هذا القَدْر ، وأكثرُهم ينقُص عنه ، وكان من قبل تَنْكِز دُونَه .

ومما يدلُّ أيضًا على عظمتِه ، وحِشْمتِه ، مع ديانته ، ماحُكِىَ أنَّ الأستاذ أبا القاسم القُشَيْرِىّ دخل عليه مَرَّة ، فوجد بين يديْه الجمدارية[3] قد اصطفَّت مَيْمنةً ومَيْسرة ، وكانوا ثمانين جمدارا ، مُلبَّسين أحسنَ الملابس ، وكلهم مُرْدٌ مِلاح ، فقطَّب الأستاذ ، ففهم نِظامُ المُلْك أن الأستاذ أنْكَر هذه الحالة ، فقال له : يا أستاذ ، مافى هؤلاء المَماليك[4] الثمانين إلا مَن شِراؤُه فوق الثَّمانين ألفا ، ومع ذلك ، واللهِ ما حَلَلْتُ سَراوِيلى على حرامٍ قطُّ ، ولكن حُرْمَةُ الوزارة والمُلْك تقتضى هذا .

فهذه الحكاية تدلُّ على أن له إمَّا مائةً وستين جمدارا ، إن كان يعمل نَوْبَتين ، أو أكثر ، إن كان أكثر مِن نَوْبَتين ، وإن كان هذا عدد الجمدارية ، وهم عبارة عن مماليك مُرْدان ، يكونون مع الملوك فى غالب أحوالهم ، فما يكون عددُ مماليكه الذين يُعِدُّهم للحرب ؟وكل ذلك خارجٌ عن أجناده المُجنَّدَة ، فإنَّ أولئك مُضافون إلى السلطان ، لا إليه ، وإن كانوا فى خدمته ، ومُؤتَمِرين[5] بأمرِه .

وقد كانت حالتُه تقْتضِى أكثَر من ذلك ؛ فإنه مكَث فى الوِزارة ثلاثين سنة، ولم تكن

---

(١) فى المطبوعة : «عنده» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) هو تنكز بن عبد الله الحسامى ، نائب الشام ، قتل بثغر الإسكندرية بعد أن قبض عليه الملك الناصر ، سنة ٧٤١ هـ النجوم الزاهرة ٣٢٧/٩ .

(٣) الجمدار : من يشرف على ملابس السلطان .

(٤) فى الأصول : «الممالك» .

(٥) فى الأصول : «ومؤتمرون» .

وزارتُه وزارةً ، بل فوق السَّلْطنة ؛ فإن السلطان جلالَ الدَّولة مَلِكْشَاه بن ألب أرسلان ، اتَّسعتْ ممالِكُه ، فكانت تَحْتَ[1] مُلْكِه بلادُ ما وراء النهر ، وبلاد الهَيَاطِلَة[2] ، وباب الأبواب ، وخُراسان ، والعراق ، والشَّام ، والرُّوم ، والجزيرة ؛ فمملكتُه[3] من كاشْغَر ، وهى أقصى مدائن التُّرْك ، إلى بيت المقدِس طُولًا ، ومن قُرْب قُسطَنْطِينيَّة ، إلى بحر الهند عَرْضًا ، ولم يكن مع ذلك لِمَلِكْشاه مع نِظام المُلْك غيرُ الاسم ، والأُبَّهة ، والتَّنوُّع فى اللَّذَّات ، وكان مشغولًا بالصَّيْد ، واللَّذَّة ، ونِظام المُلْك هو الآمِر المُتصرِّف ، لا يجرى جليلٌ ولا حَقِيرٌ إلا بأمْرِه ، مُستبِدًّا بذلك .

ويُقال : إن نِظامَ المُلْك أوَّلُ مَن فرَّق الإقْطاعات على الجُنْد ، ولم يكن عادةُ الخلفاء والسَّلاطين ، مِن لَدُن عُمَر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه إلا أنَّ الأموال كُلَّها تُجْبَى إلى الدِّيوان ، ثم تُفرَّق العطايا على الأمراء والأجْناد ، على حسب المُقرَّر لهم ، فلما اتَّسعت مملكةُ نِظام المُلْك ، رأى أن يُسلِّم إلى كلِّ مُقْطَع قريةً ، أو أكثر ، أو أقلَّ ، على قدْرِ إقْطاعه .

قال : فإنَّ فيه أنه إذا تسلَّمها وليس له غيرُها ، عمَّرها ، واعْتَنى بها ، بخلاف ما إذا شمِل الكُلَّ ديوانٌ واحد ؛ فإن الخَرْق يتَّسِع ، ففعل ذلك ، فكان سببَ عِمارة البلاد ، وكَثْرةِ الغَلَّات ، وتناقلَتْه المُلوك بعدَه ، واستمرَّت إلى اليوم فى بلاد الإسلام ، وأما بلاد العَجَم ، وممالك[4] نِظام المُلْك كلُّها الآن ، فما أظنُّها على هذا الوجه ، بل تغيَّرت أحوالُها لِكَثْرَة التَّغَيُّرات .

وحكَى أخوه أبو القاسم عبد الله بن علىّ بن إسحاق ، أنه كان بمكَّة ، وأراد الخروجَ

---

(١) فى المطبوعة : «تخت» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) الهياطلة : جنس من الترك أو الهند كانت لهم شوكة . القاموس (هـ ط ل) ، وبلادهم يقال لها هيطل ، بالفتح ثم السكون وفتح الطاء المهملة ، وهى اسم لبلاد ما وراء النهر . انظر معجم البلدان ٤/٩٩٩ .

(٣) فى الطبقات الكبرى : «مملكته» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٤) فى د، ز : «ومماليك» ، والمثبت فى المطبوعة .

إلى عَرَفات ، فأخبره رجل أن إنْسانًا من الخُرَاسَانِيَّة مات ببعض الزَّوايا ، وأنه انتفَخ ، وفسَد ، ولَزِم[1] القيامُ بحقِّه .

قال : فمكثْتُ لذلك ، فرآنى بعضُ من كان يأْتَمِنُهُ نِظامُ المُلْك على أُمور الحاجِّ ، فقال لى : ما وُقوفُك ها هنا ، والقوم قد رَحلوا ؟

فحكَيْتُ له القِصَّة ، فقال : اذْهب ، ولا تَهْتَمَّ لأمْر هذا الميِّت ، فإن عندى خمسين ألف ذِراع من الكِرْباس[2] ، لتكْفين المَوْتى ، من جهة الصَّاحب نِظام المُلْك .

قال : وكان أخى نِظام المُلك يُمْلِى الحديثَ بالرَّىّ ، فلما فَرَغ ، قال : إنِّى لستُ أهلًا لما أتوَلَّاه مِن الإملاء ، لٰكنِّى أُرِيد [أن][3] أرْبِط نفسى على قِطارِ نَقَلَة حديث رسولِ الله ﷺ .

قلتُ : [و][4] قد سمع الحديثَ بأصْبَهان من محمد بن على بن مِهْرَيْزْد[5] الأديب ، وأبى منصور شجاع بن علىّ بن شُجاع .

وبنَيْسابور من الأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ .

وببغداد من أبى الخطَّاب بن البَطِر ، وغيره .

وأَمْلَى ببغداد مجلسيْن : أحدهما بجامع المهدِىّ بالرُّصَافة ، والآخر بمدرستِه ، وحضر إملاءَه الأئمة .

وروَى عنه جماعة ، منهم نصر بن نصر العُكْبَرِىّ ، وعلىّ بن طِراد الزَّيْنَبِىّ ، وأبو محمد الحسن بن منصور السَّمْعَانِىّ ، وغيرهم .

قال أبو الوفاء بن عَقِيل فى « الفنون » : أيامُه التى شاهدناها تُرْبِى على كل أيام سمِعْنا بها ، وصدَّقْنا بما رأيناه ما سمعناه ، وإن كنَّا قبل ذلك مُستَبعِدين له ، ناسبين ما ذُكِر فى

---

(١) فى الطبقات الوسطى : « ولزمه » .

(٢) الكرباس : ثوب من القطن الأبيض . القاموس (ك ر ب س) .

(٣) زيادة من المطبوعة على ما فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) ساقط من : د ، ز ، وهو فى المطبوعة .

(٥) هذا الضبط من : ز ضبط قلم وهو فى بغية الوعاة ١/ ١٨٨ : « مهرا يزد » ، بكسر الميم وسكون الهاء وفى ميزان الاعتدال ٣/ ٦٥٥ : « مهر يزد » بفتح فسكون ففتح فسكون فضم . وقد اعتمد الزركلى ما فى الإعلام ، لابن قاضى شهبة ، وهو : « مهر يزد » بفتح فسكون ففتحتين فسكون . الأعلام ٧/ ١٦٣ . وانظر سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٤٦ .

التَّواريخ إلى نوعٍ تحْسِين من الكذب ، فأبْهَرت العقولَ سِيرتُه ، جودا ، وكرما ، وعدلا ، وإحْيَاءً لمعالم الدِّين ، بَنى[1] المدارس ، ووَقَف الوقُوف ، ونَعش من العلم وأهلِه ، ما كان خاملًا مُهمَلا فى أيَّام مَن قَبْله ، وفتح طريقَ الحجِّ ، وعمَره ، وعمَر الحرميْن ، واستقام الحَجيجُ ، وابتاعَ الكُتُب بأوْفر الأثمان ، وأدرَّ[2] الجِرايات للخُزَّان .

وكانت سوقُ العلم فى أيَّامه قائمة ، والنِّعم على أهلِه دَارَّة ، وكانوا مُستطيلين على صُدُور أرباب[3] الدَّولة ، أرفَعَ الناسِ فى مجلسِه ؛ لا يُحجَبون عن بابه ، يَتوسَّل بهم النَّاسُ فى حوائجهم .

هذا بعضُ كلام ابن عَقِيل .

وحكى عبد الله السَّاوَجِىّ[4] ، أن نِظام المُلْك استأذَن السُّلطان مَلِكْشَاه فى الحجِّ ، فأذِن له ، وهو إذ ذاك ببغداد ، فعبَرَ دِجْلَة وعبَروا بالآلات ، والأقمشة ، وضُرِبَتِ[5] الخِيامُ على شَطِّ دِجْلة .

قال : فأردتُ يومًا أن أدخلَ عليه ، فرأيت بباب الخَيْمَةِ فقيرا ، يلُوح عليه سِيمَا القوم[6] ، فقال لى : ياشيخ ، أمانةٌ تُوصِّلها إلى الصَّاحب .

قلتُ : نعم .

فأعطانى رُقعةً مَطويَّة ، فدخلتُ بها ، ولم أنظُر فيها حِفظًا للأمانة ، ووضعتُها بين يدى الوزير ، فنظر فيها ، وبكى بكاءً شديدًا ، حتى نَدِمتُ ، وقلتُ[7] فى نفسِى[7] : ليْتنى نظرتُ فيها ؛ فإن كان ما فيها يسوءُه لم أدفعْها إليه .

---

(١) فى المطبوعة : «بناء» ، وفى د، ز : «بنا» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : «وأدار» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «الدنيا و» .

(٤) فى المطبوعة : «السارجى» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى . غير أن الجيم وردت فيهم هذه المرة بغير إعجام وجاءت بعد ذلك معجمة . ولعله عبد الله بن محمد بن عبد الجليل القاضى ، فقد ذكر ياقوت فى معجم البلدان ٣/ ٢٤ ، ٢٥ ، أن النسبة إلى ساوة ساوى وساوجى ، ثم ذكر عبد الله هذا فيمن نسب إلى ساوة . وانظر الصفحة التالية .

(٥) فى المطبوعة : «وضرب» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٦) يعنى المتصوفة .

(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

ثم قال لى : يا شيخ ، أدْخِل علىَّ صاحبَ هذه الرُّقعة .

فخرجتُ فلم أجدْه ، وطلبتُه فلم أظفَر به ، فأخبرتُ الوزيرَ بذلك ، فدفع إلىَّ الرُّقعةَ ، فإذا فيها : رأيتُ النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم[1] ، وقال لى : اذْهَبْ إلى الحَسَن ، وقُلْ لَهُ : أَيْنَ تَذْهَبُ إلى مكَّةَ ! حَجُّكَ هٰا هُنَا ، أَمَا قُلْتُ لكَ : « أَقِمْ[2] بَيْنَ يَدَىْ هٰذَا التُّرْكِىّ ، وأَعِنْ[3] أصحابَ الحوائجِ مِن أُمَّتِى ؟ » فرجع نِظامُ المُلْك .

وكان يقول : لو رأيتُ ذلك الفقيرَ ، حتى أتبرَّك به !

قال : فرأيتُه على شَطِّ دِجْلة ، وهو يغسِل خُرَيْقات له ، فقلتُ له : إن الصَّاحِبَ يطلُبك .

فقال : ما لِى ولِلصَّاحب ، إنما كانتْ عندى أمانةٌ فأدَّيْتُها .

قال ابن الصلاح : السَّاوَجِىّ هذا ، كان خَيِّرًا[4] ، كثيرَ المعروف ، يُعْرَف بشيخ الشُّيوخ .

وحكى الفقيه أبو القاسم ، أخو نِظام المُلْك ، أنه كان عنده ليلةً ، على أحد جانِبَيه ، والعمِيدُ خليفة[5] على الجانب الآخر ، وبجنبه[6] فقيرٌ مقطوع اليُمْنى[7] .

قال : فشرَّفنى الصَّاحبُ بالمُوَاكَلَة ، وجعل يلحَظُ العميدَ خليفة ، كيف يُلاحِظ[8] الفقير .

قال : فتنَزَّه خَليفة مِن مُواكَلَة الفقير ؛ لمَّا رآه يأكل بيَساره ، فقال لخليفة : تحوَّل إلى هذا الجانب .

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «فى المنام» .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «قم» .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «وأغث» .

(٤) فى المطبوعة : «حبرا» ، والكلمة فى الطبقات الوسطى بغير نقط ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى الطبقات الوسطى فى هذا الموضع وفيما بعده : «خليفه» .

(٦) فى المطبوعة : «وجنبه» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٧) فى المطبوعة : «اليمين» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٨) فى الطبقات الوسطى : «يواكل» .

وقال للفقير : إن خليفة رجل كبير فى نفسه ، مُستَنكِف[1] من مواكَلَتِك ، فتقدَّمْ إلىَّ وأخذ يُواكِله .

وحُكِي عنه ، أنه كان بهَمَذَان ، وقدِم عليه ابنُه مُؤيِّد المُلك ، مِن بَلْخ ، فإنه كان اسْتَقْدَمه ليُنْفِذه[2] إلى بغداد حين زوَّجه ، فدخل عليه ووقف بين يديه ساعةً ، وقضى للنَّاس حوائجَهم ، فلما أذَّن المُؤَذِّن لصلاة الظُّهر ، وتفرَّق النَّاسُ نظر إلى ابْنِه ، واستدْنَاه فجعل يُقبِّل الأرضَ ويدنُو ، فضمَّه إليه ، وقبَّل بين عَيْنَيْه ، وقال له : يا بُنَىّ ، توجَّه إلى بيتِك إلى بغداد ، فى ساعتك هذه . فودَّعه ، وقبَّل يدَه وسار من ساعتِه .

والتفت نظام المُلك إلى مَن عنده ، وقد تغرْغَرتْ عينُه بالدُّموع ، وقال : إن عيشَ أحدِ البقَّالين أصلحُ من عيْشى ، يخرُج إلى دُكَّانِه[3] غُدْوةً ويرُوح عَشِيَّة ، ومعه ما قُسِم له من الرِّزق ، فيجتمعُ هو وأولادُه على طعامِه ، ويُسَرُّ بقُربِهم مِنه ، وحضورِهم معه ، وهذا وَلدِى ، ما رأيتُه مُنْذُ وُلِد ، غيرَ أوقاتٍ يسيرة[4] ، وقد نشأ هذا المَنْشأ ، وما يظهر على ماعندى من الحُنُوّ والشَّفقة ، فنَهارى بين أخْطار ، [5]وتكلُّف ، ومشَاق[5] ، ولَيْلى بين سَهرٍ وفِكْر ، تارةً لتدْبير الممالك والبُلدان ، ومَن أُرَتِّب فى كل صُقْع ومكان ، وما يخرُج لكلِّ واحدٍ من العَطاء ، والإحسان ، وكيف أرْضِى هذا السُّلطان ، حتى يميل إلىَّ ، ولا يتغيَّر علىَّ ، وبأىِّ أمرٍ أدفعُ شرَّ مَن يَقصِدُنى ، فمتى يكون لى زمانٌ ألْتَذُّ فيه بنعمتِى ، وأستدْرِك أفعالى بما ينفعنى عند لقاء ربِّى ، وبكى بكاءً شديدًا .

وقال أبو الحسن محمد بن عبد الملك الهَمَذَانِىّ : قدِم[6] نظام المُلْك إلى بغداد مرَّتيْن ، وكان يُباكِر دارَ السُّلطان ، ويعود من الدِّيوان إذا أضْحى النَّهار ، فيخْلُو بنفْسِه إلى وقت

(١) فى الطبقات الوسطى : «يستنكف» .

(٢) فى الطبقات الوسطى : «لينفذ به» .

(٣) فى المطبوعة : «مكانه» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «العدد» .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «وتكلف مشاق» .

(٦) فى الطبقات الوسطى : «ورد» .

الظُّهر ، ويُصلِّى ، فيجلس ، ويحضر الناس ، ويُقْرَأ بين يدَيْه جُزْءٌ من الحديثِ ، على شيخ كبيرٍ عالِى السَّنَد[1] ، ويُكرِمه ، ويُجلِسه إلى جانبه ، ويتكلَّم الفقهاءُ فى المسائل ، ويقعد نِظام المُلْك مُطَأطأً الرَّأس ، وهو يسمع جميعَ ما يجْرِى فى المجلس ، ويسأَل الحوائجَ فى أثناء ذلك الوقت ، ويُجيب عنها ، ويُنعم بالأموال الطَّائلة ، والهِبات الجزيلة .

ويُقال : كان يتصدَّق فى بُكرة كلِّ يوم بمائة دينار .

ولم تَبْرَح أمورُه على ما شرحْناه ، وفوق ما وصفْناه ، إلى أن خرَج مع السُّلطان مِن بغداد ، إلى أصْبَهان ، فى شهر ربيع الأول ، سنة خمس وثمانين وأربعمائة ، فأقام بها شهورًا ، فلما انقَضى الحَرُّ[2] توجَّها إلى بغداد ، فى شهر رمضان ، وقد تغيَّر السُّلطانُ على نِظام المُلْك بأمور :

منها ما هو من محاسن نِظام المُلْك ، وهو تعظِيمُه لأمر الخليفة ، وكان نِظام المُلْك يتقرّب بذلك إلى الله تعالى .

ولما دخل على أمير المؤمنين المُقْتَدِى بالله أذِن له فى الجلوس بين يديْه ، وقال له : يا حسن بن علىّ ، رضِىَ الله عنكَ برضَا[3] أميرِ المؤمنين عنك .

وكان نِظام المُلْك يَسْتَبْشِر[4] بهذا ، ويفرح ، ويقول : أرجو أن الله تعالى يستجيبُ دعاءَه .

وانْضمَّ إلى ذلك أن تاج المُلك ، أبا الغَنائم ، استَوْلَى على قلب السُّلطان ، وتوصَّل إلى أن حَظِىَ بالمنزلة الرَّفيعة عندَه ، ولم يكن للسُّلطان من القُدْرَةِ أن يعزلَ نِظام المُلْك ؛ لشِدَّة استيلاء نِظام المُلْك على السَّلْطنة .

فلما انْفَصَلوا عن نَهاوَنْد ، وعسكروا بجانبها ، فى يوم الخميس ، عاشر شهر رمضان ، وحان وقتُ الإفطار ، اتَّفق فى ليلتِه قتلُ نِظام المُلْك .

---

(١) فى المطبوعة : «الإسناد» والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .
(٢) فى الطبقات الكبرى : «الحرب» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .
(٣) فى الطبقات الوسطى : «كرضا» .
(٤) فى المطبوعة : «مستبشرا» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(شرح حال مَقْتَل نِظام المُلْك ، رحمه الله تعالى)

صلَّى نِظامُ المُلْك المغربَ فى هذه الليلة ، وجلس على السِّماط ، وعنده خلقٌ كثير من الفقهاء ، والقُرَّاء ، والصُّوفيَّة ، وأصحاب الحوائج ، فجعل يذكرُ شَرف المكان الذى نزلُوه من أرض نَهَاوَنْد ، وأخبار الوَقْعة التى كانت به بين الفُرْس والمسلمين ، فى زمان أمير المؤمنين ، عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، ومَن استُشْهِد هناك من الأعيان ، ويقول : طُوبَى لِمَن لَحِق بهم .

فلما فرَغ من إفْطاره ، خرجَ مِن مكانِه قاصدًا مَضْرِب[1] حَرَمِه ، فبدَر إليه حدَثٌ دَيْلَمِىّ ، كأنه مُستمِيح ، أو مُستغِيث ، فعلِق به ، وضربه ، وحُمِل إلى مَضْرِب الحَرَم .

فيُقال : إنه أول مقتول قتلَتْه الإسْمَاعِيليَّة ، المُسَمَّوْن عندنا بالفِدَاوِيَّة ، فانْبَثَّ الخبرُ فى الجيش ، وصاحت الأصواتُ ، وجاء السُّلطان مَلِكْشَاه حين بلغه الخبر ، مُظهرًا الحُزن ، والنَّحيب ، والبُكاء ، وجلس عند نِظام المُلْك ساعةً ، وهو يجُود بنَفْسه ، حتى مات ، فعاش سعيدًا ، ومات شهيدًا فقِيدًا[2] حميدًا .

وكان قاتلُه قد تعثَّر بأطْناب الخَيْمة ، فلحقه مماليكُ نِظام المُلْك وقتلوه .

وقال بعضُ خُدَّامه : كان آخرَ كلامِ نِظام المُلْك[3] أن قال : لا تقتُلوا قاتِلى ، فإنى قد عفَوْتُ عنه ، وتشهَّد ، ومات .

قال : فمضيْتُ أنا ، فإذا هو قد قُتِل ، ولو قلتُ لما قُبِل قولى .

ثم اختلفتْ الأقاويل فى الجيش ، فمِن قائلٍ : إن الباطنيَّة جهَّزوا إليه مَن قتله ، فإن ابْنَ صَبَاح ، رأسَ الباطنيَّة فى ذلك الوقت دخل على المُسْتَنْصِر ، صاحب مصر ، فأكرمه ، وأمره أن يَدْعُوَ إلى إمامتِه ، فعاد إلى خُرَاسان ، ونواحى الشَّرق ، يُضِلُّ النَّاس ، وأقام

---

(١) ضبطت هذه الكلمة فى الطبقات الوسطى فى هذا الموضع وفيما يليه بضم الميم وفتح الضاد والراء المشددة المفتوحة ، ضبط قلم ، وهو فى القاموس على وزن منبر ، وفى التاج ٣٤٨/١ على وزن مجلس . قال الزبيدى : وبفتح الميم : الفسطاط العظيم .

(٢) فى د : «فقرا» ، وفى ز : «فقيرا» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «لى» .

بقلعة أَلَمُوت ، بناحية قَزْوِين ، وأظهر الزُّهد إغواءً للناس ، وتسلَّم القَلعة المذكورة بالجَبَل ، فبلغ نِظامَ المُلْك ، فأرسل له عسكرًا ضايقُوه ، فبعث هو لَمَّا علم أنه لا قِبَل له بنِظام المُلْك مَن قتل نِظامَ المُلْك ، وصار الإقدام على القتْل سُنَّةً للباطِنِيَّة ، واستفْحَل أمرُهم بعد الصَّاحب ، وهذا القولُ هو الأقرب عندى إلى[1] الصِّحَّة .

ومِن قائل إن السُّلطان هو الذى دسَّ عليه هذا القاتلَ ، وذكروا لذلك أسبابًا ظهرتْ على السلطان ، حاصلُها أنه كان بينهما وَحْشَة ، مِن قِبَل أن نِظَام المُلْك كان يُعظِّم أمرَ الخليفة[2] ، كما قدمناه ، وكلَّما أراد السُّلطان نزْعَ الخليفة منَعه النِّظام ، وأرسَل فى الباطن إلى الخليفة يُنبِّهه ، ويرشِده إلى اسْتمالة خاطر السُّلطان ، ولم يكن النِّظام يفعل ذلك إلا تديُّنًا ، وذَبًّا عن [3]حَرِيم الخلافة[3] ، وإلَّا فقد كانت حالتُه وحِشْمتُه إضعافَ أحوال الخلفاء .

وفى حدود سنة سبعين ، لما فهم النِّظام التَّغير مِن السُّلطان على الخليفة ، أرسل إلى الخليفة ، وأشار عليه بأن يخطب ابْنَةَ السُّلطان ؛ ليُنْسَج الودُّ بينهما ، فخطَبَها ، وكان السَّفيرَ بينهما الشيخ أبو إسحاق الشِّيرَازِىّ[4] صاحب «التَّنْبيه» فتزَوَّج بها ، ودخل بها ، فى أول سنة ثمانين ، وكان عُرْسًا هائلًا ، تناقَل أخبارَه المؤرِّخون ، فاستمرت معه إلى سنة اثنتين وثمانين ، أرسلتْ إلى والدها تشكو مِن الخليفة كَثْرَةَ اطِّراحه لها ، فأرسل يطلُب بنْتَه منه ، طلبًا لا بُدَّ منه ، فأرسَلَها الخليفة ، ومعها ولدها جعفر ، فذهبَتْ ، فماتت بأصْبَهان ، فى ذى القعدة ، سنة اثنتين وثمانين .

فلما كان شهر رمضان ، سنة خمس وثمانين ، توجَّه السلطان من أَصْبَهان إلى بغداد ، عازمًا على تغْيير الخليفة ، وعرَف أن ذلك لا يتمُّ له ونِظامُ المُلْك فى الحياة ، فعمل على قتْلِه ، قبل الوُصول إلى بغداد ، حسبمَا شرحْناه .

---

(١) فى د، ز : «فى» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى د ، ز : « الخلافة » والمثبت من المطبوعة، وقد تقدم فى ٣٢٢ .

(٣) فى المطبوعة : «حرمة الخليفة» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) تقدم ذكر هذه السفارة فى صفحة ٢٢٢ .

وكان من ذُنوب نِظام المُلْك عنده ، غَيْرِ[1] ما ذكرناه ، استيلاءُ أولادِه على الممالك ، وشِدَّةُ وطْأتِه ، وأنه بالآخِرة وَلَّى ابنَ ابنِه مَرْو ، فتوجَّه إليها ، ومعه شِحْنَة[2] السلطان ، فجرى بين شِحْنَة السلطان بمَرْو ، وبين وَلد نِظام المُلْك ما أغضبه عليه ، فعمل ابنُ نِظام المُلْك ، وقَبض على الشِّحْنَة ، فلما بلغ السلطانَ الخبرُ غضب ، وبعث جماعةً إلى نِظام المُلْك يَعْتِبُه ، ويُوَبِّخُه ، ويقول : إن كنتَ شَرِيكى فى المُلْك ، فلذلك حُكْم ، وهؤلاء أولادُك قد استَوْلى كلُّ واحدٍ منهم على إقليمٍ كبير ، ([3]ولم يكْفِهِمْ[3]) حتى تجاوزوا أمْرَ السِّياسة . فأدَّوا الرِّسالة إلى نِظام المُلْك .

فيُقال : إنه قوَّى نفسَه ، وأخذ يُجيب بأُمور ، وأنه[4] قال فى آخر كلامه : إن كان لم يعلَمْ أنِّى شريكُه فى المُلْك ، فلْيَعلم .

فاشْتَدَّ غضبُ السلطان ، وعمل عليه الحِيلة سِنِين ، حتى تمَّت له فى هذه السَّنة .

ويُقال : إن أول تغيير خاطره عليه ، مِن سنة ست وسبعين ، وممَّن كان غيَّر خاطرَه عليه فى هذه السَّنة سيِّدُ الرؤساء أبو المحاسن ابن كمال الدين[5] ابن أبى الرِّضا ، وهو رجل تقرَّب إلى خاطرِ السُّلطان فى هذه السنة ، أعنى سنة ست وسبعين وأربعمائة ، وكان أبوه كمال المُلْك يكتُب الإنشاء[6] للسلطان ، وكان أبو المحاسن هذا عنده جَراءة ، فقال للسلطان : أيها الملك ، سلِّم إلىَّ نِظامَ المُلْك ، وأنا أُعطِيك ألفَ ألِفِ دينار ، فإنهم قد أكلُوا البلاد .

فبلغ ذلك نِظامَ المُلْك ، فمد سِمَاطًا ، وأقام عليه مماليكَه ، وهم ألوفٌ من الأتراك ، وأقام سلاحَهم وخَيْلَهم ، ودعا السُّلطان ، فلما حضَر ، قال له : إنى خدمْتُك ، وخدمتُ

---

(١) فى المطبوعة : «على» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) الشحنة فى البلد : من فيه الكفاية لضبطها من جهة السلطان .

(٣) فى المطبوعة : «ولا يكفيهم» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «فإنه» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : «الملك» ، والمثبت فى د، ز . وأبو المحاسن هذا هو المرزبان بن خسرو فيروز المعروف بابن دارست ، وهو صهر نظام الملك ، ويكنى أبا الغنائم أيضا ، وقد تقدم بهذه الكنية ، انظر شذرات الذهب ٣٧٥/٣ ، وفيات الأعيان ٣٩٨/١ ، وسيذكر فى هذه الطبقة .

(٦) فى د، ز : «الأشياء» ، والمثبت فى المطبوعة .

أباك وجَدَّك ، ولى حقُّ خدمةٍ ، وقد بلغَك أخْذِى لأموالك ، وصدَق القائل ، أنا آخذُ المال ، وأعطيه لهؤلاء الغِلمان ، الذين جعلتُهم لك ، وأصْرِفه أيضا فى الصَّدقات ، والوُقُوف ، والصِّلات ، التى[1] مُعظَم ذِكرها لك ، وأجرُها لك ، وأموالى وجميعُ ما أملكه بين يديْك ، وأنا أقنَع بمُرَقَّعةٍ وزاوِيةٍ .

فصفَا له السُّلطان ، وأمر أن تُسمَل عينَا أبى المحاسن ، ونَفْذِه إلى قلعة سَاوَة ، فسمع أبوه كمال المُلْك الخَبر ، فاسْتجار بنِظام المُلْك ، وحمَل مائتى ألف دينار ، وعُزَل عن الطُّغْراء ، يعنى كتابة السِّرّ[2] ، ووليَها مُؤيِّد المُلْك بن نِظام المُلْك .

ومِن قائل : لم يصْفُ له السلطان باطنًا ، ولكن عرف عجْزَه عنه .

وهذه الحكاية حكاها ابنُ الأثير[3] ، وأظن نِظامَ المُلْك كان أعظمَ من أن يَطلُب منه ألفَ ألِف دينار ، ولعل هذا المبلغ يَسِيرٌ مما يصل إليه كلَّ عام .

ثم لم يُمتَّع السُّلطانُ بعد قَتْل[4] نِظام المُلْك ، ولم يَلَذَّ له عيشٌ ، بل تنكَّدتْ أحوالُه ، وتعكَّست أمورُه .

وأما نِظام المُلْك ، فحُمِل مَيِّتًا إلى أَصْبَهان ، ودُفِن هناك بمَحِلَّةٍ له .

فأما السلطان فاستمرَّ ذاهبًا إلى بغداد ، واستوْزَر تاجَ المُلْك أبا الغنائم ، وقدِم بغدادَ متمرِّضا ، وهى المَقْدَمة الثالثة ؛ فإنه لم يعبُرْها غيرَ ثلاثَ مرَّات ، ووجد المُقْتَدِىَ قد جعل ولدَه المُستظهِر بالله ولِىَّ العهد ، فألزمه أن يعزِلَه ، ويجعل ابن بنْتِه جعفرًا ولىّ العهد ، وكان طفلًا ، وأن يسلِّم بغداد له ، ويخرج إلى البَصرة ، تكونُ دارَ خلافتِه ، فشقَّ ذلك على الخليفة ، وبالغ فى استِعطاف مَلِكْشاه ، واستنْزَله عن هذا الرَّأى ، فلم يفْعَل ، فاستَمْهله عشرةَ أيَّام ليتجهَّز ، فقيل : إن الخليفة جعل يصوم ويطْوِى ، وإذا أفطر جلس على الرّماد ، ودعا على مَلِكْشاه ، فقوِىَ [مرضُه][5] ، ومات .

---

(١) فى الأصول : «الذى» .

(٢) فى المطبوعة : «السير» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) انظر الكامل ١٠/٧٠ ، ٧١ .

(٤) فى المطبوعة : «مقتل» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

والحاصلُ أنه بعد نِظام المُلْك لم يُمتَّع بمُلْكِه ، ولم يعِشْ غيرَ شهر واحد ، وأن الوزير تاجَ المُلْك أيضًا ، وكان رجلا خيِّرًا ، كما سيأتى فى ترجمته[1] ، لم يُمتَّع .

ويُقال : مِن سَعادة ذِى المَنْصِب ألّا يَلِيَه بعده كُفْوٌ له ، فصادف أنه وَلِىَ مكان نِظام المُلْك ، فمقَته الخلقُ ، مع جَوْدَتِه ، وجرَى له ما سنشْرحه إن شاء الله تعالى فى ترجمته .

ووصل الخبرُ إلى بغداد ، بوفاة نِظام المُلْك ، فجلس الوزير عميدُ الدّولة للعَزاء ، وحضر النَّاس على اختلاف طبقاتِهم .

ورأى صاحب «العدة» الحسينُ الطَّبَرِىّ فى منامه ، حين تُوُفِّىَ نِظامُ المُلْك مكتوبًا على أَدِيم السماء بالنُّجوم : رُفِع العدل عن أهل الأرض .

ورآه آخَرُ فى المنام ، وهو مُتوَّج[2] بتاجٍ مُرصَّع بجوهر[3] قال : فقلتُ له : بأىّ شىء بلغتَ هذه المنزلة ؟

فقال : بفضلِ الله وحدَه .

ومات نِظام المُلْك ، وله سبع وسبعون سنة .

(ومن الرواية ، والفوائد عن نِظام المُلْك)

أخبرنا عبد الغالب بن محمد بن عبد القاهر المَاكِسِينىّ[4] بقراءتى عليه ، بدِمَشق ، أخبرنا عبد المنعم بن يحيى بن إبراهيم الزُّهْرِىّ الخطيب ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أبى المعالى عبد الله بن جامِع البَنَّاء الصُّوفىّ ، فى سنة ثمان وستمائة ، أخبرنا نصر بن نصْر العُكْبَرِىّ ، أخبرنا نِظام المُلك أبو على الحسن بن على بن إسحاق الوزير ، أخبرنا أبو بكر أحمد ابن منصور بن خلف ، أخبرنا أبو طاهر بن خُزَيمة ، حدَّثنا محمد بن إسحاق السَّرَّاج ، حدثنا

---

(١) فى هذه الطبقة باسم المرزبان بن خسرو فيروز ، الجزء الخامس ، صفحة ٣٢٩ .

(٢) فى المطبوعة . «يتوج» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى : «بالجواهر» .

(٤) فى المطبوعة : «الماكسسنى» ، والكلمة غير واضحة فى : د، ز . والماكسينى ، بفتح الميم وسكون الألف وكسر الكاف والسين المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفى آخرها نون ، هذه النسبة إلى ماكسين ، وهى مدينة بالجزيرة على الخابور . اللباب ٨٥/٣ . وهو مترجم فى الدرر الكامنة ٣٨٥/٢ .

قُتَيبة ، حدثنا مالك بن أنس ، عن عامر بن عبد الله بن الزبير ، عن عمرو بن سُلَيم الأنْصارِىّ ، عن أبى قَتَادة السُّلَمِىّ : أن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، قال : « إذا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ » .

● قال أبو سعد بن السَّمْعَانِىّ : قرأت فى كتاب « سِرّ السُّرور » لصديقنا القـاضى أبى العلاءِ محمد بن محمود الغَزْنَوِىّ[1] ، أن نِظام المُلْك صادف[2] فى سَفَر رجلًا فى زِىّ العلماء ، قد مسَّه الكَلال ، فقال له : أيها الشيخ ، أعَيِيتَ ، أم أعْيَيْتَ ؟

فقال : أعْيَيْتُ .

فتقدَّم إلى حاجبه[3] ، بتقْديم بعض الجنائب إليه ، والإصلاح من شأنِه ، وأخذ فى اصْطِناعه .

وإنما أراد بسُؤاله اختبارَه ، فإنَّ عَيِىَ : فى اللسان ، وأعْيَى : كَلَّ وتَعِب .

قال أبو الخير دُلَف بن عبد الله بن محمد التَّبّان[4] البَغْدَادِىّ : سمعتُ الإمام عبد الرَّحيم ابن الشَّافِعِىّ القَزْوِينِىّ ، بقَزْوِين ، يقول : دخل أبو على القُومَسَانِىّ[5] على نِظام المُلْك أبى علىّ الوزير ، فى مَرْضَةٍ مَرِضها ، يعودُه ، فأنشأ يقول :

إذا مَرِضْنا نوَيْنـا كلَّ صالحةٍ ... فإن شُفِينا فمنَّا الزَّيْغُ والزَّلَـلُ
نرجُو الإلٰـه إذا خِفْنا ونُسْخِطُه ... إذا أَمِنَّا فما يزْكُو لنا عَمَـلُ

فبكى نِظام المُلْك[6] وقال : هو كما يقول .

---

(١) فى المطبوعة ، د : «العهنوى» ، والكلمة فى ز غير واضحة ، والمثبت فى الطبقات الوسطى . والغزنوى ، بفتح الغين وسكون الزاى وفتح النون وفى آخرها واو ، نسبة إلى غزنة ، وهى مدينة من أول بلاد الهند . اللباب ٢/١٧١ . وفى كشف الظنون ٢/٩٨٧ : أنه ألفه فى ذكر شعراء زمانه .

(٢) فى د، ز : «صادق» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الكبرى : «حاجته» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الكبرى : «البنان» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى . وهو بفتح التاء نسبة إلى بيع التبن ، وبضمها اسم سراويل لا ساق له يلبسه الملاحون . اللباب ١/١٦٨ .

(٥) قومسان : من نواحى همذان ، وأبو على القومسانى هو أحمد بن محمد بن على . معجم البلدان ٤/٢٠٢ .

(٦) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «بكاء شديدا» .

الحسن بن على بن محمد بن إسحاق بن عبد الرحيم بن أحمد*
الأستاذ أبو علىّ الدَّقّاق

شيخ الأستاذ أبى القاسم القُشَيْرِىّ .

تفقَّه على الخِضْرِىّ والقَفَّال .

وصحب فى التَّصوُّف أبا القاسم النَّصْرَابَاذِىّ .

وسمع الحديثَ من أبى عمرو بن حَمْدان ، وأبى الهَيْثَم محمد بن مَكّىّ الكُشْمَيهَنِىّ[(١)] ، وأبى علىّ محمد بن[(٢)]عمر الشَّبُّويىّ[٢)] ، وغيرهم .

روَى عنه القُشَيْرِىّ[(٣)] وغيره .

قال عبد الغافر : هو لسان وقته ، وإمام عصره ، نَيسابُورِىّ الأصل ، تعلَّم العربيَّة ، وحصَّل علمَ الأصول ، وخرج إلى مَرْو ، وتفقَّه بها على الخِضْرِىّ ، وبرَع فى الفقه ، وأعاد على الشيخ أبى بكر القفَّال المَرْوَزِىّ ، فى درس الخِضْرِىّ .

ولما استمع[(٤)] مايحتاج إليه من العلوم ، أخذ فى العمل ، وسلَك[(٥)] طريق التَّصوُّف[(٦)] ، وصحب الأستاذ أبا القاسم النَّصْرَابَاذِىّ .

---

* له ترجمة فى : تبيين كذب المفترى ٢٢٦ ، شذرات الذهب ٣/١٨٠ ، طبقات الإسنوى ١/٥٢٣ ، العبر ٣/٩٣ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٥٦ .

(١) بضم أولها وسكون الشين وكسر الميم وسكون الياء تحتها نقطتان وفتح الهاء وفى آخرها نون ، هذه النسبة إلى قرية من قرى مرو القديمة ، وقد خربت . اللباب ٣/٤٢ .

(٢) فى المطبوعة : «عمرو النسوى» ، وفى د : «عمر الشبوى» ، والمثبت فى : ز، وهو بفتح الشين المعجمة وضم الباء الموحدة المشددة وبعدها واو وفى آخرها ياء مثناة من تحتها ، هذه النسبة إلى شبوية ، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه . اللباب ٢/١٠ ، وهو فيه : «أبو على أحمد بن عمر» ، وجاء فى المشتبه ٣٩٠ كما جاء فى الطبقات : «محمد بن عمر» .

(٣) انظر الرسالة القشيرية ٧٦٨ (فهارس الأعلام) .

(٤) فى المطبوعة : «سمع» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة بعد هذا زيادة على ما فى : د، ز، والطبقات الوسطى : «فى» .

(٦) فى د، ز : «التصرف» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

وكان الأستاذ أبو عليّ لا يستنِد إلى شيء ، كأنه يُعوِّد نفسَه تَرْك الرَّفاهية .

قال الأستاذ أبو القاسم القُشَيْرِيّ[1] : كنتُ فى ابْتداء وُصْلتى بالأستاذ أبى عليّ عُقِد لِىَ المجلسُ فى مسجد المُطَرِّز ، فاستأذنته[2] وقتَ الخروج[2] إلى نَسَا ، فأذن لى ، فكنتُ أمشى معه يومًا فى طريق مجلسه ، فخطر ببالى : [3] ليتَه ينوب عنِّى فى الأسبوع يومَيْن[3] ، بل ليتَه يقتصر على يومٍ واحد[4] فى الأسبوع[4] .

فالتفتَ إلىَّ ، وقال : إن لم يُمْكنى فى الأسبوع يومَيْن أنوبُ مرَّة واحدة .

فمشيتُ قليلًا ، فخطر لى شىءٌ ثالث ، فالتفتَ إلىّ ، وصرَّح بالإخبار عنه[5] على القَطْع .

توفِّىَ فى ذى الحجّة ، سنة خمس وأربعمائة ، ووهِم من قال : سنة ست[6] .

(ومن كلامه)

أنبأنا الحافظ أبو العباس بن المُظفَّر ، بقراءتى عليه ، أخبرنا أحمد بن هِبَة الله بن عَسَاكر ، بقراءتى [عليه][7] ، أخبرنا الإمام شهاب الدين أبو بكر القاسم بن الإمام أبى سعد عبد الله بن عمر بن الصَّفَّار ، إجازة ، أخبرنا جَدِّى عصام الدين أبو حفص عمر بن أحمد بن منصور بن الصَّفَّار ، سماعًا عليه ، قال : سمعتُ جَدِّى ابنَ الفارِسِىّ ، يقول : سمعت أبا القاسم القُشَيْرِىّ ، يقول : سمعتُ الأستاذ أبا علىّ الدَّقَّاق ، يقول : من اسْتهان بأدبٍ من آداب الإسلام عُوقِب بحِرْمان السُّنَّة ، ومن ترك سُنَّةً عُوقِب بحِرْمان الفريضة ، ومن اسْتهان بالفرائض[8] قَيَّض الله له مبتدِعًا يذْكُر عنده باطلًا ، فيُوقِع فى قلبه شُبْهةً .

---

(١) نقل ابن عساكر هذا القول فى تبيين كذب المفترى ٢٢٧ .

(٢) فى التبيين : «وقتا للخروج» .

(٣) ورد مكان هذا فى التبيين : «ليته ينوب عنى فى مجالسى أيام غيبتى ، فالتفت إلى ، وقال : أنوب عنك أيام غيبتك فى عقد المجلس . فمشيت قليلا ، فخطر ببالى أنه عليل يشق عليه أن ينوب عنى فى الأسبوع يومين» .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وتبيين كذب المفترى .

(٥) فى الطبقات الكبرى : «به» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى والتبيين .

(٦) قال بهذا الذهبى فى العبر ، وابن العماد فى الشذرات ، وأورده ابن تغرى بردى فى النجوم الزاهرة فى وفيات سنة اثنتى عشر وأربعمائة .

(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٨) فى المطبوعة : «بالفريضة» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

قال أبو علىّ فيما رُوِى مِن قولِه صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ أَكْرَمَ غَنِيًّا لِغِنَاهُ ذَهَبَ ثُلُثا دِينِهِ » : إنما ذلك لأن المرأ بقَلْبِه ، ولسانِه ، ونفسه ، فإذا تواضع لغَنِىٍّ بلسانِه ونفسِه ، ذهب ثُلُثا دينِه ، فإن اعتقد فضلَه بقلْبِه كما تواضع له بلسانِه ونفسِه ، ذهب دينُه كُلُّه .

وقال : تكلَّم الناسُ فى الفقر والغِنى ، أيُّهما أفضلُ ؟ وعندى : الأفضل أن يُعطَى الرَّجُلُ كفايتَه ، ثم يُصان فيه .

٣٨٦

الحسن بن محمد بن العبّاس ، القاضى ، الإمام الجليل ، أبو عَلىّ الزُّجَاجِىّ*

أحد أئمَّة الأصحاب .

لم أجِد له ترجمةً تَشْفى الغليل .

وقد كان أجَلَّ ، أو من أجلِّ ، تلامذة أبى العباس ابن القاصّ ، ومن أجلِّ مشايخ القاضى أبى الطَّيِّب الطَّبَرِىّ .

قال الشيخ أبو إسحاق : له كتاب «زيادة المفتاح[1]» وعنه أخذ فقهاء آمُل .

قلتُ : وله أيضا «كتاب فى الدَّور» علَّقه عن ابن القاصّ .

قلتُ : وأراه تُوُفِّىَ فى حدِّ الأربعمائة ، إمَّا قبلَها ، وإما بعدَها ، ولعل الأشبه أن يكون قبلَ الأربعمائة ، ولذلك ذكرناه فى الثالثة[2] ، ثم أعدْنا ذكرَه هنا ، استِظْهارًا .

وقد وقع لنا حديثُه ، لأنه روَى عن شيخِه ابن القاصّ ، جزءا «فى الكلام على حديث أبى عمر» .

---

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ١/ ٦٠٧ ، طبقات الشيرازى ٩٦ ، طبقات ابن هداية الله ٣٦ .

(١) فى أصول الطبقات الكبرى : «الفتاح» ، والتصويب من طبقات الشيرازى ، وكشف الظنون ١/٥١٧ ، ٢/١٧٦٩ ، واسم الزيادة ، «التهذيب» ، وهى زيادة على «المفتاح فى الفروع» لأبى العباس أحمد بن القاص .

(٢) الجزء الثالث ، الصفحة ٢٦٥ .

(ومن الفوائد ، والغرائب ، عنه رحمه الله تعالى)

● قال فى مسائل «الدّور» : أصل هذه المسائل كلِّها قولُه تعالى ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا ﴾[1] فعَيَّر مَن نقَض شيئًا بعد إثباته له ، فدلَّ أن كلَّ ما أدَّى إثباتُه إلى نَقْضِه باطل .

● إذا قاسمَ الوصىُّ الورثةَ ، وأخذ الثُّلثَ المُوصَى به لغير مُعَيَّنين ، فتلِف فى يده :

قال أبو علىّ الزُّجَاجِىّ : ليستْ هذه القِسْمة إلى الوَصِىّ ، كما ليس إليه القِسمة فى حقِّ الغائب ، ويُؤْتمن[2] فى ولايته ، فإذا تلِف المالُ ؛ فإن كان بغير تَعْدِية فتصير القسمة كأن لم تكُن ، فيخرج الثُّلث ثانيًا .

وقال أبو علىّ الثَّقَفِىّ : صحَّت القِسمة ، وبطلت الوصيّةُ .

نقله القاضى أبو سعد فى «الإشْرَاف» ، والقاضى شُرَيح فى «أدب القضاء» .

ورجَّح أبو سَعْد قولَ الثَّقفِىّ ، وقال : هو كزكاة واحدٍ ، دفعها إلى العامل ، فتلِفتْ فى يدِه من غير تفْريط .

٣٨٧

الحسن بن محمد بن الحسن ، أبو علىّ السَّاوِىّ*

الفقيه ، المتكلِّم على مذهب الأشْعَرِىّ .

حدَّث بدِمَشْق عن أبى طالب بن غَيْلان ، وأبى ذَرٍّ الْهَرَوِىّ ، وغيرهما .

روَى عنه نصر الْمَقْدِسِىّ ، وهو من أقرانه ، وغيرُه .

تُوُفِّىَ فى ذى القعدة ، سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، عن ست وسبعين سنة .

---

(١) سورة النحل ٩٢ .

(٢) فى المطبوعة : «ويبين من» ، والكلمة فى د، ز، غير واضحة ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

* له ترجمة فى : طبقات الإسنوى ٢/٤٤ ، و « الساوى » ؛ بفتح السين المهملة وبعد الألف واو ، هذه النسبة إلى ساوة ، مدينة بين الرى وهمذان . اللباب ١/٥٢٥ .

٣٨٨

الحسين بن أحمد بن على ، أبو عبد الله بن البَقَّال*

تفقَّه على القاضى أبى الطَّيِّب .

قال ابن النَّجَّار : وكانت له مقاماتٌ سنيَّة فى النَّظر والجدال ، وكان فقيها فاضلا ، بارعا ، كاملا ، مُدقِّقًا ، حسنَ النَّظر ، مُحقِّقًا ، جميل الطَّريقة ، زاهدا ، مُتعبِّدا ، عفيفًا ، نَزِهًا[1] ، على طريقة السَّلف .

وَلِىَ القضاءَ بحريم دارِ الخلافة ، عن أبى عبد الله الدَّامَغَانِىّ .

مولده سنة إحدى وأربعمائة ، ومات فى الحادى والعشرين من شعبان ، سنة سبع وسبعين وأربعمائة .

٣٨٩

الحسين بن الحسن بن محمد بن حَلِيم ، باللام ، الشيخ الإمام أبو عبد الله الحَلِيمِىّ**

أحدُ أئمَّة الدهر ، وشيخ الشافعيِّين بما وراء النهر .

قال فيه الحاكم : الفقيه ، القاضى ، أبو عبد الله بن أبى محمد ، أوْحَدُ الشافعيِّين بما وراء النَّهر[2] ، وأنْظَرُهم بعد أُستاذَيْه أبى بكر القفَّال ، وأبى بكر الأُودَنِىّ .

قِدِم نَيْسابور سنة سبع وسبعين حاجًّا ، فحدَّث ، وخَرَّجْتُ[3] له الفوائدَ ، ثم قدِمها سنة خمس وثمانين رسولًا من السلطان ، فعقدْنا له الإملاء ، وحَدَّث مُدَّةَ مُقامِه بنَيْسابور .

---

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ٥٤٩/١٨ ، طبقات الإسنوى ٢٣٩/١ ، الكامل ٥٧/١٠ ، الوافى بالوفيات ٣٢٥/١٢ .

(١) فى المطبوعة : «نزيها» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

** له ترجمة فى : البداية والنهاية ٣٤٩/١١ ، تاريخ جرجان ١٥٦ ، شذرات الذهب ١٦٧/٣ ، طبقات العبادى ١٠٥ ، طبقات ابن هداية الله ٤٠ ، العبر ٨٤/٣ ، اللباب ٣١٣/١ ، المنتظم ٢٦٤/٧ ، الوافى بالوفيات ٣٥١/١٢ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٢٣١/١٧ وحواشيه .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وآدبهم» .

(٣) هذا الضبط من الطبقات الوسطى ، ضبط قلم .

وروَى عنه الحاكم ، وعن أخيه أبى الفضل الحسن بن أبى محمد الحسن الحَلِيمىّ ، فى ترجمة الشيخ أبى عبد الله ، ثم قال : تُوُفِّىَ الحاكمُ العالم أبو عبد الله الحَلِيمىّ فى سنة ثلاث وأربعمائة .

قلتُ : ومولده سنة ثمان وثلاثين[1] وثلاثمائة ، وكذلك مولد أخيه أبى الفضل الحسن ، ولدا فى سنة واحدة ، ببُخَارى ، كذا ذكره[2] الحاكم فى ترجمة أبى الفضل .

قال : وأبو عبد الله مِن حُرَّة جُرْجَانية ، وأبو الفضل مِن جارية تُرْكِيَّة .

قال : وأبو عبد الله حدَّث ، وقَضَى فى بلاد خُراسان .

قلتُ : وروَى عنه أبو سعد الكَنْجَرُوذِىّ [ذلك][3] وقد وقع لنا حديثُه من طريقه .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، بقراءتى عليه ، أخبرنا أحمد بن هِبَة الله بن عَسَاكر ، بقراءتى عليه ، أجازنا[4] أبو رَوْح ، أخبرنا زاهِر بن طاهِر ، أخبرنا الإمام أبو سعد محمد ابن عبد الرحمن بن محمد ، أخبرنا الشيخ الإمام أبو عبد الله الحسين بن [5]الحسن بن[5] محمد الْحَلِيمِىّ ، أخبرنا أبو بكر بن محمد بن حَمْدان الصَّيْرَفِىّ ، حدثنا أُحَيْد[6] بن الحسين ، أخبرنا مُقاتِل بن إبراهيم ، حدثنا نوح بن أبى مريم ، عن يزيد الرَّقَاشِىّ[7] ، عن أَنس رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ عِنْدَ خَتْمِهِ » .

تَفرَّد به نوح بن أبى مريم ، وهو نوح بن يزيد ، قاضى مَرْو ، الجامع ، أبو عِصْمة .

---

(١) فى الأصول : « ثمان وثمانين » . وهو خطأ ، صححناه من مصادر الترجمة . وقد ذكر من قبل أنه قدم نيسابور سنة سبع وسبعين !

(٢) فى الطبقات الوسطى : «ذكر» .

(٣) ساقط من الطبقات الوسطى .

(٤) فى المطبوعة : «أخبرنا» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٦) فى الأصول : « أحمد » تحريف ، صوابه فى سير أعلام النبلاء ٢٣٣/١٧ ، وتلخيص المتشابه فى الرسم ٨١٤ .

(٧) بفتح الراء والقاف المخففة وفى آخرها شين معجمة ، هذه النسبة إلى امرأة اسمها رقاش بنت قيس ، كثر أولادها فنسبوا إليها . وهو يزيد بن أبان بن عبد الله . اللباب ٤٧٢/١ .

روَى التِّرمِذىّ ، قال أبو عبد الله الحاكم : وضَع نوح الجامع حديثَ فضائل القرآن الطويل ، وروَى عن الزُّهْرِى ، وعِدّة .

وقال فيه البُخَارِى[1] : مُنكَر الحديث .

قلتُ : وقد نقل ابن القَطّان ، أن البُخَارِىَّ قال : كُلُّ مَن قلتُ فيه « مُنْكَر الحديث » فلا تَحِلّ الرِّواية عنه .

● ومن مُصنَّفات الْحَلِيمِىّ كتاب «المنهاج ، فى شعب الإيمان» وهو من أحسن الكتب ، وفيه ما نصُّه : وشُرْب الخمر من الكبائر ، فإن استَكثر الشاربُ منه حتى سكر ، أو جاهر به ، فذاك من الفواحش ، فإن مَزَج خمرًا[2]بمثلها من الماء[2] ، فذهبتْ شِرَّتُها[3] وشربها ، فذاك من الصَّغائر . انتهى .

[4]والغَرابة فى قوله : «مزج فذاك من الصغائر»[4] .

ولعله أراد مَزْجًا يصير المجموعُ به غيرَ مُسْكِر ، أما إذا مزَج بالماء قدرًا من الخمر ، لا يُخرجه الماءُ بالمَزْج عن كونه مُسْكِرًا ، فلا يظهر إلا أنه من الكبائر جَزْمًا .

● وقال فيه أيضا : قَذْف المُحْصَنات كبيرة ، فإن كانت المقذُوفة أُمًّا ، أو أختًا ، أو امرأةً قانتةً كان فاحشة ، وقَذْف الصَّغيرة ، والمملوكة ، والحُرَّة المُتهَتِّكة من الصغائر .

● وقال أيضا : أمَّا[5] الخَدْشَة أو الضَّرْبة بالعصا ، مَرَّة ، أو مرَّتَيْن ، فمن الصَّغائر[6] .

---

(١) فى التاريخ الكبير ، القسم الثانى من الجزء الرابع ١١١ : «ذاهب الحديث جدا» .

(٢) فى المطبوعة : «بماء» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «شدتها» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى . والشرة : الحدة .

(٤) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٥) فى د، ز : «إنما» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٦) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

● « قال الحَلِيمِىّ : لا يُزَوِّج الكافرُ ابنتَه الكافرة .

وهو خلاف المشهور فى المذهب ، المَحْكِىِّ عن النَّصِّ . =

● قال الأصحاب : إذا اشترك جماعةٌ فى قتل [واحدٍ][1] إن دَمَ كُلِّ واحدٍ منهم مُستحَقٌّ للوَلِىّ .

وقال الْحَلِيمِىّ : القِصاص مفْضُوض[2] عليهم ، فإذا قتلَ عشرةٌ واحدًا ، فالمُستحَق للولىّ العُشْر من دَمِ كلِّ واحدٍ ، إلا أنه لا يُمكِن استيفاؤُه ، [إلَّا][3] باسْتِيفاء الباقى ، وقد يُستَوْفَى من المُتعدِّى غيرُ الْمُسْتَحَقّ ، إذا لم يُمكِن اسْتيفاء المُسْتحَق إلَّا به ، كما إذا أدخل الغاصبُ المغصوبَ فى بيتٍ ضيِّق ، واحتِيج فى رَدِّه إلى قَلْع الباب ، وهَدْم الجِدار ، وكما إذا وقع دينارٌ[4] فى مِحْبَرة ، ولا يمكن إخراجه إلا بكَسْرِها ، فإنها تُكْسَر ، ولذلك نظائرُ كثيرة .

= قال الإمام : وكان الحَلِيمِىّ رجلا عظيم القدر ، لا يُحيط بكُنْه علمِه إلّا غوَّاص ، والنَّصُّ عنده محمولٌ على تَرْكِ التَّعَرُّضِ للكفّار فيما يتَّفِق بين أظْهُرِهم .

قال : ويلزمه إذا ترافَعُوا إلينا فى نفقةٍ أو مَهْر ألّا يقضِىَ بمُوجَب النِّكاح بينهم ، وهذا خَرْم عظيم ، يُقَرِّب صاحبَه من التَّهَجُّم على الإجماع ، وتضطرب به أصولُ نكاح المُشْركات .

قلتُ : وقال صاحبُ «التَّتِمَّة» : لا خلافَ أن الكافرَ يُزَوِّج ابنتَه الكافرة من ذِمِّيٍ ؛ وإنما الخلافُ فى تزْويجها من مسلم .

قال ابن الرِّفْعة : وفى ذلك نَظَر ؛ لأن القاضىَ الحسين قال ، قُبَيل باب الأقضية : إن الحَلِيمِىّ خرَّج ذلك من قول الشافعىّ فى «المختصر» : «ولا يُزَوِّجهم إلَّا بولِىٍّ وشهود مسلمَيْن» . فزعم أن قوله «مسلمَيْن» يعود إلى الجميع .

قال : ولفظ الشافعىّ فى «المختصر» ، فى باب شرط الدِّين : «تُقْبَل شهادتُهم» يساعده .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : «مضمون» ، وفى د، ز : «منصوص» ، والتصويب من الطبقات الوسطى : ومفضوض أى مفرق عليهم . انظر النهاية ٣/٤٥٤ .

(٣)ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى المطبوعة : «الدينار» ، والمثبت فى : د، ز . والطبقات الوسطى .

وتظهر فائدةُ الخلاف بين الحَلِيمِىّ والجمهور فى مسائل :

● منها ، لو اشتركوا فى مُوضِحة[1] واحدةٍ ، فهل يُقتَصّ من كل واحدٍ بقدر جميع ما أَوْضَحه ، أو تُوزَّع عليهم ، ويُوضَح مِن كلٍّ بقِسْطِه ؟

وفيه احتمالان للإمام ، وبالأول منهما قَطع فى «التهذيب» وهو يوافق قول الجمهور ، بخلاف الثّانى .

● ومنها ، لو اشتركوا فى قَتْلٍ خطأً ، فإن قُلنا بقَوْل الجمهور ، ضُرب على عاقِلة كلِّ واحدٍ ما يخصُّه فى ثلاث سنين ؛ لأنه بدلُ النَّفس ، فأشبَه بدل النَّفس النَّاقصة ، وإن قُلنا بقَوْل الحَلِيمِىّ ضُرِب ما يخصُّ كلَّ واحدٍ فى سنَةٍ ، كأرْش الطَّرف .

ومنها ، إذا اشتركوا فى [قَتْلٍ][2] خطأً ، فهل يجب على كلِّ واحدٍ كفَّارةٌ ، أو على الكلّ كفارةٌ واحدة ؟

فيه قولان : أولهما يوافق قول الجمهور ، والثانى قولَ الحَلِيمِىّ .

وقد عُورِض الحَلِيمِىّ فى مقالته بوجوه ثلاثة :

الأول ، قال الإمام : إن استِدلالَه بالدِّية يبْطُل بقتْلِ الرّجل[3] المرأةَ ، فإنه يُقتَل بها ، وإذا آل الأمرُ إلى الدِّيَة لم يجبْ إلا نصفُها .

وأجاب عنه ابن الرِّفْعة ، بأن نفس المرأةِ جَعَلَها الشَّرْعُ مضمونةً بقصاصٍ ، أو دِيَةٍ فى نِصْف دِيَة الرَّجل ، فمَن انْفرد بإتْلافها ضمِن كُلَّ البَدَل ، والرَّجل إذا قتلَها ينْفرد بالإتْلاف[4] ، بخلاف ما نحن فيه ، فإنه إنما أتلف العُشْر ، فوجب أن لا يضْمَن إلا نِصْف المُقَدَّر من القصاص ، كما لا يضمنُ إلا عُشْر المُقدّر من المال .

والثانى ، قال الإمام : قوله « إن الزَّائد يُسْتَوفى تبعًا» باطل ، كما لو قطع شخصٌ يدًا

---

(١) فى المصباح المنير ٨٢٧ : «وأوضحت الشجة بالرأس : كشفت العظم ، فهي موضحة» .

(٢) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٣) بعد هذا فى د، ز زيادة معترضة هكذا : «وقد عورض الحليمى» .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «فلم يلزمه إلا ما ضمنه الشرع به» .

من نصف السَّاعِد ؛ فإنه لا يجْرى القصاصُ فيه ، خوفا مِن اسْتيفاء زيادةٍ على الجِناية بجُزءٍ يسير ، فكيف يُريق تسْعةَ أعْشار الدَّم مِن غير اسْتحقاقٍ لاسْتيفاء عُشرٍ واحد ؟

وأجاب عنه ابن الرِّفْعَة ، بأن القِياس المَنْعُ ، ولكن وجبَ حَسْم[1] مادَّةِ إهْدار النُّفوس[2] ، وذلك مفقودٌ فى قطْع نِصْفِ السَّاعد ؛ لأن القِصاص مشروعٌ والحالة هذه فى الكفِّ ،وبه تحصُل صيانةُ العُضْو عن الإهْدار ، وعِصمتُه .

قال فى «المَطْلب» : وهذا الجواب لا مَحِيصَ عنه .

والثالث ، ذكره ابن الرِّفعة فى «الكفاية» ، وهو أن الحَلِيمِىّ ناقَض أصْلَه ، إذ قال ، فيما إذا قتلَ واحدٌ جماعةً ، وتمالأ على القاتل أولياءُ القتيل[3] فقتلُوه جميعًا : إنه يُكْتَفى به عن جميعهِم ، ولا رجوعَ إلى الدِّيَة ، محُتَجًّا له بأنه فى المسألة المتقدِّمة التى هى عكس هذه ، يُجعَل كلُّ واحدٍ كالمُنْفَرد بالقتْل ، فلما جُعِل كالمُنْفَرد فى الاعتداء ، فكذلك فى الاستِيفاء ، فيقال لِلْحَلِيمِىّ : أنت لم تجعل كل واحدٍ فى تلك كالمُنْفَرد، بل صاحب عُشْر .

قلتُ : لعل الْحَلِيمِىّ لم يَبْنِ هنا كلامَه على مقالتِه ، بل على مقالةِ الأصحاب ، وإن بَنَى على أصْلِه ، فقد يقولُ : كما نزَّل الشارعُ مَن اعْتدَى على عُشْر دم مَنْزلةَ المُعْتدى على كُلِّه فى وجُوب القِصاص ، كذلك يُنزَّل مَن اسْتَوْفَى مع آخر ، مَنزِلة الْمُنْفَرد بالاسْتِيفاء .

(ومن مسائل الْحَلِيمِىّ)

● أنه يُستَحب الغُسْلُ لكلِّ ليلةٍ من رمضان .

● وأن القىء إذا خَرج غيرَ مُتغيِّر[4] ، فهو طاهر كالإنْفَحَة[5] ، وكذلك فى «التَّتِمَّة» .

والمجزوم به فى الرّافعىّ ، و «الروضة» أن القَىْءَ نجسٌ ، مِن غير تفْصيل .

---

(١) فى الطبقات الكبرى : «تحتيم» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وطلب عصمتها أوجب ذلك فيما نحن فيه» .

(٣) فى المطبوعة : «القتلى» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى الطبقات الكبرى : «متعد» ، والمثبت فى طبقات العبادى ١٠٦ .

(٥) الإنفحة لكل ذى كرش : شيء يستخرج من بطنه أصفر ، يعصر فى صوفة مبتلة فى اللبن فيغلظ كالجبن . المصباح المنير ٧٥٤ .

● وأن الإنسان إذا خرج منه ريح ، فإن كانت ثيابُه رَطْبة تَنجَّستْ ، وإن كانت يابسةً فلا .

● وكذا قال القاضى : لو أصاب دُخان النَّجاسة ثوبًا ، فإن كان رَطْبًا نجّسه ، وإن كان يابسًا فوجْهَان .

● ولو دخل الإصْطَبل ، وراَثَت الدَّوابُّ ، وخرج منها دُخَان ، فإن أصاب ثوبًا رَطْبًا نجّسه ، أو يابسًا فوجهان .

(ومن غرائب الْحَلِيمِىّ أيضًا)

● قوله[1] : إنا إذا قلنا بإباحة الدُّفِّ ، فلا يجوز تَعاطِيه إلا لِلنِّساء .

والجمهور لم يُفرِّقوا بين الرِّجال والنِّساء .

قال الشيخ الإمام الوالد ، رحمه الله : وفَرْقُ الْحَلِيمِىّ ضعيف[2] .

---

(١) مكان كلمة : «قوله» فى الطبقات الوسطى : «ونقل البيهقى فى شعب الإيمان» .

(٢) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة :

ومن مسائله :

● أن اللعبَ بالشِّطْرَنْج حرامٌ .

ووافقه الرُّويانِىّ على ذلك .

وقد وردتْ على والدى ، أيَّده الله ــ فُتْيا من مُدَّة يسيرة ، صُورَتُها : ما قولُكم فى لِعب الشِّطْرَنْج ، هل هو حلالٌ أو حرامٌ ؟ ، ولسنا نسألكم عن مشهورِ مذهبِكم ، فقد عُلِم أن المشهورَ من مذهبكم عدمُ التحريم ، بل النَّظرَ فى الدَّليل بعيْن الإنْصاف ، والإفتاءَ بعد ذلك بما تَدِينُون به ربَّ العالَمين ، والمسئولُ بَسْطُ الجواب ، وتَبْيينُ أنه هل لعِبَ به أحدٌ من الصحابة والتابعين ؟ كما رُوِىَ أن أبا هريرةَ رضى الله عنه ، وغيرَه من الصحابة والتابعين كانوا يلعبون به .

فألقَى إلىّ والدى ، أيَّده الله ، هذا الاستفتاءَ ، وقال : أجِبْ أنت عنه ، ثم اعْرِض علىّ ما تُجِيبُ به . =

= فكتبتُ جوابًا مبسوطا ، وأوقفتُه عليه فأعجبه .
وأنا ذاكِرٌ هنا نُبذَةً منه ليُستفاد ، فأقول :
لِعبُ الشِّطْرَنْج مكروهٌ كراهةَ تنْزيه ، ليس بحرامٍ ، ولا مستوِى الطَّرفَيْن . وقيل : حرامٌ . وقيل : مُباحٌ لا كراهةَ فيه .
والقولُ الأول هو الذى نَدِينُ اللهَ تعالى به ، ونراه الحقَّ الواضِحَ والنهارَ الجَلِيَّ .
وأما أنه هل لعِبَ به أحدٌ من الصحابة أو السلف ؟ فالمرْوِىُّ عن أبى هريرة رضى الله عنه مشهورٌ فى كتب الفقه ، وقد رواه الصُّولِىّ فى «جزءٍ» جمعه فى الشِّطْرَنْج بإسناده إليه .
وأما السَّلَفُ ، رحمهم الله ، فرُوِىَ عن جماعة ، منهم على بن الحسين ، وسعيد بن المسيّب ، ومحمد بن المُنْكَدِر ، والأعمش ، وناجيةُ بن كعب ، وعِكْرِمة ، وأبو إسحاق السَّبِيعِىّ ، وإبراهيم بن سعد ، وإبراهيم بن طلحة بن عبد الله بن مَعْمَر .
أسنَد اللعبَ به عن هؤلاء الصُّولِىُّ فى «الجزء» الذى جمعَه ، وعن جماعة آخرين .
وروى البَيْهَقِىُّ اللعبَ به عن بَهْز بن حَكيم ، وإبراهيم الهَجَرِىّ ، ومحمد بن سِيرِين ، وهِشام بن عُرْوَة ، والشَّعْبِىّ ، وسعيد بن جُبَير .
قال الرَّبيع : سمعتُ الشافعىّ ، رحمه الله ، يقول : لعِبَ سعيدُ بن جُبَير بالشِّطْرَنْج من وراء ظهره .
وهذا صحيح ثابتٌ ؛ فإن البَيْهَقِىَّ رواه عن الحاكم ، عن الأَصَمِّ ، عن الرَّبيع .
وهو إسنادٌ لو قُرِئ على مجنونٍ لَأفاق .
وروَى الصُّولِىُّ تَجْويزَها عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وأبى اليَسَر رضى الله عنه ، والحسن البَصْرِىّ ، والقاسم بن محمد ، وأبى قِلَابة ، وأبى مَخْلَد ، وعطاء ، والزُّهْرِىّ ، وربيعةَ بن أبى عبد الرحمن ، وأبى الزِّناد .
وقد ذكرنا الأسانيدَ عن هؤلاء ، وتكلَّمْنا عليها فى الجواب المبْسوط .
قال أصحابُنا : ولأن الشِّطْرَنْج فيها تدبيرُ الحروب فأشبهت اللعبَ بالحِراب .
وأما ما يتعلّق به القائلون بالتَّحريم فأشياءُ، نذكرُ المُعتَمَد منها عندهم، ونتكلم عليه. =

= فمنها : ما روَى ابنُ وَهْب ، حدثنا سليمان بن بلال ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن عليٍّ رضى الله عنه ، أنه كان يقول : الشِّطْرَنْج هو مَيْسِر الأعاجم .

وهذا مُرْسَل ، وليس فيه تصريحٌ بالتَّحريم .

ومنها : ما رُوِىَ عن عليٍّ رضى الله عنه ، أنه مَرَّ على أقوامٍ يلعبون بالشِّطْرَنْج ، فقال : ﴿ مَا هَـٰذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِى أَنتُمْ لَهَا عَـٰكِفُونَ ﴾ ؟ [سورة الأنبياء ٥٢] .

وقد أجاب ابنُ الصَّبَّاغ بأن عليًّا إنّما قال ذلك على سبيل الإرشاد لهم ؛ ليتركوا العُكوفَ عليه .

وهو صحيحٌ ؛ بل لقائلٍ أن يقول : هذا يدلُّ على عدمِ التَّحْريم ؛ لأنه لم يأْمُرْهم بتبْطِيله ، وما رُوِىَ عنه غيرُ هذا القول ، وقُصاراه أن يدلَّ على الكراهة ، ونحن قائلون بها ، ولو كان مُحرَّمًا لَمَا اكْتفى عليٌّ ، رضى الله عنه ، بهذا القول ، بل كان يَأْمُر بتبْطِيله .

وأجاب الصُّولِىُّ بأن الشِّطْرَنْج كان إذْ ذاك صُوَرًا ، على صُوَر الرَّجَّالة ، والفِيَلة ، والأفْراس ، على صُوَرِها ، على رَسْم الأعاجم ، لا يجْتنب ذلك من الناس إلَّا من يكره الصُّوَر .

قال : ولا يلعبُ بها اليومَ على تلك الصُّوَر إلَّا قليل .

قال : وقد رأيتُ من هذه الشِّطْرَنْجات أرْواحًا كثيرة ، وهى متروكة مع ذلك الفعل للأعاجم ، وكانت فى ذلك الزَّمان لقُربِ أيَّام الأعاجم ، فرآها علىٌّ رضى الله عنه ، صُوَرًا ، فكرهها ، ويدلُّ على ذلك قوله : «التماثيلُ» .

وذكر الصُّولِىُّ ممّا يدلُّ على أنها كانت صُوَرًا بإسنادِه إلى عمر بن شَبَّة . قال : حدَّثنى عبدُ العزيز بن أبى سَلَمة ، حدَّثنى أخى ، عن أبى ، قال : مَرَّ بنا القاسمُ بن محمد ، ونحن نلعب بالشِّطْرَنْج ، وبعض أدوَاتِها صُوَر ، فقال : أنهاكم أن تُصَوِّروا على خَلْق الله . وما عاب علينا الشِّطْرَنْج ، ولا نَهانا .

وهذا الذى ذكره الصُّولِىّ حسنٌ يُتغَبَّط به .

وذكر الصُّولِىُّ أيضًا أن القاسمَ بن محمد بلغَه أنه صُنِع له فى الشِّطْرَنْج تِمثالُ فيلٍ ، فغضب لذلك ، فلمّا رآه على غير صورة الفيل رضِىَ . =

= ومنها : ما روَى أبو بَدْرٍ ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه سُئل عن الشِّطْرَنج ، فقال : هى شرٌّ من النَّرْد .

وهذا الأثر عندى أقْوى ما يحتجُّ به الخُصوم ؛ لتصريحه بأنه شرٌّ من النَّرْد ، والنَّرْد حرامٌ ، فيكون الشِّطْرَنج حرامًا ؛ ولأن إسنادَه صحيح .

إلَّا أنَّا نُجيب عنه أولا ، بأنَّا لا نعلم مذهبَ ابنِ عمر فى النَّرْد ، ولعله كان يقول فيه بالحِلّ ، كما هو وَجْهٌ لأصحابنا ، ولا يلزمه حينئذ مِن كَوْن الشِّطْرَنج شرًّا من الحلال باعتبار مَّا أن يكون حراما .

وثانيا ، بأن المسألةَ مسألةُ اجتهاد ، ولعل ابنَ عمر ، رضى الله عنهما ، كان يذهب إلى التَّحريم ، ورأْىُ إمامنا الشافعىّ رضى الله عنه ، فى قَوْل الصَّحابىّ معروفٌ ؛ على أنَّ من قال : إنّ قولَ الصحابىّ حُجَّةٌ شَرَط فيه أن لا يعارضَه قولُ صحابىٍّ آخَر ، وهذا قد عارضه ما روَيْناه فيما تقدم .

وثالثا ، بأن هذا الأثَر لم يقُل بظاهره أحدٌ من العلماء ؛ وذلك لأن ظاهرَه أن الشِّطْرَنج شرٌّ من النَّرْد ، سواءٌ اشتمل على عِوَضٍ ، أم لا ! ، وبعض العلماء وإن قال : الشِّطْرَنج شرٌّ من النَّرْد فقد شَرَط فيه أن يكون مشتملا على عِوَضٍ ، وأمَّا إذا لم يكنْ مشتملًا على عِوَض ، فلم نعلم أحدًا قال فى هذه الحالة : إنه شرٌّ من النَّرْد ، وإذا كان الأثرُ مَتْروكَ الظَّاهر بالإجماع سقَط الاحْتجاجُ به .

ومنها : ما روَى الآجُرِّىّ بسَنده إلى سليمان بن داود اليَمَانِىّ ، عن يحيى بن أبى كَثِير [انظر ميزان الاعتدال ٤/٤٠٢] ، عن أبى سَلَمة بن عبد الرحمن ، عن أبى هريرة ، قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إِذَا مَرَرْتُمْ بِهَـٰؤُلَاءِ الَّذِينَ يَلْعَبُونَ الأَزْلَامَ ؛ الشِّطْرَنْجَ وَالنَّرْدَ ، فَلَا تُسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ » الحديث . [انظر جمع الجوامع للسيوطى ١ /٨٩] .

وقد سُقْناه فى المختصر ، الذى جمعناه .

والجوابُ عنه ، أنه ضعيفُ الإسْناد ؛ لأن فيه سليمان اليَمَانِىّ .

وقد قال ابن مَعِين فيه : « ليس بشىء » . =

● وقال فى «المنهاج» فى «باب الحثِّ على ترك الحسد»:إن تَمنِّى الكفر لا يكون كفرًا ، إلا إذا كان على وَجْه الاسْتِحْسان له ، واستدَلَّ بدُعاء مُوسَى عليه [الصلاة و][1] السلام على فِرْعون وقومِه ، حيث قال : ﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾[2] .

قال : فاسْتِقباح الإنسان الكفرَ هو الذى يحمِلُه أن يَدْعُوَ به على عدُوِّه ، أو يتمنَّاه له ، واسْتِحسانُه الإسلام هو الذى يحمِله على أن يكرَهَه له . هذا مُلخَّص كلامه .

= وقال البُخَارِىّ : « مُنكَر الحديث » ، وقد علمتَ فى هذه الترجمة قولَ البُخارِىّ : « كل من قلتُ فيه منكر الحديث فلا تحلُّ الرِّواية » . [هكذاولعل الصواب زيادة : عنه] .

وقال ابنُ أبى حاتم : « سمعت أبى يقول : هو ضعيفُ الحديث ، مُنْكَر الحديث ، ما أعلم له حديثًا صحيحًا » .

وللخصوم آثارٌ أُخَر، قد ذكرناها فى المختصر المُطوَّل ، ولا شىءَ فيها يدلُّ على التَّحْريم .

والمُنصِف إذا أزال العصبيَّة عن نفسه ، ونظر فى دلائل الفريقيْن ، علم أن الحقَّ الأبْلَج هو القولُ بالحِلّ مع الكراهة ، وذلك هو ظاهرُ مذهب الشافعىّ .

وهذا كله فى اللعب بالشِّطْرَنْج من حيث هو ، وأمَّا إذا انضَمَّ إليه اشْتغال عن صلاة أو غيرها ، فالتحريم إذْ ذاك ليس للشِّطْرَنْج نفسِه .

وكلُّه أيضًا فيما إذا لم يُواظِب عليه ، أمَّا إذا واظَب عليه فإنه يصير صغيرة ، كما ذكر الغَزَّالِىّ فى كتاب التوبة ، من كتاب «إحياء علوم الدين» ، لكن ذكر ابنُ الصَّبَّاغ فى «الشَّامل» خلافَه .

وهذا مختصرٌ حسنٌ من ذلك المختصر .

ونحن نحمَد الله الذى جعَلنا مُقلِّدين لإمام ، إذا طمَحت نفوسُنا فى وقتٍ إلى النَّظر فى دليل مسألةٍ من مسائله ، أدَّانا النَّظَرُ إلى ما كُنَّا مُقلِّدين له فيه ؛ فإن ذلك مما يشرح الصَّدْر ، ويُطَمِّن القلب على ماهو عليه ، من تقليدِه لهذا الإمام » .

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٢) سورة يونس ٨٨ .

٣٩٠
الحسين بن شُعَيب بن محمد السِّنْجِىّ*

من قرية سِنْج ، بكسر السِّين المهملة بعدها نون ساكنة ثم جيم ، وهى من أكبر قُرَى مَرْو .

وهذا هو الإمام الجليل ، الشيخ أبو علىّ[(١)] السِّنْجِىّ ، فقيهُ العصر ، وعالم خُراسان ؛ وأوَّلُ مَن جمع [بين][(٢)] طريقَتَى العِراق ، وخُرَاسان ، وهو والقاضى الحسين أنْجبُ تلامذةِ القفَّال .

وقد تفقَّه على شيخ العراقيِّين الشيخ أبى حامد ، ببغداد ، وعلى شيخ الخُراسانيِّين أبى بكر القَفَّال ، بمَرْو ، وهو أخصُّ به .

كتب بنَيْسابور عن السيد أبى الحسن محمد بن الحسين العَلَوِىّ ، وأبى عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ .

وببغداد عن أصحاب الْمَحَامِلِىّ .

وصنَّف «شرح المختصر» وهو الذى يُسمِّيه إمامُ الحرمين بـ «المذهب الكبير » ، «وشرح تلخيص ابن القاص» ، «وشرح فروع ابن الحدَّاد[(٣)]» .

قال بعضُ أصحابنا بنَيسابور : الأئمة بخُراسان ثلاثة : مُكثِر مُحقِّق ، ومُقِلّ مُحقِّق ، ومُكثِر غير مُحقِّق ، فأما المُكثِر المُحقِّق فالشيخ أبو علىّ السِّنْجِىّ ، وأما المُقِلّ المُحقِّق فالشيخ أبو محمد الجُوَيْنِىّ ، والمُكثِر غيرُ المُحقِّق فالفقيه ناصر العُمَرِىّ الْمَرْوَزِىّ .

ومن مُستَحْسَن الكلام : الشيخُ والقاضى زِينةُ خُراسان ، والشيخ والقاضى زِينة العِراق ، وهم الشيخ أبو علىّ ، والقاضى الحسين ، والشيخ أبو حامد ، والقاضى أبو الطَّيِّب .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٥٧/١٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦١/٢ ، الأنساب ٣١٣ ا . وفيه : «سعيد» مكان : «شعيب» ، سير أعلام النبلاء ٥٢٦/١٧ ، طبقات الإسنوى ٢٨/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٤٨ ، اللباب ٥٧٠/١ ، معجم البلدان ١٦١/٣ وهو فيه : «الحسن» وفيات الأعيان ٤٠١/١ ، الوافى بالوفيات ٣٧٨/١٢ .

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «المتردد ذكره ، المشحونة بأوجهه كتب الفقه ، فقيه أهل مرو فى عصره» .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وهما من أجل الكتب» .

تُوُفِّىَ فى سنة ثلاثين[1] وأربعمائة .

وقبرُه بجنب أستاذه القَفَّال بمَقْبَرة[2] مَرْو .

(ومن المسائل ، والغرائب ، والفوائد عن الشيخ أبى علىّ)

● حكى فى «شرح الفروع» وجهًا فى فرع ابن الحدَّاد الشَّهير ، وهو أوَّل فروعه ، أنه إن مَسّ الكلبُ نَفْس الإناء لم يطهُر بطهارة الماء ، وإن مَسَّ الماءَ دون الإناء ، فإذا طَهُر الماءُ طهُر الإناءُ .

وهذا وجهٌ غريب ، وقد[3] يُشبَّه بالوجه الضعيف فى الصُّبَّة[4] ، المُفرِّق بين أن يُلاقِى مَحَلَّ الشُّرب فيحرُم ، أَوْ لَا فلا .

ولقد أحسن الشيخ أبو علىّ فى شرح هذا الفرع ، وهو : كلبٌ وَلَغ فى إناء فيه ماء أقلُّ من قُلَّتَيْن ، ثم صُبَّ فى ذلك الإناء ماءٌ ، حتى بلغ بالماء الأول قُلَّتَيْن ، فالماء طاهر ، مادام قُلَّتيْن ، فإن نقص فسَد ؛ فإن الإناء نجِسٌ بحالِه حتى يُغْسَل تمَامَ سبْعٍ ، إحداهن بالتُّراب ، لأن الإناء لو وَلَغ فيه الكلبُ فأُلْقِىَ فى البحر ، ثم أُخْرِج لم يطهُرْ ، ولم يكن إلقاؤُه فى البحر إلا كغَسْلةٍ واحدة .

هذا مذهبُ ابن الحدَّاد .

وفى المسألة وجهٌ ثالث : أن الإناء يطهر .

وأجاد الشيخ أبو علىّ فى «الشرح» الكلامَ على هذه المسألة ، وهى من أشهر المسائل بين الأصحاب ، ومن أشهر مُولَّدات ابن الحدَّاد ، ثم ليست هى فى الرَّافعىّ ، وإنما[5] تُؤْخَذ من كلامه .

---

(١) فى المطبوعة : «ثلاث» ، والمثبت من : د، ز . والأنساب . وذكر فى معجم البلدان وفاته سنة ٤٣٦ .

(٢) فى الطبقات الوسطى والأنساب : «بسنجدان» وزاد فى الأنساب : «إذا خرجت من المصلى على يسار المنحدر» .

(٣) فى المطبوعة : «وهو» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «الضبة» ، والمثبت فى : د، ز . والصبة ، بالضم : بقية الماء فى الإناء ، المصباح المنير ٣٩١ .

(٥) فى المطبوعة بعد هذا زيادة : «هى» . والمثبت فى : د، ز .

● قال فى «الروضة» من زياداته ، فى «باب الوضوء» : ولو نَسِىَ لُمْعَةً[1] فى وُضوئه أو غُسله ، ثم نَسِىَ أنه توضَّأ ، أو اغْتَسل ، فأعاد الوضوء ، أو الغُسل بنِيَّة الحدَث أجْزأه ، وتكمُل طهارته بلا خلاف . انتهى .

وقد حكَى الشيخ أبو علىّ الخلافَ فى «شرح الفروع» فقال : رأيت بعضَ أصحابنا قال هذا ، على القول الذى يُجوِّز تَفْرِيقَ الطهَارة ؛ لأنه غَسَل قَدْرَ اللُّمْعَة فى المرَّة الثانية ، دون الأولى ، فهل تُجزِئه ؟ على قولَيْن :

قال الشيخ أبو علىّ : وهذا غَلط جِدًّا ، لأنَّا إن لم نُجوِّز التَّفْرِيقَ فهو قد غسَل جميعَ بدنِه بنِيَّة الجنابة ، فأجزأ الكُلّ ، كما أجْزأَ قَدْرَ اللُّمْعَة .

● قال : ومثل هذه المسألة ما قال المُزَنِىّ : لو أن رجلًا صلَّى الظُّهرَ ونَسِىَ سَجدةً منها ، ثم أدرك تلك الصَّلاة بعيْنِها تُصلَّى جماعةً ، فصلَّاها ، وعنده أنه قد أدَّاها مرَّة على الكَمال ، لم يُجْزِه ما فعل عن الفرْض ، وعليه أن يُعِيد مرَّة ثالثةً ، إذا علم أنه قد ترك سجدةً من الفعلة الأولى ، ولو كانت المسألة بحالها صلَّى الظُّهرَ ، وترك منها سَجدةً ، ثم أدرك تلك الصَّلاة بعيْنِها ، وقد نَسِىَ أن يكون صلَّى واحدة ، فصلَّاها على أنها عليه ، ثم تذكَّر أنه كان قد صلَّاها مرَّة ، وترك سَجدةً منها ، أجْزأه الثَّانى ، ولم يُضِرْه ما أغفلَه منها فى المرَّة الأولى .

● وذكر الشيخ أبو علىّ فى هذه المسألة ، ما إذا اغتسلت المرأةُ بعد الحَيْض لتَمْكين الزَّوج [فقط][2] هل يَرتَفِع[3] حدثُها ؟ والمسألة فيها وجوهٌ كثيرة مشهورة ، إلا أن الصَّحيح عند الرَّافِعِىّ ، والنَّوَوِىّ ، والشيخ الإمام أن الحدَث يرتَفع[3] ، فنقَله الشيخ أبو علىٍّ ، عن شيخه ، وهو القفَّال ، ثم قال : رأيت للكثير من أصحابنا أنه لا يصحّ . انتهى .

فتكون الجماعةُ قد صحّحوا خلافَ ما عليه الكثيرُ من الأصحاب ، على ما نقل الشيخ أبو علىّ .

---

(١) اللمعة : الموضع الذى لا يصيبه الماء فى الغسل أو الوضوء من الجسد . المصباح المنير ٦٧٧ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «يرفع» ، والمثبت فى : د، ز .

وبعضُ الناس سأَل : أما[1] هذه المسألة ؛ أعْنِى ما إذا نَوت تمْكين الزَّوج فقط ، غير المسألة المشهورة إذا نَوَى رَفْع بعضَ الأحْداث وعَيَّنها[2] ، ذاتُ الأوْجُه ؟ .

والجوابُ أن الفارِق أن الذى لا يُصحِّح[3] هنا ، عِلَّتُه ، كما قال الشيخ أبو علىّ ، أن اغْتِسالَها وقَعَ لِما يَنْقُضُه ، وهو الجماع ، فليس فى ضِمْنِه رَفْعُ الحدَث ، ولا يُوجِب صِحَّتُه فى حقِّ الوَطْء أن يصحَّ فى حقِّ الصَّلاة .

واستدَلَّ عليه الشيخ أبو علىّ بالمذهب[4] فى أنَّ[5] الذِّمِّيَّة إذا اغْتسلتْ لِتَحِلَّ لزَوْجِها المُسلِمِ يصحُّ فى إباحة الوَطْء ، دون الصَّلاة لو أسْلَمَتْ .

قلتُ : ويشهدُ له أن المرأةَ التى زال حِيضُها ، لو نَوَتْ بالغُسل الصَّلاة فقط لجَاز للزَّوْج الوطءُ ، بلا شكّ على هذا ، فدلَّ على أن المأْخَذَ ليس هو اسْتِباحةَ بعْضِ ما يُستَباح وَحْدَه .

● قال الإمام فى «الأساليب» فى تقْويم الطَّعام المغصوب : الإنسان إذا أشارَ إلى طعام غيره ، فقال : أَلِى[6] ؟ وذكر لآخَرَ[7] ذلك وأباح له أَكْلَه ، فإذا غرِمه رجع على مَن غَرَّه ، وإن لم تَثْبُت يدُ الغارِّ عليه ، تَعْويلًا على الغُرور .

وهذا مذهب حكاه الشيخ أبو علىّ ، وارتضاه لنفسِه ، وهو جارٍ على طُرُق قياس الغُرور . انتهى كلام «الأساليب» .

● قال الشيخ أبو علىّ فى «شرح التلخيص» بعد ما حَكَى الخلافَ فى التَّفريق بين الجارية وولدِها الْمَرْهُونة بالبَيْع ، ما نصُّه : ولو كان للرَّاهن سِوَى الجارية وولدِها ، كُلِّف قضاء الدَّين منه ، ولا تُباع ، لأن بَيْعَها دُون الولدِ ، أو مع الولدِ ، وليس برَهْن ، كلاهما ضَرورةٌ ، فلا يُصار إليه مع وجُود المالِ . ويُحْكَى هذا عن أبى إسحاق الْمَرْوَزِىّ ، وقد

---

(١) فى د، ز : «ما» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «وعنها» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «يصح» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «فى المذهب» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : «بأن» ، والمثبت فى : د، ز .

(٦) فى د، ز : «ألى» بالتشديد .

(٧) فى المطبوعة : «الآخر» ، والمثبت فى : د، ز .

نقَلَه عنه صاحبُ «التَّعجيز» فى «شرحه للوجيز» وهو غريب ، حسن ، لا ينْبغى أن يُختلف فيه .

(قطع نبات الحَرَم غير الإِذْخِر)

● حكَى الإمام فى «النهاية» عن شرح «التخليص» للشيخ أبى علىّ وجْهَيْن ، فيما لو احتِيج إلى قطع نباتٍ غير الإِذْخِر[1] من الحَرَم للدَّواء ، هل يجوز قطعه قياسًا على الإِذْخِر ؟ وتبعه الغَزَّالِىّ ، والرَّافِعِىّ ، ومَن بعدهما ، ولم أرَ فى «شرح التلخيص» للشيخ أبى علىّ[2] عن حكاية الوجْهَيْن ، إلا فى وُجوب الجزَاء ، أما القَطْع فَجَزَم بجَوَازِهِ .

٣٩١

حسين بن عبد العزيز بن محمد[3]

. . . . .

---

(١) «الإذخر» نبات ذكى الريح ، وإذا جف ابيض . المصباح المنير ٢٤٥ .

(٢) بعد هذا فى المطبوعة زيادة : «عن» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) هكذا جاء فى الطبقات الكبرى ، وقد جاءت ترجمته فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

حُسين بن عبد العزيز بن محمد

أبو عبد الله البُوجَرْدِىّ الخَبَّازِىّ

قال الحافظُ شِيرُويَه : كان فقيهًا ، عالمًا ، مُراعِيًا للفُقراء ، آمرًا بالمعروف ، صَدوقًا .

روَى ببغداد عن أبى جعفر بن المُسْلِمة ، وغيرِه .

وروَى شِيرُويَه عنه ، عن الشيخ أبى إسحاق ، عن القاضى أبى الطَّيِّب مَناماتٍ .

وقال : تُوُفِّىَ بالهَدْم ، سنة سبع وتسعين وأربعمائة .

[وللحسين هذا ترجمة فى : طبقات الإسنوى ١/٢٤١ ، ٢٤٢] .

٣٩٢

الحسين بن على بن جعفر بن عَلَّكان*

ابن الأمير أبى دُلَف العِجْلِىّ ، أبو عبد الله الجَرْبَاذْقَانِىّ[١] ، المعروف بابْن مَاكُولا .

ولى قضاءَ القُضاة ببغداد ، من قِبَل القادر بالله أمير المؤمنين ، وكان قد ولِىَ قبلها قضاءَ البَصْرة .

قال الخطيب : وكان نَزِهًا[٢] عفيفًا ، لم نَرَ[٣] قاضيًا أعظمَ نزاهةً منه ، ولا أظْلَفَ[٤] نفْسًا .

وسمعتُه يذكر أنه سمع الحديثَ بأَصْبَهَان من أبى عبد الله بن مَنْدَة الحافظ .

مات فى ثامن عشر شوال ، سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

وقيل : إن مَولده سنة ثمان وستين وثلاثمائة .

٣٩٣

الحسين بن على الطَّبَرِىّ**

صاحب «العُدَّة» الموضوعة شرحًا على «إبانة الفُورَانِىّ» .

إمام كبير .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٦٧/١٢ ، تاريخ بغداد ٨٠/٨ ، شذرات الذهب ٢٧٥/٣ ، طبقات الإسنوى ٤٠٦/٢ ، العبرَ ٢١٣/٣ ، المنتظم ١٦٧/٨ ، النجوم الزاهرة ٥٨/٥ . وهو عم الأمير أبى نصر ، صاحب « الإكمال » .

(١) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الباء الموحدة بعدها الألف وسكون الذال المعجمة وفتح القاف وفى آخرها النون ، نسبة إلى بلدتين : إحداهما بين جرجان وإستراباذ ، والثانية بين أصبهان والكرج ، اللباب ٢١٨/١ .

(٢) فى المطبوعة : «نزيها» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد ، وبعد هذا فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد زيادة : «صينا» .

(٣) فى الطبقات الكبرى «ير» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٤) فى الطبقات الكبرى « ألطف » ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد . وفى القاموس (ظ ل ف) : «وظليف النفس وظلفها : نزهها» .

** له ترجمة فى : تبيين كذب المفترى ٢٨٧ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٩ ، شذرات الذهب ٤٠٨/٣ ، طبقات الإسنوى ٥٦٧/١ ، ٥٦٨ ، طبقات ابن هداية الله ٦٦ ، العبر ٣٥٠/٣ ، العقد الثمين ٢٠٠/٤ . وكناه ابن عساكر ، والذهبى ، وابن العماد بأبى عبد الله ، وكناه الفاسى بأبى عبد الله ، وأبى على ، وكناه المصنف فى الطبقات الوسطى بأبى عبد الله .

تفقَّه على ناصر العُمَرِىّ بخُرَاسان .

وعلى القاضى أبى الطَّيِّب ببغداد صغيرًا ، ولازم بعده الشيخ أبا إسحاق الشِّيَرازِىّ ، وبرَع ، وصار من عُظماء أصحابه .

ودرَّس بالنِّظَامِيَّة بعد أبى القاسم الدَّبُوسِىّ[1] مُنفرِدًا [ثم][2] اشترك فيها مع أبى محمد[3] الْفَامِىّ[4] ، فكان يُدرِّس كلٌّ منهما يومًا ، إلى أن قدم الغَزَّالِىّ ، فعُزلا جميعا به[5] ، [6]إلى أن ترك الغَزَّالِىّ تدْرِيسَها ، فى سنة تسع وثمانين وأربعمائة[6] ، فأعِيد صاحب «العُدَّة» إلى التَّدريس[7] .

وكان إمامًا كبيرًا ، أشْعَرِىّ العقيدة ، جَرت بينه وبين الحنابلة القائلين بالحَرْف والصوَّت ، خُطوب .

وسمع الحديثَ من القاضى أبى الطَّيِّب[8] ، والشيخ أبى إسحاق ، وغيرهما .

وسمع «صحيح مسلم» من عبد الغافر الْفَارِسِىّ .

روَى عنه إسماعيل الحافظ ، والسِّلَفِىّ ، وآخرون .

وجاوَر بمكَّة ، وصار له بها أعْقَابٌ ، وأولاد[9] .

والأقرب أنه تُوُفِّىَ سنة خمس وتسعين وأربعمائة ، لا أدرى بمكَّة ، أم بأصْبَهَان[10] .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «فى المحرم» ، سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة» .

(٢) ساقط من : ز ، وهو فى المطبوعة ، د .

(٣) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «عبد الله بن محمد» .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «الشيرازى ، فى شهر ربيع الآخر من السنة» .

(٥) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «وذلك فى جمادى الأولى ، سنة أربع وثمانين وأربعمائة» .

(٦) فى الطبقات الوسطى : «ولم يزل حجة إلى ذى القعدة ، سنة ثمان وثمانين» .

(٧) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «فى صفر ، سنة تسع وثمانين ، وخرج من بغداد فى سنة اثنتين وتسعين إلى أصبهان ، وما أدرى لم خرج إليها» وهذا اضطراب من ابن السبكى ؛ فإنه سيذكر عن ابن النجار سبب خروجه من أصبهان ، وسنورده فيما ننقل من الطبقات الوسطى ، حين يذكر المصنف سبب الاضطراب فى أمر هذا المترجم .

(٨) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «والخطيب» .

(٩) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وكان أسند من بقى فى «صحيح مسلم» سمعه منه عالم عظيم... ، وتوفى بعد سنة تسعين ، ولم أتحقق فى أى سنة ، إلا أن الأقرب...» .

(١٠) ذكر المصنف فى الطبقات الوسطى نقلا عن ابن النجار أنه توفى بأصبهان .

وهذا الذى ذكرتُه فى ترجمتِه مُلخَّص من اختلافٍ كثيرٍ وقع ، نبَّهْتُ عليه فى «الطبقات الوُسطى»[1] واقتصرتُ هنا على ما وقَع لى أنه الصَّواب .

(١) نورد هنا ما ذكره المصنف فى الطبقات الوسطى ، فقد قال :
«الحسين بن محمد بن عبد الله ، الشيخ أبو عبد الله الطَّبَرِىّ ، صاحب «العُدَّة» .
وهذا الشيخُ قد وقع فى أمرِه اضْطراب :
فابنُ النَّجّار ساق نِسبته كما ذكرْناه ، وقال : خرج من بغداد فى سنة اثنتين وتسعين إلى أصْبَهان بعد قَتْل الوزير تاج المَلِك أبى الغنائم ، مُطالبًا بودائعَ كانت له عنده ، وبقَى هناك إلى حين وفاتِه ؛ فتُوُفِّىَ بأصْبَهان ، فى العشرين من شعبان ، سنة خمس وتسعين وأربعمائة .
هذا مُختصرٌ من كلام ابن النَّجّار .
وقال ابنُ السَّمْعانِىّ : سمعتُ أنه انتقل إلى أصْبَهان ، فمات بها .
وذكره شيخنا الذَّهَبِىّ فى موضعين : فقال فى أحدهما : الحسين بن علىّ بن الحسين ، أبو عبد الله الطَّبَرِىّ الفقيه ، نزيل مكَّة ، ومُحدِّثها . وذكره فيمن تُوُفِّىَ فى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة [انظر العبر] ، وذكر أنه تُوُفِّىَ بمكَّة . فخالف فى سِياق النَّسَب ، وفى تعْيين الوفاة .
وقال فى الآخر : الحسين بن محمد بن أبى على الحسين الطَّبَرِىّ ، تُوُفِّىَ بأصْبَهان . وذكر أنه استُدعِىَ إلى أصْبَهان من جهة أميرها ، فقدِمَها ، وأفاد أهلَها ثلاث سنين ، وانتقل إلى رحمة الله . وذكره فيمَن تُوُفِّىَ فى سنة خمس وتسعين ، فوافَق ابنَ النَّجّار هنا فى وقت الوفاة ، وخالف نفسَه فيما رأيتَ .
وقال عبد الغافر فى «السياق» : إنه مات سنة تسع وتسعين ، وهذا قول ثالث .
[نقل ابن عساكر فى التبيين عن عبد الغافر بن إسماعيل أنه توفى فى شهر رمضان ، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة] .
هذه مواضعُ الاختلاف فى كلامِهم ، والذى أراه أنه الصوابُ أنه : الحسين بن علىّ الطَّبَرِىّ ، صاحب العُدَّة...» .

(ومن المسائل والغرائب عنه)

● مسألة تعمُّد الكذِب ، هل هو من الصغائر ، أو الكبائر ، حتى تُرَدَّ الشهادةُ بالمرَّة الواحدة منه ؟

هذه المسألة قد استَبْهَم عليّ وجهُ النَّقل فيها ، فقَضِيَّة ما وجدتُه فى أكثر (1) الكتب ، أى (1) كتب المُتقدِّمين من أصحابنا ، يشهدُ لكونِه كبيرةً ، وقَضِيَّة ما وَجَدْتُه فى أكثر كتب المتأخِّرين ، يشهَدُ لكونِه صغيرةً ، والنَّفْسُ إلى الأوَّل أمْيَلُ ، لكثرة الأحاديث الواردة فى التَّحذير منه .

وقد جمعتُ فى الأحاديث الواردة فيه «مجلسا» جامعا ، وقد لُخص الكلام بكذبٍ فيه ضَرَر [و](1) أما مالا ضَرَرَ فيه ، وفيه غَرَض صحيحٌ فلا يَخْفى ، لخُروجِه(2) عن المَعْصية مطلقًا .

وأمَّا مالا غَرضَ فيه صحيح ، ولا ضَرَرَ ، فقد يُقال : إنه صغيرة ، ولكنه مُسقِط للمُروءة ، فتُرَدّ به الشَّهادة من هذا الوجه ، وقد يُقال : بل مافيه ضرر كبيرةٌ ، ومالا ضَرَر فيه موضع النَّظر فى أنه كبيرة أم صغيرة .

وبالجملة ، الكلامُ فى الكَذِب من حيثُ هو كَذِب ، ذكر الرَّافِعِىّ فى « كتاب الشهادات» أن صاحبَ «العُدَّة» عَدَّ من الصغائر الكذبَ الذى لا حدّ فيه ، ولا ضررَ ، وسكت عليه الرَّافِعِىّ ، والنَّوَوِىّ فى «باب الرهن» ، وفى الباب الرابع ، فى «النِّزاع» : ولو زعَم كلُّ واحدٍ منهما أنه مارَهَن نَصِيبَه ، وأن شريكَه رهَن ، وشهَّد عليه ، فوجهان ، ويقال : قولان :

أحدهما ، وبه قال الشيخ أبو حامد ، أنه لا تُقبَل شهادةُ واحدٍ منهما ؛ لأن المُدَّعِىَ يزعُمُ أن كلَّ واحدٍ منهما كاذبٌ ظالمٌ بالجحود ، وطَعْنُ المشهود له فى الشَّاهد ، يمنعُ قبولَ شهادتِه .

---

(1) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(2) فى المطبوعة : «خروجه» ، والمثبت فى : د، ز .

والثانى تُقبل ، وبه قال الأكثرون ؛ لأنهما رُبَّما نَسيَا ، وإن تعمَّدا ، فالكَذْبة الواحدة لا توجب الفسق ، ولهذا لو تخاصم رجُلان فى شَىْءٍ ، ثم شهِدَا فى حادثةٍ ، تُقبَل شهادتُهما ، وإن كان أحدُهما كاذبًا فى ذلك التَّخاصم . انتهى .

وقال فى «كتاب الشهادات» بعد كلامه المُتقدِّم ، فيمن يمدَح الناس ، ويُطْرِى : إذا كان كذِبًا محْضًا . عامَّةُ الأصحاب ، وهو ظاهر كلام الشَّافِعِىّ ، أنه كسائر أنواع الكذِب ، حتى إذا أكثَر منه ، رُدَّت شهادتُه ، كما إذا أكثر الكذِب فى غير الشِّعر .

وعن القفَّال ، والصَّيْدَلَانىّ : لا يلتحِقُ بالكذب ؛ لأن الكاذبَ يَرَى الكذبَ صِدْقًا ، ويُروِّجه ، وليس غرضُ الشَّاعر أنْ[1] يصدُق فى شِعْرِه ، وإنما هو صِناعة ، وعلى هذا فلا فَرْق بين القليل والكثير ، وهذا حُسْن بالغ . انتهى .

ولستُ على ثِقَةٍ بأن قولَه : « حتى إذا أكثَر منه رُدَّت شهادته» إلى آخره ، من منقوله عن عامَّة الأصحاب ، بل قد يكون زيادةً مِن عنده ، فرَّعها على قول الأكثَرين ، أنه كسائر أنواع الكذِب ، فلما كان فى ذهنِه مع ذلك أن سائرَ أنواع الكذب ، يُفرَّق بين قليلِه وكثيرِه ، ذكَر هذه الزِّيادة . كذا أحسَب .

وقال الرُّويانِىّ فى «البحر» : فرع . لو كذَب عن قصْدٍ رُدَّت شهادتُه ، وإن لم يكن فيما يقولُه من الكذِب ضَرَرٌ على غيرِه ، من نَميمةٍ أو بُهْتان ؛ لأن الكذبَ حرامٌ بكلِّ حالٍ .

قال القفَّال : إلا أن يقولَ ذلك على مذهب الكُتَّاب والشُّعراء ، وفى المُبالغة فى الكلام ، مثل أن يُشبِّه الرجلَ فى الشَّجاعة بالأسد ، ولعله مِن أجبن الناس ، وبالبدْر حُسنًا . وإنما يُعَد تنْزيلُنا للكلام ، وهو بمنْزلة لَغْو اليَمين ، لا حُكْمَ لهُ . وقد روَى مُوسى بن شَيْبة ، أن النبىَّ صلَّى الله عليه وسلَّم أبْطَلَ شهادَةَ رَجُلٍ مِنْ كَذْبَةٍ كَذَبَهَا . وهذا مُرسَل . انتهى لفظ «البحر» .

---

(١) فى المطبوعة : «أنه» ، والمثبت فى : د، ز .

وبه تبيَّن أيضًا أن قولَ الرَّافِعِىّ : «وعلى هذا لا فَرْق بين القليل والكثير» بحثٌ منه ، وليس هو من كلام القفَّال ، والصَّيْدَلَانِىّ ، لأن القفَّال أطلقَ القولَ ، ولم يُبيِّن تَعْمِيمَه ، وقد يُفرِّق مع ذلك بين القليل والكثير ، فلْيُنْظَر .

● من هذا ، مسألة إدخال المجانين والصِّغار المسجدَ .

ذكر[1] الرَّافِعِىّ عن صاحب «العُدَّة» ساكتًا عليه [2] أنَّه عَدَّ [2] من صِغار الذُّنوب إدخالَ الصِّغار ، والمجانين ، والنَّجاسات المسجدَ .

فأمَّا[3] النَّجاسات فواضحٌ كونُه معصيةً ، وأما إدخال الصِّغار ، والمجانين ، فلعلَّ المُراد إدخالُهم مع الغَفْلة عنهم ، بحيث لا يُؤمَن أذَاهُم فى المسجد ، وإلا فمُجرَّد إدخالهم لا يظهَرُ تحريمُه .

● عَدَّ فى «العُدَّة» أيضًا التَّغَوُّطَ فى طريق المسلمين ، وكشفَ العَورة فى الحمَّام مِن صَغائر الذُّنوب ، كما نقله [عنه][4] الرَّافِعِىّ ساكتًا عليه .

(فرع من باب صَوْل[5] الفحل)

● قال صاحب «العُدَّة» فيها فى الباب الثانى ، من أبواب ثلاثة ، عقدها فى الضَّمانات ، وهو «باب صَوْل الفحل» ما نصُّه : فإن قطعَ يدَ رجلٍ عند[6] القَصْد[7] ، فلما تولَّى تَبعه ، وقتلَه ، كان لوليِّه القصاصُ فى النَّفس ؛ لأنه حين ولَّى عنه لم يكن له أن يقتُلَه ، ولورثةِ المَقْصود[8] أن يرجِعُوا فى تركة القاصِد[9] بنصْف الدِّيَة ؛ لأن القصاصَ سقط عنه بهلاكه . اهـ .

---

(١) فى المطبوعة : «وذكر» ، والمثبت فى د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «أن من» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى المطبوعة : «أما» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٥) فى المطبوعة : هنا ، وفيما يأتى : «أصول» ، والمثبت فى : د، ز .

(٦) فى المطبوعة : «عن» ، والمثبت فى : د، ز .

(٧) فى المطبوعة : هنا ، وفيما يأتى : « الفصد » ، والمثبت فى : د ، ز .

(٨) فى المطبوعة : هنا ، وفيما يأتى : «المفصود :» ، والمثبت فى : د، ز .

(٩) فى المطبوعة : هنا ، وفيما يأتى : « الفاصد » ، والمثبت فى : د ، ز .

وهو صحيح ، والضمير فى قوله «قطع» عائدٌ على القاصِد ، وفى «تَبعَه» عائدٌ على المقصُود .

إلى[1] أن قال :الصائل قطع يد رجل صِيَالًا ، ثم تولّى فتبعه المقطوعُ المقصودُ ، فقتلَه ، فورثَهُ المقتول ، وهو الصَّائل ، ترجعُ على ورثةِ المقطوع ، وهو المَصُول عليه ابتداءً بالقصاص ، وترجع ورثةُ المقطوع إذا قُتِل قصاصًا على ورثةِ المقتول بنصْف الدِّية ، ليَد[2] مُورِّثهم المقطوعة ظُلْمًا بالصِّيال .

فهذا صحيح ، وقد نصَّ عليه الشَّافِعِيّ ، رضى الله تعالى عنه فى «الأم» فقال ، قَبْل ما جاء فى الرَّجل يقتُل ابنَه ، من جِراح العَمْد ، ما نصُّه : «ولو شهدوا أنه أقبلَ إليه فى صحراءَ ، بسلاح ، فضربَه ، فقطَع يَدَى[3] الذى ارْتَدَّ ، ثم وَلَّى عنه ، فأدركه ، فذبحَه[4] ، أقَدْتُه منه ، وضَمَّنتُ المقتولَ دِيَةَ [يدى][5] القاتل ا هـ .

والمسألة من مشهورات المنصُوصات ، وقد وقع فيها شىء عجيب ، وذلك أن صاحب «البيان» فهِم أن المقطوعَ هو[6] المقتول ، وهو الصَّائل ، فاعْترض باعْتراض صحيح ، لو كان الأمر على مافهمه ، .وتبعه الرَّافِعِىّ ، والنَّووِىّ ، رحمهما الله .

وهذه عبارة «البيان» : وإن قَصَده فقطعَ يَدَه ، فولَّى عنه ، ثم تبعَه فقتَلَه ، كان لوليّه القِصاصُ فى النَّفس ؛ لأنه لما وَلَّى عنه لم يكن له قَتْلُه .

قال فى «العُدَّة» : ولِوَرثةِ المقْصود أن يرجعُوا فى تَرِكَة القاصِد بنِصْف الدِّية ، لأن القصاص سقط عنه بهلاكه ، والذى يقْتضيه المذهبُ أنهم لا يرجعون بشىء ، كما لو اقتصَّ منه فقطَع يده ، ثم قتله ؛ فلأن النفسَ لا تنقُص بنُقْصان اليدِ ، ولهذا ، لَو قتلَ رجلٌ[7] له يدان رجلًا ليس له إلا يدٌ واحدة ، قُتِل به ، ولا شىءَ لورثة القاتِل . اهـ لفظُه .

والاعتراض[7] ناشئٌ عن فهمه أن المقطوعَ يدُه هو الصَّائل ، وتبعه الرَّافِعِىّ ، واقتصر

---

(١) فى د، ز : «إلا» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) فى د، ز : «دية» والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى الأصول : «يد» ، والمثبت فى الأم ٦/٢٩ .

(٤) فى المطبوعة : «وذبحه» ، والمثبت فى : د، ز، والأم .

(٥) تكملة لازمة من الأم .

(٦) فى المطبوعة : «هم» ، والمثبت فى : د، ز .

(٧) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

على عَزْو المسألةِ إلى «البيان» ، وصرَّح بأن المقطوعَ يدُه هو الصَّائل ، فقال : وفى «البيان» [أنه][1] لو قطع يدَ الصَّائل فى الدَّفع ؛ إلى آخر كلام «البيان» وسكت عليه ، وتبعه النَّوَوىّ ، وهما معذوران ، ولو نظرَا النَّصَّ لقالا : «ولو قطع يد المَصُول عليه» وتعلَّما[2] أن اعْتراضَ العِمْرَانِىّ فى «البيان» ناشئٌ[3] عن تصْوير المسألة على غير وجهها .

٣٩٤

الحسين بن محمد بن أحمد ، أبو علىّ القاضى الْمَرْوَرُّوذِىّ*

الإمام الجليل ، أحد رُفَعاء الأصحاب ، ومن له الصَّيت فى آفاق الأَرَضِين .

وهو صاحب «التعليقة» المشهورة ، وساحب[4] ذُيول الفخار المرفُوعة المجرُورة ، وجالبُ التَّحقيق إلى سُوق المعانى ، حتى يخرُجَ الوجهُ من صورةٍ إلى صورة ، السامى على آفاق السَّماء ، والعالى على مِقْدار النَّجم فى اللَّيلة الظَّلماء ، والحالُّ فوق فَرْق الفَرْقَد ، وكذا تكون عزائم العلماء ، [5]قاضٍ مُكمَّل[5] الفضل[6] فلو يتعرّف[7] به النُّحاة لما قالت فى «قاض» إنه منقوص ، وبحر علم زَخرت فوائدُه فعمَّتِ النَّاس ، وتعمِيمُ الفقهاء بها للخُصوص ، وإمام تصْطَفُّ الأئمة خلفَه ، كأنهم بُنْيان مَرصُوص .

كان القاضى جبلَ فقهٍ منيعًا صاعدًا ، ورجلَ علمٍ ، مَن يُساجِلْه يُساجِلْ ماجدًا[8] ،

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٢) فى المطبوعة : «ولعلما» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) بعد هذا فى د، ز زيادة : «لا» والمثبت فى المطبوعة .

* له ترجمة فى : تهذيب الأسماء واللغات ١/١٦٤ ، شذرات الذهب ٣/٣١٠ ، طبقات الإسنوى ١/٤٠٧ ، طبقات العبادى ١١٢ ، طبقات ابن هداية الله ٥٧ ، العبر ٣/٢٤٩ ، وفيات الأعيان ١/٤٠٠ ، وهو فى الطبقات الوسطى : «المروزى» ، والمثبت فى أصول الطبقات الكبرى ، وقد تقدم . انظر فهارس الجزء الثالث ، وانظر سير أعلام النبلاء وحواشيها .

(٤) فى أصول الطبقات الكبرى : «وصاحب» ، والتصويب من الطبقات الوسطى .

(٥) فى المطبوعة : «قاضى مجمل» ، وفى د، ز : «قاض بكل» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٦) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «عند جميع الطوائف» .

(٧) فى ز : « ىتعرب » بدون نقط تحت الياء ، وفى الطبقات الوسطى : «شعرت» ، والمثبت فى المطبوعة ، د .

(٨) هذا مأخوذ من قول الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب : =

وبَطَل بحْثٍ يترك القِرْن مُصفَرًا[1] أناملُه قائمًا وقاعدًا .

روَى الحديثَ عن أبى نُعَيم عبد الملك الإسْفَرايِنىّ[2] .

روَى عنه عبد الرزَّاق الْمَنِيعِىّ ، وتلميذه مُحيِى السُّنَّة الْبَغَوِىّ ، وغيرُهما .

وتفقَّه على القفَّال الْمَرْوَزِىّ ، وهو والشيخ أبو علىّ أنجبُ تلامذتِه ، وأوسعُهم فى الفقه دائرةً ، وأشهرُهم به اسْمًا ، وأكثرهم له تحقيقًا ، وللقاضى رحمه الله مع ذلك الغَوْصُ على المعانى الدَّقيقة ، وكثرةُ التَّحرير ، وسَدادُ النَّظر .

ذكره عبد الغافر فى السِّيَاق ، وقال فيه : فقيهُ خُراسان .

قال : وكان عصرُه تاريخًا به .

قال الرَّافِعِىّ : وكان يُقال له : [3]حَبْرُ الأُمَّة[3] .

قلتُ : وفى كلام إمام الحرمَيْن أنه حَبْر المَذْهب على الحقيقة .

وتخرَّج عليه من الأئمَّة عددٌ كثير ، منهم إمام الحرمَيْن ، وصاحب « التَّتِمَّة والتَّهْذيب » المُتَوَلِّىّ ، والبَغَوِىّ[4] ، وغيرهم .

● قال الرَّافِعِىّ : سمعتُ سِبْطه الحسن بن محمد بن الحسين بن محمد بن القاضى الحسين ، يقول : أتى القاضىَ رحمه الله رجلٌ ، فقال : حلَفتُ بالطَّلاق أنه ليس أحدٌ فى الفقه والعلم مثلَك فأطرق رأسَه ساعةً ، وبكى ، ثم قال : هكذا يَفْعَلُ مَوْتُ الرِّجال ، لا يقعُ طلاقُك .

وقد تكلَّمْنا على هذه الحكاية ، فى أول ديباجةِ هذا الكتاب[5] .

= مَنْ يُسَاجِلْنِى يُسَاجِلْ مَاجِدًا   يملأُ الدَّلْوَ إلى عَقْدِ الكَرَبْ

اللسان (س ج ل) ١١/ ٣٢٦ ، والمساجلة : المفاخرة بأن يصنع مثل صنيعه فى جرى أو سقى .

(١) فى د : « معترفا » ، وفى ز : « معتفرا » ، والمثبت فى المطبوعة . وهو مأخوذ من قول عَبِيد بن الأبرص :

قد أترك القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ   كأن أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

ديوانه ٤٩ .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وغيره » .

(٣) فى د ، ز : « خير الأئمة » ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة – والكلام عن البغوى – : « وهو الذى جمع فتاويه المشهورة » .

(٥) انظر الجزء الأول ، صفحة ٦٦ .

تُوُفِّىَ [القاضى][1] رحمَه الله فى المُحرَّم ، سنة اثنتين وستين وأربعمائة .

ومن شعره :

إذا مَارَمَاكَ الدَّهرُ يومًا بنكْبـةٍ فأَوْسِعْ لها صَدْرًا وأحْسِنِ لها صَبْرَا
فإنَّ إلٰـهَ العالَميـــنَ بفَضْلـــه سَيُعقِبُ بعدَ العُسْرِ من فَضْلِهِ يُسْرَا

(ومن الرواية عنه ، وهى عزيزة)

أخبرنا محمد بن إسماعيل الْحَمَوِىّ ، قراءةً عليه وأنا أسمع ، أخبرنا الإمام أبو محمد عبد الرحمٰن بن يوسف بن محمد البَعْلِىّ[2] أخبرنا أبو المَجْد محمد بن الحسين بن أحمد بن الحسين القَزْوِينِىّ ، أخبرنا الإمام أبو منصور محمد بن أسعد بن محمد ، المعروف بِحَفَدَة[3] العطَّارِىّ .

ح : وأخبرنا جماعةٌ من مشايخنا ، منهم الحافظان أبو الحجّاج المِزِّىّ ، وأبو عبد الله الذَّهَبِىّ ، عن أبى الحسن بن البُخَارِىّ ، عن فضل الله بن محمد النُّوقَانِىّ ، قالا : أخبرنا الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود البَغَوِىّ ، قال حَفَدَةُ : سماعا ، وقال فضل الله : إجازة ، أخبرنا الإمام أبو على الحسين بن محمد القاضى ، أخبرنا أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن على بن الشَّاة ، حدثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد ، حَفِيد العباس بن حَمْزة ، حدثنا جَدِّى العباس بن حمزة ، حدثنا محمد بن مُهاجر ، حدثنا أبو معاوية ، وعبد الله بن نُمير ، وأبو أسامة ، قالوا : حدثنا الأعْمش ، عن أبى صالح ، عن أبى هُرَيرة ، قال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِى فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ به طَرِيقًا إِلَى الجَنَّةِ » .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

(٢) البعلى : نسبة إلى بعلبك . انظر هامش المشتبه ٨٥ ، ومعجم البلدان ١/٦٧٤ .

(٣) فى المطبوعة : «بحفيده» ، والتصويب من : د، ز، والعبر ٤/٢١٣ .

٥٦١

يعقوب بن سليمان بن داود

أبو يوسف الإسْفَرايِنىّ

خازن كتب المدرسة النظامية ، ببغداد[١] .

٥٦٢

يوسف بن أحمد بن كَجّ

القاضى الإمام ، أحد أركان المذهب ، أبو القاسم الدِّينَوِرِىّ *

صاحب أبى الحسين بن القَطّان ، وحضر مجلس الدارَكِىّ ، وكان يُضْرَب به المثل فى حفظ المذهب ، وارتحل الناس إليه من الآفاق ، وأطنبوا فى وصفه ، بحيث يفضّله بعضهم على الشيخ أبى حامد[٢] .

وقال له فقيه[٣] : يا أستاذ ، الاسم لأبى حامد والعلم لك ، قال : ذاك رفعتْهُ بغدادُ ، وحَطَّتْنى الدِّينَوَرُ[٤] .

---

(١) كذا وقفت الترجمة فى أصول الطبقات الكبرى . وبعد هذا فى الطبقات الوسطى :

« تفقه على القاضى أبى الطيب . وكان حسنَ الخطِّ ، مليحَ الشِّعر .

سمع الحديث من أبى الطيب ، وأبى طالب بن غَيْلان ، وغيرِهما .

وحدَّث بسُنَن النَّسائى عن أبى نصر أحمد بن الحسين الكَسَّار .

وكان فقيهًا فاضلًا ، حسنَ المعرفة بالأصول على مذهب الأشعرىّ .

وصنَّف كتاب « المستظهرى » فى الإمامة وشرائط الخلافة ، وكتاب « محاسن الآداب » توفى فى ذى القعدة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة » .

[ترجم له الإسنوى فى طبقاته ١/ ٩٦ ، وانظر معجم المؤلفين ١٣/ ٢٤٩] .

* له ترجمة فى : الأنساب ٤٧٥ ب ، البداية والنهاية ١١/٣٥٥ ، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٨٣ ، شذرات الذهب ١٧٧/٣ ، طبقات الإسنوى ٢/ ٣٤٠ ، طبقات الشيرازى ٩٨ ، طبقات العبادى ١٠٧ ، طبقات ابن هداية الله ٤٢ ، العبر ٩٢/٣ ، اللباب ٢٩/٣ ، وفيات الأعيان ٦٣/٦ .

(٢) الإسفراينى ، كما صرح به فى بعض مراجع الترجمة .

(٣) هو أبى على الحسين بن شعيب السنجى . كما جاء فى الأنساب ، واللباب ، ووفيات الأعيان .

(٤) بعد هذا فى الطبقات الوسطى : « قتله العيارون بالدينور ، ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة خمس وأربعمائة » . ويلاحظ أن المصنف لم يذكر شيئا عن وفاته فى الطبقات الكبرى .

وجْهَيْن : الجوازَ ؛ لأنه استقبل القِبْلة ، والمنْعَ ؛ لأن قِبْلته وَجْهُ دابَّتِه .

● أقرّ فى مرضِ موتِه بأن ما فى هذا الدَّار لفلانٍ ، ومات ، فتنازعَ المُقَرُّ له والورثةُ فى بعض أمْتِعة الدَّار ، فقال الورثةُ : لم يكن هذا فى الدَّار وقْتَ الإقرار .

أجاب القاضى الحسين ، بأن القولَ قولُ المُقَرِّ له ؛ لأنه أقرّ له بما فى الدَّار ، وقد وجدنا هذا الشَّىْءَ موضوعًا فيها بعد الإقرار .

وقال البَغَوىّ : لا تُسمَع الدَّعْوَى على أنه كان فى الدار ؛ لأن كَوْنَه فى الدَّار غيرُ مقصودٍ ، بل يَدَّعِى أن الأب أقرّ لى به ، والقولُ قول الوارثِ مع يمينِه ، يحلِف أنه لا يعلَمُ إقْرارَ الأب به .

● قلتُ : نظيرُ المسألة أن يُقِرَّ بما فى يِده ، ثم يتنازعَ مع المُقَرِّ له فى شىءٍ ، هل كان فى يِده وَقْتَ الإقرار ؟

● والمجزوم به فى الرَّافِعِىّ «والرَّوضة» أن القولَ قولُ المُقِرِّ ، وهو يشهدُ لما قاله البَغَوىّ هنا .

● رجلٌ ضلَّ شَمُشْكَه[1] فى ضِيافة ، وتُرِك هناك شَمُشْك آخر .

قال القاضى الحسين : ليس له لُبْسُه ، وإن علم أنه شَمُشْك مَن أخذَ شَمُشْكَه ، وإن فعل عَصَى الله .

● وقع فى «شرح المنهاج» للوالد رحمه الله ، أن القاضى الحسين منعَ اسْتِئْجار الوالد ولَدَهُ[2] للخِدْمة ، والذى فى «تعليقة القاضى» نَقْلُ ذلك عن أبى حَنِيفة فقط .

ومن الغرائب أنَّ مثلَ هذا وقع للنَّووِىّ فى الروضة ، فحكاه وجهًا ، والذى فى الرافعىّ عَزْوُه إلى أبى حَنِيفة فقط .

● فى « فتاوى القاضى » أنه لو دخل سارقٌ دارَ إنسان ، فلم يُمْكِنه الخروجُ زمانًا ، وبقَى مُختفِيًا ، لا يجب عليه أُجْرَةُ المِثْلِ ، لأنَّه لم يَسْتَوْلِ عليها بإزالةِ يِد المالك ، بخلاف الغاصِب .

---

(١) هذا الضبط من : ز، ضبط قلم .

(٢) فى المطبوعة : «الولد» ، والمثبت فى : د، ز .

● قلتُ : وقد تنازَع فى هذا القولِ[1] صاحب «التَّتِمَّة» فيمَن جلس مع غيرِه على بِساطِه ، بغير إذنه ، أنه يلزمُه الأُجْرة ، وإن لم يُزعِج المالك ، ولكن الفرق أنَّ الجالسَ على البساط قاصدٌ الانتفاعَ ، بخلاف السَّارق ؛ فإن الضرورةَ أرْهَقَتْه .

ومن مسألةِ[2] «التَّتِمَّة» لا مسألة القاضى ، يُؤخذ [فرعٌ][3] كثيرُ الوقوع :

● شخصٌ يدخلُ دارَ غيرِه على سبيل التَّنزُّه ، دون الغَصْب ، فالظَّاهر وُجوبُ الأُجْرة عليه ، وليس كمسألة السَّرِقة ، وبل هو أوْلى بالوُجوب من مسألة «التَّتِمَّة» .

● قال القاضى فى «التَّعليقة» عند نِيَّة الخروج من الصَّلاة : إذا عيَّن الخُروجَ عن غير ما هو فيه عامدًا بطَلتْ ، سواءٌ اشترطْنا نِيَّة الخُروج ، أم لم نشْتَرِطْها ؛ لأنَّه أبطلَ ما هو فيه بنِيَّة الخُروج عن غيرِه .

وخرّجه فيما إذا كان ساهيًا ، على وُجوب نِيَّة الخُروج .

والذى جزَم به الرَّافِعِىّ تفريعًا على وُجوب نِيَّة الخُروج ، إنما هو البُطْلان عند التَّعمُّد لا عند السَّهو ، وتفريعًا على عدم الوُجوب أنه لا يضُرُّ الخطأُ فى التَّعْيين .

(فرع مُهِمّ فى الدَّيْن)

فيه خلاف بين القفَّال والقاضى

● قال القاضى فى « التَّعْليقة » فى « باب صفة الصلاة » بعد كلامه على التَّشهد ، فى المَرْء يَتيقَّنُ أنه ترك فى عُمْره صلواتٍ ، لا يدْرِى كم عددُها ، ما نصُّه : فرع ، رجلٌ عليه فوائتُ ، لا يَدْرِى قدْرَها ، [ولا][4] عدَدَها .

كان القفَّال ، يقول : يُقال له : قدِّم وَهْمَك ، وخُذْ بما تَتَيَقَّن ، فما تيقَّنْتَ وُجُوبَه فى ذِمَّتِك ، فعليكَ قضاؤُه ، وما شككْتَ فى وُجوبِه فلا .

---

(١) بعد هذا فى المطبوعة زيادة على ما فى : د، ز : «قول» .

(٢) فى المطبوعة : «مسائل» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٤) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

بخلاف[١] ما لو شك فى أداء فرْضِ الوَقْت ، يلزمُه فِعْلُه ، لأن الأصْل وُجُوبُه فى الذِّمَّة ووقع الشَّكُ فى سقُوطِه عن ذِمَّته ، وفيما نحن فيه ، شَكٌّ فى أصْلِ الوُجوب قبل اليقين ، والطَّريق فيه أن يُقال له : إذا كان عـددٌ مِن الصُّبح أو الظُّهر ، هل تَتيقَّن أنه صُبح ، أو ظُهر واحد ؟ فإن قال : نعم ، قلنا : عليك فِعْلُها .

ثم نقول : هل تَتيقَّن أنها صُبْحان ، أو ظُهْران[٢] ؟ فإن قال : نعم . قُلنَا : عليك فِعْلُها . وهكذا إلى أن يَنْتَهِى إلى حالٍ يَشُكُّ فيه ، فنَطْرَح عنه المشكوك ، ونُكلِّفُه أداءَ اليقين .

قال القاضى الحسين : وعندى يُقال للمُصَلِّى : كم تيَقَّنْتَ من فرائض هذه السَّنَة قد أدَّيْتَهَا ؟ فالذى تَيَقَّنْتَ سقطَ عنك ، والباقى فى ذِمَّتِك ، لأن الأصل اشْتغالُ ذِمّتك بالفريضة .

وما قاله القفَّال يخرج على القوْل القديم ، أنه لو شكَّ أنه هل ترك رُكْنًا من أركان الصّلاة ، فعلى قولِه القديم ، الأصلُ مُضِيُّهُ على السّلامة ، وفى الجديد ، يلزمُه الاسْتِئناف ، لأن الأصلَ اشْتِغال ذِمّته به ، ولو أنه على الشَّكِّ قضَى فائتةً فالذى يُرْجَى فيه من فضْل اللهِ تعالى أنْ[٣] يجْبُر بها خَلَلًا فى الفرائض ، ويحسِبَها له نفْلًا .

سمعتُ بعض أصحاب القاضى أبى عاصم ، يقول : إنه قضَى صَلَواتِ عُمْرِه كلِّها مرَّةً ، وقد استأنفَ قضاءَها ثانيًا .

ومن مذهب أبى حنيفة : لو مرَّتْ عليه فوائتُ فأراد أن يقْضِيَها ، ينْوى أوَّلًا أوَّلَ صُبْح فاتَه أو أوَّلَ ظُهر ، ثم بَعْد[٤] ذلك ينْوى ما يليه أو ينْوى آخرَ ظُهر ، أو آخر صُبْح ، ثم ينْوى ما يليه ، فيُسْتَحَب أن ينْوىَ على هذا الوَجْه . ولو أطْلَق النِّيَّةَ ، فنَوى قضاءَ فائتةِ الصُّبح ، أو الظُّهر ، جازَ . انتهى كلامه فى «التعليقة» .

---

(١) فى المطبوعة : «يخالف» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) مكان هذا فى ، د، ز : «أنه صبح أو ظهر واحد» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) بعد هذا فى المطبوعة زيادة على ما فى د، ز : «الله» .

(٤) فى المطبوعة : «يعد» ، والمثبت فى : د، ز .

(مسألة من باب الدَّعْوَى فى الميراث)

● إذا مات مجهولُ الدِّين ، وله ولدان : مسلم ، ونَصرانِىّ ، قال كلٌّ منهما : لم يزَل على دِينِى حتى مات . جُعِلت التَّركة كالٍ فى يد اثنين تَنَازَعَاه .

وقال القاضى حسين : إن كان فى يدِ أحدهما ، فالقولُ قولُه .

قال الغَزَّالِىّ : وهذه زَلَّةٌ ؛ لأنه مُعترِف بأن يدَه من جِهة الميراث ، فلا أَثَر لِيَدِه مع ذلك .

واعلم أن الغَزّالِىّ تَلَقَّى هذا الكلام مِن إمامه ، غير أن إمامَه جعل الحَمْل فيه على النَّاقل عن القاضى ، مع تَصْرِيحه بأن القاضِىَ قالَه ، وهذا عجيب .

وهذه عبارة «النهاية» : وقد ذكر القاضى أنّا ننظر إلى اليَد ، فإن كانت التَّركة فى يدِ أحدِهما ، فالقولُ قولُه مع يمينِهِ ، وهذا وَهْم ، وزَلَلٌ من الناقل عنه . انتهى .

فكأنه وإن أبصَره فى كتاب «القاضى» لم يتحقَّق أنه من قِبَله ؛ لِعُلُوِّ فهْم القاضى عنده ، وضَعْفِ هذه المقالة[1] . فأضاف الزَّلَل إلى المُعَلِّق .

وقد خلا كلامُ الغَزَّالِىّ عن هذه الزِّيادة ، لا سِيَّما وفى بعض نسخ «الوسيط» : «وهذه زَلَّة من كبير» وهذا يكاد يُصرِّح بثُبوتِها على القاضى ، وهو شىءٌ فرَّ منه الإمام ، لكن ما عُزِىَ للقاضى هو قول الشيخ أبى حامد ، شيخ العراقِيِّين ، وجماعة كما قال الرَّافِعِىّ ، وليت شِعْرِى ! لِمَ جُعِل زَلَلًا ، وما جُعِل جَعْلُهم القولَ قوْلَ الثالث إذا كان المالُ فى يَدِه زَلَلًا ؟ وكان القياس إذا أقرَّ به لأحدهما أن يكون الحُكْمُ كما لو كان فى يدِهِما ، نظرًا لما أبطل به الإمامُ كلامَ القاضى .

وقد أطْنَب ابنُ الرِّفْعَة فى «المَطْلَب» فى تأْييد كلامِ القاضى ، وذكر هذا الذى ذكَرْناه ، وغيرَه .

ولكنِّى[2] أقولُ : الإمام فى «النهاية» لم يذكرْ ما إذا كان المال فى يدِ غيرهما ، والرَّافِعِىّ ،

---

(١) بعد هذا فى المطبوعة زيادة على ما فى د، ز : «عنده» .

(٢) فى المطبوعة : «ولكن» ، والمثبت فى : د، ز .

وإن كان جزم بأن القولَ قوْلُ الثالث ، لٰكِنَّا لا ندرِى ما حالُ هذا الجزْم عند الإمام .

وقد ذكر ابن الرِّفْعَة أن القاضىَ عمادَ الدين بن السُّكَّرِىّ اعترضَ فى «حَوَاشى الوسيط» قائلا : يمكِن أن يقال : يُوقَف ؛ فإن بيْتَ المالِ يقولُ : لعله ماتَ على غيرِ دينِكُما ، فيحتاجُ كلُّ مُدَّعٍ إلى إثْباتِ ما يدَّعِيه ، وليس المالُ فى يدِهما ، بل قد عُلِمَ أن المالَ كان فى يَدِ الميِّت ، الذى لم يُعْرَف حالُه .

ونقَل عن صاحب «الشَّامل» أنه ذكر وجهًا يُوافِق هذا البحث ، لٰكنَّ ابن الرِّفْعَة ، قال : إن هذه الأوْجُهَ له ؛ لأن ما أبداه[1] يَحْتَمِل فيما إذا توافقا[2] أنه مات على دينِهما ، أو كان واحدًا ، ومع ذلك لا يُوافِق اتِّفاقًا .

(فرع فى باب صفة الصلاة)

● قال القاضى فى «التَّعليقة» ولو قال : «سَلام عليكم» من غير ألِف ولامٍ ، لم يتحلَّل به من[3] الصَّلاة . نصَّ الشَّافِعِىّ على أنه إذا نَقص حرفًا منه تبطُلُ به صلاتُه .

ولو قال : «سلامٌ عليكم» وزاد التَّنوين ، ونقَص الألِف واللَّام ، فيه وجهان :

أحدهما يَقُومُ التَّنْوين مَقامَه ، فيقع به التَّحَلُّل .

والثانى : لا .

ولو قال : «سلامُ عليكم» من غير التَّنْوين ، ترتَّب على التَّنْوين أن قلنا : لا يخرجُ به عن صلاةٍ ، فهُنا أوْلى ، وإلَّا ، فوجهان :

أحدهما ، يخرجُ مِن الصَّلاة كذلك ؛ لأن إسقاطَ التَّنْوين لا يُغيِّر معناه ، فهو كما لو قاله[4] مُنَوَّنًا . انتهى .

---

(١) فى ز، د : «أبدله» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٢) فى المطبوعة : «توافقنا» ، والمثبت فى : د، ز .
(٣) فى د، ز : «عن» والمثبت فى المطبوعة .
(٤) فى د، ز : «قال» ، والمثبت فى : د، ز .

ومسألة «سلامٌ عليكم» مُنَكَّرا مُنَوَّنا مشهورة ، ورجَّح الرَّافِعِىّ فيها الإِجْزَاء ، والنَّوَوِىُّ عدمَ الإِجْزاء ، وقال : إنه المنصُوص .

أما مسألة «سلامُ» مُنَكَّرا ، غيرَ مُنَوَّن ، فغريبة ، ومن العجب أن الشيخ بُرهان الدين ابن الفِرْكَاح نقل فيها فى «تعليقه ، على التَّنبيه» أن القاضىَ قال : لا يُجزئ . وكأنه نَظر أَوَّل ما حكيْناه من كلامِه . ولو تأمَّل آخرَه لوجده قد حكَى فيها وَجْهَيْن كما رأيت .

وفى كتاب «سر الصِّناعة» لابن جِنِّى[1] : أن أبا الحسن حكَى عنهم «سلامُ عليكم» غير مُنَوَّن ، ووجَّهَه بأن اللفظة كثُرَت فى كلامِهم ، فَحُذِف تنوينُها تخفيفًا[2] .

---

(١) سر صناعة الإعراب ٥٤٧ .

(٢) ذكر المصنف للقاضى الحسين فى الطبقات الوسطى هذه المسائل :

● « التَّفرقةُ بين الأمِّ وولدِهَا فى البيع حرامٌ .

وفى إفسادِه البيعَ قولان :

الجديدُ ، أنه يفسُد .

هذا المشهور فى المذهب .

وأغرَب القاضى الحسين فى كتاب الرهن ، فحكَى عن القديم أنه نهىُ تنْزيه ، وحيث جاز التفريقُ بالبيع جاز بالرهن بطريقٍ أوْلَى .

وقال الرَّافِعِىّ فى كتاب الرهن : التَّفرِيقُ بين الأمِّ وولدِها الصَّغير ممنوعٌ منه ، ولم يصرِّح هنا بأن هذا المنع منعُ تحْريمٍ ؛ لكنَّه صرَّح فى باب الغنائم بالتَّحْريم .

● قال الرَّافِعِىُّ فى كتاب الجراح ، فى الكلام على أن المسلمَ لا يُقتَل بالكافر : ولو قتل عبدٌ كافرٌ عَبْدًا كافرًا لمسلمٍ ، فعن القاضى الحسين : فيه احتمالان ، يعنى فى أنه هل يجب القِصاص ؟

وفى هذا نَظَرٌ واضح ؛ إذ كيف يتَّجه خلافٌ فى ثُبوت القصاص لمسلمٍ على كافرٍ ، والظَّنُّ بهذه المسألة أنها إجْماعيَّة ، ولا يمكن أن يقال : النُّسَخُ فيها غلط ، والمراد قتَل عبدٌ مسلمٌ عبدًا مسلمًا لكافر ، فإن الرَّافِعِىّ حكى فى المسألة قبل ذِكْر هذه بسَطرٍ =

٣٩٥

الحسين بن محمد بن الحسين[1] الفُورَانِىّ ، الإمام ، أبو علىّ الْبَيْهَقِىّ

قال عبد الغافر فيه : ركنٌ من أركان أصحاب الشَّافِعِىّ بناحية بَيْهَق ، مُدرِّسُهم ، ومُفتِيهم ، ومُذكِّرُهم ، والمرجوعُ إليه فى مُهِمات[2] الأمُور دينًا ودنيا [فيهم][3] .

هذا ما ذكره عبد الغافر ، نقلْتُه من «مُنْتَخَب كتابه» .

وذكره فى طبقة القاضى الحسين ، وأقرانِه .

٣٩٦

الحسين بن محمد بن الحسن ، أبو القاسم ، الفارِسِىّ

مات فى شهر ربيع الآخر ، سنة ثمان وأربعين وأربعمائة .

٣٩٧

الحسين بن محمد بن الحسن بن ابراهيم*

أبو علىّ الدُّلَفِىّ ، الْمَقْدِسِىّ ، الْبَغْدَادِىّ .

تفقَّه على ابن الصَّبَّاغ .

قال أبو علىَ بن سُكَّرَة : لم ألْقَ ببغداد أصلَحَ منه ، ولا ازهدَ .

= واحدٍ وجْهَيْن مشهورَيْن ، وقد كشفتُ «الروضة» فلم أره نبّه على هذا ، بل قال : قلتُ : الراجحُ وُجوب القصاص . ولم يزد .

وكشفتُ «تعليقة» القاضى فلم أره ذكر المسألةَ بالكُلِّيَّة ، وإنما ذكر مسألةَ الوجهين المشهورة ، وهى ما إذا قتل عبدٌ مسلمٌ عبدًا مسلمًا لكافرٍ .

(١) فى الطبقات الوسطى : «الحسن» ، ولعله الصواب ، لاتفاقه مع الترتيب الأبجدى .

(٢) بعد هذا فى المطبوعة زيادة على ما فى : د، ز، والطبقات الوسطى : «هذه» .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز . والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٢٨٨ ا ، وقد ذكر ابن السمعانى شيوخه وتلاميذه ، طبقات الإسنوى ٢/٤١٢ ، الوافى بالوفيات ١٣/٣٧ .

(1) كان فى سنة (1) أربع وثمانين وأربعمائة .

٣٩٨

الحسين بن محمد بن عبد الله*

[الشيخ](2) الإمام الكبير ، أبو عبد الله الحَنَّاطِىّ ، الطَّبَرِىّ

والحَنَّاطِىّ بحاء مهملة بعدها نون مُشدَّدة ، وهذه النسبة لجماعة من أهل طَبَرِسْتَان ، منهم هذا الإمام ، ولعل بعض آبائه كان يبيع الحِنْطة .

كان الْحَنَّاطِىّ إماما جليلا ، له المُصنَّفات ، والأوجُه المنظُورة(3) .

قدم بغداد ، وحدَّث بها عن عبد الله بن عَدِىّ ، وأبى بكر الإسْمَاعِيلِىّ ، ونحوهما .

قال الخطيب : حدثنا عنه أبو منصور محمدُ بن أحمد بن شُعَيب الرُّويَانِىّ ، والقاضى أبو الطَّيِّب الطَّبَرِىّ(4) .

قلتُ : وقال القاضى أبو الطَّيِّب فى «تعليقته» فى «باب التَّحفُّظ فى الشهادة» عند الكلام على الْحَنَّاطِىّ : كان الْحَنَّاطِىّ رجلا حافظًا لكتُب الشَّافعىّ ، ولكُتُب أبى العباس . انتهى .

ذكره بعد ما قال : الذى شاهدتُ عليه أصحابَنا العراقِيِّين ، أنهم يقولون إن المذهبَ أن شهادتَه(5) لا تُسمَع ، وأن ابن سُرَيج ، قال : تُسْمَع ، وأنه سمع الْحَنَّاطِىّ يَعْكِس ، ويقول : المذهبُ أنها تُسْمَع ، وابن سُرَيج يقول : لا تُسْمَع .

---

(1) فى الطبقات الوسطى : «مات سنة» ، وذكر ابن السمعانى أنه توفى سلخ ذى الحجة ، سنة أربع وثمانين وأربعمائة ، ببغداد ، وكذلك الإسنوى والصفدى .

* له ترجمة فى الأنساب لوحة ١٧٨ ب ، تاريخ بغداد ١٠٣/٨ ، طبقات الإسنوى ٤٠١/١ ، طبقات الشيرازى ١١٨ ، اللباب ٣٢٣/١ ، واسم جده فى هذه المصادر : «الحسن» ، ولم يذكر المصنف اسم جده فى الطبقات الوسطى .

(2) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

(3) فى الطبقات الوسطى : «المسطورة» .

(4) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «ولم يذكر الخطيب فى ترجمته أكثر مما أوردناه» .

(5) هكذا فى الأصول ، ولا يظهر لنا مرجع هذا الضمير .

قلتُ : والأوَّلُ ما نقلَه الحسن بن أحمد البَصْرِىّ فى كتاب «أدبُ القضاء» فإنه ذكر أن أكثَر أصحابِنا ، قالوا : لا تُقْبَل ، وإن ابن سُرَيج ، قال : تُقبَل .

قال : وهو القِياس .

قلتُ : ووفاة الْحَنَّاطِىّ فيما يظهر بعد الأربعمائة بقليل ، أو قبلَها بقليل ، والأول أظهر .

(ومن [1]الغرائب والمسائل[1] عن الْحَنَّاطِىّ)

● رأيتُ فى «فتاويه» أنه لايجوز جَعْلُ الذَّهب والفِضَّة فى كاغِدٍ ، كُتِب عليه ﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰن الرَّحِيم ﴾ وأوقفتُ الشيخ الإمام الوالدَ على ذلك ، فأَقرَّه .

● وفيها ، أن مَن صلى فى فضاءٍ من الأرض ، بأذانٍ وإقامة ، ثم حلَف أنه صلَّى فى جماعةٍ أنه يَبَرّ[2] ؛ لقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصلِّى خَلْفَهُ » ووافقه الشيخُ الإمام أبى رحمه الله[3] .

● وأنه لو قال لغَريمه : أَحْلَلْتُك[4] فى الدنيا دون الآخرة ، بَرِئَ فى الدَّارين[5] ؛ لأن البراءَةَ فى الآخرة تابعةٌ للبراءةِ فى الدُّنيا .

قلتُ : وقد يُنازَع فى ذلك ، ويُقال : لا يلزَم من البراءة فى الدُّنيا البراءةُ فى الآخرة ،

---

(١) فى المطبوعة : «المسائل والغرائب» تقديم وتأخير ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) فى د، ز : «نفر» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة .

● « وأنه إذا كان لشخصٍ على رجلٍ دَيْنٌ ، ولم يُقْبِضه إيّاه ، هل يتعلَّقُ به الدائنُ فى الآخرة ، أو آخرُ ورثته الذى ينتهى أمدُ الدنيا بفَنائه ؟

قال : يرثه الله فى آخرِ الأمر ، ثم يردُّه إليه فى القيامة .

قال : وفى وجهٍ لأصحابنا ، يكون لآخرِ من مات من الوارثين .

قلتُ : وقد حكى القفَّال فى «الفتاوى» الوجهيْن ، وصحَّح ما ذهب إليه الْحَنَّاطِىّ » .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «مالى ، وأبرأتك منه » .

(٥) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «والساقط فى حكم الدنيا لا بقاء له فى حكم الآخرة ، قال : ولا يرد الإبراء بهذا الشرط» .

وإنما هو كتأْجيل الدَّيْن ،لا أعْنِى صَيْرورتَه[1] مُؤجَّلا ، وأنَّ الحالَّ لا يُؤجَّل ، وإنما أعْنى نحوَ الوصيَّة ، أو نذْر تأخير المطالبة ، وكأنه ترك حقَّه مِن المُطالَبة فى الدُّنيا ، نعم يتَّجِه أن يُقال : لا يَبْرَأ مُطلقًا ، ويبقى الدَّين فى ذِمَّته ، كما كان ، غيرَ أن الدَّائن لا يستحقُّ المطالبة به فى الدُّنيا ، وإن أحبَّ المدينُ البراءةَ الكُلِّيّة ، التى لا يتبعُه [معها][2] فى دنيا ولا أُخْرى ، وَفَّى[3] الدائنَ دينَه ، ثم للدَّائن أخْذُه ، ولا يمنعُه إبراؤُه فى الدُّنيا ؛ لأنا قد قلنا : إن معنى الإبراء فى الدُّنيا تركُ حقِّ المطالبة ، فغايتُه تأجيلُ الحالِّ ، ثم مَن له دَيْنٌ مُؤجَّل قد يُعجَّل له .

فإن قلتَ : أيصِحُّ ردُّ كلام الْحَنَّاطِىّ ، بأن يُعكَس قولُه : « لما أبرأَه فى الدنيا بَرِئَ فى الآخرة » ، ويُقال : « لمَّا لم يَبْرَأْ فى الآخرة لم يَبْرَأ فى الدنيا » يُعَيِّنُ ما قالَه ، فإنه علَّله بأن الآخرة تابعةٌ ، وكمَا لَا ينفصلُ التَّابعُ عن المتْبُوع ، كذلك لا ينفصل المتبوعُ عن التَّابع ، وذلك شأن المُتَلَازِمَيْن ؟ .

قلتُ : لا يصحُّ ذلك ؛ لأن إعمال قوله : «أبْرَأْتُك فى الدُّنيا» أوْلى من إعمال : «لم أُبْرِئْك فى الآخرة» فإن قولَه : «دون الأخرى» لا يزيد على أنهُ بقِىَ الأمرُ فى الآخرة على ما كان عليه . وذلك مُستَفاد مِن قَبْل الإبْراء ، وهو إنما أصْدَر[4] الإبْراء فى الدُّنيا ، وجعْل صدر كلامه مكانه[5] أولى بأن يُنظَر إليه ، ويُحذف ما بعده ، لوقُوعه كالمُعارِض[6] له ، فهو يُشبه رفْعَ الشَّىءِ بعد ثبُوته ، فلا يُسمَع ، كألفٍ مِن ثمن خمر .

● وأنه سُئِل عن مريضٍ تحقَّق موته فى مرضه ، هل تصحُّ وصِيَّته ؟

فقال : لا تصحّ ، ولا قِصاص على قاتِله ، وإن أثِم . انتهى .

ومرادُه مَن انْتَهى إلى حركة المذْبُوحين ، ولم يَبْق فيه حياةٌ مستقِرَّة ، ولا يَحْمِل التأخيرَ لحْظة .

---

(١) فى د، ز : «ضرورته» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .
(٣) فى المطبوعة : «ووفى» والمثبت فى : د، ز .
(٤) فى المطبوعة : «صدر» ، والمثبت فى : د، ز .
(٥) فى د : «فكان» ، وفى ز : «وكان» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٦) فى المطبوعة : «كالعارض» ، والمثبت فى : د، ز .

وبذلك صرَّح العراقيُّون فى «كتاب الوصايا» فقال الشيخ أبو حامد : إذا كان فى النَّزع ، وقد شخَص بصرُه ، وانتصبَتْ عيناه ، فلا قَوَدَ ، ولا دِيَة ، ولا كفَّارة .

وتَبِعه جماعاتٌ[1] منهم المُتَولِّى ، والرَّافِعِىّ ، والنَّوَوِىّ ، لٰكنهم جميعًا صرَّحوا فى «كتاب الجراح» بوجوب القَوَد ، فقالوا ، والعبارة للإمام رضى الله تعالى عنه : لو انْتَهى المريضُ إلى سَكَرَاتِ الموت ، وَبدَت مخايلهُ ، وتغيَّرت الأنفاسُ فى الشَّراسِيف[2] فلا يُحكم له بالمَوْت ، وإن كان يُظَن أنه فى حالةِ المقْدُود ؛ لأن بُلوغَه إلى تلك الحالة غيرُ مقطوعٍ ، وقد يُظَنّ به ذلك ثم يُشْفى ، بخلاف المقْدود .

قال الإمام : وكم من مُذَفَّفٍ[3] شُقَّ عليه الجيُوب ، وشُدَّ حنَكُه ، ثم تثور قُوَّتُه وتعود ، فلا يُتصَوَّر الحُكْمُ بالموت على ثِقةٍ ، ما لم يخمُد ويفِضْ نَفَسُه ، فإذا ضَرَب ضاربٌ رقَبَتَهُ ، وهو يتنفَّس ، فنجعلُه قاتلًا على التَّحقيق .

هذا كلام الإمام ، وتبعه الأصحاب ، وسبقَه غيره ، وهو منصوصٌ للشَّافِعِىّ ، رضى الله عنه .

ولقائلٍ أن يقول : التَّعْبِير بأنه فى سكَرات الموتِ ، وأنه انْتَهى إلى حركةِ المذبُوح ، [مع][4] تَفْرِقتهم بأنَ بلوغَه إلى تلك الحالة غيرُ مقطوعٍ ، ليس بصوابٍ ، بل الصواب التَّعبير بعبارة صاحب «المُهَذَّب» ، فإنه قال فى «الأم» : مَن جَنى على رجلٍ يرَى مَن حضرَه أنه فى السِّياق ، وأنه يُقْبَض مكانَه ، فضربَه بحديدةٍ ، فمات ، فعليه فيه القَوَد ؛ لأنه قد يعيشُ بعد ما يُرَى أنه يموت . انتهى . وأنه وصل إلى حركةِ المذبُوح ، (5قد لا5) يكون فى نفسِ الأمر كذلك ، فيجب القِصاص على قاتِله ، وهو ما جزَم به الأصحاب ، فى «كتاب الجراح» .

ومَن تيقَّنَّا أنه انْتهى إلى حركة المذبُوح ، وأن الحياة فيه غيرُ مُستَقِرَّة ، فلا قِصاصَ

---

(1) فى المطبوعة : «جماعة» ، والمثبت فى : د، ز .

(2) الشراسيف : أطراف الأضلاع المشرفة على البطن . النهاية ٤٥٩/٢ .

(3) ذف على الجريح : أجهز . القاموس (ذ ف ف) .

(4) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(5) فى د، ز : «فلا» والمثبت فى المطبوعة .

فيه ، وهو ما ذكره فى « باب الوصايا » فلا تناقُض بين **الموضِعيْن** .

ومَن شككْنا أنه وصل إلى هذه الحالة ، فالصَّواب ألّا يُحْكم بوصوله إليها ، وأن نُوجب القِصاص على قاتِلِه ، جرْيًا على الأصل .

هذا مايظهرُ ، وبه يجتمعُ كلام الأصحاب فى «الوصايا» و«الجراح» ولا يُعَد تناقضًا ، وإنما أُتِىَ مَن أُتِىَ مِن سوء التَّعبير .

فإذا قال قائل : يجب القصاصُ على قاتِل المريض ، وإن ظُنّ انتهاؤُه إلى حركة المذبُوح ، بخلاف مَن تُيُقِّن أنه انْتهى إلى هذه الحالة ، كما صرَّحوا بالأول فى «الجراح» وبالثانى فى «الوصايا» كان مُصيبًا .

وإذا زاد ، فقال : لٰكن ما ذكروه فى «باب الوصايا» لا يتحقَّق محلُّه ، لأن تلك الحالة لا يتحقّقُ الانْتهاء إليها ، فإطلاق[1] وجوب القِصاص صحيحٌ ، كان مصيبًا أيضًا .

● وهذا مُختصَر من جُملة مُطوَّلِةٍ متشعِّبة فى كلام الأصحاب ، قد لخَّصتُها لك هنا ، خرج لك منا[2] أن ماذكره الْحَنَّاطِىّ فى «فتاويه» وإن كان حقًّا فى نفس الأمر ، إذا حُمِل على من تُيُقِّن[3] أنه انْتهى إلى حركة المذبُوح ، وقع ألفاظًا [وفقًا لما][4] ذكره فى «باب الوصايا» لكنه غيرُ معمولٍ به ؛ لعدم تَيقُّن[3] تلك الحالة ، وأما الظَّنُّ بالْحَنَّاطِىّ أنه يقول : « لا قِصاص ، وإن لم يَنْتَهِ إلى حركة المذبُوح ، إذا تيقَّنَّا موتَه بذلك المرض» [5]فهذا ظنٌّ باطل ، إذ لا يقول بذلك عاقلٌ ، بل لو تيقَّنَّا موتَه بذلك المرض[5] وأنه لا يعيشُ إلا لحظةً واحدة ، فَقَتله قاتلٌ ، وجب عليه القَوَد جَزْمًا ؛ لأن الموتَ مُحال على قتْلِه ، فإن المرضَ قد كان يُبْقِيه تلك اللحظة ، ففوَّتها القاتلُ عليه ، وإن كان القاتلُ عندنا معاشرَ أهل السُّنة لا يقطعُ أجلًا ، لكن ذلك وادٍ آخر من غيرِ هذا الوادِى الفِقْهِىّ ، الذى نحن الآن نَمْشِى فيه[6] .

---

(١) فى د، ز : «بإطلاق» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٢) هكذا فى الأصول . ولعل الصواب : «منها» .

(٣) ساقط من : د، وهو فى المطبوعة ، ز .

(٤) ساقط من : ز ، وهو فى المطبوعة ، د .

(٥) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة .

(٦) ذكر المصنف للحناطى فى الطبقات الوسطى هذه المسألة : =

٣٩٩

الحسين بن محمد الطَّبَرِىّ ، الشيخ أبو عبد الله ، الإمام الكَشْفُلِىّ*

وكَشْفُل بفتح الكاف وضم الفاء[(١)] بينهما شين معجمة ساكنة وآخرها اللام ، من قُرَى [آمُل][(٢)] طَبَرِسْتان .

تفقه على أبى القاسم الدَّارَكِىّ ، وتفقَّه قبله على أبى عبد الله الْحَنَّاطِىّ .

قال الشيخُ أبو إسحاق[(٣)] : كان فقيها مُجوِّدا ، موصوفا بجَوْدة النَّظر .

= ●« يجوز للقاضى إقْراضُ مالِ اليتيم، وإن لم يكن ضرورة؛ لكثرة إشغاله، وأمَّا غير القاضى من الأولياء فلا يجوز له إلا عند ضرورة نَهْبٍ أو حريقٍ ، أو إرادة سفرٍ ، ونحو ذلك .

قال الرَّافِعِىّ : وسَوَّى الْحَنَّاطِىّ بين القاضى وغيره .

هذه عبارته .

والتَّسْوِيةُ يَحتمل أن تكون فى أنَّ غيرَ القاضى يجوز له أن يُقْرِضَ كالقاضى .

وهذا وجهٌ حَكاه الرَّافِعِىُّ فى الأب عن صاحب «التلخيص» ذكره فى أواخر القضاء على الغائب ، قُبَيل الباب الرابع فى القِسْمَة .

ويَحتمل أن يريد أن القاضىَ لا يجوز له أن يُقْرِض إلا كما يجوز لغيره .

وهو الظاهر المُتَبادِر إلى الفهم .

وقد يدل عليه قول الرَّافِعِىّ فى أواخر القضاء على الغائب ، عند حكاية وجه صاحب «التلخيص» : فهذا وجهٌ آخر ، أى غير ما تقدَّم فى باب الحَجْر » .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٤٨٤ ، البداية والنهاية ١٢/ ١٩ ، تاريخ بغداد ٨/ ١٠٥ ، طبقات الإسنوى ٢/ ٣٤٦ ، طبقات الشيرازى ١٠٥ ، اللباب ٣/ ٤٢ ، المنتظم ٨/ ١٣ .

(١) هكذا ذكر ابن السمعانى ، وضبطها ابن الأثير بفتح الفاء ، وكذلك فعل ياقوت فى معجم البلدان ٤/ ٢٧٧ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، ومعجم البلدان .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « كان قد درس بطبرستان على أبى عبد الله الحناط ، ثم ببغداد على الداركى » . وهى فى طبقات الشيرازى .

وقال الخطيب : كان من فقهاء الشَّافعيِّين .

قال[1] : ودرَّس فى مسجد عبد الله بن المبارك ، بعد موت أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ .

قال : وكان فَهِمًا[2] فاضلًا ، صالحًا ، مُتقلِّلًا[3] ، زاهدًا .

وحُكِىَ أن بعض طلبتِه اشْتَكى إليه فاقةً ، وأنه تأخَّرتْ عنه نفقتُه التى تَرِد عليه من أبيه ، فأخذ الكَشْفُلِىّ بيدِه ، وذهب إلى بعض التُّجَّار ، بقَطِيعة الرَّبيع[4] ، فاستقْرض له منه خمسين دينارًا ، فقال : حتى نأكُلَ شيئًا .

فمُدّ السِّماط فأكلوا .

ثم قال : يا جارية ، هاتِى المال . فأحضرت جاريتُه شيئًا من المال ، فوزن منه خمسين دينارًا ، ودفعها إلى الشيخ .

فلما قاما ، إذا بوَجْه الفقيه قد تغيَّر ، فقال له الكَشْفُلِىّ : ما لَك ؟

فقال : يا سَيِّدى ، قد سكن قلبى حبُّ هذه الجارية .

فرجع به إلى التاجر ، فقال : وقد وقَعْنا فى فتنةٍ أخرى .

قال : ما هى ؟

قال : إن الفقيهَ قد هوِىَ الجاريةَ .

فأمر التاجر بأن تخرج وسلَّمها إليه ، وقال : رُبَّما تكون قد وقع فى قلبها منه مثلُ الذى وقع فى قلبه منها .

فلما كان بعد ليالٍ قدِمتْ على الفقيه نَفَقَةٌ[5] من أبيه ، ستمائة دينار ، فوَفى التاجرَ ما كان له عليه مِن ثمن الجارية ، والقَرْض .

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « درس على أبى القاسم الداركى » .

(٢) فى الطبقات الكبرى : «فقيها» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٣) فى المطبوعة : «متفضلا» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٤) قطيعة الربيع بالكرخ ، نسبة إلى الربيع بن يونس ، حاجب المنصور ومولاه . انظر معجم البلدان ١٤٢/٤ .

(٥) فى المطبوعة : «نفقته» ، والمثبت فى : د، ز .

مات الكَشْفُلِىّ فى ربيع [الآخر][1] ، سنة أربع عشرة وأربعمائة .

ودُفِن بمقبرة باب حَرْب .

٤٠٠

الحسين بن محمد الْوَنِّىّ *

بفتح الواو وتشديد النون ، الشيخ أبو عبد الله الفَرَضِىّ .

كان متقدِّما فى علم الفرائض ، له فيه تصانيفُ جيدة .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : وكانت له يدٌ فى علومٍ أُخَر ، وكان حسَنَ الذَّكاء .

سمع الحديثَ من أصحاب أبى علىّ الصَّفَّار ، وأبى جعفر بن البَخْتَرِىّ[2] ، وغيرهما .

وسمع منه أبو حَكِيم الْخَبْرِىّ[3] ، وغيره .

قال ابن مَاكُـولا : سمعت أبا بكر الخطيب ، يقول : حضرْنا مجلسَ بعض المُحدِّثين ، وكان معنَا أبو عبد الله الْوَنِّىّ ، فأمْلى أحاديثَ ، ونهضْنا ، وقد حفظ الْوَنِّىّ منها بضعةَ عشر حديثًا .

قُتِل الْوَنِّىّ ببغداد ، فى فتنة البَسَاسِيرِىّ ، سنة خمسين وأربعمائة .

---

(١) ساقط من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٥٨٦ ب ، البداية والنهاية ٧٩/١٢ ، سير أعلام النبلاء ٩٩/١٨ ، طبقات الإسنوى ٥٤٣/٢ ، العبر ٢٢٢/٣ ، اللباب ٢٨٠/٣ ، المنتظم ١٩٧/٨ ، نكت الهميان ١٤٥ ، الوافى بالوفيات ٣٢/١٣ ، وفيات الأعيان ١٣٨/٢ . و « الونى » نسبة إلى « ون » قرية من قرى قوهستان .

(٢) فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى : «البحترى» ، وعلى الباء ضمة فى الطبقات الوسطى ، والكلمة فى د بدون نقط ، وفى ز بدون نقط على الباء والحاء ، والمثبت فى الأنساب ، والمشتبه ٤٩ ، وهو محمد بن عمرو .

(٣) فى المطبوعة : «الجيرى» ، وفى د، ز : «الحيرى» والكلمة فى الأنساب مضطربة الرسم ، والمثبت فى الطبقات الوسطى والمشتبه ١٨٤ ، واللباب ٣٤٣/١ وهو عبد الله بن إبراهيم والخبرى ، بفتح الخاء المعجمة وسكون الباء الموحدة ، وفى آخرها راء ، نسبة إلى خبر ، قرية من قرى شيراز ، من بلاد فارس .

٤٠١

الحسين بن محمد ، أبو عبد الله ، القَطَّان*

صاحب « المُطارَحات »

● ذكره الرَّافِعِىّ فى « كتاب الغَصْب » وحكَى قولَه فى «المطارحات» فيما إذا وَطِئ الغاصبُ المغصوبةَ ، وأحبلَها[1] المُشْتَرِى ، ثم ماتَت فى الولادة فى يد المالك ؛ أنه إن كان عالمًا فلا شىء عليه ؛ لأنه ليس منه ، أى لا يَلحقُه حتى يُقال : ماتت لوِلادة ولدِه .

ونَقل فى صورة الجَهْل قولَيْن ؛ لأن الولَد لاحقٌ به ، فيصحُّ أن يُقال : ماتتْ من[2] الولادةِ التى كانت منه .

والذى أطلقه المُتَوَلِّى ، وصحَّحه النَّوَوِىّ القولُ بوجوب الضَّمان .

وقد وقفتُ على «المُطارَحات» ورأيت ذلك فيها ، وهذه عبارتُها : مسألة ، رجلٌ غصب جاريةً ، وباعَها ، وأحْبلَها المُشترِى ، ثم استحقَّها المغصوبُ منه ، ورُدَّت عليه ، ثم ماتتْ فى الوِلادة .

الجوابُ : إن كان المشترِى عالمًا بالغصْبِ لم يضْمَن الجاريةَ ؛ لأن الولدَ الذى تلدُه لا يلحقُه ، ولا يصحُّ أن يُقال : ماتَتْ من ولادةِ الولد الذى منه ، وإن كان غيرَ عالمٍ ضَمِنَ قيمةَ الجاريةِ فى مالِه ؛ لأنه إذا لم يكن عالمًا بالغصْب ، فالولدُ لاحقٌ به ، فيصحُّ أن يُقال : ماتتْ من الولادة التى كانت منه . وفى ذلك قولٌ آخر ، أنَّ قيمةَ الجاريةِ على عاقِلَتِه . انتهى .

● وفى « المُطارَحات » : رجلٌ فى يده قميصٌ ، قال: خاطَه لى فلانٌ . فقال فلان : بل هذا قميصى ، إن القولَ قولُ مَن فى يده القميص ، إلا أن يقول : أخذتُه من هذا الخيَّاط ، فالقولُ قولُ الخيَّاط حينئذ ، والفرق أنه فى الأول يَحتمِل أن يكون خاطَهُ فى يده ،

---

* له ترجمة فى طبقات الإسنوى ٣٨٦/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٥٢ . وله ترجمة مبتورة فى تهذيب الأسماء واللغات ٢٥٦/٢ .

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «أو» .

(٢) فى المطبوعة : «فى» ، والمثبت فى د، ز، والطبقات الوسطى .

أو فى دارِه ، فيكون الخيَّاط مُدَّعِيًا ، والقول لصاحب اليدِ ، بخلاف ما إذا قال : أخذتُه من هذا الخيَّاط ، فإنه مُقِرٌّ للخيَّاط باليَدِ .

٤٠٢

حَمْد بن محمد[١] بن العبَّاس بن محمد بن موسى

يتَّصِل نسبُه بالزُّبَير بن العوَّام ، أبو عبد الله الزُّبَيْرِىّ .

ليس أبا عبد الله المشهور ، ذاك اسمُه الزُّبَير[٢] .

وهذا رجل سمعَ الحديثَ الكثيرَ ، وسافر فى طلبِه إلى خُراسان ، ولَقِىَ الأئمَّة .

وتفقَّه على ناصر العُمَرِىّ .

ووَلِىَ [٣]قَضاءَ طَبَرِسْتان[٣] ، وإسْتَرابَاذ .

وناظر [الأئمَّة][٤] .

وحدَّث عن أبى بكر أحمد بن الحسين بن الحافظ ، وأبى عبد الرحمٰن محمد بن أحمد المُزَكِّى ، وناصر العُمَرِىّ ، والشيخ أبى محمد الْجُوَيْنِىّ ، وأبى عثمان سعيد[٥] بن سعيد[٥] العَيَّار[٦] ، وغيرهم .

روَى عنه أبو القاسم السَّمَرْقَنْدِىّ وغيرُه .

قال شِيرُويَه : قدِم علينا هَمَذَان ، وسمعتُ منه ببغداد .

وقال ابن السَّمْعَانِىّ : وُلِد قبل العشرين وأربعمائة ، وتُوُفِّىَ بنَيْسابور ، ليلةَ الجمعة ، لخمسٍ بَقِين من ربيع الأول ، سنة أربع وسبعين وأربعمائة ، وحُمِل تابوتُه إلى آمُل ، ودُفِن بها .

---

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « بن أحمد » .

(٢) تقدمت ترجمته فى ٣/٢٩٥ .

(٣) فى المطبوعة : «القضاء بطبرستان» ، والمثبت فى : د، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) مكان هذه الكلمة بياض فى : د، ز، وهى فى المطبوعة والطبقات الوسطى .

(٥) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٦) الكلمة فى د، ز، والطبقات الوسطى بدون نقط ، والمثبت فى المشتبه ٤٧٤ .

٤٠٣

حَكيم بن محمد بن على بن الحسين بن أحمد بن حَكِيم الذَّيْمُونِىّ*

الشيخ أبو محمد

مُنتسِب إلى ذَيْمُون ، بالمعجمة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وضم الميم وسكون الواو بعدها ثم النون ، على فَرْسَخَيْن ونصفٍ من بُخارَى .

تفقَّه أبو محمد هذا على أبى عبد الله الخِضْرِىّ .

ودرسَ الكلامَ على الأستاذ أبى إسحاق .

وكان بصيرًا بمذهب الأشْعَرِىّ ، قيِّما بمذهب الشَّافِعِىّ .

تُوُفِّىَ بِبُخارَى فى شهر ربيع الأول ، سنة عشر وأربعمائة .

٤٠٤

رافع بن نصر(١) ، أبو الحسن البَغْدادِىّ**

الفقيه ، الزَّاهد ، المعروف بالحَمَّال(٢) .

(٣)روَى عن أبى عمر بن مَهْدِىّ الْفَارِسِىّ ، [وأبى الحسن بن رزقويه] وغيرهما(٣) .

حدَّث عن سهل بن بِشْر الإسْفَرايِنِىّ ، وجعفر السَّرَّاج(٤) ، وغيرهما(٥) .

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٢٤١ ب ، طبقات الإسنوى ٥٥٨/١ ، طبقات العبادى ١١٠ ، اللباب ٤٤٩/١ .

(١) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « ابن أنس » .

** له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٧٤ ب ، طبقات الإسنوى ٤٢٦/١ ، العقد الثمين ٣٨١/٤ ، الوافى بالوفيات ٦٦/١٤ .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «بالحاء المهملة» . والحمال ، بفتح الحاء المهملة وتشديد الميم وفى آخرها لام ، نسبة إلى حمل الأشياء . الأنساب .

(٣) فى المطبوعة : « روى عن أبى عمر بن مهدى والفارسى وغيرهما » والفارسى هو أبو عمر . انظر فهارس هذا الجزء . والمثبت من د ، ز . ويبقى أن قوله : « وغيرهما » يعود إلى اثنين ، والثانى هو « أبو الحسن بن رزقويه » وقد أثبتناه من الطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «وعبد العزيز الكتانى» ، وقد نقله الفاسى فى العقد الثمين ٣٨٢/٤ .

(٥) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : « وكان رفيقا للشيخ أبى إسحاق فى الطلب » .

وكان فقيهًا ، مُتكلِّمًا .

تفقَّه على الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ .

وأخذ علمَ الأصول عن القاضى أبى بكر .

قال هَيَّاج[1] بن عُبَيد : كان لرافع الحمَّال فى الزُّهد قَدَمٌ ، وإنما تفقه أبو الحسن رافع على أبى إسحاق الشِّيرازِىّ .

ومن شعرِه [يقول][2] :

أَقْطِعِ الآمالَ عن فضْـ ـلِ بنى آدمَ طُـــرًّا
أنتَ ما استغْنَيْتَ عن مثْـ ـلِك أعْلَا النَّاسِ قَدْرَا

توجَّه إلى مكة ، وأقام بها إلى حينِ وفاته يتعبَّد ، ويُفِيد ، ويُفْتِى .

تُوُفِّىَ بها ، سنة سبع وأربعين وأربعمائة .

● كتب إلىّ أحمد بن أبى طالب ، أنبأنا الحافظ محمد بن محمود ، أخبرنا محمد[3] بن أبى المعالى المُقْرِئ ، أخبرنا محمد بن عبد الباقى ، أخبرنا أبو الحسين[4] أحمد بن عبد القادر ابن محمد بن يوسف ، قال : سمعتُ رافعًا الحمَّال البَغْدَادِىّ ، الفقيه ، ونحن نطوفُ بالبيت ، يقول : سمعتُ بكرًا الواعظَ ، يقول وقد سُئِل : أيُّهما أفضلُ ، محمد أو موسى ؟

فقال : محمد .

فقيل له : فما الدَّليل على ذلك ؟

فقال : إنه تعالى أدخلَ بيْنَه وبين مُوسَى لامَ الْمِلْك ، فقال : ﴿ وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴾[5] وقال لمحمد : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾[6] فَفرْقٌ بين مَن أقام وصْفه بوَصْفه ، ومَن أقامه مُقام نفْسِه .

---

(١) فى المطبوعة : «هتاج» ، والكلمة فى د، ز، بدون نقط ، والتصويب من ترجمته الآتية فى الجزء الخامس ٣٥٥ .

(٢) زيادة من المطبوعة على مافى : د، ز، والطبقات الوسطى ، والبيتان فى العقد الثمين ٣٨٢/٤ .

(٣) فى المطبوعة : «محمود» ، والمثبت فى : د، ز ، والطبقات الوسطى .

(٤) فى المطبوعة : «الحسن» ، والمثبت فى : د، ز ، والطبقات الوسطى ، والعبر ٣٣٣/٣ .

(٥) سورة طه ٤١ .

(٦) سورة الفتح ١٠ .

٤٠٥

رَوْح بن محمد بن أحمد بن محمد بن إسحاق*

القاضى ، أبو زُرْعَة الرَّازِىّ ، حفيد الإمام أبى بكر بن السُّنِّىّ[١] ، الحافظ الدِّينَوَرِىّ

كتب عنه الخطيب ، وقال : كان[٢] صدوقًا ، فَهِمًا ، أديبًا ، يتفقَّه[٣] على مذهب الشَّافِعِىّ .

قال ابن الصَّلاح : يُطلِق هو وغيرُه لفظةَ «يتفقَّه» على مَن ليس بمُبتدِئٍ فى الفقه .

سمع أبو زُرْعَة مِن أبى زُرْعة أحمد بن الحسين[٤] الرَّازِىّ ، وجعفر الفَنَّاكِىّ[٥] ، وابن فارِس اللُّغَوِىّ ، وأقرانِهم .

روَى عنه الخطيبُ ، وغيره .

مات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة .

٤٠٦

زُهَير بن الحسن بن علىّ ، أبو نَصْر السَّرْخَسِىّ**

وُلِد بعد السبعين وثلاثمائة .

وسمِع من زاهِر السَّرْخَسِىّ .

وتفقَّه على الشيخ أبى حامد الإسْفَرَايِنِىّ .

---

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ١٢/٣٤ ، تاريخ بغداد ٨/٤١٠ ، تذكرة الحفاظ ١٠٠٠ ، سير أعلام النبلاء ١٧/٥١ ، طبقات الإسنوى ١/٥٨١ ، المنتظم ٨/٧٠ .

(١) فى المطبوعة : «البستى» ، وفى ز : «السبتى» ، والكلمة فى د غير واضحة ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد . وقد تقدمت ترجمة جده فى الجزء الثالث ، صفحة ٣٩ .

(٢) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «ثقة» .

(٣) فى المطبوعة : «تفقه» ، والمثبت فى د، ز، الطبقات الوسطى ، وتاريخ بغداد .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «الحسن» ، والمثبت فى الطبقات الكبرى ، وقد تقدم فى الجزء الثالث صفحة ٣٠٥ .

(٥) فى الطبقات الكبرى : «الفتاكى» ، والمثبت من الطبقات الوسطى ، والعبر ٣/٢٣ وهو جعفر بن عبد الله الفناكى أبو القاسم ، وانظر فى ضبط «الفناكى» القاموس (ف ن ك) .

** له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/٢٩٢ ، طبقات الإسنوى ٢/٤٢ ، العبر ٣/٢٣٢ ، اللباب ١/٣٤٨ (الخِدامى) ، الوافى بالوفيات ١٤/٢٢٨ ، وانظر سير أعلام النبلاء ١٨ /١٣٤ وحواشيها .

ورَوَى « السُّنَنَ » عن أبى عمر[1] الهاشِمِىّ .

وكان رئيس الْمُحدِّثين بسَرْخَس .

تُوُفِّىَ فى شوال ، سنة أربع وخمسين وأربعمائة .

٤٠٧

سالم بن عبد الله*

أبو مَعْمَر ، بفتح الميم وإسكان العين ، الْهَرَوِىّ .

ويُعرَف بغُولَجه[2] ، بضم الغين المعجمة وبالجيم ، لغة هَرَوِيَّة ، وهو تصغير غُول .

كان أحدَ أئمَّة الدِّين ، وعلماء المسلمين .

ذكره العَبَّادِى ، فى طبقة الشيخ أبى محمد ، وناصر الْمَرْوَزِىّ ، وشِبْهِهما .

وذكره أبو النَّصْر فى «تاريخ هَراة» ، فقال : وكان إماما فى أنواع العلوم ، وهو الذى قيل فيه : ما عبَر جسْرَ بغداد مثلُ سالم .

صنَّف كتاب «اللُّمع ، فى الرَّدِّ على أهل[3] البِدع» فى مسائل أصول الاعْتقاد ، وما يُخالف فيه أهلُ السُّنَّة أهلَ الاعْتزال والإلحاد .

روَى عنه الحاكمُ[4] .

تُوُفِّىَ سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة[5] .

---

(١) فى الطبقات الكبرى : «عثمان» ، والتصويب من الطبقات الوسطى والعبر ٣/ ١١٧ ، وهو أبو عمر القاسم بن جعفر ابن عبد الواحد الهاشمى . ويعنى بالسنن «سنن أبى داود» .

* له ترجمة فى : شذرات الذهب ٣/ ٢٥١ ، طبقات الإسنوى ٢/ ٥٢٨ ، طبقات العبادى ١١٢ .

(٢) نسب المصنف هذا القول فى الطبقات الوسطى إلى الفامى . وفى شذرات الذهب : «غويلة تصغير غول» .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «الزيغ و» .

(٤) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «أبو عبد الله» .

(٥) سقط ذكر وفاة سالم من : د، ز، وهو فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

٤٠٨

السِّرِىّ بن إسماعيل بن الإمام أبى بكر أحمد بن إبراهيم الإسْماعِيلىّ

أبو العلاء الجُرْجَانِىّ*

شيخ عصره فى العلم ، والأدب .

رحَل ، وسمِع بالرَّىّ ، وهَمَذَان ، والكوفة ، وبغداد .

وروَى عن جدِّه ، والدَّارَقُطْنِىّ ، وأبى أحمد(١) الغِطْرِيفِىّ ، وأبى حفص بن شاهين ، وغيرِهم .

وكان مُفْتِىَ جُرْجَان بعد والِده الإمام أبى سَعْد .

تفقَّه به جماعةٌ .

تُوُفِّىَ [فى](٢) سنة ثلاثين وأربعمائة .

٤٠٩

سُرْخَاب(٣) بن يوسف بن محمد**

أبو طاهر الْبَرِيدِىّ(٤)

مِن أهل الرَّىّ .

---

* له ترجمة فى تاريخ جرجان ١٨٥ ، سير أعلام النبلاء ٥٢٠/١٧ ، طبقات الإسنوى ٥٣/١ ، الوافى بالوفيات ١٤١/١٥ . هذا وقد ورد اسم المترجم مضطربًا أشد الاضطراب فى أصول الطبقات الكبرى ، وأثبتناه على الصواب من الطبقات الوسطى ومصادر الترجمة .

(١) فى الطبقات الكبرى «محمد» ، والتصويب من الطبقات الوسطى ، واللباب ٧٥/٢ ، وهو أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين الغطريفى .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د ، ز .

(٣) فى د : «سرخاف» ، وهو كذلك فى ز بدون نقط على الفاء ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والمشتبه ٧٠ ، والضبط من الأخيرين .

** له ترجمة فى الإكمال ٥٤٩/١ ، الأنساب لوحة ٧٧ ب ، تكملة الإكمال ٣٨٦/١ ، تلخيص المتشابه فى الرسم للخطيب ١٧٦/١ .

(٤) ضبطه الذهبى فى المشتبه ٧٠ بضم الباء وفتح الراء ، وقد استدرك عليه ابن ناصر فى الهوامش المطبوعة على =

تفقَّه ببغداد .

وسمِع من أبى عبد الله [(1)أحمد بن عبد الله(1)] بن الحسين الْمَحَامِلِىّ ، وأبى القاسم بن بَشْرَان[(2)] ، وغيرهما .

روَى عنه الخطيبُ .

٤١٠

سعد بن عبد الرحمن ، الفقيه ، أبو محمد الإِسْتِرَابَاذِىّ*

المذكور فى «الباب الثانى ، فى أركان الطَّلاق» من «شرح الرَّافِعِىّ» وفى «فروع الطَّلاق» أيضا .

تفقَّه بنَيْسابور على ناصر العُمَرِىّ .

وبِمَرْوَالرُّوذ على القاضى الحسين .

ثم لازم إمام الحرمَيْن ، وصار من أخِصَّائِه .

وكان إماما بارعًا .

سمِع أبا الحسين الْفَارِسِىّ ، وأبا حفص بن مسرور ، والكَنْجَرُوذِىّ .

قال عبد الغافر الفارسِىّ : هو الفقيه البارع ، أحد أركان الفقه ، المُخْتَصِّينَ بإمام الحرمَيْن ، بعد أن درَس الفقه قديمًا على ناصر ، وغيره ، من فقهاء نَيْسابور ، ثم خرَج إلى القاضى الحسين بمَرْوَالرُّوذ ، وأقام عنده ، وتخرَّج به .

تُوُفِّىَ ليلة الجمعة ، خامس عشر شوال ، سنة تسعين وأربعمائة .

= المشتبه فجعله بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، ونقل هذا الضبط عن الخطيب فى التلخيص ، وانظر الإكمال . والبريدى ، بفتح الباء المعجمة بواحدة وكسر الراء وبعدها الياء الساكنة المثناة من تحت وفى آخرها الدال هذه النسبة إلى البريد ، وهو الذى ينفذ بسرعة من بلد إلى بلد . اللباب ١١٧/١ .

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، والأنساب ، والإكمال ، والتلخيص .

(٢) فى المطبوعة : «بران» ، وفى د، ز : «مران» ، والتصويب من الأنساب ، والإكمال والطبقات الوسطى ، وضبط الباء منها ، والكلمة فى المشتبه ٨١ ، ٤٠٣ بكسر الباء ، وهو أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران . العبر ١٧١/٣ .

* له ترجمة فى طبقات الإسنوى ٦٣/١ .

٤١١

سعد بن على بن الحسن ، أبو منصور ، العِجْلِىّ ، الأسَدَابَاذِىّ*

نزيل هَمَذان .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : كان ثِقَةً ، مُفْتَنًّا[١] ، حسَنَ المناظرة ، كثيرَ العلم والعمل ، وكان مُفْتِىَ هَمَذَان .

سمع القاضىَ أبا الطَّيِّب ، وأبا إسحاق البَرْمَكِىّ .

وسمِع بمكَّة كريمةَ المَرْوَزِيَّة .

روَى عنه إسماعيل التَّيمِىّ ، والسِّلَفِىّ إجازةً .

قال شِيرُويَه : قرأتُ عليه شيئًا من الفقه ، وكان حسنَ المُناظرة ، هَيُوبًا[٢] .

مات فى ذى القعدة ، سنة أربع وتسعين وأربعمائة .

٤١٢

سعد بن علىّ بن محمد بن علىّ بن الحسين ، الشيخ الحافظ ، الزاهد** ، الورِع ، أبو القاسم الزَّنْجَانِىّ

سمِع بمصر [٣]أبا عبد الله[٣] محمد بن الفضل[٤] بن نَظِيف ، وغيرَه .

وبزَنْجَان محمد بن أبى عُبَيد .

وبِدِمَشْق عبد الرحمٰن بن ياسِر ، وغيرَه .

---

* له ترجمة فى : سير أعلام النبلاء ١٩٧/١٩ ، طبقات الإسنوى ٢١٣/٢ ، المنتظم ١٢٥/٩ ، وفى المطبوعة : «الإسترابادى» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، ويؤيده ما فى المنتظم ، ففيه : «من أهل أسداباذ» .

(١) فى الطبقات الكبرى : «مفتيا» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٢) فى د، ز : «هونا» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .

** له ترجمة فى : الأنساب ٢٧٩ ا ، شذرات الذهب ٣٣٩/٣ ، العبر ٢٧٦/٣ ، العقد الثمين ٥٣٥/٤ ، المنتظم ٣٢٠/٨ ، النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ ، وانظر سير أعلام النبلاء ٣٨٥/١٨ وحواشيه .

(٣) فى المطبوعة : «أبا نصر عبد الله» ، وهو خطأ صوابه فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وانظر العقد الثمين .

(٤) فى النسخ : «محمد بن المفضل» . والصواب من مصادر الترجمة .

رَوَى عنه الخطيب ، وهو أكبر منه ، وأبو المظفَّر السَّمْعَانِيّ ، ومحمد بن طاهر المَقْدِسِيّ ، وعبد المنعم بن القُشَيْرِيّ ، وآخرون .

جاور بمكَّة مُدَّة ، وصار شيخَ حرمِها .

قال أبو الحسن محمد بن أبى طالب الكَرَجِيّ[1] : سألتُ محمّد بن طاهر عن أفضلِ مَن رأى ؟ ، فقال : سعد الزَّنْجَانِيّ ، وعبد الله بن محمد الأنْصَارِيّ .

فسألتُه : أيُّهما أفضل ؟ فقال : عبد الله كان مُتَفَنّنا[2] ، وأما الزَّنْجَانِيّ ، فكان أعرفَ بالحديثِ منه ؛ وذلك أنى كنتُ أقرأُ على عبد الله ، فأترُك شيئًا لأُجَرِّبَه ، ففى بعضٍ يرُدُّ ، وفى بعضٍ يسكُتُ ، والزَّنْجَانِيّ كنتُ إذا تركتُ اسْمَ رجلٍ ، يقول : تركْتَ بين فلان وفلان اسمَ فلان .

قال ابن السَّمْعَانِيّ : صدَق ، كان سعد أعرفَ بحديثه ؛ لقِلَّته ، وكان عبد الله مُكْثِرا .

قال أبو سَعْد : سمعتُ بعض مشايخى ، يقول : كان جدُّك أبو المُظَفَّر قد عزَم على أن يُقيم بمكَّةَ ، ويجاورَ بها ، صُحْبةَ الإمام سعد بن علىّ ، فرأى ليلةً من الليالى والدتَه ، كأنها قد كشفَتْ رأسَها ، وقالت له : يا بُنَىَّ ، بحقِّى عليك إلّا ما رجعتَ إلى مَرْو ، فإنى لا أُطِيق فِراقَك .

فانتبهتُ مغمومًا ، وقلتُ : أُشاوِر الشيخَ سعدًا[3] ، وهو قاعدٌ فى الحَرَم ، ولم أقدِر من الزِّحام أن أُكلِّمه ، فلما تفرَّق الناس وقام ، تبعْتُه إلى داره ، فالتفتَ إلىّ ، وقال : يا أبا المُظفَّر ، العجوزُ تَنْتظِرُك : ودخل البيتَ ، فعرفتُ أنه تكلَّم على ضميرى ، فرجعتُ مع الحاجِّ تلك السَّنة .

قال أبو سعد : كان الزَّنْجَانِيّ حافظًا ، مُتقِنًا ، ثِقَة ، وَرِعًا ، كثير العبادة ، صاحب

---

(١) فى الطبقات الكبرى : «الكرخى» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وقد ترجمه المصنف فى الطبقة الخامسة ، وذكر أنه بالجيم ، ولكنه لم يحرر ضبط النسبة ، والضبط من الأنساب لوحة ٤٧٧ ب ، والكرجى ، بفتح أولها والراء وفى آخرها جيم ، نسبة إلى الكرج ، مدينة ببلاد الجبيل بين أصبهان وهمذان .

(٢) فى المطبوعة : «متقنا» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «فمضيت إليه» .

كرامات وآيات ، وإذا خرج إلى الحَرَم يخلو المَطافُ[1] ، ويُقبِّلون[2] يدَه أكثرَ مما يقبِّلون الحجرَ الأسود .

وقال محمد بن طاهر : ما رأيتُ مثلَه ، سمعت أبا إسحاق الحبَّال ، يقول : لم يكن فى الدنيا مثلُ أبى القاسم الزَّنْجَانِىّ فى الفضل ، وكان يحضر معنا المجالسَ ، ويُقرأ الخطأُ بيْن يديْه ، فلا يَرُد على أحدٍ إلا أن يُسْأَل ، فيُجيب .

قال ابن طاهر : وسمعتُ هيَّاج بن عُبَيد إمام الحرمَيْن ، ومُفتِيَه ، يقول : يومٌ لا أَرَى فيه سعد بن علىّ لا أعتدُّ أنى عملتُ خيرًا .

وكان هيَّاج من أولياء الله تعالى ، (3)وفضلاء عصره(3) .

[و][4] قال ابن طاهر : وكان الشيخُ سعد لما عزم على المُجاوَرة ، عزم على نيِّف وعشرين عَزِيمةً ، أنه يُلزِمُها نفسَه من المجاهدات ، والعبادات ، ومات بعد ذلك بأربعين سنة ، ولم يُخِلَّ بواحدةٍ منها .

قال : ودخلتُ عليه ، وأنا ضيِّق الصَّدْر من رجلٍ من أهل شِيرَاز ، لا أذكُره ، فأخذتُ يدَه فقبَّلْتُها ، فقال لى ابتداءً[5] من غير أن أُعلمه بما أنا فيه : يا أبا الفضل ، لا تُضَيِّقْ[6] صدرَك ، عندنا فى بلاد العجَم مثلٌ يُضرَب ، يقال : بُخْل أَهْوَازِىّ ، وحَماقة شِيرَازِىّ ، وكثْرةُ كلام رَازِىّ .

ودخلتُ عليه لما عزمتُ على الخروج إلى العراق ، حتى أُودِّعه ، ولم يكن عنده خبرٌ من خروجى ، فلما دخلتُ عليه ، قال :

* أراحِلون فَنَبْكِى[7] أم مُقِيمُونَا *

---

(1) فى العقد الثمين ٥٣٦/٤ نقلا عن ذيل ابن السمعانى على تاريخ الخطيب : «الطواف» بالطاء المشددة المضمومة .
(2) فى العقد الثمين ، نقلا عن المصدر السابق : «فيقبلون» .
(3) فى د، ز : «ولعله حصره» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى .
(4) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .
(5) فى المطبوعة : « ابتدئ » ، والمثبت فى : د ، ز ، والطبقات الوسطى .
(6) فى الطبقات الكبرى : «يضيق» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى والضبط منها .
(7) فى الطبقات الكبرى : «قبلى» ، والتصويب من الطبقات الوسطى .

فقلتُ : ما أمَر الشيخُ لا نتعدَّاه .

فقال : على أيِّ شيءٍ عزمتَ ؟

قلتُ : على الخُرُوج إلى العراق ، لألحقَ مشايخَ خُراسان .

فقال : تدخلُ خُراسان وتَبْقى بها ، وتفوتُك مِصر وتَبْقى فى قلبِك ، فاخْرُج إلى مصر ، ثم منها إلى العراق وخُراسان ؛ فإنه لا يفُوتك شيء . ففعلتُ ، وكان فى ذلك البرَكة .

وُلد سعد فى حدود سنة ثمانين وثلاثمائة ، أو قبلها .

وتُوُفِّيَ فى سنة إحدى وسبعين ، أو فى آخر[1] سنة سبعين[2] ، بمكَّة .

٤١٣

سعد بن أبى سعد محمد بن منصور ، أبو المحاسن الْجُولَكِيّ*

بضم الجيم بعدها الواو الساكنة ثم اللام المفتوحة وفى آخرها الكاف ، نسبةً إلى جُولَك ، رجلٍ من الغُزاة استُشْهد على باب رِباط دِهِسْتَان[3] .

كان والده أبو سعد رجلًا رئيسا ، من أهل جُرْجان ، وَلِيَ الرِّياسَةَ بها ، إلى أن تُوُفِّيَ ، فوَلِيَها بعده ولدُه هذا ، وكان ولدُه هذا يُكْنَى أبا المحاسن .

وكان فقيهًا ، بارعًا ، مُحقِّقًا ، مناظِرا .

خلَف أباه فى حياتِه ، وهو ابن ثمان عشرة سنة .

وتخرَّجت به الفقهاءُ .

---

(١) فى الطبقات الوسطى : «أواخر» ، والمثبت فى الطبقات الكبرى ، والعبر ، والعقد الثمين .

(٢) هذا قول الذهبى ، وقد نقله عنه الفاسى ، وذكر ابن الجوزى ، وابن العماد ، وابن تغرى بردى وفاته سنة إحدى وسبعين وأربعمائة .

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ١٤٣ ب وترجم لأبيه أيضا ، البداية والنهاية ١٢/٨٨ ، تاريخ جرجان ١٨٦ ، اللباب ١/٢٥٤ ، المنتظم ٨/٢١٨ .

(٣) فى المطبوعة : «دهيشتان» ، وفى د، ز : «ذهيشتان» ، والمثبت فى اللباب ، انظر ماسبق وزاد ابن الأثير : « مع مائة نفر من الغزاة » ، ودهستان : بلد مشهور فى طرف مازندران ، قرب خوارزم وجرجان ، معجم البلدان ٢/٦٣٣ .

وروَى عن جدِّه لأُمِّه أبى سعد[1] ، وأبى نصر الإسْمَاعِيلىّ ، ووالِدِه أبى سعد الجُولَكِىّ ، وغيره .

وُلِد فى جُمادى الآخرة ، سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

وكان الأمير فَلَك المعالى[2] ، مَنُوجهر بن قابوس وَشَمْكِير أميرُ جُرْجان[3] ، وَجَّهَه إلى غَزْنَة[4] رسولًا ، سنة إحدى عشرة وأربعمائة ، فخرج ، وعُقِد له مجلسُ النَّظر بنَيْسابور ، وهَرَاة ، وغَزْنة ، ورجع سالمًا ، غانمًا ، مُوقَّرا .

قُتِل ظلمًا ، بأَسْتَرَاباذ ، فى رجب ، سنة أربع وخمسين وأربعمائة .

٤١٤

سعيد بن عبد العزيز بن عبد الله بن محمد ، أبو سهل النِّيلىّ *

أخو الشيخ أبى عبد الرحمن[5] .

فقيه[6] ، شاعر ، إمام فى الطِّبّ ، ثِقَة فى الحديث .

[و][7] روَى عن أبى عمرو بن حَمْدان ، وغيره .

مات فجأةً سنة عشر[8] وأربعمائة ، عن سبع وستين سنة .

---

(١) فى تاريخ جرجان بعد هذا : «الإسماعيلى» .

(٢) فى المطبوعة : «المعانى» ، والمثبت فى : د، ز .

(٣) فى د : «جركان» ، وفى ز : «جوكان» ، والمثبت فى المطبوعة . وانظر معجم البلدان ٤/ ١٢٠ .

(٤) فى تاريخ جرجان بعد هذا : «إلى الأمير محمود بن سبكتكين» .

* له ترجمة فى : بغية الوعاة ١/٥٨٥ ، عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ١/٢٥٣ ، معجم الأدباء ١١/٢١٨ حكماء الإسلام ١٠٨ ، الوافى بالوفيات ١٥/ ٢٤٠ ، يتيمة الدهر ٤/ ٤٣٠ ، واسمه فى حكماء الإسلام واليتيمة : « بكر » .

(٥) واسمه محمد بن عبد العزيز النيلى ، وقد تقدم فى صفحة ١٧٨ من هذا الجزء .

(٦) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة «نحوى» .

(٧) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٨) فى معجم الأدباء ، وبغية الوعاة : «عشرين» .

٤١٥

سُلَيم بن أيُّوب بن سُلَيم*

الشيخ الإمام ، أبو الفَتْح ، الرَّازِىّ

اشتغل قبل الفِقْه بالتَّفْسير ، والحديث[١] ، واللغة .

ثم سافر إلى بغداد ، فتفقَّه بها على الشيخ أبى حامد حتى بَرَع فى المذهب ، وصار إماما لايُشَقُّ غُبارُه ، وفارسا لا تُلْحَق آثارُه ، ومُجِدًّا[٢] لا يَعْرفه[٣] بغير الدَّأْبِ[٤] فى العلم والعبادة ليلُه ونهارُه[٥] .

وعلَّق عن الشيخ أبى حامد «التَّعليقة» ، ولما تُوُفِّىَ الشيخ أبو حامد درَّس مكانَه .

ثم سافر إلى الشَّام ، وأقام بثَغْر صُور[٦] مُرابِطًا ، مُحتَسِبا ينشُر العلم .

سمع أبا الحسين أحمد بن فارِس الُّلغَوِىّ ، وشيخَه أبا حامد الإسْفَرَايِنِىّ ، وأحمد[٧] بن عبد الله الأَصْبَهَانِىّ ، وأحمد بن محمد البَصِير الرَّازِىّ ، ومحمد بن عبد الله الجُعْفِىّ ، ومحمد ابن جعفر التَّمِيمِىّ ، الكوفيَّيْن ، وأحمد بن محمد المُجَبِّر[٨] وجماعة .

روَى عنه الكَتَّانِىّ ، وأبو [بكر][٩] الخطيب ، والفقيه نَصْر المَقْدِسِىّ ، وأبو نصر

---

* له ترجمة فى : إنباه الرواة ٢/ ٦٩ ، تبيين كذب المفترى ٢٦٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢٣١ ، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٤٥ ، شذرات الذهب ٣/ ٢٧٥ ، طبقات الشيرازى ١١١ ، طبقات الإسنوى ١/ ٥٦٢ ، طبقات المفسرين للداوودى ١/ ١٩٦ ، العبر ٣/ ٢١٣ ، طبقات ابن هداية الله ٥٠ ، وفيه : « بالتصغير فيهما » ، وفيات الأعيان ٢/ ١٣٣ .

(١) مكان هذا فى الطبقات الوسطى : «والنحو» .

(٢) فى المطبوعة : «ومجيدا» وفى د : «ومحيدا» ، والكلمة بغير نقط فى : ز ، والمثبت فى الطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «يعرف» ، والمثبت فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «اللذات» ، وفى د، ز : «الذات» ، والمثبت من الطبقات الوسطى .

(٥) وردت الجملة السابقة فى الطبقات الوسطى هكذا : « ومجدا لا يعرفه بغير التعبد ليله ، ولا بغير الدأب نهاره » .

(٦) فى د، ز : «صوهر» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، وإنباه الرواة ٢/ ٧٠ .

(٧) فى : د، ز، والطبقات الوسطى : «حمد» ، والمثبت فى المطبوعة ، وهو أحمد بن عبد الله الأصبهانى ، أبو نعيم . انظر العبر ٣/ ١٧٠ ، وقد تقدم فى تراجم هذا الجزء ، صفحة ١٨ .

(٨) فى المطبوعة : «المجير» ، والكلمة فى د، ز، بدون نقط ، والمثبت من اللباب ٣/ ٩٨ ، والمجبر ، بضم الميم وفتح الجيم وكسر الباء الموحدة المشددة وفى آخرها راء ، هذا يقال لمن يجبر الكسير .

(٩) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

الطُّرَيْثِيثى ، وعبد الرحمن بن على الْكَامِلِىّ[1] ، وسهل بن بِشْر الإسْفَرَايِنِىّ ، وخلقٌ . وقع لنا الكثيرُ مِن حديثه[2] .

---

(١) فى د ، ز : « بالكامل »، والمثبت فى المطبوعة ، وهو بفتح أوله وكسر الميم واللام ، نسبة إلى الجد . اللباب ٣/٢٤ .

(٢) جاءت بقية ترجمة سليم فى الطبقات الوسطى على هذا النحو :

« وكان رحمه الله من الورَع على جانب قوىّ ، وطريقٍ عند الله مَرضِىّ ، يحاسب نفسَه على الأوقات ، لا يَدعُ وقْتًا يمضى بغير فائدة .

قال المُؤَمَّل بن الحسن : رأيتُ سُليمًا وقد حَفى عليه القلمُ ، فلما أخذ يقُطُّه جعل يُحرِّك شفتيْه ، فعلمتُ أنه يقرأ بإزاء صَلاحِيَة القلم .

ورُوِىَ أن سُليمًا قال : دخلتُ بغداد فى حداثتى أطلُبُ علمَ اللُّغة ، فكنتُ آتى شيخًا ، وسمَّاه ، فبكَّرْتُ فى بعض الأيام ، فقيل لى : إنه فى الحمَّام . فمضيت نحوه فعبَرتُ فى طريقى على الشيخ أبى حامد ، وهو يُمْلى ، فدخلتُ المسجدَ ، وجلستُ مع الطلبة ، فوجدتُه فى كتاب الصيام ، فى هذه المسألة : « إذا أولج ثم أحسَّ بالفجر فنَزع » فاستحسنتُ ذلك ، وعلَّقتُ الدرسَ على ظهر جزءٍ كان معى ، فلما عُدتُ إلى منزلى ، وجعلتُ أُعيدُ الدرسَ حَلَا لِى ، وقلتُ أُتِمُّ هذا الكتاب ، يعنى كتاب الصيام ، ولزمتُ الشيخ أبا حامد حتى علَّقْتُ عنه جميعَ «التعليق» .

ويُحكى أنه كان ببغداد ، فى حال طلبِه العلمَ ، تَرِدُ عليه الكتبُ من أهله ، فلا يقرأ شيئًا منها ، ولا ينظر فيها ، وجمَعها عنده إلى أن فرَغ من تحصيل ما أراد ، فتحها فوجد فى بعضها : «ماتتْ أُمُّك» وفى بعضها ما يُناسب ذلك ، مما ضاق به صدرُه فقال : لو كنتُ قرأْتُها قطعتْنى عما كنتُ فيه من التحصيل .

ويُحكى أن والدَه كان بقرية من قُرى الرَّىّ ، فلما مات الشيخُ أبو حامد بلغَه أن ولدَه أُجلِس موضعَه فى التَّدريس ، وأن رئاسة أصحاب الشافعِىّ ببغداد قد انتهتْ إليه . فخرج من قريته ، وقصد بغداد ، ودخل إلى المسجد الذى يُدرِّس فيه ولدُه ، وقد فَرغ من الدرس الكبير ، وهو يذكر درْسَ الصِّبْيان الصِّغار ، فوقف على الحَلْقة ، وقال : ياسُلَيم ، إذا =

قال سهْل الإسْفَرايِنِىّ : حدثنى سُلَيم أنه كان فى سَفْرةٍ بالرَّىّ وله نحو عشر[1] سنين فحضر بعضُ الشيوخ ، وهو يُلَقِّن ، فقال لى : تقدَّمْ فاقْرَأ ، فجهَدْتُ أن أقرأ الفاتحةَ ، فلم أقدِر على ذلك ، لانْغِلاقِ لِسانى .

فقال : ألكَ وَالدةٌ ؟ .

قلت : نعم .

قال : قُل لها تَدْعُو لك أن يرزُقك الله القرآنَ ، والعِلمَ .

= كنتَ تُعلِّم الصِّبيانَ ببغداد فارجعْ إلى القرية ؛ فإنى أجمع لك صِبيانَها وتُعلِّمهم ، وأنت عندنا .

فقام سُلَيم من الدرس ، وأخذ بيَد أبيه ، ودخل به إلى بيته ، وقدَّم إليه شيئًا من المأكول وخرج ، ودفع المِفْتاح إلى بعض أصحابه ، وقال : إذا فرغ أبى من الأكْل فادْفَعْ إليه المِفْتاح وقُلْ له : كلُّ ما فى البيت بِحُكمك .

وخرَج سُلَيم من فَوْرِه إلى الشام ، وانتشرتْ علومُهُ وتصانيفُه .

ويُحكى أن سُلَيما كان يقول : وضَعَتْ مِنِّى صُورُ ، ورفَعتْ من أبى الحسن بن المحَامِلِىّ بغدادُ .

وهذا يُشبه مَقالَة ابنِ كَجّ فى حقّ شيخ سُلَيم ، الشيخ أبى حامد : رفَعَتْه بغـدادُ ، وحَطَّتْنِى الدِّينَوَرُ .

ومن تصانيف سُلَيم « ضياء القلوب » فى التفسير ، وله فى الفقه : «التقريب» ، و«المجرد» ، و«الإشارة» .

وله فى أصول الفقه « كتاب » وقفتُ عليه .

غرِق سُلَيم فى بحر القُلْزُم ، عند ساحل جُدَّة ، بعد عَوْدِه من الحجّ ، فى صفر ، سنة سبع وأربعين وأربعمائة ، وقد نَيَّف على الثمانين » .

(١) فى المطبوعة : «العشر» ، والمثبت فى : د، ز .

فرجعت فسألتُها الدُّعاء ، فدعَتْ لى ، ثم إنى كبِرتُ ، ودخلتُ بغدادَ فقرأت بها العربيَّة ، والفِقْهَ ، ثم عُدْتُ إلى الرَّىّ ، فبيْنَا أنا فى الجامع ، أقابلُ «مختصر المُزَنِىّ» وإذا الشيخ قد حضر ، وسلَّم علينا ، وهو لا يعرفُنى ، فسمع مقالَتنا ، وهو لا يعلم ما نقول ، ثم قال : متى نتَعلَّم مثلَ هذا ؟

فأردتُ أن أقولَ : إن كانت لك والدةٌ قُلْ لها تدعو لك ، فاستَحْيَيْتُ منه .

أو كما قال .

٤١٦

سهل بن أحمد بن على ، الحاكم أبو الفَتْح الأَرْغِيَانِىّ*

صاحب « الفَتَاوى »

وأَرْغِيان[1] ، بفتح الألف وسكون الراء وكسر الغين المعجمة وفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها[2] وفى آخرها النون : اسم لناحيةٍ من نواحى نَيْسابور ، بها عِدَّةٌ من القُرَى .

وسهل هذا ، هو الحاكم أبو الفَتْح ، من قرية بَان ، بفتح الباء الموحدة من تحت وفى آخرها النون ، وهى من جُمْلة أَرْغِيان ، ولك أن تقول فيه : الْبَانِىّ ، والأَرْغِيَانِىّ .

قال ابن السَّمْعَانِىّ : إمام فاضل ، حسَن السِّيرة .

تفقَّه على القاضى الحسين بمَرْوَ الرُّوذ ، وأقام عنده حتى حصَّل طريقَتَه .

ذكَر أنه ما علَّق شيئًا من المذهب إلا على طهارةٍ .

ودَخل طُوس ، وقرأ التَّفسير والأُصول على شَهْفور الإِسْفَرايِنِىّ .

ثم دخل نَيْسابور ، وقرأ الكلامَ على إمام الْحَرَمَيْن .

---

* له ترجمة فى : الأنساب لوحة ٢٦ ب ، طبقات الإسنوى ٦٧/١ ، اللباب ٣٣/١ ، معجم البلدان ٢٠٩/١ ، الوافى بالوفيات ١٣/١٦ ، وفيات الأعيان ١٥٣/٢ .

(١) فى المطبوعة : «والأرغيان» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٢) فى المطبوعة : «تحت» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

وعاد إلى ناحيَته ، ووَلِىَ القضاءَ بها ، وحُمِدت سِيرتُه فى ولايته ، ثم ترك القضاءَ وانْزَوى ، بعد ما حجَّ ، واشْتَغل بالعبادة .

سمع بنَيْسابور أبا عثمان الصَّابُونِىّ ، وأبا حفص بن مَسْرور ، وأبا سعد الكَنْجَرُوذِىّ ، وطبقَتهم .

وببُوشَنْج أبا الحسن الدَّاوُودِىّ[1] .

وبهَراة أبا عمر الْمَلِيحِىّ .

روَى[2] لنا عنه أبو طاهر السِّنْجِىّ .

وكانت ولادتُه سنة ست وعشرين وأربعمائة .

وتُوُفِّىَ[3] أول يوم من مُحرَّم ، سنة تسعين وأربعمائة ، ببَان .

وأوْصَى أن يُدفَن فى الصَّحراء .

هذا كلام ابن السَّمْعَانِىّ[4] .

٤١٧

سهل بن أحمد بن محمد بن حامد بن أَسد بن إبراهيم ، الطوسِىّ ، ثم الأَبِيوَرْدِىّ ، أبو عُبَيد

قال عبد الغافر : فاضلٌ ، فقيه ، من أفاضل فقهاء الشَّافِعِيَّة .

سمِع من[5] الْمَخْلَدِىّ ، وطبقتِه .

وهو من بيت العلم ، والحديث ، والدِّين .

مات فى حدِّ الكُهولة .

---

(١) فى المطبوعة : «الدراوردى» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، والأنساب .

(٢) فى المطبوعة : «وروى» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، والأنساب .

(٣) فى المطبوعة بعد هذا زيادة : «فى» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، والأنساب .

(٤) تصرف المصنف فى النقل عن ابن السمعانى بعض التصرف .

(٥) فى الطبقات الوسطى : «عن» .

٤١٨

سهل بن محمد بن سليمان[1] بن موسى بن عيسى بن إبراهيم العِجْلِىّ *
الْحَنَفِىّ نسبًا ، الأستاذ الكبير ، والبحر الواسع ، أبو الطَّيِّب الصُّعْلُوكِىّ ، وَلَد الأستاذ أبى سهْل

هو الفقيه ، الأديب ، مُفْتِى نَيْسابور ، النَّجِيب ابن النَّجِيب ، الصُّعْلُوكِىّ إلا أنه الغنِىّ[2] ، الذى لا يُسأَل إلا ويُجِيب .

ما أمَّهُ الطالبُ إلا وجدَه سهْلا ، ولا أمَّلَه الرَّاغِبُ إلا وتلقاه بالبِشر ، وقال له : أهلا .

جمع بين رياسَتَى الدِّين والدنيا ، واتَّفق علماء عصره على إمامَتِه[3] ، وسيادتِه ، وجمْعِه بين العلم ، والعمل ، والأصالة ، والرياسة .

يُضرَب المثلُ باسْمِه ، وتُضْرب أكْبادُ الإبل للرِّحلة إلى مجلسِه ، وكان يلقَّب شمسَ الإسلام .

سمِع أباه الأستاذ أبا سهْل ، وبه تفقَّه ، وعليه تخرَّج ، ولَدَيْه رُبِّىَ[4] ، ومحمد بن يعقوب الأصَمّ ، وأبا عمرو بن نُجَيد ، وأبا علىّ الرَّفَّاء ، وغيرَهم .

---

(١) بعد هذا فى الطبقات الوسطى زيادة : «بن محمد بن سليمان» وجاء بعد ذلك كلمة « صح » وقد أورد المصنف اسم والده فى صدر ترجمته ــ الجزء الثالث ، صفحة ١٦٧ ــ هكذا : «محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن هارون بن عيسى بن إبراهيم بن بشر الحنفى ... » .

* له ترجمة فى : البداية والنهاية ٣٢٤/١١ ، فى وفيات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، ٣٤٧/١٢ ، فى وفيات سنة اثنتين وأربعمائة ، تبيين كذب المفترى ٢١١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٣٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٧/١٧ ، شذرات الذهب ١٧٢/٣ ، طبقات الإسنوى ١٢٦/٢ ، طبقات الشيرازى ١٠٠ ، طبقات العبادى ١٠٣ ، طبقات ابن هداية الله ٤٠ ، العبر ٨٨/٣ .

(٢) فى المطبوعة : «المغنى» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى المطبوعة : «أمانته» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «ربى» بفتح الراء والباء .

رَوَى عنه الحاكم أبو عبد الله ، والحافظ أبو بكر الْبَيْهَقِىّ ، ومحمد بن سَهْل ، وأبو نصر الشَّاذْيَاخِىّ [١] ، وآخرون .

قال الشيخ أبو إسحاق : كان فقيها ، أديبا ، جمع رياسةَ الدِّين والدنيا ، وأخذ عنه فقهاء نَيْسابور .

وقال الحاكم : الفقيه ، الأديب ، مُفْتى نَيْسابور ، وابن مُفْتِيها ، وأَكْتَبُ مَن [٢] رأيناه من علمائها ، وأَنْظرُهم .

قال : وقد كان بعضُ مشايخنا ، يقول : من أراد أن يَعْلَم [٣] النَّجيب ابن النَّجيب ، يكون بمشيئة الله تعالى ، فلْيَنْظُر إلى سهْل بن أبى سهْل .

واجتمع إليه الخلقُ اليومَ الخامس ، مِن وفاةِ الأستاذ أبى سهْل ، سنة تسع وستين وثلاثمائة .

وقد تخرَّج به جماعةٌ من الفقهاء ، بنَيْسابور ، وسائر مُدُن خُراسان ، وتصدَّى [٤] للفتْوَى ، والقضاء ، والتَّدْريس .

قال : وخرجَتْ له الفوائدُ من سماعاتِه ، وحدَّث ، وأَمْلَى .

قال : وبلغنى أنه وُضِع فى مجلسه أكثرُ من خمسمائة مِحْبَرة [٥] ، عشيَّةَ الجمعة ، الثالث والعشرين من المُحَرَّم ، سنة سبع وثمانين وثلاثمائة .

---

(١) فى المطبوعة : «الشادباجى» ، والكلمة فى د، ز بدون نقط ، والمثبت من العبر ٣/٣٠٣ ، وهو أبو نصر محمد بن سهل السراج الشاذياخى ، والشاذياخى ، بفتح الشين وسكون الألف والذال المعجمة وفتح الياء وسكون الألف وفى آخرها خاء معجمة ، نسبة إلى موضعين : أحدهما على باب نيسابور مثل قرية متصلة بالبلد بها دار السلطان ؛ والثانى إلى قرية شاذخ ، وهى على باب بلخ . اللباب ٢/٣ .

(٢) فى المطبوعة : « ما » ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة : «أن» ، وفى تهذيب الأسماء واللغات نقلا عن الحاكم : «من أراد أن ينظر إلى النجيب .. » .

(٤) فى الطبقات الوسطى : «وتصدر» .

(٥) فى تهذيب الأسماء واللغات بعد هذا زيادة : «توفى» ، ولعل هذا يفسر إيراد ابن كثير له فى وفيات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة ، كما تقدم فى مصادر الترجمة . ويلاحظ أن هذا النقل كله عن الحاكم كما ذكر النووى . ولم ترد هذه الزيادة فى تبيين كذب المفترى ٢١٢ .

وكان أبوه يقول : سهْلٌ وَالد[1] .

ودخلتُ على الأستاذ فى ابتداء مرضِه ، وسهْل غائب إلى بعض ضِياعِه ، وكان الأستاذ يشكُو ما هو فيه ، فقال : غَيْبَة سهل أشدُّ [علىّ][2] مِن هذا الذى أنا فيه .

وسمعتُ الرَّئيس أبا محمد المِيكالِىّ ، يقول : الناس يتعجَّبون من كتابة الأستاذ أبى سهل ، وسهْل أكْتبُ منه .

وسمعتُ أبا الأصْبَغ[3] عبد العزيز بن عبد الملك ، وانصرف إلينا من نَيْسابور ، ونحن ببُخَارَى ، فسألناه : ما الذى استفَدْت هذه الكَرَّة[4] بنَيْسابور .

فقال : رُؤْية سهْل بن أبى سهل ، فإنى[5] منذ فارقتُ وطَنى بأقْصى المغرب ، وجئت إلى أقصى المشرِق ما رأيتُ مثلَه .

وقال أبو عاصم العبَّادِىّ : هو الإمامُ فى الأدب ، والفقه ، والكلام ، والنحو ، والبارعُ فى النَّظر .

وقال الحافظ الإمام أثير الدين أبو عبد الله محمد بن محمد [6]بن محمد[6] بن غانم بن أبى زيد المُقْرِئ ، فى كتابه الذى سماه «الكتاب الذى أعدَّهُ شافعىٌّ ، فى مناقب الإمام الشَّافِعِىّ» : سهل بن محمد الصُّعْلُوكِىّ ، كان فيما قيل : عالمًا فى شخْصٍ ، وأُمَّةً فى نَفْس ، وإمامَ الدنيا بالإطلاق ، وشافِعِىَّ عصره بالإطْباق ، ومَن لو رآه الشَّافِعِىّ لقرَّت عينُه ، وشهد أنه صدْرُ المذهب وعينه ، وأنا إن شاء الله أذكرُ محاسنَ هذا الإمام فى كتاب «شفاء الصُّدور» فى طبقة الأصحاب ، ليقف على حاله الجاهلُ والعالمُ ؛ فإن فضائلَه أشهرُ وأكثر من أن يحملها هذا الموضع . انتهى .

---

(١) انظر ١٩١/١٠ .

(٢) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز، والطبقات الوسطى .

(٣) فى د، ز : «الأصبع» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والتهذيب ٢٣٩/١ .

(٤) فى المطبوعة : «السفرة» ، والمثبت فى : د، ز، والطبقات الوسطى ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢٣٩/١ .

(٥) فى د، ز : «قال» ، والمثبت فى المطبوعة ، والطبقات الوسطى ، والتهذيب .

(٦) ساقط من : المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

ذكَره بعد أن أنْشد الأبيات التى أنْشأها[1] الْمُطَّوِّعِىّ ، وسنذكرها .

قلتُ : وقد كتبتُ هذا من خطِّ شيخنا الحافظ أبى العباس بن المُظفَّر ، ولم يثبُتْ أن الحافظ أثير الدين المُشارَ إليه نقلَه من المُطَّوِّعِىّ ، فى « كتاب المذهب » وأن المُطَّوِّعِىّ صنف الكتاب المذكور للإمام سهل المذكور .

وأسنَد الحافظ ابن عسَاكر ، فى كتاب «التبيين» إلى الحاكم أبى عبد الله ، قال : سمعتُ الشيخَ أبا الوليد حسان بن محمد ، فذكر حكايةَ ابن سُرَيج ، والأبيات التى أنشدها ، فى أنه عالم المائة الثالثة ، ثم كلامَ الحاكم فى سهْل ، والأبيات التى أُنْشِدت فيه ، وقد ذكرنا ذلك فى «الطبقات الوسطى» ، فى ترجمة سهل ، ولم نذكره فى هذا الكتاب فى ترجمته ؛ لأنا قدَّمناه فى ديباجة الكتاب[2] ، [والأبيات][3] التى ذيَّلناها عليه ، فلا حاجة إلى الإعادة ، نعم نذكرُها نَظْما فى هذا المعنى ، الذى لم يَسْبِق له ذكرٌ ، فنقول :

وذكر أبو حفص عمر بن علىّ المُطَّوِّعِىّ فى كتاب «المُذْهَب ، فى ذكر مشايخ المَذْهب» عن بعض أهل عصرِهِ :

إنَّا رَوَيْنا عن نبىِّ الهُدَى ... فى السُّنَّة الْوَاضِحةِ السَّامِيَهْ
بأن لِلّهِ امْرأً قائمًا ... بالدِّينِ فى كلِّ تناهِى مِائَهْ
فعُمَرُ الحَبْرُ حلِيفُ العُلَى ... قام به فى المائةِ البَادِئَهْ
والشَّافِعِىّ المُرْتَضَى بعدَهُ ... قرَّرَهُ فى المائةِ الثَّانيهْ
وابنُ سُرَيجٍ فَراجَ لَهُ ... فى المائةِ الثَّالثةِ التَّاليهْ[4]
والشيخُ سهْلٌ عُمْدَةٌ لِلوَرَى ... فى المائةِ الرَّابعةِ الحاليَهْ

مات الأستاذ أبو الطَّيِّب فى شهر رجب ، سنة أربع وأربعمائة ، بنَيْسَابور .

وقال أبو سعيد[5] الشَّحَّام : رأيتُه فى المنام ، فقلت : أيها الشيخُ .

---

(١) فى المطبوعة : «أنشدها» ، والمثبت فى : د، ز .

(٢) الجزء الأول ، صفحة ٢٠١ .

(٣) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د، ز .

(٤) فى المطبوعة : «فراج عنه» ، والمثبت فى : د، ز .

(٥) فى الطبقات الكبرى : «سعد» ، والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وتبيين كذب المفترى ٢١٤ .

فقال : دَعِ الشيخَ .

فقلتُ : وتلك الأحوال التى شاهدتُها ؟ .

فقال : لم تُغْنِ عنَّا .

فقلت : ما فعل الله بك ؟

قال[1] : غفَر لى بمسائل كانت[2] تَسأَل عنها العُجُز[3] .

(ومن الرِّواية عن الأستاذ سهل بن أبى سهل)

أنبأنا[4] المُسنِد أبو التُّقى صالح بن مُخْتار الإِسْنَوىّ ، قراءةً عليه وأنا أسمع بالقاهرة ، والخطيب عِزّ الدين أبو عبد الله محمد بن العِزّ إبراهيم بن عبد الله بن أبى عمر ، سماعا عليه ، بقَاسِيُون ، قالا : أنبأنا[5] أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نِعمة الْمَقْدِسِىّ ، قال الأول : سماعا ، وقال الثانى : حضورا ، أنبأنا[5] يحيىٰ بن محمود الثَّقَفِىّ ، أخبرنا جَدِّى الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد التَّيْمِىّ ، أخبرنا أبو نصر محمد بن سهل السَّرَّاج ، حدثنا أبو الطَّيِّب سهل بن محمد بن سليمان الصُّعْلُوكِىّ ، حدثنا أبو سَهْل بِشر بن يحيىٰ المِهْرَجانِىّ ، حدثنا عبد الله بن نَاجِية ، حدثنا أحمد بن يحيىٰ الجَلَّاب[6] حدثنا محمد بن الحسن ، عن سفيان ، عن عبد الملك بن عُمَير ، عن رَجاء بن حَيْوَة ، عن أبى الدَّرْداء

---

(١) من هنا يبدأ سقط فى ز ينتهى عند قرب الفراغ من ترجمة على بن عمر أبى الحسن بن القزوينى .

(٢) فى الأصول : « كنت » . وأثبتنا الصواب من تبيين كذب المفترى .

(٣) فى المطبوعة : «الفجر» ، والمثبت فى : د، والطبقات الوسطى ، وتبيين كذب المفترى .

(٤) فى المطبوعة : «أخبرنا» ، والمثبت فى : د، وقبل هذا فى المطبوعة : «أخبرنا صالح بن مختار الإسنوى ، والخطيب» ، وهو تكرار لصدر الإسناد .

(٥) فى المطبوعة : «أخبرنا» ، والمثبت فى : د .

(٦) فى المطبوعة ، د : «الجلال» ، وهو خطأ ، صوابه من تاريخ بغداد ٥/٢٠١ ، فى ترجمته ، وذكره فى سند ذلك الحديث الذى يرويه السبكى .

رضى الله عنه ، قال : قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إِنَّمَا الْحِلْمُ بِالتَّحَلُّمِ وَإِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ ، وَمَنْ يَتَحَرَّ[1] الخَيْرَ يُعْطَهُ ، وَمَنْ يَتَوَقَّ الشَّرَّ يُوَقَّهُ » .

ومن شعره ، وقد أنشده أبو عاصِم فى « **الطبقات** »[2] :

سلَوْتُ عن الدُّنْيا عزيزا قَبِلْتُها وجُدتُ بهَا لما تنَاهَتْ بآمالِى[3]

علمتُ مصيرَ الدَّهرِ كيف سبيلُه فزايَلْتُها قبلَ الزَّوالِ بأحْوالِى[4]

(ومن كلامه ، ورَشِيق عباراتِه فى حُكْمِه[5] ، وفى فتاويه)

فمِن حَكيمِ[6] كلامه : مَن تصدَّر قبل أوانِه ، فقد تصدَّى لِهَوانِه .

وقد أورده العَبَّادِىّ فى «الطبقات» فى ترجمته عنه ، وفى ترجمة أبيه الأستاذ أبى سهل عنه .

وقد قيل : أخذَه من منصور الفقيه ، حيث قال :

الكلب أغْلى قيمةً .

البيتين ، اللَّذين قَدَّمْناهما فى ترجمة منصور فى الطبقة الثالثة[7] .

ومنه : إذا كان رِضا الخَلْق معسُورُه لا يُدرَك ، كان مَيسُورُه لا يُتْرَك .

قُلتُ : أرشقُ منه قولُ الفقهاء : الميسُورُ لا يسقُط بالمعسور .

وهو مأخوذ من قول أفْصح مَن نطَق بالضَّاد صلَّى الله عليه وسلَّم : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » .

ومنه : إنما يُحتاج إلى إخوان العِشْرة لِزَمان العُسْرة .

---

(١) فى الأصول : « يتخير » خطأ ، صوابه فى تاريخ بغداد ، الموضع السابق ، وأيضا ١٢٧/٩ ، وحلية الأولياء ١٧٤/٥ ، ومجمع الزوائد (باب العلم بالتعلم . من كتاب العلم) ١٢٨/١ ، وكشف الخفاء ٢١٥/١ .

(٢) طبقات العبادى ٩٩ .

(٣) فى د : «عزيزا قتلتها» والمثبت فى المطبوعة ، وطبقات العبادى ، وفى المطبوعة ، د : «بآمال» والمثبت فى طبقات العبادى .

(٤) فى المطبوعة ، د : «بأحوال» ، والمثبت فى طبقات العبادى .

(٥) فى د : «فى حلمه» ، والمثبت فى المطبوعة .

(٦) فى المطبوعة : «حكم» ، وفى د : «حليم» ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٧) الجزء الثالث ، صفحة ٤٨٣ ، وفيه : «الكلب أعلى قيمة» .

● ومن رَشِيق فتاويه :

أجاب ، وقد سُئِل عمَّن مات ولم تُوجَد الوديعةُ فى تَركتِه ، هل يضمنُها : لا[1] إن مات عَرَضًا ، نعم إن مات مرضًا[2] .

---

(١) فى المطبوعة ، د : «إلا» . والمثبت فى الطبقات الوسطى ، وطبقات العبادى ١٠٤ .

(٢) وقد وردت هذه المسألة بألفاظ أخر فى الطبقات الوسطى ، وهى توافق ما فى طبقات العبادى ١٠٣ ، ١٠٤ ، وهى :

« وسئل عمَّن مات ولم يُوصِ بالوديعة ، يضمَن فى تركتِه ؟ فقال : لا إن مات عرَضًا ، ونعم إن مات مرضًا » .

وفى الطبقات الوسطى بعد هذا زيادة :

« ومُراده أنه إن مات فجأة لم يضمَن ؛ لأنه معذورٌ فى تَرْك الإيصاء ، وإن مرض ، أى مرضًا مَخُوفا ، ضمِن . وهذه هى طريقة الرَّافِعِىّ ، وهى المذهبُ .

● قال أبو عاصم : وسمعتُه يحكى عن الرَّبيع ، أنه إذا قال : أنتِ طالقٌ فى مكَّة . لا تُطَلَّق حتى تدخلَ مكَّة .

وقال أبو حنيفة : تطلَّق فى الحال . وبه أفْتَى أبو العبَّاس .

قلتُ : والمحْكىُّ عن أبى حنيفة وأبى العباس ، هو المنقول فى« الرافِعِىّ »، قُبيل باب الرَّجعة ، عن البُوَيْطِىّ .

قال الرَّافِعِىّ : إلا أن يُريد : إذا حصَلْتِ هناك .

● قال الرَّافِعِىُّ : وكذا لو قال : فى الظلّ . وهما فى الشمس .

● قال : وهذا بخلاف ما إذا كان الشىء مُنْتَظَرًا غير حاصل ، كما إذا قال : فى الشتاء ، وهما فى الصيف ، لا يقع حتى يجىء الشتاء .

هذا كلامه قبَيل باب الرَّجْعَة .

● وحَكَى قبل ذلك فى الفروع ، عن إسماعيل البُوشَنْجِىّ ، أنه لو قال لامرأته : أنت طالقٌ فى الدَّار . فمُطْلَق هذا يقتَضِى وقوع الطلاق إذا دخلتْ هى الدار . وسكَتَ عليه . وقد تحقَّقْنا الخلافَ فى المسألة من كلام أبى عاصم . =

● وعن لعب الشِّطْرَنْج : إذا سلم المالُ من الخُسران ، والصَّلاةُ عن النِّسيان ، فذلك أُنْسٌ بين الخِلّان ، كتَبه سهلُ بن محمد بن سليمان .

● وقال مُستَدِلًّا على أن وَطْءَ الثيِّب لا يمنعُ المُشترِى من الرَّدِّ بالعَيْب : إلمامٌ من غير إيلام فلا يمنَع ، قياسًا على الاسْتِخْدام .

(ومن المسائل ، والفوائد عنه)

● قال ابن الصَّلاح : روَيْنا عن الإمام سَهْل ، أنه قال فى قوْلِ النبىِّ ﷺ : « فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ » : أراد فَضْلَ ثَرِيدِ عمْرِو العُلَى ، الذى عظُم نفعُه وقدرُه ، وعَمَّ خيرُه وبِرُّه ، وبقىَ له ولِعَقِبه ذِكْرُه ، حتى قال القائلُ فيه[1] :

عمرُو العُلَى هشَم الثَّريدَ لقَوْمِهِ ورجالُ مكَّةَ مُسْنِتُون عِجَافُ
سُنَّتْ إليه الرِّحْلتان كلاهُما سفَرُ الشِّتاءِ ورِحْلةُ الأصْيافِ[2]

قال ابن الصَّلاح : أبْعَدَ سَهْلٌ فى تأْويل الحديث ، والذى أراه أن معناه تفْضيل ثَرِيد كلِّ طعام على باقى ذلك الطعام ، و«سائر» بمعنى باقٍ ، وهو كذلك ، فإن خيرَ اللَّحم حصلَ فيه ، فهو أفضلُ منه .

= ● قال أبو عاصم : وكان سهل يقول : من به جِراحةٌ فى وجهه ، لا يُمكنه غسلُها ، فإن التَّيمُّم يجب أن يُقدَّم على غَسْل اليد ؛ لأجل الترتيب .

قلتُ : أى وهو مُحْدِثٌ الحدثَ الأصغر . وهذا هو الصحيح فى المذهب ، ووراءه وجهان مشهوران : أحدُهما ، يَتعيَّن تقديم الغسل ؛ والثانى ، يتخَيَّر» .

(١) اختلفت المراجع فى نسبة هذين البيتين إلى مطرود بن كعب الخزاعى ، أو إلى عبد الله بن الزبعرى انظر : أمالى المرتضى ٢٦٩/٢ ، أنساب الأشراف ٥٨/١ ، الروض الأنف ٩٤/١ ، سيرة ابن هشام ١٣٦/١ ، طبقات ابن سعد ٧٦/١ (البيت الأول) ، اللسان (س ن ت) ٤٧/٢ (البيت الأول) ، معجم البلدان ٦٢١/٤ (البيت الأول) ، معجم الشعراء ٣٨٣ (البيت الأول) . وانظر منال الطالب لابن الأثير ٢٨٨ .

(٢) سقط هذا البيت من : د، والطبقات الوسطى ، وهو فى المطبوعة .

قلت: إذا كان يريد عَمْرو العُلَى فى ذلك الزمان هو المشهور ، فما أبْعدَ سهلٌ ، بل ماقالَه هو الصَّواب ، والألف واللام فى الثَّريد تنصرفُ إلى المعهود ، والمعهود عندهم ، المشهور لديهم ثريد عَمْرو العُلَى .

ثم أنتَ ترَى البيتَ ، كيف أورده ابن الصَّلاح ، « ورجال مكَّة مُسْنِتون عِجافُ » ، ومن خطِّ شيخِنا الحافظ الثَّبْت أبى الحجَّاج المِزِّىّ نقلتُه ، والقصيدة مكسورة الفاء ، فيُحتاجُ حينئذٍ إلى التَّحمُّل والتَّأويل فى كسر الفاء من «عِجاف» ، وهى صفة «لمسْنِتون» الذى هو خبر «رجال مكَّة» ، والناس كذلك ينشدون البيْتَ ، ويستَشْكِلونه ، والذى رأيتُه فى السيرة ، فى أصولٍ معتَمَدة صحيحةٍ ؛ ما نصُّه[1] :

عَمْرُو العُلَى هشَم الثَّريدَ لقوْمِه   قومٍ بمكَّـةَ مُسْنِـتين عِجـافِ
سُنَّتْ إليـه الرِّحلتـان كلاهما   سَفَرُ الشِّتاء ورحلةُ الأَضْيافِ

وعزاهُما ابنُ إسحاق لشاعرٍ من قُريش[2] ، لم يُعَيِّنْه ، وعلى هذا ، لا إشكالَ فيه .

(فرع من باب الإقرار)

● عن الأستاذ أبى الطَّيِّب ، قال القاضى أبو سعد الهَرَوِىّ : إن الشيخَ أبا الطَّيِّب ، يعنى سَهْلًا الصُّعْلُوكِىّ فيما أحسِب ، وافَق أبا حنيفة على أن مَن قال فى جواب المُدَّعِى عليه بالغصْب : « ما غصبْتُ من أحدٍ قبلَك ، ولا بعدَك » يكونُ مُقِرًّا له بالغصْب .

والمجزوم به فى الرَّافِعىّ ، و«شرح المنهاج» للوالد ، أنه ليس بإقرار .

وناقلُ هذه المقالة عن ابن الصُّعْلُوكِىّ ، فيما أحسب ، هو القاضى أبو عاصم العَبَّادِىّ ، فتبِعَه تلميذُه القاضى أبو سعد ، وقد وافق أبو الطَّيِّب أبا حنيفة فى مسائلَ من هذا النَّوع ، ينكرها بعض أصحابِنا ، أو كثيرٌ منهم .

---

(١) هذه رواية ابن هشام ، ورواية السهيلى أيضا .

(٢) فى رواية ابن هشام : « فقال شاعر من قريش ، أو من بعض العرب » .

● منها ، لو قال : أعْطِنى الألف التى لى عليك ، فقال : نعم .

وافق أبو الطَّيِّب [الصُّعْلُوكِىّ][1] أبا حنيفة أنه إقرار .

● ومنها ، لو قال فى الجواب : لقد عمَّمْتنى بهذا ، أو ما أكثر ما يتَقَاضانى به ، أو والله لَأقْضِيَنَّك .

وافق أبو الطَّيِّب أبا حنيفة على أنه إقرار .

وفى الرَّافِعىّ بعد أن نقل عن أبى حنيفة فى هذه الصورة ، وما شابَهها ، قولَه بأنها إقرار : إن أصحابنا مُختلِفون ، والمَيْلُ إلى موافقتِه فى أكثر الصُّور أكثرُ . ولم يُبيِّن الأكثرَ الذى[2] ميلُهم إلى موافقتِه فيه .

● أما لو قال : علىَّ ألفٌ إلا أن يبْدُوَ لى . فهل هو إقرار ؟

هذه المسألة ليست فى الرَّافِعِىّ ، وحكَى النَّوَوِىّ فيها وجْهَيْن فى «زوائد الروضة» عن «العُدة» و«البيان» ، وقال : لعل الأصح أنه إقرار .

وجزَم الشيخُ الإمام الوالد فى «شرح المنهاج» بتصْحِيحه ، فقال : إقرار فى الأصحّ ، والمشهورُ فى المذهب ، المنْصُوص خلافُ ما صحَّحْناه ، ولا نعرف ما صحَّحْناه عن أحدٍ من أصحابنا ، إلا عن أبى الطَّيِّب الصُّعْلُوكِىّ ، وهو معرُوف به ، وإنما أشار صاحِبا[3] «العُدَّة» و«البيان» بالوجْهَيْن إلى قوله مع مقابله .

قال القاضى أبو سعد فى «الإشراف» إذا قال : علىَّ ألفٌ ، إلا أن يبْدُوَ لى ، فهو استِثناءٌ صحيح ، نصَّ عليه الشافعىّ ، وهو قول أبى حنيفة ، والشيخ أبو الطَّيِّب لم يصحِّح هذا الاستِثناء ، فجعله بمنْزلة : علىَّ عشرةٌ إلا عشرة ؛ لأنه استِثْناء يدْفعُ الجميعَ ، والشَّافعىّ قاسه على قوله : إن شاءَ الله . وهو يمنعُ الوجوب . انتهى .

فهذا المنقولُ فى المسألة ، غيرَ أن قياسَها على «إن شاء الله» لا يتَّضِح كلَّ الوضوح ،

---

(١) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د .

(٢) فى المطبوعة : «الذين» . والمثبت فى : د .

(٣) فى المطبوعة : «صاحب» ، والتصويب من : د .

فإن بينهما فارقًا مِن جهة أن قولَه : «إلا أن يَبْدُوَ لى» مع[1] قوله : «علىَّ ألف» ممَّا[2] يتهافت[3] ؛ فإن ثبُوت الشىء على المرءِ لا يتوقَّف على أن يَبْدُوَ له ، بخلاف مَشيئة الله .
فلعلَّ ماصحَّحه النَّوَوِىّ ، وشيخُنا أوْجهُ ، غيرَ أن الظَّنَّ أنهما لو اطَّلعا على أن المنصوصَ المشهورَ خلافُه ، لوقفا عن التَّصحيح[4] ، أو لأمْعَنا النَّظر فى المسألة إمعانا زائدا ، فلا يَنبغى أن يُعتَمد تصحيحُهما فى هذه المسألة ؛ إلا بعد إحكام النَّظر .

● ونظيرُ المسألة لو قال : متَى تقْضِى حقِّى ؟

فقال : غدًا .

جعلها الرَّافِعِىّ مثلَ الصُّوَر التى قال أبو حنيفة ، إنها إقرار ، وأن الأصحاب مختلفون ، ومَيْلُهم إلى وِفاقه فى الأكثر أكثرُ ، والمُقتصِر على النَّظر فى كلامه هذا يحسب أن الرَّاجح عندنا فى هذه الصُّورة أنها إقرار ، ومنقُول المذهب أنها غيرُ إقرار .

قال القاضى أبو سعد : يَحتمِل أنه أراد : غدا فى نارِ الله تعالى أقْضِى حقَّك ؛ لأنك ظلمْتَنى فى هذه الدَّعْوى ، ويَحتمِل : أُجِيبُ غدًا ، أو غدًا يتَبَيَّن خطؤك .

وقال القاضى يشرح الرُّويانِىّ : يَحتمِل أن يريد : غدا يكون غائبًا أو ميِّتا .

قلتُ : وهَبْ أنها احتمالاتٌ بعيدة ، إلا أن الإقرار يُبْنَى[5] على اليقين .

● ومنها ، لو قال : أَسَرْجُ دابَّة فلانٍ هذه ؟

قال : نعم .

أو : أَخْبرَنى زيدٌ أن لى عليك [ألفا][6] فقال : نعم .

قضية كلام الرَّافعِىّ أنه إقرار ، وصريحُ كلامِ القاضى أبى سعد أنه على الخلاف ، وظاهرُه أنَّ جادَّة المذهب أنه غيرُ إقرار ، وأنه لا يقول بكونه إقرارا مِن أصحابنا غيرُ

---

(١) فى المطبوعة بعد هذا زيادة : «أن» ، والمثبت فى : د .
(٢) فى د : «فيما» ، والمثبت فى المطبوعة .
(٣) فى المطبوعة : «تهافت» ، والمثبت فى : د .
(٤) فى المطبوعة : « التصيح » ، والمثبت فى : د .
(٥) فى المطبوعة : «مبنى» ، والمثبت فى : د .
(٦) ساقط من المطبوعة ، وهو فى : د .

أبى الطَّيِّب الصُّعْلُوكِىّ ، وأنه وافقَ [فيه][1] أبا حنيفة ، فلْيَنْظر النَّاظرُ هذه الألفاظ ، ولْيُشْبِعها[2] فكرًا وكَشْفًا ؛ فإنى لم أسْتوعِب النَّظر فيها ، و لم أُمْعِن فيها كُتُب المذهب ، ولا ينْبغى لأحد أن يقتصرَ فيها[3] على الرَّافِعِىّ ، و«الروضة» ، فإن كلامَ مَن ذكرناه يدلُّ على أنَّ جادَّةَ المذهبِ على خلافِ ما يفْهمانِه .

* * *

[انتهى الجزء الرابع من طبقات ابن السبكى ويليه الجزء الخامس وأوله ترجمة (شبيب بن عثمان بن صالح) من بقية الطبقة الرابعة]

* * *

---

(١) ساقط من : د ، وهو فى المطبوعة .

(٢) فى المطبوعة : «ويشبعها» ، والمثبت فى : د .

(٣) فى المطبوعة : «عليها» ، والمثبت فى : د .

فهرس التراجم

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٢٦٢	أحمد بن على بن عمرو ، أبو الفضل ، السُّلَيْمانِيّ ، البخارِيّ ، البِيكَنْدِيّ .	٤٢ ، ٤٣
٢٦٣	أحمد بن على ، أبو سهل الأَبِيوَرْدِيّ .	٤٣ — ٤٥
	التلوط بالغلام المملوك	٤٥
٢٦٤	أحمد بن محمد بن أحمد بن زَنْجُويه ، أبو بكر الزَّنْجانِيّ .	٤٥ ، ٤٦
٢٦٥	أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب ، أبو بكر ، الخُوارَزْمِيّ ، الحافظ ، البرْقانِيّ .	٤٧ ، ٤٨
٢٦٦	أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم ، أبو الحسن ، الضَّبِّيّ ، ابن المَحَامِلِيّ .	٤٨ — ٥٦
	المنقول عن المقنع .	٥٢ — ٥٦
٢٦٧	أحمد بن الفتح بن عبد الله، أبو الحسن، المَوْصِلِيّ. ابن فَرْغان.	٥٧
٢٦٨	أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق، النَّيسابُورِىّ، الثَّعْلَبِيّ.	٥٨ ، ٥٩
	ومن المسائل عنه .	٥٩
٢٦٩	أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ، أبو سعد ، المَالِينِيّ .	٥٩ ، ٦٠
٢٧٠	أحمد بن محمد بن أحمد بن دُلُويه ، أبو حامد ، الأُسْتُوَائِيّ .	٦٠ ، ٦١
٢٧١	أحمد بن محمد بن أحمد ، الإِسْفَرَايِنِيّ ، أبو حامد .	٦١ — ٧٤
	ومن الرواية عن الشيخ أبى حامد .	٦٦
	تنبيه عجيب .	٦٧ ، ٦٨
	ومن المسائل ، والفوائد ، والغرائب عنه .	٦٨ — ٧١
	مسائل تُعُقِّبت على الشيخ أبى حامد .	٧١ — ٧٣
	تعارضٌ بين بَيِّنَتَي الرِّق والحرية .	٧٣ ، ٧٤
٢٧٢	أحمد بن محمد بن أحمد ، القاضى ، أبو العباس ، الجُرْجانِيّ .	٧٤ — ٧٦
	ومن المسائل الغريبة ، والفوائد العجيبة عنه .	٧٦ ، ٧٧
٢٧٣	أحمد بن محمد بن أحمد ، أبو العباس الرُّويانِيّ .	٧٧ ، ٧٨
٢٧٤	أحمد بن محمد بن إسماعيل ، أبو الحسن الشُّجاعِيّ ، النَّيسابُورِيّ .	٧٨
٢٧٥	أحمد بن محمد بن الحسن ، أبو بكر ، الفُورَكِيّ .	٧٩

رقم الترجمة		رقم الصفحة

رقم الترجمة		رقم الصفحة
٣٧٣	بَدِيل بن على بن بَدِيل ، البَرْزَنْدِىّ .	٢٩٧
٣٧٤	جعفر بن بَاىّ ، أبو مسلم ، الجِيلِىّ .	٢٩٧ ، ٢٩٨
٣٧٥	جعفر بن القاسم بن جعفر . القاضى ، أبو محمد .	٢٩٨
٣٧٦	جعفر بن محمد بن عثمان الفقيه ، أبو الخير ، المَرْوَزِىّ .	٢٩٩
٣٧٧	حسّان بن سعيد بن حسّان ، الرئيس ، أبو على ، المَنِيعِى ، الْحَاجِّى .	٢٩٩–٣٠٢
	ومن الفوائد عنه .	٣٠٢
٣٧٨	الحسن بن أحمد بن محمد ، الحافظ ، أبو على ، الكَشِّىّ ، الشِّيرَازِىّ .	٣٠٢ ، ٣٠٣
٣٧٩	الحسن بن أحمد بن الحسن ، الطَّرَائِفِىّ ، أبو محمد .	٣٠٣
٣٨٠	الحسن بن الحسين بن حَمَكان ، أبو على ، الهمَذَانِى .	٣٠٤
٣٨١	الحسين بن الحسين بن محمد (ابن رَامِين) ، القاضى ، أبو محمد ، الإِسْتِرَابَاذِىّ .	٣٠٤ ، ٣٠٥
٣٨٢	الحسن بن عبد الله (عبيد الله) ، أبو على ، البَنْدَنِيجِىّ .	٣٠٥ ، ٣٠٧
	ومن الفوائد ، والغرائب عنه .	٣٠٦ ، ٣٠٧
٣٨٣	الحسن بن عبد الرحمن بن الحسين ، النِّيهِىّ ، أبو محمد .	٣٠٧ ، ٣٠٨
٣٨٤	الحسن بن على بن إسحاق ، الطُّوسِىّ ، الوزير ، أبو على ، نِظام المُلْك	٣٠٩–٣٢٨
	شرح حال مَقْتَل نِظام المُلْك ، رحمه الله تعالى .	٣٢٣–٣٢٧
	ومن الرواية ، والفوائد عن نِظام المُلْك .	٣٢٧ ، ٣٢٨
٣٨٥	الحسن بن على بن محمد ، الأستاذ ، أبو على ، الدّقّاق .	٣٢٩–٣٣١
	ومن كلامه .	٣٣٠ ، ٣٣١
٣٨٦	الحسن بن محمد بن العبّاس ، القاضى ، أبو على ، الزُّجاجِىّ .	٣٣١ ، ٣٣٢
٣٨٧	الحسن بن محمد بن الحسن ، أبو على ، السَّاوِىّ .	٣٣٢
٣٨٨	الحسن بن أحمد بن على ، أبو عبد الله ، ابن البقّال .	٣٣٣
٣٨٩	الحسين بن الحسن بن محمد بن حَلِيم، أبو عبد الله، الحَلِيمِىّ.	٣٣٣–٣٤٣
	ومن مسائل الحَلِيمِىّ .	٣٣٨ ، ٣٣٩

رقم الإيداع ١٩٩٢/٥٨١٠ م
I.S.B.N:977 - 256 - 080 - 1

هجر
للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان
المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة
☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦
المطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل
أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣
ص . ب ٦٣ إمبابة